

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية



قسم التاريخ

## الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا وتأثيراته

### السياسة والاجتماعية والثقافية

1894-1960م

أطروحة مُقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف:

الأستاذ الدكتور صالح بوسليم

إعداد الطالب الباحث:

أحمد عبّاد

لجنة المناقشة

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
01	أ.د بلحاج ناصر	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
02	أ.د صالح بوسليم	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
03	أ.د حنيفي هلايلي	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	عضواً مناقشاً
04	أ.د عبد الرحمن بعثمان	أستاذ	جامعة أدرار	عضواً مناقشاً
05	د. أحمد جعفري	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة غرداية	عضواً مناقشاً
06	د. عامر زناتي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الجلفة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية 1444-1445 هـ / 2023-2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

إلى زوجتي وأولادي

إلى عائلتي الكبيرة

إلى روح الفقيه الأستاذ الدكتور عباد أحمد، أستاذ اللغة والأدب الروسيين بجامعة  
وهران

إلى روح الفقيه الأستاذ الدكتور بوصفصاف عبد الكريم، أستاذ التاريخ بجامعة  
أدرار

إلى الأستاذ الدكتور ذراع الطاهر، أطل الله في عمره، أستاذ التاريخ بجامعة أدرار  
سابقاً

# شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والامتنان للمشرف الأستاذ الدكتور بوسليم صالح، على مرافقتي في إنجاز هذه الأطروحة طوال مراحلها، من خلال التوجيهات والتصويبات التي قدّمها لي، حتى تخرج الأطروحة بهذه الصورة.

كما أتوجه بالشكر أيضاً للدكتور جعفري أحمد، الأستاذ بجامعة غرداية، على مساعدته لي في مرحلة التسجيلات، عندما كان يتعذر عليّ الانتقال شخصياً إلى مدينة غرداية.

الشكر موصول أيضاً، إلى الموظفين بإدارة جامعة غرداية.

لا يفوتني تقديم الشكر، إلى كل من ساعدني ونصحني وآزرني في هذا العمل، من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات:

1- باللغة العربية.

الرمز	المعنى
تح:	تحقيق
تر:	ترجمة
ج.	الجزء
د. ت	دون تاريخ
ص.	الصفحة
ص ص.	صفحات متتالية
ط.	الطبعة
مج.	المجلد

2- باللغة الأجنبية.

Ibid.	Ibidem
IDEA	International Institute for Democracy and Electoral Assistance
Id.	Idem
No.	Numéro
Op. cit.	opus citatum, opere citato
T :	Traduction, Translated by
T.	Tome
Vol.	Volume

# المقدمة

تعتبر منطقة غرب إفريقيا من بين أبرز مناطق القارة الإفريقية، فقد اكتست أهمية استراتيجية من خلال موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية. كما شهدت قيام عدّة دول وممالك، عزّزت من قيمتها ومكانتها التاريخية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي أدّاه الإسلام في نشأة حواضر عرفت نهضة تجارية وعلمية كبيرة، هذا ما جعلها عرضة للأطماع الخارجية وخاصة الأوروبية منها، فقد كانت أولى المناطق الإفريقية التي وصل إليها الأوروبيون عند بداية حركة الكشوف الجغرافية، وهذا ما سيغير تماماً من واقعها ويدخلها مرحلة جديدة، بداية بظهور تجارة الرقيق إلى الاستعمار.

ففي سنة 1894م، احتل الفرنسيون تمبكتو، المدينة التاريخية في بلاد السودان الغربي، ومثّل ذلك علامة فارقة في تاريخ فرنسا الاستعماري، لأنها كانت بمثابة الحجر الأساس في بناء أكبر إمبراطورية أوروبية في كامل إفريقيا، والتي اندمجت فيها جميع المستعمرات الفرنسية في المنطقة، وعددها ثمانية، ضمن كيان سياسي واحد سنة 1895م تحت اسم إفريقيا الغربية الفرنسية AOF، واتخذت من مدينة دكار السنغالية عاصمة لها.

لم تكن مهمة تسيير فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية سهلة بالنسبة لفرنسا، وذلك لشساعة مساحتها، والتنوع العرقي الموجود فيها، وأيضاً بسبب قوة التأثير العربي الإسلامي فيها. هذا الواقع فرض على السلطات الفرنسية ضرورة التأقلم مع المنطقة في طبيعتها وسكانها وثقافتها، ومحاولة تكيف سياساتها حتى تأتي بأفضل النتائج التي تضمن لها البقاء وتخدم مصالحها المختلفة.

وما زاد من صعوبة المهمة؛ هو أن استعمار المنطقة عند الفرنسيين، لم يكن فقط قضية سيطرة سياسية واقتصادية فقط، وإنما كان أيضاً مهمة ورسالة حضارية، حيث ادعى الفرنسيون بأن مجيئهم إلى المنطقة هو لغرض "تحضير وترقية" شعوبها التي كانوا ينظرون إليها على أنها شعوب متخلفة وبدائية. كل هذا، اضطر فرنسا إلى اتباع سياسة شاملة مسّت جميع المجالات، مما استدعى مشاركة جميع السياسيين والعسكريين والمفكرين الفرنسيين في بناء أفضل النظريات ورسم أحسن السبل لإنجاح هذه السياسة، فنشأ نقاش واسع وسط الدوائر السياسية والعسكرية والفكرية الفرنسية، مما أدّى إلى تعدد الآراء والنظريات، بل أدّى حتى إلى نشأة الصراعات واللوبيات داخل هذه الدوائر؛ بسبب هذه الصراعات، تحول غرب إفريقيا إلى ما يشبه حقل تجارب لسياسات فرنسية متنوعة، وأصبحت حلبة للصراع أولاً بين السياسيين الذين كانوا يُنظرون خلف مكاتبهم في باريس من جهة، والعسكريين ثم

السياسيين المقيمين في غرب إفريقيا، الذين كانوا يواجهون واقعاً مختلفاً في الميدان من جهة أخرى. كذلك عندما قامت فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية قبيل نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، كانت السياسة الفرنسية غامضة وصلاحيات حاكمها العام مُبهمة، وهو ما فتح باب الاجتهاد في تسيير شؤون الفيدرالية، وأدى أيضاً إلى نوع من الفوضى في التسيير، خاصة أن المنطقة لم تكن كلياً تحت السيطرة الفرنسية الفعلية.

ومع مطلع القرن العشرين الميلادي، بدأت الأمور تتضح شيئاً فشيئاً بفضل حزمة القوانين والمراسيم التي صدرت لتنظيم الإدارة ومختلف المؤسسات الاستعمارية. إضافة إلى أن بعض الحكام العامين الذين مرّوا على الفيدرالية، استطاعوا ترك بصماتهم في التنظير للسياسة الفرنسية بالمنطقة وتوجيهها.

ومع مرور الوقت، بدأت ثمار السياسة التي اتبعتها فرنسا تؤتي أكلها في جميع المجالات. فعلى الصعيد السياسي استقرت الأوضاع بشكل شبه كامل، وتمكّنت فرنسا من تكوين جيل سياسي إفريقي شارك في الحياة السياسية قبل الاستقلال وبعده، وعلى الصعيد الاجتماعي استطاعت فرنسا تغيير البنية الاجتماعية لشعوب المنطقة، وأخيراً على الصعيد الثقافي نجحت فرنسا في تخريج نُخبة إفريقية متشعبة بالثقافة الفرنسية، ستساهم في نشر وتثبيت الثقافة واللغة الفرنسيين في المستعمرات الفرنسية، حتى بعد الاستقلال.

انطلاقاً مما سبق، جاءت فكرة هذه الدراسة التي حاولتُ فيها إبراز أهم معالم السياسة التي انتهجتها فرنسا في غرب إفريقيا على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، وقياس مدى نجاح فرنسا في ذلك. كما أردتُ الكشف عن تأثيرات وانعكاسات هذه السياسة الإيجابية والسلبية على المنطقة وشعوبها، أثناء الفترة الاستعمارية، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال.

### • أسباب ودواعي اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتني لاختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

- الخلفية المعرفية التي اكتسبتها حول منطقة غرب إفريقيا من خلال إنجاز مذكرة الماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، والتي كان موضوعها حول المستكشفين الأوروبيين في غرب إفريقيا، ودورهم في التعريف به، وتمهيد الطريق للدول الأوروبية في احتلاله لاحقاً.



- كثرة المصادر والمراجع الإنجليزية والفرنسية التي تناولت المنطقة بالدراسة، خاصة منها ما تعلّق بالفترة الاستعمارية. وتمكّني من اللغتين الفرنسية والانجليزية، سمح لي بالاستفادة أكثر من هذه المصادر والمراجع، والغوص بشكل أعمق في الموضوع.
- محاولة إبراز الارتباط التاريخي بين الجزائر ومنطقة غرب إفريقيا في الفترة الاستعمارية، من خلال استفادة فرنسا من تجربتها الاستعمارية بالجزائر في السيطرة ثم تسيير المستعمرات الإفريقية.
- محاولة الغوص أكثر في معرفة أسباب نجاح فرنسا في فرض نفوذها الثقافي بالمنطقة إلى اليوم، وكيف تستغل هذا النفوذ في رعاية مصالحها المختلفة.
- انحدار الباحث من بلدة بوسمغون التابعة إدارياً لولاية البيض، والتي عاش فيها مؤسس الطريقة التيجانية سبعة عشرة سنة نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، ووجود ارتباط روحي بين هذه البلدة وغرب إفريقيا الذي يتبع أغلب المسلمين فيه الطريقة الصوفية التيجانية.

### ● أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف، يمكن إجمالها في الآتي:
- إبراز أسباب نجاح فرنسا في بناء أكبر مستعمرة أوروبية في إفريقيا، وهي فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية.
- معرفة كيفية تعامل الفرنسيين مع التنوع العرقي في غرب إفريقيا، وتحقيق نوع من الانسجام بين مختلف الأعراق والقبائل الإفريقية، وذلك رغم الفرق الشديد وأحياناً الصراع بينها.
- كشف النفوذ الثقافي الذي استطاعت فرنسا تحقيقه في المنطقة، عبر جعل اللغة الفرنسية لغة الإدارة والتعليم والقضاء، وهو النفوذ الذي لم يتأثر برحيل فرنسا عنها بل ازداد، وأصبح قاطرة للمصالح الفرنسية.
- إظهار التحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الإفريقي في المنطقة، وأبرزها تفكك البنية الاجتماعية التي كانت تقوم على العائلة والقبيلة.
- فهم أسرار استمرار الهيمنة الفرنسية على غرب إفريقيا حتى بعد الاستقلال.

- إبراز فشل فرنسا في القضاء على التأثير العربي الإسلامي في غرب إفريقيا.

### • الإطار الزمني والمكاني:

يتناول موضوع الدراسة منطقة غرب إفريقيا، وبالتحديد ما عُرف تاريخياً إفريقيا الغربية الفرنسية، وذلك إبان الفترة الاستعمارية. وينحصر المجال الزمني للدراسة في الفترة ما بين سنة 1894-1960م، والتي تعتبر فترة طويلة تخللتها مجموعة من الأحداث والمواقف بداية من سنة 1894م كبداية للفترة المدروسة، وذلك لرمزيته المهمة في تاريخ الاستعمار الفرنسي هناك، والذي استطاع فيه الفرنسيون الاستيلاء على مدينة تمبكتو، أهم المدن تاريخياً وثقافياً، ومباشرة بعده أنشأت فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1895م. أما بالنسبة لتاريخ النهاية، فقد اخترت سنة 1960م، لأنها السنة التي استقلت فيها كل دول غرب إفريقيا عن فرنسا.

### • إشكالية البحث:

ترك الاستعمار الأوروبي، ومنه الفرنسي، في غرب إفريقيا تأثيراً كبيراً من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك بسبب طبيعة هذا الوجود الاستعماري والسياسة التي انتهجها في تلك المنطقة. وتدور الإشكالية العامة للبحث حول رصد مدى نجاح الاحتلال الفرنسي في غرب إفريقيا، ودوره في تغيير وجهه الاجتماعي والثقافي.

ولمعالجة هذه الإشكالية، سنحاول الإجابة عن الإشكاليات الفرعية الآتية:

- كيف استطاع الفرنسيون السيطرة على منطقة غرب إفريقيا الواسعة؟
- لماذا جمعت فرنسا مستعمراتها هناك في فيدرالية، وأخضعتها لسياسة موحّدة؟
- كيف سيّرت فرنسا شؤون هذه الفيدرالية؟
- ما طبيعة السياسة التي طبّقتها فرنسا بالمنطقة سياسياً، اجتماعياً وثقافياً؟
- هل تجاوز الأهالي مع هذه السياسة؟
- ما مدى التأثير الذي تركته السياسة الاستعمارية الفرنسية؟
- لماذا استقلت دول غرب إفريقيا عن فرنسا دون ثورة مسلحة وحتى سياسية؟ وهل تخلّصت تلك الدول من التبعية لفرنسا بعد الاستقلال؟

- هل عاملت فرنسا المسلمين في المنطقة معاملة خاصة، وهل استطاعت التأثير على ما حَقَّقَه الوجود العربي الإسلامي قبلها في المنطقة؟

### • مناهج البحث:

من أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية، كان لا بد من الاعتماد على عدد من المناهج التاريخية، هي:

1. المنهج الوصفي: وظَّفْتُهُ في عرض المادة التاريخية المختلفة التي غرض الدراسة.
2. المنهج التحليلي: لا تكاد أي دراسة أكاديمية تاريخية تخلو من هذا المنهج، وذلك للحاجة إليه في تحليل الوقائع التاريخية والمعطيات العلمية بالشرح والاستدلال.
3. المنهج المقارن: هذا المنهج اعتمدتُ عليه في بعض الحالات التي تستوجب المقارنة، مثل المقارنات التي قُمتُ بها بين السياستين الفرنسية والبريطانية الاستعماريتين في غرب إفريقيا، وبين التأثيرين العربي والإسلامي من جهة والفرنسي من جهة أخرى في المنطقة أيضاً، وبين مستعمرات فرنسا في غرب إفريقيا ومستعمراتها في بقية المناطق.

### • الدراسات السابقة:

إن الدراسات العربية السابقة، حول الموضوع الذي يتناوله البحث الحالي، في حدود اطلاعي، هي محدودة، وأغلب الدراسات العربية المهتمة بمنطقة غرب إفريقيا تناولت الفترة العربية الإسلامية، وركَّزت الجزائرية منها على دراسة عصر ازدهار القوافل التجارية بين الجزائر وبلاد السودان، والتلاقح الثقافي بين الطرفين، وأيضاً العلاقة بين الثورة الجزائرية والنضال الإفريقي ضد الاستعمار.

أما بقية الدراسات العربية التي اهتمت بالفترة الاستعمارية في غرب إفريقيا، كانت كلها عامة أو جزئية. وعلى العكس من ذلك، توجد العديد من الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة خاصة منها الفرنسية والانجليزية، وهي عبارة إما عن مذكرات ماستر أو أطروحات دكتوراه، وفيما يلي الدراسات التي ساعدتني ووجهتني في إنجاز هذه الدراسة:

- أطروحة الدكتوراه من جامعة باريس 07، سنة 2012، للباحثة (Carine Eizlini)، الموسومة بـ:

**- Le Bulletin de l'Enseignement de l'AOF, une fenêtre sur le personnel d'enseignement public, expatrié en Afrique Occidentale française (1913-1930).**

وتناولت فيها الطاقم التربوي الفرنسي المدرّس في غرب إفريقيا، وذلك من المجلة التي كانت تُصدرها هيئة التعليم الفرنسية في فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية باسم:

(Le Bulletin de l'Enseignement de l'AOF)

- مذكرة ماجستير من جامعة كارولينا الشمالية، سنة 2012، للباحثة: (Emma Catherine Thompson Howell)، تحت عنوان:

**- Historical and Cultural Contexts for Aimé Césaire and Léopold Sédar Sengh**

واستعرضت فيها الزوجية من خلال أبرز رموزها إيمي سيزر وليوبولد سيدار سنغور.

- أطروحة الدكتوراه من جامعة كوت دازير، نوقشت بتاريخ 10 جويلية سنة 2017، للباحث (Hamady Hamidou MBODJ)، بعنوان:

**- L'organisation de la justice pénale en Afrique occidentale française le cas du Sénégal de 1887 à l'aube des indépendances (1887-1960).**

وهي أطروحة تناولت تنظيم العدالة والقضاء في إفريقيا الغربية الفرنسية، مع التركيز على حالة السنغال في الفترة الممتدة ما بين 1887 و1960م.

- مذكرة ماجستير من جامعة بوسطن سنة 1959م، للباحث (Irving L. Markovitz)، وعنوانها:

**- Reviewed Work: Political Parties in French Speaking West.**

درس فيها الأحزاب السياسية الإفريقية التي نشأت ونشطت في فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى.

- أطروحة الدكتوراه من جامعة سياتل سنة 2017م، للباحثة (Olivia Meija-Martinez)، والموسومة ب:

**- Sociolinguistic Legacies in West Africa: the Politics of Linguistic Imperialism and Resistance in Senegal.**

وتناولت بالبحث السياسة الثقافية الفرنسية بالسنغال في شقها المتعلق باللغة.

### ● الخطة المعتمدة في الدراسة:

أما بالنسبة لتصميم البحث، وبالنظر إلى ما أتيج لي من معلومات واستنادا إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، ارتأيت تقسيم الموضوع إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وكان ذلك على النحو الآتي:

- مقدمة: وفيها عرّفت بموضوع الدراسة والإشكالية التي يعالجها، وسردت أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

**تناولت في الفصل الأول** التعريف بمنطقة غرب إفريقيا تعريفاً عاماً، تسمح للقارئ بأخذ نبذة عن المنطقة، لأن أي دراسة تاريخية لا تكتمل إلا بمعرفة خصوصيات المنطقة التي كانت فيها أحداث الدراسة. وقسمتُ الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول خصّصته لدراسة منطقة غرب إفريقيا الواسعة من الناحية الطبيعية، فتحدثت عن التضاريس والمناخ والأنهار والغطاء النباتي. المبحث الثاني، حمل دراسة الخصائص البشرية للمنطقة بحكم أنها منطقة متنوعة عرقياً ودينياً وثقافياً، وهذا التنوع شكّل تحدياً لفرنسا، أمام رغبتها في فرض سيطرتها على المنطقة وتسيير شؤونها. أما المبحث الثالث، فخصّصته للدراسة التاريخية، وركّزت فيه على التعريف بأهم الممالك والإمبراطوريات التي قامت في المنطقة.

وأعقبت ذلك في **الفصل الثاني**، بدراسة الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا، وقسمته إلى ثلاثة مباحث أيضاً. في المبحث الأول، تعرضت إلى بدايات الاهتمام الأوروبي بمنطقة غرب إفريقيا والدوافع وراء ذلك، وعرّفت بأهم الرحلات الاستكشافية الأوروبية التي استهدفت سواحل إفريقيا الغربية بداية من النصف الثاني للقرن الخامس عشر الميلادي، مع الوقوف على أبرز الاكتشافات الجغرافية للبرتغاليين، وبعدها تحدثت عن تحول الاستكشاف الجغرافي الأوروبي نحو الأراضي الداخلية غرب إفريقيا، وإبراز أهم إنجازاته.

أما المبحث الثاني فخصّصته لالتنافس الأوروبي على منطقتي غرب إفريقيا، وعرضت فيه خريطة الوجود الأوروبي في غرب إفريقيا التي نتجت عن الكشوف الجغرافية، وبعدها انطلق الصراع

الاستعماري الأوروبي على إفريقيا عامة وغرب إفريقيا خاصة، وهذا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، ولم أغفل الحديث عن بسط فرنسا لهيمنتها على هذه المنطقة.

أما المبحث الثالث الأخير، فتناولت فيه بالدراسة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية التي تأسست سنة 1895م، أين أبرزت أهم الأسباب والدوافع التي أدت بفرنسا إلى جمع مستعمراتها في غرب إفريقيا ضمن فيدرالية واحدة. بعد ذلك تعرضت إلى جوانب من تنظيم هذه الفيدرالية من الناحية الإدارية والسياسية والعسكرية، وأخيراً قارنت بين فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية من جهة، وفيدرالية إفريقيا الاستوائية الفرنسية واتحاد الهند الصينية من جهة أخرى.

وبعد هذا عاجلت في **الفصل الثالث** والأخير السياسة الفرنسية وانعكاساتها. وقسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول منها تحت عنوان: السياسة الفرنسية بين التنظير والتطبيق، وتحدثت عن النظريات الاستعمارية التي أطلقها المنظرون والسياسيون الفرنسيون وكيفية تطبيقها، وعن العوامل المؤثرة في هذه السياسة، وبعدها تطرقت لما سُمّي بسياسة الإدماج وسياسة المشاركة، كما أبرزت الفرق بينهما، وأخيراً قارنت بين السياسة الفرنسية المتبعة في غرب إفريقيا ونظيرتها البريطانية في ذات المنطقة.

وفي المبحث الثاني، تطرقت فيه لتطور السياسة الفرنسية بغرب إفريقيا، بداية بالجانب السياسي، وبعده الجانب الاجتماعي ثم الجانب الثقافي، وأبرزت أهم العوامل التي أثرت في رسم هذه السياسة. وتناولت في المبحث الثالث والأخير أهم انعكاسات ونتائج السياسة الفرنسية في المجالات السياسية، الاجتماعية والثقافية.

وفي خاتمة البحث، حاولت أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة. وذيّلت الأطروحة بملاحق توضيحية عديدة، وأهمها ملحق للخرائط التاريخية، وآخر للصور التي تعود للفترة المدروسة، وفهرس للأعلام والشخصيات الفاعلة، وفهرس للأماكن والمدن والبلدان، وفهارس القبائل والجماعات.

• نقد أهم المصادر والمراجع:

يعتمد كل بحث أكاديمي على المصادر والمراجع، وقد اعتمدتُ على عدد كبير منها، تنوعت بين المصادر والمراجع العربية، الفرنسية، والانجليزية. ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في هذه الدراسة، ومن أهمها نذكر:

### أولاً: المصادر العربية.

توقف اعتمادي عليها في الفصل الأول فقط، لأنها لا تُغطي الفترة التي تتناولها الدراسة، وأفادني في الدراسة التاريخية والجغرافية لغرب إفريقيا. ومن أبرز هذه المصادر، نذكر على سبيل المثال:

- "وصف إفريقيا"، للحسن بن محمد الوزان، المعروف بليون الإفريقي (ت. 959 أو 960هـ/1552م)، وقد استفدت منه في تقصي حال الدول والممالك الإسلامية التي قامت وازدهرت في غرب إفريقيا.

- "تاريخ السودان"، لعبد الرحمان السعدي (ت. بعد 1655 - 1656م): مصدر مهم يسلط الضوء على تاريخ الاسلام والثقافة والدول في بلاد السودان الغربي، وقد أفادني الدراسة التاريخية لغرب إفريقيا.

- "تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان العبر والمبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، لعبد الرحمن بن خلدون (ت. 808هـ/1405م)، اعتمدت في هذا البحث على الجزء السادس والسابع، وقد أفادني هذا المصدر في التعريف بالقبائل الأمازيغية، كصنهاجة وزناته وغيرها، وبالنظر إلى أن ابن خلدون قد اعتنى بقبائل الأمازيغ وأنسابهم، واعتماد منهج النقد والمقارنة في كتابه، اعتمدت عليه في ترجيح كثير من الخلافات التاريخية بين المؤرخين، خاصة ما تعلق بأصول القبائل الأمازيغية.

- "تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس"، لمحمود كعت (ت. 1000هـ/1591م): من المصادر المهمة في تاريخ السودان الغربي، وكانت فائدته للبحث مثل فائدة المصادر السابقة.

### ثانياً: المصادر الفرنسية.

#### **-L'Afrique Occidentale Française**

للمؤلف (George Deherme)، وهو مصدر مهم صدر سنة 1908م، في الوقت الذي انطلقت فيه السياسة الفرنسية في إفريقيا الغربية الفرنسية، بعد إتمام السيطرة على المنطقة واستتباب الأمن، وقد غطى هذه السياسة في الجانبين السياسي والاجتماعي، ولكنه لم يغط الجانب الثقافي.

### -Domination et Colonisation.

للمؤلف (Jules Harmand)، والذي صدر سنة 1910م، ويستعرض تطور الفكر الاستعماري والنظريات الاستعمارية في فرنسا، ويُعاب عليه النظرة العنصرية والاستعلائية عند الحديث ووصف الشعوب الإفريقية.

### -Histoire de la question Coloniale en France.

للمؤلف (Léon Deschamps)، ويعتبر مصدراً مهماً صدر سنة 1981م، وساعدني كثيراً في تتبع تطور الفكر الاستعماري الفرنسي منذ بداية عصر النهضة الأوروبية.

### -L'Afrique Occidentale Française .

وأصدره (Louis Sonolet) سنة 1912م، الذي عرف وعمل في إفريقيا الغربية الفرنسية، ويستعرض هذا المصدر جوانب عديدة من تنظيم الفيدرالية، واعتمدت عليه في معرفة وفهم التنظيم الإداري والعسكري والاجتماعي رغم تركيزه على الجانب الاقتصادي.

### -Le Sénégal: la France dans l'Afrique occidentale.

وهو مصدر لا غنى عنه، لأنه هو ثمرة خبرة طويلة لأول حاكم فرنسي للسنغال وعزّاب التوسع الفرنسي في غرب أفريقيا (Le Général Faidherbe)، ورغم أنه لا يُغطي الفترة التي تناولها الدراسة، إلا أنه ساعدني كثيراً في دراسة التوسع الفرنسي في غرب إفريقيا، وفي فهم اقتناع فرنسا بضرورة التعامل الخاص مع المسلمين في المنطقة.

ثالثاً: المصادر الإنجليزية.

### -Western Africa, Its History, Condition and Prospects.



وهو مصدر للمبشّر (Leighton Wilson) سنة 1856م، والذي عاش في إفريقيا ثمانية عشرة سنة، وأفادني فقط في الفصل التمهيدي، عند تناول الدراسة الطبيعية والعرقية لمنطقة غرب إفريقيا.

#### - The journal of a mission in the interior of Africa in the year 1805.

يُعتبر من أهم المصادر في تاريخ الاستكشاف الأوروبي في إفريقيا، ألفه المستكشف الشهير Mungo Park، و صدر سنة 1815م. اعتمدت عليه في دراسة تاريخ الاهتمام الأوروبي باستكشاف نهر النيجر، ودور الجمعية الإفريقية البريطانية في ذلك.

#### رابعاً: المراجع العربية.

- "إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي"، لمؤلفه ب. س. لويد، وهو مرجع هام، استفدتُ منه في دراسة التأثير الاجتماعي للاستعمار في إفريقيا، على الرغم من أنه يقدم دراسة عامة على إفريقيا وليس غرب إفريقيا بالتحديد.

- "إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال"، لجاسم محمد ظاهر، وكان مفيداً في تتبع الاستعمار الفرنسي وتطور الحياة السياسية، رغم تقديم إشارات لذلك فقط.

- "تاريخ إفريقيا السوداء"، لجوزيف كي- زيرو، وهو من المراجع المهمة في تاريخ إفريقيا، ولكن اعتمدتُ عليه فقط من خلال الإشارات التي قدمها حول الاستعمار الفرنسي وعن الحركة السياسية الإفريقية.

- "تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر"، لشوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم. وهو مرجع مهم، استقيتُ منه معلومات كثيرة حول الاستعمار الفرنسي وآثاره السياسية والاجتماعية.

- "دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر"، لشوقي عطا الله الجمل وعبد الرازق إبراهيم عبد الله. يختلف هذا المرجع عن سابقه في كونه ركّز على منطقة غرب إفريقيا، وكانت فائدته كبيرة بالنسبة لدراستي رغم أنه تناول الجانب السياسي أكثر.
- "مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال"، لعبد العزيز رفاعي، وكما يشير عنوانه، تناول الكتاب المشاكل التي خلفها الاستعمار، لكن على إفريقيا بصفة عامة وليس حصراً على غرب إفريقيا.
- "المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا"، لعبد الله عبد الرازق إبراهيم، وهو مرجع مهم حول مقاومة المسلمين للاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا.
- "أوروبا والتخلف في إفريقيا"، لوالتر رودني، وفائدة هذا المرجع كانت حول انعكاسات الاستعمار الأوروبي على إفريقيا، منه الاستعمار الفرنسي لغرب إفريقيا.

### خامساً: المراجع الفرنسية.

#### **-Histoire Générale de l'Afrique**

وقد أصدرته منظمة اليونيسكو، وهو عبارة عن مؤلف يتكون من عدة مجلدات، اعتمدتُ منها على المجلد الرابع، السابع والثامن. يُعتبر هذا المرجع موسوعة في تاريخ إفريقيا، شارك في تأليفه العديد من المؤرخين المعروفين المتخصصين في تاريخ إفريقيا، وغطى جميع الحقب الزمنية لإفريقيا. كان مفيداً جداً في تغطية أجزاء عديدة من الدراسة.

#### **-La découverte de l'Afrique: l'Afrique noire atlantique des origines au XVIIIe siècle .**

تُعتبر المؤرخة الفرنسية كاثرين كوكري-فيدروفيتش (Catherine Coquery-Vidrovitch) من المؤرخين المعروفين المختصين في تاريخ إفريقيا. وقد اعتمدت على هذا المرجع وعلى مقالات عديدة لنفس المؤرخة في الحديث عن الاكتشافات الأوروبية في غرب إفريقيا، وعن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجانبين السياسي والاجتماعي.

### -A.O.F: réalités et héritages

وهو مؤلف جماعي، يحتوي على عدة فصول، تطرقت لجوانب مختلفة من تاريخ فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية منذ نشأتها سنة 1895م إلى غاية الاستقلال. أفادني هذا المرجع كثيراً في الحديث عن تنظيم الفيدرالية وعن إنجازاتها في جوانب عدة خاصة منها التعليم والصحة.

### -L’histoire générale de l’Afrique .

للباحث (Jean Dumont)، وهو مرجع يتكون من عدّة أجزاء، واستفدتُ منه في الأحداث التي غطّاها الفصل الأول من الدراسة.

### -La France Noire .

وهو مرجع ألفه ثلاثة باحثين، ورغم صدوره سنة 1931م، إلا أنه استطاع أن يُغطي ثلاثة عقود من تاريخ فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، وقدم لنا معلومات مهمة عنها من الناحية الطبيعية، العرقية والتنظيمية.

### سادساً: المراجع الإنجليزية.

### -A Mission to Civilize

للمؤرخة الأمريكية (Alice L. Conklin). ويُعتبر هذا المرجع من أبرز المراجع التي يحتاجها أي باحث في تاريخ غرب إفريقيا، لأن مؤلفته متخصصة في تاريخ الإمبراطورية الفرنسية، خاصة منه تاريخ القرن العشرين، ولها الكثير من المؤلفات والبحوث والمقالات في ذلك. ألهمني هذا المرجع كثيراً في رسم الخطة النهائية للدراسة، وزودني بمعلومات قيّمة تلي حاجتي في الفصلين الأول والثاني.

### -Racial and social zoning in African cities from colonization to postindependance .

للمؤرخة (Catherine Coquery-Vidrovitch)، وهو عبارة عن فصل من مؤلف جماعي، قدّمت فيه المؤرخة الفرنسية دراسة وافية وتفصيلية حول السياسة الاستعمارية الفرنسية فيما يخص التفريق العرقي بين الأوروبيين والأفارقة في المدن التي شيّدها الاستعمار في المنطقة.

### -Negritude The Origin .

للباحث (Christian Filostrat)، وقدّم لي معلومات قيّمة عن نشأة النزوجة وتطورها.

### -France and Islam in West Africa 1860-1960.

للباحث (Christopher Harrison). ويظهر من العنوان بأن هذا المرجع يعالج مسألة تعامل فرنسا مع المسلمين، وكان مفيداً جداً في معرفة جوانب عدّة من الدراسة.

### -Paths of Accomodation.

للباحث (David Robinson). وهو من المراجع الهامة في تاريخ غرب إفريقيا، وفيه أظهر الباحث العلاقة التي ربطت فرنسا وشيوخ الطرق الصوفية، وكيف كان كل طرف منهما يستغل الآخر للحفاظ على وجوده.

### -West Africa 1880 to the Present.

للباحث (Daniel E. Harmon). قدّم هذا المرجع دراسة عامة عن غرب إفريقيا منذ بداية التكالب الأوروبي على إفريقيا حتى فترة ما بعد الاستعمار.

### -Themes in West Africa's History .

للباحث (Emmanual Kwaku Akyeampong). وهو مرجع متنوع جداً، استعرض الكثير من جوانب الحياة في غرب إفريقيا، وقدّم لي مساعدة ثمينة في هذه الدراسة.

### -Decolonization and African Society .

للباحث (Frederick Cooper). وقد ركّز هذا المرجع على الطبقة العمالية في غرب إفريقيا وعلاقتها بالاستعمارين الفرنسي والبريطاني اللذان أرادا استغلالها من أجل بناء اقتصاد موجّه لخدمة مصالحهما، وقدّم في نفس الوقت شرحاً وافياً لتطور النقابات الإفريقية ودورها في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

### -A history of West Africa .

للمؤرخ (J. D Fage)، وهو من المراجع الهامة في تاريخ غرب إفريقيا، ولكنه يُركّز أكثر على الاستعمار البريطاني مقارنة بالاستعمار الفرنسي.

### **-French Colonialism in Tropical Africa 1900-1945.**

للمؤرخ (Jean Suret-Canale)، وهو مرجع مُترجم من الفرنسية، ألفه واحدٌ من المؤرخين الفرنسيين المعروفين المتخصصين في تاريخ غرب إفريقيا، خاصة في فترة الاحتلال الفرنسي. استفدتُ منه في جميع فصول الدراسة.

### **-Slavery and Colonial Rule in French West Africa.**

للباحث (Martin A. Klein)، وقد تناول هذا المرجع مسألة الرق في غرب إفريقيا خلال الحكم الفرنسي، وكيف سعت فرنسا للقضاء على الرق، ليس لدواعي إنسانية، وإنما لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية.

### **-The History of French Colonial Policy 1870-1925 .**

للباحث (Stephen H. Roberts)، وقد قدّم وصفاً واضحاً ودقيقاً لتطور فرنسا كقوة استعمارية، وجدت نفسها في فترة زمنية قصيرة للغاية تسيطر على ثلث أراضي إفريقيا. هذا التطور أدى أيضاً إلى تطور في الفكر والسياسة الفرنسيين، وهو ما شرحه الباحث في الجانب النظري أولاً ثم التطبيقي ثانياً.

### **-The End of Empire in French West Africa .**

للمؤرخ (Tony Chafer)، وهو من المراجع المهمة أيضاً في تاريخ الاستعمار الفرنسي في إفريقيا، وفيه درس المؤرخ تطور الحركة الوطنية في المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، والتطورات السياسية التي عرفتها المنطقة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، وأدّت إلى تفكك الإمبراطورية الفرنسية هناك.

• الصعوبات التي واجهتني أثناء انجاز هذه الدراسة:

لا يكاد يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ولا العقبات التي تواجه أي باحث، ولكنها تختلف باختلاف طبيعة وموضوع البحث، ومن جملة الصعوبات التي واجهتني؛ نذكر:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع اللازمة لإنجاز الدراسة، رغم وفرتها، خاصة تلك المتعلقة بالباب الثاني الذي يتناول السياسة الاجتماعية والثقافية الفرنسية في غرب إفريقيا، وذلك لقلة وجودها في مكتباتنا الجامعية والعمومية.

- عدم تمكّني من السفر إلى فرنسا؛ بهدف الاطلاع على أرشيف فرنسا لما وراء البحار الموجود بمركز أكس أون بروفونس، وإلى السنغال للاطلاع على أرشيف فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية الموجود في العاصمة دكار. هذا الأمر، حرمني من الاطلاع على جميع القوانين والمراسيم الرسمية الفرنسية اللازمة في هذه الدراسة، والتي كانت ستسهّل عليّ المشوار بشكل كبير، مثلما سهّل عليّ السفر إلى المغرب الأقصى مهمة إنجاز مذكرة الماجستير.

- قلة المصادر والمراجع العربية المهمة بتاريخ منطقة غرب إفريقيا، وحتى الموجود منها هو إما عبارة عن دراسات عامة غير تفصيلية، وإما لا تغطي الفترة التي تتناولها الدراسة.

- اعتمدتُ بالأساس على المصادر والمراجع الأجنبية، وهذا الأمر صعّب الدراسة من حيث الوصول إلى الحقيقة التاريخية؛ بسبب التحيز الموجود في بعض هذه المصادر والمراجع، وما خفّف من وطأ الصعوبة وجود الدراسات الأمريكية التي تتميز بقدر من الحياد في دراسة الاستعمار الأوروبي بإفريقيا عموماً والفرنسي خصوصاً.

- الكثير من المصادر والمراجع متوفرة على الانترنت، ولكنها ليست مُتاحة للتحميل أو التصفح إلا بمقابل مادي باهض الثمن، ويتطلب شراؤها حيازة بطاقة ائتمان، في واحد من البنوك الوطنية أو الأجنبية.

وقبل الختام، أود أن أعبّر عن جزيل امتناني للأستاذ الدكتور صالح بوسليم، على التفضّل بقبول الإشراف على أطروحتي أولاً، وعلى صبره ومساعدته وتوجيهاته ثانياً، والشكر موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، جزاهم الله جمعياً عني أحسن الجزاء.

ولا شك أن كل بحث أكاديمي لا ينال الكمال، ولكن أتمنى أن أكون قد وُفقتُ في تقديم بحث مقبولٍ إلى أبعد حد، وأن يكون هذا البحث مساهمة متواضعة في الأبحاث التي اهتمت بدراسة منطقة غرب إفريقيا، التي تربط بينها وبين بلدنا الجزائر علاقات تاريخية عميقة ولا زالت، وتُعتبر اليوم من المناطق التي تندرج ضمن العمق الاستراتيجي للسياسة الخارجية للجزائر.

## الفصل الأول:

### الدراسة الجغرافية والتاريخية لغرب إفريقيا

المبحث الأول: التحديد الجغرافي والتاريخي لغرب إفريقيا.

المبحث الثاني: الدراسة الجغرافية.

المبحث الثالث: الدراسة العرقية.

المبحث الرابع: الدراسة التاريخية.



**- تمهيد:**

يُعتبر غرب إفريقيا من أهم المناطق الإفريقية حيوية وغنى بالثروات الطبيعية، وهي في نفس الوقت تمتلك مكانة تاريخية وحضارية مهمة من خلال الدول والحضارات العديدة التي عرفت في تاريخها، والدور الفعال الذي أدّاه الإسلام في نهضتها العلمية والفكرية. أضف إلى ذلك أن غرب إفريقيا هي المنطقة الإفريقية الأولى التي وصل إليها الأوروبيون عند بداية حركة الكشوف الجغرافية، وهو الأمر الذي سيغيّر تماماً واقعها ويُدخلها في مرحلة جديدة كانت لها انعكاسات هامة على مصيرها بداية بظهور تجارة الرقيق وصولاً إلى الاستعمار.

وسنحاول في هذا الفصل التعريف بهذه المنطقة، وإبراز أهم ملامحها الطبيعية والبشرية والحضارية، وهذا من أجل رسم صورة من شأنها أن تسهّل فهم بقية الفصول.

المبحث الأول: التحديد الجغرافي والتاريخي لغرب إفريقيا

قبل الدراسة الطبيعية والاجتماعية والتاريخية لغرب إفريقيا لا بُدَّ أولاً من التعرف على هذه المنطقة وتحديد جغرافياً، لأن وضع الإطار المكاني لأي دراسة تاريخية هي من شروط البحث العلمي. من التسمية قد يتبادر إلى الذهن بأن غرب إفريقيا يشمل كل الدول الواقعة في غرب القارة الإفريقية، لكن ما هي حدود هذه المنطقة، وأين تنتهي، وعلى أي أساس تمّ وضع تلك الحدود. لقد وجدنا اختلافاً بين الجغرافيين والمؤرخين في تحديدها، والاختلاف يظهر أكثر في مفهوم المنطقة من الناحيتين الجغرافية والتاريخية، ولكن هناك اتفاق بينهم حول تحديد جُل المناطق التابعة لها، وأجمعوا على أنّها البلاد الواقعة في غرب إفريقيا، والمطلّة على المحيط الأطلسي من الغرب والجنوب<sup>1</sup>، أو تلك الواقعة جنوب غرب الصحراء الكبرى<sup>2</sup>.

إذا سلّمنا بأن الدول المطلّة على المحيط الأطلسي من الغرب والجنوب هي فقط التي تنتمي إلى غرب إفريقيا، فهذا يعني بأن دولاً مثل مالي، النيجر وبوركينا فاسو ليست جزءاً منها، وقد يعني أيضاً بأن الصحراء الغربية والمغرب الأقصى ينتميان لها، وهذا كله غير صحيح. كما أن ربطها بالإطالة على المحيط الأطلسي من الغرب والجنوب، فيه من النقص والخلل ما يجعل تحديد حدود هذه المنطقة من الجهة الشمالية والشرقية غامضاً، خاصة مع غياب معالم جغرافية وطبيعية يمكن الاعتماد عليها في تحديدها جغرافياً<sup>3</sup>. فهناك من يعتبر أن الحدود الشمالية لدولتي مالي والنيجر هي الحدود الشمالية لمنطقة غرب إفريقيا<sup>4</sup>، أما حدودها الشرقية فتتوقف عند بحيرة تشاد<sup>5</sup>. لقد وجدنا عدة تعاريف جغرافية لمنطقة غرب إفريقيا، منها أنّها منطقة تمتد من موريتانيا غرباً حتى النيجر شرقاً، ومن موريتانيا شمالاً حتى ليبيريا

<sup>1</sup> إلهام محمد علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م، ص 19.

<sup>2</sup> يوسف روكز، إفريقيا السوداء سياسة وحضارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1981، ص 36.

<sup>3</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص 19.

<sup>4</sup> سيد أحمد العراقي، بلاد غربي إفريقيا الإسلامية عبر التاريخ، مجلة رسالة التقريب، العدد 58، 2007، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، إيران، ص 175.

<sup>5</sup> المكان نفسه.

جنوباً، ومن ليبيريا غرباً حتى نيجيريا<sup>1</sup>، أو هي تمتد من دكار بالسنغال في أقصى الغرب إلى شرق نيجيريا<sup>2</sup>.

ومن التعاريف أيضاً، أن المنطقة تبدأ شرقاً عند الحدود الجنوبية بين الكاميرون ونيجيريا وتتبع الحدود بين البلدين نحو الشمال، وتتواصل مع الحدود بين تشاد والنيجر ثم حدود الجزائر وليبيا، ثم ليبيا وتونس، وكل الأراضي الواقعة في الغرب هي ما يُعرف بمنطقة غرب إفريقيا<sup>3</sup>. نفهم من هذا التعريف الأخير أن الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر وتونس كلها تنتمي إلى هذا المجال الجغرافي، ولكن صاحب التعريف يستدرك ويقول، أن بعض المؤرخين والملاحظين السياسيين دائماً ما يُلغون تلك الدول من مفهوم غرب إفريقيا<sup>4</sup>.

هذا من الناحية الجغرافية، أما في الدراسات السياسية والجيوسياسية، فنجد في الخرائط الجهوية الرسمية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، أن منطقة غرب إفريقيا تتكون من ستة عشرة دولة هي نيجيريا، النيجر، البنين، الطوغو، بوركينا فاسو، غانا، مالي، كوت ديفوار، ليبيريا، سيراليون، غينيا، غينيا بيساو، غامبيا، السنغال، موريتانيا وجزر الرأس الأخضر<sup>5</sup>. وتأكيداً لانتماؤها إلى منطقة غرب إفريقيا، نجد هذه البلدان الستة عشر، قد أسست ما يُسمى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا *ECOWAS*، وانسحبت منها موريتانيا سنة 2000م<sup>6</sup>.

أما من الناحية التاريخية فالأمر يختلف، حيث يتداخل تعبير غرب إفريقيا أو إفريقيا الغربية مع المصطلح التاريخي الذي عُرفت به المنطقة تاريخياً، وهو بلاد السودان الغربي، تمييزاً له عن بلاد السودان الأوسط وبلاد السودان الشرقي الواقعة. لقد أطلق العرب كلمة السودان على كل المناطق الواقعة جنوب مصر والتي يسكنها السود، وهي تشمل جغرافياً كل البلاد الواقعة جنوب الصحراء والممتدة من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً<sup>7</sup>، ومن العرب أيضاً من كان يقصد ببلاد السودان، المناطق الواقعة

<sup>1</sup> عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، مصراتة، 2000، ص. 159

<sup>2</sup> Jonathan Chukwuka Ezenkwe, **West Africa**, Journal of International Affairs, Vol.7, No.2, 1953, Journal of International Affairs Editorial Board, p.168

<sup>3</sup> Daniel E. Harmon, **West Africa 1880 to the Present, A cultural Patchwork**, Chelsea House Publishers, Philadelphia, 2001, p.19

<sup>4</sup> Idem.

<sup>5</sup> United Nations, Department of Field Support, Cartographic Section, **Map No.4533**, October 2014.

<sup>6</sup> Abdel-Fatau Musah, **West Africa: Governance and Security in a Changing Region**, International Peace Institute, New York, 2009, p.1

<sup>7</sup> محمود شاكر، السودان، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1981م، ص.9

## الفصل الأول:.....الدراسة الجغرافية والعرقية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا

في الغرب والوسط فقط، لأنهم كانوا يُسمون أصحاب البشرة السوداء في غير هذه البلاد بتسميات أخرى مثل الزنج والنوبة والأحباش<sup>1</sup>. ويعود أصل تسمية السودان إلى أن سكان هذه المناطق هم من ذوي البشرة السوداء<sup>2</sup>.

اعتماداً على ما سبق، يمكننا حصر منطقة غرب إفريقيا، في الأراضي الواقعة غرب القارة الإفريقية، ويحدها المحيط الأطلسي من الجهة الغربية، وخليج غينيا من الجهة الجنوبية، وبحيرة تشاد من الجهة الشرقية، والصحراء الغربية والجزائر وليبيا من الناحية الشمالية. دون أن ننسى جزر الرأس الأخضر المنفصلة عن المنطقة جغرافياً، ولكنها ارتبطت بها تاريخياً ولا زالت.

تمتد منطقة غرب إفريقيا على مساحة تُقدَّر بأربعة ملايين وسبعمائة ألف كيلومتر مربع، وهذا يعني ضعف مساحة أوروبا الغربية، وأما طول قوسها الساحلي المطل على المحيط الأطلسي، فيبلغ طوله ستة آلاف كيلومتر<sup>3</sup>. ارتبط هذا الساحل بالكشوفات الجغرافية الأوروبية، ومنه بدأت تجارة الرقيق وازدهرت، وقسمه الأوروبيون إلى أربعة مناطق أو سواحل جزئية، وأطلقوا على كل ساحل اسماً خاصاً به، وهي:

- ساحل الحَبّ Grain coast: وهي تتمثل في ليبيريا، التي كانت تنتج نوعاً من الفلفل الأسود.
- ساحل العاج Ivory coast: وهي تتمثل في كوت ديفوار الغنية بالغابات.
- ساحل الذهب Gold coast: وهي غانا الحالية، وسميت لغناها بالذهب.
- ساحل الرقيق Slave coast: وهي المنطقة الممتدة بين مصب نهر الفولتا ودلتا نهر النيجر<sup>4</sup>.

بعد التحديد الجغرافي والتاريخي لمنطقة غرب إفريقيا، نتقل الآن إلى دراستها من النواحي الجغرافية، العرقية والتاريخية، وذلك لأنه لا يمكن فهم السياسة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة وانعكاساتها، دون امتلاك خلفية عنها.

<sup>1</sup> جي. دي. فيج، تاريخ غرب إفريقيا، ت: السيد يوسف نصر، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1982، ص. 175-176

<sup>2</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص. 175

<sup>3</sup> Abdel-Fatau Musah, Op. cit., p.1

<sup>4</sup> أحمد إبراهيم دياب، محات من التاريخ الإفريقي الحديث، دار المريخ، ط1، الرياض، 1981، ص. 88

## المبحث الثاني: الدراسة الجغرافية

غرب إفريقيا هو منطقة واسعة جداً، تمتد على مسافة أربعة آلاف كيلومتر من الشرق إلى الغرب، وعلى مسافة ألف وخمسمائة كيلومتر من الشمال إلى الجنوب<sup>1</sup>، وهي تتربع على حوالي سُدس مساحة إفريقيا كاملة<sup>2</sup>. وتمتاز هذه المساحة الواسعة بالتنوع التضاريسي، المناخي، النباتي والحيواني، ويظهر هذا التباين عمودياً، بالمقارنة بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية للمنطقة. وهذا ما سنحاول إبرازه فيما يلي:

**1- التضاريس:** يتميز سطح غرب إفريقيا بكثرة السهول والهضاب الصالحة للزراعة<sup>3</sup>، و يتراوح ارتفاع هذه الأراضي ما بين مائتي متر وخمسمائة متر<sup>4</sup>، وتتخلل هذه الهضاب مجموعة من المرتفعات والمنخفضات، وتجري فيها مجموعة من الأنهار، في حين تغطي الأجزاء الشمالية منها الرمال المنتمة للصحراء الكبرى.

أبرز الهضاب في غرب إفريقيا هضبة فوتا جالون في الركن الجنوبي الغربي للمنطقة، والتي يقرب ارتفاعها من الألف متر، إلى جانب هضبة جوس في شمال نيجيريا، والتي تحيط بها سهول واسعة يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي خمسمائة متر فوق سطح البحر، وما بين هاتين الهضبتين يوجد منخفض أو حوض نهر الفولتا الواسع، الذي لا يتعدى الارتفاع فيه أربعة ونصف متر عن سطح البحر. وأما في الجنوب فيوجد سهل ساحلي ضيق<sup>5</sup>.

تتوزع الجبال على الحافة الساحلية الجنوبية المطلة على خليج غينيا، وأهمها جبال فوتا جالون الممتدة في غينيا كوناكري، غرب ليبيريا وشمال سيراليون، وفيها تنبع أغلب أنهار إفريقيا الغربية بسبب كثرة تساقط الأمطار فيها وتركيبها الجيولوجي الذي يسمح لها بتخزين المياه، كما تقع فيها أعلى القمم الجبلية في غرب إفريقيا، منها قمة بنتيماني *Bintemani* في سيراليون بارتفاع يبلغ ألفاً وتسعمائة وخمسون متر، وقمة نيمبا *Nimba* في جنوب غينيا قرب الحدود مع ليبيريا وكوت ديفوار، والتي يصل ارتفاعها إلى ألف وسبعمائة وخمسين متراً، وأما في شمال فوتا جالون بالقرب من السنغال فارتفاع هذه الجبال يبلغ في المتوسط ألفاً وخمسمائة متر، وفي الوسط من جنوب منطقة غرب إفريقيا في دولة الطوغو،

<sup>1</sup> Jean Dumont, **L'histoire générale de l'Afrique**, T.1, Editions Beauval, Paris, 1971, p. 60

<sup>2</sup> فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية إفريقيا: دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1983، ص.217

<sup>3</sup> عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص. 160

<sup>4</sup> Jean Dumont, Op. cit., p. 60-61

<sup>5</sup> فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص.219

## الفصل الأول:.....الدراسة الجغرافية والعرقية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا

فمتوسط ارتفاع الجبال هو تسعمائة متر، بينما في الشرق توجد مرتفعات أداموا ويبلغ ارتفاعها حوالي ألف متر<sup>1</sup>، غير أنه وبالانتقال من هذه الجبال نحو ساحل خليج غينيا، تبدأ التضاريس بالانخفاض، فالشريط الساحلي منطقة منخفضة ضيقة تزيد اتساعاً عند مصبات الأنهار الرئيسية، كالنيجر وال فولتا<sup>2</sup>.

ينقسم غرب إفريقيا إلى عموماً إلى ثلاث مناطق تضاريسية رئيسة مختلفة هي:

أ. المنطقة الشمالية: تنحصر بين الصحراء الكبرى شمالاً ونهر النيجر الأوسط جنوباً، وتمتاز أراضيها بالطابع الهضابي وتغطيها الكثبان الرملية، وتتخللها مجموعة من العيون المائية والواحات.

ب. المنطقة الوسطى: تمتد من بحيرة تشاد شرقاً حتى منطقة فوتا تورو *Fouta Toro* بالسنغال غرباً، وتتوسطها هضاب النيجر ذات المراعي الخصبة.

ج. المنطقة الجنوبية: وهي المنطقة المطلة على خليج غينيا، وتضم عدة كتل جبلية، تغطيها الغابات الاستوائية الكثيفة، وتكثر فيها السهول والوديان والأنهار الساحلية<sup>3</sup>.

وبالنسبة لشواطئ غرب إفريقيا، فمنها ما هو صخري كما في موريتانيا والسنغال، ومنها ما هو رملي كما في الشواطئ الممتدة بين غينيا بيساو ونيجيريا، مُشكّلة بعض الخلجان القليلة التي تسمح بإقامة الموانئ فيها. وأما الجزر فهي قليلة بمنطقة غرب إفريقيا، وأبرزها أرخبيل بيجاغوس *Bijagos* الموجود قبالة ساحل غينيا بيساو، أرخبيل الرأس الأخضر، وأرخبيل ساو تومي وبرنسيب *SãoTomé & Príncipe*<sup>4</sup>.

## 2- المناخ:

تقع منطقة غرب إفريقيا كلية، من الناحية الفلكية، بين خط الاستواء ومدار السرطان، وهذا ما جعل هذه المنطقة تخضع للمناخين الاستوائيين والمداريين<sup>5</sup>، ولذلك فإن المنطقة تمتاز بمناخ حارٍ

<sup>1</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المسلمون في غرب إفريقيا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2007، ص 21-22

<sup>2</sup> يوسف روكز: المرجع السابق، ص.36

<sup>3</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.21

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص.22

أرخبيل ساو تومي وبرنسيب: يُكون حالياً دولة صغيرة تتكون من جزيرتين، تقع بالقرب من خط الاستواء شمالاً قبالة ساحل

الغابون، وتبلغ مساحتها 1000 كم<sup>2</sup> (يُنظر: *Encyclopedia of African History and Culture*, Vol.5, ed.

(Willie F.Page, Facts On File, New York, 2005, p.378

<sup>5</sup> يوسف روكز، المرجع السابق، ص.36



ورطب جداً<sup>1</sup> مع وجود اختلافٍ بين شمالها وجنوبها، ونادراً ما تقل درجة الحرارة عن ست درجات مئوية إلا في بعض المناطق التي يزيد ارتفاعها على ألف ومائتين متر<sup>2</sup>.

بالانتقال من المناطق الساحلية الجنوبية إلى المناطق الداخلية الشمالية يبرز بوضوح الاختلاف المناخي بينهما، حيث ترتفع درجة الحرارة خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال<sup>3</sup>، وتتناقص الأمطار بالاتجاه نفسه. وعلى العكس من ذلك فإن المناطق الساحلية تشهد تساقطاً غزيراً للأمطار وتسمى إقليم المطر<sup>4</sup>. تفصل دائرة العرض 10° شمالاً بين إقليمين مناخيين مختلفين<sup>5</sup>، هما:

أ- الإقليم الأول: هو إقليم خليج غينيا الذي يتعرض للرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تتميز بالدفء والرطوبة<sup>6</sup>، ويعرف هذا الإقليم تساقط الأمطار الغزيرة، ويمتد موسم الأمطار من شهر مارس إلى شهر جويلية من كل سنة، ثم يليه موسم الجفاف من أوت إلى سبتمبر، ثم يعود من جديد موسم الأمطار لمدة قصيرة من أكتوبر إلى نوفمبر، وأخيراً موسم جاف من ديسمبر إلى مارس، ويلاحظ في هذا الإقليم مدى التأثير القوي للغابة من حيث الزيادة في نسبة الرطوبة<sup>7</sup>. في كوناكري تبلغ كمية الأمطار المتساقطة أربعة آلاف وأربعمائة وواحد ثلاثين مليمتر، في بورتو نوفو ألفاً ومائتين وتسعة وخمسين مليمتر وفي غراند بسام ألفاً وسبعة وسبعين مليمتر<sup>8</sup>.

ب- الإقليم الثاني: هو إقليم الشمال، يمتاز بمناخ مداري ممطر صيفاً، لكن الأمطار تتناقص أكثر فأكثر باتجاه الشمال<sup>9</sup>، ومن الساحل الأطلسي لموريتانيا إلى الشرق نحو مالي والنيجر تسود الحرارة والجفاف<sup>10</sup>. في سان لويس كمية الأمطار تبلغ أربعمائة وثلاثة وعشرين مليمتر، وفي دكار خمسمائة وأربعة عشر مليمتر، وأما في تمبكتو فتتخفص إلى مائتين وتسعة وعشرين مليمتر<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.22

<sup>2</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.222

<sup>3</sup> المكان نفسه.

<sup>4</sup> يوسف روكز، المرجع السابق، ص.36

<sup>5</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.224

<sup>6</sup> عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص.160

<sup>7</sup> P. Kipré, **Des lagunes ivoiriennes à la Volta**. In: D. T. Niane, Histoire Générale de l'Afrique, T.IV: L'Afrique du XIIe au XVIe siècle, Éditions UNESCO, Paris, 1998, p.353

<sup>8</sup> C. G. Woodson, **French West Africa**, Negro History Bulletin, Vol.13, No.5, 1950, Association for the Study of African American Life and History, p.108

<sup>9</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.225

<sup>10</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.21

<sup>11</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.108

لقد شكّل المناخ في غرب إفريقيا، خاصة في المناطق المطلة على خليج غينيا، بسبب الرطوبة العالية والغابات الكثيفة والأمراض القاتلة، عائقاً كبيراً أمام توغل الأوربيين في داخل المنطقة، حيث لم يتمكنوا من التوغل إلى الداخل إلا في القرن التاسع عشر الميلادي، رغم أن وصولهم إلى المنطقة واستيطانهم فيها يعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي.

### 3- الثروة المائية:

تتوفر منطقة غرب إفريقيا على ثروة مائية هائلة، وتتجلى هذه الوفرة في الجزء الجنوبي خاصة، عكس الجزء الشمالي الذي يفتقر لهذه الثروة، والسبب الاختلاف الموجود بينهما مناخياً، وتمثل هذه الثروة المائية بالدرجة الأولى في الأنهار. أما البحيرات فهي شبه منعدمة بالمنطقة باستثناء بحيرة فولتا الواقعة في غانا<sup>1</sup>.

بالنسبة للأنهار، توجد في غرب إفريقيا شبكة نهرية متنوعة وواسعة، يُميّزها انصراف معظم مياه الأنهار إلى المحيط الأطلسي، وذلك بسبب الانحدار الموجود بين المناطق الداخلية المرتفعة والمناطق الساحلية المنخفضة. كما تتميز العديد من أنهار هذه المنطقة بوفرة مياهها، وصلاحيتها للملاحة في أجزاء معتبرة من مجاريها، وهذا ما جعلها تؤدي، سابقاً وحالياً، دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية للسكان المحليين، كما كانت من بين العوامل التي ساعدت على ازدهار الكثير من الحضارات والإمبراطوريات في غرب إفريقيا<sup>2</sup> عبر تاريخها الطويل. ومن أهم أنهار غرب إفريقيا نذكر:

■ نهر النيجر: ينبع هذا النهر في الحدود بين غينيا وسيراليون، ويجري باتجاه الشرق ثم الشمال الشرقي، وبعده يدخل مالي مكوناً بحيرتها الوسطى ثم يعود مشكلاً ثنية على شكل قوس إلى الشرق ثم ينحني نحو الجنوب الشرقي ليدخل أراضي النيجر، ويستمر في نفس الاتجاه حتى يدخل نيجيريا، ليتجه نحو الجنوب ثم ينحرف شرقاً ثم جنوباً، وقبل أن يصب في خليج غينيا يلتقي مع رافده نهر بنوي. يتعدى النيجر من المنحدرات الداخلية لهضبة فوتا جالون بواسطة عدة روافد أبرزها ميلو، أنياتانو وباني<sup>3</sup>. يبلغ طول النهر أربعة آلاف ومائتين كيلومتراً تقريباً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص. 225

<sup>2</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 20.

<sup>3</sup> عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص. 62

<sup>4</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.22

وهذا ما يضعه في المرتبة الثالثة بين أنهار إفريقيا من حيث الطول بعد النيل والكونغو<sup>1</sup>. يكتسي النيجر أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة لدى الدول التي يمرُّ بها، وهي غينيا، مالي، النيجر، وأخيراً نيجيريا، وتتمثل أهميته في كونه معبراً للسفن الناقلة للأشخاص والبضائع على مسافة ألفاً وثلاثمائة كيلومتر، إضافة إلى استغلاله في ري الأراضي الزراعية<sup>2</sup>. يصلح نهر النيجر للملاحة من كوروسا في غينيا حتى بماكو في مالي، وأما في مجراه الأدنى فيصلح للملاحة بين جبَّا والمصب<sup>3</sup>.

لقد شكَّل نهر النيجر لغزاً كبيراً ظلَّ يُحير الأوروبيين لفترة طويلة من الزمن، حيث كانوا يجهلون منابعه ومصبه واتجاهه، مما جعله مجالاً للخرافات والاعتقادات الخاطئة، وظل كذلك حتى القرن التاسع عشر الميلادي، عندما استطاع المستكشفون الأوروبيون الوصول إليه واستكشافه ودراسته، كما سنرى في الفصل اللاحق.

■ نهر السنغال: هو سادس الأنهار طولاً في إفريقيا<sup>4</sup>، ينبع في جبال الكونغ *Kong* شرق فوتا جالون ويصب في المحيط الأطلسي قرب مدينة سان لويس، وهو يتكون من رافدين كبيرين هما *Bafing* و *Bakhoy* اللذان يلتقيان عند *Bafoulabi* مُكوِّنين هذا النهر<sup>5</sup>. يتميز السنغال بقصر عمقه الذي لا يتجاوز الثلاثة أمتار، لمسافة تبلغ ثلاثمائة وخمسين كيلومتراً من مصبه<sup>6</sup>، وبالتالي فهو يصلح للملاحة إلى غاية كاتيس خلال موسم الأمطار، إلى بودور في المواسم الأخرى<sup>7</sup>. يبدأ نهر السنغال بعدة روافد من هضبة فوتا جالون ليتجه شمالاً في أراضي غينيا، ثم يدخل أراضي مالي وبعده يتجه غرباً قاطعاً الأراضي السنغالية قبل أن يصب في المحيط الأطلسي<sup>8</sup>. يؤدي هذا النهر دوراً هاماً في الري<sup>9</sup>، خاصة أنه يجري في مناطق يعتمد

<sup>1</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.20

<sup>2</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.108

<sup>3</sup> عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص.62

<sup>4</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.221

<sup>5</sup> C. Mathieu, Petite géographie de l'Afrique en général et de la Sénégambie en particulier, Challamel Aîné, Paris, 1884, pp.55-56

<sup>6</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.24

<sup>7</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.108

<sup>8</sup> عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص.64

<sup>9</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.222

سكانها على الزراعة. النهر يكتسي أيضاً أهمية سياسية كبرى، فهو يشكل حدوداً طبيعية بين السنغال وموريتانيا في نصف مجراه البالغ طوله ألفاً وستمائة وخمسون كيلومتر<sup>1</sup>.

▪ **نهر غامبيا:** ينبع في فوتا جالون على أراضي غينيا ويمر بالسنغال وغامبيا قبل أن يصب في المحيط الأطلسي. هو طريق مهم للمواصلات حيث يصلح للملاحة على مسافة أربعمئة وخمسة وستين كيلومتر<sup>2</sup>، وهو المدخل المائي للسودان الغربي من الجهة الغربية. ما يميز هذا النهر هو بُعدُ القرى والبلدات عن مجراه، وذلك بسبب وجود المستنقعات والغابات على ضفافه<sup>3</sup>.

▪ **نهر فولتا:** ينبع في بوركينا فاسو ويصب في خليج غينيا، وهو من الأنهار الهامة بروافده التي تلتقي وتصب في بحيرة الفولتا<sup>4</sup>، وفي مجراه ببوركينا فاسو يأخذ عدة تسميات هي فولتا الأبيض، فولتا الأسود وفولتا الأحمر<sup>5</sup>. يبلغ طوله ألفاً وستمائة كيلومتر<sup>6</sup>.

▪ **نهر الكازامانس La Casamance:** ينبع في السفوح الغربية لجبال فوتا جالون ويصب في المحيط الأطلسي مروراً بمنطقة الكازامانس السنغالية، ويبلغ طوله مائتين وخمسين كيلومتر<sup>7</sup>.

▪ **نهر فاليمي Falémé:** هو أحد روافد نهر السنغال، ينبع من فوتا جالون ويصب في نهر السنغال بعد أن يقطع مسافة تسعمائة كيلومتر من منبعه، وهو يفصل بين بلاد البامبوك *Bambouk* وبلاد البوندو *Bondou*<sup>8</sup>.

▪ **نهر ريوغاندي Rio Grande:** ينبع في مرتفعات فوتا جالون ويصب في المحيط الأطلسي شمال مدينة بيساو في غينيا بيساو<sup>9</sup>.

▪ **نهر ريونونيز Rio Nuñez:** ينبع في فوتا جالون ويصب في المحيط الأطلسي، ويبلغ طوله حوالي مائة وستين كيلومتر<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.23

<sup>2</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.24

<sup>3</sup> المكان نفسه.

<sup>4</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.221

<sup>5</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.22

<sup>6</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.23

<sup>7</sup> C. Mathieu, Op. cit., p.58

<sup>8</sup> Ibid, p. 65

<sup>9</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p. 355

<sup>10</sup> Ibid, p.366

إلى جانب هذه الأنهار توجد أخرى لكنها أقل أهمية، مثل كافالي *Cavally*، ساساندر *Sassandra*، بونداما *Bandama*، كوموي *Comoé* وإيمي *Ueme*<sup>1</sup>.

#### 4- الغطاء النباتي:

تتوفر منطقة غرب إفريقيا على غطاء نباتي متنوع يعكس التنوع المناخي في هذه المنطقة، ويتوزع تماشياً مع توزع سقوط الأمطار بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. ففي المناطق الجنوبية الغربية وبالأخص الساحلية منها توجد غابات كثيفة، تضم أنواعاً من الأشجار التي قد يصل ارتفاعها إلى ستة وثلاثين متراً تقريباً<sup>2</sup>، وتعيش فيها حيوانات كبيرة البنية كالفيلة، والثيران الوحشية، والزرافات، والأسود، إلى جانب حيوانات أخرى مثل الغزلان<sup>3</sup>.

تمتد هذه الغابات المطرية عرضاً لمسافة ثلاثمائة كيلومتر تقريباً، وخلال الغزو الفرنسي للمنطقة، تمّ قطع الغابة الأصلية في الجزء الساحلي من البنين<sup>4</sup>.

وإذا اتجهنا نحو الداخل فإننا نجد مناطق واسعة تغطيها السفانا، وهي محصورة بين المناطق الغابية في الجنوب والصحراوية في الشمال، وتتناقص كثافة هذه السفانا كلما زاد التوغل نحو الداخل. وتمتد السفانا من الشرق إلى الغرب لمسافة ألف كيلومتر تقريباً<sup>5</sup>. أما في الأطراف المحاذية للصحراء الكبرى، فتتمو فيها السفانا القصيرة وحشائش الاستبس خلال الفصل الممطر<sup>6</sup>، غير أن المناطق الشمالية تضم غطاءً نباتياً فقيراً عموماً<sup>7</sup>.

وللإشارة، فإن الغابات الجنوبية تضم مجموعة من الأشجار المثمرة، التي لا زال بعضها يؤدي دوراً هاماً في اقتصاديات المنطقة، وكانت محل اهتمام استعماري طوال الحقبة الاستعمارية بالمنطقة، ومن أهم هذه الأشجار نخيل الزيت وأشجار الكاكاو وأشجار البُن وأشجار الزبدة.

يتضح لنا مما سبق التنوع التضاريسي والمناخي والنباتي والحيواني لمنطقة غرب إفريقيا، وتوفرها على شبكة هامة من الأنهار التي أدت -ولا زالت- دوراً اقتصادياً واجتماعياً في حياة السكان بالمنطقة، خاصة منها نهر النيجر.

<sup>1</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.108

<sup>2</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.227

<sup>3</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.23

<sup>4</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize: The Republican Idea of Empire in France and West Africa 1895-1930**, Stanford University Press, Stanford, 1997, p.25

<sup>5</sup> Idem

<sup>6</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.227

<sup>7</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p. 61.

المبحث الثالث: الخصائص البشرية

تتميز منطقة غرب إفريقيا بالتنوع العرقي، حيث توجد عدة أعراق تختلف من حيث اللون، البنية المورفولوجية، اللغة، النشاط الاقتصادي، والعادات والتقاليد. أما بالنسبة لأصول سكان غرب إفريقيا فلا يزال الاختلاف بين المؤرخين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث قائماً حولها، وأن ما قيل في هذا الصدد لا يتعدى مستوى الافتراض، ومن ذلك الفرضية التي تقول بأن أصول سكان إفريقيا الغربية تعود إلى إفريقيا الشرقية ووادي النيل<sup>1</sup>.

يلاحظ الباحث من خلال المادة الخبرية التي تناولتها المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الأطروحة، بأنَّ سكان غرب إفريقيا يتفرعون إلى سلالتين كبيرتين، هما السلالة البيضاء أو الحامية من جهة والسلالة السوداء أو الزنجية من جهة ثانية<sup>2</sup>. وهناك رأي آخر يُقسِّم شعوب غرب إفريقيا إلى أربع مجموعات عرقية هي: الحاميون، الزنوج، الفولاني والمور أو الموريون، ونعتقد بأن هذا الرأي الأخير غير دقيق، فقد أشارت جُلُّ الدراسات إلى أن السلالتين الأخيرتين هما ضمن السلالتين الأوليين.

وما زاد من غموض التركيبة العرقية في المنطقة، التداخل والاختلاط التاريخي والحضاري الذي جمع بين هذه السلالات الكبرى، مما أخلط على المؤرخين والأنثروبولوجيين الأمر في تحديد أصل بعض القبائل التي تنتمي إلى هذه السلالات، مثل السوننكة أو السوننكيون Soninké الذين اعتبرهم البعض بأنهم من البربر الحاميين، في حين أنَّ أصلهم من الزنوج<sup>3</sup>.

في ما يخص التوزيع الجغرافي لهؤلاء السكان فإننا نجد أنَّ السلالة البيضاء أو الحامية تتركز في الصحراء الكبرى الغربية، أما السلالة الزنجية فتتركز في ما وراء الصحراء جنوباً بمنطقة الغابات والأراضي الزراعية بين الصحراء ونهر النيجر والسنغال والبلاد المطلة على خليج غينيا<sup>4</sup>، والفاصل الجغرافي بين السلالتين يمتد من مصب نهر السنغال حتى مدينة تمبكتو على ثنية نهر النيجر<sup>5</sup>.

وفيما يلي تفاصيل هاتين السلالتين:

<sup>1</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص. 23

<sup>2</sup> محمود طه أبو العلا، المسلمون في افريقية المدارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت، ص. 26

<sup>3</sup> محمود طه أبو العلا، المرجع السابق، ص. 27

<sup>4</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 26-27

<sup>5</sup> محمود طه أبو العلا، المرجع السابق، ص. 26

1- السلالة البيضاء أو الحامية: تنتمي هذه السلالة إلى العرق الأبيض القوقازي، وتعود أصولها إلى آسيا<sup>1</sup>. ويتميز عناصر هذه السلالة بقامتهم الطويلة، بشرتهم السوداء، وجههم البيضاوي، أنفهم الضيق وأجسامهم النحيفة<sup>2</sup>.

وتتكون هذه السلالة أصلاً من البربر<sup>3</sup>، الذين اختلطوا في ما بعد بالعرب، فتكوّن خليط بين الجنسين فأصبحوا يُعرفون بالمغاربية، وهم يعيشون في الصحراء الكبرى الغربية وعلى الحواف الممتدة على الضفة اليمنى لنهر السنغال والضفة اليسرى لنهر النيجر في اتجاه الصحراء<sup>4</sup>.

ومن أشهر الأعراق التي تدخل تحت هذه السلالة الطوارق، الذين ينتشرون في الصحراء الكبرى الغربية، خاصة في المناطق المحيطة بثنية نهر النيجر ومدينة تمبكتو. عُرف الطوارق بالشجاعة وتمسكهم بالإسلام<sup>5</sup>، وكان لهم تأثير بارز في تاريخ المنطقة بسبب العلاقة التي ربطتهم بالممالك والدول الإسلامية التي قامت في السودان الغربي.

وتدخل ضمن هذه السلالة أيضاً القبائل العربية الموجودة في جنوب موريتانيا مثل التراززة والبراكنة، وقبائل البربر، وهي قبائل في معظمها مسلمة واشتهرت بمقاومتها للغزو الفرنسي في جنوب موريتانيا حتى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914م<sup>6</sup>.

2- السلالة السوداء أو الزنجية: يتميز أفراد هذه السلالة بالسُمرة الداكنة والشعر المفلفل والقامة الطويلة وعُظظ الشفتين<sup>7</sup>، وفي المناطق الساحلية هم أقصر قامة ولوئهم ألمع<sup>8</sup>. يستقرون بالدرجة الأولى في مناطق الغابات والأراضي الزراعية الواقعة بين الصحراء ونهرَي النيجر والسنغال والبلاد المطلة على خليج غينيا<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.24

<sup>2</sup> المكان نفسه.

<sup>3</sup> محمود طه أبو العلا، المرجع السابق، ص.26

<sup>4</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.26

<sup>5</sup> المكان نفسه.

<sup>6</sup> المكان نفسه.

<sup>7</sup> جاسم محمد ظاهر، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،

2003، ص.14

<sup>8</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.108

<sup>9</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.27



عكس السلالة الأولى فإن السلالة الزنجية هي أكثر تنوعاً حيث تنقسم إلى عدد كبير من الشعوب والمجموعات القبلية. ومن أهمها:

أ. مجموعة الشعوب السنغالية وتشمل الولوف Wolof، السيرير Sérère والتكرور Toucoulor. أما الولوف والسيرير فيتمركزون في المنطقة الساحلية بين مدينة سان لويس وجزر الرأس الأخضر، ويُعتبر الولوف أكثر السلالات سواداً في اللون ومعظمهم مسلمون. وأما التكرور فيستقرون في أعالي نهر السنغال وأواسط نهر النيجر، وكانوا أسبق الشعوب إلى اعتناق الإسلام عند وصوله إلى المنطقة، وحرفتهم الرئيسة هي الزراعة<sup>1</sup>. وكان القدماء يطلقون اسم التكرور على بعض أهل السودان وهم أهل مملكة بورنو<sup>2</sup>، لكن هذا الاسم عُمم وأصبح يشمل مع مرور الوقت ممالك متعددة<sup>3</sup>.

ب. شعب الماندنغو أو الماندي Mandingue الذي ينتشر بين المحيط الأطلسي غرباً حتى ثنية نهر النيجر شرقاً<sup>4</sup> وهو أكبر مجموعة عرقية في المنطقة، ويتكون من عدة قبائل<sup>5</sup>.

ج. شعب اليوروبا Yoruba الذي يتركز غرب مصب نهر النيجر<sup>6</sup>، ويتميز هذا الشعب بكونه أكثر شعوب إفريقيا استقراراً في المدن، ويُقدَّر عدده حالياً بحوالي خمسة ملايين ونصف نسمة<sup>7</sup>.

د. شعب الإيبو Ibo، وهو يستقر في جنوب شرق نيجيريا في قرى كبيرة، ويبلغ عدده حوالي ستة ملايين نسمة<sup>8</sup>.

هـ. مجموعة الهوسا Haussa التي تتركز خاصة في شمال نيجيريا، وهي مزيج من عدة قبائل جمعت بينها عبر العصور لغة الهوسا<sup>9</sup>، والتي تعتبر أهم لغة محلية ما زالت تستخدم إلى اليوم. وقد مرّت الهوسا بفترة طويلة من الازدهار، حيث أنشأت ست دول عريقة، أقدمها يعود إلى أكثر من

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص.ص. 27-28

<sup>2</sup> مملكة بورنو: هي مملكة قامت سنة 850 م على أراضي نيجيريا الحالية عند الأطراف الجنوبية الغربية لبحيرة تشاد (يُنظر:

(Encyclopedia of African History and Culture, Vol.2, Op.cit., p.36

<sup>3</sup> محمد بن عمر التونسي، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تح: همفري ديفيز، المؤسسة المصرية العامة للتأليف

والأنباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965، ص.135

<sup>4</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.29

<sup>5</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.108

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص.30

<sup>7</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.229

<sup>8</sup> المرجع نفسه، ص.ص. 229-231

<sup>9</sup> فيصل محمد موسي، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص.57

ألف سنة مضت<sup>1</sup>. اشتهر الهوسا بمهاراتهم في الزراعة والصناعات اليدوية مثل صهر الحديد واستخلاص الذهب ودباغة الجلود وصناعة النسيج<sup>2</sup>.

و. شعب الفولان أو الفولاني Fulani، وقد تضاربت واختلفت الآراء حول أصله، إن كان من السلالة البيضاء أو السلالة الزنجية<sup>3</sup>. فهناك من ينسبه إلى الطوارق لأن فيه الكثير من الدماء غير الزنجية<sup>4</sup>، في حين أكّدت دراسات أخرى التشابه التام بين لغتهم ولغة قبائل الولوف والسيرير في حوض نهر السنغال<sup>5</sup>.

استقر هذا الشعب في البداية على ضفاف نهر السنغال شمال مجراه الأدنى، وعندما تزايدت أعداد هاجرت موجات منه نحو أراضي زراعية ورعوية أوسع حتى وصل بهم الأمر إلى بحيرة تشاد حوالي القرن الثالث عشر الميلادي<sup>6</sup>، مما يعني أن الفولاني قد انتشروا في الأراضي الوسطى الواسعة الممتدة ما بين بحيرة تشاد شرقاً وسواحل المحيط الأطلسي غرباً، وهنا يجدهم الباحث بأنهم كثيرون الانتشار في كثير من دول غرب إفريقيا. يُقدّر عددهم حالياً بحوالي خمسة ملايين نسمة<sup>7</sup>.

اشتهر الفولاني برفضهم الخضوع إلى أي سلطة، وكانوا إذا أسيء إليهم يرحلون إلى مناطق أخرى، كما عُرفوا عموماً بالرعي وزراعة القمح والقطن، وكانوا القبائل الرعوية الوحيدة في منطقة غرب إفريقيا<sup>8</sup>. وينقسم الفولاني إلى فئتين مختلفتين، فئة تعيش في الأرياف وتعتمد على الرعي، وفئة أخرى تعيش في المدن وتعتمد على الحرف<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص. 229

<sup>2</sup> فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص. 57

<sup>3</sup> عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت: 1998، ص. 30

<sup>4</sup> فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص. 58

<sup>5</sup> محمود طه أبو العلا، المرجع السابق، ص. 43

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص. 58

<sup>7</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص. 229

<sup>8</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, A short history of Africa, Penguin books, London, 1995, p.130

<sup>9</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 27

وبالنسبة لتوزيعهم الجغرافي فهم ينقسمون إلى أربعة فروع كبرى هي: فولتا تورو أي الذين يسكنون منطقة فولتا تورو، فولتا جالون أي الذين يعيشون في منطقة فولتا جالون، الفولانيون الذين يتركزون في إقليم ماسينا، وأخيراً الفولاني في إقليم أداماوا بالكاميرون<sup>1</sup>. إضافة إلى هذه الشعوب، توجد شعوبٌ أخرى في منطقة غرب إفريقيا، مثل مجموعة الديولا Dioula، البالنت Balantes، والصوصو Sosso في منطقة الكازامنس وغينيا، والتي تعيش في السهول وفي أرجاء هضبة فولتا جالون<sup>2</sup>، قبائل البامبارا Bambara في الشمال الغربي لنهر النيجر والمعروفين بعنائهم الشديد للمسلمين، قبائل الأشانتي التي تعيش في الأراضي الداخلية لغانا، قبائل الفانتي في أجزاء من ساحل غينيا، ومجموعة إيوي Ewé في شرق غانا وجنوب الطوغو، والفون Fon في جنوب بنين وأخيراً مجموعة الكرو Krou التي تتركز في الغابات الكثيفة بين رأس النخيل في ليبيريا وغرب كوت ديفوار<sup>3</sup>.

نظراً لهذا التنوع العرقي الكبير، تعرف إفريقيا الغربية تنوعاً لغوياً ودينياً أيضاً. ففي المنطقة تُستخدم مائة وخمسين لغة محلية، ومن اللغات الأكثر استعمالاً هي لغة الهوسا التي يتكلم بها حوالي خمسة وعشرون مليون شخص، منهم عشرون في نيجيريا والباقي في النيجر وغانا والكاميرون. أما العربية فإنها تستخدم في موريتانيا ولها حضور في الأوساط الدينية في غرب إفريقيا وبالأخص في السنغال ومالي والنيجر. وبالنسبة للديانات فإن معظم السكان في المنطقة مسلمون، والبقية هم مسيحيون أو وثنيون أو يديون بديانات أخرى<sup>4</sup>.

إن التنوع العرقي والديني والثقافي في غرب إفريقيا ترك، ولا زال، آثاراً على الحياة العامة بالمنطقة والعلاقة بين الشعوب المختلفة والاستقرار السياسي على العموم. كما أنه أجبر الفرنسيين على تبني اللغة الفرنسية كلغة للتعليم والإدارة، خاصة أن هذه اللغات الإفريقية لم تكن مكتوبة.

<sup>1</sup> محمود طه أبو العلا، المرجع السابق، ص. 44.

<sup>2</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 28.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 29-30.

<sup>4</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص. 26-27.

## المبحث الرابع: الدراسة التاريخية

إن الحديث عن تاريخ إفريقيا عادة ما يرتبط بفكرة الغموض، وأنَّ إفريقيا هي قارة بدون تاريخ ولا حضارة، خاصة في القرون القديمة إذا ما استثنينا حضارة وادي النيل، كما رُوِّج لذلك بعض المؤرخين والمفكرين الأوربيين. فالفيلسوف الإنجليزي ديفيد هيوم يقول: (إنَّ إنسان إفريقيا لا يملك شيئاً من الصناعات والفنون)، ويقول الفيلسوف الألماني هيغل: (أنَّ إفريقيا ليست جزءاً من العالم الحضاري)<sup>1</sup>. كما رُوِّج البعض الآخر لفكرة، مفادها أن تاريخ هذه القارة يبدأ فقط مع التواجد الاستعماري الأوربي، وما خلفه المبشرون والمستكشفون والمستعمرون في الأزمنة الحديثة من كتابات فقط<sup>2</sup>.

لكن هؤلاء المفكرين والمؤرخين الأوربيين أخطأوا في التقليل من شأن التاريخ والحضارة الإفريقيين، مستغلين في ذلك نقص المصادر التي غطَّت كل الفترات التاريخية والحضارية للمنطقة، وكذلك نقص الأبحاث العلمية والأثرية وتأخر الاهتمام بالتاريخ الإفريقي. ومما يُثبت خطأ هذه الافتراضات الأوربية هو أن الأبحاث الأثرية أظهرت بأن القارة الإفريقية هي أول قارة عرفت تواجداً للإنسان<sup>3</sup>، حيث اكتشفت بقايا بشرية يرجع تاريخها إلى أربعة عشر مليون سنة مضت<sup>4</sup>، وكذلك لبقايا تعود لحضارات محلية قديمة، وأثبتت الكشوف الأثرية كذلك بأن حوض النيجر كان مركز نشاط ومدنية منذ أقدم العصور<sup>5</sup>. أضف إلى ذلك أن البرتغاليين عندما وصلوا إلى سواحل إفريقيا الغربية والشرقية، اندهشوا لمستوى الحضارة والرفاهية والمدن المزدهرة التي وجدوها في تلك المناطق<sup>6</sup>.

ومن خلال الحديث عن مصادر تاريخ غرب إفريقيا، يستخلص الباحث مدى وفرتها مقارنة ببقية مناطق إفريقيا خاصة ما يتعلق بفترة العصر الحديث. ذلك أن هذه المنطقة قامت فيها دول وإمبراطوريات بلغت ازدهاراً كبيراً، ما زالت بعض معالمه وآثاره تشهد عليه إلى اليوم، كما كشفت على ذلك الأبحاث الأثرية، وهي أبحاث لا زالت متواصلة وتنش في أسرار هذه الدول التي لازال يكتنفها الغموض لحد الآن. فمعهد الدراسات الإفريقية في غانا مثلاً، اكتشف بضعة مئاتٍ من الوثائق المكتوبة،

<sup>1</sup> أحمد إبراهيم دياب، المرجع السابق، ص. 23

<sup>2</sup> بلقاسم الحناشي، من إشكالية تاريخية إفريقيا نموذج جنوب غرب الصحراء، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 116، 2004،

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، ص. 32

<sup>3</sup> نقولا زيادة، إفريقيايات: دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، 1991،

ص. 310

<sup>4</sup> عيسى علي إبراهيم، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، دار المعرفة، الإسكندرية، 2000، ص. 112

<sup>5</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص. 174

<sup>6</sup> جاسم محمد ظاهر، المرجع السابق، ص. 17

## الفصل الأول: .....الدراسة الجغرافية والعرقية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا

منها واحدةٌ بلغة الهاوسا تتناول أصول ممالك الموسي<sup>1</sup>، كما كشفت الأبحاث الأثرية مؤخراً عن بقايا مدينة كومي صالِح عاصمة مملكة السنغاي، فيها آثارٌ إسلامية<sup>2</sup>.

وفيما يخص المصادر المكتوبة، تبرز أهمية المصادر العربية التي تُعتبر الأهم بين بقية المصادر<sup>3</sup>، خاصة في الفترة التي بلغت فيها منطقة غرب إفريقيا ذروة ازدهارها، وهي فترة الممالك والدول الإسلامية، وتبقى كتابات ومؤلفات الرحالة والمؤرخين العرب المرجع والمصدر الأولين لهذا التاريخ<sup>4</sup>، ولا يمكن تجاهلها ولا الاستغناء عنها من قِبل الدارسين لتاريخ إفريقيا الغربية عامةً. وقد أنصف عدد من المؤرخين الأوربيين نظرائهم العرب والمسلمين، واعترفوا لهم بالفضل في تزويدهم بالمعلومات الكافية حول أجزاء من السودان الغربي في فترات محددة، ونذكر منهم المؤرخ الانجليزي جي دي فيج الذي أشاد بالأخبار والمعلومات التي خلفها المؤرخون العرب عن الفترة الممتدة بين القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين<sup>5</sup>. لقد ترك هؤلاء الرحالة والمؤرخون العرب الكثير من الكتابات حول هذه المنطقة، حملت تفاصيل دقيقة حول النظام السياسي للدول، الحالة الاجتماعية، الأنشطة الاقتصادية، الحياة الدينية والهندسة المعمارية، وساهمت مساهمة مهمة في تغطية جوانب أساسية من تاريخ إفريقيا<sup>6</sup>.

ومن هذه المصادر العربية الهامة للمنطقة هناك "تاريخ السودان" لعبد الرحمان السعدي، و"تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور" للقاضي محمود كعت<sup>7</sup>، وتكمن أهمية هذين المصدرين في كون مؤلفيهما من أبناء المنطقة ممن عايشوا الكثير من أحداث المنطقة أو سمعوا عنها. وإلى جانب هذين المؤلفين، هناك مصدرين آخرين لا يقلان أهمية عن الأولين، حيث تركا تأثيراً كبيراً في الدراسات التاريخية والجغرافية بأوروبا وظلالاً مرجعاً أساسياً عندها حتى القرن التاسع عشر الميلادي، وهما كتاب الرحالة ابن بطوطة المعروف بـ "رحلة ابن بطوطة" وكتاب

<sup>1</sup> جوزيف كي - زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء، ت: عقيل الشيخ حسين، الدار الجماهيرية، ط1، مصراتة، 2001، ص.22

<sup>2</sup> فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص.54

<sup>3</sup> عبد القادر زبادية، حول إهمال المصادر الأصلية في تاريخ غرب إفريقيا قبل العهد العثماني: قضية دياخنكه كمثال، المجلة

التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، العدد 3، 1975، تونس، ص.81

<sup>4</sup> بلقاسم الحناشي، المرجع السابق، ص.34

<sup>5</sup> جي. دي. فيج، المرجع السابق، ص.26

<sup>6</sup> جوزيف كي - زيربو، المرجع السابق، ص.20

<sup>7</sup> عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،

1989، ص.56

## الفصل الأول:.....الدراسة الجغرافية والعرقية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا

"وصف إفريقيا" لحسن الوزان، اللذان قاما بزيارة بلاد السودان الغربي وسجلوا ما شاهدوه بدقة جعلتهما من أوثق المراجع في هذا السياق. لكن هذا لا يقلل أبداً من شأن المؤرخين والجغرافيين العرب الذين تركوا بعض الكتابات حول غرب إفريقيا، ونذكر منهم ابن حوقل، المسعودي، البكري، الإدريسي، ياقوت الحموي، ابن خلدون وابن سعيد الغرناطي<sup>1</sup>.

والملاحظ لدى الباحث، أن بعض المؤرخين الأوربيين قد تنكروا لهذه الحقيقة التاريخية حيث أهملوا هذه المصادر واعتمدوا على مصادر ثانوية وعلى الافتراض الشخصي<sup>2</sup>، حتى اعتقد الكثير من الأوربيين أن تاريخ الشعوب الإفريقية لا يمكن فيه تجنب التزييف في تقدير الوقائع التاريخية.

إننا في هذا المبحث لا نريد استعراض تاريخ غرب إفريقيا في جميع فتراته بالتفصيل، إنما سنكتفي بالتعرض للعصر الذهبي من هذا التاريخ الذي شهدت فيه المنطقة قيام العديد من الدول والإمبراطوريات القوية والمزدهرة، وذلك بعد القرن العاشر الميلادي. وبالحديث عن العصر الذهبي لا بد من الإشارة إلى دخول الإسلام للمنطقة، وذلك للدور المهم الذي أداه هذا الدين الحنيف في ازدهار هذه الإمبراطوريات، ورقي الحياة فيها<sup>3</sup>.

يعود دخول الإسلام لبلاد غرب إفريقيا إلى الفترة الأموية، عندما أرسل بنو أمية جيشاً إسلامياً لفتح بلاد السودان، فاستقرت جالية من هذا الجيش في بلاد غانا<sup>4</sup>، لكن الكثير من الآراء التاريخية تعتبر بداية عهد الإسلام بالمنطقة يعود إلى مجيء المرابطين بقيادة عبد الله بن ياسين، والذين كان لهم دورٌ كبيرٌ في انتشار هذا الدين بالمنطقة<sup>5</sup>، حينما قاموا بغزو غانا القديمة بداية من سنة 1062م واستطاعوا السيطرة على أراضيها عام 1076م<sup>6</sup>.

وهنا لا يمكن تجاهل دور التجار المسلمين الذين كانوا عاملاً رئيساً في انتشار الإسلام ببلاد السودان أيام ازدهار التجارة بها، خاصة مع مجيء القرن الثالث عشر الميلادي حينما أصبح بُحار

<sup>1</sup> محمد بن عبد الحفيظ كنون الحسني، السودان من خلال كتابات العلامة عبد الرحمان بن خلدون، ندوة التواصل الثقافي

والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس، 1999، ص.416

<sup>2</sup> عبد القادر زبادية، حول إهمال المصادر الأصلية في تاريخ غرب إفريقيا قبل العهد العثماني، المرجع السابق، ص.84

<sup>3</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص.173

<sup>4</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.32-33

<sup>5</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص.180

<sup>6</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.70

السودان مسلمين وتحولوا إلى أكبر الناشرين له<sup>1</sup>، وهذا بسبب صدقهم في المعاملات التجارية وتصرفاتهم الأمانة<sup>2</sup>، مما حمل الكثير من الأهالي الوثنيين على اعتناق الدين الحنيف. وفيما يلي سنحاول تقديم لمحة عن أهم الدول والممالك الإسلامية وغير الإسلامية التي نشأت وازدهرت في غرب إفريقيا، وهي:

1- **إمبراطورية غانا:** تعتبر غانا أول الإمبراطوريات التي عرفتها منطقة غرب إفريقيا، ويجد الباحث اختلافاً حول تاريخ قيامها، حيث هناك من يقول بأنها قامت منذ القرن الأول الميلادي<sup>3</sup>، وهناك من يقول بأنها نشأت منذ القرن الرابع الميلادي<sup>4</sup>. ولقد بلغت ذروتها في القرن العاشر الميلادي<sup>5</sup>، حيث امتد نفوذها ليشمل جنوب موريتانيا وشرق السنغال وجزءاً من مالي وربما غينيا<sup>6</sup>. أسسها السونينك، وهم شعب كان يعيش في منطقة محاذية لجنوب الصحراء الكبرى، وأقاموا عاصمتها كومي صالح<sup>7</sup> التي أصبحت نقطة عبور مهمة في التجارة العابرة للصحراء<sup>8</sup>. كما عرفت خلال وجودها حُكم أربعين ملكاً نصفهم قبل الهجرة النبوية<sup>9</sup>، لكن أهم مركز تجاري فيها كان مدينة أوداغشت<sup>10</sup> التي زارها ابن حوقل كأول جغرافي ورحالة معروف يصل إليها<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p.71

<sup>2</sup> نقولا زيادة، المرجع السابق، ص.309

<sup>3</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص.177

<sup>4</sup> أحمد سويلم العمري، الإفريقيون والعرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص.27

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, La découverte de l'Afrique: l'Afrique noire atlantique des origines au XVIII<sup>e</sup> siècle, L'Harmattan, 2003, p.53

<sup>6</sup> عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المرجع السابق، ص.12

<sup>7</sup> تقع كومي صالح مسافة 200 كم شمال مدينة بماكو في مالي (يُنظر: Encyclopedia of African History and Culture, Vol.2, Op.cit., p.136)

<sup>8</sup> Janet H. Gritzner, Senegal, Chelsea House Publishers, Philadelphia, 2005, p.33

<sup>9</sup> Jean Dumont, Op. cit., T.4, pp.14-15

<sup>10</sup> نقولا زيادة، المرجع السابق، ص.318

أوداغشت: كانت مركزاً تجارياً مهماً في غرب إفريقيا بين القرنين التاسع والحادى عشر ميلادي، تقع في الجنوب الغربي للصحراء الكبرى، وعندها كان ينتهي واحد من أهم الطرق التجارية العابرة للصحراء (يُنظر: Encyclopedia of African History and Culture, Vol.2, Op.cit., p.24)

<sup>11</sup> لطف الله قاري، الرحالة العرب مستكشفو غرب إفريقيا جنوب الصحراء، ندوة مصادر المعلومات عن العالم الاسلامي،

المجلد الأول، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2004، ص.187



## الفصل الأول:.....الدراسة الجغرافية والعرقية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا

وعلى عكس إمبراطوريات غرب إفريقيا، كانت غانا وثنية<sup>1</sup>، لكن ملوكها استعانوا كثيراً بالموظفين والمستشارين المسلمين<sup>2</sup>، وعاش فيها المسلمون الذين كانوا في أغلبهم تجار. وكان الجزء الأكبر من شعب غانا ينتمي إلى السونينك، الذين دخلوا الإسلام بعد دخول المرابطين إلى أراضي الإمبراطورية في القرن الحادي عشر الميلادي<sup>3</sup>.

استمر وجود إمبراطورية غانا حتى القرن الثالث عشر الميلادي<sup>4</sup>، وعرفت خلال وجودها ازدهاراً تجارياً كبيراً، مستفيدة في ذلك من موقعها وسط الطرق التجارية بين أراضي الزنوج وأراضي الشمال، واحتوائها على مناجم الذهب<sup>5</sup>. إن أسباب ضعف غانا غير معروفة بالتحديد، لكن هجوم المرابطين على أراضيها واستيلائهم على عاصمتها كومي صالح عام 1067م هو واحدٌ منها<sup>6</sup>، بالإضافة إلى هجمات شعب الصوصو بقيادة ملكهم سومانغورو<sup>7</sup>.

### 2- إمبراطورية مالي:

تعتبر إمبراطورية مالي أقوى وأغنى إمبراطورية إسلامية قامت في السودان الغربي، يعود تاريخ تأسيسها إلى مطلع القرن السادس الميلادي<sup>8</sup> على يد قبائل الماندينج<sup>9</sup>، واستمر وجودها حتى النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي<sup>10</sup>. لقد اتخذت حوض النيجر محوراً لها، وامتد نفوذها إلى مالي،

<sup>1</sup> Jean Dumont, Op. cit., T.4, p.16

<sup>2</sup> شوقي عطا الله الجمل، تنبكت وعلاقتها بالمغرب قبل حملة المنصور السعدي وتحت الحكم المغربي، ندوة المغرب وإمبراطورية السنغاي في نهاية القرن 16 م، أكتوبر 1992، معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1995، ص.36

<sup>3</sup> محمد حجي، ابن بطوطة والحسن الوزان في بلد السودان الغربي وراء الصحراء، مجلة المناهل، العدد 60، 2000، ص.53

<sup>4</sup> شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص.36

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص.29.

<sup>6</sup> عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المرجع السابق، ص.15

<sup>7</sup> Janet H. Gritzner, Op. cit., p.33

سومانغورو: هو حاكم مملكة كانياغا من شعب الصوصو، تقول عنه الروايات أنه كان حاكماً مستبداً، وكان يطمح إلى السيطرة

على الطرق التجارية المؤدية إلى شمال إفريقيا (يُنظر: Encyclopedia of African History and Culture, Op. cit., Vol.2, p.212)

<sup>8</sup> أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص.27

<sup>9</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص.177

<sup>10</sup> Y. Person, Les peuples côtiers - premiers contacts avec les Portugais - de la Casamance aux lagunes ivoiriennes. In: D. T. Niane, Histoire Générale de l'Afrique, T.IV, Op. cit., p.340

شرق السنغال، شمال غينيا وبوركينا فاسو وبنين وجنوب موريتانيا<sup>1</sup>، وبلغت أقصى اتساع لها في عهد الملك منسى موسى 1307-1332م، إذ قاربت مساحتها مساحة دول غرب أوربا مجتمعة<sup>2</sup>، وعلى العكس من غانا كانت مالي إمبراطورية إسلامية، واعتنق ملوكها الإسلام بدعوة من المرابطين<sup>3</sup>. في القرن الثالث عشر الميلادي تمكّنت هذه الإمبراطورية من التوسع على حساب كل من إمبراطورية الصوصو التي أخضعتها حوالي عام 1235م، وبعدها إمبراطورية غانا حوالي 1240م<sup>4</sup>.

ويلاحظ الباحث أن المصادر قد ذكرت بأن إمبراطورية مالي عرفت ازدهاراً اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً بارزاً في تاريخ المنطقة، كان العامل الأساس في بلوغه هو التجارة، بفضل تحكمها في المناطق الغنية بالذهب وطرق التجارة مع الشمال الإفريقي. ومن علامات هذا الازدهار ما شهده حجُّ أحد ملوكها المشهورين منسى موسى، الذي بذل مجهودات مُعتبرة في نشر الإسلام<sup>5</sup>، حينما شدَّ انتباه أهل البلاد التي مرَّ بها في رحلة الحج، وهذا بسبب كمية الذهب الضخمة التي حملها معه، والبالغة ثمانين حملاً، كل حملٍ ثلاثة قناطير حسب ما ذكره ابن خلدون<sup>6</sup>. ورَّع منسى ذلك الذهب بسخاء كبير، وهذا ما لم يُعهد عن الملوك الآخرين، حتى أنّ المؤرخين أفردوا لهذه الرحلة صفحات عدة في كتاباتهم، حملت إعجاباً بهذا الملك وانبهاراً بكمية الذهب التي حملها معه، وأبرزهم ابن خلدون<sup>7</sup>. كان لهذا الازدهار الاقتصادي أثرٌ على الحياة الاجتماعية والثقافية، وعاد بالفائدة على جميع شعوب الإمبراطورية التي وصلت درجةً عالية من الرخاء، ووفّر جواً من الأمن الذي وصفه الرحالة ابن بطوطة لدى زيارته لهذه الإمبراطورية سنة 1352م<sup>8</sup> حيث يقول: "فلا يخاف المسافر فيها ولا المقيم من سارق ولا غاصب"<sup>9</sup>.

إن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي وفّر جواً مناسباً جداً لقيام حركة علمية وثقافية كبيرة ساهم فيها العرب والمسلمون بشكل كبير. هؤلاء العرب والمسلمين الذين حفزهم

<sup>1</sup> محمد حجي، المرجع السابق، ص. 54

<sup>2</sup> محمود طه أبو العلا، المرجع السابق، ص. 34-35

<sup>3</sup> أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص. 27

<sup>4</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.59

<sup>5</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص. 180

<sup>6</sup> عبد الرحمان ابن خلدون، ديوان العبر والمبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،

المجلد السادس، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، 1983، ص. 416

<sup>7</sup> لتفاصيل أكثر حول الرحلة يُنظر: ابن خلدون، المرجع السابق، ص. 416-417

<sup>8</sup> أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص. 27

<sup>9</sup> محمد حجي، المرجع السابق، ص. 58

الدافع الديني أولاً ومن بعده الدافع المادي للاستقرار في هذه البلاد، ناقلين معهم معارف مختلفة في شتى العلوم وبالأخص العلوم الشرعية، واللغة العربية التي انتشرت بشكل واسع وسهّلت عملية التعلم، وكانت جسراً بين الحضارتين العربية الإسلامية والإفريقية<sup>1</sup>. ولعل أكبر شاهد على هذه النهضة العلمية الوصف الذي تركه حسن الوزان للحياة العلمية في بلاد مالي لدى زيارته لها، عندما أبدى إعجاباً بالكم الهائل للمخطوطات التي رآها في تمبكتو، حيث قال بأن هذه المخطوطات كانت في تجارتها تحقق أرباحاً تفوق أرباح جميع السلع الأخرى<sup>2</sup>، وهذا يُثبت الإقبال الهائل على المخطوطات طلباً للعلم والمعرفة.

ولا يمكننا أن نتكلم عن مالي وازدهارها الاقتصادي والعلمي دون الإشارة لواحدة من أهم الحواضر التي عرفها السودان الغربي وهي تمبكتو. تأسست تمبكتو في النيجر الأعلى خلال القرن الحادي عشر الميلادي، وخضعت لإمبراطورية مالي في البداية ثم بعد ذلك إمبراطورية سنغاي<sup>3</sup>، وبلغت أوجها في القرن السادس عشر الميلادي حيث بلغ عدد سكانها آنذاك خمسة وثلاثين ألف نسمة وشهدت نشاطاً كبيراً في حركة التدريس والتعليم، وتوافد عليها عدد من الأساتذة والطلاب من بلاد المغرب مما ساهم في تنشيط الحياة التعليمية والثقافية بها<sup>4</sup>، وجعل منها عاصمة للثقافة الإسلامية تفوق المدن الأخرى في جميع البلدان من بلاد السودان حتى أقصى المغرب حسب ما ذكره القاضي محمود كعت<sup>5</sup>. وقد بدأ إشعاع هذه الحاضرة يخفت بعد الغزو المغربي لها نهاية القرن السادس عشر الميلادي، ثم الوقوع تحت حكم الطوارق مع نهاية القرن الثامن عشر<sup>6</sup>.

ومن مظاهر التطور الذي وصلت إليه إمبراطورية مالي، نجد كذلك النهضة المعمارية التي عرفتها هذه الإمبراطورية التي كانت بدايتها مع استقدام الملك منسى موسى للمعماري أبو إسحاق الساحلي

<sup>1</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص.ص. 189-190

<sup>2</sup> محمد حجي، المرجع السابق، ص. 60

<sup>3</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 165

<sup>4</sup> عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المرجع السابق، ص.ص. 61-62

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص. 73.

<sup>6</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 165

## الفصل الأول:.....الدراسة الجغرافية والعرقية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا

الأندلسي<sup>1</sup> أثناء عودته من الحج، حيث شيد هذا المعماري عدة معالم معمارية في كل من غاو وتمبكتو<sup>2</sup>، كانت آنذاك بمثابة تحفٍ معمارية، وأدخلت الهندسة المعمارية العربية الإسلامية إلى بلاد السودان الغربي. بعد هذا النمو والازدهار الذي دام قرناً، بدأت مالي بالتدهور في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وتعود أسباب هذا التدهور إلى استيلاء الطوارق على تمبكتو وجني، خروج بعض المناجم الهامة عن سيطرتها، الصراع على السلطة، وتعرضها للغزو من طرف القبائل والدول المجاورة خاصة سنغاي من الجهة الشرقية<sup>3</sup>.

3- إمبراطورية السنغاي: ظهرت هذه الإمبراطورية حوالي القرن السابع الميلادي<sup>4</sup>، واستمر وجودها حتى القرن السادس عشر الميلادي. ظهرت على الضفة الشمالية لنهر النيجر<sup>5</sup> وتوسّعت لتشمل معظم المناطق التي كانت تخضع لإمبراطوريتي غانا ومالي<sup>6</sup>، وضمت حوالي ستين مملكة سودانية صغيرة، زار حسن الوزان خمسة عشر مملكة منها<sup>7</sup>. كانت عاصمتها الأولى مدينة كوكيا ثم انتقلت إلى بلدة غاو عند ثنية نهر النيجر<sup>8</sup>، وعندما استولت هذه الإمبراطورية على مدينة تمبكتو أصبحت هذه المدينة العاصمة الثانية لها<sup>9</sup>.

حكمت هذه الإمبراطورية عائلتان مشهورتان، الأولى هي عائلة سيني أوسن، ومن أشهر ملوكها سني علي أو علي الكبير الذي حكم في الفترة 1464-1492م. هذا الملك هو الذي استولى على مدينة تمبكتو سنة 1468م<sup>10</sup>، وبلغت المملكة في عهده أقصى اتساعها<sup>11</sup>. أما العائلة الثانية فهي

<sup>1</sup> هو إبراهيم بن محمد بن الطُّويجني الأنصاري الأوسي الغرناطي، المعروف بالطُّويجني، ينحدر من مدينة غرناطة، وحلّد اسمه بالمعالم المعمارية التي شيّدها في تمبكتو (يُنظر: خالد بن علي النجمي، المعماري الأندلسي أبو إسحاق الساحلي - أثره العمراني وامتداده الأسري في السودان الغربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 66، 1444هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة السعودية، ص ص. 213-215)

<sup>2</sup> شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص. 37

<sup>3</sup> عبد القادر زبادية، الحصارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المرجع السابق، ص. 19

<sup>4</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص. 177

<sup>5</sup> المكان نفسه.

<sup>6</sup> نقولا زيادة، المرجع السابق، ص. 318

<sup>7</sup> محمد حججي، المرجع السابق، ص. 60

<sup>8</sup> جي. دي. فيج، المرجع السابق، ص. 19

<sup>9</sup> شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص. 41

<sup>10</sup> المكان نفسه.

<sup>11</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص. 177

## الفصل الأول:.....الدراسة الجغرافية والعرقية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا

عائلة الأسكيا أو الأسقيا التي جاءت بعد حكم سني علي<sup>1</sup>، ومن أبرز حكامها الأسقيا محمد، الذي حكم الإمبراطورية في الفترة 1493-1528م<sup>2</sup>، والذي عُرف بإكرام وفادة العلماء الذين كانوا يقدون على المنطقة، أبرزهم العلامة الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي الذي عاش فترة مهمة من حياته، في السودان الغربي ومنطقة توات.

وعلى غرار إمبراطوريتي غانا ومالي، تركت سنغاي بصمتها في تاريخ المنطقة، وذلك بالنظر إلى الفترة التي استغرقتها وجودها، والمساحة التي أخضعتها إليها. إضافة إلى الازدهار التجاري الكبير الذي عرفته بسبب وفرة الذهب، والحركة التجارية النشطة فيها كما شهد على ذلك حسن الوزان الذي زار عاصمتها غاو<sup>3</sup>. كما كانت الإمبراطورية ميداناً رحباً للعلم وقبلة للعلماء، وكانت تمبكتو رمز هذه النهضة التجارية والعلمية، فها هو عبد الرحمان السعدي يصفها بقوله: «... يأتيه الناس من كل جهة ومكان حتى صار سوقاً للتجارة، وأكثر الناس إليه وروداً للتجارة... وسكن فيها الأخيار من العلماء والصالحين وذوي الأموال من كل قبيلة ومن كل بلد...»<sup>4</sup>، ويقول عنها الحسن الوزان: «... في تمبكتو عدد كثير من القضاة والفقهاء والأئمة، يدفع الملك إليهم جميعاً مرتباً حسناً، ويُعظم الأدباء كثيراً. وتُباع أيضاً مخطوطات كثيرة تأتي من بلاد البربر، وتدر أرباحاً تفوق أرباح سائر البضائع...»<sup>5</sup>، ويضيف في وصف سكانها: «... السكان أغنياء مُترفون لا سيما الأجانب المقيمين في البلاد، حتى أن الملك الحالي زوج اثنتين من بناته من أخوين تاجرين لغناهما»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص. 28.

<sup>2</sup> شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص. 38.

<sup>3</sup> محمد حججي، المرجع السابق، ص. 61.

<sup>4</sup> عبد الرحمان السعدي، تاريخ السودان، تح: السيّد هوداس، Librairie d'Amérique et d'Orient، باريس، 1981، ص. 21.

<sup>5</sup> الحسن الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حججي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، بيروت، 1983، ص. 167.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص. 166.

استمر وجود هذه الإمبراطورية حتى غزاها المغاربة السعديون في عهد المنصور الذهبي<sup>1</sup> سنة 1591م<sup>2</sup>، رغبة في الاستيلاء على ذهبها وثرواتها وهو ما قضى على النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإمبراطورية.

إلى جانب هذه الإمبراطوريات، عرفت منطقة غرب إفريقيا ممالك أخرى لكنها أقل ازدهاراً وتوسعاً مثل:

أ- **مملكة كانم-بورنو**: أسس هذه المملكة شعب البولالا قبل مجيء الإسلام وفي القرن العاشر الميلادي أسلمت كلياً، ومن أشهر سلاطينها، الذين عملوا على تثبيت وجودها، السلطان ادريس علومة 1571-1603م<sup>3</sup>. اعتمدت مملكة كانم-بورنو في اقتصادها على التجارة، حيث كانت تصدر الرقيق والعاج وريش النعام بينما كانت تستورد الخيل لأهميتها الحربية، وهذا ما يدل عليه عدد الخيول في فرقة الفرسان في مطلع القرن الثالث عشر الميلادي حيث بلغ واحداً وأربعين ألف حصان<sup>4</sup>. وتتميز هذه المملكة عن بقية الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا بالاستمرارية، حيث تناوب على حكمها ملوكٌ مَيَّزهم حب العلم وقوة الشخصية إلى غاية مجيء الاحتلال الفرنسي للمنطقة نهاية القرن التاسع عشر الميلادي<sup>5</sup>.

ب- **ممالك الهوسا**: كان لفظ الهوسا يُطلق على الشعوب والقبائل الساكنة بين مملكتي بورنو شرقاً، والمنطقة الواقعة في الضفة الغربية لنهر النيجر شرقاً، أي هي المناطق المعروفة اليوم بنيجيريا<sup>6</sup>، وهي مناطق تمتاز بخصوبتها الشديدة<sup>7</sup>. لقد نشأت هذه الممالك أو الدول-المدن، التي هي مدن حصينة شبيهة بالمدن الإقطاعية التي نشأت في أوروبا، في نهاية القرون الوسطى، مستغلة الاستقرار الذي عرفته المنطقة، ومن هذه المدن دورا، جبير، كانو، رانو، كاتسينا وزايا<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> عبد العزيز الحلوي، الأحوال الاجتماعية لسكان الصحراء الكبرى والسودان الغربي من خلال بعض كتب الرحلات، ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس، 1999، ص.578

<sup>2</sup> Janet H. Gritzner, Op. cit., p.34

<sup>3</sup> عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المرجع السابق، ص.24-25

<sup>4</sup> D. Lange, **Royaumes et peuples du Tchad**, In: D. T. Niane, Histoire Générale de l'Afrique, T.IV, Op. cit., p.278

<sup>5</sup> عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المرجع السابق، ص.25

<sup>6</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص.178، 182.

<sup>7</sup> فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص.57

<sup>8</sup> المكان نفسه.

ج- مملكة التكرور: هي مملكة قامت في حوض السنغال الأدنى في القرن الحادي عشر الميلادي<sup>1</sup>، وكانت أولى ممالك غرب إفريقيا التي دخلت الإسلام منتصف القرن الحادي عشر الميلادي<sup>2</sup>، بعد أن اعتنق ملكها وار جايي الإسلام ولحق به أغلب شعبه<sup>3</sup>. استمر وجود هذه المملكة إلى غاية احتلال الفرنسيين لمنطقة السودان الغربي<sup>4</sup>.

د- مملكة الصوصو: تميزت هذه المملكة الوثنية بالثقل، فأحياناً تقوى وأحياناً أخرى تضعف، تمكنت في عز قوتها من إضعاف إمبراطورية غانا، واستمرت حتى أخضعتها مملكة مالي<sup>5</sup>.

و- دويلات بمبارا: أهمها دولة سيجو Segou وكارتا Kaarta استطاعت هذه الدويلات السيطرة على تمبكتو وجني في فترة ضعفهما، واستمرت حتى قضى عليها الحاج عمر الفوتي<sup>6</sup>، وفرض عليها اعتناق الإسلام<sup>7</sup>.

### ومما تقدم، يمكن القول:

يظهر لنا مدى حيوية منطقة غرب إفريقيا من الناحيتين الطبيعية والبشرية؛ نتيجة التنوع الطبيعي والعرقى فيها وغناها بالثروات الطبيعية. وهي الحيوية التي أعطاها الإسلام بُعداً آخر هو البُعد الروحي، مما ساهم في صهر الكثير من أعراق المنطقة في بوتقة واحدة، كانت نتيجته قيام دول مزدهرة شملت مساحات واسعة وشعوباً مختلفة استمرت لقرون عديدة وربطت علاقات وطيدة مع بلاد شمال إفريقيا والبلاد الأخرى. فكانت تلك صورة من صور الرقي الحضاري الإفريقي الذي أنكره بعض الأوربيين عند مجيئهم إليها سواءً كمكتشفين أو كمستعمرين.

<sup>1</sup> سيد أحمد العراقي، المرجع السابق، ص.177

<sup>2</sup> جي. دي. فيج، المرجع السابق، ص.25

<sup>3</sup> Janet H. Gritzner, Op. cit., p.35

<sup>4</sup> محمود طه أبو العلا، المرجع السابق، ص.37

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص.38

<sup>6</sup> الحاج عمر (1794-1864): يُعرف بالحاج عمر تال، وهو عالم مسلم ومؤسس دولة التكرور في غرب إفريقيا، زار الكثير من بلاد الإسلام، وبعد عودته سنة 1833م بدأ حملة الدعوة وبناء الدولة، وواجه في ذلك أتباع الطريقة القادرية وقاوم الفرنسيين

(يُنظر: (Encyclopedia of African History and Culture, Vol.4, Op.cit., pp.407-408)

<sup>7</sup> المرجع نفسه، ص.40

## الفصل الثاني:

الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

المبحث الأول: التعرف الأوروبي على غرب إفريقيا

المبحث الثاني: التنافس الأوروبي على غرب إفريقيا

المبحث الثالث: تأسيس إفريقيا الغربية الفرنسية



### تمهيد:

لم تكن سيطرة الأوروبيين على إفريقيا عملية سهلة، وإنما اعترضتها الكثير من العقبات المختلفة التي أحرَّتها حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين. وكانت منطقة غرب إفريقيا أول منطقة تعرّف عليها الأوروبيون بحكم قُربها الجغرافي من أوروبا، ومنها انطلقت حملة الكشوف الجغرافية التي طالت جميع سواحل القارة الإفريقية، ولأن استكشاف إفريقيا صاحبه استكشاف العالم الجديد، انشغل الأوروبيون عن استكشاف الداخل الإفريقي حتى القرن التاسع عشر ميلادي. إن تعرّف الأوروبيين على الداخل الإفريقي، أشعل شرارة الصراع بين الدول الأوروبية التي راحت تتنافس على أراضي إفريقيا، وبلغ الصراع أوجه عند انعقاد مؤتمر برلين الثاني ما بين 1884 و1885م، والذي كانت نتيجته وقوع جميع أجزاء القارة السمراء تحت نير الاستعمار الأوروبي قبل نهاية القرن المذكور.

المبحث الأول: التعرف على غرب إفريقيا

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

في بدايات النهضة الأوروبية، تطلّع الأوروبيون إلى التعرف على العالم الخارجي، وبدأوا بتطوير السفن، وخاصة منهم البرتغاليين، ومن بعدهم الإسبان، الذين سيقودون الحملات الاستكشافية مستغلين موقعهم الجغرافي المفتوح على المحيط الأطلسي والقريب من إفريقيا. واجه البرتغاليون صعوبات جمة في عملية الاستكشاف، ولكنهم تمكنوا بإصرار شديد من تحقيق اكتشافات عظيمة، وقبل نهاية القرن الخامس عشر ميلادي استطاعوا الوصول إلى سواحل إفريقيا الغربية، بل وصلوا حتى الهند سنة 1498م.

ظل الوجود الأوروبي في إفريقيا مقتصرًا على السواحل حتى نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وذلك لأسباب مختلفة أبرزها انشغالهم بتجارة الرقيق التي كانت تتم مع العالم الجديد. لكن تراجع هذه التجارة، وظهور الجمعيات الجغرافية في أوروبا، حوّل الاهتمام الأوروبي بالأراضي الداخلية لإفريقيا، لتبدأ حملة جغرافية استكشافية ثانية تمكنت من التعرف على الداخل الإفريقي الغربي خلال القرن التاسع عشر ميلادي.

### أولاً: بداية الاهتمام الأوروبي بغرب إفريقيا

استطاع البرتغاليون الذين كان اقتصادهم ووجودهم يعتمد على التجارة والصيد البحريين، تطوير السفن تماشياً مع تزايد معرفتهم بالمحيط الأطلسي ورغبتهم في استكشافه، والمنافسة القوية التي كان يواجهونها من قِبَل جيرانهم الأطلسيين كاهولنديين والإنجليز في مجال بناء السفن<sup>1</sup>.

في بداية القرن الخامس عشر ميلادي ظهرت السفينة البرتغالية المشهورة الكارافيل *La Caravelle*، التي هي مزيج من تقنيات بناء السفن المتوسطية وتلك القادمة من بحر الشمال، رغم وجود اختلاف حول المنطقة التي نشأت فيها، حيث يقول البعض أنها جاءت من البندقية<sup>2</sup>، ويقول البعض الآخر أنها سفينة ظهرت أول مرة في البرتغال<sup>3</sup>. بغض النظر عن أصلها، فإن الأكيد

<sup>1</sup> صلاح الدين علي الشامي، الرحلة عين الجغرافيا المبصرة في الكشف الجغرافي والدراسة الميدانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص.195

<sup>2</sup> Jean-Claude Barreau, Guillaume Bigot, **Toute l'histoire du monde**, Éditions Fayard, Paris, 2005, p.148

<sup>3</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.85

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

هو أن البرتغاليين طوروها واستغلوها في تحقيق اكتشافاتهم الجغرافية المميزة. وتتمثل التقنية المتوسطة في شكلها الدقيق والطويل نسبياً، هيكلها الشديد المتانة والإحكام، وفي شراعها المثلث الشكل، وأما التقنية القادمة من بحر الشمال فهي الشراع المربع القادر على مقاومة الرياح العاتية<sup>1</sup>. وفي الوقت نفسه، قام البرتغاليون بفضل جهود الأمير هنري الملاح<sup>2</sup> من زيادة سعتها، حتى أصبحت قادرة على حمل مائتين طن من التجهيزات والمؤن<sup>3</sup> في بداية القرن الخامس عشر ميلادي؛ الأمر الذي منحها فرصة الإبحار لمسافات بعيدة، عجزت أنواعاً أخرى من السفن عن بلوغها. ويُضاف إلى كل ما سبق، رغبة البرتغاليين في حمل لواء مطاردة المسلمين خارج شبه الجزيرة الإيبيرية، وفي مقدمتهم ملوكهم طمعاً في الحصول على مباركة الكنيسة وتحقيقاً لما رُب شخصية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

إن الاستكشافات التي جاءت بعد الحروب الصليبية، قُدِّمت في البرتغال على أنها استمرار لهذا الصراع بين العالمين الإسلامي والمسيحي تحت رعاية وتشجيع وتمويل الباباوات<sup>4</sup>. ففي 8 يناير 1454م، تلقى ملك البرتغال ألفونس الخامس براءة بابوية تسمح له باستعباد «جميع المورين وسائر أعداء المسيح»<sup>5</sup>.

إن الحديث عن قيادة البرتغال لحركة الاستكشاف الجغرافي الأوروبي، مرتبط ارتباطاً وطيداً بأحد رموز هذه الحركة، وهو الأمير هنري 1394-1460م المعروف بهنري الملاح. لقد أولى هذا

<sup>1</sup> جان بيرنجيه وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ت: وجيه البعيني، ج 2، منشورات عويدات، ط1، بيروت-باريس، 1995، ص. 202

<sup>2</sup> عاش ما بين 1394 و1460م، أطلق عدة رحلات استكشافية زادت من المعرفة الأوروبية بالعالم، ومن أشهر المستكشفين

الذين وظفهم جيل إيانس ودينيس دياز (يُنظر: Encyclopedia of African History and Culture, Vol.2, (Op.cit, p.6)

<sup>3</sup> صلاح الدين علي الشامي، المرجع السابق، ص. 195

<sup>4</sup> Ahmed Boucharb, La Présence Européenne sur la Côte Ouest Africaine et la Politique Soudanaise de la Dynastie Saedienne, Actes du colloque international sur le Maroc et l'Afrique subsaharienne aux débuts des temps modernes, Publications de l'Institut des Études Africaines, Rabat, 1995, p.14

<sup>5</sup> Jean Devisse, Shuhi Labib, L'Afrique dans les relations intercontinentales. In: D. T. Niane, Histoire Générale de l'Afrique, T.IV, p.723

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

الأمير اهتماماً ورعاية مميّزين للكشوف الجغرافية، يمكن تشبيهها برعاية الدول الحديثة للبحوث العلمية<sup>1</sup>. بدأت هذه الرعاية العلمية مع إنشاء مدرسة أو معهد لعلوم الجغرافيا والخرائط في قصره بمنطقة ساغرش *Sagres* في أقصى جنوب البرتغال سنة 1418م<sup>2</sup>. فقد جمع في هذه المدرسة فريقاً متنوعاً من خيرة الجغرافيين والبحارة وعلماء الرياضيات، من بينهم البندقي الفيز دي كاد/موستو<sup>3</sup>، وقدم لهم كل أنواع الدعم المعنوي والمادي، حتى تخرّج من هذه المدرسة أشهر المستكشفين البرتغاليين الذين حققوا اكتشافات مهمة في تلك الحقبة.

وكانت تختلف دوافع الأمير في تشجيعه لهذه الكشوف ما بين دوافع دينية وتجارية وعلمية. فمن الناحية الدينية، عُرفَ عن الأمير أنه كان متديناً متحمساً<sup>4</sup>، وكانت له رغبة شديدة في محاربة الإسلام<sup>5</sup>. وفي غضون هذه الفترة كان الأوروبيون يؤمنون بأسطورة نجاشي الحبشة وهو القديس يوحنا، الذي اعتقدوا بأنه ملك مسيحي يحكم بلاد الشرق، وبدأوا بالبحث عنه في كل مكان قصد الوصول إليه. كان الأمير هنري من المؤمنين بهذا الاعتقاد، فأراد ضم قوى أوروبا المسيحية إلى قوى هذا القديس<sup>6</sup>، وكان الأمير يبحث عن أي حاكم أو ملك مسيحي يسانده في القضاء على الكفار - أي المسلمين - الذين اعتبر القضاء عليهم واجب مقدس، وكان يؤكّد لرجاله بأن خلاص نفوس الوثنيين هو هدف من أهداف العمل الكشفي<sup>7</sup>. في 19 فبراير 1442م، حصل هنري

<sup>1</sup> ج.م روبرتس، موجز تاريخ العالم، ت: فارس قطان، ج 2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص.499

<sup>2</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, La découverte de l'Afrique, Op. cit., p.85

<sup>3</sup> جوزيف كي-زيربو، المرجع السابق، ص.321

كاداموستو: استطاع سنة 1455م، رُفقة البرتغالي ديوغو غوميز، إقامة علاقات مع حكام الولوف عاى الساحل الواقع

جنوب نهر السنغال، ومع دويلات المالينك عند نهر غامبيا (يُنظر: The Cambridge History of Africa, Vol.3, Ed. J.D. Fage and Roland Oliver, Cambridge University Press, New York, 2008, pp.451-452)

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص.320

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, Op. cit., p.85.

<sup>6</sup> جوزيف كي-زيربو، المرجع السابق، ص.320

<sup>7</sup> زاهر رياض، الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا وأثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،

مصر، ب.ت، ص 154.

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

الملاح على براءة من البابا ضمنّت الغفران: «... لكل المسيحيين الذين سيساهمون في هذا المجهود الجديد ضد المسلمين تحت راية جماعة المسيح...»<sup>1</sup>، وفي السنة نفسها أرسل الأمير هنري مجموعة من العبيد كهدية إلى البابا مارتن الخامس<sup>2</sup>.

من جهة أخرى، كان هذا الأمير رجل أعمال يرجو تحقيق فوائد مادية من الكشف، وإن كانت طبيعة هذه الفوائد غامضة في البداية، لكنها اتضحت مع وصول أول دفعة من العبيد سبأها مبعوثه نونيو تريستاو *Nuno Tristao* 1441م، وهذا ما أفرح الأمير كثيراً، لأنه بدأ يجني ثمار جهوده الاستكشافية<sup>3</sup>، ويُذكر في هذا السياق أنه تحسّل على خمس فوائد جميع الرحلات التي أرسلها إلى جنوب رأس بوجدور<sup>4</sup>.

ولا يُمكن إنكار النزعة العلمية للأمير هنري، وشغفه بالاكتشافات العلمية، وتقديره للعلماء والباحثين، الذين جمّعهم في مدرسة زاغرس، وقام بجمع الكثير من الخرائط الجغرافية الدقيقة والمعلومات الوافية عن الأجرام السماوية والطرق البحرية وحركات الرياح. كل هذا كان يحتاج إلى أموال طائلة أنفقها في هذا الميدان، حتى أتعبته الديون التي بقيت تُسدّد حتى عام 1521م على الأقل<sup>5</sup>، وتحمّله لصبرٍ شديد حتى رأى نتائج جهوده، إذ تطلّب منه الوصول إلى رأس بوجدور حوالي اثنا عشرة سنة من المحاولات الفاشلة<sup>6</sup>.

### ثانياً: الاستكشاف الجغرافي الأوروبي لسواحل غرب إفريقيا

<sup>1</sup> أحمد بوشرب، أسباب ومراحل اكتشاف البرتغاليين للسواحل الإفريقية خلال القرن الخامس عشر ميلادي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1987، ص.71

<sup>2</sup> Leighton Wilson, **Western Africa, Its History, Condition and Prospects**, Sampson Low, Son and Co., London, 1856, p.35

<sup>3</sup> كزفجال مارمول، إفريقيا، ت: محمد حجي وآخرون، ج1، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ص.123

<sup>4</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.85

<sup>5</sup> أحمد بوشرب، المرجع السابق، ص.66

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص.61

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

في عام 1414م، قام هنري الملاح بالاستيلاء على مدينة سبتة<sup>1</sup> على الساحل المتوسطي للمغرب الأقصى، فعينه أبوه ملك البرتغال حاكماً عليها سنة 1415م. وكانت للأمير رغبة شديدة في طرد المسلمين من المغرب، غير أن هذه الرغبة سرعان ما تلاشت مع إخفاقه في احتلال مدينة طنجة عام 1436م<sup>2</sup>، فتحول اهتمامه نحو السواحل الأطلسية المغربية، ثم بعدها السواحل الإفريقية الغربية. هذا التحول كان منعرجاً حاسماً في تاريخ الكشوف الجغرافية البرتغالية، بالنظر إلى كثرة الاكتشافات التي نتجت عنه، حيث تم اكتشاف جميع سواحل إفريقيا الغربية والجزر المقابلة لها، ثم تحقيق الحلم الأوربي الكبير، وهو الدوران حول إفريقيا، والوصول إلى الهند مصدر التوابل، وجميع المنتجات الشرقية التي كان يحتاجها الأوروبيون.

وقد أتى هذا التحرك الأوربي في الوقت الذي كانت فيه دويلات بلاد المغرب الإسلامي تعاني الضعف، باستثناء البعض منها، مثل الدولتين السعدية والحفصية. أضف إلى ذلك أن المغرب الأقصى استفاد اقتصادياً من ذهب السودان عن طرق القوافل العابرة للصحراء، وبالتالي لم يُعجز ملوكه ولا تجارُه أي اهتمام في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلاديين لمنافسة الأوروبيين على البحر<sup>3</sup>.

ورغم أن هنري الملاح استطاع السيطرة على سبتة فقط من الأراضي المغربية، إلا أن هذا قد منح فرصة للبرتغاليين في الاقتراب من السواحل الإفريقية الأطلسية والجزر القريبة منها، وبالتالي سهّل عملية استكشافها. ما بين 1418-1420م، اكتشف البرتغاليون جزر ماديرا *Madeira*، ثم اكتشفوا جزر الأزور<sup>4</sup> *Les Açores* عام 1431م<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت: تاريخ أوروبا الحديث، ط.1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005، ص.76

<sup>2</sup> المكان نفسه.

<sup>3</sup> Jean Devisse, Shuhi Labib, Op.cit., p.715

<sup>4</sup> جزر ماديرا هي أرخبيل برتغالي في المحيط الأطلسي عند دائرة العرض 32° شمالاً، ويبعد عن العاصمة لشبونة بحوالي 1000

كم (يُنظر: *La grande encyclopédie*, Vol.12, Librairie Larousse, Paris, 1973, p.6737)

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

ونظراً لأهمية هذه الجزر من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، فإن البرتغاليين لم يكتفوا فقط باكتشافها، بل احتلوها بداية بجزر الكناري *Les Canaris* سنة 1424م، ثم جزر ماديرا في 1430م، وأخيراً جزر الأزور<sup>2</sup> عام 1439م<sup>3</sup>.

إن احتلال هذه الأرخبيلات الثلاثة، والتنقل بينها قد ساعد بوضوح في دفع حركة الاستكشاف. فمن جهة كانت بمثابة محطات يرتاح فيها البحارة، ويتزودون فيها بما يحتاجون إليه من مؤن، خاصة جزر الكناري، التي لا تبعد عن الساحل المغربي إلا بمائة وستين كيلومتراً، وهي نقطة عبور رئيسة للسفن الإيبيرية المتوجهة إلى السواحل الإفريقية الغربية وقارة أمريكا<sup>4</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المسافة بين هذه الأرخبيلات الثلاثة، وباللغة حوالي ألفين ومائتين كيلومتر<sup>5</sup>، جعلت البحارة الإيبيريين يتعودون بشكل جيد على الملاحة في المحيط الأطلسي، ويتخلصون من الكثير من المخاوف التي كانت تتناهم إزاء هذا المحيط.

لكن البداية الحقيقية للكشوف الجغرافية على ساحل إفريقيا الغربي، كانت بعد اكتشاف رأس بوجدور الذي يسميه الأوربيون رأس بوجادور *Bojador* سنة 1434م، بواسطة أحد حُدام هنري الملاح، وهو جيل ايانس *Gil Eanes*، الذي عاد من أرض تقع جنوب هذا الرأس<sup>6</sup>، مُحققاً اكتشافاً جغرافياً هاماً، وتكمن أهميته هذا الاكتشاف في كون الوصول إلى الرأس تطلب إثني عشرة سنة من المحاولات الفاشلة، وهو يقع في الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة بعيدة من

---

جزر الأزور هي أرخبيل برتغالي يقع في المحيط الأطلسي، ويبعد عن البرتغال بمسافة 1500 كم (يُنظر: Ibid, Vol.1, p.100)

<sup>1</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت، المرجع السابق، ص.76

<sup>2</sup> جزر الكناري هي مجموعة من الجزر الجبلية في المحيط الأطلسي، تقع على بُعد 80 كم من الساحل الشمالي الغربي لإفريقيا

(يُنظر: *Encyclopedia of African History and Culture*, Vol.1, Op.cit., p.47)

<sup>3</sup> س. هوارد، أشهر الرحلات إلى غرب إفريقيا، ت: عبد الرحمان عبد الفتاح الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص.5

<sup>4</sup> أحمد بوشرب، المرجع السابق، ص.70

<sup>5</sup> المكان نفسه.

<sup>6</sup> زاهر رياض، المرجع السابق، ص.153



## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

السواحل البرتغالية. كما أنّ بلوغه بدّد اعتقادات الأوربيين بوجود مخلوقات غريبة تواجه الملاحين في هذه المنطقة<sup>1</sup>.

وفي سنة 1441م دخلت سفينة الكارافيل الخدمة لأول مرة في عهد هنري الملاح<sup>2</sup>، فقدّمت خدمة كبيرة للملاحين بفضل قدرتها على الإبحار، وأعطتهم دفعة معنوية إضافية. ونتيجة لهذا، توالى الكشف بوتيرة أسرع. ففي سنة 1444م وصل نونيو تريستاو إلى مصب نهر السنغال<sup>3</sup>، وتمكّن كاداموستو *Ca'adamosto* عام 1450م من بلوغ شواطئ السنغال والكازامنس وغينيا<sup>4</sup>، مما قرّب البرتغاليين من بلاد السودان الغنية بالذهب وأوصلهم إلى بلاد الزنوج<sup>5</sup>، وفي سنة 1456م<sup>6</sup> وصل "دينيس دياز *Dinis Dias*" إلى جزر الرأس الأخضر<sup>7</sup>.

استمرت حركة الاستكشاف الجغرافي بعد وفاة هنري الملاح سنة 1460م، لأن الهدف الأهم لهذه الحركة الاستكشافية، وهو الوصول إلى الهند، لم يتحقق بعد، ولأن خلفاء هنري أرادوا استكمال ما بدأه بسبب دوافع مختلفة. وكانت المحطة التالية في الاكتشافات هي سيراليون التي وصل إليها البرتغاليون سنة 1461م<sup>8</sup>، وبعدها رأس سانت كاترين جنوب خط الاستواء سنة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 149.

<sup>2</sup> أحمد بوشرب، المرجع السابق، ص. 71.

<sup>3</sup> المكان نفسه.

<sup>4</sup> جوزيف كي-زيربو، المرجع السابق، ص. 322.

<sup>5</sup> زاهر رياض، المرجع السابق، ص. 155.

<sup>6</sup> جاسم محمد ظاهر، المرجع السابق، ص. 100.

<sup>7</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت، المرجع السابق، ص. 77.

<sup>8</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص. 14.

1471م<sup>1</sup>، ثم جزر فرناندو<sup>2</sup> سنة 1472م<sup>3</sup>، وفي سنة 1482م اكتشف دييغو كاو *Diego Cao* مصب نهر الكونغو<sup>4</sup>.

وأخيراً جاء أكبر انجاز في تاريخ استكشاف الساحل الغربي لإفريقيا، وهو اكتشاف رأس الرجاء الصالح كما سَمَّاه ملك البرتغال يوحنا الثاني 1481-1495م<sup>5</sup>، على يد أحد رواد المستكشفين البرتغاليين، وهو *بارثولميو دياز Bartholomew Dias* عام 1487م<sup>6</sup>. هذا الاكتشاف الهام فتح آفاقاً جديدة وواسعة أمام البرتغاليين، وجعلهم يتحفزون أكثر لبلوغ الهند. بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، توقفت حركة الاستكشاف البرتغالية لعدة عوامل، مادية وتقنية وسياسية. كما لم يُعدَّ البرتغاليون وحدهم الذين ينشطون في مجال استكشاف المحيط الأطلسي، بعد دخول الاسبان عالم الإبحار، فأضحوا منافسين أقوىاء لهم، وهم لا يُقلُّون مستوى عن نظرائهم البرتغاليين، وذلك ما يؤكد الاكتشاف الهام الآخر الذي حقَّقه على يد كريستوف كولومبوس سنة 1492م، عندما اكتشف قارة أمريكا، أو ما عُرفَ بعد ذلك بالعالم الجديد. هذه المنافسة بين البرتغاليين والإسبان أدَّت إلى تصادم في المصالح، ثم إلى نزاع كاد أن يؤدي إلى نشوب حرب بينهما. لكن الكنيسة وحسمت النزاع بين الطرفين مرات عديدة، على غرار ما حدث في معاهدة طليطلة الموقعة يوم 6 مارس 1480م، التي تنازل فيها البرتغال عن المطالبة بجزء من جزر الكناري مقابل تنازل الاسبان له عن المغرب وسواحل إفريقيا؛ ومعاهدة توردوسيلاس

<sup>1</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت، المرجع السابق، ص.77

<sup>2</sup> تُسمى حالياً بيوكو، تقع في خليج غينيا، وتبعد مسافة 160 كم شمال غرب غينيا الاستوائية (يُنظر: **The World Book Encyclopedia**, Vol.6, World Book, Inc., Chicago, 2003, p.346)

<sup>3</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.14

<sup>4</sup> صالح رمضان محمد، الاستكشافات الجغرافية لإفريقيا، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، المركز الوطني للدراسات التاريخية،

وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1987، ص.17

<sup>5</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت، المرجع السابق، ص.77

<sup>6</sup> جوزيف كي-زيربو، المرجع السابق، ص.322

*Tordesillas* في 7 جوان 1494م، وفيها تقاسم البلدان العالم، حيث حصلت إسبانيا على حرية التحرك في جزئه الغربي، بينما حصل البرتغاليون على حرية التحرك في الجزء الشرقي<sup>1</sup>.

وفي منتصف العقد الأخير من القرن الخامس عشر ميلادي، أصبحت الظروف مهيأة أمام البرتغال لمواصلة مشروع الاستكشاف، بعد التخلص من المنافسة الإسبانية، ومجيء الملك عمانويل الأول، الذي أصدر أمراً باستئناف الكشوف، وكلف فاسكو دوغاما سنة 1497م بالتوجه إلى الهند<sup>2</sup>.

بعد الوصول إلى الهند، تحقّق الهدف الأسمى، الذي بدأت من أجله الكشوف الجغرافية على يد الأمير هنري الملاح، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الحركة الكشفية في إفريقيا من نهاية القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر ميلادي<sup>3</sup>، وهذا بالرغم من أن حركة الاستكشاف في العالم الجديد كانت ما زالت في بداية عمرها بقيادة إسبانيا، التي حققت إنجازاً كشفياً يضاهي اكتشاف البرتغاليين للهند، وهو الالتفاف حول أمريكا الجنوبية جنوباً والوصول إلى ما كان يسميه الأوروبيون جزر الهند الغربية في جنوب شرق آسيا، بعد عبور محيط جديد هو المحيط الهادي، وكان صاحب هذا الإنجاز الهام البحار البرتغالي ماجلان، الذي كان يعمل لصالح الملكة الإسبانية، غير أن البرتغال لم يكن معنياً بهذا الجزء من العالم، وفقاً لما نصّت عليه معاهدة توردوسيلاس السابقة الذكر.

لقد اقتصر الوجود البرتغالي في غرب إفريقيا على النشاط التجاري فقط، وهو النشاط الذي تركّز في المناطق الساحلية، التي أقام عليها البرتغاليون العديد من الحصون، والتي كان لها دور عسكري يتمثل في تأمين هذا الوجود، ودور تجاري حيث كانت تُستخدم كمرافئ تُشحن منها السلع لتُنقل إلى البرتغال وأوروبا، خاصة الرقيق الثروة المربحة آنذاك. وظل البرتغاليون أسياة التجارة في غرب إفريقيا طيلة القرن السادس عشر تقريباً.

<sup>1</sup> أحمد بوشرب، المرجع السابق، ص. 67

<sup>2</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت، المرجع السابق، ص. 78

<sup>3</sup> فتحي محمد أبوعيانة، المرجع السابق، ص. 16

والحقيقة هي أن بقية الدول الأوروبية الأخرى لم تُبَدِّ رغبة في التجارة بهذه المنطقة، عكس الحماس الذي ميَّز الدولة البرتغالية. غير أن كميات الذهب التي جلبها البرتغاليون إلى بلادهم مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر قد غيَّرت ذلك الواقع والنظرة الأوروبية<sup>1</sup>، حيث جعلت المنطقة محط أنظار بقية الدول الأوروبية، التي بدأت شيئاً فشيئاً بالتوغل فيها.

لقد كانت أول دولة أوروبية اهتمت بغرب إفريقيا بعد البرتغال، هي إسبانيا التي كانت تتوفر على الدوافع والخصائص المشابهة تقريباً لتلك التي حوّلت البرتغال إلى رائد الكشوف الجغرافية. لقد ظهرت المنافسة بين الدولتين، منذ الخطوات الأولى لحركة الاستكشاف الجغرافي غير أن البرتغال كانت أقوى وأكثر تأهيلاً وتقدماً لخوض هذه المغامرة. وقد بدأ عهد إسبانيا بالمنطقة إلى احتلالها جزر الكناري سنة 1476م<sup>2</sup>، ولكن سرعان ما تحوّل الاهتمام الإسباني عن الساحل الإفريقي إلى القارة الأمريكية بعد اكتشافها، ولأن الساحل الإفريقي أصبح خارج اختصاص الدولة الإسبانية وفقاً لمقررات معاهدة توردوسيلاس المذكورة سابقاً.

إن هذا الواقع الجديد الذي فرضته معاهدة توردوسيلاس، جعل البرتغاليين يواصلون اكتشافاتهم، ويؤمنون تجارتهم دون عناء خلال الجزء الأكبر من القرن السادس عشر، ما عدا بعض الصعوبات التي واجهوها ابتداءً من منتصف هذا القرن، على يد الإنجليز. وقد استمرت الحالة هذه حتى نهاية القرن السادس عشر حيث انتقلت جل الممتلكات والمصالح البرتغالية إلى إسبانيا بعد احتلالها للبرتغال سنة 1580م<sup>3</sup> حتى عام 1640م<sup>4</sup>، عندما استعاد البرتغال استقلاله وسيادته على تلك الممتلكات والمصالح.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي أفلّ فيه تفوق البرتغال مع نهاية القرن السادس عشر، برزت قوة جديدة على الساحة الأوروبية، هي هولندا، التي تخلّصت من الهيمنة الإسبانية بعد ثورتها سنة

<sup>1</sup> Leighton WILSON, Op. cit., p.45

<sup>2</sup> س. هوارد، المرجع السابق، ص.4

<sup>3</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.142

<sup>4</sup> كولين ماكيفيدي، أطلس التاريخ الإفريقي، ت: مختار السويفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

1572م<sup>1</sup>، وأصبحت مع مطلع القرن السابع عشر دولة بحرية قوية ومتفوقة. ففي وثيقة تعود إلى سنة 1607م، كان الأسطول الهولندي يضم حوالي خمسمائة سفينة، وفي 1650م بلغ عدد الهولنديين العاملين في قطاع الملاحة مائتين وخمسين ألف شخص، في حين كان عدد السكان يبلغ مليون ونصف نسمة فقط في الفترة ذاتها<sup>2</sup>.

كما أصبحت التجارة في غرب إفريقيا واسعة بشكل جلب انتباه الحكومات والأوساط التجارية في أوروبا<sup>3</sup>، ومن ثمة أبدت هولندا اهتماماً واضحاً بمنطقة غرب إفريقيا، وكانت البداية عندما اشترى الهولنديون غوري *Gorée* من أحد حكام المنطقة<sup>4</sup> سنة 1617م<sup>5</sup>، أين أقاموا أول حصن لهم، كان قاعدة الانطلاق للوصول نحو بقية المناطق في الغرب الإفريقي.

وهكذا؛ واستغلالاً لضعف البرتغال، شرع الهولنديون في السيطرة على الموانئ التجارية والحصون البرتغالية، بداية من حصن سان جورج دولامين، الذي أحكموا السيطرة عليه سنة 1637م<sup>6</sup>، وبسبب أهمية هذا الحصن في التجارة البرتغالية، فإنه سمح للهولنديين بالتحكم تدريجياً في تجارة ساحل غينيا، وهنا برز دور شركة الهند الغربية الهولندية. ويبدو أنّ الهولنديين من خلال سيطرتهم على الحصون البرتغالية أرادوا الانتقام من إسبانيا، لما عانوه من الظلم أثناء الحكم الإسباني لبلادهم<sup>7</sup>. ولم يكتف الهولنديون بساحل غينيا، بل تعدّوه حتى وصلوا إلى رأس الرجاء الصالح سنة 1652م<sup>8</sup>.

وفي نهاية القرن السابع عشر، أصبحت بريطانيا تهدد سيادة الهولنديين على ساحل غينيا، مع أنّ الوجود البريطاني في ساحل إفريقيا الغربية سبق تلك الفترة بكثير، فأول سفينة انجليزية وصلت المنطقة كانت في منتصف القرن السادس عشر بقيادة توماس ويندهام *Thomas*

<sup>1</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.143

<sup>2</sup> جان بيرنجيه وآخرون، المرجع السابق، ص.457

<sup>3</sup> Leighton Wilson, Op. cit., p.51

<sup>4</sup> Ibid, p.55

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.143

<sup>6</sup> Idem

<sup>7</sup> Leighton Wilson, Op. cit., p.57

<sup>8</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.143

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

Wyndham الذي أعاد رحلة ثانية إلى المنطقة سنة 1553م بتكليف من شركة تجارية لندنية ومات هناك<sup>1</sup>.

وفي مطلع النصف الثاني من نفس القرن قام جون هوكينز<sup>2</sup> John Hawkins برحلات تجارية إلى ساحل غينيا<sup>3</sup>، حيث جلب في الأولى منها ثلاثمائة عبداً، قام ببيعهم في قارة أمريكا<sup>4</sup>. ومع بداية القرن السابع عشر، أصبحت هناك رغبة شديدة لدى الانجليز في استكشاف داخل إفريقيا الغربية، أملاً في الوصول إلى مناجم الذهب التي تحدّث عنها الحسن الوزان (ليون الإفريقي) والإدريسي<sup>5</sup>. ففي عام 1619م، تمكّن الإنجليزي تومسون Thomson من الوصول إلى مصب نهر غامبيا والتوغل في النهر لمسافة ستمائة وثلاثة وأربعين كيلومتراً<sup>6</sup>، لكن هذه الرغبة اصطدمت بعدة عقبات.

والحقيقة أنه في نهاية القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر، تمكّنت بريطانيا في حروبها ضد هولندا وفرنسا من احتلال مناطق استراتيجية في غامبيا، سنغامبيا<sup>7</sup>، ساحل الذهب، مصب نهر سيراليون وساحل العاج<sup>8</sup>، وأصبحت سيّدة التجارة في كامل المنطقة، في معظم فترات

<sup>1</sup> Leighton Wilson, Op. cit., pp.46-47

<sup>2</sup> جون هوكينز (1532-1595): قبطان بريطاني، عُرف بشجاعته وبكونه أول تاجر عبيد بريطاني (يُنظر: **The World Encyclopedia, Vol.9, Op.cit., p.113**)

<sup>3</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت، المرجع السابق، ص.87

<sup>4</sup> Leighton Wilson, Op. cit., pp.50-51

<sup>5</sup> Ibid, p.52

<sup>6</sup> يسري عبد الرازق الجوهري، الكشوف الجغرافية: دراسة لتاريخ الكشوف الجغرافية ولتطور الفكر الجغرافي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص.207

<sup>7</sup> سنغامبيا: منطقة في غرب إفريقيا، تضم أراضي السنغال وغامبيا الحالية (يُنظر: **Encyclopedia of African History and Culture, Vol.3, Op.cit., p.240**)

<sup>8</sup> محمد محمد صالح، استعمار إفريقيا وتقسيم القارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1884-1885، مجلة المؤرخ العربي، المركز الوطني للدراسات التاريخية، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1987، ص.118

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

القرن الثامن عشر ميلادي<sup>1</sup>. ففي مطلع هذا القرن مثلاً، كانت الشركة الملكية الإفريقية البريطانية تملك خمسة عشر حصناً في غرب إفريقيا<sup>2</sup>، وكان نصف تجارة العبيد تحت سيطرة البريطانيين<sup>3</sup>. أما بالنسبة للفرنسيين، فقد وصلوا إلى غرب إفريقيا متأخرين مقارنة بالهولنديين والبريطانيين<sup>4</sup>، وبدأ وجودهم في المنطقة سنة 1638م عندما شيّدوا أول وأهم مركز لهم في المنطقة هو مركز سان لويس *Saint-Louis* بالسنغال، والذي قاموا بتحصينه بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ<sup>5</sup>. ويقع هذا المركز بالقرب من مصب نهر السنغال، وهو ما سهّل عليهم فيما بعد عملية استكشاف الأراضي الداخلية لغرب إفريقيا. ومع مرور الزمن تعزّز الوجود الفرنسي في المنطقة، خاصة بعد أن ضعفت هولندا، وأصبحت فرنسا تستحوذ على ربع تجارة الرقيق الإفريقي<sup>6</sup>.

والملاحظ أنه رغم الطابع التجاري الذي ميّز الوجود الأوروبي في غرب إفريقيا في هذه الفترة، إلا أن ذلك قد ساعد أوروبا في زيادة رصيدها الجغرافي والمعرفي حول المنطقة. فالعديد من المشتغلين بالتجارة تركوا كتابات حول جغرافيا المنطقة وثرواتها وأحوال سكانها، وعلى سبيل المثال نذكر كتاب *التجارة الذهبية The Golden Trade* لصاحبه ريتشارد جوبسون R. Jobson والصادر سنة 1623م<sup>7</sup>، وكتاب وصف جديد ودقيق لمنطقة ساحل غينيا للرحالة الهولندي وليام بوسمان *William Bosman*، الذي صدر سنة 1705م<sup>8</sup>، وكتاب وصف جديد لإفريقيا الغربية

<sup>1</sup> Leighton WILSON, Op. cit., p.63

<sup>2</sup> Ibid, p.60

<sup>3</sup> محمد محمد صالح، المرجع السابق، ص.118

<sup>4</sup> هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت، المرجع السابق، ص.87

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, La découverte de l'Afrique, Op. cit., p. 143.

<sup>6</sup> محمد محمد صالح، المرجع السابق، ص.118

<sup>7</sup> س. هوارد، المرجع السابق، ص.37

<sup>8</sup> المرجع نفسه، ص.51

*Nouvelle Relation de l'Afrique Occidentale*، الذي صدر عام 1728م لصاحبه ج.

ب لوبا <sup>1</sup> J. B Labat.

وبغض النظر عما احتوته هذه الكتب ومدى دقة وصحة المعلومات الواردة فيها، فإنَّ تجار العبيد عموماً بسبب جشعهم، ومعهم المبشرين بلا مبالاتهم، لم يكونوا مؤهلين لدراسة وفهم الشعوب الإفريقية<sup>2</sup>.

### ثالثاً: الاستكشاف الجغرافي الأوروبي للأراضي الداخلية من غرب إفريقيا

رأينا سابقاً بأن الحضور الأوروبي في إفريقيا بدأ من السواحل الغربية للقارة منذ القرن الخامس عشر ميلادي، عندما بدأت الحركة الاستكشافية الأوروبية بقيادة البرتغال، لكن الأوربيين عند وصولهم إلى السواحل الإفريقية، لم يعتبروها أكثر من أنها مجرد محطات ونقاط توقف فقط في طريقهم إلى الهند، الوجهة التي حركتهم ودفعتهم إلى المبادرة للاستكشاف.

غير أنه ومع مرور الزمن، وبعد الوصول إلى الهند سنة 1498م على يد فاسكو دوغاما، تطور الحضور الأوروبي على السواحل الإفريقية، حيث شيد الأوربيون عشرات المراكز والحصون والمرافئ على طول هذه السواحل خاصة الغربية منها بسبب قربها وأهميتها الاقتصادية من خلال تجارة الرقيق. فبعدما كان البرتغاليون ومعهم الأوربيين يبحثون عن الوصول إلى بهارات الهند، وجدوا سلعا وبضائع ذات أهمية تجارية أكبر منها على حواف القارة السمراء، لتتحول السواحل الإفريقية من مجرد نقاط عبور نحو الهند، إلى فضاء تجاري ذرَّ على الأوربيين أرباحاً طائلة على مدى قرون عدة، خاصة عن طريق تجارة الرقيق.

طيلة أربعة قرون من التواجد على السواحل الإفريقية، غاب أي دافع قوي لدى الأوربيين من أجل التوغل في الأراضي الداخلية الإفريقية، وبالنظر إلى المدة التي قضاها هذا التواجد، فإنه لمن المثير للاهتمام، معرفة الأسباب التي جعلت الأوربيين يديرون ظهورهم للدخل الأفريقي، رغم

<sup>1</sup> يسري عبد الرازق الجوهري، المرجع السابق، ص. 208.

<sup>2</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **La découverte de l'Afrique**, Op. cit., p.145



## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

الجشع الذي ميز التجار الأوربيين الذين تعدوا حدود التجارة، إلى الاستغلال في أبشع صوره، حينما أجبروا الملايين من خيرة أبناء إفريقيا على الانتقال عبيداً إلى أوربا والقارة الأمريكية للعمل في المزارع والأعمال الشاقة، وسط صمت شبه مُطبق لدى رجال الدين، والسياسيين وبعدهم المثقفين في القرون المتأخرة.

لكن الحديث عن غياب الاهتمام الأوروبي بالداخل الأفريقي، لا ينفي وجود محاولات أوروبية لسبر أغوار هذا الداخل، ومحاوله البحث عن فرص ربط علاقات معه، في إطار الكسب المادي، بعيداً عن أية أهداف إنسانية سامية. ففي منتصف القرن الخامس عشر ميلادي، حاول تاجر من إمارة جنوة، وهو أنطونيو ملفانتي *Antonio Melfante*، اختراق الصحراء الكبرى من أجل الوصول إلى مصادر الذهب في السودان حتى وصل إلى توات، لكنه لم يبلغ مراده<sup>1</sup>. وفي سنة 1470م وصلت أخبار إلى أوربا عن رجل أعمال من فلورنسا اسمه بينيديتو دي *Benedetto Dei* كان يمارس تجارة الأقمشة في مدينة تمبكتو<sup>2</sup>.

وبعد وصول البرتغاليين إلى سواحل إفريقيا، وازدهار التجارة فيها، حاول بعضهم الوصول إلى تمبكتو التي كانت رمز الازدهار وتجارة الذهب لدى الأوربيين حسبما كانوا يقرأون عنها في الكتب، وتذكر بعض المصادر أنهم وصلوها سنة 1487م<sup>3</sup>.

وخلال القرن السابع عشر ميلادي، كانت هناك عدة محاولات للتوغل في الأراضي الغربية لإفريقيا، على غرار رحلة بول أمبير *Paul Imbert* التي قام بها إلى تمبكتو عن طريق مراكش عام 1618م، ورحلة الانجليزي بارثولوميو ستيبس *Bartholomew Stibbs* الذي توغل في نهر غامبيا سنة 1623م حتى وصل إلى منابعه تقريباً، واكتشف بأن هذا النهر لا يوجد له أي ارتباط مع نهر

<sup>1</sup> زاهر رياض، المرجع السابق، ص. 151

<sup>2</sup> المكان نفسه.

<sup>3</sup> حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص. 10.

النيجر<sup>1</sup>. ويُضاف إلى ذلك رحلتي أندري برو *André Brüe* إلى المجرى الأعلى لنهر السنغال عام 1697م<sup>2</sup>.

وخلال القرن الثامن عشر ميلادي، وقبل بداية عهد الكشوفات الجغرافية العلمية الكبرى، كانت هناك سلسلة من الرحلات الاستكشافية في غرب إفريقيا، نذكر منها رحلة ميشال أدانسون *Michel Adanson* عام 1750م في نهر غامبيا والوصول إلى بلاد الماندينغ، ورحلة روبير نوريس *Robert Norris* عام 1772م في بلاد الأبومي *Abomey*، وأخيراً رحلة ليونارد ديران *Léonard Durand* إلى بلاد السنغال عام 1785م<sup>3</sup>.

غير أن هذه المحاولات الأوروبية الأولى كانت عبارة عن مبادرات فردية منعزلة، وليست رحلات استكشاف منظمة تقف وراءها هيئات وحكومات أوروبية، فلذلك كانت نتائجها متواضعة، ولم تغير من واقع الحال في طبيعة التواجد الأوروبي على السواحل الغربية لإفريقيا. والأكد أن هذا الانشغال الأوروبي عن الداخل الإفريقي لقراءة الأربعة قرون لم يكن اختياراً أو استراتيجية أوروبية مخطط لها، وإنما كان واقعاً فرضته مجموعة من الظروف والعوامل المختلفة هي:

1. وجود الحاجز الإسلامي في الجهة الشمالية لإفريقيا، مما منع محاولات التوغل الأوروبي إلى منطقة غرب إفريقيا<sup>4</sup>، إضافة إلى الهند براً.
2. وجود الحاجز الطبيعي؛ وهو الصحراء الكبرى المترامية الأطراف، والتي حاول الأوروبيون استغلال القوافل التجارية بين شمال إفريقيا وبلاد السودان الغربي للتنقل معها، لكنهم لم يفلحوا بسبب رفض رؤساء القوافل لذلك، إما لأنهم لكونهم غير مسلمين أو خوفاً من تجسسهم على التجارة المزدهرة.

<sup>1</sup> يسري عبد الرزاق الجوهري، المرجع السابق، ص. 208

<sup>2</sup> حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص. 10

<sup>3</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, pp.317-319

<sup>4</sup> شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة، ط1، الدوحة، 1987،

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

3. الجهة الجنوبية والغربية لساحل غرب إفريقيا لم تكونا أحسن استضافة للأوروبيين مقارنة بالصحراء الكبرى. فالسواحل قليلة التعرج، وبالتالي فهي لا تساعد على تشييد المرفأء بسبب قلة الخلجان. فإذا أخذنا مثلاً الساحل الممتد بين سيراليون وخليج البنين على مسافة ألفين وأربعمائة وأربعة عشر كيلومتراً، فإنه لا وجود لخليج واحد يُمكن أن يحمي سفينة من الرياح والتيارات القوية للمحيط مهما كان حجمها، وكان على السفن البقاء على بُعد ثلاث كيلومترات من الساحل تقريباً، وكانت عملية الشحن والتفريغ تتم عن طريق القوارب<sup>1</sup>. بالإضافة إلى ذلك نجد قلة في الجزر القريبة من الساحل الغربي الإفريقي<sup>2</sup>، يمكن اتخاذها كنقاط انطلاق نحو اكتشاف الداخل.

4. قساوة المناخ بالمنطقة، والذي يمتاز بالارتفاع الشديد للحرارة والرطوبة<sup>3</sup>، ووجد الأوروبيون صعوبة كبيرة في التكيف معه. كما أن هذا المناخ ساعد على نمو بعض الأمراض القاتلة التي أودت بحياة الكثير من الأوروبيين تجاراً ومبشرين ومستكشفين حتى كان خليج غينيا يُوصف بأنه مقبرة الرجل الأبيض<sup>4</sup>، في ظل غياب العلاجات اللازمة لها، حتى بداية القرن التاسع عشر ميلادي. ومن هذه الأمراض القاتلة، مرض الملاريا الذي ظل يفتك بالأوروبيين، حتى اكتشف أحد الأطباء العاملين بالأسطول البريطاني سنة 1847م بأن تناول جرعة يومية من مشروب الكينين *Quinine* يُكسب الإنسان المناعة ضد الملاريا<sup>5</sup>.

5. وجود غطاء نباتي كثيف على طول سواحل إفريقيا الغربية، يبدأ بالغابات والأدغال الكثيفة التي تشكل حزاماً يبلغ امتداده العرضي مئات الكيلومترات<sup>6</sup>، ليتدرج إلى السفانا باتجاه

<sup>1</sup> Leighton Wilson, Op. cit., pp.26-27

<sup>2</sup> حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص.9

<sup>3</sup> شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص.8.

<sup>4</sup> ثريا شرف، الموجز في تاريخ الكشف الجغرافي، ت: عبد العزيز طريح شرف، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية،

1993، ص.188

<sup>5</sup> كولين ماكيفيدي، المرجع السابق، ص.186

<sup>6</sup> Leighton Wilson, Op. cit., p.27.

الداخل، ووجود أصناف من الحيوانات المفترسة كالأسود، والحشرات الضارة مثل دبابه التسيب<sup>1</sup>.

6. يزيد ارتفاع الأراضي بالاتجاه من السواحل نحو الداخل، حيث يغلب الطابع الهضابي على أراضي غرب أفريقيا التي تنتهي فجأة بسهول ساحلية ضيقة<sup>2</sup>، وتتخلل هذه الهضاب مجموعة من الجبال تشكل حداً طبيعياً بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية<sup>3</sup>.

7. ومن العقبات الأخرى كذلك التي أعاقت التقدم الأوربي في أراضي غرب أفريقيا، نجد الأنهار التي تكثر في المنطقة، ويصب معظمها في المحيط الأطلسي، مثل أنهار السنغال، غامبيا، ريو غراندي، سيراليون، والنيجر. هذه الأنهار غير صالحة للملاحة في أجزاء طويلة من مجاريها، وذلك بسبب وجود الشلالات والجداول طول مجاريها، وتنتهي في مصباتها إما بدلتات أو مستنقعات أو شلالات يصعب الإبحار فيها إلى الداخل<sup>4</sup>، ناهيك عن أنها تمر وسط الغابات الكثيفة<sup>5</sup>. فنهر النيجر مثلاً عجز كل المستكشفين عن اختراقه من جهة المصب لأنه ينتهي بدلتا كثيرة الفروع وفي منطقة قاسية المناخ<sup>6</sup>.

8. لم تكن الوسائل التي استخدمها الأوروبيون في التنقل عبر أراضي غرب إفريقيا في مستوى هذه التحديات الطبيعية التي صادفوها، مما صعب عملية الاستكشاف وأبطأها. فجُل المستكشفين قد اعتمدوا في تنقلاتهم على البغال والحمير والأحصنة التي لا تتحمل السير لمسافات طويلة. أضف إلى ذلك غياب وسائل التبريد والأغذية المحفوظة، مما صعب من مهمة المستكشفين<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق، ص. 126.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 119-120.

<sup>3</sup> حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص. 8.

<sup>4</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 25.

<sup>5</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص. 23.

<sup>6</sup> عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق، ص. 124.

<sup>7</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص. 12.

9. منذ اكتشافات القرن الخامس عشر ميلادي، لم تكن أوروبا تستهدف في البداية إفريقيا في حد ذاتها، وإنما كان الهدف الوصول إلى أسواق الشرق الأقصى، لأنهم كانوا يجهلون القارة الإفريقية تماماً، وكان انشغالهم الأساس هو تجارة التوابل الهندية، أي أن إفريقيا بالنسبة للأوروبيين كانت عبارة عن محطة عبور إلى الشرق الأقصى.

10. بعد اكتشاف القارة الأمريكية استحوذت هذه الأخيرة على اهتمام الأوروبيين، لأنها كانت سهلة بالمقارنة مع القارة الإفريقية، والحقيقة أن مصير إفريقيا أصبح مرتبطاً بمصير أمريكا. فالوجود الأوروبي في العالم الجديد كان بحاجة ماسة إلى اليد العاملة، وبذلك أصبحت إفريقيا مطعماً مباشراً للأوروبيين في خيرة أبنائها الذين بدأ نقلهم قسراً كعبيد إلى أمريكا، وتحولت تجارة العبيد الذين أُطلق عليهم اسم العاج الأسود<sup>1</sup> النشاط الاقتصادي الأوروبي الأول بامتياز على سواحل إفريقيا.

إن هذه التجارة المربحة لم تتطلب من الأوروبيين البحث عن التوغل داخل القارة، لأنهم كانوا يحصلون على العبيد في السواحل من الحكام وشيوخ القبائل وتجار الرقيق الأفارقة، الذين استفادوا هم كذلك من الوافد الجديد، أي الأوروبي، لأنهم وجدوا بوساطته رواجاً لبضائعهم من العبيد.

لكن هذه المنفعة المتبادلة بين تجار الرقيق الأوروبيين والأفارقة، لم تشفع للرجل الأبيض بأن يلقى ترحيباً عند السكان الأصليين في إفريقيا، الذين كانوا يضمرون عداً شديداً له<sup>2</sup>، وهذا رغم محاولات الأوروبيين تحسين صورتهم في نظر هؤلاء السكان المحليين، والجهود التي بذلها المبشرون في إقناعهم بالرسالة الحضارية للرجل الأبيض كما كانوا يدعون.

ولما كان الأوروبيين يلهثون وراء المكاسب المادية من تجارة الرقيق، فإنهم كانوا يجهلون حجم الثروات الهائلة التي تحتويها القارة الإفريقية مقارنة بالأمريكيتين<sup>3</sup>، واستمر الحال هكذا حتى

<sup>1</sup> ثريا شرف، المرجع السابق، ص. 189

<sup>2</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص. 12

<sup>3</sup> حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص. 9

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، حيث ستظهر معطيات جديدة غيّرت جذرياً طبيعة الوجود الأوروبي في إفريقيا.

وفي نهاية القرن الثامن عشر ميلادي (18م)، عرفت أوروبا نضجاً فكرياً وعلمياً كانت نتيجته حركة واسعة من البحث العلمي، والتطلع لمعرفة كل ما هو جديد. ومن العلوم التي استحوذت على اهتمام شريحة واسعة من الناس والعلماء، علم الجغرافيا ومن ورائه الاستكشاف الجغرافي. ومن الأدلة على ذلك أن عدداً كبيراً من الرّحالة والمستكشفين في القرن التاسع عشر ميلادي كانوا علماء وأصحاب مكانة من الناحية العلمية والأكاديمية.

ونتيجة لهذا التفتح الأوروبي، ظهرت الجمعية الإفريقية في بريطانيا، والتي كان لها أثر بالغ في مسيرة استكشاف الداخل الإفريقي، بفضل جهودها ورعايتها للمستكشفين الذين برز العديد منهم استطاعوا أن يكتشفوا أراضي مجهولة واسعة وجديدة، قدّموا حولها دراسات جغرافية وإثنية ودينية وسياسية واقتصادية أضافت الكثير للمعرفة الإنسانية عن القارة السمراء. وبعد تأسيسها مباشرة سنة 1788م، شرعت الجمعية في أعمال الاستكشاف الجغرافي في إفريقيا، وركّزت جل جهودها في البداية على نهر النيجر، الذي كان مجهولاً للأوروبيين المناطق التي ينبع فيها والاتجاه الذي يسلكه ومصبه في النهاية.

لقد تضاربت الآراء، حتى عند كبار الجغرافيين، حول مجرى هذا النهر واعتقد الكثيرون منهم أنه يجري من الشرق إلى الغرب، وأنه يصب في ثلاثة مجارٍ هي غامبيا، السنغال وريو غراندي<sup>1</sup>. ونظراً لأهمية هذا النهر الذي يخترق الأراضي الغنية بالثروات خاصة الذهب، ومروره بأهم حواضر غرب إفريقيا آنذاك أو بالقرب منها مثل تمبكتو، فإن الجمعية الإفريقية عازمت على استكشافه.

اقتنعت الجمعية الإفريقية في البداية أن الوصول إلى نهر النيجر يكون عن طريق عبور الصحراء الكبرى، باستغلال القوافل التجارية التي كانت في تنقل دائم بين بلاد السودان وبلاد المغرب. لهذا السبب انطلقت الرحلات الاستكشافية الأولى، التي رعتها الجمعية من الساحل

<sup>1</sup> ثريا شرف، المرجع السابق، ص. 191

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

الإفريقي الشمالي. وهذه المحاولات الأولى باءت كلها بالفشل، بسبب انعدام الخبرة اللازمة عند المستكشفين، والصعوبات الجمة التي صادفوها.

كانت أول رحلة أشرفت عليها الجمعية الإفريقية، بقيادة متطوع أمريكي اسمه جون ليديارد *John Ledyard*، وتمثلت مهمته حسب تعليمات الجمعية الإفريقية، في الوصول إلى السنغال انطلاقاً من مصر عبر الصحراء الكبرى، غير أن هذا المتطوع مات قبل أن يغادر القاهرة متأثراً بالحمى التي أصابته هناك<sup>1</sup>.

مباشرة بعد وفاة ليديارد، وفي نفس السنة، اختارت الجمعية الإفريقية متطوعاً آخر هو الإنجليزي وليام لوكاس *William Lucas*<sup>2</sup>، وكانت التعليمات الموجهة إليه هي البحث عن إمكانية الوصول إلى نهر النيجر عبر فزان في ليبيا<sup>3</sup>. غادر إنجلترا في شهر أوت 1788م، وفي شهر أكتوبر 1788م وصل إلى طرابلس، وبدأ رحلته منها في 1 فبراير 1789م) متوجهاً نحو مصراته التي وصلها في اليوم الخامس<sup>4</sup>، غير أنه لم يكمل رحلته بسبب فشله في تنظيم قافلة لنفسه<sup>5</sup>.

بعد محاولة لوكاس الفاشلة، اختارت الجمعية الإفريقية شاباً ألمانياً يدعى فردريك هورنمان *Frederick Horneman* سنة 1789م<sup>6</sup>، وهذا لإتمام العمل الذي كان قد بدأه لوكاس<sup>7</sup>. بدأ هورنمان رحلته من القاهرة في نفس السنة، بالانضمام إلى قافلة اتجهت إلى سيوة وبعدها اتجهت إلى مرزوق في فزان<sup>8</sup>، ونجح في الوصول إلى بورنو *Bornou* الواقعة على نهر النيجر، لكنه مات

<sup>1</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.332

<sup>2</sup> أتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطلع ق19م حتى الاحتلال الإيطالي، ت: خليفة محمد التليسي،

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، طرابلس، 1984، ص.8.

<sup>3</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.39.

<sup>4</sup> المكان نفسه.

<sup>5</sup> عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق، ص.196.

<sup>6</sup> جوزفين كام، المستكشفون في إفريقيا، ت: السيد يوسف نصر، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1983، ص.87.

<sup>7</sup> عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق، ص.197.

<sup>8</sup> فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص.40.

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

هناك. تُعتبر مذكراته مرجعاً هاماً فيما يخص المناطق الصحراوية التي كانت تعبرها القوافل التجارية من مصر وليبيا إلى بلاد السودان<sup>1</sup>.

وبسبب فشل هذه المحاولات الثلاث في بلوغ نهر النيجر عبر الصحراء الكبرى، قرّرت الجمعية أن تكون الرحلة هذه المرة من الغرب انطلاقاً من سواحل غرب إفريقيا<sup>2</sup>. ففي عام 1791م، أرسلت الجمعية الإفريقية ضابطاً صاحب خبرة إلى السنغال، هو الميجر دانيال هوفتون *Major Daniel Houghton*<sup>3</sup>. بدأ رحلته بالإبحار في نهر غامبيا<sup>4</sup> حتى وصل إلى مدينة بيزانيا *Pisania* ثم توجه بعدها براً نحو تمبكتو<sup>5</sup>، ووصل بعيداً إلى مدينه *Médine* على نهر السنغال<sup>6</sup>، وبعد عبوره لنهر فاليمي *Falémé*<sup>7</sup>، قُتل من طرف قبائل المنطقة<sup>8</sup>.

إن فشل رحلات ليديارد، لوكاس، هورنمان وهوفتون في الوصول إلى نهر النيجر، لم يثن من عزيمة الجمعية الإفريقية لتكرار محاولات استكشافية أخرى لنهر النيجر، وكان ذلك في ظل الانتقادات الحادة التي تعرّضت لها في بريطانيا، حول تضحياتها بأرواح الأشخاص في عملية الكشف الجغرافي، لكن الجمعية كانت ترى دائماً بأن الانجازات العلمية لا تتحقق بدون تضحيات<sup>9</sup>.

لقد شكّل نهر النيجر تحدياً للمستكشفين، وحظيت مشكلة هذا النهر باهتمام هام في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي<sup>10</sup>. فيألى غاية هذه الفترة كانت المعلومات حوله قليلة جداً<sup>11</sup>، كما

<sup>1</sup> عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق، ص. 196

<sup>2</sup> زاهر رياض، المرجع السابق، ص. 269

<sup>3</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.332

<sup>4</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص. 88

<sup>5</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.332

<sup>6</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص. 88

<sup>7</sup> زاهر رياض، المرجع السابق، ص. 269

<sup>8</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص. 88

<sup>9</sup> المرجع نفسه، ص. 98

<sup>10</sup> س. هوارد، المرجع السابق، ص. 63

<sup>11</sup> **Les grands explorateurs**, Éditions Larousse, Paris, 2006, p.180



## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

تضاربت الآراء حول اتجاهه إن كان يتوجه نحو الشرق أو الغرب<sup>1</sup>. في تلك الفترة، اتصلت الجمعية الإفريقية بطبيب إسكتلندي شاب هو مونجو بارك *Mungo Park*<sup>2</sup>. كان بارك يجمع كل المواصفات التي يجب أن تتوفر في المستكشف، من بنية جسدية قوية، وحسن التعامل مع الآخرين<sup>3</sup>، وكان طموحاً ومحباً للاستطلاع وفضولياً وذو ملاحظة دقيقة<sup>4</sup>، وكان شغوفاً بالاستكشاف الجغرافي. هذه المواصفات مكنت هذا الطبيب الشاب من تحقيق ما عجز عنه سابقوه، أي الوصول إلى نهر النيجر، وأصبح أول أوروبي يصل إلى هذا النهر ويشاهد حوضه<sup>5</sup>. ويبدو أن بارك كان مولعاً بإفريقيا ومُصرّاً على تحقيق هدفه كما تُبين الرسالة التي بعث بها إلى وزارة المستعمرات البريطانية لدى وصوله إلى ضفاف نهر النيجر جاء فيها: "أنا متجه نحو الشرق، واهباً نفسي للنيجر، مع الإصرار التام للكشف عن مصبه. كل الذين كانوا معي ماتوا، وأنا كنت نصف ميت. سأواصل رحلتي، وإذا لم أبلغ هدفي، فعلى الأقل سيكون النيجر قبراً لي"<sup>6</sup>. غادر بارك إنجلترا في رحلته الأولى 1795م متوجهاً نحو ساحل إفريقيا الغربية، وبالضبط نحو مصب نهر غامبيا<sup>7</sup>، ومباشرة بدأ صعود نهر غامبيا ملاحاً يوم 21 ماي 1795م حتى بلغ بيسانيا، حيث مكث عند أحد الأوربيين الموجودين فيها لتعلم لغة الماندينغ، وهي لغة أهل المنطقة، واضطر إلى المكوث في هذه المدينة شهوراً عدة بسبب الحمى التي أصابته<sup>8</sup>، وفي ديسمبر من نفس السنة غادر بيسانيا<sup>9</sup>، وفي شهر ذي الحجة يوليو 1796م وصل إلى بلدة سيجو *Ségou* المطلة على نهر النيجر<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب.ت، ص.59

<sup>2</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص.88

<sup>3</sup> Jean Dumont, Op. cit., p.334

<sup>4</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص.88

<sup>5</sup> Les grands explorateurs, Op. cit., p.180

<sup>6</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.338

<sup>7</sup> أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص.59

<sup>8</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.334

<sup>9</sup> س. هوارد، المرجع السابق، ص.73

<sup>10</sup> جي دي فيج، المرجع السابق، ص.245

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

بعد سيجو توجه نحو مدينة سيللا *Sila* الواقعة شمال شرق المدينة الأولى، وبسبب المصاعب التي واجهته، أهمها الجوع والمرض وعداء سكان المنطقة للغرباء، قرر بارك وضع حدٍ لرحلته والعودة من حيث جاء أي بيسانيا التي دخلها في شهر ماي 1797م<sup>1</sup>.

بعد عودته إلى إنجلترا أصدر بارك كتابه تحت عنوان رحلات في الأقاليم الداخلية من إفريقيا (*Travels in the Interior Districts of Africa*)، سرد فيه مشاهداته ومقدماتاً وصفاً دقيقاً للسكان وعاداتهم، وللمناخ، والتجارة، وكل الصعوبات والمخاطر التي واجهها في رحلته. لقي كتابه رواجاً كبيراً<sup>2</sup>، وأصبح من المصادر المهمة في تاريخ الكشف الجغرافي لإفريقيا إلى يومنا هذا.

انطلق بارك في رحلته الثانية، وهذه المرة على نفقة وزارة المستعمرات البريطانية وليس الجمعية الإفريقية<sup>3</sup>، وكان الهدف هذه المرة، حسب ما ورد في الرسالة التي تلقاها بارك من ملك بريطانيا في 2 يناير 1805م<sup>4</sup>، هو استكشاف المناطق الداخلية من إفريقيا الغربية، والبحث عن فرص ربط علاقات تجارية مع سكانها. وصل بارك إلى شبه جزيرة غوري عند ساحل السنغال على متن سفينة حربية<sup>5</sup>، وعبر نهر السنغال ثم نهر غامبيا، حيث انطلق إلى نهر النيجر من بيسانيا في ماي 1805م<sup>6</sup>.

اصطحب المستكشف معه في رحلته ستة وأربعين جندياً مزودين بالبنادق<sup>7</sup> مات جلهم بسبب موسم الأمطار وانتشار الحمى، ولم يبق سوى ستة منهم عند الوصول إلى نهر النيجر<sup>8</sup>. بعدها توغل بارك ورفاقه في النيجر لمسافة بلغت ألف وستمئة كيلومتر تقريباً حتى وصلوا إلى مدينة

<sup>1</sup> JeanDumont, Op. cit., T.4, p.335

<sup>2</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص.96

<sup>3</sup> جي دي فيج، المرجع السابق، ص.245

<sup>4</sup> س هوارد، المرجع السابق، ص.128

<sup>5</sup> G. Boucher De La Richarderie, **Bibliothèque universelle des voyages**, T.IV, Slatkine Reprints, Genève, 1970, p.193

<sup>6</sup> Mungo Park, **The journal of a mission in the interior of Africa in the year 1805**, John Murray, London, 1815, p.8

<sup>7</sup> كولين ماكيفيدي، المرجع السابق، ص.158

<sup>8</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.337

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

بوسا *Boussa*، وهناك قُتل على يد الوثنيين الذين اعتقدوا بأنه وجنوده من المسلمين الذين يريدون غزو بلادهم<sup>1</sup>. وكان بارك قبل نزوله في نهر النيجر قد منح مذكراته إلى أحد مرشديه المحليين الذي أوصلها إلى بيسانيا. مات بارك هو على بعد ألف مائة وثمانية وخمسين كيلومتر من مصب نهر النيجر<sup>2</sup>، دون حل لغز نهر النيجر، ومع ذلك فإن رحلته أضافت قدراً كبيراً من المعلومات حول المناطق التي جال فيها<sup>3</sup>.

بعد وفاة بارك، توقفت الرحلات الاستكشافية في غرب إفريقيا مؤقتاً بسبب الخسائر البشرية التي انجرت عنها، ولكن في هذه الأثناء كانت مذكرات بارك قد ألهمت الكثير من المستكشفين الأوروبيين، الذين أرادوا أن يكملوا ما كان قد بدأه، ولذلك ستعود الرحلات الاستكشافية من جديد حتى تم الكشف عن كل أسرار النهر المجهول.

أرسلت الجمعية الإفريقية في عام 1816م رحلة إلى نهر النيجر ذات اتجاهين، الأول عن طريق نهر الكونغو بقيادة الكابتن تكي *Tucky*، والآخر من الساحل الغربي لإفريقيا بقيادة الكابتن كامبل *Campbell*، لكن الرحلة لقيت فشلاً ذريعاً لأن كل أفرادها فقدوا ولم يعودوا<sup>4</sup>. في 1818م نجح الرحالة الفرنسي جاسبار موليان *Gaspard Mollien* من كشف منابع أنهار السنغال وغامبيا وريو غراندي<sup>5</sup>.

بعد ذلك، جاء المستكشف هوغ كلابيرتون *Hugh clapperton*، الذي حاول الوصول إلى نهر النيجر انطلاقاً من ساحل المتوسط، لكنه فشل في رحلته الأولى هذه، وعاد للمحاولة ثانية، لكن هذه المرة انطلاقاً من الساحل الجنوبي المطل على خليج غينيا. وأثناء رحلته الأولى التقى بأحد الملوك المحليين، وهو ملك الفولاني اسمه " محمد بيللو"، الذي أعرب له عن رغبته في ربط

<sup>1</sup> كولين ماكيفيدي، المرجع السابق، ص. 158.

<sup>2</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص. 103.

<sup>3</sup> جي دي فيج، المرجع السابق، ص. 246.

<sup>4</sup> يسرى عبد الرزاق الجوهري، المرجع السابق، ص. 218.

<sup>5</sup> جي دي فيج، المرجع السابق، ص. 249.

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

علاقات تجارية مع الانجليز<sup>1</sup>. حينها تحمس كلايبرتون لهذا الاقتراح، وجعله يطلب مساعدة الحكومة البريطانية لتحقيق هذا الهدف، فوافقت على ذلك، وكلفته رسمياً بأداء المهمة بإشراف من وزارة المستعمرات البريطانية.

انطلق كلايبرتون من إنجلترا يوم 27 أوت 1825م، ووصل إلى باداجرى *Badagry* يوم 29 نوفمبر من نفس السنة<sup>2</sup>. وبعد الانتهاء من جميع الاستعدادات، انطلق 7 ديسمبر، وفي 22 يناير 1826م دخل مدينة كاتونجا *Katanga* عاصمة اليوروبا، وفي 20 يناير من نفس السنة دخل كانو *Kano*<sup>3</sup>، وبعد كانو توجه إلى سوكوتو *Sokoto*، وهناك مرض كلايبرتون مات يوم 13 أبريل 1827م<sup>4</sup>، بسبب الدوزنتاريا *La Dysenterie*<sup>5</sup>.

وفي غضون الفترة التي توفي فيها كلايبرتون، كان مستكشف آخر يسعى للوصول إلى نهر النيجر ومدينة تمبكتو، وهو المستكشف الفرنسي المعروف رينيه كاييه *René Caillé*، الذي قال عن هذه المدينة: "حياً أو ميتاً، سأصل إليها"<sup>6</sup>.

وفي سنة 1824م توجه نحو السنغال، حيث مكث بها حوالي ثلاث سنوات، تعلم فيها اللغة العربية<sup>7</sup> وعادات السكان المحليين، وهذا تحضيراً لرحلته باتجاه تمبكتو *Tombouctou*. وخوفاً من انكشافه ادعى بأنه مصري مسلم اختطف وهو طفل في الإسكندرية، على يد جنود بونابرت أيام الحملة الفرنسية على مصر، وأنه نُقل عبداً إلى السنغال حيث بقي هناك حتى كبر، وهو يرغب في الوصول إلى مدينة تمبكتو<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> Auguste Baron, Aventures en Afrique, Eugène ARDANT et G. THIBAUT, Limoges, 1867, p.78

<sup>2</sup> Ibid, p.79

<sup>3</sup> Ibid, p.90

<sup>4</sup> حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص.13

<sup>5</sup> Les grands explorateurs, Op. cit., p.199

<sup>6</sup> René Caillié, Journal d'un voyage à Temboctou et à Jenné dans l'Afrique centrale, T. 1, L'Imprimerie Royale, Paris, 1830, p.1

<sup>7</sup> عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق، ص.207

<sup>8</sup> Les grands explorateurs, Op. cit., p.198

وبعد أن تعلم اللغة العربية ومبادئ الإسلام، توجه عام 1827م إلى ريو نوّز *Rio Nuñez*<sup>1</sup>، ومن مصبه انطلقت بعثة كاييه يوم 20 أبريل 1827م، وفي 8 وصل ضفاف نهر السنغال، ثم وصل مدينة تيمي *Timé* في 13 أوت 1827م وقضى فيها قرابة ستة أشهر؛ بسبب المرض. غادر مدينة تيمي في 10 يناير 1828م متوجهاً نحو مدينة جني *Jenné*<sup>2</sup> ليصل *Kabra* في 19 أبريل 1828م، وهي ميناء مدينة تمبكتو على نهر النيجر. في 20 أبريل دخل مدينة تمبكتو عند غروب الشمس<sup>3</sup>، بعد سنة على انطلاقه من السنغال قطع فيها حوالي ألفين وأربعمائة كيلومتر؛ منها ألف وستمائة مشياً على الأقدام<sup>4</sup>.

مكث كاييه في تمبكتو وقتاً قصيراً، حيث غادرها يوم 4 ماي 1828م متوجهاً نحو الشمال بصحبة قافلة كانت تضم 1400 جمل و400 شخص<sup>5</sup> حتى وصل مدينة فاس في أوت 1828م، ومنها إلى طنجة التي غادرها في 28 سبتمبر 1828م عائداً إلى فرنسا<sup>6</sup>. وعند الوصول إلى فرنسا، حُصِّص للمستكشف كاييه استقبالاً حاراً، ومنحته الجمعية الجغرافية الفرنسية الميدالية الذهبية وتسعة آلاف فرنك<sup>7</sup>.

أما وزارة الحرب الفرنسية؛ فمنحته ثلاثة آلاف فرنك، وكافأه الملك شارل العاشر بوسام شرف الدولة الفرنسية (*Le décor de la légion d'honneur*)<sup>8</sup>. كما أصدر كاييه مذكراته في كتاب من ثلاثة أجزاء، حمل عنوان: "يوميات رحلة إلى تمبكتو وجني في الصحراء الوسطى" *Journal d'un voyage à Temboctou et à Jenné dans le Sahara central*.

وبعد وصول الأوربيين إلى تمبكتو ومعرفتهم بها، لم يبق أمام المستكشفين سوى التعرف على مجرى نهر النيجر ومصبه، بعد أن بقي مستعصياً أمام كل المحاولات الاستكشافية الأوربية. لكن

<sup>1</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.366

<sup>2</sup> Auguste Baron, Op. cit., pp.110-118

<sup>3</sup> Les grands explorateurs, Op. cit., p.198

<sup>4</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص.146

<sup>5</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.369

<sup>6</sup> Auguste Baron, Op. cit., p.137

<sup>7</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 4, p.370

<sup>8</sup> Les grands explorateurs, Op. cit., p.198

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

عزيمة الجمعية الجغرافية الملكية والحكومة البريطانية ومعهما عزيمة المستكشفين كانت أقوى من التحديات، وما هي إلا سنتين بعد وصول كاييه إلى تمبكتو، حتى تمكن المستكشف الإنجليزي ريتشارد لاندر *Richard Lander* رفقة أخيه جون *John*، من الوصول إلى مصب النهر الأسطوري.

استطاع لاندر إقناع المكتب الاستعماري، التابع لوزارة المستعمرات البريطانية بتمويل رحلة جديدة يرأسها هو لتعقب مجرى نهر النيجر<sup>1</sup>، وانطلق ريتشارد لاندر من إنجلترا يوم 9 يناير 1830م، ووصل إلى ساحل غرب إفريقيا يوم 22 فبراير عند كوست كاسل *Coast castle*<sup>2</sup>، ومنه توجه نحو مدينة باداجري التي وصلها يوم 19 مارس<sup>3</sup>. بعد ذلك توجهت بعثة لاندر إلى مدينة بوسا الواقعة على ضفاف نهر النيجر، والتي مات عندها مونجو بارك، فوصلتها بعد ستة أشهر تقريباً من البداية، يوم 17 جوان<sup>4</sup>، ومنها أبحر الأخوان لاندر في نهر النيجر، بعدما زوّدهما ملك بوسا بقارب لهذا الغرض<sup>5</sup>.

وفي أثناء عملية الإبحار تعرض المستكشفان للأسر على يد أفراد من قبائل الإيبو المعادية للأجانب، لكن أطلق سراحهما، وواصلتا مسيرهما حتى بلغا مصب النيجر بعد شهرين من مغادرتهما بوسا. عاد الأخوان لاندر إلى إنجلترا في جوان 1831م<sup>6</sup>، وحصلوا على الميدالية الذهبية من الجمعية الجغرافية الملكية<sup>7</sup>. وفي سنة 1832م قام الأخوان لاندر بإصدار مذكراتهما في كتاب حمل عنوان يوميات رحلة لكشف مجرى ومصب نهر النيجر *Journal of an expedition to explore the course and termination of the Niger*<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> جي دي فيج، المرجع السابق، ص. 248

<sup>2</sup> Richard Lander, John Lander, **Journal d'une expédition entreprise dans le but d'explorer le cours et l'embouchure du Niger**, Poulin, Paris, 1852, p.53.

<sup>3</sup> Ibid, p.57

<sup>4</sup> Ibid, p.350

<sup>5</sup> Les grands explorateurs, Op. cit., p.199

<sup>6</sup> Ibid, p.200

<sup>7</sup> جوزفين كام، المرجع السابق، ص. 156

<sup>8</sup> أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص. 61

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

مما سبق، تبين لنا بأن الوجود الأوروبي في غرب إفريقيا، ظل مقتصرًا على السواحل فقط، وذلك لأنه كان منتفعًا من تجارة الرقيق التي ذرت على الأوروبيين أرباحًا طائلة، وشغلتهم عن الاهتمام باكتشاف المناطق الداخلية. لكن مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي تغيرت الأوضاع، بفعل ظهور الجمعيات الجغرافية في أوروبا والتي اهتمت كثيرًا باكتشاف المناطق الداخلية لإفريقيا، وكذلك اشتداد الحركة المناهضة للرق في أوروبا، وهو الأمر الذي حول الاهتمام الأوروبي نحو اكتشاف الأراضي الداخلية، وكانت البداية مع منطقة غرب إفريقيا بحكم قربها الجغرافي من أوروبا، والتي حقق فيها الأوروبيون اكتشافات جغرافية مهمة، أبرزها فك لغز نهر النيجر، ودخول مدينة تمبكتو من طرف المستكشف الفرنسي روني كايي.

المبحث الثاني: التنافس الأوروبي على غرب إفريقيا



التنافس الأوروبي على غرب إفريقيا بعد استكشاف إفريقيا كلياً خلال القرن التاسع عشر ميلادي، وجد الأوروبيون أمامهم فرصاً اقتصادية هائلة، لأنهم اكتشفوا قارة غنية بالثروات المختلفة وباليد العاملة. لم تكن منطقة غرب إفريقيا استثناءً، فهي تمتلك من المقومات الاقتصادية التي جعلت الدول الاستعمارية الأوروبية تتنافس فيما بينها، من أجل السيطرة عليها. وجود الفرنسيين في السنغال، ومجيء الحاكم فيدرب<sup>1</sup> ساهم في تمكن فرنسا من فرض وجودها في المنطقة، وإلحاق الجزء الأكبر منها بإمبراطوريتها الاستعمارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي.

### أولاً: خريطة الوجود الأوروبي في غرب إفريقيا

#### - فرنسا:

إن علاقة فرنسا بغرب إفريقيا في البداية، تعود لأسباب تجارية خالصة كما كان الشأن بالنسبة لبقية البلدان الأوربية الأخرى، فالفرنسيون بدأوا منتصف القرن السابع عشر الميلادي يهتمون بتجارة الأطلسي خاصة تجارة العبيد، ولأجل ذلك قاموا باحتلال بعض جزر الأنتيل<sup>2</sup> لإنتاج السكر والتبغ والقطن، وأرادوا أيضاً الحصول على نقاط ساحلية في غرب إفريقيا تكون مراكز لتجارة العبيد<sup>3</sup> التي أصبحت أهم تجارة عند الأوروبيين. الاهتمام الفرنسي في المنطقة ركز بدايةً على مصب نهر السنغال أين تأسست أول مستعمرة فرنسية دائمة منذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي<sup>4</sup>. في سنة 1626م تأسست في المنطقة أول شركة فرنسية في سان لويس بالسنغال، وهي شركة Compagnie Normandie<sup>5</sup>، وفي سنة 1637م بنا كلود دو روشفور Claude de Rochefort حصن سان لويس عند مصب نهر السنغال، واستكشف الأراضي الداخلية له حتى

<sup>1</sup> لويس ليون فيدرب (1818-1889): جنرال فرنسي خدم في العديد من المستعمرات من بينها الجزائر، عُيّن قائداً لفيلق في سان لويس بالسنغال سنة 1852م، وبعده بعامين تم تعيينه حاكماً لإقليم السنغال، أين أسس فيلق الرماة السنغاليين، وجعل

من السنغال القاعدة التي بُنيت عليها الإمبراطورية الفرنسية في غرب إفريقيا (يُنظر: **La grande encyclopédie**, (Vol.8, Op.cit., p.4303

<sup>2</sup> أرخبيل يفصل بين المحيط الأطلسي وبحر الأنتيل، يتربع على مساحة 236 ألف كم<sup>2</sup>، ومن أهم دول هذا الأرخبيل كوبا، هايتي، جاميكا، بورتو ريكو وباهاماس (يُنظر: Ibid, p.712)

<sup>3</sup> Olivier Thimonier, **La France coloniale d'hier et d'aujourd'hui**, Association Survie, Imprimerie Babel, Paris, 2006, p.7

<sup>4</sup> Stephen H. Roberts, **The History of French Colonial Policy 1870-1925**, Frank Cass & Co. Ltd, London, 1963, p.302

<sup>5</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.112

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

مسافة مائة ميل<sup>1</sup>. الفرنسيون سيطروا أيضاً على غوري، وهي جزيرة تبعد حوالي ميلين عن شاطئ دكار، والتي كان يملكها البرتغاليون منذ سنة 1444م ثم سيطر عليها الهولنديون<sup>2</sup>. إضافة إلى سان لويس وغوري، سيطر الفرنسيون أيضاً على ويدا Ouidah على ساحل الداھومي سنة 1659م<sup>3</sup>. خلال حرب السبع سنوات ما بين 1756 و 1763م سيطرت بريطانيا على كل المراكز الفرنسية في السنغال، ولم تُعد لفرنسا سوى غوري سنة 1763م، وخلال الثورة الأمريكية 1757 و 1783م استرجعت فرنسا كل مراكزها في السنغال، لكنها تنازلت عن غوري لصالح بريطانيا بموجب اتفاقية باريس سنة 1783م<sup>4</sup>، وأثناء حروب نابليون بونابرت عادت بريطانيا للسيطرة على غوري سنة 1800م ثم سان لويس في 1809م<sup>5</sup>، وفي اتفاقية باريس يوم 30 ماي 1814م اعترفت أوروبا نهائياً بنفوذ فرنسا في السنغال، ولكن ذلك لم يتحقق إلا ابتداءً من 25 جانفي 1817م بعدما انسحبت بريطانيا من سان لويس في بداية ذات الشهر<sup>6</sup>.

بعدما استعاد الفرنسيون السنغال سنة 1817م، أرادوا تحويله إلى مستعمرة حقيقية، فقاموا بإنشاء مراكز متقدمة في الداخل<sup>7</sup>، وأنشأوا مزارع للقطن سنة 1822م، وعقدوا اتفاقيات مع شيوخ والو Oualo من أجل تنازلهم عن الأراضي، ومن المراكز التي شيّدوها واحد في باكل Bakel، وآخر في داغانا Dagana ما بين 1820 و 1821م، وامتد نفوذهم إلى منطقة الكازامانس Casamance سنة 1828م<sup>8</sup>. إن احتلال الجزائر سنة 1830م، وبداية التوسع نحو الجنوب الغربي، زاد من أهمية مستعمرة السنغال لدى الفرنسيين<sup>9</sup>، ففي سنة 1831م طلبت وزارة البحرية والمستعمرات الفرنسية من الإدارة المحلية بالسنغال توسيع العلاقة مع الداخل الإفريقي، وبعد سنة

<sup>1</sup> Norman Dwight Harris, **French Colonial Expansion in West Africa, the Sudan, and the Sahara**, The American Political Science Review, Vol.5, No.3, 1911, American Political Science Association, p.353

<sup>2</sup> Janet H. Gritzner, Op. cit., p.37

<sup>3</sup> BCEAO, **Chronologie des évènements marquants de l'histoire de la BCEAO et de l'UMOA**, Imprimerie BCEAO, Dakar, 2017, p.1

<sup>4</sup> Janet H. Gritzner, Op. cit., pp.39-40

<sup>5</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.112

<sup>6</sup> George Deherme, **L'Afrique Occidentale Française**, Librairie Bloud et C<sup>la</sup>, Paris, 1908, p.43

<sup>7</sup> C. W. Newbury, A. S. kanya-Fostner, **French Policy and the Origins of the Scramble for West Africa**, The Journal of African History, Vol.10, No.2, 1969, Cambridge University Press, p.254

<sup>8</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.44

<sup>9</sup> جلال يحيى، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص.260

1840م أخذت السياسة الفرنسية في السنغال بُعداً آخر مستفيدة من غزو الجزائر، وأصبحت تعتمد على النفوذ والتجارة أكثر من السيطرة العسكرية<sup>1</sup>. المستكشفون ساهموا أيضاً في جلب انتباه الأوروبيين نحو بلاد السودان الغربي، وذلك بسبب دعوتهم الصريحة، كما سبق ذكره، إلى ضرورة استفادة البلدان الأوروبية من الفرص التجارية والاقتصادية التي توفرها هذه المنطقة. نتيجة لذلك، عرف النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بعض التوسع، حيث أقام الفرنسيون مراكز في كوت ديفوار سنة 1842م في كلٍ من غراند بسام Grand Bassam وأسيني Assinie، وفي سنة 1845م افتكوا سينوديو شرق السنغال عند الحدود مع مالي<sup>2</sup>، وفي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي أقاموا مراكز تجارية في بورتو نوفو بالداهومي<sup>3</sup>. والحقيقة أن تقدم فرنسا في غرب إفريقيا كان يسير بشكل بطيء حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي<sup>4</sup>، ثم تسارعت وتيرته في النصف الثاني منه، وكان التقدم الفرنسي في هذه المنطقة يسير وفق سياسة تميّزت بالحدّز والصبر<sup>5</sup>. إن التقدم الفرنسي في جنوب الجزائر فتح طريقاً جديداً في الداخل الإفريقي الغربي، وزاد من اهتمام الفرنسيين بأسواق السودان الغربي، وأصبح همهم الوحيد فرض السيطرة التجارية والسياسية عليها مع منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وأصبح الساسة الفرنسيون يتحدثون عن إمبراطورية فرنسية واسعة تضم شمال وغرب إفريقيا، وترتبط بينهما المدينة الأسطورية تمبكتو<sup>6</sup>. لقد أطلق الفرنسيون محاولات الجادة الأولى لغزو ممالك الولوف لحماية مصالحهم الاقتصادية<sup>7</sup>، فعندما تولى نابليون الثالث الحكم في فرنسا عام 1848م، وضع مشروعاً للتوسع داخل السنغال، وعيّن الجنرال فيدرب Faidherbe حاكماً على المنطقة<sup>8</sup>. الحاكم فيدرب شارك في غزو الجزائر، وكان يؤمن بأن الأمن هو الأولوية، وأن القضاء على كل معارضة باستخدام القوة العسكرية هو الحل الأمثل لتحقيق ذلك<sup>9</sup> تحت شعار "السلام أو البارود"<sup>1</sup>، وخلال فترة

<sup>1</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.254

<sup>2</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.44

<sup>3</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.354

<sup>4</sup> حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص. 271

<sup>5</sup> Louis Sonolet, **L'Afrique Occidentale Française**, Librairie Hachette et C<sup>la</sup>, Paris, 1912, p.2

<sup>6</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.255

<sup>7</sup> Janet H. Gritzner, Op. cit., p.41

<sup>8</sup> فرغلي علي تسن هريري، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، دسوق، 2008،

<sup>9</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.256

حكمه ما بين 1854 و1865 ثبتَّ الوجود الفرنسي في المنطقة<sup>2</sup>. في 1854م سيطر الفرنسيون على بودور *Podor*، وفي 1855م على *والو*، وبعد أربع سنوات من مجيئه قضى فيدزب على الموريين وطردهم وراء الضفة الشمالية لنهر السنغال<sup>3</sup>، وسيطر على بلاد *الولوف* حتى جنوب الرأس الأخضر، وعلى مملكة *كايبور*، وبنا مرفأ *دكار*<sup>4</sup>، وبنا سلسلة من الحصون حتى نهر *النيجر*<sup>5</sup>. كما واجه فيدزب زعيم التكرور الحاج عمر الذي كان يحكم مملكة تمتد بين تمبكتو وساحل غينيا، ونظّم حرباً شرسة ضد الفرنسيين شاركت فيها قبائل المنطقة<sup>6</sup>. في سنة 1855م شيّد فيدزب حصن مدينه في بلاد *والو* على نهر السنغال لحماية المستعمرة الفرنسية هناك، وهو الحصن الذي سيتعرض لهجوم فاشل من قوات الحاج عمر، وتمكن الفرنسيون من إخضاع ممالك ثنية *النيجر*<sup>7</sup>، وقبل رحيله بنا حصناً آخر في *بافولابي Bafoulabé* سنة 1865م<sup>8</sup>. ولتحقيق أهدافه العسكرية ومواجهة أعداء فرنسا، أنشأ فيدزب فيلق الرماة السنغاليين *Tirailleurs Sénégalais* سنة 1857م، الذي تكوّن في الغالب من العبيد الذين تحرّروا بفضل القوانين المناهضة للاسترقاق، واشترتهم فرنسا بعد توقيعهم على شهادة التحرر وبعدها مباشرة التوقيع على عقد الالتزام في الجيش الفرنسي لمدة تتراوح بين اثني عشرة وخمسة عشرة سنة<sup>9</sup>. في نفس الوقت، لم يتوسع فيدزب داخل السنغال فقط، وإنما توسع أيضاً على طول الساحل الغربي لإفريقيا، بعيداً عن المستوطنات البريطانية في سيراليون وساحل الذهب (غانا) والداهومي، وسيطروا على مناطق أقاموا فيها مراكز منعزلة على ساحليّ كوت ديفوار والداهومي، أصبحت فيما بعد نقاط دعم للتوسع في الداخل<sup>10</sup>، وهذه النقاط هي *غراند بويو* سنة 1857م و*بورتو نوفو* سنة 1863م و*كوتونو* سنة 1864م<sup>11</sup>.

لم يعتمد فيدزب في توسعه على استخدام القوة فقط، وإنما اعتمد أيضاً في توسعه على وسيلة أخرى كانت ناجعة، وحققت له نجاحات كبرى في التوغل داخل السنغال. هذه الوسيلة

<sup>1</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.302

<sup>2</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.353

<sup>3</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.44

<sup>4</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.353

<sup>5</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.255-256

<sup>6</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.303

<sup>7</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.112

<sup>8</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.256

<sup>9</sup> Olivier Thimonier, Op. cit., p.13

<sup>10</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.303

<sup>11</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.44

هي الاتفاقيات التي عقدها مع زعماء وشيوخ القبائل والشعوب الإفريقية في المنطقة<sup>1</sup>، وهي اتفاقيات ضمنت لفرنسا التواجد في المنطقة وفتح أسواقها، وفي نفس الوقت ضمنت لهؤلاء الزعماء، الذين كان أغلبهم يخاف من القوة الفرنسية، البقاء في مناصبهم والاحتفاظ بنفوذهم ومصالحهم.

أثناء حكمه للسنغال لمدة عشر سنوات، اهتم فيدرب بتنظيم هذه المستعمرة، ووضع أسس النظام الإداري الذي سيؤسس لمبادئ الإدارة في كامل إفريقيا السوداء الفرنسية لاحقاً، وذلك من خلال قانون سيناتوس-كونسيلت الصادر في 3 ماي 1854م المستمد من النموذج الجزائري، والذي شكّل الإطار التشريعي للمستعمرات الجديدة لمدة قرن تقريباً<sup>2</sup>. فيدرب اهتم أيضاً بالزراعة، وخاصة زراعة الفول السوداني الضروري لصناعة الزيوت التي تحتاجها فرنسا<sup>3</sup>. لقد كان فيدرب يعرف الأهمية الاقتصادية والسياسية للسنغال وغرب إفريقيا، وكان يدعو دائماً إلى ضرورة الاهتمام بهذه المستعمرة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتأمينها والاستفادة منها إلى أبعد الحدود. فقد كتب إلى المكتب الاستعماري بباريس قائلاً: "ممتلكاتنا في إفريقيا الغربية هي واحدة من مستعمراتنا التي أمامها مستقبل عظيم، وهي تستحق التعاطف والاهتمام الكاملين للإمبراطورية"<sup>4</sup>، ويقول أيضاً: " السيد (يقصد الإمبراطور الفرنسي) ... الذي غزا الكوشنشين والمكسيك وفتح قناة السويس، لا يمكنه أن يرفض تسيير أول سفينة بخارية في النيجر الأعلى، ورفع العلم الفرنسي في تمبكتو"<sup>5</sup>.

يُعتبر فيدرب الأب الحقيقي للسنغال وإفريقيا الغربية الفرنسية<sup>6</sup>، فعندما جاء إلى السنغال لم تكن فرنسا تملك سوى بعض المحطات التجارية هناك، ولكنه عندما رحل ترك وراءه مستعمرة مساحتها ستمائة ألف كيلومتر مربع، وطريق مفتوح للتوغل في بلاد السودان<sup>7</sup>. وكان يُمكن لفيدرب أن يبني مستعمرة أكبر في غرب إفريقيا لولا التردد الذي وجدته من السلطات السياسية في

<sup>1</sup> Ibid, p.45

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, **French Colonialism in Tropical Africa 1900-1945**, T: Till Gottheiner, C. Hurst & Co. (Publishers) Ltd, London, 1971, pp.71-72

<sup>3</sup> جلال يحيى، المرجع السابق، ص. 261

<sup>4</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.353

<sup>5</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.256

<sup>6</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.3

<sup>7</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.45

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

باريس، والتي كانت نتيجة لنقص الأموال، والانشغال بالمكسيك والهند الصينية، وأيضاً المقاومة التي لاقتها فرنسا في الجنوب الجزائري<sup>1</sup>.

### بريطانيا:

يعود الوجود البريطاني في غرب إفريقيا إلى القرن السادس عشر الميلادي، وهو وجود ساحلي بطبيعة الحال، ظلّ يعتمد على تجارة الرقيق التي سيطر عليها البريطانيون خلال القرن الثامن عشر الميلادي. وقد تركز هذا الوجود حتى منتصف القرن الموالي في مصب نهر غامبيا، وسواحل سيراليون، ساحل الذهب ونيجيريا حسب ما كانت تقتضيه المصالح التجارية البريطانية<sup>2</sup>. هذا التواجد في سواحل غرب إفريقيا جعل من بريطانيا أكبر فاعل في تجارة الرقيق، فما بين 1713 و1743م زوّد البريطانيون المستعمرات الإسبانية بحوالي مائة وأربعة وأربعين ألف عبد، وفي عام 1790م كان نصف هذه التجارة من نصيبها، وكانت تُصدّر أربعين ألف عبد سنوياً<sup>3</sup>. والملاحظ أنه حتى عام 1870م، لم تُبدِ بريطانيا اهتماماً كبيراً بالمناطق الداخلية لهذا الجزء من إفريقيا مثلما فعلت غرمتها فرنسا، والسبب يعود إلى أن دافعي الضرائب والسياسيين في بريطانيا كانوا يرون ضرورة إبقاء المستوطنات في غرب إفريقيا صغيرة قدر الإمكان، لأن النفقات عليها كانت أكثر من عائداتها، وهو ما كان يتناقض مع مطالب التجار البريطانيين الذين حثوا حكومتهم على بذل مزيد من الدعم لتوفير الحماية لهم ولنشاطاتهم حتى تزدهر<sup>4</sup>. غير أن هذا الموقف البريطاني سيتغير مع وصول بنجامين ديزرايلي<sup>5</sup> Benjamin Disraeli إلى سدة الحكم كرئيس للحكومة عام 1874م، وتشجيعه لسياسة التوسع<sup>6</sup>.

بالنسبة لساحل الذهب فإن بريطانيا عزّزت تواجدتها فيها بعد أن اشترت المحطات التجارية الدنماركية هناك عام 1850م، وبعد أن تنازل لها الهولنديون عن محطاتهم مقابل محطاتها في سومطرة خوفاً من تزايد تهديد الأشانتي لهم<sup>7</sup>، وكان ذلك عام 1872م<sup>1</sup>. إلا أنّ هذا التواجد البريطاني لم

<sup>1</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.256

<sup>2</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.138

<sup>3</sup> Georges Deherme, Op. cit., pp.344-345

<sup>4</sup> J. D Fage, **A history of West Africa**, Cambridge University Press, 4<sup>th</sup> Edition, 1969, p.132

<sup>5</sup> بنجامين ديزرايلي (1804-1881): هو أحد أبرز القادة السياسيين البريطانيين في القرن التاسع عشر، كان رئيساً لوزراء

بريطانيا لعهدتين ما بين 1868 و1880 (يُنظر: **The World Book Encyclopedia**, Vol.5, Op.cit., p.237)

<sup>6</sup> J. D Fage, Op. cit., p.145

<sup>7</sup> Robert Cornevin, **Histoire de l'Afrique**, T.2, Payot, Paris, 1966, p.527-528

يستطع الامتداد نحو الداخل في تلك الفترة، بسبب وقوف قبائل الأشانتي عائقاً أمامه، ولذلك قرّرت بريطانيا اللجوء إلى الحل العسكري من أجل إخضاعها، واستطاع الجيش البريطاني هزم مملكة الأشانتي على ثلاث مراحل الأولى سنة 1874م<sup>2</sup>، الثانية عام 1896م والثالثة عام 1900م، ليتم إلحاق أراضي هذه المملكة إلى مستعمرة ساحل الذهب البريطانية<sup>3</sup>. والملاحظ أن البريطانيين قد تمسكوا بساحل الذهب، بعد ازدهار تجارة زيت النخيل فيها<sup>4</sup>.

أما في نيجيريا، فقد استولى البريطانيون على "لاغوس" عام 1851م وحولوها بعد عشر سنوات إلى مستعمرة لهم<sup>5</sup>، وبفضل جهود التجار وصل النفوذ البريطاني إلى بلاد الهوسا<sup>6</sup>، حيث تمكنت "الشركة الملكية للنيجر" البريطانية في ظرف سنوات من عقد أربعمائة اتفاقية مع الزعماء المحليين<sup>7</sup>. وبعد توقيع معاهدة 1890م التي أشرنا إليها سابقاً مع فرنسا، حصلت بريطانيا على حرية التصرف في نيجيريا<sup>8</sup>، وهو ما فتح الباب أمام بريطانيا لتوسيع نفوذها في الداخل ليشمل معظم بلاد أوروبا مع حلول عام 1896م<sup>9</sup>.

وفي سيراليون، أنشأت بريطانيا عام 1808م قاعدة لمكافحة تجارة الرقيق، وحتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بقيت هذه القاعدة صغيرة لا تتعدى مساحتها بضعة كيلومترات مربعة حول مدينة فريتاون *Freetown*<sup>10</sup>، التي أصبحت عام 1865م مقراً للحاكم العام البريطاني لمستعمرات بريطانيا في خليج غينيا<sup>11</sup>. ورغم صغر مساحتها، إلا أنها لعبت دوراً هاماً في تاريخ غرب إفريقيا<sup>12</sup> بفعل دورها في محاربة تجارة الرقيق واستقبال المحررين من العبيد.

أما غامبيا فإن أول مركز تجاري بريطاني أُقيم فيها هو مركز باترست *Bathurst* الذي تأسس سنة م<sup>13</sup>، وكانت أهمية غامبيا تكمن في زراعة الفول السوداني. وكانت بريطانيا قد حاولت

<sup>1</sup> J. D Fage, Op. cit., p.143

<sup>2</sup> Ibid, p.145

<sup>3</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.557

<sup>4</sup> Ibid, p.528

<sup>5</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.137

<sup>6</sup> J. D Fage, Op. cit., p.169

<sup>7</sup> Robert Cornevin, Op. cit., pp.556-557

<sup>8</sup> Ibid, p.557

<sup>9</sup> J. D Fage, Op. cit., p.171

<sup>10</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.134

<sup>11</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.528

<sup>12</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.134

<sup>13</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.526

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

مقايضتها مع فرنسا مقابل مستعمرة فرنسية هي كوت ديفوار في البداية سنة 1866م وبعدها الغابون سنة 1870م<sup>1</sup>، لكن عملية المقايضة فشلت. وفي سنة 1883م، بسطت بريطانيا نفوذها على غامبيا<sup>2</sup>.

### البرتغال:

رغم أن البرتغاليين كانوا أول من وصل إلى غرب إفريقيا عندما كانوا يتزعمون حركة الكشوف الجغرافية، وشيدوا على سواحل إفريقيا الغربية مراكز تجارية وأشهرها المينا في غانا، غير أن البرتغال، بعد ضعفه سياسياً وعسكرياً، كان قد فقَدَ أغلبية ممتلكاته في تلك المنطقة لصالح هولندا، ولم يبق داخل السيطرة البرتغالية مع مجيء القرن التاسع عشر الميلادي إلاَّ جزر الرأس الأخضر، التي اكتشفها البرتغاليون عام 1456م<sup>3</sup>، وغينيا البرتغالية المعروفة بغينيا بيساو، التي وصلوا إليها منذ القرن الخامس عشر الميلادي وحولوها إلى مستعمرة تابعة لهم عام 1879م ثم اتفقوا مع الفرنسيين على تعيين حدودها مع غينيا الفرنسية عام 1886م<sup>4</sup>.

### إسبانيا:

لم يكن لإسبانيا حضوراً مميّزاً ومؤثراً في غرب إفريقيا، واكتفت فقط بمنطقة الصحراء الغربية التي أعلنت عن بسط نفوذها فيها في القرن السادس عشر<sup>5</sup>.

### ألمانيا:

رغم الغياب السياسي لألمانيا في القارة الإفريقية، إلا أن الحضور الألماني غير الرسمي كان قوياً فيها بفضل الحضور القوي للمبشرين، وكثرة المستكشفين الألمان الذين كانوا يعملون لصالح دول أوروبية أخرى، والذين سطع نجمهم في مجال الكشوف الجغرافية وأصبحوا من أهم وأبرز مستكشفي إفريقيا على غرار بارث، فوجل، رولفس، ناختيغال، وغيرهم. وإذا كانت ألمانيا قد دخلت ميدان الاستعمار مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، فمن الطبيعي أن يكون نصيبها الاستعماري في القارة الإفريقية صغيراً، بما في ذلك غرب القارة، حيث كانت ألمانيا إلى غاية سنة 1884م لا تملك

<sup>1</sup> Ibid, p.557

<sup>2</sup> شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص.157.

<sup>3</sup> علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.229.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص.262-263.

<sup>5</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., pp.40-41



أية مستعمرة في القارة الإفريقية<sup>1</sup>، والسبب في ذلك هو أن ألمانيا أكملت وحدتها السياسية قبل ذلك بقليل عام 1871م.

### **ثانياً: الصراع الاستعماري الأوروبي في المنطقة.**

حتى منتصف القرن التاسع عشر، ظلت أجزاء واسعة من منطقة غرب إفريقيا مجهولة لدى الأوروبيين، وهذا رغم المعلومات الكثيرة التي نقلها عنها المستكشفون - كما رأينا سلفاً-، كما أن التواجد الأوربي بالمنطقة اقتصر على السواحل، وهو تواجد كان تجارياً بالدرجة الأولى، ولا يزال يعتمد بالأساس على تجارة العبيد. هذان العاملان كانا وراء تأخر الاستعمار الأوربي للمنطقة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فبقيت خارج السيطرة السياسية المباشرة للدول الأوربية، ولكن هذا التأخر لا يعني غياب الأطماع الاستعمارية لهذه الدول، التي حاولت في البداية الظهور بوجه المنقذ لسكان المنطقة من التخلف، حيث ادعى المبشرون والمستكشفون والسياسيون أن مهمتهم في إفريقيا، ومنها أراضيها الغربية، هي نقل الحضارة إلى هذه القارة. وقد تسترت هذه الأطماع الاستعمارية وراء الحركة الإنسانية التي ظهرت في بريطانيا وأوروبا لمحاربة تجارة الرقيق الإفريقي نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وفي هذا السياق أنشأت بريطانيا محمية سيراليون، حتى تكون مستقراً للعبيد المحررين ومنطلقاً لأسطولها البحري الذي كُلف بمحاربة هذه التجارة في السواحل الإفريقية، لكن هذا الأسطول سيتحول إلى قوة استخدمتها بريطانيا لخدمة سياستها بالمنطقة. أما فرنسا فإن أطماعها كانت أكثر وضوحاً منذ البداية، فبعد هزيمتها في الحروب النابليونية مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي أرادت أن تُعَوِّض عن خسارتها بالحصول على مستعمرات في إفريقيا، وبالأخص في غرب إفريقيا، حيث كانت تملك وجوداً قوياً وقاعدة خلفية هامة على ساحل هذه المنطقة تتمثل في مدينة "سان لويس".

وعلى عكس فرنسا التي كانت أكثر مبادرة في غرب إفريقيا، فإن بريطانيا التي كانت الراعي الأول لعمليات الاستكشاف في الأراضي الداخلية لغرب إفريقيا، لم تظهر أطماعها الاستعمارية في المنطقة إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وكان ذلك بالأساس رد فعل على تعاظم النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة.

<sup>1</sup> جاسم محمد ظاهر، المرجع السابق، ص. 108

وهكذا، فإنَّ نظرة أوروبا للقارة الإفريقية قد تغيرت بشكل جذري ما بين نصفي القرن التاسع عشر الميلادي، والدليل على ذلك هو أن مع بداية هذا القرن، لم يكن إلا جزء صغير من القارة يخضع للسيطرة الأوروبية، لكن مع وصول القرن إلى نهايته خضعت جل الأراضي الإفريقية للاستعمار الأوروبي. ويفسر هذا التحول بعاملين أساسيين:

أولهما هو أن البلدان الأوروبية تطلعت إلى إيجاد بدائل لتجارة الرقيق التي تراجعت بشكل كبير في غرب إفريقيا مما استلزم على هذه البلدان التوغل إلى الداخل لتحقيق هذا الهدف. أما العامل الثاني، فهو الانعكاسات التي أفرزتها الثورة الصناعية بأوروبا، حيث أصبحت الحاجة ملحة في هذه القارة للمواد الأولية من أجل تنشيط الصناعة، وفي نفس الوقت ظهرت الحاجة إلى الأسواق لبيع المصنوعات الأوروبية، ومن هنا برزت أهمية نخري الكونغو والنيجر لتصريف المنتجات الأوروبية<sup>1</sup>.

إن التنافس الأوروبي في غرب إفريقيا كان منحصراً في البداية بين فرنسا وبريطانيا، كما كان في كثير من مناطق العالم، لأن كلاهما كان يملك حضوراً تجارياً قوياً بالمنطقة، في حين أن الدول الأخرى كان وجودها دون تأثير. غير أن دائرة التنافس ستوسع وستتسارع وتيرته، مع تقدم السنوات في القرن التاسع عشر الميلادي، نتيجة المعطيات الجديدة على الساحة الأوروبية وتعاضم التوغل الفرنسي في المنطقة. فعلى الصعيد الأوروبي، ظهرت دولة جديدة هي ألمانيا التي فرضت واقعاً جديداً وأصبحت منافساً مهماً في السياسة الأوروبية، وتبنت دور الحكم بين الدول الأوروبية خاصة بين فرنسا وبريطانيا<sup>2</sup>، قبل أن تتحول إلى دولة استعمارية بعد ذلك. كما أبان ملك بلجيكا ليوبولد الثاني<sup>3</sup> عن أطماعه الاستعمارية بكل صراحة في إفريقيا، فكانت السبب في تحريك التكالب الاستعماري الأوروبي على هذه القارة، وذلك بعد تأسيس الجمعية الدولية لكشف إفريقيا في مدينة بروكسل عام 1876م<sup>4</sup>. أما في غرب إفريقيا، فقد أظهرت فرنسا طموحاً استعمارياً كبيراً عندما بدأت عمليات الاستكشاف والتوغل تتزايد من أجل ربط حوض النيجر مع السنغال.

<sup>1</sup> شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 1998، ص.47

<sup>2</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.534

<sup>3</sup> ليوبولد الثاني (1835-1909): هو ملك بلجيكا ومستعمرة الكونغو، جلس على العرش خلفاً لوالده سنة 1865م (يُنظر:

(Encyclopedia of African History and Culture, Vol.4, Op.cit., p.229

<sup>4</sup> جاسم محمد ظاهر، المرجع السابق، ص.106

في رسالة بعث بها الملك البلجيكي ليوبولد الثاني إلى أحد البارونات الإنجليز يوم 17 نوفمبر 1877م قال فيها: "أنا لا أريد لا إغضاب الإنجليز ولا تضييع فرصة الحصول على نصيب من هذه الكعكة الإفريقية الرائعة"<sup>1</sup>، ومن هذه الرسالة نستنتج تلهف الملك البلجيكي في الحصول على مستعمرات في إفريقيا، وهو نفس اللهف البلدان الذي كان لدى بقية الدول الأوروبية التي أصبحت تُدرك مدى أهمية القارة السمراء وغناها بالثروات. كان الملك البلجيكي حريصاً جداً في حصول بلاده على المستعمرات، خاصة بعد فشل كل محاولاته في امتلاك أراضي خارج القارة الإفريقية بالاحتلال أو عن طريق الشراء، وكان ذكياً في إيجاد موطئ قدم لبلاده في الكونغو بموافقة من القوى الأوروبية، حتى أن المستكشف الأمريكي ستانلي، الذي عمل لحسابه، أُعجب بذكاء هذا الملك البلجيكي<sup>2</sup>.

بعد توليه الحكم إثر خلفاً لأبيه المتوفي في 1865م<sup>3</sup>، أصبح اهتمام الملك ليوبولد الثاني هو الحصول على مستعمرة في إفريقيا، استكمالاً لسياسة أبيه ليوبولد الأول، الذي كان يبحث عن مستعمرة تُخفف من النمو الديمغرافي الخانق لبلاده، وكانت له محاولة فاشلة في هذا الاتجاه لما حاول شراء بورنيو<sup>4</sup> Borneo في جنوب شرق آسيا من هولندا<sup>5</sup>. ولتحقيق أطماعه الاستعمارية، انجذب ليوبولد الثاني إلى أخبار الاستكشافات الجغرافية في إفريقيا، ولأجل ذلك عقد مؤتمراً في بروكسل عام 1876م حضره ممثلون عن بلجيكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، إيطاليا وروسيا، وكانت نتيجته تأسيس الجمعية الدولية لكشف إفريقيا<sup>6</sup>. وكان هدف هذه الجمعية هو إقامة محطات بين زنجبار والمحيط الأطلسي، تُسهّل مكافحة تجارة الرقيق وحماية البعثات التبشيرية<sup>7</sup>. وتقرر في المؤتمر أيضاً تشكيل كل دولة للجنة استكشافية محلية تابعة لهذه الجمعية الدولية<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.535

<sup>2</sup> John Reader, **Africa: a Biography of a Continent**, Penguin books, London, 1998, p.528

<sup>3</sup> Ibid, p.519

<sup>4</sup> هي ثالث أكبر جزيرة في العالم، تضم أندونيسيا ثلاثة أرباعها، وتتقاسم بروناي وماليزيا الربع الآخر (يُنظر: **The World Book Encyclopedia**, Vol.2, Op.cit., p.489)

<sup>5</sup> Ibid, p.518

<sup>6</sup> Ibid, p.523

<sup>7</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.160

<sup>8</sup> جاسم محمد ظاهر، المرجع السابق، ص.106

بعد مؤتمر بروكسل، تمكن ليوبولد الثاني من الظفر بخدمات المستكشف ستانلي من أجل تحقيق مبتغاه في إفريقيا، ووقع معه في نهاية سنة 1878م، على عقدٍ مدته خمس سنوات<sup>1</sup>. يُعتبر ستانلي من أهم المستكشفين الذين عرفتهم إفريقيا الاستوائية، حيث استطاع اختراق إفريقيا انطلاقاً من الشرق حتى وصل إلى حوض نهر الكونغو غرباً، وعبرَ هذا نهر الكونغو إلى غاية مصبه في المحيط الأطلسي عام 1877م<sup>2</sup>، وهذا يعني أن ستانلي كان يعرف جيداً حوض الكونغو. لقد نجح هذا المستكشف سنة 1879م، في إقامة نظام مواصلاتٍ عملي براً وبحراً لصالح ليوبولد الثاني، يبدأ من مصب نهر الكونغو حتى مسافة ألف وستمئة كيلومتر إلى الداخل شرقاً<sup>3</sup>.

وهكذا كانت نشاطات ستانلي في حوض الكونغو والاتفاقيات التي عقدها مع الزعماء المحليين، قد كشفت عن الأطماع الاستعمارية للملك البلجيكي، الذي حوّل الجمعية الدولية مع مرور الوقت إلى مشروع بلجيكي خالص<sup>4</sup>. وبرزت هذه الأطماع في الوقت الذي كان فيه الجو مشحوناً بين البلدان الأوروبية وتضاربت المصالح الاستعمارية لهذه الدول، فقد تنافست بريطانيا وفرنسا على مصر وتونس، وبدأت تعلق الأصوات الداعية للتوسع الاستعماري في ألمانيا بعد تحقيق الوحدة، وأقدمت البرتغال على ضم مناطق من موزمبيق مع مطلع عام 1880م<sup>5</sup>. إن احتلال فرنسا للجزائر ثم تونس سنة 1881، وبداية التوسع في السودان الغربي، النيجر الأدنى، الكونغو ومدغشقر ما بين 1882 و1885م ساهم في احتدام التنافس الاستعماري على القارة الإفريقية<sup>6</sup>. بالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا، فهناك اتفاق على أن التوقيع على معاهدة برازا-ماكوكو-Brazza-Makoko، والتحركات الفرنسية في خليج غينيا هي التي أشعلت التكالب الأوروبي على غرب إفريقيا في شتاء 1882-1883م<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> John Reader, Op. cit., p.527

<sup>2</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.161

<sup>3</sup> Idem

<sup>4</sup> شوقي عطا الله الجمل، عبد الرازق إبراهيم عبد الله، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص.47

<sup>5</sup> جاسم محمد ظاهر، المرجع السابق، ص.98.

<sup>6</sup> G. N. Uzoigwe, **Reflections on the Berlin West Africa Conference 1884-1885**, Journal of the Historical Society of Nigeria, Vol.12, No.3/4, dec.1984-Jun.1985, Historical Society of Nigeria, p.12

<sup>7</sup> C. W. Newbury, A. S. Kanya-Fostner, Op. cit., p.253

في ألمانيا، وبعد تحقيق الوحدة السياسية وإحراق الهزيمة بفرنسا، كان في البداية المستشار بسمارك، صانع الوحدة الألمانية، يعارض بشدة دخول بلاده حلبة التنافس الاستعماري الأوروبي، وذلك حفاظاً على الوحدة الفتية والمكانة التي بلغتْها بلاده داخل القارة الأوروبية<sup>1</sup>، كما أن الدخول في المغامرة الاستعمارية من شأنه - حسب رأيه - أن يشتت القوة الألمانية. غير أن هذا الموقف الذي تبناه بسمارك لن يصمد طويلاً بسبب الضغوط التي واجهها من رجال المال والفكر وحتى رجال الدين، لتغيير رأيه ونظرته إلى قضية التوسع الاستعماري، فقد ظهرت في ألمانيا حركات وجمعيات كثيرة مُناصرة للتوسع الاستعماري، وهي حركات كان يقود البعض منها مستكشفون ألمان بارزون، منهم رولفس الذي صرَّح سنة 1877م قائلاً: "أليس علينا أن نُدين أنفسنا على الوقوف بدون رد فعلٍ أمام التوسع الإنجليزي في إفريقيا الوسطى؟"<sup>2</sup>. وأبرز هذه الجمعيات الجمعية الاستعمارية الألمانية *Kolonialverein*، التي تأسست في 26 أوت 1882م، وكان من بين مؤسسيها المستكشف رولفس، وبلغ أعضاؤها عشرة آلاف عضو في سنة 1885م<sup>3</sup>، وكانت جهودها منصبية على الدعوة لإقامة مستعمرات لألمانيا. كما أن التواجد المكثف لرجال الدين الألمان في إفريقيا، جعلهم يُدركون حاجة بلادهم إلى المستعمرات، خاصة أنهم كانوا شاهدين على صراع الدول الأوروبية لتقسيم القارة السمراء، وهو ما دفع بعضهم إلى مطالبة بلادهم بالتحرك السريع من أجل ضمان حضور لها في هذه القارة. فهذا هو أحد رجال الدين الألمان *فابري Fabri*، ينشر مقالاً يصف فيه المستعمرات بأنها ضرورة حيوية بالنسبة لألمانيا<sup>4</sup>.

أمام هذه الضغوط الداخلية، وحاجة الاقتصاد الألماني إلى المواد الأولية والمنافذ التجارية، وعدم توفر الحماية الكافية للتجار الألمان في إفريقيا، ومتطلبات الواقع السياسي في أوروبا، لم يكن أمام بسمارك إلا التخلي عن موقفه الراض لأي محاولة استعمارية ألمانية. لكن بسمارك عندما اقتنع بدخول بلاده إلى الحركة الاستعمارية، لم تكن تهمه المصالح الاقتصادية لبلاده فقط، بل أراد كذلك إشغال فرنسا عن الاهتمام بالقضايا الأوروبية ومنها قضية إقليم *الألزاس واللورين* الذي

<sup>1</sup> شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق،

<sup>2</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.538

<sup>3</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 5, p.497

<sup>4</sup> Ibid, p. 496

انتزعت ألمانيا منها، وخلق واقع سياسي أوربي تكون فيه ألمانيا الحكم بين فرنسا وبريطانيا بالشكل الذي يزيد من وزن ألمانيا على الصعيد الأوربي<sup>1</sup>.

لكن عندما دخلت ألمانيا المغامرة الاستعمارية سنة 1884م، كانت تنقصها الأداة التي صنعت قوة بريطانيا، فرنسا، البرتغال وحتى بلجيكا، وهي الخبرة البحرية<sup>2</sup>، أي أنّ ألمانيا ليست دولة بتاريخ بحري عريق، ولم تمتلك من قبل أسطولاً بحرياً قوياً كالذي كان عند الدول المذكورة آنفاً. ولهذا السبب ستعتمد ألمانيا في استعمارها للمناطق الإفريقية على التجار والمبشرين والمستكشفين في تحقيق أهدافها، خاصة أن هؤلاء كانوا يملكون ما هو ضروري من الخبرة والقدرة على تحقيق ذلك، وهذا ما سيحدث تماماً في الحصول على الطوغو، المستعمرة الألمانية الوحيدة في منطقة غرب إفريقيا.

كان التواجد الألماني في الطوغو يقتصر على نشاطات التجار الذين هينوا الطريق للاستعمار الألماني<sup>3</sup>، ونشاطات المبشرين، الذين فاق عددهم مائة مبشر<sup>4</sup>. وبفضل جهود هؤلاء التجار والمبشرين، أبدت ألمانيا اهتماماً باستعمار هذه البلاد، ولأجل ذلك كلف المستشار الألماني بسمارك المستكشف ناختيغال بمهمة استكشاف ساحل إفريقيا الغربية، وأعطاه كل الصلاحيات لعقد أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات مع زعماء القبائل في المناطق ذات التواجد الألماني تمهيداً للسيطرة الألمانية. وبفضل خبرة هذا المستكشف وتفانيه في خدمة مصالح بلده، فقد تمكن من وضع تلك المناطق تحت الحماية الألمانية، بعد أن وقّع على عدة اتفاقيات مع زعماء باغيديو *Bagido*، لومي *Lomé* و *طوغو Togo*، وكان ذلك في شهر جويلية 1884م<sup>5</sup>.

منذ التوقيع على معاهدة برازا-ماكوكو سنة 1882، اقتنع البرتغال بأن القوى الأوروبية تريد التضييق عليه في إفريقيا الاستوائية، ولذلك اقترح على ألمانيا عقد مؤتمر دولي لحل النزاعات على الأراضي في المنطقة<sup>6</sup>. اقترح البرتغال سيتجسد، ففي 16 أكتوبر سنة 1884م أرسلت كل من ألمانيا وفرنسا المقاربتين آنذاك دعوة لانعقاد مؤتمر لحل المشاكل الناتجة عن الأطماع الاستعمارية

<sup>1</sup> Oliver Roland and J. D. Fage, Op. cit., p.161

<sup>2</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 5, p.491

<sup>3</sup> شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص. 146

<sup>4</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 5, p.492

<sup>5</sup> Ibid, p.500

<sup>6</sup> G. N. Uzoigwe, Op. cit., p.13

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

الأوروبية في إفريقيا<sup>1</sup>. انعقد المؤتمر فعلاً في مقر المستشارية ببرلين عاصمة ألمانيا، وكان افتتاحه يوم 15 نوفمبر 1884م، واستمر إلى غاية 26 فبراير 1885م، وتخللت هذه المدة استراحة للاحتفال بعيدَي ميلاد المسيح والسنة الجديدة. هذا المؤتمر انعقد بحضور ألمانيا، إمبراطورية النمسا-المجر، بلجيكا، الدنمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد-النرويج وأخيراً الدولة العثمانية<sup>2</sup>، لكن التأثير الأكبر في أعماله وقراراته كان لألمانيا، بريطانيا وفرنسا بالدرجة الأولى<sup>3</sup>. الغريب في هذا المؤتمر أنه خلا من حضور أي دولة أو شخصية إفريقية، وكان يُمكن أن يكون من الحاضرين سلطان زنجبار الذي وجّه له منظمو المؤتمر الدعوة، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب سخرية بريطانيا من هذه الدعوة ورفضها لها<sup>4</sup>. الهدف المعلن لمؤتمر برلين، حسب المستشار الألماني بسمارك، كان نقل الحضارة إلى إفريقيا عن طريق فتح أراضيها الداخلية للتجارة الأوروبية<sup>5</sup>، ولكن في الحقيقة كان ادعاء بسمارك، مجرد محاولة من المحاولات الأخرى للسياسيين والعسكريين الأوروبيين الرامية لتبرير الاستعمار وتلميع صورته.

عند انعقاد المؤتمر كانت الخريطة الاستعمارية في غرب إفريقيا كما يلي:

- كانت بريطانيا تضم نهر غامبيا، محطة فريتاون وأراضيها الخلفية، ساحل الذهب، محطة لاغوس وضواحيها، ودلتا النيجر.
- البرتغال كان يملك محطة بيساو والمصبات المجاورة لها.
- دولة ليبيريا المستقلة منذ 1847م، والممتدة لمسافة ثلاثمائة كم على الساحل.
- استحوذت فرنسا على ساحل السنغال وحوض نهر السنغال، مصب نهر الكازامنس، ساحل غينيا، مصب نهر ساساندر، وكوتونو في الداھومي<sup>6</sup>.
- بالنسبة لألمانيا، وقُبيل مؤتمر برلين، أصبح لها تواجد في الطوغو، كما مرّ علينا من قبل.

<sup>1</sup> فرغلي علي تسن هريري، المرجع السابق، ص. 115

<sup>2</sup> George Shepperson, **The Centennial of the West African Conference of Berlin 1884-1885**, Phylon, Vol.46, No.1, 1985, Clark Atlanta University, p.37

<sup>3</sup> شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص. 55.

<sup>4</sup> G. N. Uzoigwe, Op. cit., p.10

<sup>5</sup> Ibid, p.15

<sup>6</sup> Gérard Brasseur, **Un regard géographique sur l'AOF de 1895**. In: Charles Becker, Sadiou Mbaye, Ibrahima Thioub, **AOF: réalités et héritages, Sociétés ouest-africaines et ordre colonial 1895-1960**, T. 1, Direction des Archives du Sénégal, Dakar, 1997, p.37

اجتمع المؤتمر في عشر جلسات، وخرج بميثاق عام وقعته جميع الدول الحاضرة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وحمل ثمانية وثلاثين بُنداً<sup>1</sup>، كان أبرزها البُند الثاني الذي أقرّه يوم 31 جانفي 1885م، وجاء فيه أنه لا يمكن لأي دولة إعلان الحماية على منطقة من إفريقيا إلا إذا كانت هذه الحماية مؤيَّدة باحتلال فعلي<sup>2</sup>، وهذا البُند كان تكتيكاً مقصوداً من بسمارك، أراد به إبطال مزاعم بريطانيا حول نفوذها في بعض المناطق مع أنه كان شكلياً<sup>3</sup>. من البنود المهمة المنبثقة عن المؤتمر أيضاً، نجد حرية التجارة في حوض الكونغو، حرية الملاحة في نهرَي الكونغو والنيجر، العمل على محاربة تجارة الرقيق، عدم فرض أي دولة لحمايتها على جزء من ساحل إفريقيا الغربي دون إعلام بقية الدول الموقَّعة على الاتفاق<sup>4</sup>. هذه البنود تُبرز مدى خطورة الأطماع الأوروبية، والتلاعب بمصير الشعوب الإفريقية والتدخل السافر في شؤونها، وما زاد من سواد الصورة التي تركها المؤتمر في التاريخ الأوروبي، هو صمت الأوروبيين والكنيسة والصحافة الأوروبية إزاء نتائجه، ومباركته من الجيل الذي تلاه من المؤرخين<sup>5</sup>.

لقد أجمعت قرارات المؤتمر الصراع الأوروبي على إفريقيا، وأدخلته في مرحلة خطيرة تكالبت فيها القوى الأوربية على هذه القارة من أجل الحصول على أكبر جزء منها، وإعلان الحماية عليه. وما هي إلا سنوات قليلة من انعقاد مؤتمر برلين، وقبل نهاية القرن التاسع عشر الميلادي حتى خضعت أغلب الأراضي الإفريقية للاستعمار الأوروبي بعدما كان ثمانون بالمائة منها خارج السيطرة الأوربية في عام 1880م<sup>6</sup>. بالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا، فهي لم تسلم من انطلاق التكالب الاستعماري الأوروبي، فقد تعرضت لهجمات استعمارية كثيرة، بدءاً بفرنسا التي تقدّمت في السنغال للسيطرة على السودان، وتحركت لاحتلال غينيا وكوت ديفوار مثلما سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً.

<sup>1</sup> فرغلي علي تسن هريري، المرجع السابق، ص. 118

<sup>2</sup> شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص. 59

<sup>3</sup> Kevin Shillington, **History of Africa**, St. Martin's Press, 2<sup>nd</sup> edition, New York, 1995, p.305

<sup>4</sup> فرغلي علي تسن هريري، المرجع السابق، ص. 118-119

<sup>5</sup> G. N. Uzoigwe, Op. cit., p.10

<sup>6</sup> جاسم محمد ظاهر، المرجع السابق، ص. 110



أما بريطانيا فقد أعلنت بعد المؤتمر حمايتها على دلتا النيجر، وأذنت للشركة الإفريقية الوطنية التي أسسها جورج غولدي George Goldie بتمثيل السلطة البريطانية في النيجر الأدنى، وكانت هذه الشركة تسيطر على صادرات زيت النخيل في المنطقة، وحملت اسم شركة النيجر الملكية لاحقاً. ما بين 1892 و1902م ضمت بريطانيا تدريجياً الأراضي الداخلية لنيجيريا الحالية، وما بين 1895 و1896م غزا البريطانيون مملكة الأشانتي في ساحل الذهب، وتوغلوا إلى الداخل لإيقاف توسع الفرنسيين في حربهم ضد ساموري، وأعلنوا الحماية على أغلب أراضي غانا الحالية، ولكن السيطرة الفعلية عليها لم تكن إلا مع بداية القرن العشرين<sup>1</sup>. في 1883م كانت بسطت بريطانيا نفوذها على غامبيا، وبعد مؤتمر برلين، أصبحت مستعمرة تابعة للتاج البريطاني في 1888م<sup>2</sup>. بالنسبة للألمان فقد عززوا تواجدهم في الطوغو والكاميرون، وأما البرتغاليون فافتكوا بممتلكاتهم في غينيا البرتغالية، المعروفة اليوم باسم غينيا بيساو، وأيضاً جزر الرأس الأخضر<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> Kevin Shillington, Op. cit., pp.309-310

<sup>2</sup> عنايات الطحاوي، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المجلد الأول: إفريقيا الإسلامية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1969، ص.220

<sup>3</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.40

ثالثاً: بسط الهيمنة الفرنسية.

بعد أن تتبعنا تطور الاهتمام الأوروبي بأفريقيا عامة ومنطقة غرب إفريقيا خاصة، وكيف توسعت الأطماع فيها واشتدت، سنسلط الضوء الآن على كيفية ومراحل التغلغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة غرب إفريقيا. ولتسهيل دراسة واستعراض هذا التغلغل، قسّمنا غرب إفريقيا إلى ثلاث مناطق رئيسية تختلف عن بعضها البعض، وهي سنغامبيا، خليج غينيا وحوض النيجر.

أ- سنغامبيا:

مثلاً رأينا، تُعتبر هذه المنطقة أول منطقة وصل إليها الفرنسيون في غرب إفريقيا، وذلك خلال القرن السابع عشر الميلادي، أين أقاموا هناك أول محطة تجارية لهم سنة 1626م، وهي محطة سان لويس قرب مصب نهر السنغال في المحيط الأطلسي، وبعدها بثمانية عشرة سنة انتزعوا جزيرة غوري من الهولنديين<sup>1</sup>. ويعود الفضل في توطيد الوجود الفرنسي بساحل السنغال في البداية إلى أندري بري *André Bruë*، الذي عيّنته فرنسا ممثلاً لها بالمنطقة مرتين، الأولى سنة 1687م، والثانية سنة 1714م. تمكّن بري من إنشاء عدة محطات تجارية على نهر السنغال، وأبرم اتفاقية مع أحد زعماء القبائل الكبرى في المنطقة، مما ساعد على ازدهار التجارة الفرنسية في تلك المنطقة<sup>2</sup>، ولذلك يُعتبر بري واضع حجر الأساس للإمبراطورية الفرنسية في غرب إفريقيا. ومن أجل إدارة المراكز التجارية الفرنسية في السنغال، قامت فرنسا بإنشاء شركة السنغال الملكية التي كان مقرها في مدينة سان لويس<sup>3</sup>.

وقد عرفت المحطات الفرنسية في غرب إفريقيا ازدهاراً كبيراً خاصة سان لويس، التي أصبحت قاعدة الانطلاق للتوسع الفرنسي التجاري في البداية ثم أثناء التوسع الاستعماري بعد ذلك في منطقة غرب إفريقيا. وكانت هذه المحطات قد فقدتها فرنسا في الحروب النابليونية لصالح بريطانيا، لكن سرعان ما استعادتها، ليعود النشاط التجاري الفرنسي إليها، لكن في المناطق الساحلية والقريبة من الساحل فقط. وتأخر توسع فرنسا في الداخل حتى منتصف القرن التاسع عشر

<sup>1</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.346

<sup>2</sup> Ibid, pp.348-349

<sup>3</sup> حلمي محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص. 271

الميلادي، عندما جاء الجنرال لويس ليون سيزار فيدرب Louis Léon César Faidherbe، الذي ترك الأثر البالغ في توسيع مستعمرة السنغال وتهيئة الوضع لاستعمار حوض النيجر. عُيِّن فيدرب حاكماً للسنغال عام 1854م، وهو يملك خبرة عسكرية وفهماً للمجتمع الإسلامي اكتسبهما من عمله في الجزائر<sup>1</sup>، في وقت أصبحت فيه فرنسا تطمح بشدة إلى التوسع إبان حكم نابليون الثالث. ولتنفيذ هذا التوسع اجتمعت لجنة فرنسية خاصة بالمحطات والتجارة على سواحل إفريقيا في الفترة الممتدة بين 1850-1851م، من أجل البحث عن سياسة فعّالة للتوسع التجاري، خاصة مع تزايد التهديد الإسلامي في المنطقة بقيادة الحاج عمر<sup>2</sup>، ومع مجيء فيدرب، بدأت سياسة التوسع هذه تؤتي ثمارها وذلك بالاعتماد على تكثيف الرحلات الاستكشافية التي عرفت في عهده ازدهاراً كبيراً - كما سبق لنا وأن ذكرنا-، وتوقيع معاهدات التجارة والحماية مع الزعماء القبليين، واستخدام القوة العسكرية إن لزم الأمر لسحق أي تمرد أو مقاومة قامت ضد فرنسا.

إلى جانب الروح العسكرية العالية لهذا الجنرال الفرنسي، أظهر كذلك حنكة سياسية وفهماً عميقاً لواقع مستعمرة السنغال، حيث قام بفتح العديد من المدارس منها مدرسة أبناء الزعماء لتخريج مسؤولين من السكان المحليين للمشاركة مستقبلاً في تسيير شؤون المستعمرة<sup>3</sup>، وفي سنة 1855م أسس بنك السنغال وأنشأ مطبعة، وأطلق الجريدة الرسمية لمستعمرة السنغال<sup>4</sup>، وحوّل هذه المستعمرة إلى مُنتج كبير للفلو السوداني المادة المهمة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي<sup>5</sup>.

عندما غادر فيدرب السنغال الذي بقي فيه عشر سنوات، ترك وراءه قاعدة أمنت غزو السودان الغربي بالاعتماد على الجنود السنغاليين الذين انخرطوا في الجيش الفرنسي<sup>6</sup>، ولكن النشاط الاستعماري توقف تقريباً خمسة عشر عاماً<sup>7</sup>، والسبب الأكبر كان هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870م، والتي جعلت كل الموارد تُوجّه لإعادة البناء الداخلي وأوقفت كل تفكير في أي توسع داخل غرب إفريقيا<sup>8</sup>. لما جاء عهد الجمهورية الثالثة سنة 1870م، التي عرف التوسع في عهدها

<sup>1</sup> Oliver Roland, J. D. Fage, Op. cit., p.129

<sup>2</sup> Dumont, Jean (ed.): Op. cit., Tome5, p. 252

<sup>3</sup> Ibid, p.256

<sup>4</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.513

<sup>5</sup> Oliver Rola, J. D. Fage, Op. cit., p.129

<sup>6</sup> Ibid, pp. 129-130

<sup>7</sup> Georges Deherme, Op.cit., p.45

<sup>8</sup> C. W. Newbury and A. S. Kanya-Foster, Op. cit., p.256

بغرب إفريقيا لاحقاً أزهى فتراته، تمَّ تعيين بريار دو ليسل *Brière de Lisle* حاكماً للسنغال، الذي كان يملك تفكيراً يُشبه تفكير سابقه فيدزب، ولكن مخططه كان يحمل عنصراً جديداً مهماً، وهو إقامة نظام عصري للمواصلات، واقتنع في حدود 1878م بأن التكالب على إفريقيا قد بدأ بسبب تزايد الخطر البريطاني في المنطقة<sup>1</sup>. عندما جاء دو ليسل، بدأ الفرنسيون سياسة توسعية عنيفة في غرب إفريقيا ما بين 1879 و1881م<sup>2</sup>، ويُفسَّر هذا التدافع الفرنسي بالرغبة في تعويض خسارة فرنسا أمام ألمانيا، والمثير هو أن هذا التدافع كان بتشجيع من ألمانيا التي كانت تريد صرف انتباه الفرنسيين عن المناطق التي خسروها في الحرب بين الطرفين<sup>3</sup>.

وجد دو ليسل الطريق أمامه مفتوحة لتحقيق مشروعه الاستعماري، وذلك أن الظروف في فرنسا كانت تتماشى ومشروعه. فمن جهة، كانت الجمعيات الجغرافية والمستكشفون والمثقفون يتحدثون بعد هزيمة 1870م، عن "إعادة بعث الأمة"، وتحمَّسوا لفكرة سكة الحديد العابرة للصحراء، ومن جهة ثانية عُيِّن صاحب الفكر التوسعي شارل دو فريسيني *Charles de Freycinet* وزيراً للأشغال العمومية، ثم أصبح رئيساً للوزراء في ديسمبر 1879م، والذي كان من المؤمنين بفكرة السكة الحديدية حيث صرَّح يقول: "الحضارة تتوسع وتبقى بالتأكيد عن طريق المواصلات. لا بد أن نحاول ربط الأراضي الواسعة التي يجري فيها النيجر والكونغو". مهمة دو ليسل ستزداد سهولة بفضل الدعم الذي كان يلقاه من صديقه، وزير البحرية الأميرال جون جوريجييري *Jean Jauréguiberry*، الذي أصبح وزيراً في فبراير من سنة 1879م<sup>4</sup>.

في 1879م بدأ الفرنسيون في تشييد خط السكك الحديدية، من أجل ربط مستعمرتهم في السنغال انطلاقاً من دكار بحوض النيجر الأعلى<sup>5</sup>. وابتداءً من سنة 1881م، أصبح ضباط البحرية الفرنسية مسؤولون على إدارة السنغال، ولذلك اختار الفرنسيون غزو المنطقة عسكرياً بدل عقد اتفاقيات الحماية كما فعل البريطانيون، وواجهوا في غزوههم مقاومة مسلحة نتيجة اعتمادهم على

<sup>1</sup> Ibid, pp.257-259

<sup>2</sup> Kevin Shillington, Op. cit., p.306

<sup>3</sup> فاضل حسين، كاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوروبي الحديث 1815-1939، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، بغداد، 1982، ص.156

<sup>4</sup> C. W. Newbury and A. S. Kanya-Foster, Op. cit., pp.261-263

<sup>5</sup> Kevin Shillington, Op. cit., p.304

القوة والتأثير الإسلامي القوي في المنطقة<sup>1</sup>، وكان عليهم مواجهة الدول الإفريقية الصغيرة التي وقفت كعقبة أمام الأطماع الفرنسية، ونافست الفرنسيين على التأثير المحلي هناك، ومن هذه الدول الممالك الصغيرة للولوف والسيرير في منطقة كايور، الجولوف، والو، السين، السالوم والباوول، ولكن الفرنسيين استطاعوا إلى غاية 1887م فرض الحماية على ست من هذه الممالك، ووسَّعوا مستعمرتهم القديمة في السنغال<sup>2</sup>. ففي ديسمبر 1882م توغل الكولونيل *واندلينغ Wendling* في بلاد الكايور، وأسقط حكم الزعيم لاتجور *Latjor* الذي هرب وحاول إعادة تنظيم المقاومة، غير أنه فشل ولقي حتفه على يد الفرنسيين يوم 27 أكتوبر 1886م، الأمر الذي مكَّن الفرنسيين من السيطرة على بلاد الكايور<sup>3</sup>. وتمَّت السيطرة على منطقة الكازامانس بعد تخلي البرتغاليين عن محطة زيبغيشور في جنوب السنغال سنة 1886م، وما بين 1885 و1890م تم تأمين منطقة الباوول الواقعة شرق دكار<sup>4</sup>. حتى سنة 1890م، كانت السلطة الفرنسية في السنغال غير مستتبة تماماً، ولكن في السنوات الخمس التالية تحت حكم الحاكم لاموت *Lamothe*، استطاعت فرنسا السيطرة على مستعمرة السنغال وتأمين الطرق بين سان لويس والسودان الفرنسي<sup>5</sup>. وتماشياً مع هذا التوسع واستتباب الأمن، كانت عمليات التهيئة والتنمية في السنغال تجري على قدم وساق، فمُدَّت الطرقات، وشُيِّدت خطوط التلغراف، وأنشأت السكك الحديدية التي بدأت بأول مشروع طموح لربط سان لويس بدكار سنة 1879م<sup>6</sup>. وبهذا أصبح السنغال مستعمرة آمنة عند الفرنسيين، وازدهر اقتصادياً، مما سهَّل فيما بعد عمليات غزو حوض النيجر وخليج غينيا.

### ب - خليج غينيا:

بدأ الاهتمام الفرنسي بساحل غينيا في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، بعد إقامة المحطات الفرنسية على ساحل السنغال، والرغبة في الوصول إلى أسواق العبيد بالمنطقة، والتي كانت تسيطر عليها هولندا خاصة. في عام 1687م، أرسل *جرمان دو كاس Germain Ducasse*

<sup>1</sup> M'Baye Gueye, Albert Adu Boahen, **Initiatives et résistances africaines en Afrique occidentale de 1880 à 1914**. In: A. Adu Boahen, Histoire Générale de l'Afrique, T. VII, Op. cit., p.138

<sup>2</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.33

<sup>3</sup> M'Baye Gueye, Albert Adu Boahen, Op. cit., p.141

<sup>4</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 5, p.305

<sup>5</sup> C. W. Newbury, **The Formation of the Government General of French West Africa**, The Journal of African History, Vol.1, No.1, 1960, Cambridge University Press, pp.112-113

<sup>6</sup> Jean Dumont, Op. cit., T.5, p.305

لإقامة محطات فرنسية بهذا الخليج، في الوقت الذي تزايد فيه الطلب على اليد العاملة الزنجية في أمريكا، ونجح في إقامة أول محطة فرنسية بالخليج، وهي آسيني على ساحل كوت ديفوار، رغم الاعتراض الهولندي<sup>1</sup>. بعد ذلك، تعزز الوجود الفرنسي في المنطقة بالحصول على ميناء آخر هو غراند بسام، وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان الوصول إلى *ويداه* في البنين، وفي الفترة الممتدة بين 1857-1864م تمّ احتلال *غراند بوبو*، *بورتونوفو* و*كوتونو* في البنين دائماً<sup>2</sup>.

إن رحلات *أوجين ماج Eugène Mage* سنة 1861م ورحلات *غوستاف بانغر Gustave Binger* أظهرت بأن هذه المحطات الساحلية المعزولة المطلة على خليج غينيا لها مناطق داخلية ترتبط بها<sup>3</sup>، وكان جوزيف غاليني *Joseph Gallieni* يرى بأن مستقبل السودان مرتبط بمنطقة فوتا جالون وساحل غينيا، ولذلك أقام حصناً في *سيغيري Sigiri* سنة 1888م، وأرسل حملتين عسكريتين إلى فوتا جالون<sup>4</sup>. ولما جاء عهد العمليات العسكرية التوسعية بعد قيام الجمهورية الثالثة، استكملت فرنسا السيطرة على الأراضي الواقعة خلف محطاتها التجارية على خليج غينيا.

في غينيا الحالية، لم تكن فرنسا حتى سنة 1887م تملك سوى أربعة مراكز عند مصبات الأنهار، وهي *بوكي Boké*، *بوفا Boffa*، *دوبريكا Dubréka* و*بانتي Benty*<sup>5</sup>، ولكن في ذات السنة احتل الفرنسيون *كوناكري*<sup>6</sup>. في 3 نوفمبر 1896م احتلوا *تيمبو Timbo* وسط البلاد، وما بين 1896 و1899م قاموا باستكشاف كامل الأراضي الخلفية في تلك البلاد<sup>7</sup>، وتمكّنوا من إخضاع مملكة الإمامات في فوتا جالون سنة 1896م<sup>8</sup>، والإقامة في *لابي Labé* سنة 1897م<sup>9</sup>.

في كوت ديفوار، كان الفرنسيون حتى سنة 1884م يسيطرون فقط على جزء من الساحل، بخمس محطات تجارية هي من الشرق إلى الغرب *آسيني*، *غراند بسام*، *جاكفيل*، *غراند لاهو*، وإلى الداخل قليلاً *د/بو*<sup>10</sup>. لاستكشاف الأراضي الداخلية قام الكابتن بانغر برحلة استكشافية في

<sup>1</sup> Robert Cornevin, Op. cit., p.347

<sup>2</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.4

<sup>3</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.303

<sup>4</sup> Martin A. Klein, **Slavery and Colonial Rule in French West Africa**, Cambridge University Press, Cambridge, 1998, p.147

<sup>5</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.46

<sup>6</sup> ب.س. لويد، المرجع السابق، ص.58

<sup>7</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.365

<sup>8</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.34

<sup>9</sup> Gérard Brasseur, Op. cit., p.43

<sup>10</sup> Gérard Brasseur, Op. cit., p.44

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

سبتمبر 1887م، حيث انطلق من بماكو ومرّ خلف المستعمرة البريطانية سيراليون، وزار بعض المناطق ببلاد المقاوم ساموري، وتوغّل جنوباً وشرقاً في بلاد الموسي، ووقّع على اتفاقيات مع شيوخ كونغ وباندوكو إلى أن وصل أخيراً إلى آسيني في ربيع 1889م قاطعاً أربعة آلاف كيلومتر<sup>1</sup>. المحاولات الأولى للفرنسيين في إخضاع تلك المنطقة بدأت سنة 1891م، عندما أرسلوا بعثة عسكرية بقيادة الضابط ستوب *Staup* بهدف إخضاع بلاد البولي *Baulé*، ولكنهم فشلوا واضطروا للجوء إلى الدبلوماسية وتمكنوا من عقد اتفاقية مع البولي يوم 29 ديسمبر 1892م، تسمح لهم بحرية التجارة مقابل دفع مائة أوقية من الذهب. هذه الاتفاقية سمحت للفرنسيين بإرسال حملة استكشافية أخرى بقيادة الضابط جون-بابتيست مارشون *Jean-Baptiste Marchand*، استطاعت في النهاية احتلال تياسالي *Tiassalé* في شهر ماي 1893م رغم المقاومة التي واجهوها. هذا النجاح، دفع مارشون إلى مطالبة باريس بإرسال بعثة عسكرية للسيطرة على مدينة كونغ، قبل وصول ساموري والبريطانيين إليها، فاستجابت باريس لذلك وأرسلت حملة بقيادة الضابط مونتي *Monteil* الذي وصل إلى تياسالي في ديسمبر 1894، ولكنه فشل في التقدم أكثر نحو الداخل، فعاد إلى الساحل في فبراير 1895م<sup>2</sup>. سنة 1896م، استطاع الفرنسيون احتلال مملكة الموسي وعاصمتها واغادوغو بعد رفضها لاقتراح خضوعها للحماية الفرنسية سنة 1895م<sup>3</sup>، وفي 1 ماي 1898م سيطروا على سيكاسو *Sikasso*<sup>4</sup>، وفي جوان 1901م دخلوا كوكومبو *Kokumbo* الغنية بالذهب، وقتلوا كبير حكام البولي كوامي دي *Kwame Die* في فبراير 1902م<sup>5</sup>.

بقيت بعض المناطق الغابية في كوت ديفوار، أين يعيش الكونغ والبولي، خارج السيطرة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى<sup>6</sup>، ففي 1908م يقول حاكم كوت ديفوار أونغولفون *Angoulvant*: "المناطق المحتلة فعلاً هي الشمال، لكن السفانا والمنطقة الساحلية في الجنوب،

<sup>1</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.354

<sup>2</sup> M'Baye Gueye, Albert Adu Boahen, Op. cit., pp.152-153

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.34

<sup>4</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.366

<sup>5</sup> M'Baye Gueye, Albert Adu Boahen, Op. cit., Tome 7, p.153

<sup>6</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.35

والشريط الضيق في الشرق هي، مناطق نصف محتلة". ومن أجل إخضاع هذه المناطق ودفعها للضرائب، أطلق *أونغولفون* عمليات عسكرية لتحقيق ذلك بداية من نوفمبر 1908م<sup>1</sup>. للإشارة فإن غزو فرنسا لغينيا وكوت ديفوار واجه مقاومة مستميتة من المقاوم البارز ساموري توري، الذي كبد الفرنسيين خسائر فادحة وفرض عليهم احترامهم له، فها هو الكاتب والمؤرخ الفرنسي لويس سونولي *Louis Sonolet* يسميه نابليون الأسود<sup>2</sup>. على عكس المقاومين الآخرين الحاج عمر وابنه أحمدو، اللذان كان الإصلاح الديني هدفاً مهماً لهما، كان ساموري قبل كل شيء جندياً وغازياً، لم يجد أبداً وقتاً لتثبيت إمبراطوريته<sup>3</sup>، وكان يتزعم جيشاً مسلحاً جيداً، يتألف من ثلاثين ألف جندي أغلبهم من المشاة، ومعهم نُجبة من الفرسان، وكان من الممكن لساموري تحقيق انتصارات أكثر والاستماتة في مقاومته لولا تفوق الفرنسيين بامتلاك المدفعية التي كان لها الأثر البالغ في إخماد المقاومات الإفريقية<sup>4</sup>. أهم مواجهة لساموري ضد الفرنسيين كانت سنة 1892م، وعلى الرغم من هزيمته فيها، وتمكّن الفرنسيين بقيادة *أومير Humbert* من السيطرة على *بيزوندوغو Bisandugu*، *سونانكورو Sonankoro* و*كيروان Kerwane*، إلا أنه قتل مائة جندياً من الجيش الفرنسي. بعد حصاره من طرف الفرنسيين والبريطانيين، انتقل هذا المقاوم إلى ليبيريا التي كان فيها بعضٌ من حلفائه، وفي الطريق فاجأه الفرنسيون بقيادة الجنرال *غورو Gouraud*، وهزموه وألقوا عليه القبض يوم 29 سبتمبر 1898م<sup>5</sup>، ونفوه إلى الكونغو الذي بقي فيه حتى مات في 2 جوان 1900م<sup>6</sup>.

أما في الداھومي أو ما كان يُسمى ساحل العبيد، كانت فرنسا عشية انعقاد مؤتمر برلين 1884م تملك محطات هي *بورتو نوفو*، *كوتونو*، و*بيداه*، *أبومي* و*غودومي*<sup>7</sup>، ومع نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر حاول الفرنسيون إخضاع ممالك جنوب الداھومي حتى يربطوا بين الساحل ومستعمراتهم الجديدة في ثنية نهر النيجر، إلا أن ذلك لم يكن سهلاً بسبب مقاومة الملك *بيهانزون Behanzin* لهم ورفضه الخضوع للحماية الفرنسية سنة 1890م<sup>8</sup>، وانتظر الفرنسيون حتى سنة

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.96-98

<sup>2</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.5

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.34

<sup>4</sup> Kevin Shillington, Op. cit., p.307

<sup>5</sup> M'Baye Gueye, Albert Adu Boahen, Op. cit., pp.149-150

<sup>6</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.366

<sup>7</sup> Gérard Brousseau, Op. cit., pp.44-45

<sup>8</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.33



1892م عندما قاد الجنرال دودس *Dodds* حملة عسكرية ألحقت هزائم عديدة بالملك بيهانزون، واستطاع الجنرال الفرنسي إلقاء القبض عليه يوم 29 جانفي 1894م<sup>1</sup>. في سنة 1894م، اشتد الصراع بين القوى الأوروبية على المناطق الداخلية للداهومي طمعاً في الوصول إلى نهر النيجر، فالألمان أطلقوا حملة انطلاقاً من الطوغو، وانطلق الانجليز من لاغوس بنيجيريا، وردّ الفرنسيون بحملتين وتمكنوا من السيطرة على سَيّ *Say* على نهر النيجر في 25 جانفي 1895م. الحملات الفرنسية في أعماق الداهومي تواصلت، واقترح الفرنسيون معاهدات حماية على الحكام المحليين، وتمكنوا من إقامة عدة محطات تجارية في تلك المناطق، ولم تتضح الحدود الفرنسية في الداهومي إلا بعد الاتفاق مع الألمان سنة 1897م والانجليز سنة 1898م، وفي 22 جوان 1894م تأسست مستعمرة الداهومي والملحقات<sup>2</sup>.

وبذلك ضمنت فرنسا تواجداً على خليج غينيا، في غينيا والبنين وكوت ديفوار، بعد منافسة شديدة من بريطانيا وألمانيا، وهو ما زاد من أطماع فرنسا في ربط هذه المناطق مع أعالي النيجر والسنغال، وتأسيس الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية المنشودة بالمنطقة.

### **ج - حوض نهر النيجر:**

رأينا سابقاً بأن الوجود الأوربي ومنه الفرنسي في غرب إفريقيا، اقتصر لعدة قرون على السواحل، لكن خلال القرن التاسع عشر الميلادي عندما ثبت الفرنسيون وجودهم في السنغال، وبعد تزايد المعرفة الأوربية بالداخل الإفريقي بفضل المستكشفين، فإن الفرنسيين أبدوا اهتماماً واضحاً بحوض النيجر لأهميته الاقتصادية، وهي الأهمية التي عبّر عنها فيدرّب في مقال كتبه سنة 1863م جاء فيه: "من أجل السيطرة على تجارة السودان وبالأخص القطن الذي يتوفر بكميات كبيرة، يجب السيطرة على أعالي النيجر وربطه بالسنغال بين مدينه وبماكو، وذلك بإقامة خط من المحطات التجارية"<sup>3</sup>.

إن التقدم في حوض النيجر تأخر إلى نهاية القرن بسبب وجود الحواجز الطبيعية، قسوة المناخ، الانشغال بتأمين المناطق الساحلية، وشراسة المقاومة التي واجهها الفرنسيون أثناء تقدمهم في الداخل، خاصة من طرف القبائل والممالك الإسلامية. بعد التعافي من هزيمة 1870م أمام

<sup>1</sup> M'Baye Gueye, Albert Adu Boahen, Op. cit., pp.151-152

<sup>2</sup> Gérard Basseur, Op. cit., p.45

<sup>3</sup> Eugène Mage, **Voyage dans le Soudan Occidental 1863-1866**, Le Tour du Monde: Nouveau Journal des Voyages, 1871, p.1

ألمانيا، أصبح حلم الفرنسيين في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر إقامة إمبراطورية تمتد شرق النيجر وشمال الكونغو حتى تلتقي في بحيرة تشاد ثم ربطها بالجزائر عبر الصحراء<sup>1</sup>. هذا الحلم تزامن مع تعيين الأميرال جون-برنار جوريجييري *Jean-Bernard Jauréguiberry* وزيراً للبحرية الفرنسية كما سبق الذكر، والذي سيشجع سياسة التوسع نحو شرق السنغال، إما باستعمال القوة أو عن طريق المفاوضات<sup>2</sup>. في نوفمبر 1879م، أرسلت وزارة الأشغال العمومية الفرنسية ثلاث رحلات لاستكشاف الطرق التي يمكن أن تمر بها السكة الحديدية المنشودة العابرة للصحراء، وفي جانفي 1880م تلقت أهم رحلة بينها، أوامر سرية للوصول إلى *Agadès* وسوكوتو *Sokoto* من أجل فتح إمبراطورية الفولاني للتجارة والنفوذ الفرنسيين<sup>3</sup>. في سنة 1879م أيضاً، أرسل بريار دوليسل، حاكم السنغال، الضابط جوزيف غاليني لمحاولة ربط علاقات ودية مع أحمدو شيخو ابن المقاوم الحاج عمر<sup>4</sup>، ونجح في إقناع أحمدو بالتوقيع على اتفاقية معه، تسمح للفرنسيين باستغلال بعض المناطق التابعة له اقتصادياً مقابل اعتراف الفرنسيين بسيادته وتقديم مساعدة عسكرية له تتمثل في مدافع ورشاشات وبارود<sup>5</sup>. للإشارة، كان أحمدو شيخو، زعيم إمبراطورية التكرور، يبحث في البداية على التحالف والتعاون مع الفرنسيين بسبب انشغاله بالقضاء على خصومه المحليين<sup>6</sup>. هذه الاتفاقية كانت سنة 1881م، ووقعت في مدينة نانغو، وسمحت لفرنسا بمد نفوذها إلى مجرى نهر النيجر من منابعه حتى مدينة تمبكتو<sup>7</sup>.

إن هذه الاتفاقية بين أحمدو والفرنسيين كانت هشة، فالفرنسيون لم تكن لهم أبداً النية لاحترام الاتفاقيات مع دول وممالك إفريقيا الغربية<sup>8</sup>، فقاموا بمواصلة غزوهم العسكري لمناطق حوض النيجر رغم مقاومة أحمدو شيخو لهم، وانفتحت الأبواب أمامهم، حيث سيطروا على بماكو عام 1883م<sup>9</sup>، وتمكّن غاليني من القضاء على مقاومة السراكولي *Sarakolés*، الذين كانوا يُهدّدون ممتلكات فرنسا في السنغال الأوسط سنة 1887م، وما بين 1889 و1890م،

<sup>1</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.354

<sup>2</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 5, p. 306

<sup>3</sup> C. W. Newbury and A. S. Kanya-Foster, Op. cit., p.263

<sup>4</sup> C. G. Woodson, Op. cit., p.112

<sup>5</sup> M'Baye Gueye et Albert Adu Boahen, Op. cit., pp.143-144

<sup>6</sup> Ibid, p.143

<sup>7</sup> Jean Dumont, Op. cit., T. 5, p. 307

<sup>8</sup> Kevin Shillington, Op. cit., pp.306-307

<sup>9</sup> حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص.276

استطاع الجيش الفرنسي بقيادة لويس آرشيوار *Louis Archinard* السيطرة على عاصمة التكرور سيجو بعد الانتصار في كونديان *Koundian*، وبعدها سيطر على يوري *Youri* سنة 1891م<sup>1</sup>. بعد ذلك زحف الفرنسيون على طول نهر النيجر، فسيطروا على مدينة جني سنة 1893م، وفي 1894م دخل العقيد بونني *Bonnier* مدينة تمبكتو<sup>2</sup>. لقد كان غزو الفرنسيين لحوض النيجر أعنفاً من الغزو الذي طال السنغال، وظل تحت السلطة العسكرية حتى تم إنشاء سلطة مدنية هناك ما بين 1893 و1895م<sup>3</sup>.

#### د- موريتانيا:

تأخر التوغل والغزو الفرنسيين في موريتانيا إلى نهاية القرن التاسع عشر، وذلك بسبب انشغال فرنسا بتثبيت وجودها في أراضي السنغال وحوض النيجر، وأيضاً بسبب المقاومة التي واجهتها هناك، خاصة من ماء العينين ابن المصلح الديني محمد فاضل، والذي كان مقره في الساقية الحمراء بداية من سنة 1873م<sup>4</sup>. لكن فرنسا التي كانت عازمة على ربط مستعمراتها في غرب إفريقيا بمستعمرة الجزائر، كما مرّ علينا، وضعت موريتانيا في مرمى هدفها بعد الانتهاء من إخضاع السنغال وحوض النيجر، لأن بلاد موريتانيا تفصل جغرافياً بين السنغال وجزء من حوض النيجر من جهة والجزائر من جهة أخرى.

مع مطلع القرن العشرين، أرسلت فرنسا حملة عسكرية، بقيادة الضابط غزافيي كوبولاني *Xavier Coppolani*، الذي كان له الفضل في إخضاع أغلب الأراضي الموريتانية للسيطرة الفرنسية، وامتدت حملته لثلاث سنوات ما بين 1902 و1905م، وكانت نتيجة عملياته الإعلان عن ميلاد إقليم موريتانيا المدني بإصدار مرسوم 15 أكتوبر 1904م<sup>5</sup>، وظلت موريتانيا تابعة إدارياً للسنغال حتى إعلانها مستعمرة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى. بعد مقتل كوبولاني، أول محافظ عام لموريتانيا عند تأسيسها سنة 1904م، في هجوم مباغت على منطقة تيديكا *Tidika*، واصل الفرنسيون حملاتهم للقضاء على معقل المقاومة الموريتانية، فتمكنت قوات الجنرال غورو من إخماد المقاومة في منطقة أدرار ما بين 1907 و1909م، وفي 1911م سيطر الفرنسيون على تيشيت، ثم

<sup>1</sup> Godfrey N. Uzoigwe, **Partage Européen et Conquête de l'Afrique: Aperçu Général**,

In: A. Adu Boahen, Histoire Générale de l'Afrique, T.VII, Op. cit., p.56

<sup>2</sup> Norman Dwight Harris, Op. cit., p.355

<sup>3</sup> Gérard Basseur, Op. cit., p.40

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.93

<sup>5</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.46

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

ولاته في 27 جانفي 1912م<sup>1</sup>. ورغم وفاة ماء العينين سنة 1910م، إلا أن المقاومة استمرت في منطقة أدرار بقيادة الهيبة، وفي النهاية خمدت بعد أن انتصر عليها الجيش الفرنسي بقيادة موري *Mouret*، وسيطر على السمارة العاصمة الجديدة لماء العينين<sup>2</sup>.

هكذا تمكنت فرنسا من إخضاع أراضي غرب إفريقيا، وأقامت فيها إمبراطورية استعمارية واسعة جداً هي الأكبر مساحة من بين كل مستعمراتها في العالم آنذاك، وشكّلت منها وحدة سياسية حملت اسم *إفريقيا الغربية الفرنسية*. للإشارة فقط، فإن فرنسا واجهت منافسة في السيطرة على تلك المناطق الواسعة من طرف القوى الأوروبية الأخرى، ولم تستطع فرض وجودها بالقوة العسكرية والنفوذ التجاري فقط، وإنما أيضاً عن طريق الدبلوماسية. لقد أبرمت فرنسا اتفاقيات عدة مع منافسيها، استطاعت من خلالها الظفر باعتراف تلك الدول بنفوذها، ورسم الحدود الفاصلة بين مستعمراتها ومستعمرات تلك الدول. أبرز هذه الاتفاقيات كانت مع بريطانيا المنافس الأكبر لها، وبدأت باتفاقية 10 أوت 1889م، وتلتها اتفاقية 5 أوت 1890م، ثم اتفاقية 21 جانفي 1895م، ثم اتفاقية 14 جوان 1898م وأخيراً اتفاقية 8 أبريل 1904م<sup>3</sup>. في الاتفاقيات رسمت بريطانيا حدود مستعمراتها مع المستعمرات الفرنسية، وهي مستعمرات غامبيا، نيجيريا، سيراليون وغانا<sup>4</sup>. اتفقت فرنسا أيضاً مع ألمانيا في مناسبتين، الأولى كانت في 24 ديسمبر 1885م، والثانية في 23 جويلية 1897م<sup>5</sup>، في الأولى تنازلت فيها عن بوتي-بوبو *Petit-Popo* مقابل الاعتراف الفرنسي لها في الأراضي الواقعة بين ريو-نونيز *Rio-Nunez* والميلاكوري *La Mellacorée*، وفي الثانية تنازلت عن سانساني-مونغو *Sansanné-Mango* والضفة اليمنى لنهر مونو *Mono* مقابل الاحتفاظ بالنيجر<sup>6</sup>. كما تفاهمت فرنسا مع البرتغال في اتفاقية 12 ماي 1886م، اعترفت فيها البرتغال بسيادة فرنسا على منطقة فوتا جالون، مقابل الاعتراف بالسيادة

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.93

<sup>2</sup> Ibid, pp.93-94

<sup>3</sup> Georges François, **L'Afrique Occidentale Française**, Emile Larose (Libraire - Editeur), Paris, 1907, p.6

<sup>4</sup> Georges Deherme, Op. cit., 46

<sup>5</sup> Georges François, Op. cit., p.6

<sup>6</sup> Georges Deherme, Op. cit., 46

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

---

البرتغالية على غينيا البرتغالية، وأخيراً كان الاتفاق مع إسبانيا حول ساحل الصحراء الغربية في 27 جوان 1900م<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Georges François, Op. cit., pp.6-7

المبحث الثالث: تأسيس إفريقيا الغربية الفرنسية

## أولاً: نشأة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية

لقد كانت تجربة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، تجربة خاصة لم تطبقها في مستعمراتها الأخرى، وحتى فيدرالية إفريقيا الاستوائية الفرنسية ما هي إلا امتداد لهذه الفيدرالية. لقد واجهت هذه الفيدرالية صعوبات كثيرة في بداياتها، لأنها كانت تجربة جديدة أرادت تنظيم مساحة واسعة، ويعيش فيها خليط من الشعوب والأعراق. إن فكره إنشاء فيدرالية في المنطقة، كانت فكرة فرضتها مجموعة من العوامل والظروف، سواء في فرنسا أو منطقتها غرب إفريقيا، وكانت لها نتائج إيجابية وسلبية في جميع المجالات.

### 1- فترة ما قبل التأسيس:

مرّ علينا في المبحث السابق أن الوجود الفرنسي في منطقة غرب إفريقيا، كان مقتصرًا على المناطق الساحلية فقط، وهذا إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر. ولكن في النصف الثاني من نفس القرن تغير الأمر، بعد مجيء الحاكم الفرنسي للسنغال فيدرب سنة 1854 م، وهو الذي استطاع في ظرف عشر سنوات على رأس المستعمرة، من توسيع النفوذ الفرنسي في المناطق الداخلية للسنغال ومواجهة مقاومة الحاج عمر، وفي عهده تمت السيطرة على مدينة دكار التي ستصبح لاحقاً عاصمة لإفريقيا الفرنسية. بعد رحيل فيكرب توقف النشاط الاستعماري الفرنسي في غرب إفريقيا لأسباب داخلية متعلقة بفرنسا وأسباب خارجية، ولن يستأنف إلا مطلع العقد ما قبل الأخير من القرن التاسع عشر.

المنعرج الأكبر في تاريخ الاستعمار الأوروبي بقارة إفريقيا كان مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م، أين حدث تكالب أوروبي على القارة، ومنها الجزء الغربي الذي كانت سواحله تقريباً تحت سيطرة القوى الأوروبية. الصراع الذي نتج عن هذا المؤتمر دفع فرنسا إلى تكثيف عملياتها العسكرية بالمنطقة مستغلة امتدادها الداخلي، الذي أعطاه نوعاً ما أفضلية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى خاصة بريطانيا. النتيجة كانت التوغل في أراضي السودان الفرنسي سنة 1881م، واحتلال كوت ديفوار سنة 1894م، ونجاح حملة كوبولاني في موريتانيا مع بداية القرن العشرين، تمكنت فرنسا أيضاً من توقيع اتفاقيات عديدة مع بريطانيا والبرتغال وإسبانيا وألمانيا، سمحت لها بترسيم حدود مستعمراتها بالمنطقة.

في ظل هذا التوسع الكبير في غرب إفريقيا، أصبحت وزارة البحرية، التي كانت تسيّر الشؤون الاستعمارية في مختلف أنحاء العالم، تحت ضغط كبير صعب عليها مهمتها، ورغم تعيين أمين دولة للمستعمرات مسؤول أمام عدة وزراء في الثمانينات، إلا أن ذلك لم يكن الحل الأنسب للتعامل مع متطلبات إمبراطورية استعمارية آخذة في التوسع، الأمر الذي دفع المسؤولين الفرنسيين إلى تفويض السلطة من باريس لحكام المستعمرات. هذا الواقع الجديد كان وراء إنشاء وزارة جديدة هي وزارة المستعمرات سنة 1894م<sup>1</sup>، كان الهدف منها ضبط السياسة الاستعمارية الفرنسية، وضمان التسيير الأمثل لمختلف المستعمرات بما يتماشى مع مصالح فرنسا.

إنّ نجاح فرنسا في رسم حدود مستعمراتها مع مستعمرات الدول الأوروبية الأخرى في غرب إفريقيا، قابلته صعوبة في رسم الحدود الداخلية للمستعمرات، وذلك بسبب عدم اكتمال السيطرة على كامل أراضي غرب إفريقيا التي عرفت مقاومة شرسة في بعض المناطق خاصة مقاومة ساموري توري. هذا التداخل الحدودي صعب مهمة حكام المستعمرات الفرنسيين، وتسبب في حدوث مشاكل وخلافات بين هؤلاء الحكام، أحسن مثال عن هذا الواقع الجديد، اعتراض حاكم السودان الفرنسي غرودي Grodet عن تحركات حاكم السنغال لاموت Lamothe دون استشارية، بإرساله لعمليات عسكرية إلى منطقة غوتا جالون، وإلى منطقة كونغ في كوت ديفوار<sup>2</sup>. مثال آخر هو الخلاف الذي نشب بين حاكم السنغال لاموت وحاكم غينيا بالي Ballay<sup>3</sup>. الخلاف لم يكن فقط بين السياسيين فقط، وإنما انتقل إلى المساس بالعلاقة بين السياسيين والعسكريين أيضاً، ومثال ذلك الذي نشأ بين حاكم كوت ديفوار بانغر Binger وقائد العملية العسكرية ضد ساموري سنة 1894م، وهو فانسان مونتي<sup>4</sup> Vincent Monteil. هذه الخلافات عزّزها الاستقلال الإداري للمستعمرات، وتوغل البعثات العسكرية المرسلة من هذه المستعمرات وهجومها على الشعوب الخاضعة لسلطة المستعمرات الأخرى، وذلك في العقد الأخير من القرن التاسع عشر<sup>5</sup>.

من جهة أخرى، لم يتقيد الحاكم الفرنسيون في غرب إفريقيا، بداية تسعينيات القرن التاسع عشر، بمهمة فرض القانون والنظام على طول الأنهار والطرق التجارية الرابطة بين السواحل

<sup>1</sup> C. W. Newbury, Op. cit., p.111

<sup>2</sup> Ibid, p.114

<sup>3</sup> Clément Cakpo Voduché, **Les origines et les objectifs de l'AOF**. In: AOF: Réalités et héritages, Op. cit., p.61

<sup>4</sup> Ibid, p.62

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, p.86



والداخل، وكانوا يتصرفون بمعزل عن باريس. الانفصال الإداري بين المستعمرات عزّزه الاستقلال الاقتصادي نوعًا ما للمستعمرات الساحلية، فأغلب واردات السنغال، غينيا، كوت ديفوار والداهومي كانت تأتي من بريطانيا وألمانيا، وأكدّه أيضًا الموقف الغامض للمصالح الاستعمارية في باريس قبل سنة 1894م<sup>1</sup>. نتيجة لهذا الوضع، أصبح التنسيق بين الإداريين والعسكريين شبه منعدم، فالعقيد آرشينار Archinard مثلاً، الذي سيّر السودان الفرنسي منذ 1880م، كان يتراسل مع باريس مباشرة، وواجه بمبادرته الشيخ أحمدادو وساموري، وقليلًا ما كان يطلب رأي السلطات في سان لويس. لذلك، وفي أوج خدمته في إفريقيا، تمّ استدعاؤه وعيّن مكانه حاكم مدني هو غرودي سنة 1893م، أصبح يوجّه العمليات العسكرية<sup>2</sup>.

## **2- تأسيس الفيدرالية:**

إنّ هذه الخلافات والمشاكل، وغياب التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في غرب إفريقيا، لم تستطع حجب حقيقة أنّ غرب إفريقيا أصبح يُكوّن وحدة جغرافية واقتصادية واحدة، وأنّ الحل في تنظيمها وتنميتها هو إقامة حكومة واحدة تُسيّر كامل المنطقة<sup>3</sup>. وانطلاقًا من هذه القناعة وُلدت فكرة انشاء فيدرالية يكون على رأسها حاكم يتميز عن باقي حكام المستعمرات المنضوية تحتها، هو بمثابة حلقة الوصل بين وزارة المستعمرات<sup>4</sup>. أمام تصاعد الانتقادات ضد فوضى تسيير المستعمرات داخل أبنية ومجلس الشيوخ الفرنسيين، وافق وزير المستعمرات شوتون Chautemps على دراسة ومناقشة قضية إعادة تنظيم المستعمرات في غرب إفريقيا<sup>5</sup>. فالحدود المشتركة بين هذه المستعمرات، التشابه العرقي والديني وتشابه العادات والتقاليد، الحاجيات والمصالح المشتركة بين سكان المنطقة، وفرضت على فرنسا جمع المستعمرات في فيدرالية تُكوّن كتلة متناسقة ماليًا واقتصاديًا تحت إشراف إدارة عليا ذات سلطة مركزية واحدة<sup>6</sup>.

بعدما اقتنع وزير المستعمرات شوتون بفكرة الفيدرالية، شرع في رسم مسودة المشروع المؤسّس لها، واستطاع في 13 جوان 1895م نيل موافقة مجلس الحكومة على مشروع إقامة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، وفي 16 جوان من نفس السنة وقّع الرئيس الفرنسي فيليكس فور Félix Faure

<sup>1</sup> C. W. Newbury, Op. cit., p.112

<sup>2</sup> Ibid, p.113

<sup>3</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.307

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.86

<sup>5</sup> Clément Cakpo Voduché, Op. cit., pp.63-64

<sup>6</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.8

على المرسوم المؤسس للحكومة العامة الخاصة بالفيدرالية<sup>1</sup>، وهذه الحكومة العامة سيرأسها حاكم عام مدني، يكون في نفس الوقت حاكمًا عامًا للفيدرالية وحاكمًا لمستعمرة السنغال، ويقوم في مدينة سان لويس<sup>2</sup>. تأسس فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية لم يلق الكثير من ردود الأفعال، ويكفي العودة لمجلة "إفريقيا الفرنسية" المهمة بشؤون إفريقيا للتأكد من ذلك، حيث لا نجد الكثير حولها مقارنة بالاهتمام الذي سيطر لدى الرأي العام الفرنسي بالصراع بين القوى الاستعمارية والعمليات العسكرية في القارة السمراء<sup>3</sup>. ووجب التذكير هنا بأن احتلال فرنسا لغرب إفريقيا لم يكن قد اكتمل عند تأسيس فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>4</sup>.

كانت السنوات الأولى لفيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية صعبة، بسبب عدم نضج القوانين المنظمة لها، وهذا جعل أول حاكم لها وهو شوديي Chaudié، الذي كان أيضًا حاكمًا للسنغال، يواجه مصاعب جمة في أداء مهامه ولم ينجح إلا في فوتا جالون عندما نسَّق مع الإدارة في غينيا الفرنسية، دوره كحَكَم في الفيدرالية فشل، ففي السودان الفرنسي مثلاً كانت السلطة السياسية والعسكرية الفعلية بيد الحاكم دوترانتينيون Edgar de Trentinian. نتيجة لهذه المصاعب، تشكلت لجنة من الإداريين والمسؤولين في وزارة المستعمرات لدراسة ومراجعة نظام التسيير في إفريقيا الغربية الفرنسية والسودان الفرنسي. التقرير النهائي للجنة تبنى مقترحات حاكم الفيدرالية والسنغال شوديي، حاكم غينيا بالي ومدير الشؤون الإفريقية في وزارة المستعمرات بانغر، ودعت هذه المقترحات إلى توسيع صلاحيات الحاكم العام وتقسيم السودان الفرنسي بين المستعمرات الأخرى. في الشهر الموالي وقَّع وزير المستعمرات دوكري Decrais على مرسوم جديد يعيد تنظيم الإدارة في الفيدرالية، جَمَّع السلطات في يد الحاكم العام<sup>5</sup>.

الإصلاحات في إفريقيا الغربية الفرنسية لن تتوقف، وستواصل تماشياً مع المستجدات والثغرات التي كانت تظهر في إدارة وتسيير شؤون الفيدرالية. ففي 1 أكتوبر 1902م صدر مرسوم

<sup>1</sup> Clément Cakpo Voduché, Op. cit., p.66

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.88

<sup>3</sup> Gérard Brousseau, Op. cit., p.36

<sup>4</sup> Elise Huillery, **History Matters: The Long-Term Impact of Colonial Public Investments in French West Africa**, American Economic Journal, Vol.1, No.2, 2009, American Economic Association, p.180

<sup>5</sup> C. W. Newbury, Op. cit., pp.117-121

آخر قام بفصل الحكومة العامة عن حكومة السنغال<sup>1</sup>، بمعنى أن الحاكم العام سيتفرغ فقط لتسيير شؤون الفيدرالية العامة، وليس عليه تسيير شؤون السنغال أيضاً. هذا المرسوم سيخصّص أيضاً ميزانية مستقلة للفيدرالية، وينقل مقر الحكومة العامة للفيدرالية من سان لويس إلى دكار<sup>2</sup>. بعد تعيين أرنست روم Ernest Roume حاكماً عاماً جديداً للفيدرالية سنة 1902م<sup>3</sup>، اشتمت وزارة المستعمرات من استمرار حكام المستعمرات في الفيدرالية في طلب الإذن والمشورة من باريس وليس دكار<sup>4</sup>، ولكن الإصلاحات التنظيمية للحكومة العامة التي قام بها الحاكم العام الجديد روم، سترسم الشكل والإطار النهائي للفيدرالية، والذين حددهما المرسوم الجديد الصادر في 18 أكتوبر 1904م<sup>5</sup>. المرسوم وضع قضية إصدار الأوامر بيد الحاكم العام للفيدرالية، وأعفى الحاكم العام من تسيير شؤون مستعمرة السنغال الأعلى التي عُيّن لها حاكم خاص بها بعد تغيير اسمها إلى مستعمرة السنغال الأعلى - النيجر، ووضع الحكومة العامة للفيدرالية على قاعدة مالية أحسن مما كانت عليه من قبل<sup>6</sup>. ورغم أن هذا المرسوم وضع الفيدرالية على سكة التسيير الصحيح والفعال، إلا أنه خضع للتعديل ثلاث مرات بعد صدور مراسيم 4 ديسمبر 1920م، 30 مارس 1925م و22 ديسمبر 1946م<sup>7</sup>.

### **3- الأقاليم المكوّنة للفيدرالية:**

منذ نشأتها سنة 1895م، لم تعرف فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية ثباتاً في حدودها الداخلية وعدد الأقاليم أو المستعمرات المكوّنة لها، والسبب في ذلك عدم اكتمال السيطرة الفعلية لفرنسا على المنطقة، فعندما صدر مرسوم 1895م المؤسّس، كانت فرنسا تملك خمس مستعمرات في غرب إفريقيا هي السنغال، السودان الفرنسي، كوت ديفوار، غينيا الفرنسية والداهومى، ولكن هذه المستعمرات لم تكن تشكل كتلة جغرافية واحدة، وإنما كانت منفصلة والحدود بينها غير واضحة. لقد كانت تفصل بين هذه المستعمرات ليبيريا والطوغو الألماني والمستعمرات البريطانية، وفي الداخل

<sup>1</sup> Bernard Durand, **Les pouvoirs du Gouverneur général de l'AOF**. In: AOF: Réalités et héritages, Op. cit., p.51

<sup>2</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.309

<sup>3</sup> Alice L. Coklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.38

<sup>4</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.124

<sup>5</sup> Historical Section of the Foreign Office, **French West Africa**, No.100, H.M. Stationary Office, London, 1920, p.2

<sup>6</sup> C. W. Newbury, Op. cit., pp.125-126

<sup>7</sup> Bernard Durand, Op. cit., p.51

كانت هناك مناطق إفريقية مستقلة مثل كونغ التي كان يحكمها ساموري، بلاد الموسي، بلاد المور والطواق في شمال السنغال والسودان<sup>1</sup>. بالإضافة إلى التغييرات التي فرضتها عمليات التقييم التي كانت تُجرى على التسيير الإداري، بالإضافة إلى عوامل جغرافية وعرقية. عند قيام الفيدرالية، كان أقاليمها أربعة، وفي سنة 1924م أصبح عددها ثمانية<sup>2</sup>، فالمرسوم الأول المؤسس لها جمع فيها كل من السنغال، غينيا الفرنسية، كوت ديفوار والسودان الفرنسي. المستعمرات الثلاثة الأولى كان يحكمها حكام مدنيون مقيمون على التوالي في سان لويس، كوناكري وجراند بسام، وأما السودان الفرنسي فكان يحكمه حاكم عسكري يقيم في كاييس<sup>3</sup>. بعد أكثر من سنة بقليل، صدر مرسوم في 25 سبتمبر 1896م فَصَلَ كوت ديفوار عن الحكومة العامة، وأصبحت غينيا الفرنسية شبه مستقلة<sup>4</sup>.

بعد ثلاث سنوات، صدر مرسوم 17 أكتوبر 1899م الذي ألغى مستعمرة السودان الفرنسي، وألحق أراضي السنغال، وغينيا الفرنسية، كوت ديفوار والداهومي<sup>5</sup>. فقد حصل السنغال على إحدى عشر دائرة Circle من مجموع اثنان وعشرون كان يتكون منها السودان، وحصلت غينيا على ستة، وكوت ديفوار على ثلاثة ووسَّعت أراضي الداومي داخل الأراضي السودانية<sup>6</sup>. في 1 أكتوبر 1902م صدر مرسوم رئاسي آخر أصبحت بموجبه فيدرالية إفريقيا الغربية تتكون من مستعمرات السنغال، غينيا الفرنسية، كوت ديفوار، الداومي، وأيضًا أقاليم سنغامبيا-النيجر<sup>7</sup>، وهذه الأخيرة هي مستعمرة جديدة أسَّسها هذا المرسوم وكانت تجمع أراضي السودان الفرنسي وكثير من أراضي السنغال<sup>8</sup>، وكانت تُسمَّى أيضًا مستعمرة السنغال الأعلى-النيجر. وعندما صدر المرسوم الأهم في تنظيم الفيدرالية، وهو مرسوم 18 أكتوبر 1904م، أصبحت الحكومة العامة في الفيدرالية تسيّر ست مستعمرات هي السنغال، غينيا الفرنسية، كوت ديفوار، الداومي، السنغال الأعلى-النيجر وأخيرًا إقليم موريتانيا<sup>9</sup>. في 1911م أضيفت إلى الفيدرالية المقاطعة العسكرية

<sup>1</sup> Clément Cakpo Voduché, Op. cit., pp.59-60

<sup>2</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.310

<sup>3</sup> Bernard Durand, Op. cit., p.51

<sup>4</sup> Idem

<sup>5</sup> Georges François, **L'Afrique Occidentale Française**, Emile Larose (Libraire - Editeur), Paris, 1907, p.24

<sup>6</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.121

<sup>7</sup> Historical Section of the Foreign Office, Op. cit., pp.1-2

<sup>8</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.124

<sup>9</sup> Georges François, Op. cit., p.43

للنيجر التي فُصلت عن مستعمرة السنغال الأعلى-النيجر، وأصبحت بعد موريتانيا مستعمرتان بالمفهوم الإداري في 1920 و1921م على التوالي<sup>1</sup>. في مطلع سنة 1920م أيضاً، أنشأت مستعمرة جديدة هي فولتا العليا التي فُصلت عن مستعمرة السنغال الأعلى-النيجر<sup>2</sup>، وفي ذات السنة أصبحت المستعمرة التي بُنيت منها فولتا العليا تحمل اسم السودان الفرنسي<sup>3</sup>.

بعد الحرب العالمية الأولى، أي بعد إنشاء مستعمرة فولتا العليا، أصبحت الفيدرالية تضم نهائياً ثماني مستعمرات هي السنغال، غينيا، كوت ديفوار، الداهومي، فولتا العليا، السودان الفرنسي، النيجر وموريتانيا. لكن وجبت الإشارة إلى أن مستعمرة فولتا العليا كانت قد دُمجت مع كوت ديفوار سنة 1933م، وفي سنة 1947م فصلت مجدداً<sup>4</sup>. بالإضافة إلى إلحاق الطوغو، الذي وُضع تحت الحماية الفرنسية، بالفيدرالية سنة 1919م بعدما تنازلت ألمانيا عن مستعمرات جلاء هزيمتها في الحرب العالمية الأولى<sup>5</sup>. لقد استغرق الأمر تسع سنوات حتى بدأت الفيدرالية تعمل بشكل مطلوب وفعال، وذلك بسبب قوة نفوذ العسكريين في غرب إفريقيا، وضعت وزارة المستعمرات التي لم يمر على إنشائها إلا عام واحد<sup>6</sup>. في بدايتها عرفت الحكومة العامة الفيدرالية عدم استقرار، وخضعت كما رأينا لإصلاحات متكررة في ظل تداخل السلطات المدنية والعسكرية بالمستعمرات التي لم يكتمل فيها احتلال غرب إفريقيا، وأيضاً للتنوع العرقي في المنطقة<sup>7</sup>. شساعة المساحة أيضاً صعبت عملية دمج المستعمرات بغرب إفريقيا في فيدرالية واحدة<sup>8</sup>.

كانت سان لويس عاصمة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، ولكن في سنة 1902م تمّ نقل مقر الحكومة العامة للفيدرالية إلى دكار، والسبب في اختيار العاصمة الجديدة هو تحرك طرق التجارة، وإدخال نظام السكك الحديدية التي حلّت محل الطرق المائية<sup>9</sup>، وأيضاً لكون دكار أحسن

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.89

<sup>2</sup> Historical Section of the Foreign Office, Op. cit., p.2

<sup>3</sup> Bernard Durand, Op. cit., p.51

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, **L'Afrique occidentale**, in: Ali A. Mazrui, C. Wondji, **Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII: L'Afrique depuis 1935**, Éditions UNESCO, Paris, 1998, p.200

<sup>5</sup> Ruth Ginio, **French Colonialism Unmasked: The Vichy Years in French West Africa**, University of Nebraska Press, Lincoln and London, 2006, p.3

<sup>6</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.36

<sup>7</sup> Ibid, p.25

<sup>8</sup> Bernard Durand, Op. cit., pp.50-51

<sup>9</sup> عبد العزيز رفاعي. مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، 1970، ص.68

ميناء طبيعي في كامل أراضي الفيدرالية<sup>1</sup>. في حدود سنة 1950م، كانت دكار تحتضن أربعين ألف نسمة منهم ثلاثة آلاف أوروبي<sup>2</sup>. تربعت الفيدرالية على مساحة 4633985 كم<sup>3</sup>، وامتدت من السنغال إلى خليج غينيا، ومن المحيط الأطلسي إلى بحيرة تشاد وشملت ثنية نهر النيجر<sup>4</sup>، وبلغ امتدادها الأفقي أكثر من ألفي ميل، وامتدادها العمودي حوالي ألف وخمسمائة ميل<sup>5</sup>، وهذا كله يعني سيطرة الفيدرالية على سدس مساحة إفريقيا<sup>6</sup>. في حدود 1910م، كان سكان الفيدرالية حوالي اثني عشر مليون نسمة، وأكبر خمس مدن فيها كانت سان لويس، دكار، روفيسك، كوناكري وكوتونو<sup>7</sup>. سبعة ملايين نسمة من مجموع السكان كانوا وثنيين، وخمسة ملايين من المسلمين، وثلاثون ألف مسيحي. عدد الفرنسيين بلغ ستة آلاف دون احتساب عدد العسكريين، وعدد الأجانب كان ألف وسبعمائة أجنبي<sup>8</sup>. أغلب سكان الفيدرالية كانوا من السود ماعدا الطوارق والقبائل الموريتانية، وشكلوا وحدة ثقافية. المجموعات البشرية في موريتانيا لم تعتبر نفسها أبداً جزءاً من الفيدرالية ثقافياً وربما حتى عرقياً<sup>9</sup>.

#### **4- أهداف إنشاء الفيدرالية:**

كانت المرحلة السابقة لتأسيس الفيدرالية حساسة جداً، فالنشاط العسكري الاستعماري لفرنسا اشتد في غرب إفريقيا، ومعه توسعت مساحة المستعمرات، وتعمقت مسألة تسييرها. هذا الواقع أعطى للقادة العسكريين سطوة في إدارة المستعمرات الخاضعة لهم، ووصل بهم الأمر حتى إلى رفض الانصياع للأوامر الصادرة عن السلطات العليا في باريس، ودخلوا في نزاعات مع السلطات المدنية في المنطقة ما بين 1891م و1895م<sup>10</sup>. هذا التخبط والفوضى هما اللذان دفعا وزير

<sup>1</sup> Caroll Quigley, **French West Africa**, Current History, Vol.34, No.198, 1958, University of California Press, p.91

<sup>2</sup> C.G. Woodson, Op. cit., p.109

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.308

<sup>4</sup> C.G. Woodson, Op. cit., p.108

<sup>5</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.214

<sup>6</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.1

<sup>7</sup> Elise Huillery, Op. cit., pp.188-190

<sup>8</sup> Gouvernement Général, **L'Afrique Occidentale Française**, Janvier 1912, p.5

<sup>9</sup> Young Crawford, **The Politics of Balkanization: AOF in comparative perspective**, AOF: Réalités et héritages, Op. cit., p.227

<sup>10</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.35

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

المستعمرات شوتون إلى إصدار المرسوم الذي أسّس أول سلطة فيدرالية في إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1895م<sup>1</sup>.

إن إنشاء الفيدرالية لم يكن اختياريًا بل كان ضرورة فرضتها التطورات السياسية والعسكرية في غرب إفريقيا. لقد توخّفت فرنسا تحقيق العديد من الاهداف من إنشائها، أبرزها:

- الاستجابة لحاجيات السياسة الاستعمارية الفرنسية، من أجل توسيع الحكومة في إفريقيا، وبالتالي التغلب على عدم الاستقرار والغموض اللذين رافقا عملية التوسع في غرب إفريقيا<sup>2</sup>.

- وضع سلطة مدنية قوية بما يكفي لإخضاع العسكريين العاملين في غرب إفريقيا<sup>3</sup>، ووضع حدٍ لمبادراتهم ومغامراتهم العسكرية التي رموا بها إلى تحقيق المجد، ومنع تجاوزهم لسلطة المسؤولين المدنيين<sup>4</sup>.

- إنشاء الفيدرالية كان وسيلة لمساعدة المستعمرات على تنمية اقتصادها وتحمل أعباء الإدارة الاستعمارية. إن المبدأ الذي فرض على كل مستعمرة تحمل نفقاتها من ميزانيتها الخاصة، وليس من ميزانية الدولة الفرنسية، كان صعب التحقيق في البداية<sup>5</sup>.

- أمام مجلس الشيوخ، وضّح وزير المستعمرات شوتون أحد أهداف الفيدرالية وهو القضاء على تنامي ظاهرة الانفصال الإداري منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، وتداخل السلطات بين الحكام في مستعمرات المنطقة<sup>6</sup>. حسب رأي نفس الوزير السبب الأكبر وراء إنشاء الفيدرالية كان اعطاء "أكثر وحدة... للإدارة السياسية ولتنظيم العسكري"<sup>7</sup>.

- فض مركزية القرار عن باريس، وتسهيل عملية التنمية في إفريقيا الغربية<sup>8</sup>.

- إنشاء حكومة عامة يرأسها الحاكم العام، هو الضامن لجذب الاستثمارات العامة والخاصة المهمة في دعم مداخل الفيدرالية<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.114

<sup>2</sup> W. A. E. Skurnik, **France and Fragmentation in West Africa 1945-1960**, The Journal of African History, Vol.8, No.2, 1967, Cambridge University Press, p.318

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, **A mission to Civilize**, Op. cit., p.36

<sup>4</sup> W.A.E. Skurnik, Op. cit., p.318

<sup>5</sup> Idem

<sup>6</sup> C. W. Newbury, Op. cit., pp.114-115

<sup>7</sup> Pierre-François Gonidec. **L'AOF, amorce d'un Etat fédéral?**. in: AOF : Réalités et héritages, Op. cit., p.29

<sup>8</sup> Alice L. Conklin, **A mission to Civilize**, Op. cit., p.23

<sup>9</sup> W.A.E. Skurnik, Op. cit., p.319

- محاولة احتكار التجارة في غرب إفريقيا، وهذا ما سينتج عنه إنشاء منطقة الفرنك<sup>1</sup>.

### **5- مصير الفيدرالية بعد الحرب العالمية الثانية:**

تركت الحرب العالمية الثانية أثرًا بالغًا على السياسة الفرنسية اتجاه مستعمراتها، وذلك بسبب الانقسام الداخلي أولاً، بوجود حكومتين متناقضتين خلال الحرب، وهما حكومة فيسي في الداخل الفرنسي وحكومة فرنسا الحرة في الخارج بقيادة الجنرال دوغول. والسبب الثاني كان بعد نهاية الحرب، وهو بداية عهد الجمهورية الرابعة الفرنسية. إن تعامل فرنسا مع المستعمرات سيتغير كلية، ليس كاختيار منها، وإنما كضرورة فرضتها معطيات جديدة في فرنسا والعالم بما فيه المستعمرات. ففرنسا المنهكة عسكرياً واقتصادياً، كانت تبحث قدر الإمكان عن المحافظة على مستعمراتها، ولكن هذه المرة من مركز أقل قوة. أما العالم فكان يشهد انتشاراً للأصوات الداعمة للتحرر والدفاع عن حقوق الإنسان وإرساء قواعد الديمقراطية التي دعا إليها ميثاق الأطلسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة المتأسّسة مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن نقطة التحول في السياسة الاستعمارية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الثانية كانت عند انعقاد ندوة برازافيل بالكونغو. فأثناء الحرب العالمية، وبمبادرة منه، جمع محافظ المستعمرات روني بليفان René Pléven حكام مستعمرات إفريقيا السوداء<sup>2</sup>، في ندوة انعقدت بمدينة برازافيل ما بين 30 جانفي و8 فبراير 1944م أشرف عليها وهو تابع لحكومة فرنسا الحرة بقيادة دوغول<sup>3</sup>. الندوة دعت إلى توسيع تمثيل المستعمرات في البرلمان الفرنسي وإقامة مجلس فيدرالي ومجالس محلية<sup>4</sup>، والتقليل من المركزية السياسية والاقتصادية<sup>5</sup>. إن الهدف الأساسي من هذه الندوة كان الحفاظ على الإمبراطورية، ومنع حركة التحرر في المستعمرات، والحقيقة أن حتى الحركة الوطنية الإفريقية آنذاك، لم تكن في غالبيتها تنادي للاستقلال السياسي، وإنما همها الأكبر تحقيق المساواة الكاملة بين الأفارقة والفرنسيين<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Idem

<sup>2</sup> Hubert Deschamps, **L'Union française**, Revue des Deux Mondes, 1<sup>er</sup> Avril 1951, Revue des Deux Mondes, p.438

<sup>3</sup> Irving L. Markovitz, **Political Parties in French West Africa**, Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Boston University, Boston, 1959, p.4

<sup>4</sup> Hubert Deschamps, Op. cit., p.438

<sup>5</sup> Irving L. Markovitz, Op. cit., p.5

<sup>6</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.174



بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تأسست الجمهورية الرابعة التي تمخضت عن المجلسين التأسيسيَّين الأول والثاني المنعقدين سنة 1946م. أول خطوة في عمر الجمهورية، كانت عرض الدستور الجديد للاستفتاء في فرنسا ومستعمراتها، وكان ذلك في 5 ماي 1946م أين صوّت الفرنسيون ضده لأسباب داخلية فرنسية خالصة، ولكن بعد تعديله تحصّل الدستور على الموافقة في استفتاء 13 أكتوبر 1946م<sup>1</sup>. دستور فرنسا الجديد نصّ على إنشاء الاتحاد الفرنسي *L'Union Française*، وهو عبارة عن تكتل يُشكّل الجمهورية الفرنسية، ويتكون من فرنسا، الأقاليم والمناطق ما وراء البحار، والمناطق والدول الملحقة<sup>2</sup>. المقصود بأقاليم ما وراء البحار مستعمرات فرنسا القديمة وهي الجزائر وجزر الريونيون والانتيل، ومناطق ما وراء البحار مستعمرات إفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسيّتان ومدغشقر، والمناطق الملحقة الطوغو والكاميرون، وأخيراً الدول الملحقة<sup>3</sup> الهند الصينية، تونس والمغرب الأقصى<sup>4</sup>. في الأقصى مقدمة الدستور، عند الحديث عن الاتحاد الفرنسي، ورد بأن فرنسا مع بلاد ما وراء البحار تُشكّل اتحادًا يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو ديني، وأنّ شعوب الاتحاد تشترك وتُنسّق امكانياتها لتنمية الحضارات الخاصة بها، وتحسين واقعها وضمان أمنها. وورد المقدمة أيضًا بأن فرنسا، الوفية لمهمتها التقليدية، وتسعى لقيادة الشعوب إلى إدارة بنفسها وتسيير شؤونها الخاصة ديمقراطيًا.

في القسم الثاني من دستور 1946م الخاص بتنظيم الاتحاد، نصّ الدستور على أنّ الهياكل المركزية للاتحاد هي الرئاسة، المجلس الأعلى والجمعية أو البرلمان<sup>5</sup>. المواد 64، 65 و66 حدّدت تكوين ومهام كل واحد من هذه الهياكل الثلاثة. بالنسبة لمنطقة إفريقيا الغربية الفرنسية، التي صنّفها الدستور مع مناطق ما وراء البحار، فقد أكّدت المادة 74 على أنّها تتمتع بوضع خاص يراعي مصالحها ضمن مصالح الجمهورية، وأنّ تنظيمها الداخلي يُحدّده القانون بالعودة إلى البرلمان الاتحاد والمجالس الإقليمية لهذه المناطق. أما المادة 76 فتتصّل على أنّ ممثل الحكومة الفرنسية في كل منطقة هو بمثابة ممثل للجمهورية ورئيس الإدارة في المنطقة، ونصّت المادة 77 على أنّ كل منطقة

<sup>1</sup> Irving L. Markovitz, Op. cit., p.7

<sup>2</sup> Constitution de 1946, IVe République, **Article 60**, Site du Conseil Constitutionnel de France (Visité le: 28 Mai 2020), bit.ly/3Bdl1iG

<sup>3</sup> بالفرنسية على التوالي: Département et territoires d'outre-mer, Territoires et états associés

<sup>4</sup> Catroux Général, **L'Union Française, son concept, son état, ses perspectives**, Politique étrangère, No.4, 1953, Centre d'Études de Politique Étrangère, p.240

<sup>5</sup> Constitution de 1946, Op. cit., **Article 63**

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

تتمتع بمجلس مُنتخب خاص بها، والمادة 78 تنصُّ على أن تسيير المصالح المشتركة لهذه المناطق هو من اختصاص مجلس عام يُنتخب أعضاؤه من طرف المجالس الإقليمية لهذه المناطق. أما المادة 79 فأكدت على أن إفريقيا الغربية الفرنسية والمستعمرات المُصنَّفة معها، لها الحق في إرسال ممثلين عنها إلى البرلمان الفرنسي، وأخيراً اعتبرت المادة 80 سكان هذه المناطق مواطنين مثلهم مثل سكان فرنسا وأقاليم ما وراء البحار<sup>1</sup>. للإشارة فإن المجلس الفيدرالي لإفريقيا الغربية الفرنسية كان يتكون من 40 عضواً، خمسة منهم عن كل إقليم<sup>2</sup>، وأصبح لسكان إفريقيا الغربية الفرنسية عشرون نائباً في البرلمان الفرنسي، وسبعة وعشرون عضو في برلمان الاتحاد الفرنسي، وعشرون سيناتور في مجلس الجمهورية<sup>3</sup>.

إن إنشاء الاتحاد الفرنسي كان محاولة من فرنسا للالتفاف على تطلعات وآمال الشعوب المستعمرة، لجأت إليه بعدما تأكدت بأن نظام الهيمنة الاستعمارية القديم لم يعد مقبولاً تماماً. لكن هذا البديل لم يكن سهلاً في ظل إمبراطورية مُشتتة متكونة من شعوب مختلفة من حيث حضارتها ومستوى نُضجها<sup>4</sup>. على كل، الاتحاد أعاد تنظيم العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها، وشكّل مزيجاً بين الحرية والتناغم بين الطرفين<sup>5</sup>.

إن الإصلاحات التي جاءت في إطار "الاتحاد الفرنسي" لبّت العديد من مطالب الأفارقة في غرب إفريقيا، ومثلهم بقية شعوب المستعمرات الفرنسية. غير أنّ هذه الإصلاحات لم تكن كافية في ظل تنامي التيار الوطني الاستقلالي، فرغم منح الجنسية، وفتح المجال للمشاركة في الانتخابات، وإقامة المجالس المحلية والإقليمية، إلا أنّ السيطرة الفرنسية بقيت متواصلة من خلال الحاكم الفرنسي لكل إقليم أو منطقة. كنتيجة لذلك زادت مطالب الحركات الوطنية في المستعمرات، أصبحت معها الجمهورية الرابعة تحت ضغط كبير. وما زاد من تعقيد مهمة هذه الجمهورية توالي الأحداث التي ستزيد من تحمُّس الشعوب للاستقلال أكثر، وأبرز هذه الأحداث هزيمة فرنسا في الهند الصينية سنة 1954م، واندلاع الثورة الجزائرية في نفس السنة، وانعقاد مؤتمر باندونغ سنة 1955م، الذي أكّد على مناهضة الاستعمار.

<sup>1</sup> Ibid, Article 64, 65, 66, 74, 76,77, 78, 79, 80

<sup>2</sup> Irving Markovitz, Op. cit., p.8

<sup>3</sup> Carroll Quigley, Op. cit., p.96

<sup>4</sup> René de Lacharrière, **Qu'est-ce que l'Union Française**, Hommes et Mondes, No.89, 1953, Revue des Deux Mondes, p.51

<sup>5</sup> Hubert Deschamps, Op. cit., p.440

في إفريقيا الغربية الفرنسية، تعالت الأصوات المناهضة للحكومة العامة، ومنها صوت البنين يسورو ميغان أبيتي، والتي كانت تدعو إلى تحرير الأقاليم من سلطة الحكومة العامة والقضاء على المركزية الإدارية، وإزالة العوائق أمام تطور الأقاليم. لمدة نصف قرن تقريباً، تعوّدت مستعمرات إفريقيا الغربية الفرنسية على الخضوع لسلطة رجل واحد هو الحاكم العام الفرنسي للفيدرالية<sup>1</sup>. هذه الأصوات استغلت الانفتاح السياسي والإعلامي الذي جاء به دستور 1946م، في المطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن البعض القليل منها دعا إلى الاستقلال التام.

إن فرنسا كانت في موقف حسّاس جداً، كان عليها الاستجابة لمطالب الشعوب الخاضعة لها، ومنها الأفارقة في إفريقيا الغربية الذين أُلحوا على الاستقلال الذاتي، ولامتصاص هذا الغضب ستسرّع فرنسا وتيرة الإصلاحات<sup>2</sup>. فخلال نقاش عام حول السياسة المبتهجة في أقاليم ومناطق ما وراء البحار شهر أبريل 1954م، اعترف الناطق باسم الحكومة الفرنسية بضرورة مراجعة الدستور والقيام بالإصلاحات التي منها توسيع صلاحيات المجالس الإقليمية، وتأسيس مجالس محلية في المناطق الريفية<sup>3</sup>. هذه الإصلاحات ستأتي بها ما عُرف بالقانون- الإطار *La Loi-cadre* الصادر في 23 جوان 1956م، والذي وافقت عليه الحكومة في فبراير 1957م ويدخل حيز التنفيذ مباشرة<sup>4</sup>. في ندوة صحفية انعقدت يوم 22 فبراير 1957م، قال رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك غي مولي *Guy mollet* بأن الإصلاحات التي جاء بها القانون الإطار هي تجاوب مع التطلعات السياسية للشعوب المستعمرة قبل أن يتصاعد الفكر الوطني المعادي لفرنسا<sup>5</sup>.

أهم الإصلاحات التي حملها القانون- الإطار كانت إقرار مبدأ الاقتراع العام وتأسيس سجل انتخابي في كل الأقاليم، السماح بإنشاء مجلس حكومي في كل إقليم يُسيّر الخدمات الإقليمية وله صلاحية تعديل المراسيم والقرارات الصادرة قبل هذا الإصلاح، إصلاح الحكومة العامة والمجلس الأعلى في إفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسيين، وتأسيس مجالس محلية في المناطق الريفية<sup>6</sup>. نتيجة

<sup>1</sup> Pierre-François Gonidec, Op. cit., pp.29-30

<sup>2</sup> Rajen Harshe, **French Neo-Colonialism in Sub-Saharan Africa**, India Quarterly, Vol.36, No.2, 1980, Sage Publications, Ltd, p.163

<sup>3</sup> Irving Markovitz, Op. cit., p.11

<sup>4</sup> Carroll Quigley, Op. cit., p.97

<sup>5</sup> Idem

<sup>6</sup> Irving Markovitz, Op. cit., pp.12-13

لما سبق، أصبحت المستعمرات في إفريقيا الغربية والاستوائية تتمتع بالاستقلال الذاتي، ووجد القادة المحليون أنفسهم فجأة رؤساء لهذه الدول الناشئة<sup>1</sup>، وتحوّلت جمهورية 1946م من جمهورية تضم فرنسا ومستعمراتها إلى جمهورية فيدرالية تجمع بين مناطق مستقلة<sup>2</sup>، وأصبحت إفريقيا الغربية الفرنسية باسم جديد هو مجموعة أراضي إفريقيا الغربية *Communauté des Territoires de l'Afrique Occidentale*<sup>3</sup>. لقد أصبح كل إقليم في إفريقيا الغربية الفرنسية يتمتع بحكومة تتكون على الأقل من ستة وزراء ومعهم حاكم تابع للحاكم الفرنسي<sup>4</sup>، الذي لم تُعد له أي سلطة قانونية للتحكم في المجالس المتمخّضة عن إصلاحات القانون-الإطار<sup>5</sup>. إن فرنسا كانت تبحث عن وسيلة جديدة تضمن لها التحكم والنفوذ في إفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك حفظت لنفسها في إصلاحات القانون-الإطار تسيير الشؤون الخارجية للدول الإفريقية الناشئة، إضافة إلى الشؤون الدفاعية الأمنية والمالية<sup>6</sup>.

سريان مفعول القانون-الإطار بدأ مع تنظيم أول انتخابات في 31 مارس 1957م، اختار فيها سكان إفريقيا الغربية الفرنسية أعضاء المجالس الإقليمية لعهدة تمتد إلى خمس سنوات<sup>7</sup>، ولأول مرة بوعاء انتخابي يتكون من عشرة ملايين ناخب<sup>8</sup>. سيطرت على هذه الانتخابات ثلاثة أحزاب إفريقية هي التجمع الديمقراطي الإفريقي RND، الذي فاز بمائتين وأربعة وأربعين مقعد في المجالس الإقليمية من بين أربعمئة وأربعة وثمانين مقعد، وتسعة عشر مقعد من بين أربعين في المجلس الأعلى. إضافة إلى حزب التجمع، كان هناك حزب الاتفاقية الإفريقية *Convention Africaine*، والحركة الاشتراكية الإفريقية *MSA*<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> François Gouttebrune, **La France et L'Afrique, le crépuscule d'une ambition stratégique?**, Politique Étrangère, No.4, 2002, Institut Français des Relations

Internationales, p.1034

<sup>2</sup> Mohamed Abderrahmane Ould Oumar, **La Loi Cadre ou la balkanisation de l'empire Français**, المجلة التاريخية الجزائرية, No.10, 2018, جامعة محمد بوضياف, الجزائر, المسيلة, p.298

<sup>3</sup> Ibid, p.295

<sup>4</sup> Carroll Quigley, Op. cit., p.97

<sup>5</sup> Alexander Keese, **Building a New Image of Africa. "Dissident States" and the Emergence of French Neo-Colonialism in the Aftermath of Decolonization**, Cahier d'Études Africaines, Vol.48, Cahier 191, 2008, EHESS, p.516

<sup>6</sup> Rajen Harshe, Op. cit., p.163

<sup>7</sup> Irving Markovitz, Op. cit., p.30

<sup>8</sup> Ibid, p.23

<sup>9</sup> Irving Markovitz, Op. cit., p.30

انقسمت ردود الأفعال حول القانون-الإطار وسط الحركة الوطنية في إفريقيا الغربية، ففي المؤتمر الذي عقده حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي في بياكو ما بين 25 و30 سبتمبر 1957م، ظهر الخلاف بين زعماء الحزب حول قضية الحكم الفيدرالي، وأبرزهم هوفوت بواني<sup>1</sup> الذي كان مؤيداً لإلغاء مركزية التسيير من جهة، وموديبو كايثا، سيكو توري وغابرييل داربوسبي الذين أيدوا التسيير الفيدرالي<sup>2</sup>. كان سيكو توري<sup>3</sup> وسيدار سنغور<sup>4</sup> يعارضان إصلاحات القانون-الإطار، لأنهم رأوا فيها وسيلة لتقسيم فيدرالية إفريقيا الغربية<sup>5</sup>، وعدم تحمس سنغور له كان بسبب تغليب القانون لسلطة الأقاليم على حساب سلطة الفيدرالية<sup>6</sup>. كان سيدار سنغور يؤمن بفكرة تحويل إفريقيا الغربية الفرنسية إلى كيان سياسي واحد، وكتب مقالاً في مجلة *إفريقيا جديدة Afrique nouvelle* في العدد الصادر في ديسمبر 1956م، انتفض فيه ضد بلقنة إفريقيا الغربية<sup>7</sup>، بمعنى تقسيمها إلى دول متفرقة، على النقيض من ذلك كان هوفوت بواني ضد فكرة الحكم الفيدرالي، وكان يدافع أكثر على مصالح بلاده كوت ديفوار<sup>8</sup>، التي كانت تشهد طفرة اقتصادية، استغلها الإيفواريون في تبرير رفضهم لفكرة الفيدرالية، وادعوا أن بلادهم تدفع أكثر للخزينة الفيدرالية وبدون مقابل<sup>9</sup>. موقف بواني هذا، يُمكن تفسيره أيضاً بانشغالاته الكثيرة التي لم تترك له الوقت للانشغال بشؤون

<sup>1</sup> فيليكس هوفوت بواني (1905-1993): هو أول رئيس لكوت ديفوار بعد الاستقلال إلى غاية 1993، كان طبيباً قبل أن يدخل معترك السياسة في منتصف أربعينيات القرن الماضي، وكان عضواً في الحكومة الفرنسية ما بين 1945 و1959م

(يُنظر: *The World Book Encyclopedia, Vol.9, Op.cit., p.379*)

<sup>2</sup> BCEAO, Op. cit., p.29

<sup>3</sup> أحمد سيكو توري (1922-1984): ناشط نقابي وأول رئيس لغينيا بعد الاستقلال. ينتمي إلى عائلة مسلمة، تلقى تعليماً في المدرسة القرآنية ثم في المدرسة الأوروبية. أسس أول نقابة في غينيا سنة 1941م تمثل عمال البريد، وفي 1952م أسس نقابة الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء، وكان من مؤسسي حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي سنة 1946م (يُنظر:

*Encyclopedia of African History and Culture, Vol.4, Op.cit., p.391*)

<sup>4</sup> ليوبولد سيدار سنغور (1906-2001) رئيس السنغال ما بين 1960 و1981م، اشتهر أيضاً بشعره وكتاباتاته حول السياسة، الثقافة والمجتمع. تخرّج من جامعة باريس 1931م، ودرّس الفرنسية واللاتينية في فرنسا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي،

وكان ممثل السنغال في المجلس الوطني الفرنسي سنة 1946م (يُنظر: *The World Book Encyclopedia, Vol.17, Op.cit., p.300*)

<sup>5</sup> Rajen Harshe, Op. cit. p.163

<sup>6</sup> Ruth Ginio, Op. cit. p.174

<sup>7</sup> Pierre-François Gonidec, Op. cit. p.28

<sup>8</sup> Carroll Quigley, Op. cit. p.98

<sup>9</sup> Young Crawford, Op. cit., p.227

الفيدرالية، فداخل بلاده كان رئيس بلدية أبيدجان ورئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وفي باريس كان نائباً في البرلمان وعضواً في الحكومة الفرنسيين، إضافة إلى مهامه كمفوض لدى هيئة الأمم المتحدة، ولكن في مؤتمر بماكو سنة 1957م تقبّل على مضض مبدأ الحكم الفيدرالي تحت ضغط سيكوتوري، وذلك ليحافظ على منصبه كأمن عام لحزب التجمع الديمقراطي الإفريقي.

ما بين رفض الأفارقة لفيدرالية فرنكو-إفريقية، ورفضهم لدولة فيدرالية في غرب إفريقيا، أصبح الطريق مفتوحاً أمام بلقنة إفريقيا الغربية الفرنسية وتنامي الوطنية الإقليمية<sup>1</sup>، وذهب البعض حتى إلى اتهام فرنسا بتشجيع هذه البلقنة لإمبراطوريتها في غرب إفريقيا على أمل الاحتفاظ بولاء كل منها كدولة صغيرة ضعيفة<sup>2</sup>. سواءً كانت البلقنة مقصودة من فرنسا أولاً، وإلا أنّ نواتها تشكلت منذ نشأة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية مطلع القرن العشرين، لأن هذه الفيدرالية ساعدت في بناء دول وطنية أكثر من دمجها مع بعض، وأن مفهوم الدولة في غرب إفريقيا بدأ منذ وضع الحدود في مؤتمر برلين 1884-1885م، وأكبر دليل على هذا فشل الفرنسيين في مسح فولتا العليا من خريطة المنطقة عندما ألحقوها لكوت ديفوار ما بين 1933-1974م، وهذا رغم أن هذه المستعمرة كانت صنيعاً عسكريين قبل ذلك بقليل فقط<sup>3</sup>.

غداة الإعلان عن الإصلاحات التي أقرها القانون-الإطار، كانت الجمهورية الرابعة تتخبط في العديد من المشاكل أخطرها مشكلة الجزائر، فقد فشلت هذه الجمهورية في التعاطي مع الثورة الجزائرية، وتزايد الغضب على سياساتها خاصة عند المعمرين الذين سيطمردون عليها في شهر ماي 1958م، ويطالبون بعودة الجنرال دوغول إلى الحكم. لم تصمد الجمهورية كثيراً وسرعان ما سقطت، وخلفتها الجمهورية الخامسة بعد مجيء دوغول إلى سُدّة الحكم والتصويت على دستور 1958م، في ظل الجمهورية الخامسة، عرفت العلاقات الإفريقية الفرنسية تغييراً هيكلياً<sup>4</sup>، وذلك بسبب المقترحات الجديدة التي جاء بها دستور 1958م، الذي سُنّ في 28 سبتمبر ودعا إليه دوغول قبل ذلك في 4 جوان من نفس السنة<sup>5</sup>، وأيضاً بسبب دعوة دوغول إلى إقامة مجموعة تجمع بين

<sup>1</sup> Pierre-François Gonidec, Op. cit., p.33

<sup>2</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 84

<sup>3</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch. **Du territoire à l'Etat-nation: le cas de l'AOF**. In: AOF: Réalités et héritages, Op. cit., pp.23-25

<sup>4</sup> Rajen Harshe, Op. cit., p.164

<sup>5</sup> Francis Simonis, **L'administration coloniale et le référendum du 28 septembre 1958 dans les fédérations d'AOF et AEF**, Outre-Mers, T.95, No.358-359, 2008, Société Française d'Histoire d'Outre-mer, p.59

فرنسا ومستعمراتها في غرب إفريقيا التي تُصوّت لصالح الدستور المقترح، وأما التي ترفض فلها الحق في الامتناع عن دخول المجموعة التي ستحمل اسم المجموعة الفرنسية *La Communauté Française*. وفي تصريح لدوغول، الذي كان في زيارة لأبيدجان، فإن الهدف الرئيسي للمجموعة هو العمل على تحسين الناس، ليس من الناحية المادية فقط، وإنما الفكرية والأخلاقية أيضاً<sup>1</sup>. المادة 78 من الدستور قسّمت الصلاحيات، واحتفظت لفرنسا للكبرى منها، وهي الشؤون الخارجية، الدفاع والشؤون الاقتصادية والمالية، بمعنى أن المستعمرات الإفريقية الغربية أصبحت دولاً مستقلة ذاتياً، وذلك عكس الكومنولث البريطاني الذي تمتعت فيه الدول بالاستقلال والسيادة<sup>2</sup>.

من أجل الدعاية للدستور وإنجاحه، قام الجنرال دوغول بجولة في إفريقيا الغربية الفرنسية، أين التقى بالجماهير الإفريقية والزعماء الأفارقة البارزين. لقد لقي دوغول الترحاب أينما حل<sup>3</sup>، ولكن هذا الترحاب لا يعني بالضرورة القبول بالدستور أو الصمت عن المطالبة بالاستقلال. ففي الزيارة التي قاده إلى كوناكري عاصمة غينيا يوم 25 أوت 1958، ألقى سيكوتوري واحداً من خطابه النارية، قال فيه: "لا توجد كرامة بدون حرية، نحن نُفضل الفقر في كنف الحرية على الغنى في كنف العبودية". في اليوم الموالي زار دكار عاصمة السنغال وقلب إفريقيا الغربية، وهناك واجهته جموعٌ غفيرة طالبت بالاستقلال، ودعا أيضاً لأمين غني، رئيس بلدية دكار، في خطاب الترحيب إلى استقلال السنغال<sup>4</sup>.

كان يمكن أن يكون استفتاء 1958م فشلاً ذريعاً لدوغول وفرنسا، لو لا استجابة الأحزاب الإفريقية الكبرى لدعوة دوغول، وتمكنها من تجنيد الشارع للتصويت لصالح الدستور، وعلى رأس هذه الأحزاب التجمع الديمقراطي الإفريقي<sup>5</sup>. إضافة إلى تأييد بعض الزعماء الأفارقة ومناصرتهم لدوغول، مثل سنغور وبوانيي، وذلك لأنهم كانوا مقتنعين بالشعبية الاقتصادية لبلدانهم لفرنسا، ولإعجابهم بالزعامة التي يمثلها الجنرال دوغول<sup>6</sup>. الاحتفاء بالتصويت لصالح الدستور، أفسده رفض

<sup>1</sup> Rajen Harshe, Op. cit., pp.164-165

<sup>2</sup> Ibid, Op. cit., p.164

<sup>3</sup> Idem

<sup>4</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa, France's Successful Decolonization ?**, Berg, Oxford and New York, 2002, pp.174-175

<sup>5</sup> Simonis Francis. Op. cit., p.65

<sup>6</sup> Rajen Harshe, Op. cit., p.165

الغينيين بقيادة سيكوتوري للدستور، فكانت النتيجة حصول غينيا على الاستقلال<sup>1</sup> في أكتوبر 1958م<sup>2</sup>. حاول الفرنسيون تبرير فشلهم في غينيا، ليس بنقص الوفاء لدى الأفارقة تجاه المهمة الحضارية الفرنسية، وإنما بسبب المخربين الشيوعيين حسب تعبيرهم، وكثيراً ما تحدث المسؤولون الفرنسيون سنة 1959م عن التغلغل السوفيياتي في هذا البلد<sup>3</sup>. محاولات فرنسا لم تستطع التغطية على تنامي آمال وتطلعات الأفارقة للاستقلال، فقد تسارعت الأحداث بما لم ترغب فيه فرنسا خلال السنة الموالية لسنة الاستفتاء.

إن فشل المجموعة الفرنسية لم يُعجّل به استقلال غينيا فقط، وإنما أيضاً محاولة سیدار سنغور إقامة فيدرالية تجمع بقية أقاليم إفريقية الغربية الفرنسية<sup>4</sup>. مع نهاية سنة 1958م أيدت أربع أقاليم فكرة سنغور، وهي السنغال، السودان الفرنسي، وفولتا العليا والداهومي، بينما تباينت مواقف الأقاليم الثلاثة الأخرى، أي النيجر كوت ديفوار وموريتانيا<sup>5</sup>، وبالنتيجة أنشأت الأقاليم الأربعة الأولى في 17 جانفي 1959م ما عُرف بفيدرالية مالي<sup>6</sup>. لكن عمر هذه الفيدرالية الناشئة لم يدم طويلاً، ففي 28 من الشهر الموالي لنشأتها صوّت المجلس الإقليمي في فولتا العليا لصالح خروج الإقليم من الفيدرالية، وتبعه المجلس الإقليمي في الداهومي باتخاذ نفس القرار في شهر أبريل الموالي، لتبقى الفيدرالية بدولتين فقط هما السنغال والسودان الفرنسي<sup>7</sup>.

أصبح من المؤكد أن الرغبة في الاستقلال التام لدى الأفارقة هي المطلب الأول ليس لدى الشعوب فقط، وإنما حتى لدى زعماء الحركة الوطنية في غرب إفريقيا الذين طالما تعاونوا وسايروا فرنسا في سياساتها لمدة طويلة. ففي سبتمبر 1959م طلب موديو كايتا ومامادو ديا، وهما رئيس فيدرالية مالي ونائبه على التوالي، من فرنسا الاستقلال عن طريق الاستفتاء، وتوقيع اتفاقيات للتعاون بين الطرفين. في الندوة الصحفية التي عقدها دوغول يوم 1 نوفمبر 1959م، اعترف دوغول بحق الدول الإفريقية في الاستقلال مع المحافظة على التعاون مع فرنسا، وفي 13 ديسمبر زار دكار، وألقى خطاباً أمام مجلس فيدرالية مالي، اعترف فيه بالاستقلال وحثَّ مُجدداً على ضرورة

<sup>1</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.174

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit, p.201

<sup>3</sup> Alexander Keese, Op. cit., pp.521-522

<sup>4</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.175

<sup>5</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., pp.180-181

<sup>6</sup> BCEAO, Op. cit., p.31

<sup>7</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.182



تواصل التعاون في عالم لا يمكن أن تعيش فيه دولة لوحدها حتى ولو كانت قوية<sup>1</sup>. مباشرة بعد زيارة دوغول، بدأت المفاوضات بين فرنسا وفيدرالية مالي في 18 جانفي 1960م<sup>2</sup>، وانتهت يوم 4 أبريل 1960م بإعلان استقلال فيدرالية مالي في 20 جوان من نفس السنة<sup>3</sup>.

بالنسبة للدول الأخرى في المجموعة الفرنسية، اجتمع يوم 30 ديسمبر 1959م ممثلون عن الكوت ديفوار، النيجر، الداھومي وفولتا العليا بمدينة أبيدجان، لمناقشة مسألة الاستقلال، وانتهى اللقاء بالاتفاق على مطلب الاستقلال، وبعد ستة أشهر أرسل قادة الأقاليم الأربعة رسالة إلى دوغول يطلبون فيها الاستقلال والانسحاب من "المجموعة الفرنسية"، وأكدوا على أنّ المفاوضات على اتفاقيات التعاون لن تكون إلا بعد التحاق هذه الأقاليم بهيئة الأمم المتحدة<sup>4</sup>. المفاوضات بين فرنسا وهذه الأقاليم الأربعة سريعة، وتوّجت بالاعتراف باستقلال الداھومي في 1 أوت 1960م، النيجر في 3 أوت، فولتا العليا في 5 أوت وكوت ديفوار في 7 أوت<sup>5</sup>. بسبب الخلاف حول طريقة إدارة الفيدرالية، وتباين شخصيتي سنغور وكايتا، كانت النتيجة حلى فيدرالية مالي<sup>6</sup> في 20 أوت 1960م، وفي 22 سبتمبر تمّ الإعلان عن ميلاد جمهورية مالي التي خلفت السودان الفرنسي، وأما موريتانيا فكانت آخر المستقلين في 28 نوفمبر<sup>7</sup>.

هكذا أُسدِل الستار عن فيدرالية عمّرت في إفريقيا الغربية لقرابة نصف قرن، عرفت فيه الكثير من المد والجزر، وحاولت فرنسا فرض حكمها بما يخدم مصالحها ويُحقّق لها أكبر استفادة ممكنة، الأكيد أن الفرنسيين لم يرغبوا في منح الاستقلال لمستعمرات غرب إفريقيا، ولم يُفكِّروا في ذلك على الأقل حتى بداية الحرب العالمية الثانية، ولكن الطريقة التي حصلت بها تلك المستعمرات على استقلالها تناغم مع ما أرادته النُخب الحاكمة في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نقل السلطة إليها بسلاسة والاحتفاظ بتأثير فرنسا ومصالحها في هذه البلدان. هذه السياسة ما كان لها أن تكون لولا الارتباط الاقتصادي بين فرنسا ومستعمراتها، المؤسّسات التي سيّرت الاتحاد

<sup>1</sup> Ibid, p.183

<sup>2</sup> BCEAO, Op. cit., p.33

<sup>3</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.185

<sup>4</sup> Ibid, p.184

<sup>5</sup> BCEAO, Op. cit., pp.34-35

<sup>6</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.185

<sup>7</sup> BCEAO, Op. cit., p.36

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

---

الفرنسي، وأخيراً العلاقات الشخصية بين المسؤولين والساسة الفرنسيين والقادة السياسيين الأفارقة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., pp.187-188

## ثانياً: تنظيم إفريقيا الغربية الفرنسية

### 1- التقسيم الإداري:

كما سبق الذكر، عندما تأسست الفيدرالية سنة 1895م كانت تتكون من أربع مستعمرات أو أقاليم، ولكن في فترة ما بين الحربين العالميتين أصبح التقسيم النهائي لفدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية يتكون من ثمانية أقاليم هي السنغال، غينيا، كوت ديفوار، الداهومي، السودان الفرنسي، فولتا العليا، النيجر، وموريتانيا. الإقليم التاسع هو الطوغو، وُضع تحت الانتداب الفرنسي من طرف عصبة الأمم بحد نهاية الحرب العالمية الأولى، وبقي تحت وصايتها حتى بعد الحرب العالمية الثانية بموجب الاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع هيئة الأمم المتحدة سنة 1946م، ولكن هذا الإقليم كان يخضع لنظام تسيير خاص<sup>1</sup>.

حاجة فرنسا إلى تقسيم فيدرالية إفريقيا الغربية إدارياً لا تختلف عن الحاجة في تقسيم بقية المستعمرات، وهي إقامة نظام إداري فعّال وسلس، يُمكنها من تسيير مستعمراتها وتحقيق أكبر استفادة منها في النهاية. إضافة إلى أنّ الحكم المباشر الذي طبقته فرنسا في المنطقة تطلّب تقسيماً خاصاً بما يُحقّق أهدافه. بطبيعة الحال، مهمة هذا النظام الإداري لم تكن سهلة، وإنما واجهت العديد الصعوبات والعراقيل منها اعتمادها على طاقم إداري عريض، كان يُمثّل ضعف نظيره البريطاني المسير لإفريقيا الغربية البريطانية<sup>2</sup>. في 1912م، كان الطاقم الإداري الفرنسي العامل في غرب إفريقيا يتكون من ألفين وأربعمائة وثلاثة موظف يُمثلون مختلف القطاعات، وهذا دون احتساب الطاقم الإداري الإفريقي العامل مع فرنسا<sup>3</sup>. من الصعوبات التي وقفت في وجه هذا التقسيم، التنوع العرقي والثقافي واختلاف العادات والتقاليد في منطقة غرب إفريقيا، مما أجبر فرنسا على إقامة نظام مركزي لا يُخضع الأفارقة بالأقلية الفرنسية فقط، وإنما يقضي على أي حافز لدى الحكام الأفارقة المحليين في التعامل مع شؤون مناطقهم وبلادهم<sup>4</sup>. هذا التقسيم لم يكن ثابتاً، بل عرف تغييرات كثيرة مع مرور الوقت تندرج في إطار الإصلاحات التي كانت تعرفها الفيدرالية تماشياً مع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعرفه.

<sup>1</sup> Catroux Général, Op. cit., p.241

<sup>2</sup> Jonathan Chukwuka Ezenkwe, Op. cit., p.169

<sup>3</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.10

<sup>4</sup> Jonathan Chukwuka Ezenekwe, Op. cit., p.169

قسّمت فرنسا إفريقيا الغربية الفرنسية إلى أربع وحدات إدارية هي من الأكبر إلى الأصغر الدائرة Cercle، المقاطعة Subdivision، الكانتون Canton والقرية Village. الوحدات الأولىان يحكمهما فرنسي، والثانيتان يحكمهما حاكم من السكان المحليين<sup>1</sup>، وهذا التقسيم لم يكن اعتباريًا بل كان لاعتبارات عرقية وسياسية<sup>2</sup>. في حدود 1912م، كانت هناك مائة دائرة في كامل أرجاء إفريقيا الغربية الفرنسية، وكل دائرة كان يرأسها موظف مدني برتبة متصرف إداري Administrateur، وبعض الدوائر التي لم تكن تنعم بالسلام آنذاك وُضعت تحت مسؤولية موظف عسكري، مثل تمبكتو وبوبو ديولاسو<sup>3</sup>، وبعض الدوائر في موريتانيا وكل دوائر إقليم النيجر<sup>4</sup>. في عشية الاستقلال ارتفع عدد الدوائر في الفيدرالية إلى مائة واثنين وثلاثون<sup>5</sup>، وكانت كل دائرة تتكون من مقاطعة واحدة أو أكثر، وبلغ عدد المقاطعات ما يفوق المائتين<sup>6</sup>.

كان السنغال الإقليم الوحيد الذي ضمّ ما عُرف بالبلديات كاملة الصلاحيات، وهي سان لويس وغوري اللتان بدأ فيهما الوجود الفرنسي منذ القرن السابع عشر، ودكار وروفيسك اللتان تأخر التواجد الفرنسي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكل هذه البلديات كانت تتمتع بوضع خاص تحت حكم الإمبراطورية الثالثة<sup>7</sup>، وهي الوحيدة التي سمحت فيها فرنسا للأفارقة بالنشاط السياسي مع السنوات الأولى للفيدرالية<sup>8</sup>. في سنة 1924 تمّ فصل دكار، غوري وروفيسك عن السنغال خوفًا من تزايد التأثير السياسي للأفارقة بعد الحرب العالمية الأولى<sup>9</sup>، ستكون لنا عدوة إلى هذه البلديات عند الحديث عن الوضع القانوني لسكانها والنشاط السياسي فيها ضمن الفصل القادم.

<sup>1</sup> Michael Crowder, **Indirect Rule: French and British Style**, Africa: Journal of the International African Institute, Vol.34, No.3, Jul. 1964, Cambridge University Press, p.202

<sup>2</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 65

<sup>3</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.16

<sup>4</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.8

<sup>5</sup> Hamady Hamidou Mbodj, **L'organisation de la justice pénale en Afrique occidentale française: le cas du Sénégal de 1887 à l'aube des indépendances 1887-1960**, Thèse de doctorat en Droit, Université Côte d'Azur, 2017, p.48

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.311

<sup>7</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French?: France's "civilising mission" and the establishment of a public education system in French West Africa, 1903-30**, Africa, Anno 56, No.2, 2001, Instituto Italiano per l'Africa e l'Oriente, p.191

<sup>8</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., p.196

<sup>9</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.27

إلى جانب هذا النوع من البلديات، أنشأ الحاكم العام مارسيل ميرلان Martial Merlin نوعين آخرين هما البلديات المختلطة وبلديات الأهالي. البلديات المختلطة كانت في المدن فقط، يتم تسييرها بواسطة لجنة مختلطة متكونة من أوريين وأفارقة متعلمين تتوفر بعض الشروط وبرئاسة رئيس بلدية فرنسي<sup>1</sup>. كان السنغال يضم أربع بلديات مختلطة هي تيسن Thiès، تيفاوون Tivaouane، لوغا Louga وزيجينشور Ziguinchor، وضمت غينيا بلديتين هما كوناكري وكانكان<sup>2</sup> Kankan. في 1921م، استفادت بورتو نوفو، أبيدجان، كايسن وبماكو من الترقية إلى هذا النوع من البلديات<sup>3</sup>، وفي 1939م كان مجموع البلديات المختلطة ثلاثة وعشرون، منها أربعة عشر في السنغال وحده<sup>4</sup>. أما بلديات الأهالي فكانت في القرى، وكان يرأسها شيخ القرية وتساعدته لجنة مختارة، وكانت مهمتها تسيير شؤون القرية<sup>5</sup>.

## **2- التنظيم الإداري:**

إن التقسيم الإداري الذي وضعته فرنسا في غرب إفريقيا، وضعت له تنظيمًا إداريًا قائمًا على المركزية بصفة عامة. لكن هذه المركزية لم تكن نافذة بصفة تامة، وذلك لتباعد المسافات وضعف وسائل الاتصال اللذان دفعا المسؤولين والإداريين الفرنسيين في المنطقة إلى التصرف بحرية، خاصة في الحالات الطارئة. بمعنى آخر، هذا التنظيم كان مركزياً بصفة رسمية، لكنه لا مركزي في الواقع<sup>6</sup>. ارتكز هذا التنظيم على هياكل ومناصب مختلفة، تفاصيلها فيما يلي:

### **أ- الحاكم العام:**

كان على رأس الفيدرالية في غرب إفريقيا الحاكم العام Le Gouverneur général الذي يُعتبر المسؤول الأول فيها، وهو بمثابة ممثل للجمهورية الفرنسية في إفريقيا الغربية الفرنسية، يقيم في دكار ويُساعدته في مهامه الأمين العام والمجلس الحكومي<sup>7</sup>. كانت مسؤولية هذا الحاكم العام هي إدارة وتنمية الفيدرالية، وهو مسؤول أمام وزارة المستعمرات التي يتلقى منها الأوامر<sup>8</sup>. هو الذي يُسيّر الخدمات العامة الفيدرالية، ويُعيّن الأشخاص في المناصب المدنية باستثناء تلك التي هي من

<sup>1</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., pp.192-193

<sup>2</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.7

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.193

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.330

<sup>5</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.192

<sup>6</sup> Elise Huillery, Op. cit., p.181

<sup>7</sup> Georges François, Op. cit., pp.43-44

<sup>8</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.23

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

صلاحيات الحكومة في باريس، وأضاف لصلاحياته مرسوم 6 فبراير 1928م أيضاً تعيين الأمناء العامين للأقاليم، وهو الذي يقترح على السلطات في باريس أسماء حكام المستعمرات في الفيدرالية<sup>1</sup>. من صلاحيات الحاكم العام أيضاً، حسب مرسوم 18 أكتوبر 1904م، التحكم في الجمارك، الأشغال العمومية والنمو الاقتصادي على العموم<sup>2</sup>، وأيضاً إصدار المراسيم داخل الفيدرالية<sup>3</sup>.

ما بين 1895 و1899م لم تكن صلاحيات الحاكم العام واضحة<sup>4</sup>، ففي البداية كان بمثابة الحكم بين المستعمرات، ولكن مع مرور الوقت بدأت السلطة تتجمع في يده حتى أصبح أخيراً يحمل كل سلطات الجمهورية<sup>5</sup>. وتجب الإشارة إلى أنّ مرسوم 18 أكتوبر 1904م ليمنح أي سلطات أو صلاحيات عسكرية للحاكم العام في الفيدرالية، وهذا عكس ما تمتع نظيريه في مدغشقر والهند الصينية<sup>6</sup>.

من أجل مساعدة وتوجيه الحكومة العامة في إفريقيا الغربية الفرنسية، تأسس في 15 سبتمبر 1895م "المجلس الأعلى للحكومة العامة في إفريقيا الغربية الفرنسية"<sup>7</sup>، الذي يُعطي رأيه حول كل قضايا الاحتلال، المالية، الجمارك، الأشغال العمومية والإدارة العامة<sup>8</sup>، وهو الذي يُجَدِّد الميزانية والضرية<sup>9</sup>. ينعقد المجلس مرة واحدة على الأقل في السنة، وهو يتكون من حكام المستعمرات، ورؤساء المصالح الإدارية العامة، كبار المسؤولين في الفيدرالية وأعيان أفرقة<sup>10</sup>.

لقد ترك الحكام العامون الذين حكموا فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية أثراً كبيراً فيها، في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، والسبب أنهم كانوا قد رسموا السياسة الفرنسية في الفيدرالية، مستغلين في ذلك الصلاحيات الواسعة التي تمتعوا بها، والتي جعلت منهم حكاماً فوق العادة، تتجاوز سلطتهم أحياناً مراكز باريس، ولم يتوان أحدهم في وصف الحاكم العام

<sup>1</sup> Bernard Durand, Op. cit., p.52

<sup>2</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.310

<sup>3</sup> Historical Section of the Foreign Office, Op. cit., p.5

<sup>4</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.5

<sup>5</sup> W.A.E. Skurnik, **France and Fragmentation in West Africa 1945-1960**, The Journal of African History, Vol.8, No.2, 1967, Cambridge University Press, p.318

<sup>6</sup> Bernard Durand, Op. cit., pp.52-53

<sup>7</sup> Clément Cakpo Voduché, Op. cit., p.66

<sup>8</sup> Georges François, Op. cit., p.46

<sup>9</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.10

<sup>10</sup> Idem

في إفريقيا الغربية الفرنسية بالدكتاتور<sup>1</sup>. فيما يلي عرضٌ مختصرٌ عن المسار الأكاديمي والمهني لكل حكام إفريقيا الغربية الفرنسية منذ نشأتها حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وفي الفصل القادم ستكون هناك إشارات لسياسات والإنجازات الخاصة ببعض منهم، عند الحديث عن السياسة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة.

**- شودي Jean-Baptiste Emile Chaudié 1895-1900:**

هو أول حاكم عام للفيدرالية عند إنشائها سنة 1895م، وكان عمره لا يتجاوز اثنان وأربعون سنة، وقبل تعيينه في هذا المنصب كان مفتشاً عامّاً للمستعمرات<sup>2</sup>. لم يترك هذا الحاكم بصمة واضحة في الفيدرالية، لأن فترة حكمه تزامنت مع الصعوبات التي واجهتها الفيدرالية في السنوات الأولى لإنشائها، وكذلك لأن سلطته كانت محدودة، وامتدت فقط للمستعمرات الساحلية في المنطقة. علاوة على أنه كان يتحمّل مسؤوليتين، الحاكم العام للفيدرالية وحاكم مستعمرة السنغال في آنٍ واحد<sup>3</sup>.

**- بالي Noel-Eugène Ballay 1900-1902:**

هو ثاني حاكم عام للفيدرالية، وقبل تعيينه كان حاكماً للغابون الفرنسي ثم غينيا الفرنسية<sup>4</sup>، ومثله مثل شودي، حَكَم السنغال والفيدرالية في آنٍ واحد، وسلطته كانت شكلية على حكام المستعمرات في الفيدرالية، وعلى المسؤولين المدنيين والعسكريين في السدوان الفرنسي<sup>5</sup>. توفي في دكار بسبب وباء الحمى الصفراء<sup>6</sup>.

**- روم Ernest Nestor Roume 1902-1907:**

أصبح روم حاكماً عامّاً لفيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية في عمر الأربعة وأربعين عاماً<sup>7</sup>، ووصل إلى دكار مع عائلته في مارس 1902م، وبقي حاكماً عامّاً لمدة خمس سنوات وعشرة أشهر إلى غاية 15 ديسمبر 1907م<sup>8</sup>. وقبل توليه هذا المنصب، كان إدارياً في وزارة المستعمرات، وارتقى

<sup>1</sup> Pierre-François Gonidec, Op. cit., p.29

<sup>2</sup> Clément Cakpo Voduché, Op. cit., p.66

<sup>3</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.115

<sup>4</sup> Ibid, p.124

<sup>5</sup> Historical Section of the Foreign Office, Op. cit., p.1

<sup>6</sup> Jacques-André Lesnard, **Une Carrière d'exception: Ernest Roume**, La Jaune & la Rouge, No. 768, 2021, École Polytechnique, Paris, p.84

<sup>7</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.40

<sup>8</sup> Jacques-André Lesnard, Op. cit., p.84

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

إلى مدير الشؤون السياسية، الاقتصادية والإدارية في القسم الآسيوي الأمريكي الأوقيانوسي، وكانت له مهام تفتيشية كثيرة خاصة في الهند الصينية<sup>1</sup>. كان عضوًا مهمًا في اللوبي الاستعماري، وخلال الحرب العالمية الأولى عُيِّن حاكمًا عامًا للهند الصينية التي بقي فيها سبعة عشر شهرًا، قبل أن يستقيل لتدهور صحته، وبقي أحد أبرز الوجوه في الدوائر الاستعمارية حتى بعد وفاته<sup>2</sup>.

- وليام بونتي William Ponty 1908-1915:

هو أحد أشهر الحكام العمين الذين حكموا إفريقيا الغربية الفرنسية، فقد قام بإصلاحات سياسية، قضائية وتعليمية فيها، وعُرف عنه معارضته للرق ورجال الدين والأرستقراطية الإقطاعية الإفريقية. وصوله الأول إلى غرب إفريقيا كان سنة 1890م عندما عمل كسكرتير شخصي للعقيد آرشيوار خلال حملات الغزو في المنطقة. بعد مدة خدمة قصيرة قضاها في مدغشقر سنة 1896م، طلب العودة إلى غرب إفريقيا، وعُيِّن متصرفًا إداريًا لدائرة جني، وفي 1899م عُيِّن ممثلًا خاصًا للحاكم العام ثم أصبح حاكمًا لمستعمرة السنغال الأعلى-النيجر في عام 1904م إلى غاية تعيينه حاكمًا عامًا لإفريقيا الغربية الفرنسية<sup>3</sup>. كان كثير التنقل في أرجاء الفيدرالية، ويُحب رؤية كل شيء بعينه<sup>4</sup>، وظلَّ في منصبه حتى وافته المنية في دكار يوم 13 ماي 1915م لإصابته بداء الحمى الصفراء<sup>5</sup>.

- مارسيل ميرلان Martial Merlin 1919-1923:

قبل أن يُصبح مارسيل ميرلان حاكمًا عامًا لإفريقيا الغربية الفرنسية، كانت له خبرة كبيرة في غرب إفريقيا وفي مختلف مستعمرات المنطقة. من تجاربه تفعيل سياسة التعاون مع الزعماء الأفارقة في السنغال بداية تسعينيات القرن التاسع عشر، والتي كان يرى فيها وسيلة لتحقيق إدارة غير مباشرة فعَّالة ورخيصة. قبل تعيينه، خدم أيضًا كحاكم عام لإفريقيا الاستوائية الفرنسية<sup>6</sup>.

- جول كارد Jules Carde 1923-1930:

<sup>1</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.124

<sup>2</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.40

<sup>3</sup> Elizabeth A. Foster, **Rethinking "Republican Paternalism": William Ponty in French West Africa, 1890-1915**, Outre-Mers, T.94, No.356-357, 2007, Société Française d'Histoire d'Outre-Mer, p.211

<sup>4</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.12

<sup>5</sup> Jacques-André Lesnard, Op. cit., p.84

<sup>6</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.187



ترعرع كارد في الجزائر، وكان الحاكم العام الوحيد في جيله الذي لم يتخرج من المدرسة الاستعمارية. أول تعيين له إفريقيا كان في مدغشقر سنة 1898م، وفي 1909م عمل كمتصرف إداري في كوت ديفوار، ثم رئيس مكتب الحاكم العام لإفريقيا الاستوائية الفرنسية غابريال أنجولفون Gabriel Angoulvant. في 1917م عُيِّن أمينًا عامًا للحاكم العام آنذاك فولنهوفن Vollenhoven، وبعد الحرب العالمية الأولى نُصِّب كمحافظ للجمهورية في الكاميرون، وكانت مهمته تنظيم الانتداب الفرنسي هناك، وترأس عملية التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني<sup>1</sup>.

– جول بريفيي Jules Brévié 1930-1936:

أسَّس بريفيي المجالس الاستشارية في القرى والكاتونات، ودعا إلى الاهتمام أكثر باختيار الزعماء الأفارقة وتعليمهم<sup>2</sup>.

– مارسيل دوكوبي Marcel De Coppet 1936-1938:

عُيِّن حاكمًا عامًا لإفريقيا الغربية الفرنسية في 8 أوت 1936م، وظل في هذا المنصب حتى 16 أكتوبر 1938م، وقبل ذلك، كان دوكوبي متصرفًا إداريًا في تشاد سنة 1927م. قام دوكوبي بإصلاحات أبرزها تلك المتعلقة بالعمل الإجباري، وهو الذي أصدر مرسوم 12 أوت 1937م الذي يمنع العمل الإجباري في إفريقيا الغربية الفرنسي. لقيت إصلاحات دوكوبي معارضة من المعمرين وكذلك من مرؤوسيه، وبمجرد ذهابه عاد العمل الإجباري إلى التطبيق، ولن يُلغَ إلا في سنة 1946م<sup>3</sup>.

ب- حاكم المستعمرة:

كانت فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية تتكون، كما سبق ذكره، من مستعمرات أو أقاليم بلغ عددها في البداية أربعة ثم ارتفع ليصبح ثمانية. كان كل إقليم يحكمه حاكم مدني يُطلق عليه بالفرنسية Lieutenant-gouverneur وكان يتمتع باستقلالية إدارية ومالية<sup>4</sup>، ولكنه يخضع في بعض المسائل لسلطة الحاكم العام للفيدرالية. كل حاكم له صلاحية إصدار المراسيم الخاصة

<sup>1</sup> Ibid, p.199

<sup>2</sup> Ibid, p.208

<sup>3</sup> Nicole Bernard-Duquet, **Le Front Populaire et le problème des prestations en AOF**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.16, No.61-62, 1976, École des Hautes Études en Sciences Sociales, pp.159-169

<sup>4</sup> Georges François, Op. cit., p.44

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

بالشؤون المحلية لمستعمرته<sup>1</sup>، ويتمتع بحرية المبادرة والتحرك كلما اقتضت الضرورة<sup>2</sup>. يساعد حاكم المستعمرة في أداء واجبه أمين عام ومجلس إداري استشاري<sup>3</sup>.

كان هذا الحاكم يتصرف كذلك في الشؤون العسكرية داخل حدود مستعمرته، وكثيراً ما كان لذلك نتائج كارثية كما حدث في مواجهة ساموري جنوب السودان الفرنسي<sup>4</sup>. بالنسبة لإقليم موريتانيا لم يكن له مثل بقية الأقاليم، وإنما يُسيّرُها محافظ الحكومة العامة Commissaire و يقيم في سان لويس بالسنغال<sup>5</sup>، وأما إقليم النيجر فكان حتى سنة 1910م تحت إدارة حاكم برتبة عقيد تابع لحاكم إقليم السنغال الأعلى - النيجر، وبعد 1910م أصبح تحت حكم محافظ الحكومة العامة<sup>6</sup>، و يقيم في زندر، وكِلا ميزانيتي الإقليمين كانت ملحقة بالميزانية العامة للفيدرالية<sup>7</sup>.

### ج - حاكم الدائرة:

يحكم الدائرة موظف برتبة متصرف إداري administrateur، وهو بمثابة الرجل الحقيقي في العملية الاستعمارية<sup>8</sup>، وهو صاحب التأثير والقرار، وذلك لأن مهامه متعددة، فهو الذي يجي الضرائب، يُمثّل حاكم الإقليم في جميع المناسبات، يرسم خريطة المنطقة الخاضعة له، يُسيّر المدارس، يراقب المدارس القرآنية، يُخطط ويراقب انجاز الطرقات والجسور والآبار، ويوقف المجرمين ويحاكمهم وفق العرف المحلي<sup>9</sup>. في 1919م أنشأت مجالس الأعيان في كل دائرة من دوائر الفيدرالية من أجل مساعدة حاكم الدائرة، وكل مجلس كان يتكون من ستة عشر عضواً أغلبهم من حكام الكانتونات وبعض الأعيان الأفارقة المؤثرين في مجتمعاتهم المحلية. كان المجلس ينعقد أكثر من مرة خلال السنة لمناقشة التدابير المتعلقة بتطبيق السياسة الاستعمارية<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> Historical Section of the Foreign Office, Op. cit., p.6

<sup>2</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.12

<sup>3</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.7

<sup>4</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.114

<sup>5</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.8

<sup>6</sup> Historical Section of the Foreign Office, Op. cit., p.6

<sup>7</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.8

<sup>8</sup> Georges DEHERME, Op. cit., p.49

<sup>9</sup> Elise huillery, Op. cit., p.181

<sup>10</sup> Magloire Somé, **État, pouvoir et démocratie en Afrique de l'Ouest contemporaine:**

**les héritages du passé.** In: Augustin Loada & Jonathan Wheatley, **Transitions démocratiques en Afrique de l'Ouest: Processus constitutionnels, société civile et institutions démocratiques,** Éditions Harmattan, Paris, 2015, p.70

د- حاكم المقاطعة:

كان هذا الحاكم مسؤولاً على وحدة إدارية متوسط تعداد سكانها ثمانية آلاف نسمة، ويشرف على إدارة ما يقرب من أربعة وعشرين قرية في المتوسط، ويخضع لحاكم الدائرة الذي يُوقع عليه عقوبات الفصل أو الخصم أو اللوم<sup>1</sup>.

ه- حاكم الكانتون:

حاكم الكانتون من الأفارقة، يكون هو وحاكم القرية من العائلات العريقة، ويُستبدل بسرعة إذا لم يُثبت كفاءته، أو فقط لرغبة في فصله من الإداري الفرنسي المسؤول عنه. لقد كانوا مجرد أداة في الآلة الإدارية الفرنسية، ومهامهم كثيرة، منها جمع الضرائب، توفير اليد العاملة، تجنيد الأفارقة، وكان عليهم أيضاً توفير الإيواء والأكل لمبعوثي الإدارة الاستعمارية، والترحيب بالأعوان الذين يُرسلهم حاكم الدائرة، ويدفعون أيضاً أجور أمنائهم، وأن تكون لهم قوة مسلحة تسهر على تطبيق القانون<sup>2</sup>. يتم اختيار حاكم الكانتون وفق الشروط التي وضعها مرسوم 28 ديسمبر 1936م الذي نظم وقتن الإدارة المحلية، وهذه الشروط هي:

- من الأفضل أن يكون من عائلات حاكمة عريقة.
  - أو أن يكون من النبلاء، ومن الأحسن أن يكون متعلماً، وقدّم خدمة لفرنسا.
  - أو أن يكون حاكماً لكانتون، وأدى مهامه على أكمل وجه لمدة أربع سنوات على الأقل.
  - أو أن يكون من الجنود القدامى.
  - أو أن يكون من الموظفين المدنيين الأفارقة، وأدى مهامه جيداً لمدة أربع سنوات على الأقل.
- وأما العقوبات التي قد يتعرض لها حاكم الكانتون هي:

• التوبيخ.

• تجريد الراتب مؤقتاً.

• المنع مؤقتاً.

• تخفيض الأجر.

<sup>1</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 65

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.80-81

• الإقالة<sup>1</sup>.

و- حاكم القرية:

يكون من الأفارقة، ومهمته تسيير شؤون قريته وفق تعليمات الإدارة الفرنسية. أي تأخر منه في جمع الضرائب أو تنفيذ الأوامر يتحمل مسؤوليته، وقد يتعرض للتوقيف، السجن أو الجلد<sup>2</sup>.

3- الميزانية:

كانت الميزانية شيئاً مهماً في السياسة الفرنسية بغرب إفريقيا، تماماً كما في بقية المستعمرات، فلا يُمكن تسيير وتنمية المستعمرات بدون أموال، والأصعب من ذلك كان كيفية الحصول على الأموال اللازمة لهذه الميزانية. وما زاد من ضخامة التحدي المالي الذي واجهته الفيدرالية الناشئة، أن النشأة كانت في وقت ما زالت فيه المستعمرات الشرقية من الفيدرالية لم تخضع كلية للسلطة الفرنسية، وهذا ما وضع عبئاً مالياً جديداً على المستعمرات الساحلية التي كانت أصلاً بحاجة لاستثمار أموالها في الأشغال العمومية<sup>3</sup>.

منذ نشأة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية إلى غاية 1904م، لم يكن للفيدرالية نظام مالي واضح، ولكن بعد صدور المرسوم الذي أعاد وتنظيم الفيدرالية جذرياً سنة 1904م، بينت المادة السابعة منه شكل وطبيعة النفقات ومصادر الميزانية العامة للفيدرالية<sup>4</sup>. النظام المالي لإفريقيا الغربية الفرنسية كان يقوم على ثلاث ميزانيات هي ميزانية وزارة المستعمرات، ميزانية الفيدرالية وميزانية المستعمرة أو الإقليم. الميزانية الأولى، أي ميزانية وزارة المستعمرات، كان مصدرها الضرائب المجبأة في فرنسا، وهي مخصصة للنفقات العسكرية في المستعمرات. ميزانية الفيدرالية مصدرها الرسوم الجمركية للفيدرالية، وهي مخصصة لنفقات الحكومة الفيدرالية، وتمويل الأشغال العمومية خاصة منها السكك الحديدية، والإعانات المالية للمستعمرات الفقيرة كموريتانيا<sup>5</sup>. كما تتكفل ميزانية الفيدرالية بنفقات العدالة والتعليم في جميع أنحاء المستعمرات المنضوية تحتها<sup>6</sup>، وهي أيضاً مخصصة لتسديد الديون<sup>7</sup>، وتدعيم المستعمرات تماشياً مع إمكانياتها المالية وحاجيات المستعمرات<sup>1</sup>. كانت

<sup>1</sup> Michael Crowder, Op. cit., p.200

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, French Colonialism in Tropical Africa, p.82

<sup>3</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.122

<sup>4</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.52

<sup>5</sup> Elise Huillery, Op. cit., p.181

<sup>6</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.126

<sup>7</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.9

هذه الميزانية تتغذى من الأرباح الصافية الناتجة عن استغلال السكك الحديدية<sup>2</sup>، وفي الفترة 1895-1902م، كانت الميزانية العامة للفيدرالية تتجاوز أربعة وعشرين مليون فرنك في السنة، يُنفق منها 26% على تسيير المصالح الإدارية لوحدها<sup>3</sup>. بالنسبة لميزانية المستعمرة أو الإقليم، فمصدرها كان الضرائب المحلية بنسبة تفوق 60%<sup>4</sup>، وكانت كل مستعمرة تتحمّل لوحدها أعباء التسيير والتنمية داخل حدودها، وفق قاعدة الاستقلال المالي الذي نصّت عليها المادة 33 من قانون المالية الصادر في 13 أبريل 1900م، والذي طُبّق بحزم في إفريقيا الغربية الفرنسية ابتداءً من سنة 1902م، أين أصبحت المستعمرات تتحمّل أعباء الإدارة بما فيها دفع أجور المسؤولين الذين يعيشون في فرنسا، وكان الاستثناء الوحيد كما ذكرنا، النفقات العسكرية<sup>5</sup>.

المركزية كانت حاضرة أيضاً في الجانب المالي وتسيير الميزانية، فقد تمّ في عهد الحاكم العام الأول للفيدرالية شوديبي، تعيين محاسب عام للخزينة من باريس، كانت مهمته متابعة ومراقبة الشؤون المالية، وكان له مساعدين في كل مستعمرة من مستعمرات الفيدرالية<sup>6</sup>.

#### **4- الإصلاحات الإدارية بعد الحرب العالمية الثانية:**

إن التنظيم الإداري الذي عرفته إفريقيا الغربية الفرنسية منذ تأسيسها نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية، سيعرف تغييراً جذرياً في الفترة التي تلت الحرب إلى غاية الاستقلال. هذا التغيير هو مظهر من مظاهر التحول في السياسة الفرنسية بعد الحرب في كامل المستعمرات، ومنها مستعمرات غرب إفريقيا، وذلك تأسيس الجمهورية الرابعة بالتصديق على دستور 1946م. تفاصيل هذا التحول ستأتي في الفصل القادم، عند الحديث عن السياسة الفرنسية وتأثيرها من الجانب السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وسنكتفي هنا بذكر بعض الإشارات عن هذا التغيير.

بعد الحرب العالمية الثانية تغيّر اسم وزارة المستعمرات إلى وزارة فرنسا ما وراء البحار سنة 1946م<sup>7</sup>، ويعني ذلك ببساطة إلغاء صفة المستعمر على الأراضي الخاضعة لفرنسا، ولإقناع

<sup>1</sup> Gouvernement Général, Op. cit., p.6

<sup>2</sup> Idem

<sup>3</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.123

<sup>4</sup> Elise Huillery, Op. cit., p.182

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.86

<sup>6</sup> C.W. Newbury, Op. cit., p.122

<sup>7</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.87

الشعوب المستعمرة بحسن نواياها، شرعت فرنسا في إصلاحات مسّت جميع الميادين، وعلى رأسها الميدان الإداري المسؤول عن تسيير المستعمرات، والذي طالما لقي انتقادًا من الشعوب المستعمرة والحركات الوطنية. بالنسبة لفيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، هذا التغيير حفّزه الضغوطات التي مارسها النواب الأفارقة على الحكومة والسلطات الاستعمارية لأجل الإصلاح. لقد سمح دستور 1946م للأفارقة بانتخاب ممثلين عنهم في المجلس التأسيسي للجمهورية الرابعة، وبعده في البرلمان الفرنسي، وذلك كانت فرصة سانحة للنواب الأفارقة لإيصال مطالب شعوبهم، مستغلين في ذلك تحالفهم مع بعض الأحزاب الفرنسية في البرلمان الفرنسي. الشيء الثاني الذي حفّز الإصلاح كان نهاية انفراد وزارة المستعمرات برسم السياسة في المستعمرات، فقد أصبح لزامًا عليها إشراك واستشارة وزارت أخرى في هذه المهمة وزارة المالية، وزارة الزراعة ووزارة التعليم، وهذا ما فتح الباب لجهات وشخصيات أخرى بفرض أفكارها<sup>1</sup>.

الإصلاحات بدأت كما رأينا سابقًا بتغيير اسم المستعمرات في إفريقيا الغربية الفرنسية التي أصبح يُطلق عليها ابتداءً من سنة 1946م اسم "أراضي ما وراء البحار" إلى جانب مستعمرات إفريقيا الاستوائية الفرنسية، وفي نفس السنة تغيّر اسم الحاكم العام ليصبح *المحافظ الأعلى للجمهورية Haut commissaire de la république*<sup>2</sup>. لقد تحوّلت إفريقيا الغربية من نظام تسلطي خالص إلى نظام تُشارك فيه النخب الإفريقية<sup>3</sup>، فألى جانب السماح للأفارقة بدخول البرلمان الفرنسي، نصّت المادة 77 من دستور 27 أكتوبر 1946م على إنشاء مجالس إقليمية في المستعمرات<sup>4</sup>، مُنتخبة بالاقتراع العام، ومهمتها التصديق على القروض والميزانيات وتحديد الضرائب، وتُستشار في جميع ما يخص التنظيم الإداري، التعليم، الأشغال العمومية ونظام العمل وغيرها<sup>5</sup>. هذه المجالس الإقليمية ستسمح للمثقفين والإطارات الإفريقية بالولوج إلى هياكل التسيير على المستوى المحلي<sup>6</sup>، وبالتالي المشاركة في صنع القرار، والحدّ من سطوة الإدارة الاستعمارية على

<sup>1</sup> Ibid, pp.86-87

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., p.196

<sup>3</sup> Nicolas Bancel, **La voie étroite: la sélection des dirigeants africains lors de la transition vers la décolonisation**, Mouvements, No.21-22, mai-août 2002, La Découverte, p.29

<sup>4</sup> Joseph-Roger de Benoist, **Le Grand Conseil de l'AOF, ébauche de Parlement Fédéral**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.75

<sup>5</sup> Catroux Général, Op. cit., p.242

<sup>6</sup> Nicolas Bancel, Op. cit., p.29

الحياة العامة للأفارقة. لقد أصبحت المجالس الإقليمية تتحكم تقريباً في كل أشكال الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية<sup>1</sup>.

إلى جانب المجالس الإقليمية، تبنت البرلمان الفرنسي في 12 أوت 1947م قانوناً أنشئ بموجبه "المجلس الكبير le Grand conseil" أو المجلس الفيدرالي، وهو مجلس عام يجمع كل أقاليم إفريقيا الغربية الفرنسية، وكان يتكون من أربعين عضواً، خمسة منهم عن كل إقليم. أول انتخابات هذا المجلس كانت في 3 نوفمبر 1947م، وأول اجتماع لأعضائه كان في 5 ديسمبر من نفس السنة<sup>2</sup>. لم يكن المجلس هيئة تنفيذية ولا تشريعية، وإنما مجلساً إدارياً واستشارياً، ومهمته كانت مناقشة الميزانية والتصويت عليها، ومناقشة القضايا المتعلقة بملكية الأراضي، ويستشير الحاكم العام في بعض القضايا الإدارية، ولكن توصياته ليست ملزمة للحاكم العام. ورغم محدودية السلطة التي تميز بها هذا المجلس، إلا أنه حظي بأهمية بالغة، بالنظر للحجم الضخم لميزانية الفيدرالية التي كان يصادق عليها<sup>3</sup>.

سكان إفريقيا الغربية الفرنسية استفادوا أيضاً من إرسال ممثلين عنهم في مجلس أو برلمان الاتحاد الفرنسي، وهو الاتحاد الذي نشأ مع صدور دستور 1946م، ويجمع فرنسا ومستعمراتها، ولكنه اختص أكثر بشؤون مناطق ما وراء البحار التي منها إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>4</sup>. لم تكن هذه الإصلاحات كافية بالتأكيد، ولكنها لبّت جزئياً مطالب الحركة الوطنية الإفريقية، والإشارة على ذلك هي خُلُو العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية من أي مطلب للاستقلال ولو من حزب إفريقي واحد، وكل ما اشتكى منه الزعماء السياسيون الأفارقة كان تجاوزات الاستعمار في حق الأفارقة، ونقص التمثيل الإفريقي في المؤسسات والإدارة<sup>5</sup>.

لم تتوقف الإصلاحات الفرنسية في إفريقيا الغربية، فبعد الإصلاحات التي جاء بها دستور 1946م، جاءت حزمة إصلاحات أخرى بعد صدور القانون-الإطار أو ما يعرف بقانون دوفير، نسبة إلى واضعه وزير فرنسا ما وراء البحار غاستون دوفير، سنة 1956م. جاء دوفير في وقت حسّاس جداً بالنسبة لفرنسا، حيث ازداد ضغط الثورة الجزائرية على الحكومة الفرنسية، واستقلت

<sup>1</sup> W.A.E Skurnik, Op. cit., p.327

<sup>2</sup> Joseph-Roger de Benoist, Op. cit., p.76

<sup>3</sup> W.A.E Skurnik, Op. cit., p.322

<sup>4</sup> René de Lacharrière, Op. cit., p.55

<sup>5</sup> Nicolas Bancel, Op. cit., p.29

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

تونس والمغرب، وقبلهما غانا المحاذية لمستعمرات فرنسا في غرب إفريقيا، كوت ديفوار وفولتا العليا، ولو استقلالاً جزئياً. حساسية الوضع أقنعت دوفير باستحالة تحمّل السلطات الاستعمارية للمشاكل الاجتماعية والسياسية الضخمة في إفريقيا الغربية الفرنسية خاصة، وإفريقيا المستعمرة عامة، وأن الحل هو إشراك النخب الإفريقية في تسيير شؤون بلدانها<sup>1</sup>. الإصلاحات التي جاء بها القانون-الإطار حوّلت سلطة القرار من الحاكم العام إلى المجالس الإقليمية التي أصبحت تضطلع أيضاً بمهمة تسيير الميزانيات المحلية، وفي شهر ماي 1957م أصبح كل إقليم في الفيدرالية يملك مجلساً حكومياً خاصاً به، وأغلب وزراءه من الأفارقة<sup>2</sup>. في عهد الجمهورية الخامسة، وبعد قيام الجمهورية الخامسة على يد دوغول سنة 1958م، أصبح الحاكم العام لكل إقليم من فيدرالية إفريقيا الغربية، إفريقي ينتخبه المجلس الإقليمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p.36

<sup>2</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., pp.166-168

<sup>3</sup> Nicolas Bancel, Op. cit., p.40



### ثالثاً: مقارنة بين إفريقيا الغربية الفرنسية والمستعمرات الفرنسية.

استطاعت فرنسا تكوين امبراطورية استعمارية مترامية الأطراف، لم تُضاهها إلا الإمبراطورية البريطانية، وشملت هذه الإمبراطورية مختلف قارات العالم وجزره. لقد سيطرت فرنسا على النصيب الأكبر من الأراضي الإفريقية، وأكثر من كل القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى، فقد سيطرت على شمال القارة السمراء وغربها ووسطها وشرقها بما في ذلك جزيرة مدغشقر الكبيرة. وفي آسيا احتلت فرنسا الجزء الأكبر من شبه جزيرة الهند الصينية، بالإضافة إلى جزر أوقيانوسيا وجزر الكاراييب الواقعة بين الأمريكيتين. وأضيفت إلى هذه المستعمرات الأراضي التي وضعتها عصبة الأمم بتحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، وهي الطوغو والكاميرون في غرب إفريقيا، وسوريا ولبنان في جنوب غرب آسيا.

لم تكن المستعمرات التي هيمنت عليها فرنسا على تشابه واحد، بل كانت هناك اختلافات كبرة بينها على مستوى القارة وعلى مستوى المنطقة أيضاً. فمستعمرات الهند الصينية لم تكن كالمستعمرات الإفريقية، ومستعمرات إفريقيا الغربية اختلفت عن مستعمرات إفريقيا الاستوائية. هذا الاختلاف نجده في المساحة، التضاريس، المناخ، الغطاء النباتي، وشبكة الأنهار، ويمتد إلى الشعوب من حيث العرق، العادات والتقاليد، الثقافة والمستوى الحضاري. هذه الاختلافات أعطت للمستعمرات خصوصيات، وبالتالي فرضت على فرنسا تبني سياسات تتماشى وهذه الخصوصيات. بطبيعة الحال، السياسة الاستعمارية الفرنسية حملت العديد من نقاط التشابه في جميع المستعمرات، لأن الهدف كان واحداً وهو استغلال خيرات هذه المستعمرات لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وتجسيد المهمة الحضارية التي ادعى الفرنسيون حملها لصالح الشعوب المستعمرة.

إن مقارنة إفريقيا الغربية الفرنسية لن تكون مع جميع المستعمرات التي أخضعها فرنسا، وإنما ستقتصر على إفريقيا الاستوائية الفرنسية، واتحاد الهند الصينية فقط. السبب في اختيار هاتين الكتلتين الاستعماريتين للمقارنة، هو سبب بسيط، ويتمثل في كونهما تحملان الطابع الفيدرالي أو الاتحادي، الذي كان يطبع أيضاً إفريقيا الغربية الفرنسية، مما يجعل المقارنة منطقية وعادلة.

#### 1- إفريقيا الاستوائية الفرنسية:

إفريقيا الاستوائية الفرنسية هي فيدرالية كانت تجمع أربع مستعمرات فرنسية هي الغابون، الكونغو الأوسط، أوبانجي شاري المعروفة اليوم بإفريقيا الوسطى، وتشاد. هي محصورة بين

الكامبيون الذي أصبح تحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، نيجيريا، الصحراء الكبرى، السودان المصري، الكونغو البلجيكي، كابيندا البرتغالية وغينيا الإسبانية<sup>1</sup>. تقع بين دائرتي العرض 23° شمالاً و5° جنوباً، ومساحتها بلغت مليونان ونصف كيلومتر مربع، وطول ساحلها على المحيط الأطلسي كان ألف وثلاثمائة كيلومتر<sup>2</sup>.

مثل ما فعلت في غرب إفريقيا، قامت فرنسا مستعمراتها الإفريقية الاستوائية بحكومة عامة تسهر على تسيير شؤونها والسهر على تطبيق السياسة الفرنسية فيها. الحكومة العامة لإفريقيا الاستوائية الفرنسية تأسست بموجب المرسوم الصادر في 20 جوان 1908م، والذي كمله مرسوم 15 جانفي 1910م<sup>3</sup>، وكان الحاكم العام فيها يُقيم في برازافيل<sup>4</sup>.

بالنسبة لأوجه التشابه بين فيدراليتي إفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسيين، تتمثل في النظام الإداري والسياسة المتبعة اتجاه الأهالي. لقد كان نظام الإداري المتبع في الفيدراليتين واحداً<sup>5</sup>، فقد كانت فيدرالية إفريقيا الاستوائية الفرنسية تحت إشراف الحاكم العام مثل نظيرتها الغربية، وكان يساعده مجلس الحكومة الذي أصبح يسمى المجلس الإداري ابتداءً من سنة 1934م<sup>6</sup>، ويساعده أيضاً أمين عام، وكانت كل مستعمرة فيها تحت قيادة الحاكم Lieutenant-gouverneur بمساعدة أمين عام<sup>7</sup>. نفس الكلام ينطبق على السياسة التي اتبعتها فرنسا على الأهالي في إفريقيا الاستوائية، والتي لم تختلف عن تلك المتبعة في إفريقيا الغربية<sup>8</sup>، في التعليم والصحة ومجالات أخرى. ولكن الفرق كان في أن السياسة بإفريقيا الاستوائية لم تكن صارمة بنفس مستوى نظيرتها الغربية، بسبب النقائص التي كان يعاني منها الجهاز الإداري، وضعف سلطة باريس على حكامها. الدليل

<sup>1</sup> Georges Barthélemy, **Les Colonies Françaises**, Librairie du Chasseur Français, Saint-Etienne, 1928, p.67

<sup>2</sup> Edouard Trézenem, Bertrand Lembezat, **Terres Lointaines: La France Equatoriale**, T.1, Société d'Éditions Géographiques, Maritimes et Coloniales, 2ème Édition, Paris, 1950, pp.15-16

<sup>3</sup> Exposition Coloniale Internationale de Paris 1931, **Les Armées Françaises d'Outre-mer**, Histoire militaire de l'Afrique équatoriale française, Imprimerie Nationale, Paris, p.16

<sup>4</sup> Léon Abensour, René Thévenin, **La France Noire, Ses peuples, Son histoire, Ses richesses**, Société Parisienne d'Édition, Paris, 1971, p.188

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.308

<sup>6</sup> Ibid, p.309

<sup>7</sup> Léon Abensour, Op. cit., p.188

<sup>8</sup> Idem

هو أن مرسومًا خاصًا بالتعليم في هذه الفيدرالية، تجاهله الحكام العامون المتوالون عليها لمدة ثماني سنوات<sup>1</sup>.

بالنسبة لأوجه الاختلاف بين الفيدراليتين، فهي عديدة. الاختلاف الأول كان في عدد السكان، إفريقيا الاستوائية كانت تضم حوالي ثلاثة ملايين نسمة في حدود 1931م<sup>2</sup>، بينما سكان إفريقيا الغربية كانوا في نفس الفترة حوالي خسة ليون نسمة. قد يعتقد أحدهم أن قلة السكان في هذه الفيدرالية سهّلت مهمة فرنسا فيها، ولكن العكس هو الصحيح. فقد واجهت السلطات الفرنسية صعوبات جمّة في التعامل مع هؤلاء السكان، تقودنا إلى الاختلاف الثاني المتمثل كون شعوب إفريقيا الاستوائية كانت أقل تحضرًا وتطورًا مقارنة بشعوب إفريقيا الغربية<sup>3</sup>. ففي منطقة الغابات التي تمثل ثلث مساحة الفيدرالية<sup>4</sup>، كانت الشعوب بدائية، ونفس الشيء كان في الحوض الشمالي لنهر شاري وحتى قبائل التبو في منطقة التبستي، ويقل الأمر حدة في تشاد والجزء السفلي لنهر شاري<sup>5</sup>. هذا الطابع البدائي يُفسّر بعدم وصول التأثير الحضاري الخارجي إلى أجزاء واسعة من المنطقة، وعدم قيام دول وحضارات بارزة فيها، وهو العكس تمامًا في إفريقيا الغربية التي كانت مهدًا لدول وإمبراطوريات حقّقت زُفياً حضاريًا متقدمًا، مستفيدة من وصول التأثير العربي والإسلامي إليها كما رأينا في الفصل الماضي.

الاختلاف الثالث بين الفيدراليتين كان طبيعة الإطار الفيدرالي فيهما، فالنظام الفيدرالي في إفريقيا الغربية سبق في نشأته نظيره في إفريقيا الاستوائية بحوالي ثلاثة عشر سنة، وظلّ ثابتًا إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الرابعة بفرنسا. على النقيض من ذلك، تأرجح نظام الحكم في إفريقيا الاستوائية ما بين النظامين الفيدرالي والمركزي، بسبب المصاعب التي واجهها من قلة السكان، فقر الموارد والتكلفة الباهظة للتسيير التي دفعت السلطات الفرنسية سنة 1934م إلى إلغاء الميزانيات الخاصة بالمستعرات، وأجبرت الحاكم العام على أن يعمل حاكمًا للكونغو الأوسط في نفس الوقت. مرسوم 1 جويلية 1934م الذي جاء نتيجة لاستقالة الحاكم العام أونتوني Antonetti، حوّل مستعمرات إفريقيا الاستوائية إلى مستعمرة واحدة، وأصبح للحاك العام

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.309

<sup>2</sup> Ibid, p.32

<sup>3</sup> Ibid, p.188

<sup>4</sup> Exposition Coloniale de Paris 1931, Op. cit., p.79

<sup>5</sup> Léon Abensour, Op. cit., pp.188-189

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

موظفين يمثلونه في الغابون، أوبانجي شاري وتشاد، وكل هذا لتوفير حسة عشر ليون فرنك في الميزانية العامة. ظل الأمر كذلك إلى غاية سنة 1937م التي صدر فيها مرسوم 12 أكتوبر الذي أعاد منصب الحاكم للغابون وأوبانجي شاري، بعد الصعاب التي واجهتها الإدارة من حيث الاتصال<sup>1</sup>.

رابع الاختلافات كان التقسيم الإداري الذي لم يكن مستقرًا، وإنما شهد العديد من التغييرات لأسباب إدارية ومالية، والاختلاف كان أيضًا في أسماء الوحدات الإدارية. في إفريقيا الغربية الفرنسية، كما مرَّ علينا، كانت أكبر وحدة إدارية في المستعمرة هي الدائرة، تليها المقاطعة ثم الكانتون وأخيرًا القرية، ولكن في إفريقيا الاستوائية الفرنسية كانت أكبر وحدة هي المقاطعة La circonscription التي كان عددها تسعة وثلاثون مقاطعة، ولكن في سنة 1934م ولأسباب مالية قُصَّ عدد المقاطعات إلى عشرين وأصبحت تُسمى بالفرنسية La département. لدواعي إدارية تمَّ رفع عدد المقاطعات إلى ثلاثين، وأصبحت تُسمى المناطق Les régions. كل منطقة كانت مقسَّمة إلى دوائر Circles، وبلغ عدد الدوائر مائة وخمسين دائرة<sup>2</sup>.

الاختلاف الخامس هو في التمثيل السياسي للمستعمرات بالمؤسسات السياسية في فرنسا، ففي إفريقيا الغربية تمتعت المستعمرات بممثلين لها في البرلمان الفرنسي خاصة السنغال التي كان لها ممثل منذ القرن التاسع عشر، بل وصل الأمر إلى حد انتخاب نائب أسود عن السنغال في البرلمان الفرنسي سنة 1914م هو بليز دياغن. العكس في إفريقيا الاستوائية التي لم يكن لها ممثل في البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسيين، واكتفت بممثل فقط في المجلس الأعلى للمستعمرات<sup>3</sup>.

الاختلاف السادس كان في الجانب الصحي، الي تأخَّرت فيه إفريقيا الاستوائية كثيرًا مقارنة بنظيرتها الغربية، وذلك لأن سكانها كانوا يعيشون في مناطق ذات مناخ صعب وتكثر فيها المستنقعات، مما جعلهم عُرضة للأوبئة. الحالة الصحية المزرية تعود أيضًا إلى السياسة الصحية غير صارمة بسبب ضعف الإمكانيات، ففي مطلع ثلاثينيات القرن العشرين لم يكن في الفيدرالية إلى ثلاثون طبيبًا فقط، ومستشفى واحد يستحق الاسم كان في برازافيل. من الأوبئة التي عانت منها

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.310

<sup>2</sup> Ibid, p.311

<sup>3</sup> Georges Barthélemy, Op. cit., p.73

الفيدرالية نجد مرض النوم الذي قضى بداية القرن العشرين على قرى بكاملها، وأصاب ألف شخص في حوض نهر ساناغا من أصل مائة وعشرين ألف نسمة يعيشون هناك<sup>1</sup>.  
الاختلاف الأخير كان في اليد العاملة، فقد عانت إفريقيا الاستوائية من نقص اليد العاملة اللازمة للتنمية واستغلال ثروات المنطقة، وسبب هذا النقص يعود إلى سوء الظروف الصحية كما رأينا في الاختلاف السابق<sup>2</sup>. نقص اليد العاملة يُمكن أن يُفسر أيضًا بقلة السكان إذا ما قارنا عددهم بالمساحة الشاسعة التي تمتعت بها الفيدرالية.

## **2- اتحاد الهند الصينية:**

بدأ الوجود الفرنسي في الهند الصينية عن طريق البعثات التبشيرية التي أدت أدوارًا في آسيا الشرقية، وكانت هي السبب في الاحتلال الفرنسي للمنطقة، بعدما اتهمت فرنسا أباطرة فيتنام، نهاية الخمسينيات بالقرن التاسع عشر، باضطهاد المبشرين الكاثوليكين، واتخذت من ذلك ذريعة للتدخل العسكري في الهند الصينية خلال عهدنا نابليون الثالث<sup>3</sup>.

الغزو الفرنسي للهند الصينية بدأ بغزو منطقة دا نانغ Da Nang على الساحل الشرقي للفيتنام سنة 1858م، واستطاع الجيش الفرنسي أن يصمد ويحتل أراضي كوشنشين جنوب الفيتنام<sup>4</sup>، وتدرجياً قام الفرنسيون بغزو كمبوديا، آنام وطونكين ما بين سنوات 1862 و1888م<sup>5</sup>، وأما اللاووس أصبحت تحت الهيمنة الفرنسية بطريقة سلمية<sup>6</sup>، بعد توقيع اتفاقية ما بين فرنسا وبريطانيا سنة 1893م<sup>7</sup>. أصبحت هذه المستعمرات تُشكل وحدة إدارية واحدة بمقتضى المرسوم الصادر في 17 أكتوبر 1887م<sup>8</sup>، أي قبل ضم اللاووس سنة 1893م. هذه الوحدة الإدارية، التي

<sup>1</sup> Léon Abensour, Op. cit., p.189

<sup>2</sup> Ibid, p.191

<sup>3</sup> Pierre-Jean Simon, **L'Indochine française: bref aperçu de son histoire et des représentations coloniales**, Hommes et Migrations, No.1234, 2001, Musée national de l'histoire de l'immigration, pp.14-15

<sup>4</sup> Thu-Trang Vuong, Quan-Hoang Vuong, **L'indochine française du XIXe-XXe siècle, politique et religions**, Working Paper CEB No.18/002, 2018, Centre Emile Bernheim, p.2

<sup>5</sup> Jean-Pierre Duteil, **Les Français en Indochine, des années 1830 à la fin de la deuxième guerre mondiale**, 2003, Clio 2021, p.1

<sup>6</sup> Pierre-Jean Simon. Op. cit., p.16

<sup>7</sup> Thu-Trang Vuong, Quan-Hoang Vuong, Op. cit., p.2

<sup>8</sup> Pierre-Vincent Gueret, **La Fédération indochinoise de l'amiral Decoux: ébauche d'une réalité administrative en péril**, Outre-Mers, T.91, No.342-343, 2004, Société Française d'Histoire d'Outre-mer, p.14

سُمِّيت اتحاد الهند الصينية كانت تضم الفيتنام، كمبوديا واللاوس<sup>1</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن الفيتنام كان يتكون من ثلاثة أقاليم هي كوشنشين في الجنوب، طونكين في الشمال، وأنّام في الوسط<sup>2</sup>. هذا يعني أن اتحاد الهند الصينية كان يتكون من خمسة أقاليم هي كوشنشين، طونكين، آنّام، كمبوديا واللاوس. في هذه الأقاليم الخمسة كان إقليم كوشنشين وحده الذي كان له وضع المستعمرة، وبقية الأقاليم كانت محميات<sup>3</sup>.

إذا أردنا مقارنة اتحاد الهند الصينية بإفريقيا الغربية الفرنسية، فيمكننا القول بأن الاختلاف بينهما كبير جداً، ولا علاقة له بالاختلاف الموجود بين فيدراليتي إفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسيّين. السبب في هذا الاختلاف الكبير يُفسَّر أولاً باختلاف شعوب الهند الصينية عن نظيرتها الإفريقية، فالأولى كانت أكثر تحضراً وأكثر تنظيمًا من الناحيتين السياسية والاجتماعية لأنها خضعت لدول وممالك متطورة في المنطقة، وهذا عكس الشعوب الإفريقية في غرب إفريقيا والمناطق الاستوائية، أين كانت ف الكثير من أجزائها بدائية ويسودها النظام القبلي خاصة في المناطق التي لم صل إليها الاسلام الذي أدى دورًا حيويًا في تطوير وترقية هذه الشعوب، وإقامة دول إسلامية مزدهرة في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء. التفسير الثاني لهذا الاختلاف هو الواقع الجغرافي للهند الصينية، فهي من جهة بعيدة عن فرنسا، وهذا جعل عملية الاتصال مع مستعمرات المنطقة صعبًا، وسيؤثر ذلك طبعًا على إدارتها وتسيير شؤونها. ومن جهة ثانية، الموقع الجغرافي جعل الهند الصينية تتأثر بسرعة بالأحداث الإقليمية والدولية، خاصة أنها تملك حدودًا مع الصين التي طالما أثّرت في المنطقة تاريخياً.

وجود هذا الاختلاف الكبير، لا يعني عدم وجود أ تشابه بين اتحاد الهند الصينية وإفريقيا الغربية الفرنسية. أهم تشابه كان في نظام الإدارة الذي خضعت له كلا الفيدراليتين، فالحكومة في الهند الصينية كانت أيضًا تحت رئاسة الحاكم العام الذي يُعتبر أعلى موظف في الاتحاد يرأس الإدارة المدنية، ويُعتبر أيضًا القائد العسكري، ويتلقى الأوامر من وزارة المستعمرات منذ سنة 1889م<sup>4</sup>. كانت كل مستعمرة أو محمية تحت حكم حاكم سُمِّي في الهند الصينية مقيم أعلى Résident Supérieur، وتميّز هذا النظام الإداري بالمركزية مثل نظيره في غرب إفريقيا، وقد رسم

<sup>1</sup> Pierre-Jean Simon. Op. cit., p.14

<sup>2</sup> Ibid, pp.15-16

<sup>3</sup> Pierre-Vincent Gueret, Op. cit., p.14

<sup>4</sup> Idem

خطوط هذا النظام الإداري الحاكم العام بول دومر Paul Doumer<sup>1</sup>، تشبه كثيراً تلك الإصلاحات التي سيقوم بها الحاكم العام للفيدرالية الإفريقية أرست روم. الاختلاف بين النظامين الإداريين هو في كون النظام في الهند الصينية كان موحدًا، ولكن في إفريقيا الغربية الفرنسية كانت كل مستعمرة تتمتع باستقلال إداري ومالي<sup>2</sup>، على الرغم من أن المدراء العاميين في الهند الصينية كان لهم دور تنفيذي أكبر مقارنة بنظرائهم الأفارقة<sup>3</sup>. التشابه الآخر بين الفيدراليين هو في المصادر التي كانت تتغذى منها الميزانية، فمثل فيدرالية إفريقيا الغربية، كانت الميزانية العام للهند الصينية تتغذى بالضرائب غير المباشرة وبالأخص الرسوم الجمركية، أما الميزانيات الخاصة بمستعمرة كوشنشين والمحميات الأخرى كانت تتغذى من الضرائب المباشرة<sup>4</sup>. من الناحية السياسية تشابهت كوشنشين مع السنغال، حيث كانت كل واحدة منهما المستعمرة الوحيدة في كلتا الفيدراليين، التي لها نائب يمثلها في البرلمان الفرنسي، وجاء ذلك بعد صدور قانون 28 جويلية 1882م الذي أعطى لمحميات كمبوديا، آنام وطونكين حق التمثيل في المجلس الأعلى للمستعمرات، وبالنسبة لمجلس الشيوخ حُصَّ اتحاد الهند الصينية من أي ممثل فيه<sup>5</sup>.

بالنسبة لأوجه الاختلاف بين اتحاد الهند الصينية، وفيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، فهي عديدة، وسنكتفي بذكر أبرزها فقط:

✓ من الناحية الثقافية لم تستطع فرنسا فرض اللغة الفرنسية كما حدث في إفريقيا الغربية، أين كانت الفرنسية لغة التعليم والإدارة والحياة العامة، وبقيت بعد الاستقلال، بل أصبحت اللغة الرسمية لبدان غرب إفريقيا. في الهند الصينية كان التأثير أقل بكثير رغم أنها استُخدمت في التعليم، ويُفسَّر ذلك بتطور اللغات الهندي وصينية على اللغات الإفريقية. فاللغات الهند وصينية كانت لها حروف تُكتب بها، بل أن اللغة الفيتنامية كانت تُكتب بالحروف اللاتينية منذ القرن السابع عشر<sup>6</sup>، بفضل جهود الأب ألكسندر دو روض Alexandre de Rhodes الذي استبدل كتابة اللغة الفيتنامية بالحروف اللاتينية لأغراض تبشيرية، وإلى اليوم لا زالت الحروف اللاتينية هي

<sup>1</sup> Jean Pierre Duteil, Op. cit., p.5

<sup>2</sup> Clément Cakpo Voduché, Op. cit., p.66

<sup>3</sup> C.W.Newbury. Op. cit., p.126

<sup>4</sup> Jean Pierre Duteil, Op. cit., p.5

<sup>5</sup> Georges Barthélemy, Op. cit., p.96

<sup>6</sup> Jean-Pierre Duteil, Op. cit., p.7

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

الحروف التي تُكتب بها هذه اللغة<sup>1</sup>. في إفريقيا الغربية، اللغات المحلية لم تكن لها حروف، وهو أمر دفع الفرنسيين إلى الاعتماد الكلي على لغتهم خاصة في الإدارة والتعليم، والاستثناء الوحيد كان اللغة العربية، ولكنها سُحِّرت من قِبَل المستعمر الفرنسي.

✓ فيما يخص التعليم المقدم للأهالي في الهند الصينية، كان تنظيمه خاصًا، وكان مقسمًا إلى طورين متتاليين. الطور الأول يُسمى التعليم الابتدائي الأساسي، يمتد لثلاث سنوات، وكان يتم باستخدام اللغات المحلية، وهدفه كان امتلاك المعارف المفيدة في إطار الوسط الاجتماعي. الطور الثاني كان يُسمى التعليم الابتدائي التكميلي، ويمتد أيضًا لثلاث سنوات، وكان استخدام اللغة الفرنسية فيه يبدأ من السنة الثانية لهذا الطور<sup>2</sup>. في إفريقيا الغربية، كما سنرى في الفصل الثاني، لن تُستخدم أبدًا اللغات المحلية في التعليم، لأنها بكل بساطة لم تكن مكتوبة.

التعليم العالي في الهند الصينية كان سابقًا لنظيره في إفريقيا الغربية، فالبدائيات الأولى لأول جامعة في الهند الصينية، وهي جامعة هانوي، تعود إلى سنة 1917م<sup>3</sup>. في إفريقيا الغربية، أول جامعة هي جامعة دكار، لن ترى النور إلا في سنة 1951م.

✓ من حيث عدد السكان، كان اتحاد الهند الصينية أكثر سكانًا، ففي 1921م بلغ عددهم تسعة عشر مليون نسمة<sup>4</sup>، وهذا رقم بعيد نوعًا ما عما كانت تعرفه إفريقيا الغربية سكانيًا كما سيتضح لاحقًا.

✓ في الهند الصينية بدأت الحركة الوطنية بالظهور مبكرًا مع السنوات الأولى من القرن العشرين بسبب عبء الضرائب التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية على شعوب المنطقة، وأيضًا بسبب إبعاد المحليين من الولوج إلى الإدارة. هذه الحركة الوطنية أخذت منحًا عنيقًا أحيانًا، فقد حاولت حركة "فان بوا شو" بكانتون إطلاق عمليات إرهابية، حسب الوصف الفرنسي، في الهند الصينية كمحاولة اغتيال الحاكم العام ألبيير سارو في ديسمبر سنة 1912م، ولكن هذه العمليات فشلت<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Pierre-Jean Simon, Op. cit., p.14

<sup>2</sup> A. Charton, **L'évolution culturelle de l'Indochine**, Politique étrangère, No.1, 1947, Centre d'Études de Politique Étrangère, p.60

<sup>3</sup> Ibid, p.63

<sup>4</sup> Jean Pierre Duteil, Op. cit., pp.7-8

<sup>5</sup> Ibid, p.8



شكلت الحركة الوطنية تحديًا كبيرًا للسلطات الاستعمارية الفرنسية في الهند الصينية، وخاصة في سنوات الثلاثينيات، وذلك بعد نشأة الحزب الشيوعي للهند الصينية سنة 1931م، وتصاعد القوى الاجتماعية التي تسببت في تزايد حدة الإضرابات والمظاهرات. وما زاد الأمر تعقيدًا هو الرد الفرنسي والتعامل مع الحركة الوطنية الهند وصينية، الذي اعتمدت فيه فرنسا على العنف باستخدام قوات الجيش والشرطة، واللجوء إلى أساليب حاولت من خلالها السيطرة على الوضع، كالتعذيب، الهجوم على القرى وانشاء مراكز للاعتقال<sup>1</sup>.

في إفريقيا الغربية الفرنسية، الأمر كان مختلفًا تمامًا، فالحركة الوطنية فيها لم تتجسّد فعليًا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للإصلاحات التي جاء بها دستور الجمهورية الرابعة سنة 1946م. بالإضافة إلى أنّ الحركة الوطنية الإفريقية كانت حركة سلمية إلى آخر يوم من الاستعمار. ✓ خلال الحرب العالمية الثانية كانت الهند الصينية ميدانًا للحرب، بعد أن وقعت في يد اليابانيين، وذلك الحملات السياسية السرية التي كانت تقوم بها عصبة تحرير الفيتنام أو ما يُعرف بالفيت منه، لتحريض شعوب الهند الصينية ضد الاحتلال الياباني، والتواجد الفرنسي<sup>2</sup> الذي استمر تحت لواء الأدميرال دوكو Decoux التابع لنظام فيشي بفرنسا<sup>3</sup>.

طيلة الحرب العالمية الثانية، لم تواجه السلطات الفرنسية التابعة لنظام فيشي أية مشاكل في إفريقيا الغربية الفرنسية، وانتقلت فيها السلطة بسلاسة إلى الجمهورية الرابعة بعد نهاية الحرب. في الهند الصينية، الأمر اختلف تمامًا، فقد واجهت الإدارة الفرنسية خلال هذه الحرب، رغم أنّها كانت محسوبة في صف دول المحور، مصاعب كثيرة نتيجة للدعاية المعادية والدائمة التي شنّها اليابانيون ضدها<sup>4</sup>، وأيضًا التحريض الذي مارسته الفيت منه كما سلف الذكر.

حاولت السلطات الفرنسية بقيادة الأدميرال دوكو، التعامل مع هذا الوضع الصعب، من أجل الحفاظ على وجودها في المنطقة، ورأت أن السبيل إلى ذلك هو استرضاء شعوب المنطقة بالإصلاحات. ففي بداية 1941م ألغى دوكو المجالس وغرف التمثيل السياسي في الهند الصينية، وأصدر مرسوم 17 جوان 1941م الذي بموجبه تأسّس المجلس الفيدرالي للهند الصينية، ويتكون من خمسة وعشرين عضوًا من السكان المحليين. استُبدل هذا المجلس، بسبب فشله، بالمجلس الفيدرالي

<sup>1</sup> Pierre-Jean Simon, Op. cit., p.16

<sup>2</sup> Thu-Trang Vuong, Quan-Hoang Vuong, Op. cit., p.3

<sup>3</sup> Pierre-Jean Simon, Op. cit., p.17

<sup>4</sup> Pierre-Vincent Gueret, Op. cit., p.14

الكبير بعد صدور مرسوم 31 ماي 1943م، وكان يتكون من ثلاثة وعشرين عضوًا فرنسيًا وثلاثين عضوًا من السكان المحليين<sup>1</sup>. هذه الإصلاحات فشلت في تحقيق هدفها، لأنها جاءت متأخرة، سطحية وفي ظروف غير مساعدة. إضافة أن هذه الإصلاحات قابلها منع الحريات الأساسية والعنصرية التي لم تستطع الإدارة الاستعمارية الفرنسية التخلص منها<sup>2</sup>.

✓ أكبر اختلاف بين الهند الصينية وإفريقيا الغربية الفرنسية كان في طريقة الاستقلال. ففي إفريقيا الغربية كان الاستقلال بطريقة سلمية محضة، أن فرنسا ستحافظ على نفوذها ومصالحها في المنطقة بشكل قوي بعد الاستقلال. الاستقلال في الهند الصينية لم يكن مجانيًا، وإنما جاء بعد مسار عنيف وتضحيات جسيمة. عندما انتهت الحرب العالمية الثانية طالبت فرنسا باستعادة سيادتها على مستعمراتها في الهند الصينية<sup>3</sup>، ولكن ذلك لقي رفضًا قاطعًا من الفيت منه، التي أعلن زعيمها هوشي منه، عن تأسيس جمهورية الفيتنام الديمقراطية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في 29 أوت 1945م<sup>4</sup>. رفض الفيت منه لعودة الفرنسيين أشعلت الحرب بين الطرفين، واستمرت إلى غاية 1954م لم تستطع فرنسا الانتصار فيها، بل خرجت مهزومة من المنطقة بعد معركة ديان بيان فو سنة 1954م<sup>5</sup>.

لقد اختارت فرنسا، ولأسباب مختلفة، ضم جميع مستعمراتها في غرب إفريقيا تحت منظومة إدارية واحدة، ولكن تحت هذه المنظومة، خضعت كل مستعمرة لسلطة حاكم فرنسي، تمتع بنوع من الاستقلال في تسيير بعض شؤون المستعمرة.

**وخلاصة لهذا الفصل،** فقد اكتشفنا كيف انتبه الأوروبيون لغنى القارة السمراء، فلم يتركوا ثروة بدون استغلال، ووصل بهم الأمر إلى استغلال الإنسان الذي حوّلوه إلى سلعة ظلّوا يتاجرون بها طيلة ثلاثة قرون.

ولم يسلم شبرٌ في إفريقيا من الاستعمار الأوروبي، فقد تقاسمت ست دول أوروبية الأراضي الإفريقية، وفي مقدّمها فرنسا التي سيطرت على الجزء الأكبر من هذه الأراضي. شكّلت منطقة غرب إفريقيا واحدة من المناطق المهمة بالنسبة للاستعمار الفرنسي، وذلك لاتصالها بمستعمرات

<sup>1</sup> Ibid, pp.17-18

<sup>2</sup> Pierre-Jean Simon, Op. cit., p.19

<sup>3</sup> Thu-Trang Vuong, Quan-Hoang Vuong, Op. cit., p.3

<sup>4</sup> Jean Pierre Duteil, Op. cit., p.9

<sup>5</sup> Thu-Trang Vuong, Quan-Hoang Vuong, Op. cit., p.3

## الفصل الثاني: ..... الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا

الشمال الإفريقي، ولقربها الجغرافي من أوروبا وانفتاحها على العالم الجديد، وتوفرها على مقومات وثروات طبيعية واقتصادية غاية في الأهمية.

## الفصل الثالث:

### السياسة الفرنسية وانعكاساتها

## تمهيد:

اتسمت السياسة الفرنسية بغرب إفريقيا بمجموعة من الخصائص التي ميّزتها عن نظيرتها التي طبقتها في شمال إفريقيا والهند الصينية، ويعود ذلك لعدد من العوامل أهمها التنوع العرقي والقبلي الذي تعرفه المنطقة، والتركيبية الاجتماعية الخاصة التي اتبعتها الأعراق والقبائل، ولا يجب إغفال النفوذ الذي كانت تتمتع به الطرق الصوفية هناك. لقد فعل الفرنسيون المستحيل من أجل إنجاح سياساتهم في غرب إفريقيا، وشاركت في ذلك مختلف النُخب في فرنسا من سياسيين وعسكريين ومفكرين، والتي وجّهت هذه السياسة وطوّرتها وكيفّتها مع واقع هذا الجزء من إفريقيا. ولعل ما يجعل هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية سياسة خاصة في غرب إفريقيا، وفي بقية مستعمرات فرنسا السوداء، ارتباطها بإيمان الفرنسيين بأنهم أصحاب رسالة أو مهمة حضارية تهدف إلى ترقية الشعوب الإفريقية التي لطالما اعتبروها بدائية ومتخلفة.

## المبحث الأول:

### السياسة الفرنسية بين التنظير والتطبيق

بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، لم تكن لها تجربة استعمارية من قبل، خاصة في بلد واسع مثل الجزائر، ويوجد فيها حضور قوي للإسلام. كانت الجزائر بمثابة مخبر جرّبت فيه فرنسا سياساتها المختلفة، وتماشياً مع ذلك تطوّر النقاش في الداخل الفرنسي وسط السياسيين والعسكريين والمفكرين حول أفضل طريقة أو سياسة استعمارية، وحول النتائج المرجوة من الاستعمار، وهل فرنسا لها رسالة حضارية تريد إيصالها إلى المستعمرات. بلغ هذا النقاش ذروته في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، وتزامن ذلك مع احتلال منطقة غرب إفريقيا التي ستتأثر بهذا النقاش، من خلال السياسات المتبعة فيها.

### أولاً: العوامل المؤثرة في السياسة الفرنسية.

أدت الكشوف الجغرافية الأوربية الحديثة إلى العديد من النتائج والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة، ولعلّ أهم هذه النتائج هو ظهور الحركة الاستعمارية، وتشكّل ما يُعرف بالإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية. ومن هذه الإمبراطوريات، نذكر الإمبراطورية الفرنسيّة التي أصبحت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ميلاديين؛ ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية في العالم بعد بريطانيا والأولى في القارة الإفريقيّة.

وقد بدأت هذه الإمبراطوريّة بالتشكّل خلال القرن السادس عشر، واستمر وجودها إلى غاية انتشار موجة التحرر في آسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فقدت فرنسا جُلّ مستعمراتها ولم يبق لها إلّا بعض الجزر الصغيرة في المحيط الأطلسي، الهندي، والهادي.

يُقسّم المؤرخون الفرنسيّون هذه الإمبراطوريّة زمنياً إلى مرحلتين، مرحلة الإمبراطوريّة الأولى ومرحلة الإمبراطوريّة الاستعماريّة الثانية، واختلفوا في تحديد الفاصل بينهما؛ كما سيأتي بيان ذلك لاحقاً.

وتعود أول خطوة استعماريّة فرنسيّة إلى سنة 1534م، عندما وصل أول مستكشف فرنسي هو جاك كارتيري Jacques Cartier إلى كندا<sup>1</sup>، وفي القرن السابع عشر ميلادي توسّع الطّموح

<sup>1</sup> Cornelius Von Baeyer, Eliza Von Baeyer, **Three Decades Of French Immersion In Canada: Its Beginnings, Enduring Popularity And Expected Future**, Bulletin of the

الاستعماري لفرنسا باحتلال بعض جزر الأنتيل بداية من سنة 1625م<sup>1</sup>. كما وصل المعمّرون الفرنسيّون إلى السنغال، وإلى المحيط الهندي في جزر الرينيون واستطاعوا كذلك الوصول إلى بعض المراكز التجاريّة على سواحل الهند.

يُعدُّ الملك فرانسوا الأوّل مؤسس الإمبراطوريّة الاستعمارية الأولى لفرنسا، ولطالما رفض هذا الملك مضمون معاهدة توردوسيلاس سنة 1494م، التي قسّمت فيها إسبانيا والبرتغال العالم بمباركة بابا الكنيسة الكاثوليكيّة آنذاك، وكان يُؤمن بنظرية أنّ الأرض لمن يملكها وليس لمن يكتشفها، وفي عهده خرج بعض البحّارة العاملين لصالحه أمثال جيوفاني دا فيرازانو Giovanni da Verrazano، الذي استكشف الساحل الشرقي لأمريكا الشماليّة سنة 1523م<sup>2</sup>، والمستكشف جاك كارتيي الذي وصل إلى السواحل الكندية سنة 1534م.

بعد فرانسوا الأوّل جاء الملك هنري الرابع الذي أصبح ملكاً لفرنسا سنة 1589م واستمرّ في الحكم لغاية 1610م، وهو أول من أمرّ بالاستعمار<sup>(3)</sup>. ثمّ عرف النصف الأوّل من القرن السابع عشر ميلادي ظهور شخصيّة سياسيّة بارزة في التاريخ الفرنسي، وهي ريشليو Richelieu الذي كان أيضاً رجل دين. كان ريشليو متأثراً بالسياسة الهولندية، حيث كانت هولندا قد أنشأت شركة الهند سنة 1621م، ولذلك أولى أهميّة كبيرة لتطوير البحريّة والتجارة حيث كان يرى فيهما الوسيلة المثلى لإعادة هبة فرنسا، وتنفيذاً لأفكاره أسّس ورخص للعديد من الشركات التجاريّة ابتداءً من

---

Deccan College Post-Graduate and Research Institute, Vol. 62/63, 2002, Deccan College Post-Graduate and Research Institute, p.105

<sup>1</sup> Clarence J. Munford, **Slavery in the French Caribbean, 1625-1715: A Marxist Analysis**, Journal of Black Studies, Vol.17, No.1, 1986, Published By: Sage Publications, Inc., p.50

<sup>2</sup> James Carson Brevoort, **Notes on Giovanni da Verrazano and on a Planisphere of 1529, Illustrating His American Voyage in 1524, with a Reduced Copy of the Map**, Journal of the American Geographical Society of New York, Vol.4, 1873, Taylor & Francis, Ltd., p.148

<sup>(3)</sup> Léon Deschamps, **Histoire de la question Coloniale en France**, Librairie Plon, Paris, 1891, p.74



سنة 1625م حتى بلغ عددها ثمانية سنة 1642م، وكان آخرها شركة مدغشقر أو شركة جزر الهند الشرقية<sup>(1)</sup>.

بعد ريشليو جاء أمين الدولة أو وزير البحرية في عهد الملك لويس الرابع عشر، وهو كولبير Colbert، الذي اشتهر بتنظيم الشركات التجارية الكبرى، مثل شركة جزر الهند الغربية سنة 1664م، وشركة جزر الهند الشرقية، وشركة السنغال سنة 1673م، ثم شركة غينيا<sup>(2)</sup>. تمكن كولبير من تأسيس واحدة من أوسع الإمبراطوريات في العصر الحديث، تربعت على مساحة عشرة مليون كيلومتر مربع، وضمت أمريكا الشمالية، جزر الأنتيل، غويانا في أمريكا الجنوبية، سواحل إفريقيا والهند<sup>(3)</sup>.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي، دخلت فرنسا في حرب مع بريطانيا سُميت حرب السبع سنوات امتدت ما بين 1756م و1763م، وانتهت بهزيمة فرنسا وفقدانها للعديد من مستعمراتها في أمريكا الشمالية والهند، وهذا ما أدّى إلى انكماش مساحة الإمبراطورية الفرنسية، وانحسار نفوذ فرنسا في العالم<sup>4</sup>.

ظلّ الأمر على هذا الحال حتى اندلعت الثورة الفرنسية سنة 1789م، أين أصبحت فرنسا منشغلة بمشاكلها الداخليّة والحصار المفروض عليها من طرف الملكيات الأوروبية التي أصبحت تخشى الأفكار التحررية التي جاءت بها هذه الثورة.

واستمرّ الوضع في فرنسا على ما هو عليه حتى جاءت الحروب النابليونية التي حوّلت الاهتمام الفرنسي من مناطق ما وراء البحار إلى داخل القارة الأوروبية الذي اختاره نابليون بونابرت للتوسّع باستثناء حملته على مصر سنة 1798م.

وفي سنة 1803م باع نابليون مستعمرة لوزيانا للولايات المتحدة الأمريكية مقابل ثمن بخس يُساوي ثمانين مليون فرنك<sup>(5)</sup>، وبعد هزيمته سنة 1815م، عرض فرنسا لعقوبات قاسية وربط مصير

(1) Ibid., pp.77-78

(2) Olivier Thimonier, Op. cit., p.7

(3) Léon Deschamps, Op. cit., pp.162-163

<sup>4</sup> Edmond Dziembowski, **La guerre de Sept Ans (1756-1763) et la naissance d'un nouvel ordre mondial**, Diplomatie, No.93, 2018, Areion group, p.91

(5) Léon Deschamps, Op. cit., p.352

فرنسا بأروبا، وكان ذلك بمثابة التوقيع على الفشل الاستعماري لفرنسا ونهاية مرحلة الإمبراطورية الاستعمارية الأولى، والمستعمرات القليلة التي بقيت تحت السيطرة الفرنسية أخذت اسم المستعمرات القديمة.

اختلف المؤرخون حول نقطة انطلاق مرحلة الإمبراطورية الاستعمارية الثانية، فمنهم من اعتبر بأن احتلال الجزائر سنة 1830م كان البداية، ومنهم من رآها في احتلال كاليدونيا الجديدة سنة 1853م، ومن المؤرخين من يرون أن الإمبراطورية الاستعمارية الثانية جاءت مع ميلاد الجمهورية الثالثة سنة 1870م. قبل مجيء الجمهورية الثالثة كانت فرنسا قد سيطرت على الجزائر وكاليدونيا الجديدة والكوشنشين وكمبوديا والسنغال، ولكن الهزيمة أمام بروسيا سنة 1870م، والأثر الكبير الذي خلفته في فرنسا سياسياً كان بمثابة الفتيل الذي أشعل الاستعمار الفرنسي، وهذا ما سماه جورج آردي George Hardy النهضة الاستعمارية La Renaissance Coloniale<sup>(1)</sup>.

وقد بدأت هذه النهضة الاستعمارية باحتلال تونس سنة 1881م، ثم السيطرة على تمبكتو سنة 1894م، وتأسيس افريقيا الغربية الفرنسية AOF سنة 1895م، واحتلال مدغشقر في 1896م، واستكمال احتلال باقي الفيتنام وكمبوديا واللاوس، ثم المغرب الأقصى سنة 1912م، وفي ظرف أربعين سنة تحوّلت فرنسا إلى ثاني قوة استعمارية في العالم.

يُعتبر جول فيري Jules Ferry الأب الروحي لهذه النهضة الاستعمارية ومُنظِّرها<sup>2</sup>، وعرفَ عهده تحوُّلاً في التخطيط الاستعماري واستراتيجية تنفيذه. وما ساعد فيري على بروزه ونشر فكره الإمبريالي، هو تعالي الأصوات الاستعمارية في فرنسا، والوضع العام السائد في أوروبا الذي تميَّز بإعلان ألمانيا عن نواياها الاستعمارية. ورغم رحيل فيري سنة 1885م، إلا أن خلفاءه واصلوا تنفيذ المخطط التوسعي الاستعماري، وأنشأوا المدرسة الاستعمارية سنة 1889م، وكانت مهمتها تعليم وتكوين الموظفين الاستعماريين العاملين ما وراء البحار. ولا يمكن إغفال الدور الذي قام به كل من

(1) Paul Roussier, **Une histoire de la colonisation française**, Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, T.4, No.23, 1929, Société d'Histoire Moderne et Contemporaine, p.354

(2) Olivier Thimonier, Op. cit., p.7

ليون غامبيتا Léon Gambetta وشارل فريسيني Charles Freycinet في وضع معالم وأسس الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية<sup>(1)</sup>.

كما عرف الفكر الاستعماري في فرنسا تطوراً وتغيراً متواصلين منذ قيام الإمبراطورية الاستعمارية الأولى، ومردُّ هذا التطور يعود إلى مدى تفاعل الرأي العام الفرنسي مع السياسة الاستعمارية خاصة من طرف الفلاسفة والمفكرين والأدباء، وإلى الأوضاع التي كانت تمرُّ بها فرنسا داخلياً وخارجياً. إضافة إلى الأسباب التي كان يسوقها الحكام الفرنسيون في القيام بأيِّ عمل أو توسُّع استعماري.

وفي بداية الأمر، كان الاستعمار الفرنسي يخضع لمجموعة من التأثيرات أبرزها الصِّراع مع اسبانيا التي كان يحكمها شارلكان، والرغبة في نشر المسيحية، وتحقيق المكاسب المادية عن طريق التجارة مع المستعمرات، والحقيقة أنَّ الإمبراطورية الاستعمارية الأولى قامت أصلاً على التجارة بالنظر إلى العدد الهائل من الشركات التجارية التي تأسست، وكل واحدة منها خاصة بمنطقة معينة من العالم، وعلى رأسها شركة الهند الشرقية التي يرى البعض في تأسيسها نقطة انطلاق الحركة الاستعمارية الفرنسية. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلاديين كانت تجارة السكر والبُن والتبغ أساس التجارة الفرنسية مع مستعمراتها إلى جانب تجارة الرقيق الضرورية لتطوير الزراعة بالمستعمرات خاصة لوزيانا ومستعمرات الأنتيل.

لم يكثرث الرأي العام الفرنسي كثيراً بقضية الاستعمار، ويُفسر ذلك رُبما بمحدودية تأثير المستعمرات في الحياة العامة للفرنسيين، واقتصر الاهتمام على الطبقة الحاكمة ورجال المال فقط بسبب المكاسب السياسية والمادية العائدة عليهم.

وعلى العكس من ذلك؛ وقف بعض رجالات الفكر والأدب ضدَّ الاستعمار، وعلى رأسهم مونتسكيو (Montesquieu) الذي أيّد الاستعمار التجاري، أي ربط المستعمرات مع فرنسا تجارياً، ولكنه وقف ضدَّ الاستعمار الاستيطاني والديني<sup>(2)</sup>.

(1) Alice L. Conklin, **A Mission To Civilize**, Op. cit., p.13

(2) Léon Deschamps, Op. cit., pp.296-298

ومن المناوئين كذلك للاستعمار، نجد فولتير Voltaire الذي كان يُؤمن بأنّ العداة التجاري والاستعماري هو نتيجة للاستعمار، والذي مثّله الحرب الفرنسيّة البريطانيّة حول كندا أحسن تمثيل، وكان فولتير يتفاخر كثيراً بأنّه نصّح حكام بلاده ببيع كندا لبريطانيا لأنّها في نظره "تُكلّف كثيراً وأرباحها قليلة". والحقيقة هي أنّ فولتير تبنيّ موقفاً رافضاً وراديكالياً ضدّ الاستعمار، وهذا ما نستشّفه من قوله: "شعوبنا الأوروبية لم تكتشف أمريكا إلّا لتدميرها وسقيها بالدم من أجل الحصول على الكاكاو والنيلة<sup>1</sup> والسكر والسنشونا<sup>2</sup>"<sup>(3)</sup>. وعلى العموم ندّد مفكرو وفلاسفة واقتصاديو القرن الثامن عشر ميلادي بالاستعمار لأنّه لم يجلب إلّا الوبال والدمار لفرنسا<sup>(4)</sup>.

وعندما اندلعت الثّورة الفرنسيّة في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وانتشرت مبادئها التي هي الحرية والمساواة والعدالة، عرف الفكر والإيديولوجية الاستعماريان في فرنسا تحوّلاً جذرياً. وكانت أوّل قضية طُفّت إلى السّطح هي قضية الرّق التي تشغل بال الفرنسيين فقط بل كامل الأوروبيين، وازداد ضغط الجمعيات والشخصيات لم المنددة بالرّق. التّقاش كان محتدماً أكثر في فرنسا بسبب تعارض هذه الظاهرة مع المبادئ التي روّجت لها الثّورة الفرنسيّة، وانقسم الفرنسيون إلى دعاة إلغاء الرّق الذي يتنافى مع مبادئ الثّورة، ودعاة الوضعية الاقتصاديّة الذين كانوا يرون استحالة الاستفادة الاقتصاديّة من المستعمرات وتنميتها بدون عبيد.

ويبدو أنّ هذه المستعمرات كانت تعتمد في اقتصادها على العبيد؛ الذين طالما رفضوا الظروف التي كانوا يعملون فيها وطالبوا دائماً بتحسين أحوالهم.

وفي هذا الإطار جاء القانون الأسود Le Code Noir الذي صدر أوّل مرّة سنة 1685م، وحاول تنظيم شؤون العبيد وعلاقتهم بمالكهم. وعندما وصلت أصداة الثّورة الفرنسيّة إلى المستعمرات تمّرد العبيد في سان دومنغ (Saint-Domingue) والمستعمرات المجاورة لها، وطالبوا بالحرية والحقوق

<sup>1</sup> هي نبتة يُستخرج منها صباغ ذو لون أزرق، ويُصبغ به الصوف والقطن.

<sup>2</sup> شجيرة يُستخرج من أغصانها دواء الحمى والملاريا.

<sup>(3)</sup> Léon Deschamps, Op. cit., pp.298-299.

<sup>(4)</sup> Ibid., pp. XIV

والمساواة<sup>(1)</sup>. وفي سنة 1794م جاءت أول نتيجة للثورة الفرنسيّة فيما يخصّ المستعمرات، وهي صدور المرسوم الجمهوري الذي أعلن إلغاء الرّق في المستعمرات الفرنسيّة، وظلّ هذا المرسوم ساري المفعول إلى غاية سنة 1802م، عندما ألغاه نابليون وأعاد الرّق من جديد إلى المستعمرات<sup>(2)</sup>. لكن بعد إلغاء الرّق رسمياً في إنجلترا سنة 1833م والدّول الأوروبية الأخرى سيُلغى الرّق من جديد في فرنسا رسمياً يوم 27 أبريل 1848م<sup>(3)</sup>.

إنّ تأثير الثورة الفرنسيّة لم يتوقف عند إلغاء الرّق، بل كان تأثيراً غير السياسة والفكر الاستعماريين جذرياً. فقد اعتقد الفرنسيّون عقب الثّورة بواجب فرنسا العمل على إزالة كل تفرقة أو تباين بين المجتمعات في سبيل إقرار الكرامة الانسانيّة وانتصار مبادئ الثّورة من مساواة وحرية وإخاء وتحرّر<sup>(4)</sup>.

كما سلّم الفرنسيّون بأنّ العالم غير الغربي هو بحاجة للحضارة الفرنسيّة<sup>(5)</sup>. هذه الإيديولوجية الاستعماريّة الجديدة ستكون انطلاقتها مع حملة نابليون على مصر سنة 1789م، فقد اعتبر نابليون بونابرت هذه الحملة تحريراً وحضارة، ويؤكّد ذلك نقله للعلماء معه إلى مصر، وهو أمر لم يفعله مع أيّ أرض أوروبية قام بغزوها. هؤلاء العلماء أسّسوا معهد مصر Institut d’Egypte في القاهرة بهدف مساعدة الغزاة الفرنسيين عن طريق الخبرة والمعارف التي كانوا يملكونها حول مصر، وكان من هؤلاء العلماء مهندسون متخصصّون في الإسلام، علماء الطبيعة، فنّانون، رياضيّون فلكيّون، وعملوا أيضاً على نقل المعرفة الغربيّة إلى الشعب المصري. بالنّسبة لنابليون كذلك العمل الحضاري لا يقتصر على التّجارة فقط مع المستعمرات وإتّما هو كذلك إدخال الصّحافة المطبوعة، اللّغة الفرنسيّة، التّعليم، الطّب، الصّحة الوقائيّة، الفنون والإدارة<sup>(6)</sup>. هذه الحملة تعكس بوضوح الإيديولوجية الاستعماريّة السائدة آنذاك، وعبر عنها نابليون سنة 1798م عندما قال: "إنّ عبقرية الحرّية التي شكّلت الجمهوريّة

(1) Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p. 15

(2) Olivier Thimonier, Op. cit., p.7

(3) Léon Deschamps, Op. cit., p.373

(4) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 215

(5) Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.16

(6) Ibid., pp.17-18

منذ ميلادها لا بد أن تسود وراء البحار والأراضي الخارجية<sup>(1)</sup>. كما حاربت أوروبا الثورة الفرنسية ورفضت مبادئها، وهذا كون لدى الفرنسيين عقدة الاستعلاء إذ أصبحوا يؤمنون بأنهم أصحاب رسالة إنسانية يجب عليهم تبليغها لبقية الشعوب<sup>(2)</sup>.

ولعل شعور الاستعلاء هذا يظهر ربّما من خلال الكمّ الهائل للكتب التي أُلّفت في الخمس وعشرين سنة التي تلت الثورة الفرنسية، والتي بلغ عددها ستمائة وخمسون كتاباً ومطوية<sup>(3)</sup>، تمحورت حول أربع نقاط رئيسية هي مدى فائدة المستعمرات، الحرية التجارية، إلغاء الرق، وطبيعة النظام الاستعماري<sup>(4)</sup>. إنّ اعتبار الفرنسيين أنفسهم بأنهم الشعب الأول في العالم بما يُسمى الأمة الكبرى La Grande Nation<sup>(5)</sup> كون لديهم الإيمان بأنهم أصحاب رسالة أو مهمة حضارية Mission Civilisatrice عليهم القيام بها في العالم.

وفي القرن الثامن عشر ميلادي؛ استخدم الفلاسفة كلمة الحضارة، ولكن لا يُعرف متى استخدم مصطلح المهمة الحضارية لأول مرة في فرنسا<sup>(6)</sup>، والذي كان يُقصد به "ترقية الأعراق الدنيا" أي غير المتحضرة<sup>(7)</sup>. ومن المؤكد أنّ "المهمة الحضارية" أصبحت أساس العقيدة الاستعمارية الفرنسية، وأصبحت أداة للتوسّع الاستعماري وغزو أراضي إفريقيا، وأنّ الشعوب المستعمرة لن تترقّى إلاّ إذا وصلت إليها الثقافة واللغة الفرنسيّتان<sup>(8)</sup>.

لقد روج الفلاسفة والمفكرون والكتّاب والسياسيون لهذه العقيدة الاستعمارية الجديدة حتى أضحّت السياسة الاستعمارية الفرنسية، طوال القرن التاسع عشر ميلادي، تتحرك نظرياً تحت شعار نشر الحضارة والرقي في إفريقيا وآسيا. وفي عهد الجمهورية الثالثة أخذ مفهوم المهمة الحضارية معنى

(1) Ibid., p.11

(2) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 215.

(3) Léon Deschamps, Op. cit., p.356

(4) Ibid., p.358

(5) Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.17

(6) Ibid., p.14.

(7) Alice L. Conklin, Colonialism and human rights, A contradiction in Terms? The Case of France and West Africa, 1895-1914, The American Historical Review, Vol.103, No.2, Apr. 1988, Oxford University Press, p.420

(8) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 215.

أكثر حماساً مع اشتداد الإمبريالية الفرنسيّة وأصبحت فرنسا تعتبر الشعوب المستعمرة شعوباً بدائية لا تقدر على تسيير شؤونها لكنّها في نفس الوقت قابلة للرقى، ومع نهاية القرن التاسع عشر ميلادي كان القليل من الفرنسيين يشكّون في أنّهم أسمى من بقية شعوب العالم مادياً و أخلاقياً<sup>(1)</sup>، وحتى سنة 1931م، كان هناك من لا زال يتحدّث عن المهمة الحضارية لفرنسا مثل عالم الاجتماع ألبير بايي Albert bayet<sup>(2)</sup>. في سنة 1885م أمام البرلمان الفرنسي حدّد جول فيري ثلاثة أسباب للاستعمار هي الاقتصادي المتمثّل في استثمار الأموال، السياسي وهو البحث عن المجد بعد هزيمة سيدان Sedan سنة 1870م، والإنساني هو المهمة الحضارية<sup>(3)</sup>، وسنة قبل ذلك قال أمام غرفة النواب: "يجب على الأعراق السامية أن تنقل الحضارة إلى الأعراق الدنيا"<sup>(4)</sup>، وصرّح أيضاً أمام البرلمان: "لا بد أن نؤمن بأنه لو قدّر للعناية الإلهية أن تجعلنا أسياد الأرض، لا بد لمهمتنا أن تكون هي نشر المبادئ السامية التي نرعاها لدى الأعراق الأخرى وليست مهمتنا - المستحيلة - هي صهر الأعراق مع بعضها البعض"<sup>(5)</sup>.

في نفس السياق يُبرّر الفيلسوف الفرنسي أرنست رينان Ernest Renan الاستعمار بقوله: "إنّ الاستعمار عموماً ضرورة سياسيّة ذات أولويّة... إن غزو بلد ذو عرق متديّ من طرف عرق سامي يستوطن فيه ليحكمه، هو أمر غير صادم (عادي)"<sup>(6)</sup>. وبنفس لغة الاستعلاء والتّرويج لفكرة نشر الحضارة نجد الصحفي المشهور في عهد الجمهورية الثالثة غابريال شارم Gabriel Charmes، الذي كتب عدّة مقالات حول المهمة الحضارية لفرنسا في مجلّة Revue des Deux Mondes ما

(1) Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., pp.1-2

(2) Carine EIZLINI, Le Bulletin de l'Enseignement de l'AOF, Une fenêtre sur le personnel d'enseignement public, expatrié en Afrique Occidentale Française (1913-1930), Thèse de doctorat en Sciences de l'Education, Université René Descartes-Paris 7, 2012, p. 20

(3) Ibid., pp.19-21

(4) Georges Hardy, Une Conquête Morale, L'Enseignement en A.O.F., Éditions Harmattan, Paris, 2005, p.XVI

(5) Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.13

(6) Ernest Renan, La réforme intellectuelle et morale, Editions Michel Lévy Frères, Paris, 1871, pp. 92-93

بين 1877م و1882م، يقول "إنّ تعليم الملايين من الناس الحضارة و الحرّية سيجعل فرنسا تحس بالفخر الذي يصنع الشعوب العظيمة"<sup>(1)</sup>.

ولا يمكن إغفال دور كُتّاب الجمعيات الجغرافية وأدبهم في الترويج لفكرة المهمة الحضارية، فالكثير من المجالات التي كانت تُصدرها هذه الجمعيات، كانت تحمل أسماء توحى لذلك، مثل *L'Afrique explorée et civilisée* ومجلة الغزو الحضاري في كل أنحاء العالم<sup>(2)</sup>. ومن الجمعيات نذكر *L'Alliance Française*، التي سَعَت إلى نشر اللغة الفرنسية في العالم خاصة المستعمرات، *La Société des Etudes Maritimes et Coloniales*، *La Société d'Emigration*، *L'Association des Explorateurs*.

ارتبط الحديث عن المشروع الحضاري لفرنسا في المستعمرات ارتباطاً وثيقاً بالقارة الإفريقية التي ظلّت حتّى بداية القرن التاسع عشر ميلادي مجهولة عند الفرنسيين ومعهم الأوروبيين، باستثناء المناطق التي وصلوا إليها على السواحل. هذا الجهل بالداخل الإفريقي سيزول تدريجياً خلال القرن التاسع عشر ميلادي بفضل المستكشفين الأوروبيين الذين استطاعوا التّوغل في إفريقيا واستكشافها جغرافياً وطبيعياً واجتماعياً وثقافياً، ونشروا ما اكتشفوه في عشرات الكتب التي ساهمت في تعريف الأوروبيين، خاصّة منهم السياسيين على القارة السمراء. هذه المؤلفات بقدر ما تحدّثت عن الامكانيات والمقوّمات العظيمة التي تمتلكها هذه القارة، بقدر ما أبرزت بدائية المجتمعات الإفريقية، وبالتالي ساهمت في تعزيز الشعور بالتفوّق الحضاري لدى الأوروبيين، خاصّة منهم الفرنسيين الذين رأوا في ترقية هذه الشعوب حضارياً واجبٌ عليهم تحقيقه في إطار ما أسموه المهمة الحضارية.

لقد ساهم المفكّرون والمتفّفون والسياسيون بفرنسا في تكوين صورة نمطيّة عن إفريقيا "البدائية"، وما عزّز هذه الصورة الصّحافة التي أعطتها زخماً شعبياً، وهذا سهّل على اللوبي الاستعماري مأمورية تبرير الاستعمار وإعطائه صبغة إنسانية وغاية نبيلة. في سنة 1860م قال فيدرب *Faidherbe*: "ساعة إفريقيا قد حانت...الهمجية تتعرض للغزو من طرف الحضارة... لا تقاوموا التيار...تقبّلوا

(1) Alice L.Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., pp.12-13

(2) Ibid, p.12



الخير الذي نريده لكم"<sup>(1)</sup>، وفي حفل بمناسبة إلغاء الرق سنة 1879م قال فيكتور هوغو Victor Hugo: "الرب أعطى الأرض للبشر، الرب أعطى إفريقيا لأوروبا"<sup>(2)</sup>.

ويقول شارل رابو Charles Rabot رئيس تحرير مجلة الجغرافيا، التي كانت تُصدرها الجمعية الباريسية، في وصف سكان غرب إفريقيا: "كل سكان هذا الجزء من الغابة الاستوائية من أكلة لحوم البشر، لكن مع ذلك هم أكثر تحضراً من جيرانهم... يصطادون البشر في السودان، ويأسرون كل ما يستطيعون، يقومون بذبح أسراهم ثم يأكلونهم... عندما يقتلون إنساناً كلُّ يحصل على حصته وفق رتبته (مكانته الاجتماعية)..."<sup>(3)</sup>.

وتأكيداً على تبني الحكومات الفرنسية في الجمهورية الثالثة لهذا الادعاء بنشر الحضارة يقول الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية روم Roume سنة 1905م: "لا يُمكن أن نشهد على تقدّم الشعوب المحليّة إلى مستوى أعلى من الحضارة. لكن هذه النتيجة لا تأتي عبر المراسيم (القوانين)، لكنّها نتيجة لسلسلة من الجهود التي هدفها تحسين الوضع المادّي والمعنوي للأهالي من خلال صيانة السلام والأمن، فتح المواصلات، الرّعاية الصحيّة والنظافة، نشر التّعليم الابتدائي والمهني، تطوير الانتاج الزراعي، وأخيراً وليس آخراً التّمتع بالحقوق الشخصيّة وأقدسها الحرّية الشخصيّة"<sup>(4)</sup>. الغريب في الأمر أنّ حتّى الدّراسات الأنثروبولوجية والطبيعيّة حاولت إثبات ذنو العرق الأسود مقارنة بالعرق الأبيض "الأكثر سمواً وتحضراً"، ففي منتصف القرن التاسع عشر ميلادي نشأت العنصريّة العلميّة، وظهرت نظريّة "تدرج الأعراق" مع صدور كتاب دراسة حول عدم تساوي الأجناس البشرية Essai sur l'inégalité des races humaines لمؤلّفه غوبينو Gobineau ما بين 1853م و1855م<sup>(5)</sup>.

لقد بذلت النخبة الحاكمة في فرنسا كل مجهوداتها، وسعى اللوبي الاستعماري المتكوّن من النواب ورجال الأعمال أصحاب المصالح الاستعمارية، خلال تسعينيات القرن التاسع عشر ميلادي،

(1) Georges Hardy, Op. cit., p.XVI

(2) Carine EIZLINI, Op. cit., p.21

(3) Daniel E. Harmon, Op. cit., p.42

(4) Alice L. Conklin, **Colonialism and human rights**, Op. cit., pp.423-424

(5) Olivier Thimonier, Op. cit., p.10

لنشر فكرة المهمة الحضارية<sup>(1)</sup>، وشكّلت المعارض الاستعمارية رافداً مهماً للدعاية الاستعمارية والترويج لفكرة الانتماء للأمة العظيمة خاصة قبيل الحرب العالمية الأولى، ولعلّ زيارة السياسيين رفيعي المستوى لهذه المعارض خير دليل على ذلك<sup>(2)</sup>.

ويبدو أنّ اللوبي لاستعماري نجح في الترويج لأفكاره مستغلاً تنامي الشعور القومي لدى الفرنسيين، ومن علامات هذا النجاح المعرض الاستعماري في باريس سنة 1931م، الذي نظّمه لويس ليوتي Louis Lyautey والذي زاره ثمانية ملايين زائر<sup>(3)</sup>، وخلالها قال ليوتي: "لقد أراد البرلمان بتنظيم هذا المعرض أن يُظهر أنّه بعد الفترة الدموية التي عرفها العالم، ما زال هناك لحضارتنا مجالات للعمل عليها بدل ميادين المعارك"<sup>(4)</sup>. المفارقة أنّ الدعاية الاستعمارية قامت على أسس هي آخر شيء يسعى الاستعمار لتحقيقها مثل حقوق الإنسان، القضاء على تجارة الرق، ونشر التّقدم والحضارة. في المعارض الاستعمارية التي عرفتها باريس سنة 1889م و1900م، تمّ جلب نماذج من الأفارقة لعرضهم أمام الزوار حتّى يكونوا صوراً حيّة حول صناعة الحضارة، وفي المعرض الأول صرّح الناطق الرسمي له بأنّ الأفارقة الحاضرين أظهروا قدرة على الرقي أو التحضّر<sup>(5)</sup>.

### ثانياً: سياسة الإدماج أو المشاركة

عرفت فرنسا إمبراطوريتين استعماريّتين امتدتا لمدة ثلاثة قرون تقريباً، ضمّت فيهما مستعمرات واسعة سعت لاستغلالها بالشكل الأفضل الذي يعود عليها بالفائدة الاقتصادية والسياسية. ولتحقيق ذلك لا بد من إتباع سياسة استعمارية معينة، غير أن هذه السياسة الاستعمارية لم تكن ثابتة ومستقرة طوال هذه الفترة بل كانت دائمة التغير لأنّها كانت تجريبية في الغالب. وفي الكثير من الأحيان تكون فاشلة أو تظهر عليها الكثير من النقائص والعيوب، فيتم استبدالها بسياسة جديدة أو إدخال التعديلات عليها. والسياسة الاستعمارية، هي ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة الاستعمارية في

(1) Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., pp.13-14

(2) Carine EIZLINI, Op. cit., p.22

(3) Olivier Thimonier, Op. cit., p.11

(4) Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.14

(5) Ibid, p.14

مستعمرة أو مجموعة من مستعمراتها في جميع الجوانب، خاصة الاقتصادي منها، بهدف تحقيق عائد اقتصادي يُفيد اقتصادها، ويربط هذه المستعمرة بها ثقافياً<sup>1</sup>.

وقد اكتسبت السياسة الاستعمارية الفرنسية أهمية كبيرة منذ السنين الأولى لنشأة الامبراطورية الاستعمارية الأولى، وأقوى إشارة على ذلك هو إنشاء الشركات التجارية العديدة، والنقاش الذي صاحب ذلك فيما يخص فاعليتها وكيفية تنظيمها. ولكن أكبر تحدي واجهته السياسة الفرنسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلاديين كانت قضية العبيد، فقد كان العبيد أداة حيوية في زراعة التبغ والقصب السكر والتبغ، وكان لا بد من سياسة تنظم حياتهم وعلاقتهم بمالكهم، وكانت أهم محطة في هذه السياسة، إصدار كولبير لما سُمي القانون الأسود سنة 1685م، وهو قانون حدّد كيفيات التعامل مع العبيد في سان دومنغ<sup>2</sup>.

كانت بعض المحطات التي مرّت بها فرنسا في تاريخها أيضاً، عاملاً مؤثراً في السياسة الاستعمارية وتوجيهها. فقد رأينا فيما سبق، كيف أن الثورة الفرنسية بعد نجاحها، عرفت مبادؤها حول الحرية والمساواة والعدل انتشاراً ووصل صداها إلى المستعمرات الفرنسية، وهو ما حفّز العبيد على التمرد مطالبين بتحقيق هذه المبادئ عليهم مثل تمرد العبيد في سان دومنغ سنة 1791م وقاموا بتحرير أنفسهم، وكيف أن القمع الذي تعرضوا له أتلّف إنتاج السكر في هذه الجزيرة ودفع الحكومة الفرنسية إلى التفكير في سياسة استعمارية بديلة، وترك المسؤولين الاستعماريين الفرنسيين يطلبون تحسين ظروف هؤلاء العبيد وينصحون بالتخلص من العبودية في المستوطنات الفرنسية القادمة، لأنه من شأن ذلك ان يعود بالفائدة الاقتصادية على فرنسا<sup>(3)</sup>. وكنتيجة لكل هذا، ألغي الرق في جميع المستعمرات الفرنسية سنة 1794م، ليعود مجدداً سنة 1802م كما سبق الذكر في عهد نابليون بونابرت، قبل أن يُلغى رسمياً ونهائياً سنة 1848م.

<sup>1</sup> Ronald J. Horvath, **A Definition of Colonialism**, Current Anthropology, Vol.13, No.1, 1972, The University of Chicago Press, p.46

<sup>2</sup> Laurie M. Wood, **Across Oceans and Revolutions: Law and Slavery in French Saint-Domingue and Beyond**, Law & Social Inquiry, Vol.39, No.3, 2014, Wiley, p.761

<sup>(3)</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., pp.15-17

المحطة الثانية التي تركت تأثيراً على السياسة الاستعمارية بفرنسا هي احتلال الجزائر سنة 1830م، والذي جاء في ظروف داخلية خاصة في فرنسا ميّزها تنامي الرفض الشعبي لنظام الملك شارل العاشر.

إن هذا الاحتلال الذي أراد من خلاله هذا الملك إلهاء الرأي العام الفرنسي وتلميع صورته أمامه، وأعتبر إنجازاً قومياً لفرنسا، سيشكل في نفس الوقت تحدياً كبيراً للسياسيين والعسكريين الفرنسيين بسبب المصاعب التي واجهوها هناك والتي لم يترك لها النظام القديم حلاً، ومن هذه المصاعب شساعة المساحة مقارنة بمستعمرات الغوادلوب المارتينيك، غويانا، وكذلك كثرة السكان<sup>(1)</sup>. وبقدر ما كانت هذه المصاعب كبيرة بقدر ما كان التعامل معها فرصة لاكتساب الخبرة الاستعمارية التي ساهمت لاحقاً في رسم معالم السياسة الاستعمارية في المستعمرات الإفريقية والآسيوية، وما نجح بعض الاستعماريين في هذه المستعمرات بعد خدمتهم في الجزائر إلا علامة على ذلك، وأحسن مثال على ذلك الجنرال فيدرب الذي خدم في الجزائر ما بين 1842م و1847م، ثم ما بين 1849م و1852م، واكتسب خبرة دفعت السلطات الفرنسية الى تعيينه حاكماً عاماً لمستعمرة السنغال، وكان له الفضل في توطيد و توسيع الوجود الفرنسي في غرب إفريقيا، ووضع أسس ما سُمي لاحقاً إفريقيا الغربية الفرنسية.

تبقى الفترة التي تلت هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870م هي الفترة التي عرفت فيها السياسة الاستعمارية الفرنسية تحولات كبيرة بسبب التغيرات السياسية الجذرية التي عرفها النظام السياسي الفرنسي بسقوط الإمبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث، وقيام الجمهورية الثالثة سنة 1870م. بالإضافة إلى نضج فكرة المهمة الحضارية التي تبناها قطاع واسع من الفرنسيين والسياسيين والعسكريين، خاصة بعد أن استطاعت فرنسا السيطرة على العديد من المستعمرات في جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا ومدغشقر. بعد قيام الجمهورية الثالثة والتوغل الاستعماري في هذه المستعمرات والجزائر عادت المسألة الاستعمارية إلى الواجهة من جديد وسط عاصفة من الجدل السياسي الذي

<sup>(1)</sup> Alice L. Coklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.19

دفع مثلاً جول فيري إلى ترك منصبه كرئيس مجلس الوزراء مرتين الأولى سنة 1881م والثانية 1885م<sup>(1)</sup>.

إن التحدّيات التي واجهتها السياسة الاستعمارية ومنظّروها في الإمبراطورية الاستعمارية الجديدة الواسعة وانعكاسات ذلك على الحياة السياسية داخل فرنسا، فرض ضرورة التخطيط السياسي والاقتصادي في هذه المستعمرات، وتحديد طبيعة علاقتها مع فرنسا، وكيفية التعامل وحكم شعوبها. لأجل كل هذا، ولضبط السياسة الاستعمارية، أنشأت لأول مرة في فرنسا سنة 1894م وزارة خاصة فقط بالمستعمرات<sup>(2)</sup>، كانت تُسمى وزارة المستعمرات أو وزارة ما وراء البحار كما مرّ علينا في الفصل السابق.

تأثرت السياسة الاستعمارية الفرنسية بعامل آخر مهم، يتمثل في ظهور شخصيات استطاعت أن تؤثر في توجيه هذه السياسة، إما لأنها متخصصة أو أنها اكتسبت خبرة واسعة من الممارسة في الواقع، ومنها شخصيات فكرية وسياسية وعسكرية. من هذه الشخصيات الفكرية نذكر الفيلسوف جوزيف شايي برّ Joseph Chailly-bert الذي يعتبر عزّاب السياسة الاستعمارية الفرنسية، فدراساته حول الأنظمة الاستعمارية البريطانية والهولندية، وأفكاره وآراؤه ألهمت جيلاً كاملاً من الاستعماريين<sup>(3)</sup>، وكتابه الأكثر تأثيراً استعمار الهند الصينية الذي صدر سنة 1892م<sup>(4)</sup>. في كتابه عشر سنوات من السياسة الاستعمارية ذكر هذا الفيلسوف بأن الشيء الذي تحتاجه فرنسا - أي في تلك الفترة - هو سياسة محلية تتكيف مع أوضاع المستعمرات، وتأخذ في الحسبان اختلاف الأعراق، العبقرية، تطلعات وحاجيات السكان المحليين وحكامهم الأوربيين<sup>(5)</sup>.

(1) Martin Deming Lewis, **One Hundred Million Frenchmen: The "Assimilation" Theory in French Colonial Policy**, Comparative Studies in Society and History, Vol.4, No.2, 1962, Cambridge University Press, p.136

(2) Olivier Thimonier, Op. cit. . p.8

(3) M. M. Knight, **French Colonial Policy-The Decline of "Association"**, The Journal of Modern History, Vol.5, No.2, 1933, The University of Chicago Press, p.209

(4) Ibid., p.210

(5) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.147

يوجد أيضاً إلى جانب شايي بَر المؤرخ جورج هاردي Georges Hardy الذي عمل مفتشاً في إفريقيا الغربية الفرنسية، وقام بإصلاحات جذرية مسّت قطاع التعليم في هذه المنطقة عبّر عنها من خلال قوله: "لا نريد أن تظهر المدرسة شيئاً مستورداً بالنسبة لسكان القرية... نريد أن تظهر كمؤسسة قديمة. إذن يجب على هذه المدرسة أن تحافظ على بعض المظاهر من حياة المحليين"<sup>(1)</sup>. ألف آردي العديد من الكتب أبرزها، كتاب غزو أخلاقي التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية *Conquête Morale l'Enseignement en Afrique Occidentale Française*. أيضاً أسّس آردي أثناء خدمته في إفريقيا الغربية بدار مجلة التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية BEAOF سنة 1913م<sup>(2)</sup>.

وأثناء الحديث عن المنظرين للفكر والسياسة الاستعماريين، لا بد من التطرق للمستكشف والدبلوماسي جول آرمون Jules Harmand ، صاحب الخبرة الاستعمارية الكبيرة<sup>(3)</sup>. ألف آرمون العديد من المؤلفات أغلبها حول الهند الصينية الفرنسية، وله كتاب مهم شرح فيه الاستعمار والسياسة التي يجب إتباعها في المستعمرات، وتطرق فيه لمسألة الإدماج والمشاركة التي سنتعرض لها في هذا المبحث، وعنوان الكتاب هو سيطرة واحتلال *Domination et Colonisation* الصادر سنة 1910م. في صنف العسكريين، سنكتفي بذكر إثنين فقط من الذين أثّروا بشكل قوي في السياسة الاستعمارية، أولهما سبق ذكره سابقاً، وهو الجنرال فيدرب الذي أظهر قدرة كبيرة على تسيير مستعمرة السنغال عسكرياً أولاً، بالقضاء على مقاومة أحمدادو شيخو، وتوسيع المستعمرة شرقاً مما مهّد للسيطرة على غرب إفريقيا، واقتصادياً بتشجيع الزراعة خاصة زراعة الفول السوداني والقطن، وتعليمياً هو الذي أسّس أول مدرسة لائتكية في السنغال، وشجّع التعليم في المنطقة. ساهم إرث فيدرب كثيراً في توضيح الرؤية للحكام الذين جاءوا بعده، ووضع أسس السياسة الفرنسية في غرب إفريقيا. تجربته ورؤيته السياسية والعسكرية للسنغال لخّصها في كتابه *Le Sénégal, la France*

(1) Georges HARDY, Op. cit., p.X

(2) Carine EIZLINI, Op. cit., p.13-18

(3) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.147

dans l'AOF. من العسكريين المؤثرين أيضاً، لا بد من ذكر كسافيي كوبولاني Xavier Coppolani، الذي هو من الشخصيات الهامة في الاستعمار الفرنسي عموماً، وفي موريتانيا خصوصاً<sup>1</sup>.

إلى جانب هذه الشخصيات الفكرية والعسكرية، توجد شخصيات سياسية وجّهت السياسة الفرنسية وأثّرت فيها بأفكارها، وبالقوانين التي استصدرتها حين كانت تشغل مناصب سياسية. أبرز هؤلاء يوجد جول فيري، الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء في فترة حسّاسة من تاريخ فرنسا، عندما كانت تريد تجاوز هزيمة 1870م أمام ألمانيا واسترجاع المجد عبر بوابة الاستعمار، كما حَكَم في فترة كانت فيها أوروبا في مرحلة خطيرة من الصراع الاستعماري الذي بلغ أوجه عند انعقاد مؤتمر برلين الثاني سنة 1884م، ويُعتبر فيري المنظر والمحرّض ومهندس الحملات التوسعية التي أدّت في النهاية إلى إقامة الإمبراطورية الفرنسية الثانية<sup>2</sup>. من السياسيين أيضاً، هناك ليون غامبيتا Léon Gambetta، الفيلسوف السياسي الحقيقي، وأحد الفاعلين المهمين في حِقْبته، ومن الذين وضعوا أسس النظام الجمهوري الفرنسي<sup>3</sup>.

بالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا، فإن أهم الشخصيات التي أثّرت في السياسة الاستعمارية هي الحكام العامون لإفريقيا الغربية الفرنسية الحديثة بعد تأسيسها سنة 1895م. لقد واجه هؤلاء الحكام بعد تعيينهم تحديات ومشاكل عديدة ومتنوعة، وكان عليهم مواجهتها لوحدهم بسبب البعد الجغرافي لفرنسا وجهل السياسيين الفرنسيين بواقع هذه المستعمرة، وبسبب شح الميزانية. فكان على هؤلاء الحكام إيجاد حلول لهذه التحديات والمشاكل وفرض السيطرة الفرنسية وتحقيق الفائدة الاقتصادية عن طريق إصدار القوانين والمراسم المختلفة. بعض هؤلاء الحكام نجحوا في ترك بصماتهم من خلال

<sup>1</sup> جمال غدور، محمد عبد الله بن المصطفى، كزافي كوبولاني، العقل المدبّر للاحتلال الفرنسي لموريتانيا، مجلة متون،

المجلد.41، العدد.41، 2021، جامعة مولاي الطاهر، سعيّدة، الجزائر، ص.255

<sup>2</sup> Robert Boudry, **De Jules Ferry à l'Union française**, Esprit, No.157, 1949, Éditions Esprit, p.921

<sup>3</sup> Paul Klotz, **Redécouvrir la fonction du politique avec Gambetta**, Histoire, Fondation Jean Jaurès, Paris, 2 décembre 2021, p.1

النجاحات التي حققوها، ونخص بالذكر كلاً من أرنت روم Ernest Roume، وويليام بونتي William Ponty.

واجهت فرنسا عند توسيع إمبراطوريتها الاستعمارية معضلة كبيرة في التعامل مع شعوب المستعمرات وتسيير شؤونها في جميع المجالات. فقد اختارت، عكس بريطانيا، نظام الحكم المباشر بمعنى أنها أسقطت كل المؤسسات السياسية والأعراف الاجتماعية السائدة في البلدان المستعمرة واستبدالها بالنظام الفرنسي. هذا الأمر جعلها تفكر في الطريقة المثلى التي تُمكنها من امتصاص شعوب هذه المستعمرات سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً بما يضمن الاستقرار فيها، وبالتالي تحقيق الفائدة الاستعمارية. غير أن ما وقف في سبيل تطبيق هذا النوع من الحكم هو الاختلاف والجدال الذي حدث وسط النخبة السياسية والفكرية حول كيفية تطبيقه، فمن جهة دعا بعض من النخبة إلى إعلان القطعية مع كل ما هو محلي وله علاقة بالمستعمرات وإحلال الصبغة الفرنسية مكانه، ومن جهة أخرى دعا طرف آخر من النخبة إلى ضرورة الحفاظ على بعض مظاهر الحياة المحلية ومحاولة التكيف معها وتكييفها بما يخدم السياسة الاستعمارية ويدفع في نفس الوقت الأهالي إلى التعاون مع الإدارة الاستعمارية.

يرجع الانتباه إلى هذا الأمر إلى زمن احتلال الجزائر سنة 1830م عندما أسقط الفرنسيون نظام الداى حسين، وهو ما اعتبر باعتراف الفرنسيين خطأ<sup>(1)</sup>، لأن ذلك ترك فراغاً سياسياً وإدارياً عميقاً كانت فرنسا في غنى عنه خاصة أنها لم تضمن السيطرة العسكرية بعد على كامل التراب الجزائري. ويبدو أن الفرنسيين لم يتعلموا من هذا الخطأ وكثروه مرة أخرى في المستعمرات التي سيطروا عليها لاحقاً سواءً في آسيا أو إفريقيا مع وجود اختلاف بين مستعمرة وأخرى.

بالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا الأمر كان أكثر صعوبة بسبب خصوصيتها، فالمنطقة تعرف تنوعاً عرقياً واثناً شديداً، وتخضع لنظام قبلي صارم، والرق فيها متجذر وتأثير الإسلام كبير، وهي تمتد

(1) M. M. Knight, Op .cit., p.214



على مساحة واسعة. هذا الأمر لم يُسهّل مهمة الفرنسيين، وجعل مستحيلاً التعامل مع كل مجموعة عرقية أو إثنية على حدة.

ولتجاوز هذا العائق جعلت فرنسا هذه المنطقة كياناً سياسياً واحداً كما سبق، يتمثل في فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، وأخضعتها لقوانين موحدة جمعتها وأصدرتها في جريدة رسمية واحدة هي الجريدة الرسمية لإفريقيا الغربية الفرنسية JOAOF.

كان هناك نقاش بين السياسيين والإداريين الاستعماريين والأكاديميين حول المقاربة التي يجب اتباعها في حكم الإمبراطورية الإفريقية الفرنسية، وهذه المقاربة تأرجحت بين سياسة الإدماج أو سياسة المشاركة<sup>(1)</sup>.

هذا النقاش اشتد خاصة بعد قيام الجمهورية الثالثة واشتداد النزعة الاستعمارية واصطدام السياسة الاستعمارية بواقع المستعمرات. في غرب إفريقيا تأثرت السياسة الفرنسية بأسس الحضارة الجمهورية حتى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914م. من جهة تغنى السياسيون الفرنسيون بحق الجميع في الحريات السياسية وتحرير الأفارقة من كل أنواع الظلم والاستعباد والإقطاعية والجهل والأمراض، والسبب جهل الفرنسيين بالظروف المحلية السائدة في غرب إفريقيا عند بداية الاستعمار، ولأن المثالية الديمقراطية الفرنسية داخل فرنسا وخارجها كانت في مرحلة التصاعد.

ومن جهة أخرى، أراد الفرنسيون أن يوهمو الأفارقة والعالم باحترام حقوق الإنسان الأساسية عن طريق وضع حدود لسياسة الإجماع التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية ضد الشعوب المستعمرة لاسيما في مجال العدالة والعمل الإجباري<sup>(2)</sup>.

(1) Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op .cit., p.29

(2) Alice L. Conklin, **Colonialism and Human Rights**, Op .cit., p.420

المقاربة الاولى التي صبغت السياسة الاستعمارية الفرنسية في المستعمرات حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً هي الإدماج Assimilation أو كما تسميها بعض الكتب الاستيعاب<sup>(1)</sup> أو الفرنسة<sup>(2)</sup>.

الإدماج في اللغة حسب القاموس لاروس الفرنسي، هي كلمة مشتقة من الفعل دمج الذي يقابله في الفرنسية الفعل Assimiler، ومعناه إدخال شخص أو أقلية في مجموعة اجتماعية بحيث يأخذ ويتصف بخصائصها. أما الإدماج كمصطلح سياسي استعماري فيصعب تحديد أول مرة استخدم فيها، وفي نفس الوقت تحديد مفهومه بدقة. يعود استخدام هذا المصطلح، حسب ما وجدته في المصادر والمراجع المعتمدة، إلى فترة الثورة الفرنسية حيث طبقت المجالس الثورية مبدأ الإدماج السياسي والاقتصادي في المستعمرات مع استقلالها في الشؤون المحلية<sup>(3)</sup>؛ بمعنى إلحاق المستعمرات سياسياً واقتصادياً بفرنسا مع ترك الحرية لحكامها الاستعماريين في تسيير شؤونها. لكن مفهوم الإدماج كمصطلح لا يتوقف عند مسألة الإلحاق السياسي والاقتصادي وإنما تطور مع مرور الوقت طوال القرن التاسع عشر ميلادي خاصة في نصفه الثاني. والحقيقة هي أن الفرنسيين عند احتلالهم الجزائر لم يكن قد تكوّن لديهم مفهوم واضح لسياسة الإدماج، بل كانت الحكومة وغرف البرلمان تدعو إلى المحافظة على الحكام المحليين للمستعمرات طالما يعترفون بفرنسا ويزاولون السلطة باسمها<sup>(4)</sup>. وظل الغموض حول مفهوم الإدماج مستمراً إلى نهاية القرن رغم تطور النقاش حوله خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر ميلادي، حيث تمّ التركيز عليه في جلسات المؤتمر الاستعماري الدولي في باريس سنة 1889م والمؤتمر الاستعماري الوطني سنة 1889م وسنة 1890م، بحضور المسؤولين الكبار والعلماء والمستكشفين والمهتمين بالمسألة الاستعمارية<sup>(5)</sup>.

(1) ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 61

(2) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 214

(3) Léon Deschamps, Op. cit., p.373

(4) M. M. Knight, Op. cit., pp.213-214

(5) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.137

وأثناء المؤتمر الاستعماري الوطني بفرنسا سنة 1889م لم يتفق اثنان من الحاضرين على مفهوم الإدماج، وفي المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع الاستعماري سنة 1900م قال واحد من الحاضرين بأن الإدماج لم يكن مفهومه مضبوطاً بل كانت له تعاريف عدة<sup>(1)</sup>. سنحاول فيما يأتي ذكر أهم التعاريف التي ذكرتها المراجع التاريخية لمصطلح الإدماج أملاً في تقريب وضبط مفهومه:

- هو فرض الثقافة والتقاليد والنظم الفرنسية وتبني الأفارقة لها، وقطع كل صلة لهم بتاريخهم وحضارتهم والارتباط تاريخياً، اجتماعياً وسياسياً بالوطن الأم فرنسا<sup>(2)</sup>.

- هو اعتبار المستعمرات أقاليم فرنسية مثل أقاليم البلد، وبالتالي لها نفس المؤسسات الموجودة في فرنسا<sup>(3)</sup>.

- جوهر الإدماج هو أن تصبح المستعمرة جزءاً كاملاً من البلد الأم، كما ذكر ذلك ريموند بتس Raymond F.Betts<sup>(4)</sup>.

- هو الميزة المسيطرة المتواصلة للسياسة الاستعمارية الفرنسية خلال الحقبة الامبريالية، أو هو المظهر الجلي للعنصرية الفرنسية<sup>(5)</sup>.

- هو خلق طبقة من السود الفرنسيين المتشبعين بالقيم الأوروبية<sup>(6)</sup>.

- هو تحويل الشعب المستعمّر إلى شعب فرنسي ثقافياً وسياسياً، ويتطلب ذلك استخدام المؤسسات كتلك الموجودة في فرنسا<sup>(7)</sup>.

(1) Ibid, p.132

(2) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.214

(3) Ruth Ginio, Op. cit., p.93

(4) Rajen Harshe, Op. cit., p.162

(5) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.131

(6) Remi Clignet, **Inadequacies of the Notion of Assimilation in African Education**, The Journal of Modern African Studies, Vol.8, No.3, 1970, Cambridge University Press, p.425

(7) Hélène Grandhomme, **Connaissance de l'islam et pouvoir colonial: L'exemple de la France au Sénégal, 1936-1957**, French Colonial History, Vol. 10, 2009, Michigan State University Press, p.185

من خلال التعاريف السابقة، يتضح جلياً بأن مفهوم الإدماج واسع ويشمل المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والإدارية. ففي السياق السياسي يعني تمثيل المستعمرات في البرلمان الفرنسي، وفي السياق الاقتصادي هو تطبيق نفس نظام الضرائب والرسوم الجمركية الفرنسي في المستعمرات، وفي السياق الثقافي هو فرض اللغة والثقافة الفرنسيين على السود، واجتماعياً يعني إلغاء كل الأعراف والتقاليد والبنى الاجتماعية الإفريقية والنظام القبلي. أما إدارياً فهو وحدة القوانين في كل المستعمرات بغض النظر عن حجم المستعمرة، البعد عن فرنسا، الدين السائد والتنظيم الاجتماعي.

من جانب آخر، هناك من يريد تقريب مفهوم الإدماج بمقارنته بسياسة الاستقلال أو الحكم الذاتي الذي طبقته بريطانيا في مستعمراتها حيث يعتبر كلاهما نقيضاً للآخر تماماً<sup>(1)</sup>. وأن الإدماج لا يخص الأفراد فقط وإنما يعني أيضاً إدخال تنظيمات في الهيكل الاجتماعي للمستعمرات<sup>(2)</sup>. وقد طبقت في إفريقيا الغربية الفرنسية سياسة الإدماج بدرجات متفاوتة، ويعود ارتباط هذه السياسة بالمنطقة إلى زمن يسبق قيام فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية نهاية القرن التاسع عشر ميلادي خاصة في مستعمرة السينغال أول وأكبر مستعمرة لفرنسا بالمنطقة آنذاك. عندما ألغت الامبراطورية الثانية سياسة الإدماج واصل فيدرب التثبيت بها<sup>(3)</sup>، خاصة في المجال الإداري والتعليمي، لأنه كان عليه مواجهة الفوضى السياسية التي خلفها إسقاط الزعماء المحليين وشيوخ القبائل الإفريقية، وأيضاً التعليم الإسلامي الذي كان، حسب اعتقاده، يغذي المقاومة ضد الفرنسيين. على كل حال تطبيق سياسة الإدماج في إفريقيا، حسب بعض الساسة والمفكرين الفرنسيين، هي أقل خطراً مقارنة بتطبيقها في آسيا التي اصطدمت فيها هذه السياسة بمجتمع مهيكّل ومُنظّم<sup>(4)</sup>، فالمجتمع الأسود ما هو إلا كتلة بدون هوية وبدون انسجام - حسب رأيهم - لأن نواته الأساسية، وهي الأسرة، مستقلة

(1) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.131

(2) Remi Clignet, **The Legacy of Assimilation in West African Educational Systems, Its Meaning and Ambiguities**, Comparative Education Review, Vol.12, No.1, 1968, The University of Chicago Press, p.57

(3) ب.س. لويد، المرجع السابق، ص.61

(4) Georges Deherme, Op. cit., pp.20-21

اجتماعياً، بمعنى ان الأسود خارج الأسرة لا يطبع إلا الوحشية<sup>(1)</sup>. كانت مدن دكار، روفيسك، غوري وسان لويس أول المناطق التي طبقت فيها نظرية الإدماج منذ سنة 1848م، فقد حصل سكانها الذين يُطلق عليهم اسم الأصليون les originaires على حق انتخاب ممثل عنهم في البرلمان الفرنسي بباريس<sup>(2)</sup>، وهو حق أُلغي في عهد الامبراطورية الثانية عام 1852م ولكنه أُعيد من جديد في عهد الجمهورية الثالثة سنة 1871م<sup>(3)</sup>. وبقيت تخضع للنظام الإدماجي إلى غاية قيام فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>(4)</sup>. ويعود اختيار هذه المدن على الأرجح كمخبر تجربي لسياسة الإدماج<sup>(5)</sup> إلى قدم الاستعمار الفرنسي فيها وكثرة المستوطنين والتجار الأوربيين المتواجدين بها. بالنسبة لبقية المناطق في غرب إفريقيا ستطبق فيها هي أيضاً سياسة الإدماج إدارياً، سياسياً وثقافياً كما سيأتي ذكره وتفصيله لاحقاً.

وقد اختلف المؤرخون حول تاريخ تخلي فرنسا في غرب إفريقيا عن هذه السياسة، وعموماً يتفقون على أنها استمرت حتى مطلع القرن العشرين ميلادي، وأنها مع نهاية القرن الذي سبقه كانت الأقوى<sup>(6)</sup> مقارنة بمقاربة المشاركة لأن فرنسا اعتمدت المقاربتين منذ نهاية هذا القرن<sup>(7)</sup>. استمر العمل بنظرية الإدماج رغم صعوبة تطبيقها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى<sup>(8)</sup>، ولكن مصطلح الإدماج عاد للتداول من جديد في الوسط الاستعماري خلال ثلاثينيات القرن العشرين<sup>(9)</sup>.

وأثناء هذه الفترة، كان هناك اعتراض على سياسة الإدماج المطبقة لأكثر من نصف قرن في المستعمرات الفرنسية، ومن الذين اعترضوا على هذه السياسة نذكر جول آرمون الذي دعا إلى تبني سياسة المشاركة، وذهب معه في الرأي جول فيري<sup>(10)</sup>. من المعارضين كذلك يوجد ليوبولد دوسوسير

(1) Ibid., p.23

(2) Ruth Ginio, Op. cit., p.4

(3) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.219

(4) Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.191

(5) Ruth Ginio, Op. cit., p.96

(6) Ibid, p.93

(7) Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.30

(8) Jean Suret-Canale, Op. cit., p.84

(9) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.151

(10) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.217

Léopold de Saussure الذي شنَّ هجوماً على هذه السياسة سنة 1899م في كتابه سيكولوجية الاستعمار الفرنسي في علاقته مع مجتمعات الاهالي Psychologie de la colonisation Française dans ses rapports avec les sociétés indigènes، وقال بأن تحقيقها مستحيل، ويدعم كلامه هذا بمقولة للفيلسوف غوستاف لوبون فحواها: "يمكن للزنجي أو الياباني أن يحصل على جميع الشهادات (الأكاديمية) الممكنة ولن يرق لمستوى الأوروبي العادي"<sup>(1)</sup>. ويبدو أن هذا الرفض مرَّده يعود إلى فشل تحقيق أهدافها عموماً وتطبيقها على أرض الواقع بسبب التنوع العرقي الثقافي الشديد في غرب إفريقيا والبُنى الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية مما جعل ترقية هذه المجتمعات حضارياً - حسب ادعاء أنصار المهمة الحضارية لفرنسا- أمراً صعباً بل مستحيلاً، ويقول جول آرمون بأن الزنجي أو العربي لا يمكن أن يكون فرنسياً عن طريق تبني بعض العادات الأوروبية أو تعلم لغة وأدب البلد المستعمر<sup>(2)</sup>.

كما تعددت أسباب فشل سياسة الإدماج التي طبقتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في غرب إفريقيا، وهذا لا يعني عدم تحقيق هذه السياسة لبعض الأهداف والإنجازات التي سنستعرضها لاحقاً في الحديث عن انعكاساتها السياسية الفرنسية في المنطقة.

ولعل السبب الأول لهذا الفشل، هو عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لتجسيدها<sup>(3)</sup> بسبب النظرة الاستعلائية لدى بعض حكام المستعمرات الفرنسية وموظفي الإدارة الاستعمارية، ولأن تطبيقها يتطلب موارد مادية وبشرية كانت في الكثير من الأحيان غير متوفرة لدى حكام المستعمرات. السبب الثاني كان نقص عدد المعمرين في المستعمرات التي ضمَّتها فرنسا في تلك الفترة، وهذا يعني نقص العنصر الأوروبي في الإدارة والتعليم والقضاء والصحة. السبب الثالث هو تأثر الفرنسيين بالسياسات التي طبَّقتها الهولنديون في إندونيسيا والبريطانيون في مستعمراتهم<sup>(4)</sup> خاصة في غرب إفريقيا بحكم جوارها للمستعمرات الفرنسية، منها غانا ونيجيريا، وهذا دفعهم إلى إعادة النظر في سياستهم

(1) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.146

(2) Ibid, p.149

(3) Ibid, p.153

(4) Ruth Ginio, Op. cit., p.94

إما بالتخلي عنها أو محاولة تكييفها مع الواقع والإمكانيات المتوفرة. أما السبب الخامس فهو تناقضها مع المؤسسات الديمقراطية التي أسستها الجمهورية الثالثة في فرنسا<sup>(1)</sup>.

ثم إن فشل سياسة الإدماج دفع الفرنسيين إلى تبني سياسة جديدة بعد الحرب العالمية الأولى هي المشاركة، فقبل هذه الحرب لم تكن هناك إشارة رسمية لهذه السياسة الجديدة من خلال المراسيم التي صدرت ما بين 1895م و1904م، والمؤسسة للحكومة العامة لإفريقيا الغربية الفرنسية<sup>(2)</sup>. لكن المشاركة كمصطلح استخدم قبل ذلك بكثير من طرف جول آرمون، صاحب الخبرة الاستعمارية الواسعة، عندما اعتبرها أساساً للسياسة الاستعمارية ودعا إلى تطبيقها عوض الإدماج<sup>(3)</sup>.

أما عن مفهوم هذه السياسة الجديدة، فالأمر هنا كان أكثر وضوحاً مقارنة بمفهوم الإدماج الذي كان فضفاضاً كما سبق الإشارة إليه، والمشاركة في مفهومها الواسع تعني إشراك الأفرقة في تسيير شؤون المستعمرات. ولضبط المفهوم أكثر، المشاركة هي التعاون بين الإدارة الحكومية الاستعمارية والسكان المحليين (الأهالي) من أجل تكوين زعامات إفريقية تقود الشعوب الإفريقية إلى الحضارة المزعومة من طرف فرنسا عكس الإدماج الذي يطمح إلى الفرسة الجماعية للشعوب<sup>(4)</sup>.

ومن المفاهيم أيضاً، هي تسطير السياسة الاستعمارية وفق الخصائص الجغرافية والإثنية وظروف النمو الاجتماعي لكل مستعمرة، وتحسين الوضعية المادية والثقافية للأهالي دون تغيير نمط حياتهم ولا محاولة تحويلهم إلى فرنسيين، وكل هذا هو محاولة لتدارك الخطأ الذي وقع فيه الاستعمار الفرنسي بإنكار المؤسسات التي كانت موجودة قبل دخوله وتجاوز لسلطة الزعماء المحليين<sup>(5)</sup>. مفهوم آخر للمشاركة يصفها بأنها الاحترام التام لعادات وتقاليد ودين الأهالي وتطبيق مبدأ المساعدة المتبادلة l'assistance mutuelle بهدف السيطرة الفرنسية على المستعمرة بسلاسة وفعالية مع تقليل الحاجة

(1) Jean Suret-Canale, Op. cit., p.83

(2) Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.191

(3) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.147

(4) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.218

(5) Ruth Ginio, Op. cit., pp.94-95

لاستخدام القوة<sup>(1)</sup>. ولتبسيط المفهوم أكثر المشاركة هي احترام الثقافة والعادات الإفريقية والسماح للمجتمعات الإفريقية باختيار طريق الحياة فيها بما لا يهدد السيطرة الفرنسية، وانطلاقاً من ذلك يمكن تشبيهها بنظام الحكم غير المباشر الذي طبّته بريطانيا<sup>(2)</sup>.

كما اختلف المختصون في تاريخ إفريقيا الغربية الفرنسية حول قضية تطبيق سياسة المشاركة بعد الحرب العالمية الأولى، فمنهم من رأى بأنها لا تختلف عن سياسة الإدماج، مثل روبير دوسي Robert Doucet الذي كتب سنة 1926م في كتابه تعليقات عن الاستعمار بأن سياسة المشاركة هي سياسة جديدة فقط في كتابات وخطابات المنظرين<sup>(3)</sup>؛ بمعنى أنها غير مطبقة على أرض الواقع. أما آخرون فيرون بأن سياسة المشاركة طبقت تدريجياً وبدرجات متفاوتة بين المستعمرات بسبب قلة الزعماء الأفارقة المتعلمين والبطء في تكوينهم، وأن تطبيقها الفعلي والواسع بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما حُوت فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية إلى الاتحاد الفرنسي سنة 1946م أين حصلت المستعمرات على حرية اقتصادية وإدارية معتبرة وتم انتخاب مجالس محلية بمشاركة الأفارقة.

### ثالثاً: المقارنة بين السياسة الفرنسية والسياسة البريطانية

منذ ظهور الحركة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، ظل الهم الأكبر لدى الدول الأوروبية الاستعمارية هو تحقيق الربح المادي والفائدة الاقتصادية، ولم يكن هناك اكتشاف كبير بالواقع السياسي والثقافي والاجتماعي في المستعمرات. في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ميلاديين تغير الأمر، وأصبحت المسائل السياسية والثقافية والاجتماعية في صلب الفكر الاستعماري الذي تطور مع مرور الزمن وتوسيع الإمبراطوريات الاستعمارية حيث ظهر الكثير من المنظرين الذين درسوا التجارب الاستعمارية وحاولوا تقديم أفضل الحلول في إدارة المستعمرات من أجل تحقيق أفضل فائدة استعمارية ممكنة، ومن بينهم الفرنسي جول آرمون والبريطاني فريدريك لوغارد Frederick

(1) Martin Deming Lewis, Op. cit., p.147

(2) Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.29

(3) Martin Deming Lewis, Op. cit., pp.150-151



Lugard. معنى ما سبق عبّر عنه أحدهم عندما قال أن أوروبا استعمرت بقية المستعمرات في القرن التاسع عشر ميلادي قبل اكتسابها للوعي السياسي الذي يتطلبه ويحتاجه النشاط الاستعماري<sup>(1)</sup>. وفي خضم التكالب الاستعماري على إفريقيا بالنصف الثاني للقرن التاسع عشر، انعقد مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م كمحاولة من الدول المتكالبة لإيجاد أرضية اتفاق حول تقسيم القارة السمراء. واشترط المؤتمر على الدولة الاستعمارية وجوب الهيمنة الفعلية على جزء من إفريقيا وإقامة إدارة فيه، حتى تحصل على اعتراف الدول الأخرى باستعمارها لذلك الجزء. هذا الشرط دفع الدول الأوروبية الاستعمارية لتطوير أنواع من الحكم الاستعماري، وكانت النتيجة تقسيم إفريقيا إلى مناطق نفوذ وعلى كل منطقة قام حكم استعماري خاص بالدولة الاستعمارية المسيطرة عليها<sup>(2)</sup>. ويفسر الاهتمام بنظام الحكم المتبع داخل كل مستعمرة أو مجموعة مستعمرات، برغبة الدولة الاستعمارية في تسيير شؤون المستعمرات بأقل التكاليف المادية والأضرار السياسية والعسكرية، وفي نفس الوقت تحقيق مكاسب اقتصادية جمة كما سيتضح لاحقاً. لكن المشكلة أن القوى الأوروبية نظرت إلى الأفارقة نظرة دونية واعتبرتهم غير مؤهلين لتسيير شؤونهم لوحدهم وأنهم بحاجة لمرافقة أوروبية حتى ينضجوا، فما هي الصحيفة الاستعمارية الفرنسية L'Afrique Française تدعو سنة 1901م إلى معاملة الإفريقي كطفل ليتعلم واجباته ويتقبل السلطة الفرنسية، ونفس الشيء ذهب إليه الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية فان فولنهوفن Van Vollenhoven، ووزير المستعمرات الفرنسي بول رينو Paul Reynaud عندما وصف سنة 1931م ما تقوم به فرنسا في إفريقيا بدور الأم الحنون. حتى البريطانيين كان لهم نفس التصور وعبّر عنه اللورد Leverhulme سنة 1924م بتصريحه "أنا متأكد بأن أعراق غرب إفريقيا يجب معاملتها كما يُعامل الأطفال قبل نضجهم"<sup>(3)</sup>. هذه "الطفولة"، حسب القناعة الأوروبية، شكّلت عبئاً ثقيلاً على الإدارات الاستعمارية، فقد

(1) George Deherme, Op. cit., p.277

(2) Ngozi Caleb Kamalu, **British, French, Belgian et Portuguese Models of Colonial Rule and Economic Development in Africa**, Annals of Global History, Vol.1, Issue. 1, 2019, Sryahwa Publications, pp.38-39

(3) William B. Cohen, **The Colonized as Child: British and French Colonial Rule**, African Historical Studies, Vol.3, No.2, 1970, Boston University African Studies Center, pp.427-428

وجدت نفسها مجبرة إما على استخدام عدد وفير من الإداريين الأوروبيين، وهو أمر مُكلف، وإما الاعتماد على الأفارقة الذين لم تثق في قدرتهم على النجاح إدارياً.

ونتيجة لما سبق، انطلقت القوى الاستعمارية الأوروبية مجتهدة لإيجاد نظام الحكم الأنسب لمستعمراتها، وهذا خلق اختلافاً وتنوعاً في أنظمة الحكم المتبعة مع وجود أوجه التشابه بينها أحياناً، واختلاف نظام الحكم المتبع من طرف الدولة الاستعمارية من مستعمرة إلى أخرى بدرجات متفاوتة لأن المستعمرات كانت تختلف في خصوصيتها واستجابتها مع الاستعمار. المقارنة هنا تقتصر على النظام الذي اتبعته كل من فرنسا وبريطانيا في غرب إفريقيا بحكم أنهما سيطرتا على معظم أجزاء المنطقة، ولأنهما حظيا باهتمام واسع لدى المؤرخين.

أصبح دارجاً في الدراسات التاريخية وصف نظام الإدارة الذي طبقته فرنسا في مستعمراتها بغرب إفريقيا بالحكم المباشر، والنظام الذي طبقته بريطانيا بالحكم غير المباشر، لكن يبقى هذا الوصف عاماً وليس دقيقاً، ويوحى إلى أن الفرنسيين سيروا مستعمراتهم لوحدهم بينما اعتمد البريطانيون على الأفارقة.

ويقوم اختلاف الحكمين أساساً على تباين الرؤية السياسية لدى فرنسا وبريطانيا إلى المستعمرات، ففرنسا عندما احتلت الجزائر اعتبرت مقاطعة فرنسية، وكان لمستعمراتها الأخرى ممثلين في البرلمان الفرنسي، بينما نظرت بريطانيا إلى مستعمراتها على أنها أقاليم منفصلة تساعد سكانها على تسيير شؤونهم الخاصة إلى غاية الحصول على حكومة محلية مسؤولة<sup>(1)</sup>. وهناك من رأى أن هذا التباين استمر حتى إلى مرحلة الاستقلال، فبعدما استقلت بلدان غرب إفريقيا عملت فرنسا على ربط مستعمراتها عن طريق تقديم المساعدات المادية وأقامت صناديق مختلفة لذلك، وإرسال مئات الخبراء والتقنيين الفرنسيين إلى المستعمرات السابقة إضافة إلى إقامة منطقة الفرنك الفرنسي، وهذا الذي لم تُقْم به بريطانيا<sup>(2)</sup>.

(1) Bernard Bourdillon, **British Colonial Policy**, World Affairs, Vol.107, No.2, 1944, Sage Publications, Inc, p.84

(2) William B.Cohen, op, cit, p.431

وفيما يلي مقارنة بين نظامي الحكم الفرنسي والبريطاني:

- عندما وصل الاستعماران البريطاني والفرنسي إلى غرب إفريقيا وجدا كيانات سياسية لها تنظيمها السياسي والاجتماعي الخاص بها، وكان التحدي الأكبر الذي واجه هذين الاستعمارين هو قضية الحفاظ على هذا التنظيم من عدمه. بالنسبة للبريطانيين رأوا ضرورة التكيّف مع إفريقيا والحفاظ على تنظيماتها الاجتماعية التي وجدوها<sup>(1)</sup>، أما الفرنسيين فقد رفضوا ترك القبائل الإفريقية تدير شؤونها بنفسها<sup>(2)</sup>. بطبيعة الحال نظرة الفرنسيين لا يمكن فصلها عن الحماس الاستعماري الذي جاءت به الجمهورية الثالثة والقائمة على فكرة المهمة الحضارية وادعاء الفرنسيين بأنهم الأنسب لإيصالها إلى الشعوب غير المتحضرة كما أسلفنا من قبل. لقد اختار البريطانيون التغيير التدريجي والبطيء الذي لا يؤثر على العادات، التقاليد، المؤسسات وأنماط الحياة الخاصة بالأفارقة كسبيل لتفادي الثورة العامة، وفي نفس الوقت عمّلت السلطات البريطانية على الإشراف التدريجي للأفارقة في اتخاذ القرار السياسي<sup>(3)</sup> خاصة في المناطق التي يتركز فيها الأفارقة<sup>(4)</sup>. إن أهم ما ميّز نظام الحكم البريطاني هو ابقاؤه على الزعماء الأفارقة المحليين والاعتماد عليهم في تسيير شؤون المستعمرات، بل إن بريطانيا أصدرت ما بين 1874م و1883م تشريعات قانونية أعطت دوراً أكبر للحكام المحليين الأفارقة، حيث أصبح من حقهم إصدار قوانين محلية وتشريعات مدنية وجنائية تلتزم بها المحاكم المحلية، واستمر العمل بهذه التشريعات حتى سنة 1927م.<sup>(5)</sup> هذا الاعتماد الكبير على العنصر الإفريقي في الإدارة جعل دور ممثل الإدارة البريطانية في شمال نيجيريا مثلاً استشارياً أكثر منه مصدراً للقرارات<sup>(6)</sup>. إذن تمتعت المستعمرات البريطانية باستقلال سياسي وإداري ذاتي واسع منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريباً وحرص البريطانيون فقط على تحقيق الاندماج الاقتصادي في مستعمراتهم<sup>(7)</sup>.

(1) Remi Clignet, **Inadequacies of the Notion of Assimilation in African Education**, Op. cit., p.425

(2) Daniel E. Harmon, Op. cit., p.73

(3) Ngozi Caleb Kamalu, Op. cit., p.42

(4) Bernard Bourdillon, Op. cit., p.85

(5) ب. س. لويد، المرجع السابق، ص.62

(6) William B. Cohen, Op. cit., p.430

(7) Léon Deschamps, op. cit., p.373

يعتبر نظام الحكم غير المباشر الذي طبّقه بريطانيا في شمال نيجيريا نموذجاً مثالياً لهذا الحكم لما تميّز به من الحرية الواسعة التي حظي بها الزعماء المحليون الأفارقة. الفضل في صياغة هذا النموذج يعود الى حاكم نيجيريا البريطاني فريدريك لوغارد الذي حافظ على التنظيم الإداري والقضائي والديني لخلافة سوكتو في شمال نيجيريا، ونظراً لتجربته هذه في كتابه *The Dual Mandate in British Colonial Africa*<sup>(1)</sup> الصادر سنة 1920م، ويعتبر المرجع الوحيد الذي اعتمد عليه الإداريون والموظفون البريطانيون الاستعماريون أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم في المستعمرات<sup>(2)</sup>. وعلى العكس من ذلك تماماً؛ اختار الفرنسيون اقتلاع الخصوصيات السياسية والاجتماعية للشعوب الإفريقية المستعمرة، واستنساخ الخصوصيات الفرنسية لتطبيقها و فرضها على الأفارقة<sup>(3)</sup>، وأبرز هذه الخصوصيات التي اقتلعتها السياسة الفرنسية هي السلطة التي كان يتمتع بها الزعماء الأفارقة المحليون واستبدالها بالسلطة الفرنسية. تفصيل ذلك سيأتي عند الحديث عن موقف فرنسا من الزعماء المحليين الأفارقة.

آمن الفرنسيون بفكرة الإدماج، وأن الإفريقي يمكن أن يصبح مواطناً فرنسياً عن طريق التعليم كما آمنوا بأن مهمتهم الحضارية لا يمكن أن تتحقق إلا بتعليم الأفارقة، وقد تأثر تصور فرنسا حول التعليم بتركيز الحماس الثوري الذي ولّده الثورة الفرنسية على المساواة<sup>(4)</sup>. منذ منتصف القرن التاسع عشر ميلادي شرعت فرنسا في إقامة المدارس في غرب إفريقيا خاصة السينغال الخاضع لسيطرة فرنسية واضحة، وقد تميز التعليم في السينغال أولاً ومن بعده باقي مستعمرات فرنسا في غرب إفريقيا بكونه تعليماً عمومياً في غالب أجزاء المنطقة، ومع مطلع القرن العشرين أصبح تعليماً عمومياً لائكياً. لكن بقي هذا التعليم محدوداً، ولم يستفد منه إلا عدد قليل من الأفارقة لاعتبارات مختلفة.

<sup>(1)</sup> Denis Cogneau, Yannick Dupraz, Sandrine Mesplé-Somps, **African states and development in historical perspective: Colonial public finances in British and French West**, Working Paper N° 2018 – 29, Paris School of Economics, p.6

<sup>(2)</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص.60

<sup>(3)</sup> William B. Cohen, Op, cit., p.430

<sup>(4)</sup> Remi Clignet, **Inadequacies of the Notion of Assimilation in African Education**, Op, cit., p.427.

وعلى العكس من ذلك، لم يبال البريطانيون بتعليم الأفارقة، وكانوا يعتبرون ولوج الأفارقة للثقافة البريطانية أمراً غير ممكن تقريباً<sup>(1)</sup>، ولذلك لم يقيموا نظاماً تعليمياً خاصاً بهم مثلما فعل الفرنسيون، وبقيت عملية تعليم الأفارقة تعتمد على المبادرات الخاصة<sup>(2)</sup>. في ظل غياب وجود إداري قوي ونظام تعليمي رسمي وجدت الإرساليات التبشيرية فرصة للمبادرة إلى إقامة المدارس لتعليم الأفارقة، عكس نظيراتها في المستعمرات الفرنسية التي اشتكت من التضييق الذي مارسته الإدارة الاستعمارية الفرنسية ضدها، وأكثر من ذلك قدّمت السلطات البريطانية لهذه الإرساليات دعماً مالياً<sup>(3)</sup> وأعطتها كامل الحرية لمزاولة نشاطها. من جهة أخرى لم يضع البريطانيون حدوداً لتعليم الأفارقة، وبقي عدد الأفارقة الحاصلين على التعليم مرتبطاً بالهيكل التعليمية المتاحة، بينما في المستعمرات الفرنسية كان التعليم الإفريقي انتقائياً. إن اعتماد الإرساليات الدينية على المدارس المحلية التي يعمل فيها غالباً معلمون أفارقة ويتم فيها التعليم باللغات المحلية، سمح بقيام تعليم ابتدائي منتشر، وجعل نسب التمدرس الابتدائي في إفريقيا البريطانية أكبر من إفريقيا الأوروبية الأخرى خلال الفترة الاستعمارية<sup>(4)</sup>.

إن اعتبار فرنسا مستعمراتها على أنها امتداد لها، واعتمادها سياسة الإدماج اتجاه مواطني هذه المستعمرات وضعها في تناقض تام، فمن جهة تعتبر هذه المستعمرات أراضي فرنسية، ومن جهة أخرى لا تعتبر سكانها كفرنسيين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون. هذا التناقض وتحت ضغط الأهالي وبعض الأصوات بفرنسا، دفع فرنسا إلى تقديم تنازلات في ما يخص منح الجنسية أو المواطنة للأفارقة وإن بشكل محدود، حيث لم يتجاوز عدد الذين تحصلوا على المواطنة الفرنسية في غرب إفريقيا 2400 شخص فقط سنة 1926م دون احتساب مستعمرات السنغال<sup>(5)</sup>. ويُعزى هذا العدد القليل إلى أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية اشتراطت على الأفارقة التخلي عن

(1) Mark Sizwebanzi Mngomezulu, **Citizenship in Colonial Africa: An Overview of British and French Repertoires**, Journal of Political Inquiry, Fall 2015 Issue, New York University, p.9

(2) Remi Clignet, **Inadequacies of the Notion of Assimilation in African Education**, Op. cit., p.430

(3) Denis Cogneau, Yannick Dupraz, Sandrine Mesplé-Somps, Op. cit., p.6

(4) Ibid, p.7

(5) ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 61

تراثهم وثقافتهم والتكلم باللغة الفرنسية حتى يحصلوا على نفس المعاملة التي يحظى بها الفرنسيون<sup>(1)</sup>، واعتبرت منح الجنسية الفرنسية للأفارقة نوعاً من التكريم أو الجائزة<sup>(2)</sup>.

شارك الكثير من الأفارقة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا إما تطوعاً أو إجباراً، ولما انتهت الحرب عاد هؤلاء المحاربين إلى بلدانهم ومناطقهم وقد اكتسبوا نوعاً من الوعي السياسي من خلال ما شاهدوه وعاشوه في أوروبا، ودفعهم ذلك إلى المطالبة بحقوقهم الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية مثل تلك التي يتمتع بها البيض. بعد ذلك تعالت أصوات الأفارقة المتعلمين المنتقدين للنظام الاستعماري متهمه إياه بالعنصرية عندما استعمل لون البشرة كمعيار لمنح الجنسية الفرنسية للأفارقة، واستندوا في ذلك على تذكيرها ب إعلان حقوق الانسان والمواطن الذي جاء بعد الثورة الفرنسية. وبما أن فرنسا وجدت نفسها في وضع صعب وترغب في إحياء اقتصادها المدمر بالأخص بعد الحرب العالمية الثانية، فقد قامت بتهدئة الأفارقة عن طريق إعطائهم الجنسية الفرنسية شكلياً<sup>(3)</sup>. وعلى العكس من ذلك، لم يكثر البريطانيون لقضية منح الجنسية للأفارقة، لأنهم لم يؤمنوا بفكرة الإدماج، وفي نفس الوقت لم يواجهوا ضغطاً من الجماهير الإفريقية ولا ثورة تطالب بالمساواة في الحقوق أمام القانون<sup>(4)</sup>.

- أدى الحكم المباشر الذي أقامه الفرنسيون في غرب إفريقيا إلى جعل السياسة الفرنسية أكثر تشدداً وتضييقاً على الحريات المدنية، وتم ذلك من خلال إصدار قانون الأهالي أو الأنديجينا الذي بدأ العمل به في المنطقة تدريجياً منذ سنة 1887م. أكبر إشارة إلى هذا التضييق هي مسألة العمل الإلزامي الذي فرضته فرنسا على الأفارقة بشكل واسع خلال القرن العشرين<sup>(5)</sup>، وكذلك مسألة التجنيد الإلزامي، فقد جندت فرنسا للحرب العالمية الأولى 150 ألف إفريقي ونقلتهم إلى أوروبا

(1) Daniel E. Harmon, Op. cit., p.73

(2) Ngozi Caleb Kamalu, Op. cit. , p.43

(3) Mark Sizwebanzi Mnomezulu, Op. cit., pp.6-7

(4) Ibid, p.8

(5) Denis Cogneau, Yannick Dupraz, Sandrine Mesplé-Somps, Op. cit., p.7

لمحاربة الألمان<sup>(1)</sup>. بالنسبة لبريطانيا، ورغم أنها استخدمت العمل الإجباري، إلا أنها سرعان ما تخلت عنه بعدما وقّعت على الاتفاقية الدولية حول العمل الإجباري سنة 1937م<sup>(2)</sup>.

يرى بعض المهتمين بالقضايا الاستعمارية، بأن نظام الحكم الفرنسي كان فاشلاً مقارنة بالنظام البريطاني، ومنهم الفرنسي جول آرمون، الذي يُرجع نجاح السياسة البريطانية إلى فصل بريطانيا لمصير المستعمرات عن مصير بريطانيا، والتقليل بشدّة من التداخل بينهما<sup>(3)</sup>.

تميزت السياسة الفرنسية عن نظيرتها البريطانية في الكثير من الأمور، وعموما كانت سياسة مباشرة، ظهرت من خلال الرغبة التي أبدتها الفرنسيون بالتحكم في كل شيء، وفي تغيير البنية السياسية والاجتماعية التي وجدوها في المستعمرات التي دخلت تحت سيطرتهم. في منطقة غرب إفريقيا، حاول الفرنسيون تكيف هذه السياسة مع واقع هذه المنطقة كما سيتضح في الفصل القادم.

---

(1) Daniel E.Harman, Op. cit., p.44

(2) Denis Cogneau, Yannick Dupraz, Sandrine Mesplé-Somps, Op. cit., p.8

(3) Jules Harmand, **Domination et Colonisation**, Ernest Flammarion Éditeur, Paris, 1910, p.16

## المبحث الثاني:

تطور السياسة الفرنسية في غرب إفريقيا



اتبعت فرنسا سياسة شاملة في غرب إفريقيا، مست جميع المجالات، وذلك من أجل تحقيق أهداف مختلفة، تصب كلها في مصلحة فرنسا. فيما يلي أبرز المحطات التي عرفتها هذه السياسة على الصعيد السياسي، الاجتماعي والثقافي.

### أولاً: في الجانب السياسي

#### أ- الجنسية والمواطنة.

لم تكن إفريقيا الغربية الفرنسية استثناءً في مسألة الجنسية والمواطنة إبان الاستعمار؛ فمثلها مثل المناطق المستعمرة الأخرى في إفريقيا وآسيا لم يستفد كل سكانها من الجنسية الفرنسية، وبالتالي المواطنة التي تضمن لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون والمعمرون الفرنسيون.

في الحقيقة، نجد أن أغلب الأفارقة في الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية لم تكن لهم نفس حقوق المواطنة مثل الأوروبيين والبيض المولودين في إفريقيا، وهذا جعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية<sup>1</sup>. وقد واجهت كل من فرنسا وبريطانيا صعوبات ومشاكل في مسألة الحقوق بشكل أكبر في المستعمرات التي بها عدد كبير من المستوطنين الأوروبيين<sup>2</sup>.

أما بالنسبة لإفريقيا الغربية الفرنسية، فقد أثرت قضية المواطنة في منتصف القرن التاسع عشر؛ أي حتى قبل نشأة هذه الفيدرالية نهاية نفس القرن، وبالضبط في السنغال أول مستعمرة فرنسية في المنطقة. وعموماً تمتع المقيمون في المستوطنات الساحلية للسنغال بحقوق سياسية مهمة ولفترة طويلة، مقارنة مع بقية المستعمرات الفرنسية اللاحقة بالمنطقة، ففي 1848م نال قرابة اثنا عشر ألف إفريقي المواطنة الفرنسية في بلديتي سان لويس وغوري رغم أن غالبيتهم كان أمياً وغير مسيحي<sup>3</sup>، ولكنهم

<sup>1</sup> Mark Sizwebanzi Mngomezulu, Op. cit., p.4

<sup>2</sup> Ibid, p.10

<sup>3</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص.60

فقدوها لاحقاً مع قيام الإمبراطورية الثانية، وفي سنة 1871م حصل سكان البلديات الأربع في السنغال، الذين كان يُطلق عليهم الأصليون Les Originaires، على المواطنة مرّة أخرى<sup>1</sup>.

ويعني تمتّع الأفارقة بحق المواطنة الفرنسيّة الحصول على حقّ المحاكمة في كلّ قضايا العقوبات وفق القانون الفرنسي مع التمتع بالحصانة من نظام التبعية للإدارة الاستعماريّة والسّخرة<sup>2</sup>، علاوة على تمتّعهم بمجالس محليّة ومدارس وقوانين مماثلة لما هو موجود في فرنسا<sup>3</sup>. أمّا الأفارقة الذين لا يتمتعون بالمواطنة الفرنسيّة لا يملكون حقوق سياسية ويخضعون لقانون الأهالي أو الأنديجينا<sup>4</sup>.

بالنظر لعدد السّكان الأفارقة الذي يعيشون في غرب إفريقيا، فإنّ نسبة هؤلاء الذي حصلوا على الجنسيّة وتمتّعوا بالمواطنة الفرنسيّة بقيّ قليلاً جداً إذا ما استثنينا البلديات الأربع للسنغال، ورغم أنّ البرلمان الفرنسي كان قد أقرّ قانوناً عُرفَ باسم قانون لامين غي في 07 ماي 1945م، منَحَ للأفارقة الجنسيّة الفرنسيّة وألغى قانون الأهالي وأسّس لحرية الصحافة والجمعيات، إلّا أنّه سرعان ما ألغاه دستور الجمهورية الرابعة الذي تمّت المصادقة عليه في نفس السّنة<sup>5</sup>.

واللافت للانتباه أن فرنسا الاستعمارية خشيت منح الجنسيّة للأفارقة بالجملة، لأنّ ذلك كان ينطوي على مخاطر مُهدّدة لإمبراطوريتها رغم مطالبات النخبة الإفريقية بذلك، لأنّ حصول الإفريقي على الجنسيّة سيمنحه وضعاً قانونياً يُحصّنه ضدّ تقلبات السياسة الاستعمارية الفرنسيّة، ويُجرّده من الخضوع للقوانين الاستثنائية التي كانت تُقيّده وأبرزها قانون الأنديجينا.

ولعل من أبرز مطالب النخبة الإفريقيّة كان مطلب الجنسيّة الفرنسيّة في مقدّماتها دائماً، فهذا هو سنغور في عام 1946م، يُطالب فرنسا بضرورة منحها الجنسيّة للأفارقة مذكراً إيّاها بما فعلته قبل

<sup>1</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.191

<sup>2</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 60

<sup>3</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.191

<sup>4</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.28

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., p.197

مائة وخمسين عاماً، حينما أعطت الجنسية للعبيد السود بمستعمرة سان دومنغ غداة الثورة الفرنسية<sup>1</sup>، وقد كان هؤلاء العبيد كما رأينا سابقاً تمردوا على فرنسا وافتكوا منها الجنسية في زمن كان فيه الحماس لتطبيق مبادئ الثورة الفرنسية عند أوجه.

لقد كانت الجنسية جزءاً مهماً من سياسة الإدماج التي طبقتها فرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية ومستعمرات أخرى، وعلى ذلك الأساس فرقت السلطات الفرنسية بين الإفريقي الذي يقبل بالخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسية والقانون المدني والجنائي الفرنسيين، والإفريقي الذي يرفض ذلك، فالأول يحمل صفة المواطنة الفرنسية والثاني يعتبر رعية Un Sujet<sup>2</sup>.

وبالإضافة إلى كون الجنسية وسيلة لتحقيق أهداف الإدماج، فقد كانت أيضاً وسيلة لاستخدام الأفارقة الحاصلين عليها كملحقين إداريين تُواجه بهم شعوبهم، وفي نفس الوقت كانت الجنسية بمثابة لقب أو تشريف كانت تجازي به فرنسا بعضاً من الأفارقة لتميزهم عن بقية الرعايا الأفارقة<sup>3</sup>.

إنّ عدد الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية وتمتعوا بمواطنة المستعمر في إفريقيا الغربية الفرنسية كان قليلاً جداً؛ مقارنة بعدد سكان الفيدرالية الذين قارب عددهم الخمسون مليون نسمة، وهذا أمر تميّز به الاستعمار الفرنسي في كافة مستعمراته الإفريقية والآسيوية. في الفترة الممتدة من اندلاع الحرب العالمية الأولى حتى عام 1925م حصل ثمانية وثمانون إفريقي فقط على الجنسية الفرنسية، منهم أربعة عشر شخص سبق لهم الخدمة في الجيش الفرنسي<sup>4</sup>. وفي سنة 1936م ضمت إفريقيا الغربية الفرنسية قاطبة ألفين وأربعمائة إفريقي حصلوا على هذه الجنسية دون احتساب سكان البلديات الأربع في السنغال<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Mark Sizwebanzi Mngomezulu, Op. cit., p.8

<sup>2</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.216

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.84

<sup>4</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.167

<sup>5</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.28

وُتَبِّين الأرقام السابقة بوضوح العدد القليل للأفارقة الذين استفادوا من المواطنة الفرنسيّة، وهذا يدل جيّداً على أنّ سياسة الامتناع عن منح الجنسيّة للأفارقة كانت سياسة مُمنهجة، حيث أنّها رُبِطت بمسألة الإدماج التي أصبح قبولها شرطاً للاستفادة منها، إلى جانب تخوف فرنسا، كما سبق ذكره، من التّساهل في منح الجنسيّة على نطاق واسع لتفادي مطالب المساواة والحقوق التي سيُطالب بها الأفارقة، ولا يُمكن إغفال العامل الآخر في تفسير هذا العدد القليل من الحاصلين على الجنسيّة، وهو أنّ العديد من الأفارقة رفضوا هذه الجنسيّة وفضّلوا التّمسك بترائهم وأحوالهم الشّخصيّة التي تلغيها الجنسيّة، وهذا رغم ما تمنحه هذه الجنسيّة من مزايا<sup>1</sup>.

يُعتبر حقّ الانتخاب، والحقّ في التّرشّح للانتخابات والحصول على التمثيل في مختلف المجالس المنتخبة من أهم مظاهر المواطنة، بل مثّلت عند النخبة السياسيّة الإفريقيّة حجر الأساس لمطالبها من الإدارة الاستعماريّة، فذلك سيعطي للنخبة، ومن ورائها الشعوب، الوسيلة السياسيّة للتأثير على السياسة الاستعماريّة وتغييرها بالشّكل الذي يَحْتَدُم ويُرَاعِي مصالح هذه الشعوب وليس المعمرين فقط.

أما بالنسبة للحقّ في الانتخاب، صدرت ما بين 1880م و1885م عدّة مراسم ضمّنت حقّ الانتخاب لعدد كبير نوعاً ما من الأهالي الذين يعيشون في البلديات الأربع، وهو نفس الحق الذي حصل عليه كلّ مقيم في هذه البلديات لمدة تجاوزت الستّة أشهر<sup>2</sup>، وقبيل الحرب العالميّة الأولى كان هناك أكثر من عشرين ألف إفريقي مؤهّل للانتخاب<sup>3</sup>. وفي أكتوبر 1915م قام الأفارقة لأوّل مرة في إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة بانتخاب ممثلين لهم في البرلمان الفرنسي، ولكن عددهم كان مائة وسبعة عشر ألف ناخب فقط، وكان ذلك العدد أقلية مقارنة بعدد الأفارقة الذين كانوا في سنّ الانتخاب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص. 217.

<sup>2</sup> Léon Deschamps, Op. cit., p.375

<sup>3</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.97

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., pp.196-197

بالنسبة للتمثيل الإفريقي في المجالس المنتخبة المختلفة كان هو كذلك محدوداً، وتعتبره الكثير من الاختلالات، أبرزها التمييز في عدد الممثلين بالنسبة للأفارقة والمعمّرين. وكان المعمرون يتمتعون بتمثيل انتخابي مثل الأفارقة وأحياناً أفضل منهم رغم أنهم يشكلون الأقلية في إفريقيا الغربية الفرنسية. في هذا المجال كان الاستثناء دائماً للبلديات الأربع بالسنگال التي حصلت على حق انتخاب نائب يمثلها في البرلمان الفرنسي بباريس منذ 1848م، وكانت هذه البلديات أيضاً الوحيدة التي تمتعت بحق انتخاب رؤساء البلديات فيها، واستمر هذا الوضع إلى غاية 1939م أين أُلغيت هذه الحقوق<sup>1</sup>.

في سنة 1879م أنشأت فرنسا المجلس العام، الذي، وهو بمثابة برلمان محلي يخص منطقة إفريقيا الغربية، وفي سنة 1920م أصبح اسمه المجلس الاستعماري، ووسّع عدد أعضائه ليصبح أربعين عضواً، نصفهم يُنتخبون والنصف الآخر تُعينهم الإدارة الاستعمارية من الزعماء الأفارقة المواليين لها<sup>2</sup>.

وعلى العموم، كانت مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية شحيحة في ما يخصّ حقي الانتخاب والتمثيل الانتخابي، لكن المرحلة التالية لهذه الحرب شهدت تحسناً لصالح الأفارقة بسبب الإحراج الذي وقعت فيه فرنسا بعد الوعود التي كانت قدّمها للأفارقة قبل وأثناء الحرب، وكذلك بسبب تصاعد التيار الوطني في أقطار إفريقيا الغربية الفرنسية، فها هو مدير الشؤون السياسية في وزارة المستعمرات هنري لورنتي Henri Laurentie يبعث بمذكرة لوزيره بول جياكوبي Paul Giacobbi في جوان 1975م جاء فيها: "نحن في وسط أزمة استعمارية... إنّ اللامبالاة عند الجماهير (الإفريقية) لا يمكنها مواجهة التيار الوطني المتصاعد في كل مكان ويثبت نفسه"<sup>3</sup>.

بعد ذلك، ولأول مرة في إفريقيا الغربية الفرنسية، حُصّصت عشرة مقاعد لتمثيل المنطقة في البرلمان التأسيسي الخاص بالجمهورية الرابعة، خمسة منها يُنتخب أصحابها من طرف المواطنين، أي الذين يتمتعون بالمواطنة، وخمسة آخرين ينتخبهم الرعايا الأفارقة غير المواطنين. في الخمسة مقاعد

<sup>1</sup> Tony Chafer, **The End Empire in French West Africa**, Op. cit., p.27

<sup>2</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.97

<sup>3</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.62

الأولى، مقعد واحد فقط يخصّ السنغال، يمكن أن يفوز به إفريقي بسبب كثرة الأصليين الذين كانوا يتمتعون بالمواطنة في البلديات الأربع، والمقاعد الأربعة المتبقية هي للأوروبيين الذين يُمثلون "المواطنين" في بقية أجزاء إفريقيا الغربية الفرنسية، والذين كان عددهم ثمانية آلاف أكثرهم أوروبيون. الخمسة مقاعد التي ينتخبها الرعايا الأفارقة تكون لنواب أفارقة، والمفارقة هنا هي أنّ مائة وثمانية عشر ألف إفريقي فقط من الرعايا كان لهم حقّ الانتخاب، ومعظمهم كانوا من أصحاب التعليم الفرنسي والجنود السابقين<sup>1</sup>.

وهكذا تواصلت التنازلات الفرنسية في مجال المواطنة والحقّ في الانتخاب لصالح الأفارقة في إطار الإصلاحات السياسيّة الكبيرة التي جاء بها دستور الجمهورية الرابعة سنة 1946م، الذي استبدل فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية بكيان سياسي جديد هو "الاتحاد الفرنسي". تنصّ المادة 81 من هذا الدستور على: "كلّ المواطنين الفرنسيين ورعايا الأتحاد الفرنسي الذين هم مواطني الأتحاد يتمتعون بنفس الحقوق والحريّات التي تضمنتها الديباجة"<sup>2</sup>.

صحيح أنّ هذه الإصلاحات لا تعني نهاية التضييق الفرنسي فيما يخصّ الحريّات والحقوق السياسيّة، لكنّها على الأقلّ فتحت الباب أمام الأحزاب السياسيّة الإفريقية الناشئة للمطالبة بتجسيدها والاستجابة أكثر فأكثر لمطالب الجماهير الإفريقية، خاصة أنّ الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالميّة الثانيّة والاستقلال عرفت نشاطاً سياسياً محموداً في أقاليم إفريقيا الغربية الفرنسيّة، تمحور أكثر حول قضية المساواة بين الفرنسيين والأفارقة. وفي الفاتح من شهر جويلية 1945م كتب ليوبولد سنغور، السياسي السنغالي، مقالاً في جريدة Esprit تحت عنوان: "دفاع عن إفريقيا السوداء"، جاء فيه: "لقد سئمنا من الخطاب الجميل...نحن نريد أفعالاً...لسنا انفصاليين، ولكن نريد المساواة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p.62

<sup>2</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.162

<sup>3</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.175

نلاحظ مما سبق، بأن فرنسا تعاملت بحذر مع مسألة الحرية السياسية والحقوق الممنوحة للأفارقة، وكان سكان البلديات الأربع في السنغال، أكثر المستفيدين من تلك الحرية والحقوق.

## ب- الحركة الوطنية:

كان الموقف الفرنسي في إفريقيا الغربية من مسألة الأحزاب السياسية والنقابات يشبه الموقف من مسألة المواطنة والجنسية، فقد تعاملت معها فرنسا بحذر شديد، بل بحزم شديد في العديد من الفترات. السبب في ذلك هو الخوف من تزايد مستوى الوعي لدى الأفارقة من جهة، والخشية من تصاعد المطالب السياسية والاجتماعية الإفريقية من جهة ثانية.

مرّ العمل السياسي والنقابي في إفريقيا الغربية الفرنسية بمرحلتين هامتين متباينتين فصلت بينهما الحرب العالمية الثانية، المرحلة الأولى، أي مرحلة ما قبل الحرب، كان العمل السياسي فيها يكاد يندم، لقد فعلت فرنسا كل ما في وسعها للتضييق على العمل السياسي ولم تسمح بإقامة الجمعيات ولا بحرية الصحافة، وإلى غاية سنة 1914م ظلّ البيض والمولدون يُسيطرون على الحياة السياسية في السنغال، واستخدموا الأفارقة في الانتخابات لتحقيق أغراضهم ومصالحهم الخاصة<sup>1</sup>.

إنّ أهم إشارة على ضعف العمل السياسي في إفريقيا الغربية الفرنسية هي أنّه قبل الحرب العالمية الثانية كان هناك حزب إفريقي واحد ينشط في الفيدرالية، وبالضبط في السنغال، و هو فرع من الحزب الاشتراكي الفرنسي أو La Section Française de l'Internationale Ouvrière (SFIO)<sup>2</sup>.

شكّل السنغال القاعدة الأولى للعمل السياسي في فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية لكونه أقدم مستعرة فرنسية في المنطقة، وللخصوصية السياسية التي تتمتع بها مقارنة ببقية الأقاليم، علاوة على أنّه

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.441

<sup>2</sup> Immanuel Wallerstein, **Elites in French-Speaking West Africa: The Social Basis of Ideas**, The Journal of Modern African Studies, Vol.3, N.1, 1965, Cambridge University Press, p.5

كان يضمّ عاصمة الفيدرالية ومقر إقامة الحاكم العام. في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية استطاع السنغال انتخاب أول نائب إفريقي في البرلمان الفرنسي الإفريقي، وهو بليز دياغن Blaise Diagne، الإفريقي الكاثوليكي الذكي والنشط الذي ظل مُقنِعاً للأفارقة حتى وفاته سنة 1914م<sup>1</sup>.

من الوجوه السياسية البارزة أيضاً في السنغال، نذكر المحامي الأمين غي Amine Gueye رئيس بلدية روفيسك ما بين 1925م و1927م، والمشرف على الجريدة الأسبوعية إفريقيا الغربية الفرنسية. ناشط سياسي آخر كان مساعداً سابقاً لدياغن، وهو غالاندون ديوف Galandon Diouf الذي خسر الانتخابات البرلمانية سنة 1928م في مواجهة رئيسه السابق، ولكن في انتخابات 1934م ظفر بمقعد في البرلمان الفرنسي مستغلاً وفاة دياغن ودعم أسبوعية المنظار الإفريقي PÉriscope Africain المناهضة للاستعمار له<sup>2</sup>.

وبعد الحرب العالمية الثانية تغيّر الوضع السياسي في إفريقيا الغربية الفرنسيّة متأثراً بالوضع السياسي في فرنسا والمصاحب لقيام الجمهورية الرابعة، وكذلك تراجع مكانة القوى الاستعمارية أمام القوتين الجديدتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. في سنة 1944م دعا شارل دوغول Charles de Gaulle<sup>3</sup>، إلى عقد "ندوة برازا فيل" التي جاءت بحزمة إصلاحات هدفت إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي في المستعمرات، والسماح بتمثيل سياسي أكبر للأفارقة<sup>4</sup>. هذه الإصلاحات رفعت سقف المطالب وفتحت فرصاً جديدة للأفارقة، ومن أهم هذه الإصلاحات إلغاء قانون الأهالي (الأنديجينا) في 23 ديسمبر 1945م، والسماح بإنشاء الجمعيات في 13 مارس و16 أبريل 1946م، وإعطاء الحق في التجمعات يوم 11 أبريل 1946م<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.441

<sup>2</sup> Ibid, p.443

<sup>3</sup> كان آنذاك رئيساً للجنة الفرنسيّة للتحرير الوطني.

<sup>4</sup> Bruce S. Hall, A History of Race in Muslim West Africa 1600-1960, Cambridge University Press, New York, 2011, p.273

<sup>5</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.55



أما المرحلة التي تلت ميلاد "الاتحاد الإفريقي" عام 1946م، فقد سمحت بظهور عدّة أحزاب مهمة، تميّزت بطابعها الجامع للأقاليم مثل التجمع الديمقراطي الإفريقي RDA، وهذه الأحزاب لم تطالب بالاستقلال، وإنما كانت إصلاحية بالدرجة الأولى، وسمحت بظهور عدد من الزعماء الأفارقة الذين أصبحوا حلقة الوصل بين الأفارقة والفرنسيين. حصلت الأحزاب الإفريقية الناشئة على الزخم بعدما شرعت الأحزاب الفرنسية تبحث عن استعطافها والحصول على دعمها في عهد الجمهورية الرابعة الذي عرفت فيه الحكومات الفرنسية عدم الاستقرار بسبب التحالفات بين الأحزاب<sup>1</sup>.

عكس النشاط السياسي والحزبي، كان النشاط النقابي سابقاً في الظهور، فقد سمحت السلطات الفرنسية بإنشاء النقابات قبل الحرب العالمية الثانية سنة 1936م، وبذلك كانت منطقة إفريقيا الغربية الفرنسية المنطقة الوحيدة في إفريقيا التي سمحت فيها فرنسا للأفارقة بالالتحاق بالنقابات<sup>2</sup>. لكن الالتحاق بهذه النقابات لم يكن أمراً هيناً، ولم تكن مفتوحة لجميع العمال الأفارقة، فقد فرضت الإدارة الفرنسية على كل إفريقي راغب في الانضمام إلى أيّ نقابة أن يكون قادراً على التحدث بالفرنسيّة وقراءتها وكتابتها بطلاقة<sup>3</sup>، وأن يكون حاصلًا على "شهادة الدراسات الابتدائية" وفق مرسوم 11 مارس 1937م<sup>4</sup>، وظلّت هذه الشروط قائمة إلى غاية صدور مرسوم 7 أوت 1944<sup>5</sup>.

وفي نوفمبر 1937م صرّح الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية دو كوبي de Coppet أمام مجلس الحكومة أن مائة وتسعة عشر جمعيّة تأسّست في الفيدرالية منذ شهر ماي 1936م منها اثنان وأربعون نقابة<sup>6</sup>. وكانت دكار في سنة 1937م تضمّ حوالي 8 آلاف عضو نقابي ينتسبون لهذه النقابات والجمعيات العمالية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Rajen Harshe, Op. cit., p.163

<sup>2</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.5

<sup>3</sup> Eliot Berg, **Trade Unions in French West African**, Africa Today, Vol.1, No.3, 1954, Indiana University Press, p.11

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.449

<sup>5</sup> Eliot Berg, Op. cit., p.11

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.450

<sup>7</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.5

وأغلب هذه النقابات كانت فروعاً للنقابات الفرنسية المعروفة، وهي الكونفدرالية العامة للعمل CGT التي ضمت نصف العمال، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين CFTC، وكان فيها 12 ألف عضو، ونقابة القوة العمالية Force Ouvrière التي ضمت ستة آلاف نقابي<sup>1</sup>.

إنّ روح التضامن داخل هذه النقابات كانت ضعيفة؛ بسبب عنصرية العمال الأوربيين المنضوين تحتها، ففي سنة 1937م مثلاً فشلت محاولة إنشاء فيدرالية النقابات في دكار، ولكن في السنة الموالية تأسست هذه الفيدرالية، وضمت النقابات الإفريقية فقط<sup>2</sup>، أي النقابات التي أعضاؤها من الأفارقة دون الأوربيين. إنّ أهم إضراب عرفته المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية هو الإضراب الذي قام به عمال السكك الحديدية سنة 1938م في تياس Thiès بالسنغال<sup>3</sup> ما بين 27 سبتمبر و 1 أكتوبر، والذي تسبب في انهاء مهام الحاكم العام للفيدرالية دو كوبي، وتحويله إلى مستعمرة مدغشقر<sup>4</sup>.

وقد شهد العمل النقابي بعد الحرب العالمية الثانية انتشاراً كبيراً في الفيدرالية بسبب إلغاء شرط اتقان اللغة الفرنسية للالتحاق بالنقابة سنة 1944م، والإصلاحات التي قامت بها فرنسا بعد "ندوة برازافيل" سنة 1944م، وإنشاء الاتحاد الإفريقي سنة 1946م، ما بين 1951م و 1952م كان هناك حوالي 65 ألف عضو نقابي، وأصبحت النقابات في هذه المرحلة المؤسسات الأكثر فاعلية ونشاطاً على الساحة بإفريقيا الغربية الفرنسية، وتحررت من كل رقابة للإدارة الاستعمارية، كما أصبح الزعماء النقابيون الأفارقة من القليلين الذين كان بإمكانهم مواجهة وتحدي الإدارة الفرنسية<sup>5</sup>.

إنّ المكانة التي حظي بها هؤلاء النقابيين وسط العمال والمجتمع الإفريقي دفع بهم إلى دخول معترك النشاط السياسي، وتمكّنوا من فرض أنفسهم وتحقيق الكثير من الإنجازات السياسية لأقاليمهم، مثل هوفوت بواني Houphouët-Boigny في كوت ديفوار، وأحمد سيكو توري Ahmed Sékou

<sup>1</sup> Eliot Berg, Op. cit., p.11

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.450

<sup>3</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.5

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.451

<sup>5</sup> Eliot Berg, Op. cit., pp.11-12

Touré في غينيا، واللذين سيأتي التعريف بهما لاحقاً. هذا الأخير كان يرى بأنّ العمل النقابيّ لا يكتمل إلاّ بالعمل السياسي<sup>1</sup>.

مرّ التّعاش بين الأحزاب والنقابات الإفريقية بالكثير من محطات الخلاف والتوتر بسبب تباين الرؤى والأهداف ووسائل النضال، في 1956م اختلف الزعيم النقابي عبد اللاي ديالو مع النقابيين الآخرين بسبب رغبته في التحالف مع الطبقة العمّالية الفرنسيّة، بينما كان المختلفون معه يرون أنّ النقابات الإفريقية عليها أن تهتمّ بالمشاكل الإفريقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنكروا أيّ فائدة في التحالف مع النقابات الفرنسيّة. وفي سنة 1958م اختلق أحمد سيكو توري مع حزب التّجمع الديمقراطي الإفريقي RDA عندما رفض الدستور الذي اقترحه دوغول سنة 1958م بينما دعا حزب التجمع إلى تأييده والتصويت لصالحه<sup>2</sup>.

### ج- تعامل السلطات الفرنسية مع شيوخ الصوفية:

كانت الطرق الصوفية في غرب إفريقيا متجذرة وتتمتع بنفوذ قوي جداً في حياة المسلمين الأفارقة، وكان إسلام الفرد مرتبطاً بانتسابه إلى إحدى الطرق الصوفية المنتشرة هناك، وأصبح من العادة أن يكون الفرد الإفريقي مسلماً قادرياً أو تيجانياً أو مريدياً أو سنوسياً، ومن غير العادي أن يكون مسلماً غير منتسب لإحدى الطرق الكبرى المعروفة أو الصغرى المتفرغة عنها<sup>3</sup>. نتيجة لذلك كان لشيوخ هذه الطرق الصوفية سلطة روحية وسياسة واجتماعية كبيرة، وما عزّز من هذه السلطة زوال السلطة السياسية التي كان يمثلها الأمراء والملوك<sup>4</sup> بعد التغلغل الاستعماري الأوروبي. الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، بل تمتعت هذه الطرق حتى بالتأثير في الحياة الاقتصادية، مثل ما حدث في

<sup>1</sup> Frederick Cooper, **Decolonization and African Society**, Cambridge University Press, Cambridge, 1996, p.416

<sup>2</sup> Ibid, pp.416- 417

<sup>3</sup> عبد القادر زبادية، دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء في مآثر ومؤلفات العرب والمسلمين، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، د.ت، ص.225

<sup>4</sup> Hélène Grandhomme, **Connaissance de l'islam et pouvoir colonial: l'exemple de la France au Sénégal, 1936-1957**, French Colonial History, Vol. 10, 2009, Michigan State University Press, p.174

وسط السنغال أين ساهمت الطريقة المريدية بقوة في تطور زراعة الفول السوداني<sup>1</sup>. واختلف نفوذ هذه الطرق في غرب إفريقيا، وكانت الطريقتان التيجانية والقادرية الأكثر نفوذاً، بسبب انتشارهما الأكبر ليس بالمنطقة فقط، وإنما أيضاً في مناطق أخرى من العالمين العربي والإسلامي، ومن الطبيعي أن يختلف تعامل السلطات الفرنسية مع هذه الطرق بالتماشي مع درجة خطورتها وتهديدها للمصالح والسياسة الفرنسية، وعلى العموم كانت الطريقة التيجانية الأكثر صداماً مع فرنسا، عكس الطريقة القادرية التي كانت أكثر قبولاً لدى الفرنسيين<sup>2</sup>.

وعندما بدأ الفرنسيون بالتوسع في المناطق الداخلية لغرب إفريقيا انطلاقاً من السنغال، واجهوا مقاومة شرسة من طرف المسلمين تحت قيادة شيوخ الطرق الصوفية ومريديها، وحتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي كانت العلاقة بين السلطات الفرنسية وشيوخ الصوفية متوترة عموماً. ومن أشهر المقاومات التي واجهها الفرنسيون تلك التي قادها الحاج عمر، ومن بعده ابنه أحمدادو شيخو، وتلك التي كانت بقيادة ساموري توري كما مرّ علينا في الفصل الأول. بعد قضاء فرنسا على المقاومة المسلحة للطرق الصوفية وسيطرتها على غرب إفريقيا، سرعان ما تبّنت حقيقة مَرّة هي أن انتصارها العسكري لا يعني أبداً القضاء على سلطة هؤلاء الشيوخ الروحية والدينية. انقسم المسؤولون والمنظرون الفرنسيون حول كيفية التعامل مع الشيوخ الصوفية، فهناك من دعا إلى ضرورة استتصال سلطتهم مهما كان الثمن، وهناك من دعا إلى التقرب منهم بالشكل الذي يخدم السلطة الفرنسية.

على العموم، كان الفرنسيون يرتاحون لهؤلاء الزعماء الدينيين مقارنة بنظرائهم في شمال إفريقيا، ونكتشف ذلك مما قاله الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية وليام بونتي: «لحسن الحظ، الإسلام في غرب إفريقيا يملك طابعاً خاصاً من فائدتنا الحفاظ عليه. مسلمينا<sup>3</sup> لم يقبلوا القرآن الصافي، مهما كان إيمانهم فإنهم أرادوا الحفاظ على تقاليدهم القديمة»<sup>4</sup>. في الحقيقة أصبح كل طرف يحتاج إلى الآخر، ولو بصفة مؤقتة، ضماناً لمصالحه، ففرنسا كانت تبحث عن الاستقرار السياسي اللازم للازدهار الاقتصادي بالمنطقة، وشيوخ الصوفية أنفسهم سعوا إلى الحفاظ على سلطتهم الدينية. وأحسن مثال على هذه الحاجة المتبادلة ما وقع بين الإدارة الاستعمارية وعدوها اللدود أحمدادو

<sup>1</sup> Idem

<sup>2</sup> Christopher Harrison, **France and Islam in West Africa 1860-1960**, Cambridge University Press, Cambridge, 1988, p.170

<sup>3</sup> يقصد مسلمي غرب إفريقيا.

<sup>4</sup> Ibid, p.51

شيخو، ففي سنة 1887م وقّعت فرنسا، مُثّلة في العقيد غاليني، معاهدة سلام مع عدوها<sup>1</sup>. في سنة 1908م قال الحاكم بونتي: «الطريقة المضمونة للحفاظ على النظام هي أن يكون زعماء الطرق الصوفية معنا دائماً»<sup>2</sup>.

تنوعت السياسة الفرنسية في التعامل مع المسلمين وشيوخ الصوفية، ففي عهد الجنرال فيدزرت حاكم السنغال، بادرت السلطات الاستعمارية إلى تمويل الحج إلى مكة لأصدقائها، وذلك حتى تُظهر تقديرها واحترامها للإسلام<sup>3</sup>. وسمح الفرنسيون لشيخو الصوفية ببناء المساجد، مثل المسجد الجديد في دكار الذي استفاد من التمويل الفرنسي أيضاً سنة 1938م<sup>4</sup>. شغل المسلمون أيضاً أغلب الوظائف مثل كتاب الإدارة ومعلمي المدارس والمترجمين<sup>5</sup>، لأن الإدارة الفرنسية وجدتهم متفهمين مقارنة بالسكان الآخرين، ويشير دولافوس Delafosse إلى المعاملة المميّزة التي حظي بها المسلمون من طرف الإدارة الاستعمارية، الأمر الذي دفع الكثير من الأفارقة إلى اعتناق الإسلام أملاً في الظفر بمثل هذه المعاملة<sup>6</sup>. على صعيد آخر، قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بمنح أوسمة الشرف لشيخو الصوفية، حتى تستعطفهم وترفع من مكانتهم في نظر السكان، مثل تكريمها للقاضي تمصير ندياي صار Tamsir Ndiaye Sar سنة 1890م<sup>7</sup>.

عندما جاء دوكوني De Coppet كحاكم عام للفيدرالية في سبتمبر 1936م، تبلورت السياسة الفرنسية اتجاه المسلمين وشيوخ الصوفية أكثر. فقد طلب هذا الحاكم إظهار المزيد من الاحترام للإسلام، ليس لشيخو الصوفية فقط وإنما أيضاً للشخصيات البارزة الأخرى مثل القضاة والأئمة. في فبراير 1937م، أصدر مرسوماً يأمر فيه مرؤوسيه في إفريقيا الغربية الفرنسية بتنظيم حفلات استقبال لأعيان المسلمين، وقام هو شخصياً بتنظيم حفل في دكار، ألقى فيه إمام المسجد الأكبر بالمدينة الحاج مصطفى ديوب خطاباً أثنى فيه على دوكوني، وفي عيد المولد النبوي الشريف قدّم هبة لمسلمي

<sup>1</sup> Le Général Faidherbe, **Le Sénégal: la France dans l'Afrique occidentale**, Librairie Hachette et C<sup>le</sup>, Paris, 1889, p.447

<sup>2</sup> Donal Cruise O'brien, **Towards an Islamic Policy in French West Africa 1854-1914**, The Journal of African History, Vol.8, No.2, 1967, Cambridge University Press, p.313

<sup>3</sup> David Robinson, Op. cit., p.80

<sup>4</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.188

<sup>5</sup> Donal Cruise O'brien, Op. cit., p.305

<sup>6</sup> Ibid, p.304

<sup>7</sup> Ibid, p.311

سان لويس بلغت ألف فرنك، وفي مارس 1937م طلب من وزير المستعمرات آنذاك، تمويل بناء مسجد جديد وكبير في دكار، وهو ما تمّ كما ذكرنا في فبراير 1938<sup>1</sup>.

لقد نشأت علاقة ودية استمرت إلى غاية الاستقلال بين السلطات الفرنسية وشيوخ الصوفيين، ولكن لم يكن الشيوخ على نفس الموقف من السياسة الفرنسية. من شيوخ الصوفية الذين تعاونوا مع فرنسا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، نذكر الشيخين القادريين، سعد بو، الذي كان خدام الإدارة الفرنسية مقابل حصوله على الامتيازات، والشيخ بو كونتا في بلاد كايور، الذي ساعد الجنرال فيدزب في حملاته العسكرية سنة 1860م، وساهم في الغزو النهائي لمنطقة كايور سنة 1886م<sup>2</sup>. في القرن العشرين، نجد الحاج عبد الله أنياس والحاج ملك سي من الطريقة التيجانية<sup>3</sup>. هذا الأخير كان يدعو إلى الولاء التام لفرنسا التي تزايدت مخاوفها من المسلمين قبيل الحرب العالمية الأولى، فنجده يقول: «اخترهم<sup>4</sup> الله لحماية أنفسنا وممتلكاتنا. لهذا علينا أن نعيش معهم في توافق تام...»<sup>5</sup>، وتبرعه بالمال لمعالجة جرحى الحرب مقابل هو السماح له بتعليم القرآن الكريم والفقهاء، وتكريماً له طبعت فرنسا في تونس ستة وعشرين عملاً من أعماله الدينية<sup>6</sup>. نذكر أيضاً الشيخ سيديا بابا، الذي أفتى في جانفي 1903م بالتوقف عن الجهاد لأنه يُضعف المجتمعات الإسلامية التي تكون في حالة ضعف. ودعا الشيخ سيديا إلى تقبُّل الحكم الفرنسي الذي أرسى، في نظره، السلام والاستقرار وقضى على الفتنة، طالما أن الفرنسيين يحترمون حرية الدين والمؤسسات والعادات الدينية، وذهب أبعد من ذلك، وساعد القائد العسكري الفرنسي غورو Gouraud على إتمام غزو جنوب ووسط موريتانيا<sup>7</sup>، وخلال الحرب العالمية الأولى أيدّ تجنيد شباب السنغال وموريتانيا في الجيش الفرنسي للقتال، وظل سيديا بابا مؤثراً في السياسة الفرنسية بالسنغال وموريتانيا حتى وفاته سنة 1924<sup>8</sup>.

من الشيوخ المواليين لفرنسا أيضاً، الشيخ أحمدادو بامبا الذي كان في البداية معادياً لفرنسا ونُفي مرتين، الأولى ما بين 1895 و1902م، والثانية إلى موريتانيا ما بين 1903 و1907م، أين التقى مع

<sup>1</sup> Christopher Harrison, Op. cit., pp.186-188

<sup>2</sup> David Robinson, **Paths of Accomodation: Muslim Societies and French Colonial Authorithies in Senegal and Mauritania 1880-1920**, Ohio University Press, Athens, 2000, p.88

<sup>3</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.119

<sup>4</sup> يقصد الفرنسيين.

<sup>5</sup> David Robinson, Op. cit., p.204

<sup>6</sup> Ibid, p.205

<sup>7</sup> Ibid, p.179

<sup>8</sup> Ibid, p.191

أستاذه الشيخ سيديا. عندما اختلف مع أستاذه، أسس طريقة صوفية جديدة هي الطريقة المريديية، وتحسنت علاقته بالفرنسيين الذين تقربوا منه لحاجتهم إلى تجنيد الأفارقة، وبفضله تجنّد حوالي سبعون ألف إفريقي للحرب العالمية الأولى<sup>1</sup>. كان للشيخ أحمادو بامبا دور اقتصادي أيضاً، فقد نشط الحياة الاقتصادية وزاد الانتاج الزراعي بفضل مريديه، ومكافأة له سمحت له الإدارة الفرنسية ببناء مسجد سنة 1926م<sup>2</sup>، وكرّمته بوسام الاستحقاق الفرنسي<sup>3</sup>، وتدخلت بعد وفاته في اختيار ابنه الأكبر مامادو مصطفى لتولي مشيخة المريديية<sup>4</sup>.

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والدولة العثمانية تخوفت الإدارة الاستعمارية في غرب إفريقيا من المسلمين، وما زاد من تخوفها ظهور الحركات الإصلاحية الإسلامية الجديدة في المنطقة مثل الاتحاد الثقافي الإسلامي UCM والجمعية الإسلامية للطلبة الأفارقة AMEA<sup>5</sup>. لكن هذا التخوف تبدّد بسرعة، عندما تلقى الحاكم العام بونتي ضمانات بالولاء لفرنسا من الزعماء الدينيين المسلمين في كافة أرجاء إفريقيا الغربية الفرنسية، تظّهّر من الخطابات والأشعار التي مجّدت فرنسا وأدانت العثمانيين والألمان، والتي نُشرت في عدد من مجلّة العالم الإسلامي *Revue du Monde Musulman*<sup>6</sup>. من هذه الخطابات، ذلك الذي أرسله الشيخ سيديا، وجاء فيه: «بعد دخول الفرنسيين إلى بلاد التكرور والموريين والزنج، الله، الكريم، الرحيم، العليم والحكيم أظهر فوائد جمّة لم نرها أبداً من قبل. تخلي القبائل عن السلاح، إلغاء التصرفات الظلمة التي ورثناها عن أسلافنا، القضاء على السرقة وعقوبات الموت... فرنسا طوّرت أيضاً العدالة والأمن لسكان الحواضر والأرياف في كل البلاد. لقد حفرت آباراً كثيرة، جاءت بالأطباء الأكفاء للأغنياء والفقراء... ندعو الله أن يثبّت هذه القوة ويحميها من كل الأعداء»<sup>7</sup>.

بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، مثّل الشيخ سيدو نورو، حفيد الزعيم الحاج عمر، انقلاباً كبيراً في العلاقة بين الفرنسيين وزعماء التيجانية. بعد وفاة شيخه وصهره الشيخ ملك سي سنة 1922م، جعلت منه فرنسا سفيراً لها، وأرسلته في عدّة بعثات إلى الدول غير الإسلامية. في سنة

<sup>1</sup> عبد القادر زبادية، دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء في مآثر ومؤلفات العرب والمسلمين، المرجع السابق، ص. 243

<sup>2</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.166

<sup>3</sup> عبد القادر زبادية، دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء في مآثر ومؤلفات العرب والمسلمين، المرجع السابق، ص. 243

<sup>4</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.166

<sup>5</sup> Hélène Grandhomme, Op. cit., p.177

<sup>6</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.119

<sup>7</sup> Idem

1939م، كتب سيّدو نورو بمناسبة العيد الوطني الفرنسي يقول: «اليوم هي فرصة لنا، نحن الفرنسيون ما وراء البحار، للتأكيد على ارتباطنا بوطننا الأم، الذي لا يتوقف عن نشر السعادة والرفاهية وسط أطفاله الملونين. الجمهورية الفرنسية التي حصلت على حريتها، ونشرتها في باقي أنحاء العالم، حرّرت أنفسنا من الأمراض، الفقر، العبودية والعادات الوحشية التي حرّمت إفريقيا السوداء من الازدهار»<sup>1</sup>.  
مما سبق، يتضح لنا كيف أن فرنسا حاولت تكييف سياستها بما يتماشى مع امكانياتها والظروف السائدة في غرب إفريقيا، وكذلك بما يتوافق أحيانا مع عقلية وعادات السكان المحليين. واجهت هذه السياسة العديد من العقبات، أبرزها نقص الموارد المالية، قلة الطاقم الإداري والفني، البيروقراطية التي ميزت النظام الإداري لفدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية والنفوذ القوي الذي تمتع به الإسلام والطرق الصوفية بالمنطقة.

## ثانياً: الجانب الاجتماعي

### I - الصحة:

اشتهرت منطقة غرب إفريقيا لدى الأوروبيين منذ بداية الكشوفات الجغرافية في القرن الخامس عشر بكونها منطقة موبوءة استعصت عليهم، وهذا العامل كان كما سلف الذكر، من العوامل التي أخّرت التوغل الأوروبي داخل غرب إفريقيا حتى القرن التاسع عشر رغم وصولهم للمنطقة قبل ذلك بأربعة قرون، ولأجل ذلك لُقّبها الأوروبيين مقبرة الرجل الأبيض.

إذا كان اكتشاف غرب إفريقيا تأخر بسبب الأوبئة، فإن الاستعمار الأوروبي في المنطقة لم يسلم من تحدي الأوبئة والأمراض له، وخاصة منها الملاريا ومرض النوم<sup>2</sup>، إضافة إلى وباء الحمى الصفراء الذي أدى سنة 1878م إلى وفاة سبعمائة و تسعة و أربعين أوروبي من ألف و أربعمائة و أربعة و سبعين أوروبي كانوا يعيشون في غوري، دكار وسان لويس، بينهم اثنان و عشرون طبيباً

<sup>1</sup> Ibid, p.171

<sup>2</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, **Themes in West Africa's History**, James Currey Ltd, Oxford, 2006, Op. cit., p.197



أرسلوا لمحاربة الوباء<sup>1</sup>. في السنغال تزامن الغزو الاستعماري مع تراجع غير معتاد في تساقط الأمطار، وهذا تسبّب في المجاعة بمنطقة الساحل لضعف الإنتاج الزراعي، وهذا كله ساهم في انتشار بعض الأوبئة ما بين 1880 و1915م<sup>2</sup>، وفي نفس الوقت ساهم الاستعمار في إدخال بعض الأوبئة إلى إفريقيا مثل الكوليرا التي ظهرت أول مرة في الهند سنة 1817م، وفي السنغال ما بين 1868 و1869م كان من ضحاياها حاكم السنغال آنذاك بيني-لابراد Pinet-Laprade، إضافة إلى مرض الطاعون الذي ظهر أول مرة في المنطقة بمدينة غراند بسام في كوت ديفوار سنة 1899م، وعانت دكار وداخل السنغال من هذا المرض في موجات متكررة ما بين 1914م و1945م<sup>3</sup>. ولا يجب إغفال الأمراض والأوبئة التي قَدِمَت من القارة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة ازدهار التجارة العابرة للمحيط الأطلسي<sup>4</sup>، ففي 31 مارس 1897م أصدرت السلطات الفرنسية المرسوم الذي وضع الإجراءات والتدابير التي تنظم خروج ودخول السفن إلى إفريقيا الغربية الفرنسية لحماية للحدود البرية و التجارية من انتشار الأوبئة، وأوكلت مهمة تنفيذها إلى الشرطة الصحية، لكن دون جدوى بسبب عدم ملائمة أو غياب البنية الصحية القائمة آنذاك<sup>5</sup>. قبل نشأة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1895م، لم يكن هناك اهتمام واضح وهادف بالجانب الصحي بسبب ربما انشغال السلطات الفرنسية بالتوسع واستعمار المنطقة انطلاقاً من السنغال. الاستثناء الوحيد كان سنة 1863م عندما طُرِحَت فكرة انشاء مستشفى في دكار من اجل توفير ظروف علاج أحسن لمواجهة الحمى الصفراء التي هلكت الجالية الأوروبية في موجات 1830م، 1837م، 1859م، وفي نفس الوقت يكون نقطة دعم صحي لميناء دكار الذي أضحي معبراً للسفن المتجهة والقادمة من أمريكا اللاتينية، ولكن تشييده تأخّر إلى سنة 1890م واستمر إلى غاية 1914م<sup>6</sup>، وقد يُفسّر هذا التأخر بنقص

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.395

<sup>2</sup> Emmanuel kwaku Akyeampong, Op. cit., p.196

<sup>3</sup> Ibid, pp.198-199

<sup>4</sup> Kalala Ngalamulume, **La question sanitaire durant les premières années de l'AOF, 1895-1914**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.1203

<sup>5</sup> Ibid. pp.1204-1206

<sup>6</sup> Jean-Claude Cuisiner-Raynal, **L'hôpital principal de Dakar à l'époque de l'AOF de 1895 à 1958**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., pp.1188-1189

التمويل اللازم وعدم ملائمة الظروف السياسية في المنطقة آنذاك. في مقابل المبادرات الرسمية، حاولت الإرساليات التبشيرية إقامة عيادات طبية في المنطقة لكنها كانت تفتقر للطواقم الطبي المؤهل<sup>1</sup>.

في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، بعد تأسيس فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1895م، وبداية القرن العشرين الميلادي، بدأ الاهتمام بالصحة يجتهد مكاناً له في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالمنطقة، وأصبح الحفاظ على الصحة العمومية المهذدة بالأوبئة ومحاربة نقص النظافة من أولويات الفيدرالية الناشئة<sup>2</sup>. أول خطوة جادة في هذا الاتجاه كانت سنة 1896م عندما أسس الدكتور إميل مارشيو *Emile Marchoux*، وهو طبيب رئيسي في القوات الاستعمارية، أول مخبر للميكرو بيولوجيا في إفريقيا الغربية الفرنسية بمدينة سان لويس، وكان ذلك في إطار مهمة كلفة بها معهد باستور لدراسة الملاريا ومرض النوم في السنغال<sup>3</sup>. هذا المخبر نُقل في 1 جانفي 1924م إلى دكار وأصبح اسمه معهد البيولوجيا لإفريقيا الغربية الفرنسية بعد اتفاق بين الحكومة العامة للفيدرالية وفرع من معهد باستور<sup>4</sup>.

في سنة 1900م وقعت كارثة صحية في إفريقيا الغربية الفرنسية كانت بمثابة صدمة للسلطات الفرنسية، وفي نفس الوقت جرس إنذار عن سوء الوضعية الصحية التي أصبحت تُهدد حياة الأوروبيين بالمنطقة، ووضع مستقبل المستعمرات على المحك. هذه الكارثة تمثلت في تفشي وباء الحمى الصفراء في السنغال، وأدت إلى وفاة خمسة وأربعين بالمائة من الجالية الأوروبية<sup>5</sup>، وترحيل ثلاثة آلاف أوروبي، ورهنت اقتصاد السنغال<sup>6</sup>، هذه الكارثة كانت درساً للإدارة الاستعمارية التي وجدت نفسها مُجبرة على الاهتمام أكثر بالوضع والسياسة الصحيين، تفادياً لتكرار وقوع كوارث صحية مماثلة.

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.406

<sup>2</sup> Kalala Ngalamulume, Op. cit., p.1203

<sup>3</sup> Papa Ahmadou Gaye, **Discours sur le microbe et santé publique en AOF: le cas du Sénégal**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., pp.1165-1166

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.405

<sup>5</sup> Angélique DIOP, **Les débuts de l'action sanitaire de la France en AOF, 1895-1920: Le cas du Sénégal**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.1223

<sup>6</sup> Ibid. p.1212

هذا الوضع الصحي المتردي والخطير تزامن مع مجيء الحاكم العام للفيدرالية أرنتست روم Ernest Roume سنة 1902م، وهو أحد أبرز الحكام العامين للفيدرالية. لقد فهم روم بسرعة أن إزدهار غرب إفريقيا لا يكون إلا بتحسين الوضع الصحي والقضاء على الأوبئة القاتلة<sup>1</sup>، ولأجل ذلك كان دائماً يُخصّص جزءاً من القروض الفيدرالية الخاصة بالبنية التحتية لمفتشية الخدمات الصحية، ففي 1903م اقتطع خمسة ملايين وأربعمائة وخمسين ألف فرنك من مجموع ستين مليون فرنك، وفي سنة 1906م اقتطع ثلاثة ملايين فرنك من مائة مليون فرنك لأجل مشاريع الصحة العمومية والرعاية الصحية للأفارقة<sup>2</sup>.

في 14 أبريل 1904م أصدر روم مرسوماً حول الصحة العامة وألزم كل المسؤولين في المستعمرات الفيدرالية بتطبيقه، ودعا إلى اتخاذ كل التدابير التي يمكنها الحد من انتشار الأمراض والأوبئة مثل الملاريا والحمى الصفراء، وتحسين الصحة العمومية. أنشأ أيضاً في دكار اللجنة العليا للنظافة والصحة العمومية، وأنشأ مصالح لمعاينة المياه كما في فرنسا وفرض غرامات مالية على كل مالك لبئر غير مغطاة، وأخضع المباني لمعايير صحية خاصة وفرض التلقيح ضد الجدري سواء للأوروبيين أو الأفارقة، وطلب التبليغ عن كل حالة إصابة بمرض معدي. اهتم كذلك بتحسين الثقافة الصحية لدى سكان الأرياف وأكد على ضرورة تحسين الأفارقة لنظافتهم الشخصية، لأن ذلك حسب رأيه، هو السبيل الوحيد لتحسين الوضع الصحي بالفيدرالية<sup>3</sup>.

إن نجاعة كل نظام صحي تتوقف على التنظيم والهيكلية الجيدين، ولذلك صدر مرسوم 4 نوفمبر 1903م الذي ينظم الخدمات الصحية في فرنسا والمستعمرات معاً، وأصبح السنغال الذي ضم مقر فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية يستضيف مفتشية الخدمات الصحية والمدنية ISSC<sup>4</sup>. أول مرسوم متعلق بالصحة يصدر في الفيدرالية كان مرسوم الصحة العامة الصادر في 14 أبريل 1904م

<sup>1</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.90

<sup>2</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.48

<sup>3</sup> Ibid. pp.48-49

<sup>4</sup> Papa Ahmadou Gaye, Op. cit., p.1165

الذي ستسهر على تنفيذه اللجنة العليا للنظافة و الصحة العامة في مقر الحكومة العامة للفيدرالية، وفي 5 يناير 1905م أُسِّست المصلحة الصحية البلدية والفرقة الصحية في البلديات الأربع بالسنگال وبعده في بقية البلديات<sup>1</sup>.

و استمراراً في هذا الاتجاه أصدرت السلطات الاستعمارية في الفيدرالية مرسوم 8 فبراير 1905م الذي بموجبه تأسست مصلحة المساعدة الطبية للأهالي (AMI) ASSISTANCE Médicale Indigène التي كانت مهمتها تقديم العلاج مجاناً للأهالي، والقيام بحملات التلقيح، وإعطاء النصائح والإرشادات حول النظافة للأفارقة<sup>2</sup>. كان يعمل في هذه المصلحة واحداً وعشرون طبيباً أوروبياً ومساعداً إفريقياً، وفي 1910م أصبح طاقمها يتكون من ثلاثة وخمسين طبيباً عسكرياً وخمسة وثلاثين طبيباً مدنياً متقاعداً يتوزعون على مائة وإثنين مركزاً صحياً منها ثلاثة مستشفيات في سان لويس، غوري وكوناكري<sup>3</sup>، ودعم روم هذه المصلحة بجهاز المساعدين الطبيين الأفارقة الذين كانت وظيفتهم الترجمة و مساعدة الأطباء الأوروبيين في مهامهم<sup>4</sup>. لقد كان منصب المفتش الطبي لمصلحة الصحة الاستعمارية ومنصب المفتش العام للمصالح الصحية والطبية العمومية منصبتين فيدراليين يقيمان في العاصمة الفيدرالية دكار، وكانا على رأس الصحة العمومية في الفيدرالية، وقد كان لكل مستعمرة في إفريقيا الغربية الفرنسية مسؤول على المصلحة الطبية، وفيها مجلس للصحة العمومية. هذه المراسيم التي نظمت قطاع الصحة في إفريقيا الغربية الفرنسية جعلت النظام الصحي في هذه الفيدرالية أحسن مما كان في المستعمرات البريطانية بالمنطقة<sup>5</sup>.

يعتمد نجاح أي نظام صحي على عدد المراكز الصحية المتوفرة والتجهيز اللازم لها، ولذلك خصصت الإدارة الاستعمارية الفرنسية للفيدرالية ميزانيات معتبرة لتشييد وبناء هذه المراكز عبر أرجاء

<sup>1</sup> Georges François, Op. cit., pp.168-171

<sup>2</sup> Ahmeth NDIAYE, **La formation du personnel africain de la santé en AOF**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.1193

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.406

<sup>4</sup> Alice L. Conklin, A Mission to civilize, Op. cit., p.49

<sup>5</sup> Emmanuel kwaku Akyeampong, Op cit., p.202

الفيدرالية المختلفة. أول مستشفى شُيد في الفيدرالية هو مستشفى دكار الأنف الذكر، الذي بدأ تشييده سنة 1890م واستمر حتى سنة 1914م، وفي الفترة 1922 و1930م توسع المستشفى بتشديد أربعة مباني ذات طابع استعماري خالص، وبعدها في الفترة 1941 و1957م شُيد الحاكم العام بريفبي Brevié حضانة للأطفال سنة 1941م، وفي سنة 1957م شُيد مبنى آخر خاص بطب الأطفال مكون من طابقين يضمن سبعة وستين سريراً، وكلا المرفقين شُيد وفق هندسة عصرية. هذا المستشفى لازال قائماً إلى اليوم، وهو يخضع للوصاية المشتركة بين القوات المسلحة السنغالية والجمهورية الفرنسية، وفقاً للاتفاق الذي وقع بين الطرفين سنة 1971م<sup>1</sup>. وكان هناك مستشفى آخر في كوناكري الذي كان يضم 100 سرير وطبيبين عاملين سنة 1920م، يقدم الخدمات للأوروبيين فقط إلا في حالات خاصة، وفي أيدجان بُني مستشفى خاص بالأهالي في ضاحية ترشفييل Treichville بالقرب من المستشفى الأوروبي، وذلك في ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي<sup>2</sup>.

عموماً كانت الفيدرالية سنة 1906م تضم واحداً وخمسين مركزاً تابعاً لمصلحة المساعدة الطبية للأهالي منها أربعة عشر في السنغال، وفي سنة 1909م ارتفع العدد إلى مائة وإثنين، وفي 1912م إلى مائة وإثني عشر<sup>3</sup>. من هذه المراكز نجد إثنين وعشرين مستوصفاً في السنغال، ثمانية وعشرون في السنغال الأعلى والنيجر، وثلاثة عشر في غينيا، سبعة عشر في كوت ديفوار، وإحدى عشر في الداومي وخمسة في موريتانيا<sup>4</sup>. بالنسبة لمصالح الأمومة والطفولة تم تشييد العديد منها في المدن الرئيسية، وفي كل قرية تم تكوين قابلة من الأهالي<sup>5</sup>. أما التلقيح فقد أنشأت لأجله عدة مراكز في سان لويس، كايس، كوناكري وبورتونوفو<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Jean-Claude Cuisiner-Raynal, Op. cit., pp.1189-1190

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.412

<sup>3</sup> Angélique Diop, Op. cit., p.1121

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.406

<sup>5</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.95

<sup>6</sup> Ibid, p.101

لقد عرفت فترة ما بين الحربين العالميتين اهتماماً كبيراً بالصحة العمومية، ففي سنة 1924م بلغت ميزانيتها 10 مليون فرنك، وهو ما يعادل 5.5% من الميزانية العامة للفيدرالية، وفي 1934م قفزت إلى 54 مليون فرنك<sup>1</sup>. ويفسر هذا الاهتمام بعوامل سياسية واقتصادية وليست إنسانية، فقد تراجع عدد المقبولين من الأفارقة في الجيش الفرنسي بسبب سوء التغذية الذي تسبب فيه الاستعمار<sup>2</sup>، وفتحت الخدمات الصحية تدريجياً أمام العمال الأفارقة الذين كانوا مصدر الثروة للفيدرالية<sup>3</sup>. ها هو مدير الشركة الفرنسية للغرب الإفريقي جوليان لو سسن Julien Le Cesne يقول: "أنتم تعلمون بأن فرنسا، في الوقت الحاضر، تحاول التغلب على مصاعبها المالية... ولكن رغم كل الجهود لا زال تصدير المحاصيل الزراعية الأساسية غير كافٍ. السبب في ذلك هو نقص اليد العاملة. مع اثني عشرة مليون نسمة، إفريقيا الغربية الفرنسية غير مأهولة بما يكفي (من السكان)"<sup>4</sup>. في سنة 1946م كانت فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية تتكون من ثلاثة وعشرين ألف وسبعة وستين سرير موزعة على ثمانية مستشفيات، مائة واثنان وخمسين مركز طبي، مائتين وثلاثة وخمسين مستوصف<sup>5</sup>.

عانى القطاع الصحي في الفيدرالية من عقبات عديدة أبرزها نقص الطاقم الطبي، ففي البداية كان أغلب الأطباء ضباطاً تدربوا على الطب المداري، وحتى سنة 1939م كانت هناك صعوبة كبيرة في جلب الأطباء المدنيين إلى درجة أن السلطات الاستعمارية استعانت بأطباء أجانب (غير فرنسيين)<sup>6</sup>. ومن أجل زيادة الطاقم الطبي وتعزيز كفاءته كان لزاماً على السلطات الفرنسية التفكير في تكوين الأطباء والمرضين انطلاقاً من الفيدرالية، وفي هذا الإطار أنشأت مدرسة الطب في إفريقيا الغربية الفرنسية في دكار والتي انطلقت رسمياً في 1 نوفمبر 1918م<sup>7</sup>. هذه المدرسة كانت مهمتها

<sup>1</sup> Naval Intelligence Division, Geographical Handbook Series, **French West Africa, Vol.1: The Federation**, University Press, Oxford, 1943, p.161

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.407

<sup>3</sup> John Charles Caldwell, **Les répercussions sociales de la domination coloniale : aspects démographiques**. In: **Histoire Générale de l'Afrique, T. 7**, Op. cit., p.516

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.408

<sup>5</sup> Ibid, p.414

<sup>6</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.285

<sup>7</sup> Ahmeth Ndiaye, Op. cit., p.1198

تكوين الأطباء والصيدالة والبيطرة والممرضين، وطلابها كانوا يأتون من ثانوية سان لويس الحاملين لشهادة التعليم الابتدائي العالي بعد اجتيازهم للمسابقة، وأما الممرضون فيتم اختيارهم بالمسابقة من كل مدارس إفريقيا الغربية الفرنسية. مدة التكوين في المدرسة كانت خمسة سنوات للأطباء، أربعة سنوات للصيدالة وثلاثة سنوات للممرضين، وكان معهد دكار للصحة الاجتماعية المتكون من عدة هيئات ومؤسسات صحية يوفر العتاد اللازم لهذا التكوين الذي تقدمه للمدرسة، والناجحون في التكوين كانوا يُعينون آلياً في مناصب حكومية وبمرتبات مُجزية<sup>1</sup>. ما بين 1919 و1934م كوَّنت هذه المدرسة ثمانمائة وأربعة وثلاثين متمرساً في الصحة من أطباء وصيدالة وبيطرة وممرضين وقابلات موزعين على عدة أقاليم من الفيدرالية<sup>2</sup>. وتعزيزاً لمسار التكوين ورفع كفاءة الطاقم الطبي، كان كل عام يستفيد عدد من أعضاء مصلحة الصحة الاستعمارية الفرنسية من تكوين في معهد باستور بباريس<sup>3</sup>.

في خمسينيات القرن العشرين عرف التعلم الثانوي في إفريقيا الغربية الفرنسية تطوراً ملحوظاً مما فتح الباب أمام ظهور التعليم العالي بالفيدرالية بداية بتأسيس معهد الدراسات العليا سنة 1950م، الذي تكوَّن من عدة مؤسسات منها مدرسة الطب التي وفرت تكويناً مدته ثلاثة سنوات للحصول على شهادة دولة في الطب، وفي سنة 1951م فُتحت مدرسة أخرى خاصة بتخريج الممرضين. إلى جانب ذلك وُقِّر المعهد فرصة للأطباء الأفارقة المتخرجين قديماً لتحسين مستواهم. منذ تأسيسها إلى غاية سنة 1953م تخرج من مدرسة الطب خمسمائة وواحد وسبعين طبيباً إفريقياً وخمسين صيدلي<sup>4</sup>.

إن الجهود التي بذلتها السلطات الاستعمارية في الفيدرالية من أجل توفير الطاقم الطبي وتكوينه كانت لها نتائج حسنة لكنها غير كافية، فقبل الحرب العالمية الأولى كان عدد الأطباء الأوربيين حوالي مائة طبيب فقط يقدمون خدماتهم لحوالي عشرة ملايين إفريقي يعيشون في الفيدرالية،

<sup>1</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.162

<sup>2</sup> Ahmeth Ndiaye, Op. cit., p.1200

<sup>3</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.162

<sup>4</sup> Ahmeth Ndiaye, Op. cit., p.1201

أي بمعدل طبيب واحد لكل مائة ألف إفريقي<sup>1</sup>، وفي سنة 1937م كان الطاقم الطبي يتكون من مائة وثمانين ضابط طبي وثمانية وستين ممرض و ثلاثين زائر صحي، وكان الطاقم الإفريقي يتكون من مائة وثمانين طبيب ملحق (الطبيب الملحق هو مساعد طبي تم تكوينه في مدرسة دكار) ومائتين وخمسين زائر صحي<sup>2</sup>، وفي سنة 1939م كانت التغطية الصحية تتمثل في طبيب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة<sup>3</sup>.

ومن العقبات التي واجهها القطاع الصحي أيضا في فيدرالية إفريقيا الغربية الانتشار الواسع وسيطرة الطب التقليدي والشعوذة، واللذين رأت فيهما الإدارة الاستعمارية خطراً على الطب الغربي، واعتبر مسؤولو الصحة بالفيدرالية بعض طرق التداوي والعلاج التقليدية أنها خطر على حياة المرضى. لأجل ذلك استخدمت الإدارة الاستعمارية جميع الوسائل للالتفاف حول هذا التهديد، ومنها استغلال رجال الدين وشيوخ الصوفية وزعماء القرى الذين كانوا يتمتعون بتأثير ومصداقية كبيرين لدى أهالي، فقد لجأت إليهم هذه الإدارة بهدف محاولة إقناع الأهالي بالتخلي عن الممارسات الطبية الشعبية الخاطئة، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ الحاج ملك سي Hadj Malick Sy في السنغال<sup>4</sup>. في ماي 1913م أصيب هذا الشيخ بمرض الساد أو اعتام عدسة العين، وكان عليه إجراء عملية جراحية في المستشفى المدني بسان لويس، فجاءت الفرصة التي يمكن من خلالها تلميع صورة الطب الغربي بالمنطقة. ففي رسالة بعث بها مسؤول دائرة كايور بالسنغال إلى حاكم السنغال يوم 12 ماي 1913م كتب هذا المسؤول: "بما أنه من المفيد جداً أن يحظى هذا الشيخ بعلاج جيد ورعاية خلال فترة نقاهته، أوّذ أن أنبّهكم بخصوص حالته. في رأيي وإذا أمكن، لا يجب خلطه مع الأهالي بالمستشفى

<sup>1</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.70

<sup>2</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.285

<sup>3</sup> Jean-Paul Bado, **La santé et la politique en AOF à l'heure des indépendances (1939-1960)**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.1242

<sup>4</sup> Kalala Ngalamulume, Op. cit., p.1210



وَألا تُكَلِّفه العملية الكثير. سيكون ذلك بمثابة دعاية جيدة لمصالحنا". هذا المثال ليس الوحيد، وليس من المبالغة القول بأن ذلك كان سياسة مُنتَهجة على مستوى كل أرجاء الفيدرالية<sup>1</sup>.

على كل حال كان النظام الصحي الذي أقامته فرنسا في فيدرالية إفريقيا الغربية يتطور بالتوازي مع الواقع السياسي والاقتصادي للفيدرالية دون الاكتراث كثيراً للواقع الإنساني، وعموماً ظلَّت الخدمات الصحية حكرًا على الأوروبيين والمجندين والعمال الأفارقة حتى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ هذا النظام الصحي في الوصول إلى الأفارقة بشكل أوسع.

إلى جانب هذا النظام الصحي الحكومي، أدَّت المنظمات الخاصة دوراً في توفير الخدمات الصحية مثل فروع الصليب الأحمر ومنظمة المههد الإفريقي Berçeau Africain الذي كان يهتم بفتة الأطفال، إلى جانب دور الإرساليات التبشيرية التي شيدت عدة مستوصفات ومستشفيات لعلاج الجذام<sup>2</sup>.

## II – العدالة والقضاء:

كانت منطقة غرب إفريقيا، كما سبق ذكره في الفصل التمهيدي، عبارة عن خليط ضخم من الأجناس والقبائل والديانات والثقافات، وهذا ما نتج عنه تنوع شديد في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لم يسلم النظام القضائي من هذا التنوع، فقد كان القضاء الإفريقي متنوعاً جداً، وهذا ما يظهر خاصة في تنوع العقوبات المسلطة على المذنبين ومدى تقدير الأخطاء والحكم عليها بالجُرم أو لا.

قبل الاحتلال الفرنسي، كان نظام العدالة في هذه المنطقة يعكس التنظيم الاجتماعي الذي كان سائداً، و الذي تميَّز بسيطرة أو غلبة المجموعة على الفرد، أي أن المجموعة العرقية كانت مسؤولة عن أخطاء أفرادها، وبالتالي كان عدم الوقوع في الممنوعات والمحرمات هو السبيل الوحيد للحفاظ

<sup>1</sup> Ibid, Op. cit., p.1210- 1211

<sup>2</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.286

على تلاحم العائلة وقوتها<sup>1</sup>، ومن جهة أخرى تأثر القضاء المحلي كثيراً بالدين خاصة بالإسلام في منطقة السفانا التي تأثر فيها القضاء بالشرع الإسلامي وفق المذهب المالكي<sup>2</sup>. عند المسلمين كانت العقوبات الخاصة بالجرائم والجُنْح أو المخالفات واضحة وثابتة، ولكن عند معتنقي المعتقدات أو الديانات القديمة اختلف تقدير الأخطاء من منطقة لأخرى، فالزنا مثلاً كان جريمة عند البعض، ولدى البعض الآخر لم يكن كذلك واعتُبر مخالفة فقط<sup>3</sup>.

التنوع القضائي الذي تحدثنا عنه سابقاً تجلّى خاصة في العقوبات التي تنوعت ما بين التوبيخ والتعذيب الجسدي والقتل. بعض العقوبات كانت، حسب المنظور الفرنسي، همجية مثل قطع اليد أو الأذن أو الأنف أو اقتلاع العين<sup>4</sup>، وقبل القرن التاسع عشر كانت عقوبة الاستبعاد تُطبَّق لتعويض عقوبة الإعدام<sup>5</sup>. وكانت الغرامة المالية أيضاً تطبق لمعاينة المذنبين بل كانت مصدراً لا ينضب للدخل أو الثروة لدى الزعماء المحليين الذين كانوا يُشرفون على العدالة المحلية<sup>6</sup>.

أكبر تحدي واجه الاستعمار الفرنسي في المجال القضائي هي الاختيار ما بين إلغاء جميع المؤسسات القضائية المحلية في غرب إفريقيا أو إدخال نظام قضائي استعماري موحد، أو الحفاظ على العادات والقضاة المحليين أو وضع قضاء جديد خاص فقط بالمعمرين والمندمجين الأفارقة. في نهاية المطاف رست الإدارة الاستعمارية في إفريقيا الغربية الفرنسية على القبول بالتعايش بين القضاءين العُرْفِي والفرنسي<sup>7</sup>. هذا الموقف الفرنسي فيما يخص القضاء والمتمثل في الإبقاء على القضاء العرفي يمكن تفسيره بأمرين اثنين: الأول هو رغبة الإدارة الفرنسية في عدم المساس بالعادات والتقاليد المحلية، وهو ما قد يجلب لها القلاقل التي كانت في غنى عنها، خاصة في المناطق والفترات التي كان فيها

<sup>1</sup> Mbaye Gueye, **Justice indigène et assimilation**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.153

<sup>2</sup> Gilbert Mangin, **Les institutions judiciaires de l'AOF**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.139

<sup>3</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.153

<sup>4</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.51

<sup>5</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.153

<sup>6</sup> Louis Sonolet, Op. cit., pp.50-51

<sup>7</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.139

حكمها هشاً عسكرياً وسياسياً. الأمر الثاني كان عجز الإدارة الفرنسية عن إيجاد بديل موثوق للقضاء العُرفي في ظل عدم وجود طاقم إداري مناسب قادر على تسيير نظام قضائي فرنسي جديد في المنطقة<sup>1</sup>.

إن أول الإجراءات القضائية التي اتخذتها فرنسا في غرب إفريقيا منذ وصولها إلى المنطقة تعود إلى أمرية 7 يناير 1822م، التي نصّت على تأسيس محكمتين، واحدة في غوري وأخرى في سان لويس<sup>2</sup>، اللتين كانتا تخضعان للقانون الفرنسي، وتظران في قضايا المعمرين أو القضايا التي أحد طرفيها من المعمرين. أما أول محكمة استئناف فقد تأسست في سان لويس بموجب المرسوم الصادر في 24 ماي 1837م<sup>3</sup>. بالنسبة للقانون المدني le code civil، فقد تم إدخاله في السنغال بموجب مرسوم 5 نوفمبر 1830م، وفي بقية مستعمرات غرب إفريقيا وصل تماشياً مع ضمها إلى الحكم الفرنسي<sup>4</sup>، وفي 6 مارس 1877م وسّعت فرنسا القانون الجنائي ليشمل كل مستعمرات الساحل الغربي لإفريقيا<sup>5</sup> وطُبّق على الأهالي والأوروبيين<sup>6</sup>، وأصدرت مرسوم 22 مارس 1877م الذي أعطى لمسؤولي المستعمرات الفرنسيين في إفريقيا الغربية مهام قضائية فيما يخص قضايا الأهالي<sup>7</sup>. في سنة 1890م أدخلت فرنسا تنظيماً قضائياً جديداً في المنطقة مختلف عن التنظيم المحلي، ولكن بسبب عدم توفر الطاقم الإداري الكافي لتسيير هذا التنظيم وجدت فرنسا نفسها مجبرة على ترك السلطات القضائية بيد زعماء وشيوخ القبائل المحليين، حتى صدر مرسوم سنة 1892م الذي أعاد سلطة العقوبات في الجرائم (الكبرى) بيد رؤساء الدوائر les commandants des cercles الفرنسيين<sup>8</sup>. وتأكيداً على عدم قدرتها على تعويض النظام القضائي العُرفي أصدرت فرنسا مراسيم، أكّدت المادة 27 منها، على وجوب المحافظة على النظام القضائي العُرفي القائم، وهذه المراسيم هي مرسوم 11

<sup>1</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.154

<sup>2</sup> Hamady Hamidou Mbodj, Op. cit., p.112

<sup>3</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.148

<sup>4</sup> Ibid, p.140

<sup>5</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.74

<sup>6</sup> Hamady Hamidou Mbodj, Op. cit., p.30

<sup>7</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.142

<sup>8</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.154

ماي 1892م، ومرسوم 26 جويلية 1894م، ومرسوم 16 ديسمبر 1896م الصادرة في غينيا، الداھومي وكوت ديفوار على التوالي<sup>1</sup>.

نظراً لنفوذ الإسلام في المنطقة أصدرت فرنسا مرسوما في 20 ماي 1897م تم بموجبه تأسيس المحاكم الإسلامية، وكان عددها أربعة في سان لويس، دكار، روفيسك وكايس، وكانت تتكون كل واحدة منها من قاضي ومساعد وكاتب محكمة<sup>2</sup>. ولقد كانت هذه المحاكم فاعلة جداً في المنطقة، وكانت تنظر في القضايا الشخصية والزواج والميراث والهدايا والوصايا، ففي سنة 1936م وحدها عالجت هذه المحاكم ألف وخمسة وتسعين قضية، وتعرضت لإعادة الهيكلة والتنظيم بعد صدور مرسوم 20 نوفمبر 1932م<sup>3</sup>. طبقت هذه المحاكم الشريعة الإسلامية، وتمتعت بصلاحيات غير محدودة في القضايا المدنية المتعلقة بالمسلمين الذين يعود أصلهم إلى البلديات الأربع، والتي يكون طرفها من المسلمين<sup>4</sup>، وكانت أغلب أحكامها مستمدة من المذهب المالكي الذي كان سائداً في إفريقيا الغربية<sup>5</sup>. إن أكبر منعرج عرفه القضاء في إفريقيا الغربية الفرنسية كان مع مطلع القرن العشرين الميلادي، فبعد تعيين أرنت روم حاكماً عاماً للفيدرالية عرفت هذه الأخيرة تحولات كبيرة كانت نتيجة المبادرات والإصلاحات التي قام بها الحاكم الجديد، والتي مسّت جميع المجالات وهدفت إلى توحيد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أرجاء الفيدرالية. من هذه الإصلاحات ضرورة وضع تنظيم قضائي قائم بالفيدرالية، جاءت تفاصيله في أهم مرسوم في تاريخ الفيدرالية اختص بالقضاء، وهو المرسوم الصادر في 10 نوفمبر 1903م، والذي جاء بعد مرسوم 1902م الخاص بالتنظيم الإداري والمالي للفيدرالية<sup>6</sup>. لقد ميّز هذا المرسوم جيداً بين القضاءين الفرنسي والعُرقي، ووضع لكل واحد منهما هيكلاً خاصاً به.

<sup>1</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.142

<sup>2</sup> Ibid, p.147

<sup>3</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.267

<sup>4</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.147

<sup>5</sup> Georges Deherme, Op. cit., p. 64

<sup>6</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.157

بالنسبة للقضاء الفرنسي، أنشأ المرسوم محكمة الاستئناف ومقرها في مدينة دكار، وتشمل سلطتها جميع أقاليم إفريقيا الغربية الفرنسية. أنشأت أيضاً المحاكم الابتدائية في مدن دكار، سان لويس، كوناكري، بانغريل وكوتونو، والمحاكم الجنائية في مدن دكار، كوناكري، بانغريل وكوتونو، وتأسست غرفة الاتهام التي كانت تتكون من ثلاثة أعضاء ينتمون لمحكمة الاستئناف ويتم تعيينهم كل ستة أشهر من طرف رئيس محكمة الاستئناف<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للقضاء العرقي، فأنشأ المرسوم ثلاثة أنواع من المحاكم، وهي محكمة القرية، محكمة المنطقة (أو المحافظة) ومحكمة الدائرة، وكانت هذه المحاكم تخضع لسلطة ومراقبة النائب العام أو الوكيل العام الفرنسي<sup>2</sup>، وأبقى هذا المرسوم على المحاكم الإسلامية التي كانت في سان لويس ودكار وكايس<sup>3</sup> التي تأسست نهاية القرن التاسع عشر الميلادي كما سلف.

لقد وضع مرسوم 1903م جملة من الضوابط التي ستضبط القضاء الفيدرالي بنوعيه الفرنسي والعرقي. أولها هو أن القضاء الفرنسي يختص بالقضايا التي يكون طرفها من غير السكان الأصليين لإفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسيين. الثاني هو أن القضاء العرقي يتقاضى في المسائل الخاصة بالسكان الأصليين مع السماح لهم برفع قضاياهم لدى القضاء الفرنسي وكان يجب عليهم الخضوع للأحكام الصادرة وفق القانون الفرنسي. الضابط الثالث هو وجوب تطبيق القانون الفرنسي في حالة كان أحد طرفي القضية من الأوروبيين. الضابط الرابع هو تطبيق القانون السائد في المنطقة التي تم فيها العقد بما في ذلك الزواج، عندما يكون المتقاضيان من قانونيين عرقيين مختلفين<sup>4</sup>. الضابط الخامس هو تأكيد المرسوم على احترام القضاء العرقي مادامت الأحكام الصادرة عنه لا تتعارض مع

<sup>1</sup> Georges François, Op. cit., p.78

<sup>2</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.160

<sup>3</sup> Georges François, Op. cit., p.86

<sup>4</sup> Historical Section of the Foreign Office, Op. cit., pp.7-8

مبادئ الحضارة الفرنسية، وفي حالة كان الحكم يتضمن عقاباً جسدياً فلا بد من استبداله بالسجن<sup>1</sup>، وبالنسبة للعادات العرفية المتعلقة بالاستعباد فقد أُلغيت لأن فرنسا اعتبرتها همجية وغير أخلاقية<sup>2</sup>.

إن التغييرات التي طرأت على المجتمع المحلي في الفيدرالية دفعت فرنسا إلى إصدار مرسوم جديد أدخل بعض التعديلات على مرسوم 1903م، وهو مرسوم 16 أوت 1912م<sup>3</sup>. من التعديلات التي أدخلها مرسوم 1912م على سلفه استبدال محاكم المناطق أو المحافظات بمحاكم المقاطعات les tribunaux des subdivisions<sup>4</sup>، واستبدال رئاسة الغرفة الخاصة حيث أصبح يرأسها مستشار بعدما كان يرأسها نائب رئيس محكمة الاستئناف، ونصّت المادة 34 من المرسوم على أن يكون لرئيس المحكمة العرفية سكرتير يقوم بتدوين أقوال المتقاضين والأحكام الصادرة عن المحكمة، ويجب أن يكون هذا السكرتير من السكان المحليين المتقنين للغة الفرنسية، وإذا لم يوجد يكون موظفاً فرنسياً. المرسوم الجديد أعطى أيضاً للمتهم في قضايا الجرائم حق اختيار شخص يدافع عنه يكون من أهله أو أعيان بلده ورفعة قومه<sup>5</sup>.

كانت هناك مراسيم أخرى مُكمّلة للمرسومين السابقين، منها مرسوم 3 ديسمبر 1931م الذي أكد مرة أخرى على وجوب احترام العادات المحلية المتعلقة بالتقاضي وإشراك الأفارقة في العدالة والرقابة القانونية للقضاء العرفي. إضافة إلى مرسوم 26 جويلية 1944م الذي أنشأ المحكمة العرفية المتكونة من الأفارقة فقط، وهي توازي في القضاء الفرنسي محكمة الدرجة الأولى التي يرأسها مسؤول فرنسي<sup>6</sup>.

### هيكل القضاء:

<sup>1</sup> Georges François, Op. cit., p.95

<sup>2</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.263

<sup>3</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.165

<sup>4</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.143

<sup>5</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.166-167

<sup>6</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.143

كما سبق، يُعتبر مرسوم 10 نوفمبر 1903م حجر الأساس لتنظيم القضاء في إفريقيا الغربية الفرنسية حيث وضع الهيكل الأساسي له، وميَّز جيداً بين القضاة العرقيين والفرنسيين، ووضع الضوابط التي تحكم كل واحد منهما.

#### 1- القضاء العرقي:

القضاء العرقي هو القضاء الذي كان ينظر في القضايا المتعلقة بالأهالي وفق العادات والتقاليد المحلية، والذي كان موجوداً قبل مجيء الفرنسيين، وينظر في القضايا المدنية المختلفة والجرائم. لم تستطع فرنسا إلغاء هذا القضاء خوفاً من ردة فعل الأفارقة المتشبثين بعاداتهم من جهة، وعدم القدرة على توفير قضاء فرنسي بديل من جهة أخرى بسبب نقص الطاقم اللازم لذلك كما مر علينا. في المقابل أرادت فرنسا تنظيم هذا القضاء بما يتماشى ورغبتها وأهدافها ويحترم "مبادئها الحضارية"، فهذا هو الحاكم العام روم يأمر الإداريين الفرنسيين بقوله: "يجب عليكم دراسة حالات تطبيق العادات المحلية بعناية كبيرة"<sup>1</sup>.

بطبيعة الحال اجتهدت فرنسا في تحسين هذا القضاء، وحاولت إصلاح الثغرات والعيوب التي اعترته وفق السياسة الفرنسية الاستعمارية القائمة على التدخل في كل شيء بينما حظي القضاء العرقي في المستعمرات البريطانية المجاورة بحرية أكبر<sup>2</sup>. إن أهم ثغرة عانى منها النظام العرقي كانت عدم كفاءة وفساد القضاة الأفارقة<sup>3</sup>، وجهد عدد لا بأس منهم بالعادات والأعراف الخاصة بالبلاد التي يعملون فيها<sup>4</sup>.

تأسست ثلاثة أنواع من المحاكم العرفية وفق مرسوم 10 نوفمبر 1903م، وهي:

#### أ- محكمة القرية:

<sup>1</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.53

<sup>2</sup> Ibid, p.52

<sup>3</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.162

<sup>4</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.52

هي محكمة تقع في أسفل هيكل القضاء العُرفي، ومن اسمها نستنتج بأن اختصاصها محصور في النزاعات التي تحدث داخل القرية، يرأسها زعيم القرية الذي يتمتع بصلاحيه النظر في النزاعات المدنية التجارية<sup>1</sup>، وتوقيع العقوبات حسب العادات المحلية أو أوامر السلطة الإدارية، والعقوبة تنحصر بين واحد وخمسة عشر فرنك كغرامة مالية أو السجن ما بين واحد وخمسة أيام. وكان بإمكان المتقاضين رفض هذه العقوبات بنقلها إلى محكمة المحافظة<sup>2</sup>.

#### ب- محكمة المحافظة:

كان مقر هذه المحكمة في عاصمة كل محافظة، ويرأسها رئيس المحافظة ويساعده اثنان من الأعيان<sup>3</sup> اللذين يعينهما حاكم الإقليم<sup>4</sup>، وأحدهما يكون قاضياً مسلماً إن وُجد في حال كانت المحكمة في المناطق الإسلامية<sup>5</sup>. تختص هذه المحكمة بالنظر في القضايا المدنية والتجارية، وفي قضايا العقوبات تنظر في الجرح فقط، وتخضع كل أحكامها للاستئناف من طرف محكمة الدائرة<sup>6</sup>.

لما صدر مرسوم 16 أوت 1912م استُبدلت هذه المحاكم بمحاكم المقاطعات Tribunaux des subdivisions، وكانت كل محكمة منها برئاسة حاكم المقاطعة ويساعده اثنان من المعاونين les assesseurs<sup>7</sup>.

#### ج- محكمة الدائرة:

<sup>1</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.143

<sup>2</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.78

<sup>3</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.52

<sup>4</sup> Georges François, Op. cit., p.91

<sup>5</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.79

<sup>6</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.160

<sup>7</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.143



تقع هذه المحكمة في عاصمة كل دائرة Le cercle، يرأسها رئيس أو حاكم الدائرة واثنان من الأعيان الأفارقة اللذين يعينهما حاكم الإقليم أو المستعمرة في بداية كل سنة ولهما دور استشاري فقط<sup>1</sup>، وفي المناطق الإسلامية يجب أن يكون أحد الأعيان قاضياً مسلماً أو من الأعيان المسلمين<sup>2</sup>.

تنظر محكمة الدائرة في استئناف الأحكام الصادرة عن محاكم المحافظات وتضطلع أيضاً بالنظر في جميع الجرائم التي تقع على أراضيها. إذا صدر عنها حكم بالسجن لأكثر من خمسة سنوات يجب أن يحصل الحاكم على موافقة الغرفة الخاصة<sup>3</sup>، التي يقع مقرها في محكمة الاستئناف، وكانت تتكون من نائب رئيس المحكمة، مستشارين، موظفين، ومستشارين من الأهالي يتكلمان الفرنسية<sup>4</sup>. المستشارين يعينهما رئيس المحكمة كل سنة، والموظفين يعينهما الحاكم العام للفيدرالية، والمستشارين الإفريقيين يختارهما رئيس الغرفة ولهما صفة الاستشارة فقط، وتنظر هذه الغرفة في كل الأحكام الصادرة عن المحاكم العرفية<sup>5</sup>.

مرسوم 3 ديسمبر 1931م استبدل هذه المحكمة بمحكمة الدرجة الثانية وكان يرأسها رئيس الدائرة ويساعده اثنان من الأعيان المحليين، وعوّض غرفة الموافقة la chambre d'homologation بغرفة الإلغاء la chambre d'annulation التي كان دورها نفس دور محكمة النقض أي النظر في جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم ماعدا المحاكم الإسلامية، وكان مقرها في دكار وسلطتها تخص كل الأقاليم الفيدرالية حتى بعد إنشاء محكمة الاستئناف في أبيدجان وكوتونو<sup>6</sup>.

وكما سبق ذكره، مرسوم 26 جويلية 1944م أسس نوعاً جديداً من المحاكم المحلية وهي المحكمة العرفية، كان يرأسها واحد من الأعيان المحليين يعينه حاكم الإقليم، ويشتترط فيه أن يكون مواطناً فرنسياً بوضع محلي statut local، وأن يكون عمره يفوق أو يساوي واحد وأربعين سنة،

<sup>1</sup> Georges Deherme, Op. cit., pp.79-80

<sup>2</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.160

<sup>3</sup> Ibid, p.160

<sup>4</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.80

<sup>5</sup> Mbaye Gueye, Op. cit., p.161

<sup>6</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.146

ولم تسبق إدانته، وله معرفة واسعة بالعادات المحلية. هذه المحاكم لم تحقق الآمال المتوخاة منها في الواقع مقارنة بمحاكم الدرجة الأولى الفرنسية<sup>1</sup>.

## 2- القضاء الفرنسي:

أنشئ هذا القضاء من أجل النظر في القضايا الخاصة بالمعمرين والأوروبيين بالدرجة الأولى، ولكن المراسيم المنظمة له بيّنت وحددت وأيضاً غيّرت الفئات الخاضعة له. مبدئياً كل مواطن فرنسي أو أوروبي أو أجنبي "متساوي حضارياً" مع المواطنين الفرنسيين يخضع للقانون الفرنسي<sup>2</sup>، وأي قضية يكون أحد طرفيها مواطناً فرنسياً تخضع أيضاً للقانون الفرنسي<sup>3</sup>. إن مفهوم المواطن الفرنسي كان يشمل كل الحاصلين على الجنسية الفرنسية بما فيهم الأفارقة، بمعنى أن كل المواطنين الفرنسيين كانوا يخضعون للقضاء الفرنسي بغض النظر عن أصولهم أو أعراقهم، وظل الأمر كذلك حتى صدر مرسوم 20 نوفمبر 1932م الذي أعاد للأفارقة المتمتعين بالمواطنة الفرنسية حق التقاضي وفق القانون العرفي في قضايا الملكية والميراث والزواج<sup>4</sup>.

بطبيعة الحال كان بإمكان الأفارقة رفع قضاياهم إلى المحاكم الفرنسية التي تطبق القانون الفرنسي، ولكن يتوجب عليهم القبول بالأحكام الصادرة عنها مع وجود بعض الاستثناءات تشمل الأفارقة الذين أدوا الخدمة الوطنية في الجيش الفرنسي أو حصلوا على وسام الشرف الفرنسي، أين يمكنهم الاستفادة بأحكام تأخذ بالعرف<sup>5</sup>. في القضايا المدنية كان بإمكان الأفارقة رفع نزاعاتهم إلى المحاكم الفرنسية، ويحق للمتهم أو للمدافع رفض الحكم الصادر عنها، وإن لم يفعل تُطبّق عليه المحكمة الفرنسية العرف المحلي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p.145

<sup>2</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.263

<sup>3</sup> Louis Sonolet, Op. cit., p.51

<sup>4</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.262

<sup>5</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.148

<sup>6</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.263

على غرار الهيكلية التي وضعها مرسوم 10 نوفمبر 1903م للقانون العرفي، عرف القانون

الفرنسي هيكلية وتنظيماً هو كذلك، وكان على النحو التالي:

أ- المحاكم الابتدائية:

كان اسمها بالفرنسية *tribunaux de première instance*، وهي تنظر في القضايا المدنية وكان تدخلها محدود في القضايا الجنائية<sup>1</sup>. في قضايا الزواج، الوصايا والحالة المدنية كان يتم تعيين قاضي من الأهالي كمستشار، يكون مسلماً للمسلمين، وغير مسلم لغير المسلمين<sup>2</sup>. كل إقليم من فيدرالية إفريقيا الغربية كان يضم محكمة ابتدائية<sup>3</sup>.

ب- محكمة الجنايات:

تسمى بالفرنسية *la cour d'assise*، وبلغ عددها في الفيدرالية خمسة، وكانت في دكار، كوناكري، غراند بسام، كوتونو وبماكو<sup>4</sup>.

ج- محكمة الاستئناف:

اسمها بالفرنسية *la cour d'appel*، وكان مقرها في دكار، ومهمتها تمثلت في استئناف كل الأحكام الصادرة عن كل المحاكم التي تضمها الفيدرالية فرنسية كانت أو عرقية، وكانت تتكون من الرئيس، نائب الرئيس، سبعة مستشارين عارفين بالعدالة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p.267

<sup>2</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.76

<sup>3</sup> Gilbert Mangin, Op. cit., p.149

<sup>4</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.265

<sup>5</sup> Idem

بعد ذلك أُضيفت محكمة أخرى في أبيدجان، وبعد صدور مرسوم 19 ديسمبر 1957م، تأسست محكمتان جديدتان في براكو وكوتونو، وكانت كلها في تنظيمها واختصاصها تشبه نظيراتها بفرنسا<sup>1</sup>.

#### د- محكمة العمل:

كان اسمها بالفرنسية la cour de travail، وقد تأسست بموجب صدور قانون العمل في 15 ديسمبر 1952م<sup>2</sup>، ويتضح من اسمها بأنها تنظر في القضايا أو النزاعات المتعلقة بالعمل. وللإشارة فإن قانون العمل هذا كان يطبق على الجميع دون تمييز كان<sup>3</sup>.

#### III- تجارة الرق:

ارتبط الرق مع الوجود الأوروبي في غرب إفريقيا ارتباطاً وطيداً، فقد كان الرق أول نشاط اقتصادي وتجاري جذب الأوروبيين إلى منطقة غرب إفريقيا، وذلك لما كان يذره عليهم من أرباح. ما بين 1450 و1500م كان عدد العبيد المنقولين من ساحل غرب إفريقيا حوالي ستمائة عبد، وفي حدود 1650 ارتفع العدد إلى أربعة آلاف سنوياً، ليصل إلى خمسين ألف عبد سنوياً سنة 1780<sup>4</sup>. لقد مارس الأوروبيون تجارة الرق لمدة ثلاثة قرون كاملة عبر المحيط الأطلسي، أين تمّ نقل ملايين الأفارقة إلى أوروبا وبعدها إلى أمريكا للعمل في مزارع القطن والزراعات الأخرى، في ظروف قاسية جداً وخالية من الإنسانية. والحق أنّ هذه التجارة لم يستفد منها الأوروبيون فقط وإنما الأفارقة أيضاً، ففي غرب إفريقيا كانت هذه التجارة رائجة جداً، وكانت تُمارس حتى قبل مجيء الأوروبيين، ولكن وصول الأخيرين زاد في ازدهارها فأصبح التجار الأفارقة ينقلون العبيد من الداخل إلى سواحل غرب

<sup>1</sup> Gilbert MANGIN, Op. cit., p.149

<sup>2</sup> Idem

<sup>3</sup> Ibid, p.140

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., , p.100

إفريقيا ويبيعونهم للتجار الأوروبيين، ولا يجب أن ننسى تجارة العبيد الرائجة أيضاً بين غرب إفريقيا وشمالها في زمن القوافل التي كانت تنتقل بين المنطقتين.

في أوروبا ظلّت تجارة الرقيق تجارة صامته لم يكثر لها الأوروبيين، خاصة بعد أن تحوّل نقل العبيد نحو قارة أمريكا، ولكن في القرن الثامن عشر الميلادي بدأت هذه التجارة تجذب انتباه الأوروبيين بسبب كتابات الأدباء والمفكرين والمستكشفين الجغرافيين عنها، وحتى السياسيين الذين عارضوا هذه التجارة ودعوا إلى إيقافها، ودخلوا في صراع ضدّ اللوبي الذي كان ينتفع من هذه التجارة. لقد استطاع دعاة إيقاف تجارة الرّق من نشر أفكارهم، والحصول على تأييد الرأي العام الأوروبي والطبقة السياسيّة، وكانت النتيجة لجوء البلدان الأوروبية والولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى منع هذه التجارة ومحاربتها.

البداية كانت مع الدنمارك التي اعتبرت تجارة الرّق غير شرعية سنة 1802م ثمّ تبعها بريطانيا سنة 1807م<sup>1</sup>، وفي سنة 1808م جاء الدور على الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي جرّمت تجارة الرّق عبر المحيط الأطلسي، لتتوقّف هذه التجارة نهائياً من غرب ووسط إفريقيا إلى أمريكا في حدود سنة 1850م<sup>2</sup>، لكن نظام الرّق بقي سائداً في الولايات المتّحدة الأمريكيّة حتى سنة 1963م<sup>3</sup>. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدّول الأوروبية أعطت أولوية كبيرة لعرقلة تجارة الرّق بينما حماسها لتحرير العبيد كان أقل، بل أنّ القوانين الأوروبية أقرّت بأنّ الذين كانوا مستعبدين أصلاً لا زالوا عبيداً يمكن بيعهم وشراهم، وهذا الواقع أجبر مالكي العبيد على تغيير معاملتهم لعبيدهم لأنّ تعويضهم أصبح مستحيلاً<sup>4</sup>.

في فرنسا تأسّست خلال القرن الثامن عشر جمعية أصدقاء السود التي لقيت هجوماً شرساً من طرف المناهضين لإلغاء تجارة الرّق، وكان جاك بيير بريسو *Jacques Pierre Brissot* قد اتخذ

<sup>1</sup> Anne Phillips, **British Policy in West Africa**, James Currey Ltd, London, 1989, p.19

<sup>2</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., pp.111-112

<sup>3</sup> Anne Phillips, Op. cit., p.19

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., pp.114-115

من جريدته *Le Patriote* التّاطق باسم والمدافع عن هذه الجمعية<sup>1</sup>، بطبيعة الحال، نجاح الثّورة الفرنسيّة سنة 1789م وإعلانها عن حقوق الإنسان أعطى دفعة قويّة لحركة مناهضة الرّق بفرنسا سواءً في الداخل أو في بعض المستعمرات كما سبقت الإشارة إلى ذلك. الغريب في الأمر أنّ حتّى بعض المتحمّسين للاستعمار كان رافضاً للرّق، ويمكن تفسير ذلك باعتقادهم أنّ استعمار أراضي إفريقيا يمكنه أن يُعوّض تجارة الرّقيق. من هؤلاء الاستعماريين المناهضين للرّق الكسيس دو توكفيل *Alexis de Tocqueville* الذي كان يمدح غزو الجزائر وإبادة المقاومين فيها، والاستعماري المتحمّس فيكتور شولشر *Victor Scholcher* الذي ساهم في تمرير المرسوم الذي ألغى الرّق سنة 1848م<sup>2</sup>.

من النّاحية القانونيّة جرّمت فرنسا تجارة الرّقيق رسمياً في 27 أبريل 1848م في عهد الجمهورية الثانية<sup>3</sup>، ولكن هذا التّاريخ بعيدٌ عن تاريخ توقف تجارة الرّقيق في المستعمرات الفرنسيّة، وذلك يعود لاعتبارات عسكريّة وسياسيّة متعلّقة بفرنسا، واعتبارات اجتماعيّة متعلّقة بالشعوب الإفريقية المستعمرة من طرف فرنسا. لقد استمرت هذه التجارة عبر الصحراء الكبرى حتى نهاية القرن التاسع عشر وكانت تنقل عشرة آلاف عبد سنويّاً<sup>4</sup>، فمن ناحيّة كانت فرنسا تأخذ في الحُسبان ضمان ولاء الطوارق والعرب، ولذلك سمحت باستمرار الرّق وسط المجموعات الاثنية الرعويّة في ثنية النيجر<sup>5</sup>، ومن جهة ثانية كانت بحاجة إلى الجنود خاصّة أنّ إلغاء الرّق من طرف البرلمان الفرنسي تزامن مع بداية التّوسع في غرب إفريقيا عندما نُصّب فيدرب *Faidherbe* حاكماً عاماً للسنغال في 01 نوفمبر 1954<sup>6</sup>. خلال الغزو العسكري لم يكن الرّق مسموحاً به فقط بل مُستعمل على نطاق واسع حيث كان العسكريون يبيعون العبيد و يشترونهم للتجنيد في الجيش الفرنسي، وفي السودان الفرنسي أصدر

<sup>1</sup> Léon Deschamps, Op. cit., p.361

<sup>2</sup> Olivier Thimonier, Op. cit., p.10

<sup>3</sup> François Renault, **L'abolition de l'esclavage au Sénégal: l'attitude de l'administration française, 1848-1905**, Revue française d'histoire d'outre-mer, Année 1971, No.210, Société Française d'Histoire d'Outre-Mer, p.5

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.112

<sup>5</sup> Bruce S. Hall, Op. cit., p.274

<sup>6</sup> François Renault, Op. cit., p.10

أرشينار Archinard أمرية تحمل الرقم 111 مؤرخة بتاريخ 14 مارس 1893م تفرض رسماً على بيع العبيد في السوق، وحددت الرسم بعبد واحد من كل عشرة عبيد<sup>1</sup>.

وجدت السلطات الفرنسية نفسها بإفريقيا الغربية فيما يتعلق بقضية إلغاء الرق بين مطرقة الرأي الفرنسي والصحافة الفرنسية التي كانت تضغط لصالح إلغاء هذه التجارة، وسندان القبائل المحلية التي رفضت التخلي عن هذه التجارة<sup>2</sup>، وهذا ما جعل الإدارة الاستعمارية الفرنسية تفهم بأن مثل هذا التغيير الجذري غير مقبول وغير عملي<sup>3</sup>. أول محاولات محاربة تجارة الرق التي قامت بها الإدارة الفرنسية في إفريقيا الغربية بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ففي 1887م أسس غاليني Gallieni ما كان يُعرف بـ *قرى الحرية*، وهي قرى كانت تستقبل العبيد الهارين، وحصل صاحب المبادرة على الجائزة التي كانت تمنحها جمعية محاربة الرق الفرنسية. في السودان الفرنسي أقامت السلطات الفرنسية العسكرية، ومن بعدها السلطات المدنية بقيادة الحاكم الكبير غرودي *Albert Grodet* سنة 1894م، و بشكل منتظم *قرى الحرية* بالقرب من كل نقطة عسكرية وعلى طول طرق الإمداد<sup>4</sup>. إن تحرك غرودي في السودان الفرنسي كان استجابة للقلق العام السائد في فرنسا حول استمرار تجارة الرقيق، ولأنّ إلغائها كان يتماشى مع رغبة المصالح الاقتصادية التي كان مرتبطاً بها. في هذا الاتجاه اتخذ غرودي عدّة تدابير حملتها مراسيم 30 ديسمبر 1894م، 12 جانفي و 11 ماي 1895م، التي منعت إدخال العبيد إلى السودان للبيع وتحرك القوافل، ولكن هذه التدابير لم تُخلّف أثراً<sup>5</sup>، وفي 1900 أمر وزير المستعمرات الفرنسي مُلحقه في إفريقيا الغربية بمعاينة رؤساء قوافل العبيد التي يكتشفونها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.62

<sup>2</sup> Ibid, p.65

<sup>3</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.316

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.62-63

<sup>5</sup> Ibid, p.65

<sup>6</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.97

في سنة 1901م في شهر فبراير، أصدرت السلطات الفرنسية قانوناً كان الهدف منه القضاء نهائياً على نظام الرّق، إلا أنّ هذا القانون فشل وأصبحت الإدارة الاستعمارية مُرغمة على قبول الرّق المحلي رغم أنّها كانت تمنع تجارة الرّق<sup>1</sup>، ومن علامات هذا الفشل أنّ عدد العبيد مطلع القرن العشرين الميلادي، في السينغال وحده، بلغ زهاء مائة وخمسة وسبعون ألفاً<sup>2</sup>. وفي 1903م أعاد الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسيّة أُرُنِسْت روم إصلاح العدالة، ومن بين القوانين المعتمدة الجديدة تلك التي تمنع الأسياد (مالكي العبيد) من اللّجوء إلى المحاكم للمطالبة بعبيدهم، وفي نفس السنة ألغى روم شهادات الحرية *Patentes de liberté* التي كان يمنحها الفرنسيون للعبيد المحررين حتّى يُثبتوا حرّيتهم<sup>3</sup>. عندما جاء وليام بونتي على رأس مستعمرة السنغال الأعلى والنيجر سنة 1904م، هيمن على السياسة الفرنسيّة في قضايا العبودية وواصل ذلك حتى بعد أن أصبح حاكماً عامّاً لإفريقيا الغربية الفرنسيّة<sup>4</sup>. في عهده كان اثنان أو ثلاثة عبيد يُحرّرون شهريّاً في غومبو *Gumbu* سنة 1904م، ومن ستة إلى ثمانية شهريّاً في كايس *Kayes*<sup>5</sup>.

إنّ القوانين السابقة في محاربة الرّق لم تأتِ بالنتائج التي كانت مرجوة منها بسبب غياب الإرادة السياسيّة الحقيقيّة الداعمة لذلك، وبسبب تزامنها مع تأسيس حكومة إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة الفتية، علاوة على الصعوبات التي واجهتها الإدارة الفرنسيّة في تطبيقها. في سنة 1905م أقدمت فرنسا على خطوة حقيقيّة في مسار مكافحة الرّق عندما أصدرت في 12 ديسمبر القانون الذي نصّ على محاربة تجارة العبيد ومعاينة مُحترفيها في كامل أرجاء إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة<sup>6</sup>، وكان الهدف من وراءه ليس تحرير العبيد بين عشية وضحاها وإنّما منع حدوث حالات استعباد جديدة<sup>7</sup>. العقوبات التي وردت في مرسوم 12 ديسمبر 1905م هي السّجن من عامين إلى خمس سنوات، وغرامة ماليّة تتراوح

<sup>1</sup> Stephen H. Roberts, Op. cit., p.316

<sup>2</sup> François Renault, Op. cit., p.54

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, **A mission to Civilize**, Op. cit., p.98

<sup>4</sup> Martin A. Klein, Op. cit., p.124

<sup>5</sup> Ibid, p.130

<sup>6</sup> François Renault, Op. cit., p.5

<sup>7</sup> Alice L. Conklin, **Colonialism and Human Rights**, Op. cit., p.425



بين خمسمائة وخمسة آلاف فرنك مع مصادرة المال والسلع المتحصّل عليها في عمليّة بيع الرّق، إضافة إلى الحرمان من الحقوق المدنيّة والإقامة مدّة خمس حتّى عشر سنوات<sup>1</sup>. بطبيعة الحال تعاملت الإدارة الفرنسيّة مع قضية تحرير العبيد بحذر شديد خوفاً من ارتداداتها الاجتماعيّة محليّاً، وغموض الرؤية حول قدرة العبيد المحرّرين على التعامل مع الواقع الجديد الذي أصبحوا يعيشون فيه. في ماي 1905م وقع هروب جماعي للعبيد في النيجر الأوسط، فتدخّلت القوات الفرنسيّة وأعادتهم إلى أسيادهم، وفي مارس 1906م حدّر روم ملحقه في موريتانيا التي كان يُعشّش فيها العبيد، ودعاهم لمراقبتهم لأنهم ليسوا "ناضجين بما فيه الكفاية حتّى يُمارسوا حقوقهم الفرديّة"<sup>2</sup>. على العكس من ذلك وقف الفرنسيون إلى جانب العبيد في هروبهم الجماعي بالسنغال الأعلى والنيجر سنة 1906م، حيث اكتشفوا بأنّ تحرّر العبيد لم يؤثر سلباً على اقتصاد المنطقة ولم يترك فراغاً سكانيّاً فيها، وفي 1909م لاحظوا بأنّ العبيد المحرّرين يعملون أكثر في المستعمرات مقارنة بما كانوا يفعلونه وهم مُستعبدين<sup>3</sup>.

مع مرور الزمن، بدأت تجارة الرّق في إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة بالأفول، نتيجة التغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي شهدتها المنطقة، وبداية ميلاد الحركة السياسيّة والوطنية الإفريقيّة بعد الحرب العالميّة الأولى، التي دافع زعمائها عن الحرّيّة والمساواة والعدالة.

#### IV- قانون الأهالي (الأنديجينا):

من أهم الأمور التي تُميز الاستعمار الفرنسي عن بقية الاستعمار الأوروبي هو تطبيقه لنظام أو قانون عقوبات إداري خاص فقط بالذين كانوا يحملون صفة الأهالي وفق القانون الفرنسي. طُبّق هذا النظام، بدرجات ومُدّد مختلفة، في جميع المستعمرات الفرنسيّة بداية بالجزائر سنة 1881م، وعُرف باسم *قانون الأهالي أو قانون الأنديجينا* Le code Indigénat.

<sup>1</sup> François Renault, Op. cit., p.74

<sup>2</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.99

<sup>3</sup> Ibid, p.100

بالنسبة لإفريقيا الغربية الفرنسية صدر هذا القانون في 30 سبتمبر 1887م، وقد منح للإداريين الفرنسيين العاملين في مستعمرات المنطقة سلطة معاقبة الأهالي لأغراض انضباطية، وكان هدفه منع المساس بالنظام وتحقيق التطور الاجتماعي والأخلاقي للأفارقة<sup>1</sup>. كان القانون يسري على جميع الأهالي الذين لا يحملون صفة المواطنة الفرنسية، وحدد مرسوم 12 أكتوبر 1888م جميع المخالفات التي يعاقب عليها. هذه المخالفات هي الامتناع عن دفع الضرائب، عدم تنفيذ إجراءات النظافة في حالات الوباء، عدم الامتثال للاستدعاء من الإدارة الاستعمارية، ترك القطعان ترعى دون إعادتها إلى إسطبلات، الخطابات المعادية للسلطة، ذبح الماشية خارج الأماكن المخصصة للذبح وإطلاق النار في الاحتفالات من نقطة تبعد عن منزل المسؤول الفرنسي بأقل من خمسمائة متر<sup>2</sup>. من المخالفات أيضاً عدم تنفيذ العمل الإجباري، إيواء الهاربين من الشرطة والتظاهر المهديد للأمن العام<sup>3</sup>. عرف هذا القانون تعديلات عديدة من حيث عدد المخالفات التي يعاقب عليها وكذلك العقوبات الناجمة عنها. في سنة 1918م أصبح عدد المخالفات لا يقل عن أربعين مخالفة بعدما صدر مرسومي 14 سبتمبر 1907م و10 يناير 1918م اللذين وسّعا عدد المخالفات<sup>4</sup>، ولكن أمرية 20 جوان 1925م حَقَّضت عدد المخالفات التي يعاقب عليها القانون إلى اثنا عشرة مخالفة<sup>5</sup>. بالنسبة للعقوبات فإن القانون سَقَّفها في الحبس لمدة خمسة عشر يوماً أو دفع غرامة مالية قدرها مائة فرنك، ووُضِع العقاب بيد المسؤول الفرنسي وبدون محاكمة<sup>6</sup>. كان من حق المسؤول الجمع بين العقوبتين السابقتين، ولكن مرسوم 15 نوفمبر 1924م منع الجمع بينهما إلا لأصحاب السوابق. مرسوم 21 نوفمبر 1904م أضاف عقوبة أخرى إلى العقوبتين وهي حجز الممتلكات لكل متهم بالثورة ضد السلطة الفرنسية أو المساس بالأمن العام<sup>7</sup>. في سنة 1924م أُعفي من هذا القانون كل الأهالي

<sup>1</sup> Hamady Hamidou Mbodj, Op. cit., p.30

<sup>2</sup> Ibid, pp.80-82

<sup>3</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.263

<sup>4</sup> Hamady Hamidou Mbodj, Op. cit., pp. 82-83

<sup>5</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.265

<sup>6</sup> Ibid, p.263

<sup>7</sup> Hamady Hamidou Mbodj, Op. cit., pp.91-92

الذين شاركوا في صف فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك عائلاتهم، وذلك بعد صدور مرسوم 15 نوفمبر من نفس السنة<sup>1</sup>.

لم يلق هذا القانون الترحيب عند النخبة الإفريقية التي انتقدته في المجلس الاستعماري للسنغال<sup>2</sup>، ومع ذلك ظلّ القانون مُطبّقاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما دعت ندوة برازافيل إلى إلغائه كما سبق الإشارة إلى ذلك.

---

<sup>1</sup> Ibid, p.83

<sup>2</sup> Naval Intelligence Division, Op. cit., p.265

## ثالثاً: في الجانب الثقافي.

### I- التعليم:

رأينا فيما سبق أن السياسيين والمنظرين الاستعاريين الفرنسيين كانوا دائماً يتحدثون عن "المهمة الحضارية" التي جاء الاستعمار الفرنسي لتنفيذها وتجسيدها في المستعمرات الفرنسية خاصة الإفريقية منها. كما مرّ علينا الجدل والنقاش الذي كان بين هؤلاء نهاية القرن التاسع عشر الميلادي حول السياسة التي يجب اتباعها لتجسيد هذه المهمة الحضارية. فهناك من كان يدعو إلى اتباع سياسة "الإدماج"، وفريق آخر كان يدعو إلى الاعتماد على سياسة "المشاركة".

وسط هذا الجدل الاستعماري، ظهر جدال آخر حول الوسيلة التي يتحقق بها الإدماج أو المشاركة، وهنا دخل التعليم دائرة الاهتمام وأصبح محور الخطابات والنقاشات عند النخبة السياسية والمثقفة المهتمة بالشأن الاستعماري، واعتبره البعض الأداة الأكثر فاعلية لضمان السيطرة على المستعمرات واختراق العقول المستعمرة<sup>1</sup>. وشكّل لب المهمة الحضارية خلال الحقبة الاستعمارية<sup>2</sup>.

إن أهم سؤال فرض نفسه وسط الدوائر الاستعمارية كان حول مدى فعالية التعليم الموجه للأهالي وقدرته على تحقيق الاندماج وتبني الثقافة الفرنسية. وصل النقاش إلى مستوى من الاحتدام والعقم حتى أن البعض رأى أن التعليم لا يمكنه أن يغيّر الشعوب المستعمرة، لأنها غير قابلة للتغيير وراثياً بسبب أنها أعراق دونية، بينما يرى آخرون بأن التعليم قادر على تغيير هذه الشعوب لأنه سيغيّر الفرد<sup>3</sup>. وشكك البعض في قدرة التعليم على تحقيق الأهداف المتوخاة منه، بل هناك من كان أصلاً ضد تعليم الأهالي مقدماً مبررات أقل ما يُقال عنها أنها عنصرية. يقول لويس فينيون Louis Vignon: "التعليم الابتدائي، المهني، الثانوي، العالي، والتقني، لن يُحوّل، في أي مكان، السود

<sup>1</sup> Linda Lehmil, **L'édification d'un enseignement pour les indigènes: Madagascar et l'Algérie dans l'Empire français**, Labyrinthe, No.24, 2006, Éditions Hermann, p.91

<sup>2</sup> Sean Gravelle, **A Mission to What?: Education in Afrique Occidentale Française, 1903-1945**, Journal of Undergraduate Research, Vol. 2, Article 2, 2014, Xavier University, p.4

<sup>3</sup> Linda Lehmil, Op. cit., p.96

والعرب والبربر والصُّفْر (يقصد الآسيويين) إلى فرنسيين"<sup>1</sup>، وكان غوستاف لوبون ضد تعليم الأفارقة لأنه كان يعتبرهم ناقصين من حيث الروح النقدية والقدرة العقلية<sup>2</sup>. وما عزّز هذا التصور هو أن الكثير من دعاة الاستعمار اعتبروا تعليم الأفارقة سيكون مُكلفًا أو تنجّر عنه مخاطر أو أنّ الأفارقة بدائيين لا يمكنهم استيعاب التعليم الفرنسي<sup>3</sup>، ومن هؤلاء لانسون *Lanesson*، الذي يتحدث عن وجود قانون تاريخي فيقول: "إن تطور كل مستعمرة يؤدي منطقياً إلى تطور استقلالي، وإلى انفصال طبيعي عن القوة الاستعمارية"<sup>4</sup>. هذا الموقف تبناه المستوطنون الأوروبيون لتبرير رفضهم تعليم الأهالي، فقد شكّكوا في قابلية الأهالي للتعليم، واعتبروا التعليم مضيعة للمال وخطراً على فرنسا، وتقبّلوا على مضض فكرة تقديم التعليم المهني للأهالي<sup>5</sup>.

في الجهة المقابلة، كان التيار السائد مع فكرة تعليم الأهالي الأفارقة لأنه رأى في التعليم الوسيلة الوحيدة لإيصال الأفكار والثقافة والعادات الفرنسية إلى غرب إفريقيا، والطريق لتمرير السياسة الفرنسية. لكن أصحاب هذا التيار اختلفوا في طبيعة وكيفية التعليم الموجه للأهالي، لأن في النهاية هذا التعليم لم يكن حباً في الأفارقة، وإنما كان لتحقيق أهداف تُخدم وتعزّز الوجود الفرنسي في غرب إفريقيا. وكان هنري فروادفو *Henri Froidevaux*، وهو دكتور في الآداب، من الأوائل الذين طرحوا مسألة طبيعة ودور ووظيفة التعليم الموجه للشعوب المستعمرة، ورفض تصدير المدرسة الفرنسية كما هي إلى المستعمرات، واقترح ابتداءً من سنة 1906م صياغة بيداغوجية تتماشى مع عادات وخصائص الشعوب المستعمرة<sup>6</sup>.

إن أول مؤتمر تمّ عقده حول التعليم الاستعماري احتضنته باريس سنة 1889م، ويتبين جلياً من خلال وثائقه، أنه كان هناك نقاش حول السياسة التعليمية لفرنسا داخل المستعمرات. في سنة

<sup>1</sup> Ibid, pp.96-97

<sup>2</sup> Tony Chafer, Teaching Africans to be French, Op. cit., p.199

<sup>3</sup> Idem

<sup>4</sup> Linda Lehmil, Op. cit., p.102

<sup>5</sup> Ibid, p.103

<sup>6</sup> Ibid, pp.93-94

1900م شدّد المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الاستعماري على ضرورة تكييف التعليم مع مختلف المجتمعات المحلية<sup>1</sup>. هذا النقاش حول مفهوم التعليم الموجّه للأهالي لم يتقطع أبدًا طيلة التواجد الاستعماري، وفي المؤتمرات الاستعمارية الأولى أصبح مبدأ تكييف التعليم هو الغالب والهدف<sup>2</sup>. لقد أقرّ Irénée Carré، الذي كان مفتشًا مشهورًا للتعليم الابتدائي بفرنسا، بوجود تشابه بين أطفال الريف الفرنسي وأطفال الأهالي، ودعا إلى تطبيق نفس البيداغوجية المطبّقة في فرنسا على الأهالي، ولكن Chailley-Bert، اعتبر تصدير المدرسة اللائكية إلى المستعمرات خطأً، ودعا إلى تعليم بمستويين، الأول خاص بالنخبة ويمثل عُشر السكان فقط يكوّنهما ويُحصّرها للمهن والمناصب العليا، والثاني موجّه لبقية السكان هدفه التدريب على المهّن الدنيا<sup>3</sup>.

إن فهم التصور الاستعماري الفرنسي في غرب إفريقيا يستلزم العودة إلى كتابات Georges Hardy خاصة منها الواردة في كتابه *Une conquête morale, l'enseignement en A.O.F.* لقد كان Hardy<sup>4</sup> عزّاب التعليم الاستعماري في إفريقيا الغربية الفرنسية، فقد كان مفتشًا عامًا للتعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين سنتي 1912م و1919م، وأصبح لاحقًا أمينًا عامًا لوزارة التعليم العمومي الفرنسية<sup>5</sup>. وله كتابات عديدة في نشرة *Le bulletin de l'enseignement de l'A.O.F.* التي تأسّست سنة 1913م<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Pascale Barthélemy, **L'enseignement dans l'empire colonial français (XIX-XX siècles): une vieille histoire?**, Histoire de l'éducation, No.128, 2010, Editions ENS, p.9

<sup>2</sup> Linda Lehmil, Op. cit., pp.102-104

<sup>3</sup> Ibid, pp.97-98

<sup>4</sup> للمزيد عن المعلومات حول هذه الشخصية يُنظر Carine EIZLINI, Op. cit., pp.92-93

<sup>5</sup> Pascale Barthélemy, Op. cit., p.10

<sup>6</sup> لمزيد من المعلومات حول النشرة وكتابات جورج هاردي يُنظر:

Hans-Jürgen Lüsebrink, **Le Bulletin de l'Enseignement de l'A.O.F. : contraintes et potentialités créatives du paternalisme pédagogique colonial**, Études littéraires africaines, N.48, 2019, Association pour l'Étude des Littératures africaines (APELA), pp.25-38

في كتابه "غزو أخلاقي" شدّد جورج هاردي على ضرورة تكيف هذا العالم المنشود مع المجتمعات المحلية<sup>1</sup>، بمعنى وضع نظام تعليمي يتماشى على الواقع الإفريقي ويُحقق في نفس الوقت أهداف الاستعمار المختلفة، وقد اختصر ذلك بقوله: "في كلمة، هو فتح المدرسة له (يقصد هنا الإفريقي)، وتشكيل عقله حسب نوايانا<sup>2</sup>، وفي المؤتمر العالمي حول التعليم بالمستعمرات المنعقد سنة 1931م قال هاردي: "فرنسا لا تطلب أوروبيين مزيفين، وإنما كل طفل يُولد تحت العلم الفرنسي عليه أن يُصبح رجلاً في قارته، في جزيرته، في طبيعته، لكنه فرنسي في لغته، في روحه وفي توجهه"<sup>3</sup>.

لقد وضع هاردي مجموعة من المبادئ كأساس لنجاح التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية، وهي:

- 1- قياس توسع وتمدّد التعليم بالقدرات الحالية والحقيقية للإنسان المحلي (الإفريقي).
- 2- التأكد من الاندماج المثالي للتلميذ المحلي مع المعارف الموضوعية بين يديه.
- 3- التأقلم مع حاجيات البلد (المستعمرة)، ومساعدة العمل الحضاري المباشر من طرف الإدارة (الاستعمارية) خطوة بخطوة.
- 4- تحاشي أن يكون تعليم الأهالي وسيلة للإخلال الاجتماعي.
- 5- ربط المدرسة قدر الإمكان مع الوسط العائلي والديني.
- 6- الحفاظ على دور المدرسة الأساسي في تحسين الأهالي حضاريًا وأخلاقيًا.
- 7- اختيار المعلمين المكلفين بتعليم الأهالي بعناية فائقة، وتكوينهم خصيصًا لذلك.
- 8- الغاية ليست المعرفة وإنما التطبيق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Pascale Barthélémy, Op. cit., p.10

<sup>2</sup> Sean Gravelle, Op. cit., p.4

<sup>3</sup> Pascale Barthélémy, Op. cit., p.10

<sup>4</sup> Sean Gravelle, Op. cit., pp.10-11

بالعودة إلى المناهج والكتب المدرسية التي أقرتها الإدارة الاستعمارية في فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية يمكن استخلاص الأهداف والغايات من التعليم الموجّه للأفارقة. كمثال على ذلك الكتاب المدرسي الموجّه لتلاميذ الابتدائي، وكان عنوانه "موسى وجي-غلا Moussa et Gi-gla"، وفي مقدمته وردت ثلاثة أهداف يستحق الثالث منها الذكر. يقول الهدف الثالث: "جعله (أي الإفريقي) يعرف ويُحب فرنسا، لنُظهر له بلدنا الأكثر مجداً، الأكثر تقدماً حضارياً، الأول سواءً في شجاعة جنوده أو التقدير لأولئك الذين أظهروه، خاصة منهم الذين جلبوا الازدهار والتقدم لإفريقيا الغربية".<sup>1</sup>

وفي الصفحة 83 من نفس الكتاب نقرأ الفقرة التالية: "على العكس هناك امتياز للأسود الذي يجد نفسه خادماً للأبيض، لأن البيض أكثر تعليماً، وأكثر تحضراً من السود، وبفضلهم يمكن للأخير أن يتطور أسرع..."

من جهتهم السود يخدمون البيض... لتنفيذ كل أنواع الأعمال التي باسروها... بذلك يتشارك الجنسان ويعملان مع بعض لأجل ازدهار وسعادة الجميع"<sup>2</sup>.

ما ورد في الكتاب المدرسي الآنف الذكر، يُعطينا تصوراً ونظرة شاملين عن الرؤية الاستعمارية لدى الفرنسيين فيما يخص التعليم وما يجب أن يحققه لفرنسا. وعموماً كان الطموح السياسي هو خلق تعليم يُحقّق ثلاث غايات رئيسية هي تقارب الشعوب والأعراق الإفريقية، تكوين شعوب مُخلصة، وجعل الشعوب تُحب فرنسا<sup>3</sup>. على كل، آمن الفرنسيون في النهاية بقدره الإفريقي على التعلم وأن يُصبح مواطناً فرنسياً ويتبنى الثقافة الفرنسية، وهذا عكس البريطانيين الذين اعتبروا ولوج الأفارقة إلى الثقافة البريطانية أمراً غير ممكن تقريباً طبيعياً<sup>4</sup>. هذا الإيمان كانت وراءه دوافع سياسية

<sup>1</sup> L. Sonolet, A. Pérès, **Moussa et Gi-gla: une histoire de Deux Petits Noirs**, Librairie Armand Colin, Paris, 1915, p.7

<sup>2</sup> Ibid, p.83

<sup>3</sup> Linda Lehml, Op. cit., p.101

<sup>4</sup> Mark Sizwebanzi Mngomezulu, Op. cit., p.9



واقتصادية، فالتعليم في المستعمرات الفرنسية كان مشروعاً سياسياً<sup>1</sup>، وها هو ألبير سارو Albert Sarrault، أحد الوزراء الفرنسيين الاستعماريين، يؤكد سنة 1914م على ما سمّاه "المنفعة الاقتصادية لتعليم الجماهير (الإفريقية)"<sup>2</sup>، وكتب Achille Delassus، أستاذ في المدرسة العادية بالجزائر، وبشكل دقيق: "نحن نُعلمهم من أجلنا أكثر مما نعلمهم لأجلهم"<sup>3</sup>.

ويبقى التأكيد على أنّ السياسة التعليمية التي اتبعتها فرنسا في إفريقيا الغربية لم تكن مستقرة، وإنما عرفت مدأً وجزراً حسب الفترات، المستعمرات، مناطق المستعمرة الواحدة، وحسب الفاعلين فيها من الحكام العامين للمستعمرات ومفتشي التعليم والمدرسين.<sup>4</sup>

### 1. الفرنسية لغة التعليم:

الكلام عن "المهمة الاستعمارية" للاستعمار الفرنسي، والاعتزاز الشعبي والرسمي باللغة الفرنسية طغيا على الفكر الاستعماري منذ بداياته، خاصة في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي التي شهدت بداية بناء الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الثانية. يقول أوجن إيتيان Eugène Etienne، وهو أحد الوزراء في بداية العصر الاستعماري: "إن امتداد اللغة الفرنسية ضروري بوصفه إجراء للدفاع القومي"، وفي هذا السياق تأسست الأليانس فرانسيز Alliance Française، التي أصبحت أداة للإمبريالية التعليمية والثقافية الفرنسية<sup>5</sup>. الأليانس فرانسيز التي يمكن ترجمتها بالعربية، التحالف الفرنسي، هي منظمة تأسست سنة 1883م على يد شخصيات بارزة مثل فرديناند دوليسبس (صاحب فكرة قناة السويس)، لويس باستور، جون فيرن وبول كامبون. هدفها كان دعم تدريس اللغة الفرنسية على أساس القيم العالمية مثل حقوق الانسان و اللائكية، وفي ظرف عشر سنوات

<sup>1</sup> Pascale Barthélémy, Op. cit., p.27

<sup>2</sup> والتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ت: أحمد القيصر، عالم المعرفة، الكويت، 1988، ص.337

<sup>3</sup> Linda Lehmil, Op. cit, p.103

<sup>4</sup> Ibid, p.92

<sup>5</sup> والتر رودني، المرجع السابق، ص.336

فقط، فتحت ثمانية فروع لها في مختلف أنحاء العالم، وهي مدعومة من طرف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.<sup>1</sup>

منذ تأسيس النظام التعليمي الاستعماري الفرنسي في إفريقيا الغربية الفرنسية، كان هناك شبه اتفاق بين الفاعلين في هذا القطاع، على ضرورة استخدام اللغة الفرنسية للتعليم في مختلف مراحلها، ولكن كلٌّ كان له مُبرِّره في ذلك. بالنسبة لعَرَّاب التعليم الاستعماري في إفريقيا الغربية، جورج هاردي، التعليم يجب أن يكون بالفرنسية ليس لأن الفرنسية لغة سامية متطورة، وإنما بسبب كثرة اللغات المحلية في المنطقة<sup>2</sup>، وهو ما سيجعل الأمر صعبًا من حيث توحيد التعليم، وسيخلق صعوبات كبيرة سواءً فيما يخص طباعة الكتب المدرسية أو ما يخص المدرسين والمفتشين. أما هنري فروادفو، وهو أول المهتمين بالشأن التعليمي كما سبق ذكره، فيعتقد بأن اللغة الفرنسية يمكنها أن تلعب دورًا فاعلاً في ضمان استمرارية الغزو الاستعماري<sup>3</sup>. من جهته يرى لويس فينيون بأن اللغة الفرنسية يمكن أن تغير تفكير الانسان المستعمر، فهو يقول: "في اليوم الذي سيتكلم فيه الإفريقي الشمالي اللغة الفرنسية، سيُصبح فعلاً أرضاً فرنسية وامتداداً للوطن. سيحس ويفكر مثل فرنسا"<sup>4</sup>. عند مناصري نظرية الادماج، تعليم اللغة الفرنسية هو الوسيلة المضمونة لتغيير الذهنيات، بل للقضاء، بعد عدة اجيال، على أصول وعقليات وعادات الأفارقة، ولتحقيق هذه الغاية، كان برنامج الجمهوريين واضحًا، لا بد من تشييد أكبر عدد ممكن من المدارس التي تكون فيها اللغة الفرنسية لغة التعليم الوحيدة<sup>5</sup>.

إن مسألة استخدام اللغة الفرنسية لم تبق حبيسة الكتابات والنظريات، وإنما أصبحت واقعًا حقيقيًا وسياسة رسمية منتهجة، ففي سنة 1924م، عندما أعلن الحاكم العام ليفيدالية إفريقيا الغربية

<sup>1</sup> Jean-Pierre de Launoit, **L'Alliance française: un facteur de rayonnement de la culture française**, RIS (Revue internationale et stratégique), N.63, 2006, IRIS éditions, p.161

<sup>2</sup> Sean Gravelle, Op. cit., p. 12

<sup>3</sup> Linda Lehmil, Op. cit., p.94

<sup>4</sup> Ibid, p.100

<sup>5</sup> Idem

الفرنسية جول كارد عن اصلاح النظام التعليمي في الفيدرالية، أكدّت نصوص هذا الإصلاح على ضرورة استعمال اللغة الفرنسية في الأقسام<sup>1</sup>. جول كارد نفسه يقول: "يجب فرض اللغة الفرنسية على أكبر عدد ممكن من السكان المحليين، وأن تكون اللغة المشتركة في كامل ربوع إفريقيا الغربية الفرنسية ... بعد أربعين سنة من الاحتلال، أصبح من المهم لكل الزعماء المحليين ... استخدامها في المحادثات معنا". هذا الخيار تبنته ندوة برازافيل في 8 فبراير 1944م في توصية نصّها: "يجب أن يكون التعليم باللغة الفرنسية، استخدام اللهجات المحلية ممنوع تماماً سواءً في المدارس الخاصة أو العامة"<sup>2</sup>، وهكذا أصبح استعمال اللغة الفرنسية في التعليم المتبع في المستعمرات الفرنسية أمراً بديهيّاً لا جدال فيه<sup>3</sup>. هذه السياسة التي انتهجتها فرنسا فيما يخص استخدام اللغة الفرنسية في التعليم خالفت تماماً سياسة بريطانيا وبلجيكا، اللتان اعتمدتا على استخدام اللغات المحلية في التعليم الابتدائي<sup>4</sup>.

## 2. التعليم الفرنسي وتطوره:

### أ- التعليم التبشيري:

مثله مثل التعليم في المستعمرات التي خضعت للاستعمار الأوروبي، فإن أول بدايات التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية كانت مع التعليم التبشيري الذي ظل مهيمناً على تعليم الأهالي الأفارقة حتى بداية القرن العشرين، خاصة ذلك الذي كانت تشرف عليه بعثة الآباء بليرمل Frères de Ploermel، التي سمحت لها الحكومة الفرنسية بفتح مدرستين في غوري وسان لويس، وأيضاً بعثة أخوات سان جوزيف دو كلوني<sup>5</sup> Saint-Joseph de Cluny. وعموماً حتى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي ظلت مسؤولية التعليم الكبرى على عاتق البعثات التبشيرية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., pp.199-201

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.381-382

<sup>3</sup> Sean Gravelle, Op. cit., p.6

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.382

<sup>5</sup> Ibid, p.371

<sup>6</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.58

أول المدارس التي فتحتها المبشرون في المنطقة كانت بالسنغال، وذلك سنة 1819م<sup>1</sup>، وظل السنغال طوال القرن التاسع عشر الميلادي ساحة مفتوحة أمام التعليم التبشيري بسبب الغياب شبه التام للتعليم الرسمي. لم يحقق المبشرون تقدمًا ملموسًا في المنطقة، فبعثة آباء الروح القدس، وهي بعثة فرنسية، وجدت صعوبة في جزيرة غوري التي أقامت فيها مقرًا تبشيريًا سنة 1845م، وتعود الصعوبات إلى قوة الوجود الإسلامي في المنطقة، ولعل أهم دليل على ذلك، هو أنه رغم العمل التبشيري المستمر إلى يومنا هذا في السنغال، لا يزال خمسة بالمائة فقط من السكان مسيحيين<sup>2</sup>. المنطقة التي اهتم بها المبشرون في السنغال أكثر ونشطوا فيها هي الكازامانس لأنها كانت بعيدة عن النفوذ الإسلامي مقارنة بالمناطق الأخرى<sup>3</sup>. قبل نشأة إفريقيا الغربية الفرنسية، كانت المدارس التبشيرية قليلة وتتركز في البلديات الأربع بالسنغال، تقدم خدمات للأوروبيين والسود معًا، وكان برنامجها التعليمي نسخة طبق الأصل عن ذلك المتبع في فرنسا<sup>4</sup>. في بقية المناطق من غرب إفريقيا لم يكن وجود المبشرين الكاثوليك الفرنسيين راسخًا في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، فقد كان غائبًا تمامًا في كوت ديفوار والداهومي<sup>5</sup>، ولكن مع نهاية هذا القرن انتشر الوجود التبشيري في غرب إفريقيا، وتزايد عدد المدارس التبشيرية. في السودان الفرنسي كانت هناك ثلاثون مدرسة، منها مدرسة في كاييس لتعليم أبناء الزعماء المحليين، ومدرستين حضريتين في كاييس ومدينه يدرس فيهما خمسون وستون تلميذًا على التوالي. في غينيا كانت هناك خمس مدارس يُسيرها المبشرون يستفيد منها ثلاثمائة تلميذ، وأما كوت ديفوار فكان يضم سبع مدارس للأولاد ومدرسة واحدة للبنات، والداهومي كانت فيه عشرون مدرسة تقريبًا تتركز في بورتو نوفو، ويدها وكوتونو<sup>6</sup>. في سنة 1867م، أخذ الأب أندرو *Andraut* معه إلى فرنسا ثلاثة من أنجب التلاميذ عنده، ولدين وبنات، واستطاعت البنات أن تحصل

<sup>1</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.107

<sup>2</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 57

<sup>3</sup> Céline Labrune-Badiane, **Peut-on parler d'un « désir d'école » en Casamance ? (1860-1930)**, Histoire de l'Éducation, No.128, 2010, Éditions ENS, p.31

<sup>4</sup> Sean Gravelle, Op. cit., p.4

<sup>5</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 57

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.372

على شهادة في فرنسا سنة 1876م، ولما عادت إلى السنغال كانت تسيّر مدرسة للبنات في سان لويس<sup>1</sup>.

واجه التعليم التبشيري في غرب إفريقيا الخاضع لفرنسا صعوبات جمة، منها قوة الوجود الإسلامي كما سلف الذكر، وأيضاً فشل وسوء طرق التدريس في المدارس التبشيرية، ففي السودان الفرنسي ذكر تقرير رسمي بأن البعثات التبشيرية كانت تستخدم التلاميذ للعمل في المزارع، وذلك لسد حاجياتها الغذائية طول العام<sup>2</sup>. عانت البعثات التبشيرية أيضاً من التضيق الذي كانت تمارسه عليها الإدارة الإستعمارية الفرنسية، وهذا ما يظهر في تصريح الأب بوشو *Bouchaud*: "يجب الاعتراف فيما يخص الإرساليات، في إفريقيا الفرنسية، بأن الإدارة الاستعمارية كانت بعيدة عن الحياد ... لقد كانت بالأحرى مُزعجة ومؤذية، تُعطي الأفضلية للإسلام ولا تسهّل أبداً مهمة المبشرين. لوقت طويل كانت وزارة المستعمرات معقلاً للماسونية"، وهذا الموقف المضيق على الإرساليات يمكن تفسيره بكونها غير مرتبطة مباشرة بالكنيسة الفرنسية، وإنما بكنيسة روما<sup>3</sup>. لكن أكبر صعوبة ستواجهها البعثات التبشيرية هي قطع السلطات الفرنسية لمساعداتها التي كانت تستفيد منها هذه البعثات، وذلك بعد أن صوّت البرلمان الفرنسي على علّمنة الخدمات الاجتماعية في المستعمرات سنة 1903م<sup>4</sup>، وفي سنة 1913م نزعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تسيير المدارس العمومية من البعثات التبشيرية<sup>5</sup>.

بصفة عامة عُرفت البعثات التبشيرية في إفريقيا الغربية الفرنسية بدورها المتواضع في تطوير قطاعي التعليم والصحة، وذلك عكس الدور الكبير الذي قامت به نظيراتها في إفريقيا الاستوائية أو المستعمرات البريطانية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Céline Labrune-Badiane, Op. cit., p.36

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.373

<sup>3</sup> Ibid, pp.357-358

<sup>4</sup> Elise Huillery, Op. cit., p.185

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.373

<sup>6</sup> Elise Huillery, Op. cit., p.185

ب- التعليم العمومي قبل سنة 1903م:

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وفي العقد الأول من نشأة فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1895م، كان التعليم العمومي الفرنسي في إفريقيا الغربية محتشماً جداً. يُفسَّر ذلك بهشاشة الوجود الفرنسي في المنطقة، والذي غلب عليه الطابع العسكري، فكانت الإدارة بيد العسكريين الذين ركَّزوا جهودهم أكثر على تثبيت الوجود الفرنسي وتنمية المستعمرات اقتصادياً، ولم يلتفتوا كثيراً إلى التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية الأخرى، كما أنه وقبل صدور *Les lois Ferry* سنتي 1881م و1892م، لم يكن تعليم الأهالي في المستعمرات ضمن البرنامج الاستعماري<sup>1</sup>. السبب الثاني هو ما ذكرناه في بداية هذا الفصل، عن الجدل الذي كان في فرنسا نهاية القرن التاسع عشر الميلادي حول جدوى تقديم التعليم للأفارقة من عدمه، ولعل هذا ما جعل الحماس للتعليم لدى الإدارة الفرنسية فاتراً<sup>2</sup>. أما السبب الثالث فهو قلة الأموال اللازمة لإنشاء وتسيير المدارس، وهذا ما جعل حكام غينيا وكوت ديفوار الفرنسيين مثلاً لا يكثرثون أبداً لتعليم الأفارقة بسبب ضعف الميزانية<sup>3</sup>. إن الميزانية التي كانت تُخصَّصها فرنسا للتعليم في إفريقيا الفرنسية كانت متواضعة جداً، فما بين 1895 و1908م لم تكن هذه الميزانية تتعدى اثنين بالمائة من الميزانية العامة للفيديرالية<sup>4</sup>. بداية التعليم العمومي اللائكي في غرب إفريقيا كانت في عهد الحاكم العام فيدرب، أول حاكم عام فرنسي في المنطقة، الذي كان يسعى لجذب المسلمين إلى التعليم الفرنسي بعدما رفضوا تقديم أبناءهم لمدارس المهتبرين. البداية كانت سنة 1854م عندما أسَّس *L'Ecole des Otages*، التي كان الغرض منها تدريب أبناء الزعماء المحليين المؤيدين لفرنسا<sup>5</sup>، فخلال القرن التاسع عشر

<sup>1</sup> Linda Lehmil, Op. cit., p.91

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.374

<sup>3</sup> Alice L.Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.76

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.374

<sup>5</sup> Ibid, pp.371-372

الميلادي شجعت فرنسا بل أجبرت أبناء الزعماء والشيوخ على الالتحاق بالمدارس<sup>1</sup>. هذه المدرسة تم إغلاقها سنة 1872م لأسباب مالية<sup>2</sup>. في منطقة الكازامنس بالسنغال كانت أول مدرسة عمومية لائتكية افتتحها فيدهيرب في مدينة سيديو Sédhiou سنة 1860م<sup>3</sup>.

منذ مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، قام الضباط العسكريون الفرنسيون بتأسيس المدارس في مالي كلما استطاعوا ذلك، لنشر مبادئ الحضارة الفرنسية وتدريب الأفارقة على الإدارة<sup>4</sup>، فقد أسس الكولونيل غالييني مدارس في مدن باكل، كايسن، مدينه، بافولايي، كيتا وبماكو<sup>5</sup>. في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، كان السنغال يضم تسع مدارس عمومية سنة 1898م منها مدرسة واحدة علمانية، يدرس فيها ألفان ومائة تلميذ، وفي السنغال الأعلى والنيجر كانت هناك في نفس السنة ثمانية عشر مدرسة عمومية. أما غينيا فكانت تضم في نفس السنة ثمانية مدارس خاصة، وكوت ديفوار سبعة مدارس، والداهومي مدرسة علمانية واحدة<sup>6</sup>.

في 1884م أنشأت أول مدرسة ثانوية في إفريقيا الغربية الفرنسية، ولكن عدد التلاميذ فيها كان محدوداً، وفي سنة 1893م أعيد تسمية مدرسة L'Ecole des Otages إلى Collège des fils de chefs<sup>7</sup>. لقد رأى المسؤولون الفرنسيون بأن التعليم المطبق في البلديات الأربع بالسنغال غير ملائم لبقية المناطق وسكان الريف والبدائيين، وهذا ما دفعهم إلى اختيار نظام تعليمي يركز على تعلم الحرف أكثر منه على تعلم العلوم<sup>8</sup>، ففي سنة 1896م فُتحت أول مدرسة للتكوين المهني في كايسن يوم 4 أوت، وفي كوليكورو koulikoro يوم 1 جانفي 1897م، وفي دكار أنشأت أول

<sup>1</sup> David E. Gardinier, **The Impact of French Education Africa 1817-1960**, Proceedings of the Meeting of the French Colonial Historical Society, Vol.5, 1980, Michigan State University Press, p.71

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.372

<sup>3</sup> Céline Labrune-Badiane, Op. cit., p.31

<sup>4</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.76

<sup>5</sup> George Deherme, Op. cit., p.107

<sup>6</sup> Georges François, Op. cit., p.167

<sup>7</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.372

<sup>8</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.192

مدرسة مهنية جامعة لمستعمرات غرب إفريقيا، وكان هدفها تكوين حرفيين في مختلف الاختصاصات<sup>1</sup>.

إن هذا التعليم الذي كان يُقدَّم حتى سنة 1903م، لم يكن تعليمًا موحدًا يعتمد على منهج ومحتوى وبيداغوجية واحدة، ولم يخضع لنفس نمط التسيير، وعانى كثيرًا من نقص الامكانيات والطاقم اللازم لنجاحه وتطوره. الاستثناء الوحيد كان في البلديات الأربع لمستعمرة السنغال، التي كانت تضم التعليم الأكثر تنظيمًا في فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>2</sup>، ولكنه تعليم كان يستفيد منه فقط أبناء العائلات الأوروبية وأبناء العائلات الإفريقية المندمجة<sup>3</sup>. إن الاحصائيات تُبرز بوضوح ضعف هذا التعليم، ففي سنة 1900م كان عدد تلاميذ الابتدائي في الفيدرالية ألفين وخمسمائة تلميذ، ضمتهم سبعون مدرسة نصفها في البلديات الأربع<sup>4</sup>، وفي 1903م كانت الفيدرالية تقدِّم تعليمًا مزيًا لحوالي خمسة آلاف وعشرة طالب فقط في وقت كانت فيه الفيدرالية تضم حوالي مليون ومائتي ألف شخص ممن هم في سن التعلُّم<sup>5</sup>.

### 3. نشأة التعليم العمومي اللائكي وتطوره:

مثَّلت سنة 1903م منعرجاً في تاريخ إفريقيا الغربية الفرنسية، فقد شهدت هذه السنة قيام النظام الصحي والنظام القضائي الموحد في كل أرجاء الفيدرالية، وهي السنة التي عرفت أيضاً قيام النظام التعليمي العمومي الموحد، بعد مخاض عسير كان سببه تردد فرنسا في تقديم تعليم للأفارقة، فمن جهة كانت ترى أنه لا يمكن تحقيق المهمة الحضارية دون نشر التعليم، ومن جهة ثانية كانت تعتبر التعليم خطراً على الاستقرار في المستعمرات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> George Deherme, Op. cit., p.122

<sup>2</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.76

<sup>3</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.192

<sup>4</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.70

<sup>5</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.76

<sup>6</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.43



إن توسُّع الفيدرالية، ومعها الخدمات الاجتماعية المختلفة، ونهضة الاقتصاد أصبح عبئاً على الإدارة الاستعمارية، فقد عانت هذه الإدارة من نقص فادح في اليد العاملة في كل المجالات وذلك لقلّة الوجود الأوروبي والفرنسي تحديداً في الفيدرالية. هذا الواقع أجبر الإدارة الفرنسية على قبول تعليم الأفارقة على مضض، ولذلك اختارت تكييف هذا التعليم مع احتياجاتها وما يخدم مصالحها. في 24 نوفمبر 1903م أصدر الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية، أرنست روم، مرسوماً نشأ بموجبه النظام التعليمي العمومي اللائكي في الفيدرالية<sup>1</sup>، وهو النظام الذي سيوفر للأفارقة التعليم مجاناً<sup>2</sup>. قبل صدور هذا المرسوم استعان روم بالحاكم الجديد لمستعمرة السنغال، كامبي غي Camille Guy، مؤلف كتاب *المستعمرات الفرنسية: تامين مجالنا الاستعماري*، وطلب منه وضع خطة اصلاحية للتعليم في الفيدرالية. التقرير الذي قدّمه غي للحاكم العام أكد فيه على ضرورة تقديم تعليم مهني تطبيقي للأفارقة، ولم يغفل تعليم التاريخ والجغرافيا والقراءة والكتابة واللغة الفرنسية<sup>3</sup>. لقد كان واضحاً منذ البداية بأن هذا النظام هدِّف إلى إعطاء تعليم قاعدي لعامة الأفارقة يساعدهم في القيام بالأعمال العامة من جهة، ومن جهة أخرى اعطاء تعليم متقدم لفئة إفريقية منتقاة، مهمتها مساعدة الفرنسيين في تسيير شؤون الإدارة الاستعمارية<sup>4</sup>.

التوصيات التي قدّمها كامبي غي، والواردة في مرسوم 24 نوفمبر 1903م، دعت إلى تقسيم التعليم الموجه للأفارقة إلى أربعة أنواع هي التعليم الابتدائي، التعليم الابتدائي الأعلى (المتوسط)، التعليم المهني والتدريب. في هذه الأنواع الأربعة شكّل التعليم الابتدائي المحور الأساسي في النظام التعليمي الفرنسي بالمنطقة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> George Deherme, Op. cit., p.108

<sup>2</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.77

<sup>3</sup> Ibid, p.79

<sup>4</sup> Sean Gravelle, Op. cit., p.5

<sup>5</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.79

كان التعليم الابتدائي يُقدّم في ثلاثة أنواع من المدارس هي المدرسة القروية، المدرسة الجهوية والمدرسة الحضريّة (كان يُطلق عليها أيضاً مدرسة المدينة)<sup>1</sup>:

● مدرسة القرية:

كانت هذه المدرسة موجّهة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثماني وعشر سنوات<sup>2</sup>، وكانت تتكون من قاعة واحدة ومعلم واحد بشرط أن يتوفر ما بين ثلاثين وأربعين تلميذ في الموسم الدراسي، ويمتد التعليم فيها لثلاث أو ست سنوات<sup>3</sup>. يُشرف على هذه المدرسة معلم إفريقي متخرّج من المدرسة العادية في سان لويس، وكانت تُدرّس فيها اللغة الفرنسية والحساب وتقنيات الزراعة، بالإضافة إلى تعليم اللغة العربية للتلاميذ المسلمين<sup>4</sup>، فقد كان هناك حرص على تعليم اللغة العربية، بهدف إلغاء التعليم الديني الإسلامي دون إثارة حفيظة الأهالي<sup>5</sup>. كان هدف هذه المدارس تعزيز التأثير الفرنسي وتحضير الأفارقة للعب دورهم في الاقتصاد الاستعماري<sup>6</sup>. في 1907م كان عدد المدارس القروية ستة وسبعون، وما بين 1920م و1923م انتقل عددها من مائتين وسبعة وعشرون إلى مائتين وخمسة وسبعون مدرسة، وفي 1938م كان عددها ثلاثمائة وعشرة مدرسة يدُرّس فيه ستة وعشرون ألف ومائة وخمسة وتسعون تلميذاً منهم ألفين وستمائة وخمسة وعشرين تلميذة<sup>7</sup>.

● المدرسة الجهوية:

أنشأت هذه المدارس في التجمعات السكانية الكبرى، وكانت تستقبل أحسن التلاميذ المتخرجين من المدارس القروية<sup>8</sup>، وكل مدرسة كان يديرها أوروبي هو في نفس الوقت معلم، ويُدرّس

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.374

<sup>2</sup> Tony Chafer, Teaching Africans to be French, Op. cit., p.194

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.79

<sup>4</sup> George Deherme, Op. cit., p.108

<sup>5</sup> Georges François, Op. cit., p.166

<sup>6</sup> Tony Chafer, Teaching Africans the French, Op. cit., p.194

<sup>7</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.375-376

<sup>8</sup> Tony Chafer, Teaching Africans to be French, Op. cit., p.194

معهُ معلّمون مشاركون أفارقة<sup>1</sup>. في 1907م كانت هناك ثلاثة وثلاثين مدرسة جهوية، وفي 1922م تسعة وستين، وفي 1938م ستة وتسعين مدرسة<sup>2</sup>.

كانت مدة الدراسة فيها تمتد لثلاث سنوات، وفيها يتعلم التلميذ اللغة الفرنسية، اللغة العربية في المناطق الإسلامية، القراءة، الكتابة، الرياضيات، الهندسة، الرسم، التاريخ الفرنسي، مفاهيم في الفيزياء والعلوم الطبيعية لها علاقة بالنظافة الفلاحة والصناعة المحلية، وكان هدف هذه المدارس تكوين نخبة إفريقية جديدة<sup>3</sup>. المتخرجون من هذه المدارس كانوا يحصلون على شهادة الدراسات الابتدائية CEP مع تخصُّص في الزراعة أو العمل اليدوي<sup>4</sup>.

#### • المدرسة الحضرية:

كانت تُشيد في المدن التي يكثر فيها العنصر الأوروبي<sup>5</sup>، ويدرس فيها أبناء الأوروبيين والأفارقة المندمجين، وبرنامجها يُشبه ذلك المتبع في المدارس بفرنسا<sup>6</sup>. في بعض المناطق التي يقل فيها العنصر الأوروبي، كان البرنامج المدرّس فيها يشبه ذلك المعتمد في المدارس الجهوية<sup>7</sup>.

في سنة 1907م كان عدد هذه المدارس اثنا عشر مدرسة، وفي 1938م قفز العدد إلى ستة وعشرون مدرسة، يدرس فيها سبعة آلاف وتسعمائة وأربعة وأربعون تلميذ<sup>8</sup>.

إلى جانب التعليم الابتدائي، حرصت الإدارة الاستعمارية على دعم التعليم المكمل له، والذي كان هدفه الأساسي تكوين الأفارقة في مختلف المجالات لمساعدتها في تسيير شؤون الفيدرالية. البداية مع التعليم الابتدائي العالي، ففي كل مستعمرة كانت توجد "مدرسة ابتدائية عليا"، وكان عددها

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.373

<sup>2</sup> Ibid, pp.375-376

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.79-80

<sup>4</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.195

<sup>5</sup> George Deherme, Op. cit., p.108

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.374

<sup>7</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.195

<sup>8</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.375-377

سنة 1922م ست مدارس لأن النيجر وموريتانيا لم تستضيفا هذا النوع من المدارس<sup>1</sup>. كان الحاكم العام فرانسوا-جوزيف كلوزيل يولي اهتمامًا كبيرًا لهذه المدارس بغرض تخريج الموظفين والعمال الأفارقة<sup>2</sup> الحاصلُ بعضهم على شهادة الدراسات الابتدائية<sup>3</sup>. مدة الدراسة في هذه المدارس كانت سنتين، ويمكن تقليصها لسنة واحدة حسب الحاجة للطاقت الإداري<sup>4</sup>.

النوع الآخر من التعليم العمومي كان التعليم الثانوي. هذا النوع كان محدوداً جداً، وكان مغلقاً في وجه الأفارقة، لأنه لم يكن لهم الحق في الحصول على المؤهلات والشهادات المعمول بها في فرنسا مثل البكالوريا، بسبب انعدام التعليم العالي في الفيدرالية<sup>5</sup>. كانت هناك ثانويتان فقط، الأولى في دكار، والثانية في سان لويس، ولا يلجإ إليهما إلا أبناء المسؤولين الفرنسيين وأبناء الأفارقة المندمجين الذين كانوا قادرين على تحمل مصاريف التعليم حتى مستوى البكالوريا<sup>6</sup>. الثانوية الأولى أُسست سنة 1925م، وابتداءً من سنة 1940م أصبحت تحمل اسم ثانوية فان فولنهوفن<sup>7</sup>، والثانية حملت اسم ثانوية فيدرب ابتداءً من سنة 1920م، وكانت تضم خمسين تلميذاً سنة 1914م، وتسعة وستين تلميذاً في الموسم الدراسي 1922-1923م<sup>8</sup>. بعد الحرب العالمية الثانية، وضعت فرنسا مخططاً مدته عشر سنوات يبدأ سنة 1946م، وكان هدفه دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمستعمراتها، وأكّد على ضرورة تكييف التعليم مع النشاط الاقتصادي لكل مستعمرة، وتمويل بناء وتجهيز مدارس جديدة، وكان التعليم الثانوي قد استفاد من ذلك، والدليل أن في هذه الفترة بلغ عدد الثانويات في كامل الفيدرالية مائة ثانوية، وكانت الظروف فيها أحسن بكثير من الابتدائيات ومستواها عالي، وأغلب المدرّسين فيها من الفرنسيين الحاملين للشهادات<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, P.377

<sup>2</sup> Carine Eizlini, Op. cit., p.58

<sup>3</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.195

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.374

<sup>5</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.94

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.388

<sup>7</sup> نسبة إلى أحد الحكام العاميين للفيدرالية.

<sup>8</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.377

<sup>9</sup> David E. Gardinier, Op. cit., pp.75-76

في مجال التكوين، كانت هناك ثلاث مدارس فيدرالية هي المدرسة التجارية فيدرّج، المدرسة المهنية بيني-لابراد Pinet-Laprade والمدرسة العادية L'Ecole Normale، وكانت مهمتها سد حاجيات الفيدرالية الناشئة بالمحاسبين والتقنيين والمعلمين الأفارقة على التوالي<sup>1</sup>. من هذه المدارس، كانت المدرسة العادية هي الأهم بفضل الدور الكبير الذي لعبته في تخريج النخبة الإفريقية التي سيكون لها شأن في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في إفريقيا الغربية حتى بعد الاستقلال. أول مدرسة عادية هي مدرسة سان لويس بالسنغال التي افتتحت سنة 1903م، وبعدها افتتحت مدارس عادية أخرى بداية بمدرسة في كاتيبوغو Katibougou بمالي سنة 1935م، وفي دابو Dabou بكوت ديفوار سنة 1938م، وفي روفيسك بالسنغال سنة 1938م<sup>2</sup>. كانت مهمة هذه المدارس هي تكوين المعلمين الأفارقة الذين رأت فيهم الإدارة الاستعمارية وسيلة أرخص وأنسب للتعليم في الأرياف، وكان هؤلاء المعلمين يأتون من جميع نواحي الفيدرالية، ويتلقون برنامجاً تكوينياً مدته ثلاث سنوات بعد استكمال تعليمهم الابتدائي<sup>3</sup>. حظيت المدارس العادية أيضاً بتكوين المترجمين والقضاة والزعماء المحليين، فالمترجمون يتلقون تكويناً حول أهم اللهجات، والقضاة تكويناً حول الفقه الإسلامي المالكي ومفاهيم عن القانون الفرنسي، وأما الزعماء المحليون فكان تكوينهم حول القانون الدستوري الفرنسي ومفاهيم عن التنظيم الإداري الاستعماري<sup>4</sup>. المدرسة العادية في سان لويس كانت تحمل اسم الحاكم العام وليام بونتي، تخليداً للجهود التي قام بها في تنظيم التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>5</sup>، وفي 1913م نُقلت إلى غوري، وفي 1938م نُقلت إلى منطقة تبعد عن دكار حوالي أربعين كيلومتراً<sup>6</sup>. تخرج منها ألفان ومائتان معلم في الفترة الممتدة ما بين 1906م-1947م، وكان هوفوت بواني من

<sup>1</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.195

<sup>2</sup> Pierre Singaravélou, « **L'enseignement supérieur colonial** ». **Un état des lieux**, Histoire de l'Éducation, No.122, 2009, Éditions ENS, p.86

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.81

<sup>4</sup> George Deherme, Op. cit., p.109-110

<sup>5</sup> Carine Eizlini, Op. cit., p.51

<sup>6</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., pp.203-204

أبرز الشخصيات الإفريقية المتخرجة من هذه المدرسة العادية وليام بونتي قبل تخرجه من المدرسة الطبية بديكار<sup>1</sup>.

عرف النظام التعليمي الفرنسي في إفريقيا الغربية تطوراً متواصلًا نتيجة الإصلاحات التي خضع لها، والتي كان الهدف منها تحقيق الغايات التي توختها السلطات الاستعمارية منه. هذه الإصلاحات أحياناً كانت تفرضها الظروف والأوضاع الداخلية، وأحياناً أخرى جاءت مع تغيير الحكام العامين للفيدرالية، حيث أراد كل حاكم عام ترك بصمته ليس في التعليم فقط وإنما في مختلف المجالات. من أبرز الحكام العامين الذين كان لهم الدور الكبير في تحسين النظام التعليمي في إفريقيا الغربية الحاكم العام هو وليام بونتي، الذي كان مقتنعاً بالدور المهم للتعليم في المهمة الاستعمارية لفرنسا<sup>2</sup>. من الإصلاحات البارزة لبونتي، إنشاؤه لجهاز المدارس سنة 1908م<sup>3</sup>، فقد وضع على رأس كل مستعمرة مفتش للتعليم يخضع لسلطة حاكم المستعمرة، وكان اختيار هؤلاء المفتشين في البداية يتم بشكل عشوائي<sup>4</sup>. في 1909م بدأ بونتي دروساً للكبار من أجل نشر اللغة الفرنسية، فهو يقول: "تعلم اللغة الفرنسية هو الشرط الأساسي لنجاحنا ودوامه"<sup>5</sup>، وفي سنة 1912م أسس مصلحة للتعليم يرأسها الحاكم العام ويساعده في ذلك المفتش العام للتعليم، وفي 25 جانفي 1913م أنشأ بونتي المجلس الأعلى للتعليم الابتدائي، وكانت مهمته تقديم الاستشارة في كل ما يتعلق باختصاصه، وكان يُصدر مجلة التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية JEAOF. في هذا الوقت أصبح اختيار مفتشي التعليم في المستعمرات أكثر جدية، حيث أصبح انتقاؤهم من بين المعلمين الذين يحملون شهادة الكفاءة المهنية ويثبتون خبرة خمس سنوات في إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.71

<sup>2</sup> Georges Hardy, Op. cit., p.VIII

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.133

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.374

<sup>5</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., pp.132-133

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.375-376

إن تنظيم التعليم في عهد وليام بونتي عرف دفعة قوية سنة 1913م عند مجيء المفتش العام جورج هاردي، الذي كان أقرب معاونين لبونتي في قضايا التعليم<sup>1</sup>. قضى هاردي سبع سنوات في إفريقيا الغربية الفرنسية، ولمسته في تطور التعليم هناك كانت واضحة جدًا، ومن أبرز إنجازاته وضع برنامج مدرسي موحد للمدرسة الابتدائية في كل أنحاء الفيدرالية<sup>2</sup>. كان هاردي يؤمن بالتربية الأخلاقية، ففي كتابه "مشاكلنا الاستعمارية الكبرى" كتب يقول: "في المستعمرات، أكثر من أي مكان آخر، التدريس لا بد أن يركّز على تعليم القيم أكثر من التعليم"، ومَرَدُّ ذلك يعود إلى تخوف هاردي والسلطات الاستعمارية من أن يؤدي التعليم الإفريقي إلى لفظ محيطه وهجرته<sup>3</sup>. من إنجازات بونتي أيضًا في مجال التعليم، اهتمامه بالتعليم المهني رغبة منه في توفير موظفين أفرقة أكفاء يساعدون الإدارة الاستعمارية<sup>4</sup>، خاصة أنها كانت تعاني من نقص الطاقم المسير الأوروبي القليل وشحّ الميزانية. انجاز آخر لبونتي كان سنة 1914م، عندما أسَّس المدرسة La Médersa في بوتيلميت بموريتانيا، وهي مدرسة كانت موجهة لتعليم أبناء الزعماء المحليين، يتلقون فيها دروسًا حول التربية الإسلامية والثقافة الفرنسية<sup>5</sup>.

الحاكم العام جول كارد ترك أيضًا بصمته في التعليم، عبر الإصلاحات التي أعلن عنها في هذا المجال سنة 1924م، والتي قامت على لامركزية التعليم، فقد أعطى صلاحيات واسعة لحكام المستعمرات في تكييف التعليم مع حاجيات كل مستعمرة. هذه الإصلاحات حملت أيضًا تقسيم المدارس القروية إلى نوعين، المدرسة التحضيرية والمدرسة الأساسية، وحملت أيضًا إنشاء مدارس خاصة بالبدو الرحل<sup>6</sup>، وفي نفس السنة حُصِّصت ساعة واحدة أسبوعيًا لمادة الأخلاق<sup>7</sup>. الحاكم العام الآخر الذي اهتم بقطاع التعليم، هو جول برينيبي، الذي أدخل إصلاحات كبيرة على التعليم سنة 1930م،

<sup>1</sup> Carine Eizlini, Op. cit., p.40

<sup>2</sup> Georges Hardy, Op. cit., p.VIII

<sup>3</sup> Ruth Ginio, Op. cit., pp.44-45

<sup>4</sup> Carine Eizlini, Op. cit, p.43

<sup>5</sup> Ibid, pp.46-47

<sup>6</sup> Tony Chafer, Teaching Africans to be French, Op. cit., p.200

<sup>7</sup> Ruth Ginio, Op. cit., pp.49

وأبرزها تأسيسه لنوع جديد من المدارس هو *المدارس الريفية* التي قال عنها: "ليذهب الأهالي إلى المدرسة، يجب على المدرسة أن تذهب إليهم"<sup>1</sup>. أمام أكاديمية العلوم الاستعمارية أكد بريفي في خطابه على ضرورة اعطاء أهمية أكبر للتدريب والتكوين الزراعي، وكتيجة لذلك أصبح هذا التدريب يشكل أكثر من نصف مجموع الدروس، وتمّ تقليص مدة الدروس إلى أربع ساعات ونصف يومياً، وألحقت الحقول الزراعية بالمدارس وأصبحت صيانتها والعناية بها أمراً رئيسياً، وأصبح تقييم المعلمين على أساس حالة هذه الحقول<sup>2</sup>. لقد فشلت المدارس الريفية لعدة أسباب، منها نقص العتاد الفلاحي الحديث الذي جعلها دون فائدة علمية للتلاميذ، الذين كانوا أصلاً يعرفون العمل الزراعي، وأفضل من معلمهم، فقد اعتادوا هذا العمل مع آبائهم منذ الصغر، ولذلك هجر التلاميذ هذه المدارس. في أواخر سنة 1949م، وصف أحد المعلمين في كيدوغو Kédougou بالسنغال هذه المدارس قائلاً: " زارني مفتش المدرسة الابتدائية. فُمننا معاً بجولة في واحد وعشرين مدرسة في الدائرة، التي هي مدارس بالاسم فقط بحكم وجود المعلم والتلاميذ فيها. هذه المدارس كانت مثيرة للشفقة ... الأشغال العمومية والإدارة ليس لها أي اهتمام بمثل هذه المنشآت". لأجل ذلك رفض المجلس الاستعماري بالسنغال هذه المدارس، وأصبحت في العديد من المناطق يُنظر إليها عبئاً آخر على السكان مثلها مثل العمل والتجنيد الإجباريين<sup>3</sup>، وفي سنة 1938م دعا مارسيل دو كوبي، الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية، في زيارة له إلى مالي لإعادة النظر في المدارس الريفية، بسبب قلة الإقبال عليها ومعاداة الأهالي لها<sup>4</sup>، ولما صدر قانون منع العمل الإجباري، المعروف باسم قانون هوفوت-بواني، سنة 1946م، تشجّع الأهالي على سحب أبنائهم من هذه المدارس، لأنهم كانوا يعتبرونها نوعاً من العمل الإجباري<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Harry Gamble, **La crise de l'enseignement en Afrique occidentale française (1944-1950)**, Histoire de l'éducation, No.128, 2010, Editions ENS, pp.130-131

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.383

<sup>3</sup> Ibid, pp.383-384

<sup>4</sup> Harry Gamble, Op. cit., pp.132-133

<sup>5</sup> Ibid, pp.137-138



بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت فرنسا نفسها مُجبرة على إعادة تقييم وإصلاح النظام التعليمي في إفريقيا، كما تنان منها للنخبة الإفريقية التي تعاونت معها في الحرب<sup>1</sup>. من الإصلاحات هو ترسيم إجبارية التعليم سنة 1946م<sup>2</sup>، ولكن في شهر أوت من سنة 1949م أصدرت الحكومة العامة لإفريقيا الغربية الفرنسية مرسومًا يعتبر التعليم إجباريًا للأفارقة في حدود المقاعد المتوفرة<sup>3</sup>. للإشارة فقط، كان التعليم في المنطقة غير مجاني ولا إجباري بالنسبة للأهالي المحليين في أي مستعمرة فرنسية قبل صدور قرار إجباريته سنة 1946م<sup>4</sup>. من الإصلاحات أيضًا العناية بتعليم البنات، تنفيذًا لما دعت إليه ندوة برازافيل المنعقدة سنة 1944م، والتي اعتبرت تعليم البنات جزءاً أساسياً من المهمة الحضارية لفرنسا<sup>5</sup>.

لم ينتشر التعليم العمومي الفرنسي في إفريقيا الغربية بشكل كبير، وظلّ متواضعًا خاصة في الفترة التي سبقت نهاية الحرب العالمية الثانية. واجه هذا التعليم عقبات عديدة كان أولها التردد الذي طغى الإدارة الاستعمارية فيما يخص مسألة تقديم التعليم للأفارقة، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية وراء ذلك، وسبق لنا استعراض أسباب هذا التردد. بالنسبة للفرنسيين كان التعليم في المستعمرات شراً لا بد منه، ولذلك حاولوا استعماله بما يخدم مصالحهم إلى أقصى الحدود<sup>6</sup>، وركزوا جهودهم على انتقاء أقلية صغيرة من الأفارقة، وعملوا على إخضاعها للثقافة الفرنسية. يقول الحاكم البريفي: "ليست الحكمة في مسألة تخريج دفعات من المتمرنين والكتّبة والموظفين وفقاً للاحتياجات المتقلبة الظرفية. إن دور هذه الكوادر المحلية أوسع من ذلك بكثير"<sup>7</sup>. العقبة الثانية التي وقفت في طريق التعليم العمومي الفرنسي هي قلة الميزانيات التي كانت تُخصّصها الإدارة الاستعمارية لقطاع التعليم في الفيدرالية، ففي سنة 1906م بلغت ميزانية التعليم العمومي واحد مليون ومائة واثنين وخمسين

<sup>1</sup> Remi Clignet, Op. cit., p.58

<sup>2</sup> Céline Labrune-Badiane, Op. cit., p.32

<sup>3</sup> Harry Gamble, Op. cit., pp.138

<sup>4</sup> Pascale Barthélémy, Op. cit., p.14

<sup>5</sup> Harry Gamble, Op. cit., pp.135

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.380

<sup>7</sup> والتر رودني، المرجع السابق، ص.338

ألف فرنك<sup>1</sup>، وفي منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين لم تكن الميزانية التي تعتمد عليها الحكومة الفرنسية تتجاوز أربعة بالمائة من إجمالي الدخل في المستعمرات الفرنسية بإفريقيا<sup>2</sup>. بالنسبة للفرنسيين لم تكن الميزانية المعتمدة للتعليم مرتبطة بعدد التلاميذ، ففي سنة 1945م كان عدد التلاميذ قد تضاعف ست مرات مقارنة بسنة 1908م، ومع ذلك فإن ميزانية التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية انتقلت من 2% إلى 5.75% فقط، علاوة على أن نصيباً من هذه الميزانية لم يُنفق بسبب نقص العتاد وتأخر الإدارة الاستعمارية<sup>3</sup>. ثالث العقبات كان نقص المعلمين، سواء الأوربيين بسبب قلة الوجود الأوروبي، أو الأفارقة الذين كان عدد المتخرجين منهم من مدرسة وليام بونتي قليلاً. والدليل على هذا النقص الفادح هو أن التوظيف في التعليم كان مُبَاحاً للمستوطنين والتجار المفلسين والموظفين المسرحين من المراكز التجارية، وحتى الطاقم العسكري والإداري كان عليه ممارسة التعليم في أوقات الفراغ<sup>4</sup>. في 1944م كان عدد المعلمين الأوربيين في إفريقيا الغربية الفرنسية حوالي مائة وخمسين معلم، فيهم القادمون من فرنسا وفيهم الذين يعيشون في المنطقة، والكثير منهم كان ناقص التأهيل كما كان الحال لدى زوجات المسؤولين الفرنسيين، اللواتي تُمنح لحاملات شهادة مدرسية منهن، بالعمل كمعلمين مساعدين، وحصلن على أجور أفضل من أجور المعلمين الأفارقة المتخرجين من مدرسة وليام بونتي<sup>5</sup>. بالنسبة للمعلمين الأفارقة، كانوا يشكلون الاغلبية في المدارس الابتدائية، وكان أداءهم في المدارس القروية ضعيفاً بسبب ضعف تكوينهم البيداغوجي<sup>6</sup>. بلغ عددهم سنة 1932م أربعمئة وستة وثلاثين معلماً وخمسة وخمسين مُكوّناً<sup>7</sup>. ضعف التكوين كانت له عدة أسباب أبرزها رفض الفرنسيين بالسماح لهؤلاء المعلمين بتحسين تكوينهم، ففي سنة 1927م حصل مدير مدرسة وليام بونتي على تصريح يسمح للمعلمين الأفارقة باستكمال دراستهم في أكاديمية بوردو

<sup>1</sup> George Deherme, Op. cit., p.110

<sup>2</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 77

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.385

<sup>4</sup> Ibid, pp.374-375

<sup>5</sup> Ibid, pp.386-387

<sup>6</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.74

<sup>7</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.387

بفرنسا، والحصول على شهادات تعادل شهادات نظرائهم الفرنسيين، ولكن ذلك أثار زوبعة وسط الدوائر الاستعمارية والمعلمين الفرنسيين مما أدى إلى إلغاء التصريح<sup>1</sup>. بطبيعة الحال هناك عقبات أخرى وقفت في وجه التعليم العمومي، منها عدم ملائمة التجهيزات، الحواجز الثقافية ورفض الجالية الأوروبية توفير التعليم للأفارقة<sup>2</sup>.

يظهر ضعف التعليم الفرنسي في إفريقيا الغربية وبطء انتشاره، من خلال الأرقام والاحصائيات حول عدد التلاميذ والمستفيدين من هذا التعليم. ففي سنة 1903م كان عدد التلاميذ في المدارس العمومية خمسة آلاف تلميذ<sup>3</sup>، وفي 1906م انتقل إلى ثمانية آلاف تلميذ<sup>4</sup>، وفي سنة 1912م تم إحصاء إحدى عشر ألف تلميذ في التعليم العمومي، ليصبح سبعة عشر ألف تلميذ نهاية سنة 1914م، منهم أربعة آلاف وخمسمائة في السنغال، ثلاثة آلاف في السنغال الأعلى والنيجر، ألفان وستمائة في غينيا، ثلاثة آلاف وأربعمائة في كوت ديفوار، ثلاثة آلاف في الداومومي، أربعمائة في النيجر ومائة في موريتانيا، وفي 1922م أصبح العدد خمسة وعشرون تلميذا<sup>5</sup>. في 1935م قفز العدد إلى اثنين وستين ألف وثلاثمائة تلميذ في المدارس الابتدائية<sup>6</sup>، وفي 1938م بلغ سبعة وسبعين ألف تلميذ، في الوقت الذي كان فيه عدد السكان في إفريقيا الغربية الفرنسية حوالي خمسة عشر مليون نسمة<sup>7</sup>، وللمقارنة كان عدد التلاميذ بالهند الصينية الفرنسية، في جميع الأطوار التعليمية وفي نفس السنة، أربعمائة وواحد وعشرين ألف تلميذ<sup>8</sup>. بعد الحرب العالمية الثانية عرف التعليم تحسناً لافتاً كما سلف ذكره، فقد استطاع المخطط العُشري الذي أقرته الإدارة الاستعمارية سنة 1946م، تحقيق مكاسب هامة في مجال التعليم، فقد بلغ عدد التلاميذ في كامل الفيدرالية ثلاثمائة وواحد ثمانين ألف

<sup>1</sup> Ibid, p.389

<sup>2</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., pp.138-139

<sup>3</sup> Ibid, p.138

<sup>4</sup> George Deherme, Op. cit., p.110

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.375-376

<sup>6</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.70

<sup>7</sup> والتر رودني، المرجع السابق، ص.317

<sup>8</sup> Gail P. Kelly, **The Presentation of Indigenous Society in The Schools of French West Africa and Indochina, 1918 to 1938**, Comparative Studies in Society and History, Vol.26, No.3, 1984, Cambridge University Press, p.526

وسبعمائة وثلاثة وخمسين تلميذ في التعليم الابتدائي، وتسعة عشر ألف وأربعمائة وستة وثلاثين تلميذ في التعليم الثانوي بالموسم الدراسي 1957-1958م<sup>1</sup>. هذا التحسن لم يكن كافياً مقارنة بعدد السكان، فقد شكل عدد المتعلمين 1.7% فقط من مجموع السكان، في حين بلغت النسبة 6% في نيجيريا (اثنان مليون تلميذ)، و 12% في غانا (ستمائة ألف تلميذ)<sup>2</sup>.

إن التعليم العمومي الفرنسي كان نتيجة لسياسات فرنسية متعاقبة، سطرها المسؤولون الفرنسيون من فرنسا ومن داخل إفريقيا الغربية الفرنسية، وكانت الأهداف المتوخاة منه تصب في صالح الاستعمار الفرنسي. المشكلة أن الأفارقة كانوا بعيدين أو مُبعدين عن المشاركة في أي دور داخل الهيئات الاستعمارية التي كانت تُحطِّط وتسير مختلف القطاعات منها التعليم، وطبيعي أن التعليم الذي تبنته فرنسا لم يلبِّ رغبات الأفارقة ولم يرقَ لطموحاتهم بما فيهم النخبة.

موقف الأفارقة من التعليم الفرنسي اختلف وتطوّر مع مرور الوقت تماشياً مع تطور السياسة التعليمية الاستعمارية، ومع طبيعة المنطقة أو المستعمرة وسكانها. ففي المناطق والمستعمرات الإسلامية واجه التعليم الاستعماري تحدياً كبيراً يتمثل في وجود الكتاتيب والمدارس القرآنية التي كان نفوذها وتأثيرها قوياً في هذه المناطق، ونظر المسلمون فيها إلى هذا التعليم الجديد نظرة مُريبة، جعلتهم في البداية يتحفظون على إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية خاصة الإناث منهم، فقد كان الآباء يرفضون تدريس بناتهم لأنهم اعتبروا ذلك تمهيداً للانحلال الأخلاقي<sup>3</sup>. في سنة 1918م تمّ تسجيل خمسمائة واثنين بنت فقط عبر كامل إفريقيا الغربية الفرنسية، وفي 1936م ارتفع العدد إلى خمسة آلاف وخمسمائة وسبعة بنت<sup>4</sup>. التفت السلطات الفرنسية على هذا الموقف الراض للتعليم الفرنسي، عن طريق إدراج تعليم اللغة العربية وحتى العلوم الشرعية في المدارس الفرنسية كما سلف الذكر، واستطاعت أن تحقق نجاحاً مهماً هناك، وكان هذا كله في إطار تبني السلطات الفرنسية لسياسة

<sup>1</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.75

<sup>2</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.80

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.378

<sup>4</sup> Harry Gamble, Op. cit., p.135

جديدة قامت على التقرب من رجال ومشايخ الصوفية المتنفذين في المنطقة، وسيأتي الحديث عن هذا التقارب لاحقاً.

إذا كان عدد المتدربين الأفارقة القليل في المدارس العمومية يُفسَّر بقلة المدارس التي شيدتها فرنسا في إفريقيا الغربية، فهو أيضاً يعود إلى رفض الأفارقة لهذا التعليم، ففي سنة 1948م أحصت عملية تفتيش لخمس مدارس في مالي، غياب ثلاثمائة واثنين وسبعين تلميذ من أصل ستمائة وخمسة وثلاثين مسجَّل<sup>1</sup>. بطبيعة الحال لم يكن هذا الرفض عاماً، فقد اختار بعض الأفارقة تسجيل أبنائهم في المدارس الفرنسية لأسباب وغايات مختلفة، منها أن التعليم الاستعماري كان بالنسبة لهم وسيلة للهروب من شقاء الزراعة ومن المجتمع التقليدي، ويقول أحد المسؤولين الفرنسيين عن ذلك: "لا يوجد أي تلميذ مُقبِل على الامتحان، عبَّر عن رغبته في العودة إلى قريته والتفرغ للفلاحة"<sup>2</sup>. وفي سنة 1930م قدّم الحاكم العام للفيدرالية تقريراً يقول فيه: "مع افتتاح كل مدرسة جديدة تمتلئ عن آخرها. وفي كل مكان يُلجأ الأهالي على التعليم ... وفي أماكن بكوت ديفوار يدفع القرويون أجور المعلمين الخاصة"<sup>3</sup>. سبب آخر دفع الأفارقة للتعليم الاستعماري، وهو أن تعلّم الإفريقي في المدارس الفرنسية كان في نظره امتيازًا يمنح له نوعاً من السمو الاجتماعي مقارنة بإخوته الأفارقة<sup>4</sup>، أو يضمن له العيش في ظروف أحسن من تلك التي يعيشها<sup>5</sup>. على أية حال، إقبال الأهالي الأفارقة على التعليم الاستعماري اختلف من مستعمرة لأخرى، ففي غينيا مثلاً كانت المدرسة الاستعمارية تتمتع بشعبية كبيرة، وهجرة المدارس فيها لم يكن هو المشكل بل نقص المدارس كان هو المشكل<sup>6</sup>.

بالنسبة للنخبة الإفريقية التي هي أصلاً نتاج للتعليم الاستعماري الفرنسي، كانت عموماً غير راضية على واقع التعليم الموجه للأفارقة، وظلّت تطالب بضرورة تحسين هذا التعليم وتخلي فرنسا

<sup>1</sup> Ibid, pp.138

<sup>2</sup> Tony Chafer, **Teaching Africans to be French**, Op. cit., p.205

<sup>3</sup> والتر رودني، المرجع السابق، ص.345

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.380

<sup>5</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.44

<sup>6</sup> Harry Gamble, Op. cit., pp.139

عن سياستها العنصرية والبراغماتية في هذا المجال، واستخدمت في ذلك مختلف الوسائل السياسية والثقافية. بعد الحرب العالمية الثانية، وقف السياسيون الأفارقة المنتخبون مع الإصلاحات التي طالت المدرسة الاستعمارية، وكانت أمنيتهم أن تؤدي هذه المدرسة دورها المطلوب في إفريقيا الغربية الفرنسية، وأبرز هؤلاء كمين عَمِي، ليوبولد سنغور، ياسين ديالو، جون سيلفوندر وعصمان صوسي<sup>1</sup>. بالنسبة هذه النخبة هذه الإصلاحات كان يجب أن ترفع من نوعية النظام التعليمي الاستعماري<sup>2</sup>، وأن تنشره عبر كامل أرجاء الفيدرالية، وأن يعتمد على نفس المناهج التي كانت تُدرّس في فرنسا، وعدم التركيز على العمل اليدوي، ومراجعة وضعية الشهادات الموجهة خصيصاً للفيدرالية والتي لم يكن مُعترف بها في فرنسا<sup>3</sup>.

أصبحت قضية التعليم الشغل الشاغل للمنتخبين الأفارقة في البرلمان الفرنسي بباريس، وفي المجلس الأعلى بديكار، وفي مختلف المجالس المحلية لأقاليم الفيدرالية<sup>4</sup>. نقابات المعلمين أيضاً كان لها دور فاعل في الضغط على السلطات الاستعمارية لتحسين وضعية المعلم الإفريقي والتعليم معاً. بالنسبة لهؤلاء المنتخبين والمعلمين، المساواة لا تتحقق إلا بتوحيد البرنامج الدراسي والشهادات في فرنسا وإفريقيا الغربية الفرنسية<sup>5</sup>، وهذا ربما كان أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث سجل بين الإدارة الاستعمارية في إفريقيا الغربية الفرنسية من جهة، والمنتخبين من جهة أخرى حول تبعية التعليم، فالجهة الأولى كانت تريد بقاءه تحت سيطرتها، في حين رأت الجهة الثانية ضرورة إخضاعها مباشرة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية<sup>6</sup>.

كان ليوبولد سنغور أحد أبرز رموز النخبة الإفريقية التي أثرت على الوضع السياسي والثقافي في الفيدرالية، فقد استغل مكانته وسط الأفارقة، ومنصبه كنائب في البرلمان الفرنسي، للدفاع عن

<sup>1</sup> Ibid, pp.149

<sup>2</sup> Remi Clignet, Op. cit., p.429

<sup>3</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.94

<sup>4</sup> Ibid, p.96

<sup>5</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.75

<sup>6</sup> Harry Gamble, Op. cit., pp.149

مطالب وآمال الأفارقة فيما يخص التعليم، سواءً في خطابه أو كتاباته، في سنة 1937م كان سنغور إلى جانب فيلي دابو سيسوكو، أول إفريقي يلقي كلمة في "الملتقى الدولي حول التطور الثقافي للشعوب المستعمرة"<sup>1</sup>، في سنة 1945م شجّب وجود مائة وثمانية ألف وتسعمائة وإحدى عشر تلميذ فقط في كل أنحاء فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>2</sup>. قارن سنغور في خطاب هام أمام البرلمان الفرنسي بين ما حققته فرنسا بمستعمراتها القديمة مثل المارتينيك والغوادلوب في مجال التعليم، وبين ما حققته في إفريقيا الغربية، وحمل مسؤولية تواضع التعليم الممنوح للأفارقة في الأخيرة للسلطات الاستعمارية المحلية، وانتقد مدير التربية في الفيدرالية أوبينو Aubineau الذي رفض فتح التعليم الثانوي للأفارقة، وذكر في خطابه بوجود ثلاث ثانويات فقط في كامل الفيدرالية، يُقبَل فيها إفريقي واحد من عشرة يطلبون الدخول إليها، وأنه من مجموع سبعمائة طالب في هذه الثانويات، رُبعمهم فقط كانوا أفارقة. وأكد على وجود نية لدى السلطات الفرنسية بمنع تكوين نخبة إفريقية عصرية، وبسبب كل ما سبق اقترح نقل تبعية التعليم الاستعماري من وزارة فرنسا ما وراء البحار إلى وزارة التعليم<sup>3</sup>. في سنة 1948م، أسّس سنغور جريدة *Condition humaine*، وفي العدد الأول منها شجب الوضعية البائسة التي كانت عليها المدارس في إفريقيا الغربية بسبب خضوعها لوزارة المستعمرات، دافع أيضاً عن المدرسة الإدماجية التي حدّد دورها في تكوين أفارقة فرنسيين، رجال عصريين، ودعا في الوقت ذاته إلى منح صبغة إفريقية لهذه المدرسة<sup>4</sup>.

في الخمسينيات من القرن العشرين، وتزامناً مع التعبئة السياسية ضد الاستعمار، أصدر كُتّاب أفارقة محليون مقالات حول فقر الهياكل القاعدية التعليمية، والآثار الهدامة ثقافياً للمدرسة الاستعمارية، على غرار الغيني ربي أوترا والإيفواري برنار داديه<sup>5</sup>. بالنسبة للنقابات، دورها في تحسين واقع التعليم اعتمد على الاضرابات، ودعم المنتخَبين الأفارقة والأحزاب السياسية في إفريقيا الغربية

<sup>1</sup> Pascale Barthélémy, Op. cit., p.11

<sup>2</sup> Harry Gamble, Op. cit., pp.135

<sup>3</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., pp.95-96

<sup>4</sup> Harry Gamble, Op. cit., pp.149-151

<sup>5</sup> Pascale Barthélémy, Op. cit., p.12

الفرنسية. استغلت أيضًا الصحافة مثل *Le Réveil* التابعة لحزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، فنشرت بانتظام مقالات حول قضية التعليم، واستطاعت وضع المسؤولين الاستعماريين الراضين للإصلاحات في حالة الدفاع. كما ناضلت هذه النقابات من أجل نظام الإطار الموحد لكل المعلمين، حيث كان هناك نوعان من الإطارات، الإطار العالي الذي كان مُتاحًا للمعلمين الأوربيين، يتمتعون فيه بأجور جيدة وظروف عمل مواتية، والنوع الثاني هو الإطار الثانوي الذي كان مُتاحًا للمعلمين الأفارقة<sup>1</sup>.

#### 4. التعليم العالي:

يُعتبر التعليم العالي المرآة العاكسة للتعليم العام في أي منطقة أو دولة، ولم تتحد فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية عن هذه القاعدة. لقد كان هذا التعليم متواضعًا جدًا بسبب تواضع التعليم بصفة عامة في الفيدرالية، وأيضًا لتأخر ظهوره إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ويُضاف لذلك أن التحاق الأفارقة بالمراكز الجامعية كان انتقائيًا جدًا إلى غاية الحرب العالمية الثانية بسبب تخوف فرنسا من تكوين مثقفين قد ينقلبون عليها<sup>2</sup>. في الجزائر التي احتلت سنة 1830م، تأخر افتتاح أول جامعة فيها إلى غاية سنة 1909م<sup>3</sup>.

في سنة 1918م أنشأت فرنسا مدرسة الطب بديكار، فيما يمكن اعتباره بداية للتعليم شبه الجامعي، فمدارس الطب التي أنشأتها فرنسا في مستعمراتها كانت تُكوّن وتُخرّج أطباء مُلحقين وممرضين فقط، والشهادة التي كانت تمنحها هذه المدارس كانت صالحة فقط داخل المستعمرة، ولا تمتلك أي قيمة جامعية<sup>4</sup>. في تجربة جديدة بدأت السلطات الفرنسية سنة 1946م في منح منحة دراسية للطلبة الأفارقة تسمح لهم بالتحاق بالجامعات الفرنسية، ومع نهاية عهد الجمهورية الرابعة،

<sup>1</sup> Tony Chafer, *The End of Empire in French West Africa*, Op. cit., pp.95-97

<sup>2</sup> Pierre Singaravélou, Op. cit., p.85

<sup>3</sup> Pascale Barthélémy, Op. cit., p.15

<sup>4</sup> Ibid, p.86



كان بضع مئات من الأفارقة يستفيدون من هذه المنح<sup>1</sup>. ما بين 1945م و1955م انتقل عدد المنح الدراسية للأفارقة من أربعمئة إلى ألفين وأربعمئة وخمسين منحة، فكان ذلك حافزًا للطلبة الأفارقة على الذهاب إلى فرنسا للدراسة على حساب المراكز الجامعية المحلية<sup>2</sup>. في 1957م كان عدد الطلبة الإيفواريين الدارسين بفرنسا حوالي خمسمئة، وزاد ثلاثة أضعاف سنة 1960م<sup>3</sup>.

كانت جامعة دكار أول جامعة يتم افتتاحها في إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>4</sup>، وكان ذلك سنة 1950م، وكانت تدرّس القانون، الاقتصاد، العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية، وخضعت لإشراف جامعتي باريس وبوردو، وفي شهر نوفمبر من نفس السنة، تزيّنت هذه الجامعة بافتتاح كلية للطب كان يدرس فيها أربعة عشر طالب<sup>5</sup>. عند تأسيسها، كانت الجامعة عبارة عن معهد يحمل اسم معهد الدراسات العليا في دكار IHED، وضمّ أيضًا مركزًا حول الدراسات الإدارية الخاصة بإفريقيا الغربية الفرنسية<sup>6</sup>. في 1953م نشرت أقسام أو كليات هذا المعهد مجمل أعمالها وأبحاثها، وبفضل هذه الأعمال والأبحاث استطاع المعهد المشاركة في العديد من المؤتمرات والملتقيات في نفس السنة، مثل مؤتمر الطب في اسطنبول، جنيف وباريس، ومؤتمر الجيولوجيا بكوناكري، وزارها أساتذة من جامعات الخارج<sup>7</sup>. في 24 فبراير 1957م أُعيد تسمية هذا المعهد جامعة دكار، وأصبحت الجامعة الفرنسية رقم ثمانية عشر من مجموع الجامعات الفرنسية داخل وخارج فرنسا<sup>8</sup>، وكانت تستقبل الطلبة من جميع أنحاء الفيدرالية<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.77

<sup>2</sup> Pierre Singaravélou, Op. cit., p.85

<sup>3</sup> ب.س. لويد، المرجع السابق، ص.78

<sup>4</sup> Daniel E. Harmon, Op. cit., p.78

<sup>5</sup> David E. Gardinier, Op. cit., p.77-78

<sup>6</sup> Pierre Singaravélou, Op. cit., p.84

<sup>7</sup> J. Chabas, **French West Africa in 1953**, Civilisations, Vol.4, No.4, 1954, Institut de Sociologie de l'Université de Bruxelles, p.617

<sup>8</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.166

<sup>9</sup> David Robinson, **Paths of Accomodation: Muslim Societies and French Colonial Authorithies in Senegal and Mauritania 1880-1920**, Ohio University Press, Athens, 2000, p.40

ضمّت جامعة دكار في السنة الأولى لتأسيسها ألفاً وتسعة وستين طالباً، منهم ستمائة وثمانية وعشرين إفريقي، وظلت الجامعة الوحيدة في كامل أنحاء الفيدرالية إلى غاية 1959م، أين أنشئ مركز للتعليم العالي في أبيدجان بكوت ديفوار<sup>1</sup>. من خلال ما سبق، يتضح جلياً بأن عمر التعليم العالي في إفريقيا الغربية الفرنسية قصير جداً، لم يتعدّ العقد من الزمن، وتمثّل في جامعة واحدة غطّت مساحة واسعة، وكتلة سكانية قاربت العشرين مليون نسمة.

## II - الثقافة:

إذا ما استثنينا التعليم، فإن السياسة الاستعمارية في المجال الثقافي تكاد تكون شبه غائبة، وحتى التعليم الذي صمّمته فرنسا لهذه المنطقة كان لغاية نفعية محدّدة<sup>2</sup>. هذا الصمت الثقافي الذي تبنته فرنسا في إفريقيا الغربية، كان أولاً بسبب تركيزها على قطاعات أخرى أكثر أهمية، خاصة الاقتصادي منها، وثانياً بسبب تحوفها من صحوة إفريقية تُثقل كاهلها بالمتاعب، وثالثاً كان، حسب رأيي، غياب البيئة اللازمة لميلاد أي حراك ثقافي، لأن واقع التعليم هناك لم يُشجّع على ذلك. بعض الاستعماريين الفرنسيين لم يقولوا بغياب السياسة الثقافية، بل ذهبوا أبعد من ذلك، واعتبروا أن ما حققته فرنسا في المجال الثقافي كان سلبياً حيث دمّرت القيم والمؤسسات الثقافية الإفريقية التي كانت موجودة قبل الاستعمار، ومن بينهم موريس دولافوس والجنرال أوكتاف مينيي<sup>3</sup>.

أرادت فرنسا تحجيم الروح الراديكالية لدى الشباب، فقامت بمحاولة لتحقيق ذلك تتمثل في إنشائها المراكز الثقافية عبر كامل مناطق إفريقيا الغربية الفرنسية، وهذه المحاولة كانت لتنظيم الحركة الشبابية بشكل رسمي ابتداءً من سنة 1952م<sup>4</sup>. التحجيم هذا كان هدفه إلهاء الشباب الإفريقي عن الانشغال بالسياسة عبر تسطير النشاطات الثقافية كالمسرح والدراما والموسيقى<sup>5</sup>. كانت هذه المراكز

<sup>1</sup> Pierre Singaravélou, Op. cit., p.85

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.371

<sup>3</sup> Ibid, p.369

<sup>4</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., pp.131-133

<sup>5</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.181

أيضاً نوعاً من الحل لمشكلة إيصال التعليم والمدارس إلى جميع قرى إفريقيا الغربية، فتمّ فتح مراكز ثقافية فيها تعمل بشكل متقطع، جمعت بين المدرسة والنشاط الثقافي. هذه المراكز أشرف عليها معلمون، أطباء، مهندسون، تقنيون وحتى إداريون، يرتحلون فوق عربات وسيارات مجهزة بالعتاد الكامل اللازم لذلك<sup>1</sup>.

اهتمت السلطات الفرنسية بهذه المراكز لأنها أصبحت المكان الوحيد الذي تتصل فيه بالأهالي، بحكم أن التواصل بين الطرفين كان محدوداً بعد الحرب العالمية الثانية. مع نهاية سنة 1956م كانت هذه السلطات قد أنشأت مائة وسبعة وخمسين مركزاً، وأنفقت مائتين وسبعة وخمسين مليون فرنك في ذلك. أيضاً قامت بتأسيس مجلة Traints-d'Union للترويج لنشاطات هذه المراكز، طُبعت منها سبعة آلاف نسخة في العام الأول لصدورها. لم تنجح هذه المراكز نجاحاً كبيراً بسبب شح المنشطين، واعتراض الشباب الإفريقي عليها، ومطالبتهم بتحويلها إلى بيوت الشباب، يتحكمون فيها ولا تتحكم فيها الإدارة الاستعمارية، وعبروا عن هذا المطلب في اللقاء الذي عقده المجلس الفيدرالي لشباب إفريقيا الغربية الفرنسية المنعقد بكوناكري في شهر نوفمبر 1956م.

مع النصف الثاني لسنة 1956م، قامت الإدارة الاستعمارية بتحويل بعض هذه المراكز إلى بيوت الشباب بسبب فشلها في تحقيق أهدافها، بل ونجاحها في تحقيق أهداف معاكسة. ففي نهاية عام 1956م، عبّر حاكم السنغال عن امتعاضه صراحة من هذا المشروع وقال في رسالة بعث بها إلى الحاكم العام للفيدرالية، بأن هذه المراكز تحوّلت إلى أماكن للمعارضة السياسية ضد الحكم الاستعماري الفرنسي<sup>2</sup>.

### III- الموقف من التعليم الأهلي والمدارس القرآنية:

<sup>1</sup> J. Chabas, Op. cit., p.615

<sup>2</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., pp.134-135

عند بدأ الاستعمار الفرنسي بالتوغل في غرب إفريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي انطلاقاً من السنغال، كانت السياسة الفرنسية في التعامل مع الإسلام غير واضحة، والسبب انشغال الاستعمار بالعمليات العسكرية للتوسع واستتباب الأمن أولاً، وعدم وجود معرفة كافية لدى الفرنسيين بالإسلام والمسلمين في المنطقة. لقد كان التعرف على الإسلام وطريقة تفكير المسلمين في غرب إفريقيا مهماً للسلطات الفرنسية، حتى تستطيع التعامل مع سكان المستعمرات التي يسيطر عليها الإسلام<sup>1</sup>.

بعد أن فرضت فرنسا وجودها في أرجاء واسعة من غرب إفريقيا وقُبيل الإعلان عن تأسيس فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، كُلف ألفريد لوشاتيلي Le châtelier، وهو ضابط عسكري متعلم وعارف بالشؤون الإسلامية وذو تجربة في الجزائر، بمهمة هدفها دراسة للإسلام في غرب إفريقيا<sup>2</sup>، ومع نهاية القرن أسّس مجلة العالم الإسلامي التي خصّصت الكثير من مواضيعها واهتمامها لمنطقة غرب إفريقيا<sup>3</sup>. وفي العقد الأخير من نفس القرن أرسل الحاكم العام للجزائر، جول كامبون Jules Cambon، عدة مترجمين ومرشدين جزائريين إلى الممتلكات الفرنسية الجديدة في إفريقيا الغربية والاستوائية من أجل التعرف عليها، وتحت إشرافه كتب كوبولاني Coppolani ودوبون Depont دراسة حول الطرق الصوفية الإسلامية، دعيا فيها إلى وجوب تقرب السلطات الاستعمارية من زعماء هذه الطرق الصوفية<sup>4</sup>. مع مطلع القرن العشرين الميلادي كُنّفت السلطات الفرنسية من جهودها في هذا المنحى، فأنشأت المدرسة الاستعمارية ومركز الدراسات العليا للإدارة الإسلامية CHEAM<sup>5</sup>.

كانت البداية الفعلية للسياسة الإسلامية الفرنسية بإنشاء مصلحة الشؤون الإسلامية والصحراوية في باريس سنة 1900م ومصلحة الشؤون الإسلامية في دكار سنة 1906م<sup>6</sup>. هذه الأخيرة تأسست

<sup>1</sup> Hélène Grandhomme, Op. cit., p.174

<sup>2</sup> David Robinson, Op. cit., p.86

<sup>3</sup> Ibid, p.38

<sup>4</sup> Ibid, p.76

<sup>5</sup> Hélène Grandhomme, Op. cit., p.178

<sup>6</sup> Donal Cruise O'brien, Op. cit., p.309

على يد الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية روم Roume، وهدفها كان جمع وتنظيم المعلومات حول كل المدرسين والعلماء ورجال الدين المسلمين بالمنطقة<sup>1</sup>. ما بين 1911 و1937م كانت هناك لجنة وزاوية مشتركة للشؤون الإسلامية تجمع عدة وزارات بفرنسا، وكان هدفها تفعيل هذه السياسة الخاصة بالمسلمين<sup>2</sup>.

أثناء فترة ولايته، وصلت الحاكم العام روم تقارير عديدة عن زيادة النشاط الإسلامي في غرب إفريقيا، فطلب من حكام الأقاليم في الفيدرالية جمع معلومات عن الشخصيات الإسلامية، وأرسل روبرير أرنو Robert Arnaud في مهمة لتقصي حالة الإسلام في المستعمرات بغرب إفريقيا، وإعداد كتاب حول السياسة الإسلامية يعتمد على الإداريون الاستعماريون. نتائج هذه المهمة أصدرها أرنو كتاب حمل عنوان شرح للسياسة الإسلامية *Précis de politique musulmane*<sup>3</sup>. وتطويراً لهذه السياسة وإعطائها دفعة جديدة أنشأت فرنسا في غرب إفريقيا قسم الشؤون الإسلامية في مارس 1923 خلفاً لمصلحة الشؤون الإسلامية، ومهمته مراقبة النشاط الإسلامي في غرب إفريقيا، ومنع أي تأثير إسلامي خارجي أو عمل عدائي ضد فرنسا<sup>4</sup>. استمر الاهتمام الفرنسي بدراسة الإسلام في المنطقة حتى الاستقلال، فقامت السلطات الفرنسية بالإشراف على عدة أبحاث وندوات ومؤتمرات حول الإسلام مثل ندوة الحكام الاستعماريين حول المشكلة الإسلامية في إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1955م، وبعثة حول القوى الإسلامية في إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1952م<sup>5</sup>.

كانت المدارس القرآنية منتشرة في كامل أرجاء هذه المنطقة، وكانت القبائل تُرسل أبناءها لتعلم القرآن الكريم ودراسة مختلف العلوم الشرعية، وما ساعد على انتشارها غياب البديل في مجال التعليم. كانت هذه المدارس المنتشرة في غرب إفريقيا تابعة للطرق الصوفية بالمنطقة، وفي مطلع القرن العشرين الميلادي كان عدد هذه المدارس ألفان وخمسمائة مدرسة قرآنية، منها ثلاثمائة في السنغال، ألف

<sup>1</sup> David Robinson, Op. cit., p.39

<sup>2</sup> Hélène Grandhomme, Op. cit., p.179

<sup>3</sup> Christopher Harrison, Op. cit., pp.43-44

<sup>4</sup> Ibid, p.157

<sup>5</sup> Hélène Grandhomme, Op. cit., pp.179-180

ومائتان في غينيا، ثمانمائة في مالي، مائة وستون في الداوموي، وأربعون في كوت ديفوار. وكان يُشرف على هذه المدارس ثلاثة آلاف معلم، ويدرس فيها خمسٌ وثلاثون ألف طالب دون احتساب طلبة موريتانيا<sup>1</sup>، وفي عام 1938م قفز عدد الطلبة إلى أكثر من ثمانين ألف<sup>2</sup>. في السنغال وحده، كان هناك سنة 1854م سبعمائة وعشرين مدرسة قرآنية في سان لويس، وبعد ثلاث سنوات ارتفع عددها إلى أربعين مدرسة، وفي 1899م وصل إلى تسعين. في نفس المدينة كان عدد معلمي القرآن الكريم مائة وسبعة سنة 1904م، وفي دكار اثنين وأربعين، وفي روفيسك خمسين، وفي غوري ثلاثة<sup>3</sup>. في كامل أرجاء السنغال بلغ مجموع المدارس القرآنية ألف وثلاثمائة وخمسة وثمانون مدرسة سنة 1914م، يدرس فيها إحدى عشرة ألف وأربعمائة وواحد وخمسون طالب<sup>4</sup>.

بطبيعة الحال كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تتوجس خيفة من هذه المدارس، لأنها كانت تُشكل عقبة أمام سياستها اتجاه الأفارقة، فها هو الحاكم الفرنسي للسنغال ما بين 1911 و1914م، كور *Cor*، يقول: "لا أحد يجهل الآثار السلبية لهذه المدارس على المستويين الاجتماعي والسياسي، من جهة هي تحرم التلاميذ الذين يرتادونها من فوائد التعليم الفرنسي، ومن جهة ثانية، بسبب التعليم الديني، هي تصنع حاجزاً بيننا وبين جيل الشباب"<sup>5</sup>. على العكس من ذلك دعا بعض المسؤولين الفرنسيين إلى ضرورة الحفاظ على هذه المدارس واستغلالها في خدمة السياسة الفرنسية، مثل وزير المستعمرات شوتون *Chautemps*، الذي أولى أهمية قصوى للتعامل السلمي مع المؤسسات الدينية والقضائية الإسلامية، والحفاظ على المدارس القرآنية في باكل وبماكو. بالنسبة له الإسلام ليس مجرد دين، وإنما هو مؤسسة لها سلطة وقوة يمكن استخدامها في الحفاظ على النظام في جزء واسع من

<sup>1</sup> George Deherme, Op. cit., p.116

<sup>2</sup> والتر رودني، المرجع السابق، ص. 317

<sup>3</sup> Denise Bouche, **L'école française et les musulmans au Sénégal de 1850 à 1920**, Revue française d'histoire d'outre-mer, T.61, No.223, 1974, Société Française d'Histoire d'Outre-Mer, p.228

<sup>4</sup> Marie-Laurence Bayet, **L'enseignement primaire au Sénégal de 1903 à 1920**, Revue Française de Pédagogie, No.20, 1972, Institut National de Recherche et de Documentation Pédagogiques, p.38

<sup>5</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.66

المستعمرات، ولتجسيد هذه الفكرة اقترح انشاء فرع إسلامي في قسم الشؤون المحلية بسان لويس<sup>1</sup>. هناك أيضاً ميرو Mairoi، مفتش التعليم في إفريقيا الغربية الفرنسية المولود بالجزائر، الذي رأى فيها وسيلة ممكنة لخلق الاحترام والتجانس بين فرنسا ومسلمي غرب إفريقيا، وعن ذلك يقول: «إلغاء المدارس القرآنية سيكون خطيراً، والتخلي عن الاهتمام بها سيكون جنوناً»<sup>2</sup>.

قبل الحرب العالمية الأولى كانت فرنسا تحاول مراقبة وتضييق الخناق على المدارس القرآنية ومعلميها، عن طريق اتخاذ العديد من التدابير وإصدار المراسيم لهذا الغرض، ففي 1857م، صدر مرسوم يشترط الحصول على رخصة من السلطات الاستعمارية لفتح مدرسة قرآنية<sup>3</sup>. كان الجنرال فيدزب أول من قام بمراقبة المدارس القرآنية، ففي 22 جوان 1857م أصدر مرسوماً، يشترط على كل مدرسة في سان لويس بالسنغال رخصة من الادارة الفرنسية، وأن يكون المعلم فيها من سان لويس وعاش فيها أكثر من سبع سنوات، وهَدَف من خلاله إلى منع تغلغل المعلمين والدعاة التيجانيين إلى المدينة<sup>4</sup>. في 1905م صدر مرسوم جديد يشبه مرسوم 1857م، يشترط الحصول على الترخيص لفتح المدارس القرآنية، وأيضاً طالب أصحاب المدارس القرآنية بإرسال طلبتهم إلى المدارس الفرنسية، إن كانت قريبة، للتعلم فيها مدة ساعتين على الأقل يومياً<sup>5</sup>. في 1903م، رفض حاكم السنغال، كامبي غي *Camille Guy*، الحرية التي كانت تتمتع بها المدارس القرآنية، في حين كان مجبراً على إغلاق المدارس التبشيرية، وأصدر مرسوماً ينص على إغلاق كل مدرسة قرآنية لا يدرس فيها عشرون طالباً أو أكثر، ويمنع تحفيظ القرآن الكريم أثناء أوقات التعليم الفرنسي، ويشترط حضور الطلبة الأفاقة للتعليم في المدارس الفرنسية إذا أرادوا مواصلة حفظ القرآن الكريم. كما دعا المرسوم إلى مراجعة أهلية المعلمين في هذه المدارس، عن طريق علماء مسلمين محليين يتم اختيارهم من طرف الإدارة الفرنسية، وخرجت نتيجة هذه المراجعة بالاعتراف بكفاءة واحد وخمسين معلماً فقط من

<sup>1</sup> C. W. Newbury, Op. cit., p.116

<sup>2</sup> Ibid, p.58

<sup>3</sup> Marie-Laurence Bayet, Op. cit., p.39

<sup>4</sup> Denise Bouche, Op. cit., p.223

<sup>5</sup> Marie-Laurence Bayet, Op. cit., p.39

أصل مائتين واثنين كانوا يدرّسون ويديرون مدارس قرآنية. في بقية السنغال، ثمانية وعشرون معلماً فقط من أصل خمسة وتسعين حصلوا على الترخيص الرسمي<sup>1</sup>.

لقد حاولت فرنسا إدخال بعض الإصلاحات على هذه المدارس، وذلك لإضعافها وضربها. في 28 فبراير 1870م، أصدرت السلطات الفرنسية مرسوماً يشترط على معلم القرآن الكريم إتقانه للغة الفرنسية حتى يقوم يُعلّمها لطلّبتها، وكل طالب لا يتعلم اللغة الفرنسية في المدرسة القرآنية خلال عامين، يُنقل إلى المدرسة الفرنسية تلقائياً. بقي هذا المرسوم دون تجسيد خوفاً من رد فعل مسلمي المنطقة، والأمر الذي كانت تخشاه فرنسا ذلك الوقت<sup>2</sup>. كما أرادت فرنسا التأثير على المدارس القرآنية ونقل نفوذها إليها، عن طريق إدخال الموظفين الأفارقة عندها، مثل المترجمين وموظفي المحاكم والكتّاب الإداريين، ليُصبحوا معلمين فيها<sup>3</sup>.

مما سبق، يتضح لنا التحدي الذي كانت تمثله المدارس القرآنية لدى السلطات الاستعمارية الفرنسية في غرب إفريقيا، فمن جهة تخوفت من إغلاقها<sup>4</sup>، ومن جهة ثانية لم تجد الطريقة المثلى للتعامل معها والتحكم فيها. انطلاقاً من هذا، بحثت الإدارة الاستعمارية عن الوسيلة الناجعة لمواجهة المدارس القرآنية وإضعاف تأثيرها الديني على الأفارقة، وبالتالي إضعاف التعصب الديني الإسلامي الذي طالما اعتبرته النتيجة الطبيعية لهذه المدارس. الوسيلة التي اقتنعت بها هذه السلطات، كانت تشييد المدارس الفرنسية في غرب إفريقيا، وكان حاكم السنغال الجنرال فيدرب أول من تنبّه لذلك، ففي 11 أبريل 1856م، كتب لوزير البحرية يقول: «الإسلام يحيط بنا من كل الجهات. منذ سنتين، عدد المسلمين في سنغامبيا تضاعف ونفس الشيء في سان لويس»، ودعا في نفس الرسالة إلى تجاهل تقدير المسلمين الذين كانوا يُشكلون نواة العمال لدى فرنسا والمتطوعين في جيشها<sup>5</sup>. أسّس

<sup>1</sup> Christopher Harrison, Op. cit., pp.57-58

<sup>2</sup> Denise Bouche, Op. cit., p.225

<sup>3</sup> Anna Pondopoulo, **La medersa de Saint-louis-du-Sénégal (1908-1914): un lieu de transfert entre l'école française et l'école coranique?**, Outre-Mers: Revue d'Histoire, T.94, No.356-357, 2007, Société Française d'Histoire d'Outre-mer, p.64

<sup>4</sup> Idem

<sup>5</sup> Denise Bouche, Op. cit., p.222



فيدرَب أول مدرسة لائكية في سان لويس شهر مارس 1857م، وأضاف مدرسة ثانية سنة 1864م، وفتح مدارس فرنسية أخرى في المناطق الداخلية في كل من داغانا، بودور وباكل<sup>1</sup>.

في جانب آخر، كان التعليم التبشيري حاضراً بقوة في المنطقة، لأن السلطات الفرنسية كانت منشغلة بغزو المناطق الداخلية في غرب إفريقيا<sup>2</sup>، ولكنه لم يتمكن من التغلغل في المناطق الداخلية بشكل مؤثر، بسبب قوة التعليم الديني الإسلامي في غرب إفريقيا، وتغلغل الأفكار اللائكية في الحياة السياسية والإدارة، مما وُثِّر العلاقة بين المسؤولين الفرنسيين من جهة والمبشّرين من جهة أخرى. في 1 ديسمبر 1905م، صدر في فرنسا القانون الذي فصل الدين عن الدولة، والذي أغلق المدارس التبشيرية بما فيها تلك الموجودة في غرب إفريقيا. القانون كان ضربة قوية لرجال الدين، فها هو الأب بازان *Bazin*، رئيس الآباء البيض في إفريقيا الغربية الفرنسية، يقول سنة 1908م: «الإسلام هو خطيئة أوروبا في إفريقيا. قد تدفع ثمن ذلك غالباً»<sup>3</sup>.

بعد رحيل فيدرَب خفتت السياسة الفرنسية في مجال التعليم بغرب إفريقيا، بل أُغلقَت المدارس التي فُتحت في المناطق الداخلة، وأُغلقَت إحدى المدرستين في سان لويس وكادت الثانية تلقى نفس المصير<sup>4</sup>. لكن مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، عاد النشاط التعليمي الفرنسي من جديد إلى المستعمرات، فقامت فرنسا بفتح أربعين مدرسة رسمية ما بين 1892 و1898م في الأقاليم التي وقعت تحت سيطرتها<sup>5</sup>.

مع مطلع القرن العشرين الميلادي، زاد اهتمام الحكومة الاستعمارية بالتعليم<sup>6</sup>، وكانت الانطلاقة الحقيقية بصدور قانون 1903م الذي سبق عنه وعن انعكاساته في بداية هذا المبحث. رأينا أيضاً بأن إقبال الأطفال الأفارقة على هذه المدارس لم يكن كبيراً، بسبب تفضيلهم للمدارس القرآنية،

<sup>1</sup> Ibid, pp.222-224

<sup>2</sup> Ibid, p.34

<sup>3</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.60

<sup>4</sup> Denise Bouche, Op. cit., p.224

<sup>5</sup> Ibid, p.226

<sup>6</sup> Marie-Laurence Bayet, Op. cit., p.34

وسياسة الانتقاء التي كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية. لكن الإقبال لدى المسلمين على المدارس الفرنسية سيزيد، ففي 1902م، بلغ عدد المسلمين في المدارس الفرنسية بمدينة سان لويس أربعمئة وثلاثة وتسعون طالب بينما كانوا أربعة فقط سنة 1876م<sup>1</sup>، وتفسير ذلك هو الفرص التي كانت تمنحها هذه المدارس لخريجها في سوق العمل، وتحسين المستوى المعيشي ورفع المكانة الاجتماعية. ولزيادة الإقبال على هذه المدارس لدى المسلمين اتخذت السلطات الاستعمارية تدابير عدة، منها انشاء مدرسة سنة 1903م لتكوين المعلمين الأهالي، لأنهم كانوا أنسب لتعليم الأفارقة من المعلمين الأوربيين<sup>2</sup>. أيضاً، أصدر الحاكم العام بونتي مرسوماً ينص على أن كل مترشح لمنصب إداري يجب عليه امتلاك تعليم لمدة عامين متتاليين في مدرسة فرنسية رسمية<sup>3</sup>، ووصل الأمر بالفرنسيين لتحبيب المدرسة الفرنسية للمسلمين إلى درجة تعليم اللغة العربية وحتى العلوم الدينية الإسلامية فيها<sup>4</sup>.

رّكز الفرنسيون في مجال التعليم كما سبق، على تعليم اللغة الفرنسية التي اعتبروها الوسيلة الناجعة لإيصال الرسالة الحضارية إلى الأفارقة والتأثير على التعليم الإسلامي، عبر خلق جيل من الشباب الإفريقي المتعلم والمتشبع بالثقافة الفرنسية. يقول مارياني *Mariani*: «تعلم لغة مسيحية حية هو الدواء الأكثر فعالية ضد التعصب الإسلامي ... المحمديون الذين يتكلمون الفرنسية أو الانجليزية هم أقل تعصباً وخطراً من نظرائهم الذين يتكلمون العربية، البربرية أو التركية»<sup>5</sup>، وفي 1910م، عندما كان مفتشاً للتعليم الإسلامي في إفريقيا الغربية الفرنسية، كتب أيضاً خطاباً للحاكم العام بونتي، يؤكد فيه بأن تعلم الفرنسية هو أحسن ترياق ضد خطر الإسلام "الرجعي"<sup>6</sup>. الاهتمام بتعليم اللغة

<sup>1</sup> Denise Bouche, Op. cit., pp.230-231

<sup>2</sup> Marie-Laurence Bayet, Op. cit., p.36

<sup>3</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.65

<sup>4</sup> Denise Bouche, Op. cit., p.226

<sup>5</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.64

<sup>6</sup> Ibid, p.51

الفرنسية ظهر بشكل واضح في عهد الحاكم العام بونتي الذي حارب اللغة العربية، وأصدر مرسوماً في ماي 1911م يمنع استخدام اللغة العربية في الشؤون الإدارية والقانونية<sup>1</sup>.

أرادت فرنسا تجريب النظام التعليمي الذي عملت به بالجزائر في غرب إفريقيا، واختيار التجربة الجزائرية سببه أن أغلب المسؤولين والضباط الاستعماريين الذين عملوا في إفريقيا الغربية الفرنسية سبق لهم وأن عملوا في الجزائر واكتسبوا فيها الخبرة. أحسن مثال على ذلك، الجنرال فيدرب الذي كتب إلى وزير البحرية في أكتوبر سنة 1859م قائلاً: «أوجه التشابه بين السنغال والجزائر كاملة. يجب تكييف السنغال مع الجزائر وليس مع المستعمرات الأخرى. السنغال لا يجب أن يكون أكثر من مقاطعة في الجزائر»<sup>2</sup>. وفي 1906م، أرسل كلوزيل إلى الجزائر لدراسة كيفية عمل المدارس *Médersas* هناك<sup>3</sup>، وقامت فرنسا ما بين 1910 و 1920م بإنشاء عدة مدارس في مستعمراتها، وهي مدارس فرنسية عربية تُدرس فيها العربية والعلوم الدينية الإسلامية إضافة إلى برامج المدارس الرسمية الفرنسية<sup>4</sup>. كان الهدف من هذه المدارس هو تحييد المدارس القرآنية<sup>5</sup>، وتنقية "الإسلام الأسود"<sup>6</sup>. أول مدرسة *Médersa* افتتحت في إفريقيا الغربية الفرنسية كانت في مدينة جني Djenné بمالي، وكانت مهمتها تطوير التعليم الإسلامي وتدريب مدرسي المدارس القرآنية وتعليم نخبة من الشباب على كتابة ونطق اللغة الفرنسية<sup>7</sup>. وفي 15 جانفي 1908م أنشأت أول مدرسة في سان لويس<sup>8</sup>، بلغ عدد الطلاب فيها خلال الموسم 1916/1917م مائة وستة وثلاثين طالب<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, pp.51-52

<sup>2</sup> Ibid, p.15

<sup>3</sup> Ibid, p.62

<sup>4</sup> Anna Pondopoulo, Op. cit., p.63

<sup>5</sup> Ibid, p.64

<sup>6</sup> Christopher Harrison, Op. cit., p.65

<sup>7</sup> Ibid, p.62

<sup>8</sup> Marie-Laurence Bayet, Op. cit., p.39

<sup>9</sup> Anna Pondopoulo, Op. cit., p.67

كانت تجربة المدارس Médersas فاشلة، ولم يكن لها تأثير واضح<sup>1</sup>، وإغلاق مدرسة سان لويس سنة 1927م<sup>2</sup> خير دليل على ذلك. هذا الفشل يعود إلى ضعف إقبال أبناء المسلمين عليها<sup>3</sup>، وأيضاً تلاشي السبب الذي كان وراء إنشائها، وهو المدارس القرآنية، التي لم تكن بذلك الخطر الذي اعتقده وتخيّله الفرنسيون. ففي 1913م، أكّد المتخصّص في الشؤون الإسلامية، بول مارتى *Marty*، بأن المدارس القرآنية لا تشكل أي خطر سياسي على فرنسا، وهذا ما دفع الإدارة الفرنسية إلى التخلي نهائياً عن سياسة مراقبة وتنظيم المدارس القرآنية حتى في المناطق الملحدة التي كانت تعرف فيها هذه المدارس انتشاراً<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> Marie-Laurence Bayet, Op. cit., p.39

<sup>2</sup> Anna Pondopoulo, Op. cit., p.63

<sup>3</sup> Marie-Laurence Bayet, Op. cit., p.39

<sup>4</sup> Denise Bouche, Op. cit., p.229

## المبحث الثالث:

### انعكاسات السياسة الفرنسية

تأثرت كل مستعمرات العالم بالاستعمار الأوروبي الذي حكمها، ولم تسلم منطقة غرب إفريقيا من هذا التأثير، خاصة وأن الفرنسيين عند مجيئهم إليها والسيطرة عليها، نظروا إلى الأفارقة بالاحتقار واعتبروهم متخلفين، فطبّقوا سياسة جذرية وعنصرية أحياناً. سنحاول فيما يلي إبراز أهم الانعكاسات التي خلفها الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا.

## أولاً: الانعكاسات في المجال السياسي

### **1- الاستعمار الجديد:**

انتشرت حركات التحرر في قارتي إفريقيا وآسيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبروز بوادر الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، في غرب هذه القارة حصلت كل دول المنطقة على استقلالها دفعة واحدة، وكانت سنة 1960م السنة التي منحت فيها فرنسا الاستقلال لكل مستعمراتها في غرب إفريقيا، تحت ضغط الثورة التحريرية الجزائرية، والوضع العالمي الجديد. ولم يكن استقلال الدول الآسيوية والإفريقية استقلالاً كاملاً، وإنما بقيت تُعاني من التبعيّة للقوى الاستعماريّة خاصّة من الناحية الاقتصادية، واختلفت حجم التبعيّة من دولة لأخرى. دول إفريقيا الغربية المستقلة عن فرنسا شكّلت حالة خاصّة في التبعيّة، حيث بقيت تبعيتها لفرنسا على مستوى لا يختلف عما كانت عليه أيام الاستعمار، وبمعنى أوضح هو أنّ استقلال هذه الدول كان شكلياً، وبالدرجة الأولى في الثلاثة عقود التي تلت نيل هذه الدول لحريّتها وكان الرئيس الغيني أحمد سيكو توري يتحدث دائماً عما سمّاه الاستعمار الجديد<sup>1</sup> للتعبير عن حالة التبعيّة التي كانت تُعاني منها دول إفريقيا الغربية لفرنسا. هذا الاستعمار الذي وصفه الرئيس الغاني نكروما بأنه يمثل الإمبريالية في آخر وربما أخطر مراحلها<sup>2</sup>.

في الواقع، هذه التبعيّة لم تأت صدفة، بل كانت نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف المختلفة. ولعل أول هذه العوامل؛ هو الطريقة التي جاء بها الاستقلال، فهو لم يكن في مرحلة واحدة فقط كما

<sup>1</sup> Alexander Keese, **Building a New Image of Africa**, Op. cit., p.520

<sup>2</sup> Kristina Krupova, L'Ubomir Cech, **A Neo-colonialist French Foreign Policy in Africa? Insights from Côte d'Ivoire**, Studia Politica, Vol.20, No.2, 2020, Institute for Political Research, Romania, p.294

حدث في العديد من الدول في العالم، وإتّما جاء على مراحل سبق التّطرق لها في الفصل الثاني. وبعد كل مرحلة كانت فرنسا تبحث عن ضمان هيمنتها على بلدان إفريقيا الغربية، وأيضاً بلدان بقية المناطق في إفريقيا. أما مرحلة الاستقلال الأخيرة التي كانت في سنة 1960م، لم تكن تحت ضغط الحركات الوطنيّة الإفريقية، وإتّما كان برضا من فرنسا، وعملية الانتقال من حالة الاستعمار إلى حالة التعاون تمت بسلاسة عن طريق التفاوض على اتفاقيات بين فرنسا والدول الإفريقية<sup>1</sup>. ففي 28 سبتمبر سنة 1958م اقترح شارل دوغول مشروع استفتاء خيّر فيه الدول الإفريقية جنوب الصحراء بين الاستقلال أو البقاء ضمن ما سمّاه المجموعة La communauté، حيث تبقى الشؤون الخارجية، الدفاع والسياسة الاقتصادية وبعض القضايا الأخرى بيد وزراء المجموعة. كل المستعمرات اختارت الخيار الثاني ماعدا غينيا، ولكن بعد عامين حصلت هذه المستعمرات على الاستقلال السياسي، ونشأت بينها وبين فرنسا علاقة خاصة<sup>2</sup>. لقد عملت فرنسا منذ البداية على منح الاستقلال لمستعمرات غرب إفريقيا، ولكن أن يكون استقلالاً يُحافظ على روابط التبعيّة لها<sup>3</sup>، ونتائج استفتاء 1958م نبّهتها لذلك. لقد شكّل اختيار الغينيين لخيار الاستقلال في الاستفتاء صدمة لدى الفرنسيين الذين اعتقدوا بأنّ الاستفتاء سيُجدّد الرابطة بين فرنسا ومستعمراتها الإفريقية<sup>4</sup>. ما فعله الفرنسيون في غينيا عند استقلالها سنة 1958م أول إشارة على رغبة فرنسا في جعل هذه الدول بحاجة دائمة لمساعدتها، وبالتالي التبعيّة لها، فقد قام عمال البريد الغينيين والفرنسيين سرّاً بتفريب ما قيمته مائتين وخمسين مليون فرنك CFA من الطوابع البريدية، في عملية قادها مدير البريد في غينيا الفرنسي بيدو Bidault، وذلك لحرمان النظام القادم في غينيا بقيادة "سيكو توري"، من هذه الأموال رغم قلّتها في العملية<sup>5</sup>.

من العوامل أيضاً في نشأة التبعيّة الإفريقية لفرنسا، الأنظمة السياسيّة التي قامت في غرب إفريقيا، وهي أنظمة جمعت الشّخصيات السياسيّة التي تكوّنت سياسياً في عهد الاستعمار، وشاركت في الحياة السياسيّة لبلداتها، وتعاونت مع فرنسا، بل أنّ أبرز هذه الشّخصيات أبدت بقاء بلداتها

<sup>1</sup> Guy Martin, **The Historical, Economic, and Political Bases of France's African Policy**, The Journal of Modern African Studies, Vol.23, No.2, 1985, Cambridge University Press, p.191

<sup>2</sup> Daniel Bon, Karen Mingst, **French Intervention in Africa: Dependency or Decolonization**, Africa Today, Vol.27, No.2, 1980, Indiana University Press, p.7

<sup>3</sup> Guy Martin, Op. cit., p.189

<sup>4</sup> Alexander Keese, **Building a New Image of Africa**, Op. cit., p.517

<sup>5</sup> Ibid, p.513

تابعة لفرنسا في استفتاء 1958م، ما عدا سيكو توري. هذا التأييد مرّدُهُ إلى كون الزعماء الافريقيين في غرب إفريقيا أمثال هوفوت بواني في كوت ديفوار، وليوبولد سنغور في السنغال وحماني ديوري في النيجر والرئيس الموريتاني "المختار ولد داده" تربّوا في أحضان الاستعمار الفرنسي<sup>1</sup>، وربطتهم علاقات قويّة بالسياسيين الفرنسيين، مثل سنغور الذي ربطته بالرئيس الفرنسي جورج بومبيدو صداقة منذ كانا طالبين في جامعة السوربون خلال عشرينيات القرن الماضي<sup>2</sup>. إضافة إلى كون هذه الأنظمة كانت أنظمة هشّة لأنّها وجدت نفسها تُسيّر دولاً بدون مؤسسات خاصّة مؤسسة الجيش، وبدون إدارة قويّة، وتعيش وضعاً اقتصادياً صعباً، وتواجه تنوعاً إثنياً ولغوياً كبيراً. هذه الحقائق دفعت الزعماء الأفارقة إلى الميل لاختيار المساعدة الفرنسية لتحقيق النمو الاقتصادي وبناء جيوش وطنية قويّة ولوقوف في وجه التدخل والتأثير الشيوعي السوفييتي بعد وصوله إلى غينيا وغانا<sup>3</sup>. كما أدّى العامل الثقافي دوراً هاماً في تواصل الهيمنة الفرنسية في غرب إفريقيا، فقد تكوّنت في المنطقة نُخبَةٌ متعلّمة ومتشبعَةٌ بالثقافة الغربية الفرنسية، وهي النخبة التي تسلّمت السلطة عندما استقلّت بلدانها، وجعلت من اللّغة الفرنسيّة الرسميّة فيها<sup>4</sup>. هذه الرابطة الثقافية بين فرنسا والنخبة الإفريقية الناطقة بالفرنسية، سمحت لهذه البلدان الفرنكفونية بتقبّل المظلة الفرنسيّة دون عقدة نقص، وهو أمر لو حدث في البلدان الإفريقيّة الأنجلوفونية لكان مرفوضاً<sup>5</sup>.

قبل منح الاستقلال لبلدان إفريقيا الغربية الفرنسية، كان دوغول يؤمن بضرورة احتفاظ فرنسا بنفوذها في إفريقيا عن طريق التعاون مع الدول المستقلة، وكان هدف هذا التعاون تجنب أيّ منافسة قد تواجهها فرنسا في هذه المنطقة، في مجالات الاقتصاد، والدّفاع، والسياسة الخارجية والتّعليم<sup>6</sup>. ولتحقيق هذا الهدف، أبرمت فرنسا اتّفاقيات تعاون مع هذه الدول المستقلة في شتى المجالات، ومضمون هذه الاتّفاقيات لم يُنشر أبداً، وشكّلت بذلك بداية استعمال أشكال جديدة للنفوذ في

<sup>1</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.159

<sup>2</sup> Laura Fenwick, **British and French Styles of Influence in Colonial and Independent Africa: A Comparative Study of Kenya and Senegal**, 23 April 2009, "http://hdl.handle.net/1961/7792", Accessed on August 23rd, 2021, p.26

<sup>3</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.167

<sup>4</sup> - ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 121

<sup>5</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, **French Policy in Africa: A Lonely Battle against Destabilization**, International Security, Vol.3, No.4, 1979, MIT Press, p.119

<sup>6</sup> Ibid, p.111



إفريقيا<sup>1</sup>. كما أن عدم نشر مضمون الاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع هذه الدول، كل على حدة، يدل بما لا يدع مجالاً للشك، بأن فرنسا حصلت في هذه للاتفاقيات على امتيازات وتسهيلات تمس حتى بالسيادة الوطنية لهذه الدول. لقد سمحت هذه الاتفاقيات لفرنسا بأن تحظى بمكانة هامة وتحافظ على مركزها وتحوز الأفضلية في إفريقيا جنوب الصحراء حتى أصبحت تحمل اسم "دركي إفريقيا"<sup>2</sup>. ووجبت الإشارة هنا، إلى أن فرنسا استفادت من الظروف الدولية لتعزيز موقفها في إفريقيا، فقد خلا لها الجوّ بعد انسحاب القوى الاستعمارية، وحصلت على تفويض من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، للحفاظ على الاستقرار الداخلي في البلدان الإفريقية<sup>3</sup>. بالإضافة إلى ذلك فإن الواقع أنشأ تحالفاً بين فرنسا والنخب الحاكمة في إفريقيا، يُدافع فيه كل واحد منهما عن مصالحه على حساب مصالح الشعوب الإفريقية المغلوبة<sup>4</sup>، ونتيجة لكل ما سبق أضحت فرنسا اللاعب الأجنبي الرئيسي على الساحة الإفريقية<sup>5</sup>.

إنّ انسحاب القوى الاستعمارية من إفريقيا، وهي بريطانيا، البرتغال، إسبانيا، وبلجيكا، فسح المجال أمام فرنسا لتوسيع نفوذها خارج الدائرة الإفريقية الفرنكفونية. وما زاد من هذا التوجه السياسي الجديد، تخوف فرنسا من التغلغل الشيوعي في إفريقيا، كما حدث في التدخل السوفياتي الكوبي بأنغولا سنة 1975م، أين أمر الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان بتشديد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية<sup>6</sup>، فكانت النتيجة أن أصبح الزائر، الكونغو البلجيكي سابقاً، شريكاً سياسياً لفرنسا وتحظى بالامتياز<sup>7</sup>. كما استطاعت فرنسا أن تنسج شبكة واسعة من اتفاقيات التعاون، تتضمن بنوداً حول المساعدة والمرافقة التقنية التي تقدّمها فرنسا لهذه الدول في جميع المجالات، وشملت هذه الشبكة تسعة وعشرين بلداً، منها عشرون بلداً فرنكوفونياً، وخمس دول ناطقة بالبرتغالية، وثلاث دول ناطقة بالإنجليزية، ودولة واحدة ناطقة بالإسبانية<sup>8</sup>. ولم تتحرّج فرنسا حتى من التقرب من نظام الأبارتيد في

<sup>1</sup> Laura Fenwick, Op. cit., pp.25-26

<sup>2</sup> François Gouttebrune, **La France et L'Afrique, le crépuscule d'une ambition stratégique?**, Politique étrangère, No.4, 2002, Institut Français des Relations Internationales, p.1033

<sup>3</sup> Ibid, p.1045

<sup>4</sup> Guy Martin, Op. cit., pp. 203-204

<sup>5</sup> John A. McKesson, **France and Africa: Today and Tomorrow**, French Politics and Society, Vol.8, No.1, 1990, Berghahn Books, p.34

<sup>6</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op.cit., p.120

<sup>7</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1037

<sup>8</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.34

جنوب إفريقيا، وربطت معه علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية، فكانت ما بين سنوات 1960م و1977م المزود الأول لهذا النظام العنصري في جنوب إفريقيا بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية<sup>1</sup>.

كما سبقت الإشارة، فإن الأنظمة السياسية التي حكمت دول إفريقيا الغربية، كانت تقودها نخبة مقرّبة من فرنسا بل خاضعة لها، وهي حقيقية نادرة في بقية مناطق العالم، أين كان الحكم بيد نخبة أو شخصيات معادية للاستعمار، وحاولت قدر المستطاع التّخلص من الإرث الاستعماري. لقد نشأ تناغم بين فرنسا وأنظمة إفريقيا الغربية أو الفرنكوفونية عموماً، ويعود هذا التناغم إلى تخوف هذه الأنظمة الناشئة من نظيراتها الراديكالية الراضية للتدخل الأجنبي، ومنها نظام سيكو توري في غينيا الذي كان يدعم "الحزب الإفريقي للاستقلال"، ذو التوجه الشيوعي، ضدّ نظام ليوبولد سنغور في السنغال. كذلك فعل نظام كوامي نكروما في غانا بداية الستينات، عندما كان يدعم حزب سوابا Sawaba ضدّ نظام الحكم حماني ديوري في النيجر<sup>2</sup>. إن استقلال إفريقيا الغربية عن فرنسا جاء في فترة حسّاسة تميّزت بتوتر العلاقات بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في إطار الحرب الباردة، ومع تغلغل الفكر الشيوعي إلى غرب إفريقيا في كل من غينيا وغانا، بدأ صراع سياسي إيديولوجي بين الأنظمة الشيوعية من جهة والأنظمة الموالية لفرنسا من جهة أخرى. وعكس الأنظمة الشيوعية كانت الأنظمة المقرّبة من باريس ترغب في إقامة منظمات إفريقية جهويّة للتعاون المشترك تحت رعاية فرنسا، ومثال على ذلك "المنظمة المشتركة الإفريقية" التي كانت تموّلها فرنسا<sup>3</sup>.

لقد شكّل نظام توري في غينيا تحدياً كبيراً لفرنسا التي خشيت من وصول تأثيره إلى بقية دول إفريقيا الغربية، وبالتالي تهديد المصالح المختلفة الخاصة بها. من أجل الحفاظ على هذه المصالح، عملت فرنسا منذ البداية على القضاء أو زعزعة استقرار الأنظمة المناوئة لها، وفي نفس الوقت المحافظة على الأنظمة الموالية لها مهما كان الثمن. البداية كانت في غينيا، عندما أرادت فرنسا تشجيع المعارضين والناقمين على حكم توري بهدف اسقاطه، ولكنها لم تستطع. لقد كان هذا النظام قوياً على الصعيد الداخلي، والحزب الديمقراطي الغيني الحاكم بنا آله الدعائية على رفض الاستعمار والفرنسيين، ففي أبريل 1960م، تمّ توقيف عدد من المقيمين السنغاليين في كوناكري عاصمة غينيا،

<sup>1</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op.cit., p.119

<sup>2</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.172

<sup>3</sup> Idem

بتهمة التآمر ضدّ نظام توري وتمويل من السفارة الفرنسية في كوناكري حسب الرواية الغينية<sup>1</sup>. وعلى العكس من ذلك، تدخلت فرنسا في السنغال لحلّ الصراع على السلطة بين ليوبولد سنغور ومامادو ديا سنة 1962م<sup>2</sup>. هذه العقيدة الفرنسية لن تتوقف عند الدعم السياسي لحلفاء فرنسا فقط، وإنما استخدمت حتىّ القوة العسكرية في ذلك، ففي مواجهة الانقلابات والتّوغل الماركسي الشيوعي كان لا بدّ على فرنسا إظهار وقوفها ودعمها لأصدقائها الأفارقة<sup>3</sup>. وبالنسبة للفرنسيين، فإنّ كل القادة الأفارقة مقبولين لديها، مهما كانت صفتهم، طالما هم أوفياء لهم ولمصالحهم، وأصبح كل زعيم إفريقي يُؤمن بأنّ كل شيء سيُغفر له، ما دام يخضع لرغبات فرنسا<sup>4</sup>.

كانت فرنسا تهتمّ لمصالحها، ولأجل ذلك بحثت عن ترسيخ الاستقرار في غرب إفريقيا، وهذا لا يتأتى إلاّ ببقاء أصدقائها في الحكم. فلا عجب أن بقي هوفوث بوانيي على رأس الحكم في كوت ديفوار لمدة ثلاثة وثلاثين سنة حتىّ توفّي سنة 1993م، واستمرّ ليوبولد سنغور رئيساً للسنغال مدة عشرين سنة إلى أن تقاعد، والفضل في بقائهما يعود لوقوف فرنسا التي ربطتهما بها علاقة وطيدة. ففي الفترة الممتدة ما بين 1959م و1978م، زار بوانيي باريس سبعة وأربعين مرة، وسنغور إثنتين وثلاثين مرة<sup>5</sup>. بعض الرؤساء المدنيين الآخرين حكموا أيضا لفترة طويلة، ولكن بعد انتهاء صلاحيتهم لدى فرنسا تعرّضوا للانقلاب، ومثالّ عنهم رئيس النيجر حماني ديوري الذي اعتقد بوقوف فرنسا بجانبه، ولكنّه تعرّض لانقلاب وافقت عليه فرنسا سنة 1974م، أنهى حكمه الذي دام لمدة أربعة عشر سنة. المثال الآخر هو الرئيس الموريتاني المختار ولد داده، الذي تعرّض هو أيضا لانقلاب عسكري سنة 1978م بعد أن حكّم لمدة ثمانية عشر سنة<sup>6</sup>.

لم تتوان فرنسا في اللجوء إلى التّدخلات العسكرية والانقلابات العسكريّة لفرض منطقتها في غرب إفريقيا والدفاع عن مصالحها. الكثير من الانقلابات في البلدان الإفريقية الفرنكوفونيّة حدثت

<sup>1</sup> Alexander Keese, Op. cit., p.518-521

<sup>2</sup> Daniel Bon, Karen Mingst, Op. cit., p.17

<sup>3</sup> Ibid, p.7

<sup>4</sup> Daniel Bourmaud, **France in Africa: African Politics and French Foreign Policy**, Issue, Vol.23, No.2, 1995, Cambridge University Press, p.61

<sup>5</sup> Guy Martin, Op. cit., p.203

<sup>6</sup> Patrick J. Mc Gowan, **Coups and Conflict in West Africa, 1955-2004: Part I, Theoretical Perspectives**, Armed Forces & Society, Vol.32, No.1, 2005, Sage Publications, Inc, p.14

فقط لما كانت المصالح الفرنسية الاقتصادية والسياسة والاستراتيجية مهددة<sup>1</sup>، ومنذ الاستقلال حتى سنة 2004م عرفت ستة عشر دولة في غرب إفريقيا أربعة وأربعين انقلاباً عسكرياً ناجحاً، ثلاثة وأربعون انقلاباً دموياً فاشلاً، وعلى الأقل اثنين وثمانين مؤامرة انقلابية<sup>2</sup>. وفي نفس الفترة، عرفت المستعمرات التي كانت تشكّل فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية مجتمعة، ثمانية وثلاثين تغيير في هرم السلطة، وكانت أشهر طريقة للتغيير هي إما الانقلاب أو القتل، فكانت النتيجة مقتل أربعة عشر زعيم في غرب إفريقيا، ونفي سبعة عشر آخرين، وإيداع واحد وعشرين زعيم السجن، وحتى حالات الانسحاب من السلطة بالاستقالة أو التقاعد، وعددها عشرة كان أغلبها تحت ضغط العسكر في هذه البلدان<sup>3</sup>. في بعض الأحيان كانت الانقلابات العسكرية غير كافية لفرنسا حتى تحقق أهدافها الاستراتيجية، أو أنّها لم تكن ملائمة لحلّ بعض المشاكل والأزمات في بلدان غرب إفريقيا. هذا الأمر دفع السلطات الفرنسية إلى اختيار التدخل العسكري في إفريقيا، ولكنها كانت في أغلب الحالات تُفضّل أن تكون التّدخلات العسكرية محدودة، حتى لا تكون مُكَلِّفَةً مادياً وبشرياً، ولا تُثير غضب الشعوب الإفريقية أو تلفت نظر الرّأي العام العالمي. منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1990م، تَوَرَّطَت فرنسا في اثني عشر تدخلاً عسكرياً جُلّها قصير ومحدود<sup>4</sup>، وكان أوّل تدخل عسكري في غرب إفريقيا في موريتانيا سنة 1961م، وهدفه كان القضاء على القلاقل القبلية في هذا البلد<sup>5</sup>. في مقابل سياسة الانقلابات والتّدخلات العسكرية، لجأت فرنسا أيضاً إلى سياسة التّقرب من الزعماء الأفارقة، ونسج علاقات طيبة معهم عن طريق تقديم شتى المساعدات لبلدانهم، وتسهيل منح القروض وتشجيع الاستثمارات الفرنسية فيها، وكل هذا من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي الذي يُفيد فرنسا اقتصادياً، ويُفيد الأنظمة الإفريقية سياسياً. لقد كان الأداء الاقتصادي جيّداً، خلال ربع القرن الذي تلى الاستقلال، في الدول التي حافظت على روابط متينة مع فرنسا مثل كوت ديفوار، وأمّا الدول التي لم تفعل كان أدائها الاقتصادي أقل<sup>6</sup>، بعض هؤلاء الزعماء الأفارقة، مثل سنجور وبوانيي، كانوا يَحْظُونَ بمعاملة خاصة لدى استقبالهم في مقر الرئاسة الفرنسية بقصر الإليزيه<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Guy Martin, Op. cit., p.194

<sup>2</sup> Patrick J. Mc Gowan, Op. cit., p.5

<sup>3</sup> Ibid, pp.13-14

<sup>4</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.35

<sup>5</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op. cit., pp.117-118

<sup>6</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.39

<sup>7</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1038

شكّل الجانب الاقتصادي رافداً أساسياً في السياسة الفرنسيّة تجاه إفريقيا، وذلك بسبب أهميّة هذه القارة للاقتصاد الفرنسي، وأيضاً لأنّ الهيمنة السياسية والعسكرية على البلدان الإفريقية لن تكون ناجحة إذا لم تقترن بالهيمنة الاقتصادية. لأن هذه السياسة الاقتصادية قامت على جملة من الاتّفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع بلدان غرب إفريقيا بعد الاستقلال، وسمحت لها بتحقيق مكاسب اقتصادية متعدّدة. ولعل أول هذه المكاسب كان ضمان الحصول على مختلف المواد الأولية اللازمّة لصناعاتها واقتصادها، فإفريقيا عبارة عن مطمورة لهذه المواد حيث تكتنز 42% من احتياطي البوكسيت في العالم، و38% من اليورانيوم، و42% من الذهب، و73% من البلاتينيوم<sup>1</sup>. وكان من الطبيعي أن تحضّل فرنسا على المواد الأولية اللازمّة لها من إفريقيا، بحكم الترابط التاريخي والسياسي والقرب الجغرافي للقارة السمراء، كانت فرنسا تحصل على 100% من اليورانيوم الذي تحتاجه سنوياً<sup>2</sup>. وفي سنة 1982م كان النيجر لوحدّه يُوفّر 60% من هذه الحاجيات اللازمّة لتوسيع البرنامج النووي الفرنسي. كما كانت تحصل من إفريقيا على نسبة 100% من الكوبالت، و83% من الفوسفات و68% من البوكسيت، و35% من المنغنيز و32% من النحاس<sup>3</sup>. أهميّة هذه المواد الأولية الموجودة في إفريقيا عند فرنسا، تظهر في تصريح الجنرال الفرنسي ميري Méry عندما قال: "... الطرق البحرية حول إفريقيا يمرّ عبرها الجزء الأكبر من البترول والمواد الطبيعيّة التي نعتمد عليها"<sup>4</sup>.

من المكاسب التي جنتها فرنسا أيضاً، زيادة نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في البلدان الإفريقية وذلك عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية لها. هذه المساعدات تنوّعت ما بين تسديد الديون، شراء المنتجات الإفريقية، تغطية عجز الموازين التجاريّة، وتشجيع الاستثمارات الفرنسيّة في هذه البلدان. وكان 20% من المساعدات الفرنسيّة في إطار الاتفاقيات الثنائيّة تذهب لتسديد ديون شركاء فرنسا الأفارقة<sup>5</sup>. وفي سنة 1962م اشترت فرنسا 800 ألف طن من الفول السوداني في غرب إفريقيا، من أصل 90 ألف طن كانت فائضة عن احتياجات السوق<sup>6</sup>، و1972م كانت فرنسا تستورد 58% من صادرات السنغال، وفي 1967م كانت تهيمن على 87.4% من الاستثمارات الأجنبيّة

<sup>1</sup> Tomáš Profant, **French Geopolitics in Africa: From Neocolonialism to Identity**, Perspectives, Vol.18, No.1, 2010, Sage Publications, Ltd, p.43

<sup>2</sup> Laura Fenwick, Op. cit., p.28

<sup>3</sup> Guy Martin, Op. cit., p.197

<sup>4</sup> Tomáš Profant, Op. cit., p.43

<sup>5</sup> Daniel Bourmaud, Op. cit., p.58

<sup>6</sup> Laura Fenwick, Op. cit., p.28

في هذا البلد<sup>1</sup>، بالإضافة إلى ارسال الأساتذة والتقنيين والموظفين المدنيين إلى البلدان الإفريقية مع تغطية أجورهم<sup>2</sup>. وكانت السلطات الفرنسية تدفع للدول الإفريقية أيضاً الأموال مقابل وجود القوات العسكرية الفرنسية على أراضيها، فالسنغال مثلاً كانت هذه الأموال تمثل 10% من عائداته السنوية، وكانت هذه الأموال المدفوعة من طرف فرنسا مختلفة من دولة لأخرى، وتُحْتَسَب قياساً على المصالح الاقتصادية لفرنسا في البلد الإفريقي، وعدد الفرنسيين المقيمين فيه وطبيعة الروابط السياسية بينه وبين فرنسا<sup>3</sup>. كما كانت فرنسا في سنة 1987م، تحتل المرتبة الأولى في تقديم المساعدات الاقتصادية لإفريقيا جنوب الصحراء، فقد بلغت نسبة مساهمتها في مجموع المساعدات الدولية الموجهة لهذه المنطقة 18%، يليها البنك الدولي بنسبة 13%، إيطاليا 8.5%، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية 6.8% لكل واحد منها، والسوق الأوروبية المشتركة 6.4%<sup>4</sup>. وقدمت فرنسا أيضاً مساعدات فنية للبلدان الإفريقية، ففي سنة 1975م كان هناك ستة وعشرين ألف وخمسمائة خبير وتقني فرنسي في القارة السمراء، وقبل ذلك بلغ العدد ستة وثلاثون ألف<sup>5</sup>. جميع هذه المساعدات كان يقدمها صندوق الاستثمار للنمو الاقتصادي والاجتماعي FIDES، الذي أصبح يُسمى صندوق المساعدة والتعاون FAC، وكذلك وزارة فرنسا ما وراء البحار التي تحوّل اسمها إلى وزارة التعاون، ومكّنت الدول الممنوحة من تحقيق نهضة اقتصادية لكنّها ظاهرية<sup>6</sup>. تجدر الإشارة، إلى أن قادة المستعمرات السابقة كانوا يضغطون على الحكومات الفرنسية للحصول على المزيد من المساعدات إذا أرادت الحفاظ على علاقاتها الجيدة، وتجنب أي مغامرة كتلك التي حدثت في مدغشقر، حيث فترت العلاقات بينها وفرنسا بعد ثورة 1972م في أنتا ناناريفو<sup>7</sup>.

إضافة إلى ما سبق، فإنّ إفريقيا الغربية الفرنكوفونية لا زالت تخضع للتبعية الفرنسية فيما يخص العملة النقدية التي تتعامل بها. تتعامل هذه الدول إلى يومنا هذا بعملة واحدة هي الفرنك CFA (اختصار للكلمات Communauté Financière Africaine). ففي 1946م، أنشأت فرنسا

<sup>1</sup> Daniel Bon, Karen Mingst, Op. cit., p.17

<sup>2</sup> Aristide R. Zolberg, **French-Speaking West Africa**, Current History, Vol.45, No. 268, Dec. 1963, University of California Press, p.352

<sup>3</sup> Laura Fenwick, Op. cit., p.30

<sup>4</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.34

<sup>5</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.170

<sup>6</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1035

<sup>7</sup> Ibid, p.1037

منطقه نقدية تضمّ دول إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية وجزر القمر<sup>1</sup>، وحملت اسم منطقة الفرنك Zone Franc، كانت تتعامل بعملة واحدة مستقرة وتُحوّل بحرية إلى الفرنك الفرنسي<sup>2</sup>. وبعد الاستقلال استمرت هذه المنطقة، ولكن في 1973م انسحبت منها موريتانيا ومدغشقر، فأصبح عدد الدول المنضوية تحتها إحدى عشر دولة إفريقية فرنكوفونية<sup>3</sup>. أما عملة الفرنك CFA، فكان يُصدرها بنكان إفريقيان، هما: البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية BCEAO، والبنك المركزي لدول إفريقيا الاستوائية BCEAE اللذين تتحكم فيهما فرنسا، وسمحت هذه العملة بتسهيل التبادل التجاري بين فرنسا والدول الإفريقية حتى أصبحت هذه الأخيرة تابعة تجارياً لفرنسا، وساهمت في ارتفاع الاستثمارات الفرنسيّة فيها، وحققت للشركات الفرنسية أرباحاً طائلة<sup>4</sup>.

على الصعيد العسكري، فرنسا كانت دائماً حاضرة ومتواجدة في غرب إفريقيا، وهذا من أيام الاستقلال حتى يومنا هذا. الأنظمة السياسيّة التي قامت في دول إفريقيا الغربية سعت منذ البداية إلى تكوين جيوش وطنية تُواجه بها التّحديات الداخلية والخارجية. في غرب إفريقيا لم تكن هناك جيوش وطنية أو مجموعات مسلّحة أو ميليشيات قاتلت لأجل الاستقلال ضدّ الاستعمار الفرنسي، مثل ما حدث في الكثير البلدان المستعمرة، كالجائر والفييتنام، وهذا فرض على الدول الإفريقية المستقلة، المنعدمة الخبرة في الجانب العسكري، الاستعانة بفرنسا في بناء وتدريب وتجهيز جيوشها. طبعاً فرنسا لن ترفض طلب هذه الدول، لأنّها مثّلت بالنسبة لها فرصة لتعزيز وجودها ونفوذها والحفاظ على مصالحها، ومنذ بداية الستينيات وقّعت مع كل الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، ماعدا مالي وغينيا، اتفاقيات حول تقديم المساعدة العسكرية التقنيّة لجيوش هذه الدول<sup>5</sup>، وكانت هذه الاتفاقيات مع كل دولة على حدة، وفي منتصف السبعينيات تمت مراجعة هذه الاتفاقيات لكن دون أن تطرأ عليها تغييرات كبيرة<sup>6</sup>. بلغ عدد هذه الاتفاقيات إحدى عشرة اتفاقاً مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تسمح لفرنسا بالتدخل العسكري في هذه الدول إذا طلبت الحكومات الإفريقية المحلية ذلك، ووافقت السلطات الفرنسية أيضاً<sup>7</sup>، ويعني هذا حصول فرنسا على شرعية

<sup>1</sup> Ibid, p.1036

<sup>2</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.34

<sup>3</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.167

<sup>4</sup> Ibid, p.168

<sup>5</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op. cit., p.114

<sup>6</sup> Guy Martin, Op. cit., p.204

<sup>7</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op. cit., p.114

التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، خاصةً فيما يتعلق بالحفاظ على الأنظمة المساندة لها أو على الوضع القائم فيها<sup>1</sup>. وكانت النتيجة أن بلغ عدد الجنود الفرنسيين المنتشرين في عشرين بلد إفريقي نهاية السبعينيات أربعة عشر ألف جندي<sup>2</sup>، حيث علّل الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان سنة 1981م، التدخل العسكري الفرنسي في البلدان الإفريقية بأنها غير قادرة على حفظ أمنها واستقرارها، وأن على فرنسا الانشغال بأمن هذه الدول حتى تتفرغ هذه الأخيرة لقضايا التنمية فقط<sup>3</sup>، وما سهّل مأمورية فرنسا في هذا الاتجاه، دفاع بعض الزعماء الأفارقة، مثل بوانبي وسنغور، عن التعاون العسكري مع فرنسا ضد ما وصفوه بالتدخل الأجنبي<sup>4</sup>. ونصّت الاتفاقيات أيضاً على تدريب الضباط الأفارقة في فرنسا، وإرسال المستشارين العسكريين الفرنسيين إلى هذه البلدان من أجل تقديم الخبرة والتدريب<sup>5</sup>. كما احتفظت فرنسا أيضاً، في هذه الاتفاقيات، بحق استغلال بعض المنشآت العسكرية والقواعد الجوية مثل قاعدة بور-بوي Port-Bouet في إحدى ضواحي أبيدجان عاصمة كوت ديفوار<sup>6</sup>، ولكن بعد نهاية حرب الجزائر والظروف الاقتصادية الجديدة دفعا فرنسا إلى إغلاق كل القواعد العسكرية في إفريقيا، مع الاحتفاظ بأربع فقط، في دكار، وأبيدجان، ونجامينا بتشاد، وديغو سواريز في مدغشقر<sup>7</sup>. في حين سمحت الامتيازات العسكرية الاستثنائية التي حصلت عليها فرنسا في هذه الاتفاقيات العسكرية، بعقد صفقات كثيرة مع الدول الإفريقية لشراء الأسلحة الفرنسية، مقابل أن تحصل هذه الدول على تسهيلات وامتيازات. الزائر مثلاً، الذي دخل دائرة النفوذ الفرنسي رغم أنه لم يكن مستعمرة فرنسية، اشترى في السبعينات طائرات الميراج الفرنسية، ودُفِعَ ثمنها من قرضٍ قَدّمته له فرنسا عندما كان يعاني من الديون<sup>8</sup>. وبالحدّث عن الأسلحة، تجدر الإشارة إلى أن التّدخلات العسكرية في إفريقيا، سمحت لفرنسا بتجريب أسلحتها الجديدة على الأراضي الإفريقية<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.173

<sup>2</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op. cit., p.108

<sup>3</sup> Guy Martin, Op. cit., p.205

<sup>4</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.173

<sup>5</sup> Tomáš Profant, Op. cit., p.46

<sup>6</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.173

<sup>7</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op. cit., p.116

<sup>8</sup> Tomáš Profant, Op. cit., p.46

<sup>9</sup> Idem



إن الرابطة الثقافية الموجودة بين فرنسا ودول إفريقيا الغربية هي رابطة راسخة، وشكّلت اللّغة الفرنسية محرّكها الرئيسي كما سنرى في الحديث عن الانعكاسات الثقافية للاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا، هذه الرابطة تجسّدت وأصبحت عبارة عن مؤسسة تجمع فرنسا مع البلدان الفرنكوفونية وحتى غير الفرنكوفونية، وهذه المؤسسة هي منظمة الفرنكوفونية التي تهدف لتعزيز التعاون الثقافي خاصة بين الدول الأعضاء. استفادت فرنسا كثيراً من منظمة الفرنكوفونية، لأنّها قوّت النفوذ اللّغوي والثقافي لفرنسا في البلدان المنضوية تحت المنظمة، ومنها بلدان إفريقيا الغربية، وهذا النفوذ سهّل بطبيعة الحال النفوذ السياسي والاقتصادي الفرنسي.

لم تكن الفرنكوفونية أداة ثقافية فقط، وإنما أداة سياسية واقتصادية أيضاً، ففي قمة الفرنكوفونية المنعقدة بديكار سنة 1989م، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، إلغاء جزء كبير من الديون الفرنسية المستحقة على خمسة وثلاثين دولة إفريقية الأفقر في القارة<sup>1</sup>. وهذا يُشير بوضوح إلى استخدام فرنسا للفرنكوفونية لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية. منذ سنة 1973م، وباستثناء سنة 1974م، كانت الفرنكوفونية تعقد قمة كل سنة، ومنذ ذلك الوقت تزايد عدد الدول المشاركة في القسم المنعقدة حتى أصبحت تُضاهي قمم منظمة الوحدة الإفريقية. في قمة الدار البيضاء مثلاً، حضرت أربعة وثلاثون دولة، منها واحد وعشرين ممثلة في رؤسائها أو رؤساء حكوماتها، وفي قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة عاماً قبل ذلك، حضر رؤساء تسع دول إفريقية فقط<sup>2</sup>.

ويبدو أن النفوذ الفرنسي في إفريقيا لم يكن مجرد خيار، بل مبدأ قامت عليه السياسة الخارجية الفرنسية إلى درجة أنّ الدفاع عن إفريقيا أصبح مقروناً بالدفاع عن فرنسا ذاتها<sup>3</sup>. لأن الرئيس الفرنسي كان يُطلق على الدول الإفريقية الخاضعة للنفوذ الفرنسي اسم Le Pré carré، وبالنسبة له السياسة الإفريقية لفرنسا قبل 1981م وبعدها وإن تغيرت في الطريقة، إلا أنّ هدفها بقي واحداً، وهو الحفاظ على مصالح ودور فرنسا في إفريقيا<sup>4</sup>. ذات الرئيس أعلنها صراحة، وقال: "بدون إفريقيا، لن يكون هناك تاريخ لفرنسا في القرن الواحد والعشرين"<sup>5</sup>، وهذا يدلّ على مدى الأهمية الحيوية لإفريقيا بالنسبة

<sup>1</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.35

<sup>2</sup> Idem

<sup>3</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op. cit., p.110

<sup>4</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **François Mitterand et l'Afrique**, Matériaux pour l'histoire de notre temps, No.101-102, 2011, La Contemporaine, p.49

<sup>5</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.46

لفرنسا. لطالما تمّعت فرنسا بمكانة دولية في المنظمات الدولية بسبب نفوذها اللغوي، الثقافي، الاقتصادي والدبلوماسي، الذي كان يضمن لها أصوات دول إفريقيا السوداء في هذه المنظمات<sup>1</sup>، ففي سنة 1988م حصلت فرنسا على دعم الدول الإفريقية في تصويت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على قرار يشجب السياسة الفرنسية في كالدونيا الجديدة<sup>2</sup>. كما استفادت فرنسا أيضاً من مواقف الدول الإفريقية المتماشية مع سياستها الخارجية، ومثال على ذلك رفض كوت ديفوار ربط علاقات مع الاتحاد السوفياتي، ومعارضتها لانضمام الصين الشيوعية إلى هيئة الأمم المتحدة، ومعادتها لمصر في عهد جمال عبد الناصر. ورغم أنّ بعض بلدان إفريقيا الغربية ربطت علاقات مع الاتحاد السوفياتي إلا أنّ الارتباط بفرنسا بقي قوياً<sup>3</sup>.

مرّت السياسة والنفوذ الفرنسيين بمراحل مد وجزر، ولكن على العموم يُمكن التمييز بين مرحلتين متباينتين، الأولى كانت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، والثانية بعدها. المرحلة الأولى تميّزت بقوة النفوذ الفرنسي في إفريقيا عموماً وغرب إفريقيا خصوصاً، وثبات السياسة الفرنسية التي كانت إحدى المكونات الأساسية لتوازن العالم ما بين 1960م و1989م، وأضحّت فرنسا قوةً ثالثة في العالم بجانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بفضل تواجدها في إفريقيا جنوب الصحراء<sup>4</sup>. ولعل ثبات السياسة الفرنسية، يعود لعدة عوامل منها إحساس الكبرياء لدى الفرنسيين، ولوبي الشركات الفرنسية النشطة في إفريقيا، وكثرة الرعايا الفرنسيين المقيمين في إفريقيا<sup>5</sup>، والذين كان عددهم منتصف التسعينات مائة ألف فرنسي مقيم في إفريقيا الناطقة بالفرنسية<sup>6</sup>. لمعرفة وقياس قوة اللوبي الفرنسي في رسم حدود وتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية، نذكر استقالة الوزير جون-بيير كو Jean-Pierre Cot من على رأس وزارة التعاون المسؤولة على العلاقات مع الدول الإفريقية الفرنكوفونية، وذلك عندما أراد إدخال إصلاحات على هذه الوزارة. لكن هذا الوزير، الذي خدم في عهد ميتران، اضطر للاستقالة في ديسمبر 1982م تحت ضغط التحالف الذي كان يجمع بيروقراطي الوزارة، واللوبي الاستعماري الجديد وبعض رؤساء الدول الإفريقية الذين شعروا كلّهم

<sup>1</sup> Daniel Bourmaud, Op. cit., p.61

<sup>2</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.36

<sup>3</sup> Aristide R. Zolberg, Op. cit., p.353

<sup>4</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1039

<sup>5</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.37

<sup>6</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1041

بتهديد هذه الإصلاحات لهم<sup>1</sup>. يعود نفوذ فرنسا المتميز أيضاً إلى خلو الجوّ لها في القارة السمراء؛ بسبب انشغال الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بصراع الحرب الباردة، وهذا رغم أنّ الاتحاد السوفياتي حاول التغلغل الايديولوجي والسياسي في إفريقيا، مثل ما حدث في غينيا كما سلف الذكر. كما تأثرت السياسة الفرنسية ولو بشكل محدود، بالانتقادات التي كانت توجهها لها الدول الإفريقية الخارجية عن النفوذ الفرنسي وأيضاً دول حركة عدم الانحياز<sup>2</sup>.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت مع نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، بعد أن عرف العالم تغيرات كبيرة جراء نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. هذه التغيرات ستؤثر لا محالة في السياسة الفرنسية داخل إفريقيا، حيث دخلت مرحلة جديدة اتّسمت بتراجع واضح للدور الفرنسي في القارة السمراء، في عهد رئيس الوزراء ليونيل جوسبان Lionel Jospin أصبحت السياسة الفرنسية تتحرك تحت شعار لا للتدخل لا للأمبالاة *Ni L'ingérence, ni L'indifférence*<sup>3</sup>، أي بمعنى آخر عدم التدخل في شؤون الدول الإفريقية لكن مع ضرورة رعاية وحماية المصالح الفرنسية. من إشارات هذا التغير الطارئ على السياسة الفرنسية غياب الرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه عن جنازة الرئيس السنغالي ليوبولد سنغور، صديق فرنسا، في دكار بينما في جنازة هوفوت بوانيي، رئيس كوت ديفوار، في فبراير 1994م، وكان الحضور الفرنسي الرسمي قوياً، لأن باريس لم تستطع أيضاً فعل أيّ شيء عندما تعرّض صديقها موبوتو للانقلاب في الزائير سنة 1997م، وعجزت عن منع حدوث أول انقلاب عسكري في تاريخ كوت ديفوار، التي طالما كانت الواجهة الأمامية للتعاون الفرنكوفريقي، وذلك سنة 1999م<sup>4</sup>، وكانت نتيجته نهاية حكم صديقها هنري كونان بيدبي Henri Konan Bédié<sup>5</sup>.

من جهة ثانية، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم وبدأ نظام عالمي جديد، حملت فيه الولايات المتحدة عدة شعارات أبرزها الدفاع عن حقوق الانسان وإرساء دعائم الديمقراطية. كان على فرنسا التأقلم مع المستجدات، ومحاولة التوفيق بين مصالحها في إفريقيا ومطالب حلفائها في الغرب، والذين هي بحاجة إليهم في دعمها بالقارة الإفريقية.

<sup>1</sup> Guy Martin, Op. cit., p.202

<sup>2</sup> Pierre Lellouche, Dominique Moisi, Op. cit., p.118

<sup>3</sup> Tomáš Profant, Op. cit., p.52

<sup>4</sup> François Gouttebrune, Op. cit., pp.1043-1044

<sup>5</sup> Tomáš Profant, Op. cit., p.52

لقد كانت الولايات المتحدة وكندا تُلحان على ديمقراطية إفريقيا إذا أرادت فرنسا أن تمنحنا مساعدات تموية للدول الإفريقية<sup>1</sup>. تزامنت هذه المطالب مع تضرر صورة دركي إفريقيا عالمياً بعد اتهام باريس بالضلوع في مجازر رواندا التي جاءت في مناخ دولي هيمنت عليه أحداث البوسنة والهرسك وميلاد جنوب إفريقيا الديمقراطية غير العنصرية<sup>2</sup>. كما فقدت داخل إفريقيا فرنسا ذلك التأثير والنفوذ الذي كانت تتمتع بهما لدى الرعيل الأول من الزعماء بفضل الروابط التي تربط الطرفين، فالجيل الأول من الزعماء الذين تعلّقوا بفرنسا واعتمدوا عليها مثل سنغور وبوانيي، انتهى<sup>3</sup>، وخلفه جيل آخر لم يكن كذلك. في حوار مع جريدة Le Parisien، رئيس كوت ديفوار ما بين 2000م و2011م، لوران غباغبو Laurent Gbagbo شبه تدخل القوات الفرنسية في العملية العسكرية Licorne بكوت ديفوار سنة 2002م، بدخول الدبابات السوفياتية إلى براغ عام 1968م<sup>4</sup>.

على الصعيد الاقتصادي، منتقدو السياسة الفرنسية اعتبروها مكلفة اقتصادياً، وتضغط على الاقتصاد الفرنسي، وأنها تركز على منطقة غير واعدة اقتصادياً، مقارنة بمناطق أخرى في العالم<sup>5</sup>. ففي سنة 2006م مثلاً، لم تستورد دول منطقة الفرنك سوى 1% من مجموع الصادرات الفرنسية، وفرنسا لم تستورد إلا ربع تقريباً من صادرات هذه الدول<sup>6</sup>. النتيجة كانت تناقص المساعدات الفرنسية للدول الإفريقية تدريجياً<sup>7</sup>، والتي بلغت منتصف التسعينات أربعون مليار فرنك، 95% منها كانت تُنفق على أمور لا علاقة لها بالنمو والتطور في الدول الإفريقية<sup>8</sup>. غير أنّ أكبر ضربة للعلاقة بين فرنسا وحلفائها في إفريقيا الغربية، كانت قرار فرنسا سنة 1994م خفض قيمة الفرنك CFA بالنصف مقارنة بالفرنك الفرنسي، وهذا تحت ضغط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومؤسسات بروتن وودز. هذا التخفيض أدخل الشك وخلق أزمة ثقة في العلاقات الإفريقية الفرنسية، فأصبحت

<sup>1</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1040

<sup>2</sup> Ibid, p.1041

<sup>3</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit, p.43

<sup>4</sup> Margaret A. Majumdar, **Postcoloniality: The French Dimension**, Berghahn Books, 1st Edition, New York, 2007, p.241

<sup>5</sup> John A. Mc Kesson, Op. cit., p.40

<sup>6</sup> Tomáš Profant, Op. cit., p.52

<sup>7</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1044

<sup>8</sup> Daniel Bourmaud, Op. cit., p.58

الحكومات الإفريقية لا تعوّل على المساعدات الفرنسية، وأحسّ الأفارقة المستغربون بخيانة فرنسا لهم بعد تأثر مستواهم المعيشي<sup>1</sup>.

## 2- نشأة البلدان الإفريقية الحديثة:

بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت الأغلبية الساحقة من المستعمرات على استقلالها، واستمرت عملية التحرر من الاستعمار حتى منتصف السبعينيات. موجة التحرر هذه أفضت إلى ظهور وقيام العديد من الدول وكان لإفريقيا النصيب الأكبر منها، حيث قام فيها أربعة وخمسون كيان سياسي بعد الاستقلال، وأغلب هذه الكيانات تميّز بالتعددية الإثنية والثقافية<sup>2</sup>. بعض الدول التي استقلت في آسيا وإفريقيا، كانت حدودها موجودة أصلاً قبل الاستعمار حتّى وإن كانت حدودها السياسية المعروفة اليوم هي من رسم الدول الاستعمارية والأمثلة عليها كثيرة، نذكر منها: الهند، سوريا، العراق، مصر، ليبيا، الجزائر، والمغرب. في إفريقيا جنوب الصحراء الأمر كان مختلفاً تماماً، فالدول الإفريقية القائمة لم تكن موجودة قبل الاستعمار لا من حيث الاسم، ولا الحدود السياسية، ولا التنظيم السياسي. كما رأينا في الفصل الثاني، مؤتمر برلين الثاني 1984م، والاتفاقيات المبرمة بين الدول الاستعمارية هي التي رسمت الحدود السياسية، وقسمت الأراضي والسواحل دون اعتبار لأيّ معيار تاريخي أو ديني أو إثني، فلمهم لدى هذه الدول الغازية كان السيطرة على الأرض وعلى الثروات.

ويمكن القول بأن هذا لا يعني عدم وجود الدول أو الكيانات السياسية في إفريقيا، وإنّما يعني عدم وجود الدول بمفهوم الأوطان. كان الإفريقي في نشأته وشعوره يؤمن بالقبيلة التي ينتمي إليها، والأرض التي يعيش عليها وكان مفهوم الدولة عنده مجهولاً. إفريقيا قبل الاستعمار غلب عليها الحكم القبلي، فالشعوب كانت مجموعات بشرية تربط بينها القرابة، وترتكز على الثقافة والتقاليد، وتخضع لهيكل ساسي وإداري مُنظم، والسلطة هي بيد طبقة تستخدم الأساطير والتاريخ الشفهي لتعزيز التماسك بين أفراد المجموعة، وتقوية أوامر الهوية الوطنية وضمّان الولاء السياسي<sup>3</sup>. ولعل هذا الشعور

<sup>1</sup> François Gouttebrune, Op. cit., p.1042

<sup>2</sup> شكرين ديلمي، تطور مفهوم الدولة في إفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 2020، جامعة الجليلي

بونعام، خميس مليانة، الجزائر، ص.44

<sup>3</sup> شكرين ديلمي، المرجع السابق، ص.42

بالانتماء للقبيلة بقي سائداً رغم أنّ غرب إفريقيا، مثله مثل بقية أجزاء القارة السمراء، عرف قيام العديد من الممالك والإمبراطوريات. فقد ظهرت ممالك قوية مع تجارة الرق مثل الأشانتي، الفانتي والداهومي<sup>1</sup>، وازدهرت إمبراطوريات عظمى، مثل غانا في القرن الثامن الميلادي، ومالي في القرن الرابع عشر الميلادي، وسنغاي وبورنو في القرن السادس عشر الميلادي، التي تميّزت بالتنظيم السياسي واعتمدت على التجارة مع العالم العربي<sup>2</sup>. وبالرغم أنّ هذه الدول السابقة للاستعمار استطاعت ضمان الوحدة والنظام والدفاع عن الأراضي<sup>3</sup>، إلا أنّها لم تتمكن من بناء مفهوم للدولة، ولا التأثير على الانتماء القبلي والإثني، ونفس الكلام ينطبق على الدول الإسلامية في المنطقة، مثل مالي وسنغاي، التي خلقت وحدة دينية، ولكنها لم تقدّر على محو الشعور القبلي.

في الستينات من القرن العشرين، عرفت إفريقيا نشأة دول وطنية جديدة أكثر من أيّ منطقة في العالم<sup>4</sup> ولكن هذه الدول كانت تملك القليل من مقومات الدولة الحديثة، وتنقصها الخبرة السياسية، وولدت من رحم الاستعمار. علاوة على ذلك عمل الاستعمار على تمزيق الأمم الإفريقية إلى جماعات إثنية<sup>5</sup> في إطار سياسة فرق تسد، وفرض الحكم الاستعماري على الحكم المحلي، فحوّل الفرنسيون الحكام المحليين إلى أدوات في أيديهم، يتكلمون ويتصرفون باسم قادة الدوائر الإدارية<sup>6</sup>. إنّ الإدارة الاستعمارية في غرب إفريقيا بسياساتها التسلطية لم تُسهم في زرع بذور ديمقراطية متواصلة، وإضافة على ذلك، أثرت في تشكيل النخب التي استلمت الحكم بداية الستينات من القرن العشرين، ووضعت القواعد المعادية للديمقراطية عندما شجّعت واستندت على الحكام المحليين<sup>7</sup>. ورغم أنّ السلطات الفرنسية غيرت من سياستها بعد تأسيس "الاتحاد الفرنسي" سنة 1946م، بإشراك النخب الإفريقية في الحياة السياسية، وتهميش دور الحكام المحليين، إلا أنّ نفوذ هؤلاء لم يتأثر كثيراً وبقي قوياً، ويظهر ذلك من خلال اختيار المرشحين للانتخابات، فبسبب هذا النفوذ، وانتشار الأمية،

<sup>1</sup> Carolyn M. Warner, **The rise of the state system in Africa**, Review of International Studies, Vol.27, Issue.5, 2001, British International Studies Association, p.78

<sup>2</sup> Beluce Bellucci, **The State in Africa**, The Perspective of the World Review, Vol.2, No.3, 2010, Institute for Applied Economic Research, Bra, p.14

<sup>3</sup> Ibid, p.15

<sup>4</sup> Aidan Southall, **State Formation in Africa**, Annual Review of Anthropology, Vol.3, 1974, Annual Reviews, p.153

<sup>5</sup> - شكرين ديلمي، المرجع السابق، ص.43

<sup>6</sup> Carolyn M. Warner, Op. cit., p.81

<sup>7</sup> Augustin Loada, **L'impact de la domination coloniale**. In: **Transitions démocratiques en Afrique de l'Ouest**, Op. cit., p.24

كانت الحملات الانتخابية تقوم على الأشخاص وليس البرامج الانتخابية<sup>1</sup>. هذا الإرث الاستعماري الذي تركه الاستعمار في إفريقيا صمّد لمدة طويلة بعد الاستقلال، وترك تأثيراً بالغاً على أسلوب الحكم في إفريقيا حيث ورث الحكم الاستعماري للدول الإفريقية المستقلة حكومات غير ديمقراطية وبيروقراطية<sup>2</sup>.

عندما استقلت بلدان إفريقيا الغربية لم تكن ذات توجه إيديولوجي واحد، لأنّ استقلالها جاء في وقت تميّز بالتجاذب الإيديولوجي في ظل الحرب الباردة، انقسمت هذه الدول إلى دول ثورية مثل غينيا، مالي وغانا التي تبنت الإيديولوجية الاشتراكية الماركسية-اللينينية، ودول معتدلة تقف خلف المعسكر الغربي، أي أنّها تتبني الإيديولوجية الرأسمالية<sup>3</sup>. هذا الانقسام الإيديولوجي كان من المفروض أن يؤدي إلى انقسام سياسي؛ بمعنى وجود دول تتبع نظام الحزب الواحد، كما كان في الاتحاد السوفياتي، ودول تتبع نظام التعددية الحزبية أو النظام الديمقراطي كما في الدول الغربية. هذا الأمر لم يحدث، وخضعت جميع دول غرب إفريقيا لنظام سياسي يقوم على سيطرة نظام الحزب الواحد والدكتاتورية، وحتى في حالات وجود التعددية الحزبية فإنّ أحزاب المعارضة لم تكن أحزاباً حقيقية<sup>4</sup>. على كل، النظام السياسي في غرب إفريقيا عرف التعددية الحزبية لمدة قصيرة بعد الاستقلال مباشرة، وسرعان ما تحوّل إلى نظام الحزب الواحد والدكتاتورية العسكرية، والذي استمر إلى غاية نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين؛ أين دخلت المنطقة مرحلة جديدة، وهي مرحلة التحوّل الديمقراطي<sup>5</sup>.

إنّ النظام السياسي في غرب إفريقيا، الذي قام على الأحادية الحزبية والدكتاتورية بعد الاستقلال، فرضته مجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية، وما زالت المنطقة لم تستطع التخلص من آثاره حتى بعد مرور أكثر من ربع قرن على بداية عملية التحوّل الديمقراطي. بعض هذه العوامل تخصّ منطقة غرب إفريقيا فقط، وترتبط بتسلسل الأحداث التاريخية والتركيبية الإثنية

<sup>1</sup> Magloire Somé, Op. cit., pp.71-72

<sup>2</sup> Mueni Wa Muiu, **Colonial and Postcolonial State and Development in Africa**, Social Research, Vol.77, No.4, 2010, The Johns Hopkins University Press, p.1318

<sup>3</sup> Magloire Somé, Op. cit., p.73

<sup>4</sup> Said Adejumbi, **Partis politiques en Afrique de l'Ouest: le défi de la démocratisation dans les états fragiles**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Stockholm, 2007, p.20

<sup>5</sup> Idem

فيها. لقد اختارت كل من السنغال، كوت ديفوار مالي، النيجر، فولتا العليا والبنين نظام الحزب الموحد *Parti Unifié* الذي تميّزه هذه الدول عن نظام الحزب الواحد *Parti Unique*<sup>1</sup>، وهذا النظام يقوم على توحيد الأحزاب السياسية في حزب واحد، على عكس ما حدث في غينيا وموريتانيا والكثير من البلدان الإفريقية التي نشأت فيها الدولة بحزب واحد منذ البداية. بغض النظر من التسميات، فسواءً كان الحزب الموحد أو الحزب الواحد، فإنّ النظام السياسي لم يعترف بالمعارضة ولم يعط هامشاً لحرية التعبير، وقضى على كل رأي أو حزب أو حركة مضادة كما سيتبين لاحقاً. لقد فعلت هذه الأحزاب المستحيل من أجل نشر أفكارها وأيديولوجيتها عبر كامل مناطق البلاد، وبحثت عن استمالة كل فرد في المجتمع، رجلاً كان أو امرأة وحتى طفل. ولهذا كانت لها فروع في جميع المناطق ومقرات يتم انتخاب قادتها وتقوم باجتماعات منتظمة مثل حزب PDCI في كوت ديفوار، حزب PDG في غينيا وحزب US في مالي<sup>2</sup>. وفي خضم هذه السيطرة، وجدت المعارضة نفسها ضعيفة، واعتمد بقاءها على العصبية الجهوية والإثنية، وكثيراً ما كانت تُفضّل التمتع بالمناصب الممنوحة لها على البحث عن انتصار انتخابي غير مضمون في المستقبل، والمعارضة التي رفضت ذلك وجدت قادتها في المنفى أو السجن، سواءً استفادوا أم لا من محاكمة عادلة<sup>3</sup>.

إنّ أكبر وأول تحدي واجهته دول إفريقيا بعد الاستقلال، كان كيفية تحقيق الاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي، وبسبب نقص الخبرة عمل القادة الجدد لهذه الدول على تحقيقه بالإكراه<sup>4</sup>. كان هؤلاء القادة ينظرون إلى نظام الحزب الواحد الحل الناجع لمشاكل الحكم في الدولة الجديدة، والحفاظ على الوحدة الوطنية على الوحدة الوطنية، وذلك لأنهم كانوا يعوّن جيداً تبعات المنافسة والتعددية السياسية التي جرّبوها أثناء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة<sup>5</sup>. كما أصبحت الوطنية أول دعامة للدولة الإفريقية الناشئة، واستغلها القادة الأفارقة وأنصارهم كميّار يرفضون به الأشخاص والمجموعات التي اتهموها بأنها غير وطنية بطريقة مباشرة وغير مباشرة،

<sup>1</sup> Aristide R. Zolberg, Op. cit., p.348

<sup>2</sup> Ruth Schachter, **Single-Party Systems in West Africa**, The American Political Science Review, Vol.55, No.2, Jun. 1961, American Political Science Association, p.295

<sup>3</sup> Aristide R. Zolberg, Op. cit., p.348

<sup>4</sup> Francis Nguendi Ikome, **Good coups and bad coups: the limits of the african union's injunction on unconstitutional changes of power in Africa**, Institute for Global Dialogue, Johannesburg, 2007, p.19

<sup>5</sup> Aristide R. Zolberg, Op. cit., p.347



أو أنّها تُخالف الإيديولوجية التي صاغتها النُخبة الجديدة الحاكمة<sup>1</sup>. بالنسبة لهؤلاء القادة، الأنظمة السياسيّة التي أقاموها هي أنظمة شعبية، بمعنى أنّها قائمة على مشاركة الشعب في الحياة السياسيّة حسب زعمهم، ونستنتج هذا من خطاب الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري في المؤتمر الخامس للحزب الديمقراطي الغيني شهر سبتمبر 1959م، حيث يقول: "... الديمقراطية داخل حزبنا ليست ديمقراطية مجموعة أو عائلة، وإنما ديمقراطية قاعدية يساهم فيها كلّ الشعب بشكل مباشر وحرّ"<sup>2</sup>. وأول الخطوات التي قامت بها الحكومة الغينية بعد الاستقلال هي دمج جميع الأحزاب التي كانت قبل الاستقلال في الحزب الرئيسي وهو الحزب الديمقراطي الغيني<sup>3</sup>، والقضاء على نظام رئاسة شيوخ القبائل الاستعماري عام 1958م، وحلّ محله نظام مجالس القرى المنتخبة سنوياً<sup>4</sup>.

إنّ الدول الإفريقية، بما فيها ليبيريا وإثيوبيا اللتان لم تخضعا للاستعمار، ليست نتاج تطور داخلي وإنما هي نتاج لما صاغه الاستعمار والاستعمار الجديد. بمعنى أنّ مؤسسات وسلوكيات هذه الدول هي انعكاس للسياسة التي صنعتها الدول الأوروبية والتاريخ السياسي الإفريقي<sup>5</sup>. لقد حافظت الدول الإفريقية المستقلة على كل المؤسسات الاستعمارية، وورثت عدم الثقة والخوف والكرهية التي شعرت بها أغلبية الشعوب اتّجاه الدولة الاستعمارية، ما عدا النخبة الحاكمة التي كانت مستفيدة من هذه الدول الجديدة، والدليل على ذلك أنّ القرويين في بعض المناطق الريفية لم يستطيعوا التفريق بين سياسة الزعماء الأفارقة الجدد وسياسة الإدارة الاستعمارية<sup>6</sup>. ورغم أنّ الدول المستقلة رفعت شعارات وطنية، وسوّقت لمشاريع وطنية، إلاّ أنّ أغلبها أراد مواصلة تقاليد الدولة "القويّة" كما كانت الدول الاستعمارية<sup>7</sup>. وللأسف، هذه الدول الاستعمارية التي تريد الدول الإفريقية المستقلة التشبّه بها، كانت تدّعي نشر الحضارة وترقية الإنسان الإفريقي، ولكن في الحقيقة هذا الإنسان الإفريقي خلال فترة

<sup>1</sup> François Nguendi Ikome, Op. cit., p.18

<sup>2</sup> Ruth Schachter, Op. cit., pp.305

<sup>3</sup> L. Gray Cowan, **Democracy in West Africa**, International Journal, Vol.15, No.3, 1960, Sage Publications Ltd, p.174

<sup>4</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 234

<sup>5</sup> François Nguendi Ikome, Op. cit., p.18

<sup>6</sup> Mueni Wa Muiu, Op. cit., p.1318

<sup>7</sup> François Nguendi Ikome, Op. cit., p.18

الاستعمار لم يرَ منها سوى العمل الإجباري، الهجرة، دفع الضرائب، العقاب الجسدي، السجن، المجازر، التفرقة القانونية، منع الجنسية والتخلف<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، نظام الحزب الواحد في غرب إفريقيا فرضته النُخبة المحليّة التي استلمت الحكم عند الاستقلال، وأصبح مصير الدول مرتبط بشخصيات أو مجموعة صغيرة من الشخصيات، وأصبح تسييرها مرتبط برؤى الزعماء الذين حكموها<sup>2</sup>. العديد من الزعماء الأفارقة اعتبروا الديمقراطية الغربية غير ملائمة لإفريقيا، واختاروا السلطة المركزية لأنه بعد الاستقلال ضغطت عليهم القرارات التي كان يجب عليهم اتخاذها في العديد من المجالات، وشعروا بانعدام الوقت الكافي للدخول في تشكيلات النقاش البرلماني والحوار الحزبي غير المتناهي، بالإضافة إلى أن مفهوم المعارضة في الديمقراطية الغربية كان غائباً تماماً في الحكم القبلي الإفريقي<sup>3</sup>. إنّ أغلب زعماء الاستقلال، مثل هوفوت بوانيي، أحمد سيكو توري، وليوبولد سنغور وآخرون، الذين كانوا على مستوى عالي من الناحية السياسيّة، تخلص من معارضيهم في الحكم بطرق غير دستورية، ورفضوا احتمالية خلافتهم تماماً<sup>4</sup>، ومكثوا على رأس السلطة حتّى وفاتهم كما حدث مع بوانيي وتوري، أو أرغمته الظروف كما في حالة سنغور. وللحفاظ على هيمنتها على السلطة، استخدمت هذه النُخبة الوسيلة العسكرية، العرقية والدين لبلوغ أهدافها، وأغلب الانتخابات التي كانت تُنظمها كانت بدون مشاركة شعبية حقيقية، وبدون مراعاة للحقوق الإنسانيّة والاجتماعية الأساسيّة، إضافة إلى فرضها للدساتير التي تسيير وفقها الأنظمة بدون استشارة شعوبها<sup>5</sup>. هذا التشبّث بالسلطة كان لأسباب عديدة، لكن أهمّها كان المال، فالدولة أو بالأحرى ممارسة السياسة في البلدان الإفريقية لطالما كان مصدراً للثروة، وبالتالي اقترن جمع الثروة بولوج دهايز السياسة<sup>6</sup>. وأصبح تقدم النخبة في المسار المهني مرتبط بالمواقف السياسيّة، وأصبحت المناصب السياسيّة مصدراً مهماً للرزق، وفرص نجاح أي شركة أو مؤسسة خاصة متوقف على التأثير السياسي، وكانت النتيجة انجذاب الطلبة نحو المناصب السياسيّة سواءً في الدولة أو داخل الحزب<sup>7</sup>. لقد عملت النخبة على عسكرة الدولة المدعومة بمؤسسات وقوانين استبداديّة، وأصبحت أجهزة الأمن بيدها،

<sup>1</sup> Beluce Bellucci, Op. cit., p.10

<sup>2</sup> Francis Nguendi Ikome, Op. cit., p.18

<sup>3</sup> L. Gray Cowan, Op. cit., pp.179-180

<sup>4</sup> Aidan Southall, Op. cit., p.160

<sup>5</sup> Francis Nguendi Ikome, Op. cit., p.20

<sup>6</sup> Mueni Wa Muiu, Op. cit., p.1318

<sup>7</sup> Immanuel Wallerstein, Op. cit., p.17

تستخدمها للقضاء على أيّ خطر يُهدّد مصالحها، فأصبحت الدولة تُسير بشكل هرمي، تُراعي مصالح الموجودين في القمّة، وأهملت مصالح الموجودين في القاعدة<sup>1</sup>. يرى فرانز فانون بأنّ أنظمة الحكم في إفريقيا همّشت الديمقراطية مع بداية الاستقلال، فالنخب الحاكمة عجزت عن الرّد سياسياً على تصرفاتها أو سياساتها وأصبحت الدولة بالنسبة لها وسيلة لمضاعفة السلطة والثروة على المستوى الشخصي، ولما كان من كل حُكم هو الاستمرار قبل تحقيق تطلعات المجتمع، فإنّ الحكومات في الدول النامية تُحدّ نفسها مُجبرة على هجر الديمقراطية حسب رأي المؤرخ صموئيل هانتينغتون<sup>2</sup>.

وكان الصراع السياسي في الداھومي بين ثلاث مجموعات سياسيّة هي التّجمع الديمقراطي الداھومي R.D.D في الشمال، والاتّحاد الديمقراطي الداھومي U.D.D، وحزب الوطنيين في الداھومي P.N.D في الجنوب. ومع نهاية سنة 1960م اندمج التّجمع الديمقراطي الداھومي وحزب الوطنيين في الداھومي ليُكوّن حزبا جديداً من حزب الداھومي الموحد، الذي سيفوز بثلاثي المقاعد في البرلمان، وكان مصير الاتّحاد الديمقراطي الداھومي الحل وسجن زعمائه بعد اتّهامهم بالتّخطيط للانقلاب على النظام<sup>3</sup>. أما في فولتا العليا، فكان هناك صراع قبل الاستقلال بين موريس ياميوغو Maurice Yameogo ووادراوغو J. Ouedraogo بعد وفاة الزعيم التاريخي وزان كوليبالي Ouezen Koulibaly سنة 1958م، واستمرّ الصراع حتّى الاستقلال وفي النهاية هيمن ياميوغو على الحياة السياسيّة وسُجن وادراوغو. وفي النيجر فرض الحزب التّقدمي النيجري نفسه على المسرح السياسي الداخلي، ليسيّط على 87% من المقاعد في الانتخابات المحليّة في ديسمبر 1962م. وفي مالي، قضى حزب الاتّحاد السوداني U.S على معارضيّه من الحزب السوداني التّقدمي P.S.P وعلى رأسهم دابو سيسوكو الذي حُكم عليه بالإعدام. في كوت ديفوار فرض الزعيم بوانيي، رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار P.D.C.I، نفسه على الحياة السياسيّة، وقضى على كل معارضيّه. ففي يناير 1963م تمّ توقيف المئات من المعارضين، وحُكم على ثلاثة عشر منهم بالإعدام، وعلى واحد وخمسين بالسجن لمُدّة مختلفة مع الأشغال الشاقة. أمّا في السنغال، هيمن الاتّحاد التّقدمي السنغالي U.P.S بزعامة سنغور على المشهد السياسي في البلاد، وذلك بعد توقيف رئيس الوزراء مامادو ديا

<sup>1</sup> Francis Nguendi Ikome, Op. cit., p.19

<sup>2</sup> Anyang' Nyong'o Peter, **Instabilité politique et perspectives de démocratie en Afrique**, Politique étrangère, No.3, 1988, Centre d'Études de Politique Étrangère, p.592

<sup>3</sup> لتفاصيل أكثر حول الحياة السياسيّة في الداھومي وبقية البلدان التي سيرد ذكرها في بقية الفقرة، يُنظر: Aristide R.

Zolberg, Op. cit., pp.348-351

Mamadou Dia الذي تسبب في مشاكل، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة في ماي 1963م، وتمّ التصويت على دستور جديد أعطى صلاحيات كبيرة للرئيس.

على العموم، تميّزت الدول الإفريقية المستقلة بكونها دولاً مركزية، وهشة لأنها كانت تفتقد للنواة المؤسساتية، إضافة إلى أنها كانت دول وقف، بمعنى أنّ كل مقدراتها كانت لصالح الشخص الحاكم، والزمرة المحيطة به<sup>1</sup>. هشاشة هذه الدول كانت نتيجة للعديد من العوامل، أبرزها التركيب العرقية فيها، فأغلب البلدان الإفريقية كانت تتكوّن من مجموعات عرقية عديدة، غير موحدة ومتصارعة، وهذا جعل صياغة مفهوم للوطنية والوحدة اللتان نشدتهما الدول الإفريقية أمراً شبه مستحيل<sup>2</sup>. ومن الأمثلة عن الصراع العرقي أو الإثني الصراع الذي كان بين الفون Fon والغون Goun في البنين، آغني Agni وباولي Baoulé في كوت ديفوار، جرما Djaerma وهاوسا Haoussa في النيجر، والمالينك Malinké والبول Peul في غينيا<sup>3</sup>. والنتيجة أنّ أصبح ارتباط الشعوب بالدولة في القارة الإفريقية ضعيفاً للغاية مقارنة مع الروابط القبليّة لهذه الشعوب، فالفرد كان يُحدّد -ولازال- موقعه في المجتمع بانتمائه لقبيلة معيّنة وليس بانتمائه للوطن، خاصّة بعد أن عجزت الدولة من تلبية الحاجيات الأساسية للشعوب، وعن أداء وظائفها<sup>4</sup>. إنّ العرقية لم تكن مشكلة بسبب الاختلاف الثقافي، وإثماً بسبب صراع المصالح في تطورها الاقتصادي، الديني اللغوي والثقافي. في الداھومي، برز عند الاستقلال ثلاثة زعماء لهم تقريبا نفس التأثير السياسي، ولكن كل واحد منهم كان مدعوماً بإثنيته في منطقة مختلفة من البلاد<sup>5</sup>. لقد نهجت النخب الحاكمة نفس سياسة الاستعمار في تغذية الصراع العرقي لصالح أن تبقى وتستمر في السلطة<sup>6</sup>.

لم يتمكن الزعماء الأفارقة في غرب إفريقيا من بناء دول قويّة سياسياً، وهذا رغم ما تمتّع به بعضهم من تأثير قاعدي واسع في بلدانهم على المستوى الشخصي، كما كان الحال مع سنغور في

<sup>1</sup> شكرين ديلمى، المرجع السابق، ص.45

<sup>2</sup> Aidan Southall, Op. cit., p.158

<sup>3</sup> Immanuel wallerstein, Op. cit., p.14

<sup>4</sup> نسرین سالم، أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 2020، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص.201.

<sup>5</sup> Aidan Southall, Op. cit., p.159

<sup>6</sup> شكرين ديلمى، المرجع السابق، ص.48

السنغال وبواني في كوت ديفوار<sup>1</sup>. هؤلاء الزعماء كانوا نتاجاً للنظام الاستعماري، وحتى أولئك الذين ينحدرون من العائلات الحاكمة التقليدية مثل بواني في كوت ديفوار وموديو كايثا في مالي وآخرين، كانت سلطتهم طائفية أو عرقية وبالتالي نشلت في الوصول إلى كل أنحاء البلاد<sup>2</sup>. إن القوانين المدنية التي وضعتها الدول الإفريقية المستقلة تحت سلطة هؤلاء الزعماء، كانت محدودة التأثير، وبقيت التقاليد تنظم العائلة والعلاقة بين الأجيال<sup>3</sup>، وظلت المؤسسات السياسية التقليدية تُحدّد أحيانا عمل وحتى نتائج اللعبة الديمقراطية، رغم ضعف تأثيرها في مؤسسات الدولة الحديثة<sup>4</sup>. يُضاف لهذه المهشاشة التي عانت منها هذه الدول، الضغوط والتدخلات الخارجية التي كان لها تأثير كبير على الساحة الداخلية، حتى أنّ هناك من المؤرخين من وصف الأنظمة منها بالدمى<sup>5</sup>. شيء آخر صعب مهمة هؤلاء الزعماء في بناء الدولة وإيصال الإدارة إلى جميع المناطق، وهو أنهم ورثوا عن الاستعمار إدارة وبنية تحتية ضعيفة، لم تصل إلى أغلب المناطق الريفية<sup>6</sup>.

بعد مرور فترة على الاستقلال، بدأت عيوب ونقائص البلدان المستقلة في غرب إفريقيا بالظهور. إنّ ممارسات الأنظمة السياسية في هذه الدول أدّت إلى فشل التنمية الاقتصادية مقابل التركيز على الجانب الأمني واقتناء السلاح<sup>7</sup>. ومع فتور الحماس الذي رافق الاستقلال وعدم تحقيق التطلعات التي رافقته، زادت المشاكل داخل هذه البلدان بعد ظهور جيل سياسي متعلم أحسن من الجيل المؤسس لهذه الدول، يبحث عن مكان له في النظام السياسي، ونتيجة لذلك أصبحت مهمة الحفاظ على توازن نظام الحزب الواحد صعبة في إفريقيا الفرنكوفونية<sup>8</sup>. في ظل هذا الوضع الذي اتّسم بالفشل السياسي والاقتصادي، تبلورت فكرة قلب النظام في هذه البلدان، ولما كانت المعارضة السياسية مغيّبة، تدخلت جيوش هذه الدول في الشأن السياسي وبدأ عهد الانقلابات العسكرية.

<sup>1</sup> Aidan Southall, Op. cit., p.161

<sup>2</sup> Pierre Englebort, **Pre-Colonial Institutions, Post-Colonial States, and Economic development in Tropical Africa**, Political Research Quarterly, Vol.53, No.1, Mar.2000, Sage Publications, Inc, p.11

<sup>3</sup> Beluce Bellucci, Op. cit., p.27

<sup>4</sup> Magloire Somé, Op. cit., p.54

<sup>5</sup> Aidan Southall, Op. cit., p.160

<sup>6</sup> Carolyn M. Warner, Op. cit., p.83

<sup>7</sup> شكرين ديلمبي، المرجع السابق، ص.45

<sup>8</sup> Aristide R. Zolberg, Op. cit., p.348

عندما استقلت البلدان الإفريقيّة، كانت الجيوش فيها صغيرة، ولم تشكّل خطراً على الأنظمة القائمة إضافة إلى أنّها كانت خالية من الطموحات السياسية<sup>1</sup>. لكن عندما كبرت هذه الجيوش تغيّرت المعادلة، وفي ظل تنامي المعارضة ضدّ أنظمة هذه البلدان، والتدخل الأجنبي المدافع عن مصالحه، أصبح الانقلاب العسكري الطريقة المفضلة للوصول إلى الحكم في أغلب دول إفريقيا الغربية، وباستثناء السنغال، عرفت كل دول إفريقيا الغربية تدخل العسكريين في الحياة السياسية<sup>2</sup>. وكلّ تغيّر في السلطة كان إمّا بتورط مباشر من العسكر أو دعمٍ منهم أو على الأقل بسبب حيادهم، وكان الطوغو أول دولة افتتحت عهد الانقلابات عندما حدث انقلاب في البلاد سنة 1963م، انتهى بقتل الزعيم الطوغولي سيلفانوس أولمبيو Sylvanus Olympio. ورغم الإدانة القارية والدوليّة لهذا الانقلاب، إلّا أنّ الانقلابات تواصلت في إفريقيا<sup>3</sup>، ففي سنة 1965م انقل موسى تراوري على موديبو كايّتا في مالي<sup>4</sup>. وفي حدود سنة 1968م عرفت إفريقيا أربعة وستين تدخلاً في السلطة، مع منتصف السبعينات من القرن الماضي كان نصف الأنظمة في واحد وأربعين دولة إفريقيّة مستقلة، إمّا عسكري أو مدن عسكري<sup>5</sup>، وأغلب النصف الآخر يحكمه زعماء الاستقلال<sup>6</sup>. إنّ الاستفراد بالسلطة لم يقتصر فقط على الأنظمة العسكرية، بل امتدّ حتى إلى الأنظمة المدنيّة مثل النظام في كوت ديفوار الذي منع حرّيّة التعبير عن الآراء المضادة للنظام<sup>7</sup>، أو نظام ياميوغو في فولتا العليا الذي قضى على المعارضين، وألغى العلاوات والشارات التي كان يتمتّع بها الحكام التقليديون، ومنع استخلافهم بعد وفاتهم، فكانت النتيجة إعادة انتخاب ياميوغو بنسبة 99.98% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم 03 أكتوبر 1965<sup>8</sup>.

بعد فترة الاستقلال ونظام الحزب الواحد في الستينيات، وفترة الانقلابات العسكرية في السبعينيات جاءت فترة التحوّل الديمقراطي والتعدديّة الحزبيّة في التسعينات، عندما انتهت الحرب الباردة نهاية الثمانينيات الماضية وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في العالم، أصبح المجتمع

<sup>1</sup> Aidan Southall, Op. cit., p.158

<sup>2</sup> Magloire Somé, Op. cit., p.53

<sup>3</sup> Francis Nguendi Ikome, Op. cit., p.21

<sup>4</sup> Magloire Somé, Op. cit., p.73

<sup>5</sup> Francis Nguendi Ikome, Op. cit., pp.21-22

<sup>6</sup> Aidan Southall, Op. cit., p.157

<sup>7</sup> Magloire Somé, Op. cit., p.74

<sup>8</sup> Ibid, p.77

الدولي يشترط الشرعية الديمقراطية للاعتراف بالحكومات والأنظمة<sup>1</sup>، وهذا ما شكّل ضغطاً على الأنظمة السياسية في إفريقيا، دفعها إلى فتح الباب أمام التحول الديمقراطي، خوفاً من العزلة السياسية والعقوبات التي كانت في غنى عنها خاصة وأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها متردي.

إنّ عملية التحول السياسي وتبني المبادئ الديمقراطية في غرب إفريقيا الفرنكفوني، تمتّ عن طريق عقد الندوات الوطنية التي جمعت كلّ القرى السياسة في البلاد، وكانت لهذا التحول نتائج إيجابية ساهمت في نشأة ديمقراطيات ناجحة إلى حدّ ما، كما هو الحال في البنين الذي يُنظم انتخابات حرة إلى اليوم منذ سنة 1990م، والسنغال<sup>2</sup>. لكنّ لحد الآن، لا زالت أغلب الدول الإفريقية تبحث عن إقامة أنظمة سياسية مستوحاة من نموذج الديمقراطية الغربية<sup>3</sup>، ولكن يبدو أنّ تعلم اللعبة السياسية القائمة على التعددية الحزبية أمرٌ صعب في كامل إفريقيا الغربية تقريباً بسبب غياب الجذور التاريخية لهذه اللعبة<sup>4</sup>، ولا زالت هذه الدول محافظة وحامية لمصالح النخبة الحاكمة<sup>5</sup>، وما جعل عملية التحول الديمقراطي في بلدان إفريقيا الغربية صعبة، هو أنّها كثيراً ما تسببت في قيام حروب أهلية مثل، ما حدث في كوت ديفوار، وفي بعض المناطق هدّد خطر العنف الاستقرار فيها بسبب الحركات الانفصالية، مثل منطقة الكازامانس في السنغال منذ سنة 1982، وتمتد الطوارق في مالي والنيجر<sup>6</sup>. كما أنّ الديمقراطية الناشئة في غرب إفريقيا تُخفي ورائها هشاشة تعاني منها الأنظمة السياسية. إنّ الانتخابات الرئاسية في السنغال شهر مارس 2007م أظهرت مدى هشاشة التحول الديمقراطي في إفريقيا، فرغم أنّ هذا البلد يُعد نموذجاً ديمقراطياً في المنطقة، إلّا أنّه تمّ تعديل قانون الانتخاب قبل موعد الانتخابات بستّة أشهر فقط، وهو ما أدّى إلى انتقاص أحزاب المعارضة<sup>7</sup>. هذه الهشاشة لا تؤثّر فيها العوامل الداخلية فقط، وإمّا هناك عوامل أخرى خارجية أبرزها تدخل القوى والتكتلات الكبرى في العالم عندما تتعارض الديمقراطية مع مصالحها، هذا الأمر لا يخصّ غرب إفريقيا فقط، وإمّا جميع الدول الإفريقية، وقد يأخذ هذا التداخل عدّة أشكال تُعطل عملية التحول الديمقراطي، ومثال على ذلك ما حدث في كينيا. عندما قرّرت السلطات في هذا البلد استبدال سيارات لاند

<sup>1</sup> Oumarou Mazadou, **Democracy in postcolonial Africa: Imitation and Re-Creation**, Open Journal of Philosophy, Vol.12, No.1, 2022, SCIRP, p.2

<sup>2</sup> Said Adejumobi, Op. cit., p.21

<sup>3</sup> Oumarou Mazadou, Op. cit., p.1

<sup>4</sup> Magloire Somé, Op. cit., p.75

<sup>5</sup> Francis Nguendi Ikome, Op. cit., p.19

<sup>6</sup> Said Adejumobi, Op. cit., p.21

<sup>7</sup> Idem

روفر البريطانية التي تستخدمها الشرطة والإدارة بسيّارات تويوتا التي يساوي سعرها ربع سعر السيّارات الأولى، وعندما اتّفتت كينيا مع الصّين على تطوير شبكة الطرقات وتحديث التّجهيزات العسكرية واستكشاف البترول في البحر، تعرّضت كينيا لضغوط من الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة الأمريكية، واندلعت صراعات إثنيّة في هذا البلد سنة 2007م جمّدت أيّ نموّ اقتصادي فيه<sup>1</sup>.

### 3- ظهور الحركة الوطنية والنخبة السياسيّة:

مثلها مثل مناطق العالم الأخرى التي تعرّضت للاستعمار، عرفت منطقة إفريقيا الغربية ظهور الحركة الوطنية المتمثّلة في تلك الأحزاب والحركات والشخصيات التي طالبت وناضلت من أجل استقلال بلدانها. غير أنّ هذا الظهور كان متأخراً، ولم تتبلور فكرة النضال الوطني إلّا بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وهذا رغم بروز علامات العمل السياسي بعد الحرب العالميّة الأولى. إنّ بطء نمو الحركة الوطنية المناضلة من أجل تقرير المصير يعود لعدّة أسباب، أولها محدوديّة التّعليم الغربي في تلك المنطقة، وهذا جعل عدد الشخصيات الأمنيّة الراعية بقصة الوطن والاستقلال محدود جداً. السبب الثاني هو السياسات القمعية للاستعمار الفرنسي الذي لم يفتح باب العمل السياسي إلّا بعد الحرب العالميّة الثانيّة. السبب الثالث هو بطء وتيرة التمدن، والرابع هو حداثة الحدود التي رسمها الاستعمار، والتي ستصبح حدود دول المنطقة عند الاستقلال، فلم يشعر الأفارقة قبل ذلك بانتمائهم لدولة إفريقية معترف بها<sup>2</sup>. وبفضل قدم الوجود الفرنسي في السنغال، فإنّ هذا البلد كان أول منطقة بدأت فيها الحياة السياسيّة والتّجربة الديمقراطيّة، عندما أصبح منذ سنة 1879م يتمتع بنائب يمثّله في البرلمان الفرنسي<sup>3</sup>، ولكن حتّى سنة 1914م كان ذلك لا يعني الأفارقة، وكل المنتخّبين في مختلف المجالس بالسنغال كانوا إمّا فرنسيين وإمّا مولّدين<sup>4</sup>. شكّلت البلديات الأربع في السنغال النواة الأولى للمناخ السياسي الذي بدأ بالمنطقة، والسبب قوّة التأثير الفرنسي من حيث انتشار اللّغة الفرنسيّة والمدارس والبعثات التبشيريّة<sup>5</sup>. في 1872م تأسّس في غوري وسان لويس مجلس بلدي مُنتخّب، وآخر في

<sup>1</sup> Mueni Wa Muiu, Op. cit., p.1325

<sup>2</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.93

<sup>3</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.77

<sup>4</sup> Ruth Ginio, Op. cit., p.4

<sup>5</sup> إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.219



روفسيك عام 1880م، ثم دكار سنة 1887م، وكانت هذه المجالس تهتم أولاً بالمصالح الفرنسية والفرنسيين المقيمين في هذه البلديات<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للأفارقة، فإنّ عهدهم بالسياسة بدأ أولاً عند أولئك الذين كان يُطلق عليهم الفرنسيون المتطورين *Les évolués*<sup>2</sup>، وهم الأفارقة الذين كانوا واعين جيداً بالتناقضات الموجودة بين مبادئ التحرر للجمهورية الفرنسية والوضع الذي كانوا يعيشونه في ظل قانون الأنديجينا<sup>3</sup>. أول هؤلاء المتطورين وأشهرهم بليز دياغن Blaise Diagne الذي أصبح أول نائب إفريقي يُنتخب في البرلمان الفرنسي<sup>4</sup>، فقد استطاع الإئتلاف الذي كان يرأسه، وهو ائتلاف المتطورين، من الفوز في الانتخابات البرلمانية الفرنسية في فبراير 1914م، على حساب الائتلاف الذي كان يقوده المولّد والنائب السنغالي فرانسوا كاربو François Carpot<sup>5</sup>.

أما دياغن فهو إفريقي أسود تلقى تعليماً فرنسياً، حُدّم في جهاز الجمارك لمدة عشرين عاماً عبر مختلف أنحاء الإمبراطورية الفرنسية، قبل أن يتحوّل للسياسة في بلده السنغال، وأول إنجاز حَقَّقه كنائب هو إقناعه للبرلمان الفرنسي في أكتوبر 1915م بالسّماح للمنحدرين من البلديات الأربع للسنغال بالخدمة في الجيش الفرنسي، وليس في القوّات الاستعماريّة المستقلّة عن الجيش<sup>6</sup>. في 1909م تزوّج بامرأة فرنسية، وانتقل إلى باريس عام 1913م وفيها كتب عدّة مقالات عن سياسة فرنسا الاستعماريّة. عاد إلى السنغال وأسّس مجموعة "الشباب السنغالي" وجريدة "الديمقراطية"، وأصبح يُنادي بالمساواة بين جميع سكان أقاليم ما وراء البحار في الحقوق والواجبات والمساواة بين الأفارقة الذين قبلوا سياسة الفرنسة والذين رفضوها<sup>7</sup>. كان دياغن أيضاً أول سياسي إفريقي يُؤسّس منظمة سياسيّة هي "الحزب الاشتراكي الجمهوري" سنة 1914م، واستمرّ كنائب في البرلمان الفرنسي حتّى

1 - المكان نفسه

2 المتطور هو الإفريقي الذي تلقى تعليماً لدى الفرنسيين. يُنظر: Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.XVI

3 Jean Suret-Canale, Op. cit., p.440

4 Hélène Grandhomme, Op.c it., p.173

5 Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.154

6 Ibid. pp.154-155

7 إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص.220

سنة 1915م، أي لمدة عشرين سنة<sup>1</sup>. ساهم أيضاً في تجنيد السنغاليين في الجيش الفرنسي سنة 1915م أثناء الحرب العالمية الأولى، وكان وراء اعتراف فرنسا بإعطاء صفة المواطنة الفرنسية للأفارقة بعد صدور قانون 29 سبتمبر 1916م<sup>2</sup>، ولكن هذا القانون خاص فقط بأهالي البلديات الأربع في السنغال والمنحدرين منهم<sup>3</sup>. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وفي إطار سياسة جورج كليمنصو الرامية إلى تجنيد الأفارقة من جديد تمكن دياغن من تجنيد ثلاثة وستين ألف جندي إفريقي في الجيش الفرنسي<sup>4</sup>. وفي فترة ما بين الحربين، اكتسب هذا السياسي النشط شهرة في أرجاء غرب إفريقيا، كمتحدث ومدافع عن حقوق الأفارقة ضد الإدارة الاستعمارية، وحقق انتصاراً كاسحاً في انتخابات المجلس البلدي والمجلس العام في البلديات الأربع للسنغال، وطالب بفتح مناصب العمل للأفارقة الأصليين، مثل الأوروبيين، وتوسيع الحقوق السياسيّة التي يحظى بها سكان البلديات الأربع لتشمل باقي سكان السنغال، وطالب أيضاً بتطبيق قانون العقوبات في كامل أرجاء فيدرالية إفريقيا الغربية كما يُطبق على الفرنسيين، وأصبح دياغن يمثّل تهديداً للسلطات الفرنسية التي تحركت بالطرق السياسيّة لمحاصرته ومنع أفكاره ومطالبه من الانتشار إلى بقية أقاليم الفيدرالية<sup>5</sup>.

يمكن اعتبار هذه الشخصية بأنها أب الحركة الرطبة في فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، فرغم اختلاف النخبة في هذه المنطقة حول مواقف دياغن، إلا أنه استطاع أن يُحصِر الميدان للنشاط السياسي والوطني خلال سنوات الأربعينات والخمسينيات<sup>6</sup> وأن يؤثر جيل جديد من الزعماء الوطنيين الذين تبنا أفكاره رغم احساسهم بخيانتته لهم عندما قرّر إيقاف مواجهته السياسيّة مع السلطات الاستعمارية سنة 1924م<sup>7</sup>. وفي سنة 1931م قبل دياغن بمنصب الأمين العام لوزارة المستعمرات في حكومة لافال Laval، وافتتح المعرض الاستعماري في باريس في ذات السنة، رُفقة الماريشال ليوتي<sup>8</sup> Lyautey.

<sup>1</sup> Albert Adu Boahen, **La politique et le nationalisme en Afrique occidentale, 1919 -1935.**

In: **Histoire Générale de l'Afrique, T.VII**, Op. cit., p.689

<sup>2</sup> Hélène Grandhomme, Op. cit., p.173

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.84

<sup>4</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.151

<sup>5</sup> Ibid, pp.156-157

<sup>6</sup> Albert Adu Boahen, **La politique et le nationalisme en Afrique occidentale, 1919 -1935,**

Op. cit., pp.691-692

<sup>7</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.158

<sup>8</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.442

إنّ من نتائج الحرب العالمية الأولى في الكثير من مناطق إفريقيا بعث التيار الوطني<sup>1</sup>، ويُفسّر بذلك بالدور الذي قام به المجنّدين الأفارقة في بلدانهم، فبعد عودتهم من أوروبا جاءوا بأفكار جديدة ورفضوا المعاملة التي كان يحصل عليها أهلهم<sup>2</sup>، عوامل أخرى ساهمت في تبلور الوعي الوطني وقيام العمل السياسي، منها وصول أصداء الثورة الروسية، أي ثورة أكتوبر 1917م، إلى إفريقيا من خلال القوّات السنغالية المحاربة في أوروبا، وبداية الحركة العمالية النقابية وسط عمال الموانئ والسكك الحديدية<sup>3</sup>، ولكن أهم عامل ساهم في ظهور العمل الوطني والسياسي في إفريقيا الغربية الفرنسية، هو نشأة النخبة الإفريقيّة المتكوّنة من أولئك الأفارقة الذين حظوا بتلقي التعليم في المدارس الفرنسية القليلة في المنطقة، وخاصة منها مدرسة وليم بونتي في دكار وألّفوا روابط ثقافية فيما بينهم عندما كانت الأحزاب السياسية غير مشروعة<sup>4</sup>. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين استفادت النخبة الإفريقية من الانفتاح السياسي الذي نهجته الإدارة الاستعمارية في الفيدرالية، ففي سنة 1921م قال وزير المستعمرات ألبير سارو بأنّ مرحلة جديدة من "المشاركة" ستبدأ في جميع أنحاء الإمبراطورية الفرنسيّة، أين ستحصل النخب في المستعمرات على مجالس تمثيليّة. في هذا الاتجاه اتبّع الحاكم العامان في الفيدرالية مارسيل ميرلان وجول كارد عقيدة قامت على اشراك النخبة الإفريقية في السلطة، ومرافقة هذه النخبة بما يخدم المهمة الحضارية. في 5 ماي 1919م أنشأ ميرلان مجالس الأعيان *Conseils des notables* على مستوى الدوائر، وفي 4 ديسمبر 1920م أصدر مراسيم تنص على زيادة تمثيل الزعماء والمتطورين في مجلس الحكومة العامة، وإنشاء مجالس على مستوى القرى تتكون من الأفارقة فق، أما كارد فقد سمح سنة 1928م للأفارقة بالترشح لبعض المناصب الإدارية التي كانت محصورة فقط عند الأوروبيين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Michael Crowder, **La première guerre mondiale et ses consequences**. In: **Histoire Générale de l'Afrique, T.VII**, Op. cit., p.331

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.439

<sup>3</sup> Idem

<sup>4</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 221.

<sup>5</sup> Alice L. Conklin, **«Democracy» Rediscovered: Civilization through Association in French West Africa (1914-1930)**, Cahier d'Études Africaines, Vol.37, No.145, 1997, École des Hautes Études en Sciences Sociales, pp.68-70

هذا الانفتاح السياسي في إفريقيا الغربية كان نتيجة لأعمال الشعب التي قام بها الأفارقة ضد فرنسا عند محاولتها تجنيدهم في الحرب العالمية الأولى، ومطالبتهم بالمساواة السياسية بعد انتخاب دياغن في البرلمان الفرنسي سنة 1914م<sup>1</sup>.

انقسمت الحركة الوطنية في إفريقيا الغربية الفرنسية إلى تيارين متناقضين، الأول هو التيار المحافظ الذي اكتفى بالتمثيل السياسي الرمزي عند فرنسا، والثاني هو التيار اليساري الذي طالب بتغييرات هامة في المستعمرات والحق في إنشاء النقابات<sup>2</sup>. ومن المحافظين نذكر دياغن، ومساعدته السابق ورئيس بلدية روفيسك في السنغال غالاندو ضيوف Galandou Diouf الذي انتخب سنة 1934م نائباً في البرلمان الفرنسي بعد وفاة دياغن، مستفيداً من الدعاية التي أقامتها له أسبوعية *Périscopie africain* المناهضة للاستعمار منذ بداية صدورها في دكار سنة 1929م. ورغم تحليته عن حزبه والأسبوعية التي دعمته، وعدم امتلاك نفس شخصية دياغن، إلا أنه انتخب مجدداً في انتخابات 1936م بعد دعم الإدارة الاستعمارية له<sup>3</sup>. ومن أصحاب التيار الثاني المناهض للاستعمار، نجد لويس هانكارين Louis Hunkarin الذي كان من بين قادة الحركة الإصلاحية في الداوموي بعد عام 1914م. كان هانكارين من الأوائل الذين تخرجوا من مدرسة تكوين المعلمين بسان لويس، ودخل السجن في عمر الثلاثة وعشرين سنة، وتعاون في السنغال مع جريدة *Démocratie du Sénégal* التي كان يربها دياغن في دكار، واضطهد لدى عودته إلى بلاده الداوموي، وسُجن مرة أخرى ما بين 1919م و1920م عندما اكتشفت فرنسا منشوراته الثورية في المراسلات التي كان يبعث بها عندما كان يحارب في أوروبا، وفي سنة 1921م بدأ هانكاران بباريس نشر جريدة *Le Messager Dahoméen* التي اهتمت بالكفاح في الداوموي، وكانت تشجب نظام الأنديجينا والاستعمار في بلاده، وفي نفس السنة شارك في مؤتمر الوحدة الإفريقية المنعقد شهرياً أوت وسبتمبر<sup>4</sup>. كان هانكاران يعتقد بأن الحكومة العامة في إفريقيا الغربية تستهزئ بمبادئ "المهمة الحضارية"، لأنها رفضت توسيع التعليم الفرنسي لصالح الأفارقة، وأيضاً توسيع المواطنة الآلية والقانون الفرنسي، وكلّفه ذلك المنع من مزاوله النشاط السياسي، والحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات في موريتانيا<sup>5</sup> بعد الأحداث التي

<sup>1</sup> Ibid, p.59

<sup>2</sup> Albert Adu Boahen, **La politique et le nationalisme en Afrique occidentale, 1919 -1935**, Op. cit., p.693

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.443

<sup>4</sup> Ibid, pp.443-444

<sup>5</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., pp.160-163

عرفتها الداهومي عندما رفض الأهالي دفع الضرائب المرتفعة وخرجوا في مظاهرات وقاموا بإضرابات لم تقض عليها فرنسا إلا باستخدام القوة المفرطة<sup>1</sup>.

من المناهضين أيضاً للإدارة الفرنسية في إفريقيا الغربية، المحامي كوجو توفالو هوينو Kodjo Tovalou Houénou من الداهومي، الذي كان ينشط في باريس، وأسسَ فيها سنة 1924م الرابطة العالمية للدفاع عن العرق الأسود، وكان يُشرف على جريدة *Les Continents*، ويُساهم بالكتابة في الصحافة المحليّة بالداهومي<sup>2</sup>. تحوّلت هذه الرابطة إلى لجنة الدفاع عن العرق الأسود التي أصبح يقودها الشيوعي السنغالي لامين سنغور<sup>3</sup> Lamine Senghor، لتُعاد تسميتها رابطة الدفاع عن العرق الأسود وقادها الماركسي من مالي غاران كوياتي<sup>4</sup> Tiémoho Garan-Koyaté. بالنسبة للامين سنغورن فقد حضر سنة 1927م ببروكسل عاصمة بلجيكا، تأسس رابطة مناهضة الإمبريالية، وخطب أمام شخصيات بارزة أبرزها جواهر لال نهرو وزوجة الزعيم الصيني صن يات صن، وانتُخب في عضوية اللجنة التنفيذية لهذه الرابطة<sup>5</sup>. من الشخصيات السياسيّة الإفريقية البارزة أيضاً في فترة ما بين الحربين بمنطقة إفريقيا الغربية، السياسي السنغالي لامين غي Lamine Gueye، فرغم خسارته الانتخابات البرلمانية أمام ضيوف سنة 1934م، إلا أنه صنع لنفسه شهرة كمحامي ومدافع عن مصالح الأفارقة. في 1935م أسس الحزب الاشتراكي السنغالي، وأصبح حزبه القوة السياسيّة الإفريقية المهيمنة في السنغال، وكان برنامجه السياسي يقوم على تطبيق نفس القوانين المطبقة في فرنسا بأقاليم ما وراء البحار، وتوسيع المواطنة الفرنسية لتشمل جميع السنغاليين<sup>6</sup>.

لم تتمكّن الحركة الوطنيّة في إفريقيا الغربية الفرنسية من تحقيق الكثير للأفارقة في فترة ما بين الحربين والسبب أنّ الكثير من رموز وزعماء هذه الحركة كانوا يعيشون بعيداً عن أراضيهم، وأغلبهم كان يتركز في باريس التي كانت الوجهة المفضلة للنخبة الإفريقية الباحثة عن إكمال تعليمها ومساها الأكاديمي. أيضاً الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تحت الاستعمار لم تشجّع العمل السياسي، بسب

<sup>1</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.445

<sup>2</sup> Ibid, p.453

<sup>3</sup> - لا يجب خلطه مع الزعيم الإفريقي الآخر، ورئيس السنغال بعد الاستقلال، ليوبولد سيدار سنغور.

<sup>4</sup> Albert Adu Boahen, **La politique et le nationalisme en Afrique occidentale, 1919 -1935**, Op. cit., pp.688-689

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.453-454

<sup>6</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.35

تشكّلت العمال والنخبة في مناطق متفرقة وعدم اتّصالها بالجماهير الأمية والتي لا تفهم اللغة الفرنسية، وتأثير السياسة الفرنسية التي قامت على عزل الحركات السياسية بمنعها من أيّ اتصال مع الخارج<sup>1</sup>.

إنّ هزيمة فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية لم تؤدّ إلى قيام حراك وطني حقيقي في إفريقيا الغربية كما حدث في الكثير من مناطق العالم، بل بالعكس تمكّنت فرنسا من تجنيد أكثر من مائة ألف إفريقي ما بين 1939م و1940م<sup>2</sup>. بطبيعة الحال، هذا لا يعني أنّ الأفارقة في هذه المنطقة كانوا كلهم متقبّلين للاستعمار وراضين عن سياسته، فقد عبّر بعضهم في عدّة مناسبات، عن رفضهم لهذا الاستعمار وبأشكال مختلفة. ففي 3 أوت 1941م مثلاً، تعرّض عدد من الأوروبيين المقيمين في أحد فنادق بوبو ديولاسو للاغتيال في هجوم نفذته خمسة وعشرون إفريقياً<sup>3</sup>. وفي سنة 1943م رفض السكان بمنطقة الكازامانس السنغالية مصادرة محاصيلهم الزراعيّة من طرف الإدارة الاستعماريّة، وتزايد عدد المهاجرين الأفارقة إلى البلدان المجاورة هروباً من العمل الإجمالي<sup>4</sup>. الغضب من السياسة الفرنسيّة كان أيضاً وراء إنشاء النقابة الزراعيّة الإفريقيّة SAA في كوت ديفوار على يد مُنتجّي البنّ و الكاكاو وبقيادة فيليكس هوفوت بواني، وهدفها كان إنهاء العمل الإجمالي والتفرقة الاقتصاديّة التي تعرّض لها المزارعين الأفارقة، وسُرعان ما نمت هذه النقابة ليتجاوز عدد أعضائها عشرون ألف عضو، وخلال عام أصبحت نواة الحزب السياسي الأول في كوت ديفوار، أي الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار<sup>5</sup>. وكان بواني طبيباً ومن كبار مزارعي البنّ والكاكاو، وكان قد دخل في صراع مع المعمرين بسبب الامتيازات الكبرى التي كان يحظى بها هؤلاء<sup>6</sup>. أما من الناحية السياسيّة، فقد نظّمت النخبة الإفريقيّة ذات التعلّم الفرنسي نفسها في مجموعات سياسة وشبه سياسيّة، ففي نهاية سنة 1943م تأسّست مجموعات الدراسات الشيوعيّة GEC في العديد من المدن الهامة في إفريقيا الغربية الفرنسيّة، وكانت تُقدّم تعليماً سياسياً وتدريبياً للناشطين السياسيين والنقائين، وفي فبراير 1945م تأسّست في دكار لجان الدراسات الفرنكو-إفريقيّة CEFA<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p.440

<sup>2</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.38

<sup>3</sup> Katja Werthmann, **Introduction: identités urbaines à Bobo-Dioulasso**. In: Katja Werthmann, Mamadou Lamine Sanogo, **La ville de Bobo-Dioulasso au Burkina Faso: Urbanité et appartenances en Afrique de l'Ouest**, Éditions Karthala, Paris, 2013, p.26

<sup>4</sup> Ibid, p.50

<sup>5</sup> Ibid, pp.44-45

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op.cit, p.199

<sup>7</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.45

لقد شكّلت هذه المجموعات السياسيّة التّوّاة الأولى للأحزاب السياسيّة التي ستظهر بعد الحرب العالميّة الثانيّة؛ فمجموعات الدراسات الشيوعية التي كوّنّها الحزب الشيوعي الفرنسي PCF نشطت في المدن الكبرى بإفريقيا الغربية الفرنسية مع نهاية سنة 1943م. أمّا لجان الدراسات الفرنكو-إفريقيّة، فتبنّت خارج السنغال، مواقفاً معادية للاستعمار وفرنسا كما حدث في مالي وغينيا وفولتا العليا حتّى أن السلطات الفرنسيّة أوقفت في مالي ماسين سن Massene Sene وسجنته بسبب قوله في أحد التّجمعات "يجب أن يكون شعارنا الوحيد الحرّيّة والاستقلال". العديد من الوجوه القياديّة في هذه المجموعات ستلعب دوراً نضالياً كبيراً لاحقاً في النقابات وحزب التّجمع الديمقراطي الإفريقي، ونذكر منها جوزيف كوربا Joseph Corréa، عصمان با Ousmane Ba وزير الشؤون الخارجية المالي بعد الاستقلال، فرانسوا غنينغ François Gning، عبد اللاي سادجي Abdoulaye Sadjou، السنغاليّين، ماكان ماكومبا Makan Macoumba من مالي ومامي سيديبي Mambi Sidibé من النيجر<sup>1</sup>. سياسياً دائماً، سافر الزعيم لّمين عيّ إلى الجزائر في جانفي 1944م لتقديم عريضة إلى الجنرال دوغول، وقّعت عليها شخصيات من التّخبة الإفريقيّة المتعلّمة، واشتكت فيها من السياسة العنصرية المتّبعة في السنغال على يد اللوبي الاستعماري المحافظ، ودعت اللّجنة الفرنسيّة للتحرير الوطني CFLN بقيادة دوغول إلى وضع حدّ لهذه الممارسات<sup>2</sup>.

أثّرت الحرب العالميّة الثانيّة في تطوّر الحركة الوطنيّة بإفريقيا الغربية الفرنسية، ويمكن القول أنّ الانطلاقة الحقيقيّة للحركة الوطنيّة بالمنطقة كان بعد هذه الحرب. كان وراء هذه الانطلاقة سببان، الأوّل هو انعقاد الندوة الإفريقيّة الفرنسيّة في برازافيل ما بين 3 جانفي و8 فبراير 1944، بحضور الحكام العاقين للمستعمرات الفرنسيّة والمعمرين، وتحدثت عن مشاركة محتملة للأفارقة في تسيير شؤونهم الخاصّة، وهذا رغم أنّها أكّدت على استمرار الاستعمار واستبعدت أيّ فكرة للاستقلال<sup>3</sup>. لقد أصبح بإمكان الأقاليم الإفريقيّة الفرنسيّة انتخاب ممثّلين لها في المجلسين التأسيسين، الأوّل سنة 1945م والثاني سنة 1946م، وكذلك المشاركة في الانتخابات البلدية<sup>4</sup>. السبب الثاني وراء انطلاق

<sup>1</sup> Ibid, pp.70-72

<sup>2</sup> Ibid, pp.66-67

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale A. Adu Boahen, Op.cit, p.196

<sup>4</sup> Immanuel Wallerstein, Op. cit., p.5

الحركة الوطنية كان اهتزاز مكانة وهيبة فرنسا خلال وبعد الحرب، وهو ما دفع النخبة الإفريقية المتعلمة للعب دور سياسي مؤثر أكثر في المجتمعات الإفريقية<sup>1</sup>.

البداية كانت مع مشاركة الأفارقة كمرشحين وناخبين في انتخابات البرلمان أو المجلس التأسيسي في أكتوبر 1945م، والتي أسفرت عن انتخاب عدّة أفارقة، كانوا من مناهضي النظام الاستعماري ومن ذوي الميول الاشتراكية، وهم لمين غي وليوبولد سنغور من السنغال، ياسين ديالو من غينيا، سورو آيتي من البنين فيليكس بواني من كوت ديفوار، وفيلي دابو سيسوكو ممثلاً لمالي والنيجر<sup>2</sup>. وسرعان ما ظهرت نتائج هذا التمثيل الإفريقي، حيث أقرّ البرلمان الفرنسي قانون 11 أبريل 1946م، المعروف بقانون هوفوت بواني لأنه مقترحه، الذي ألغى العمل الإجمالي في أرجاء إفريقيا الغربية الفرنسية، وصوّت أيضاً على قانون 7 ماي 1946م، المعروف بقانون لمين غي، الذي ألغى قانون الأهالي أو الأنديجينا ومنح الجنسية الفرنسية للأفارقة<sup>3</sup>. وفي نفس الوقت أدّى هؤلاء النواب دوراً مهمّاً في توجيه سياسة فرنسا بإفريقيا الغربية نحو الإصلاح، ودعوا الوزراء والسياسيين الفرنسيين في باريس إلى تأييدهم ضدّ الإدارة الاستعمارية في بلدانهم، وتمكّنت أيضاً المجالس المنتخبة محلياً عبر أعضائها الأفارقة من الضغط لتحقيق الإصلاحات<sup>4</sup>.

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت في إفريقيا الغربية الفرنسية عدّة أحزاب سياسية لكنّها كانت امتداداً للأحزاب الفرنسيّة، ومثال على ذلك حزب *فيدرالية السنغال* الذي كان امتداداً للحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الديمقراطي في كوت ديفوار والحزب التقدمي في النيجر اللذان كانا امتداداً للحزب الشيوعي الفرنسي<sup>5</sup>. لقد مكّنت انتخابات المجلس التأسيسي الأولى والثانية، بعض الشّخصيات الإفريقية ذات التعليم الفرنسي، من الاشتهار داخل الأقاليم التي تنتمي إليها<sup>6</sup>، ففي كوت ديفوار فرض هوفوت بواني نفسه، فبعد أن أسّس في سنة 1946م الحزب الديمقراطي لكوت

<sup>1</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.48

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., p.197

<sup>3</sup> Idem

<sup>4</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.64

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., p.198

<sup>6</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.62



ديفوار PDCI، استطاع خلال ثلاثة أعوام حشد كل القوى المناهضة للاستعمار في بلاده حتى عجزت السلطات الفرنسيّة عن خلق منافس لهذا الحزب ومؤيّد لها<sup>1</sup>.

أمّا في السنغال، فقد كان لمين غي زعيماً لفرع من الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي كان يسمى آنذاك الفرع الفرنسي للعالمية العمالية SFIO، وظلّ مسيطراً على الحياة السياسيّة هناك حتى سنة 1948م أين بزغ نجم شخصية سياسية أخرى هي ليوبولد سيدار سنغور. وفي 27 سبتمبر 1948م قدّم ليوبولد سنغور استقالته من حزب لمين غي، وذلك بسبب اهتمام الحزب الاشتراكي الفرنسي بالمسائل الداخلية لفرنسا فقط، وبعد الاستقالة بقليل قام سنغور بتأسيس حزب جديد هو الكتلة الديمقراطية السنغالية BDS، عقد أول مؤتمر له ما بين 15 و17 أبريل 1949م، وتغلّب على الحزب الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية لسنة 1951م<sup>2</sup>. كما أسّس عبد اللاي سادجي بالسنغال في سنة 1946م، مع مجموعة من المتعلّمين الأفارقة وبعض الجنود الأفارقة القدامى، الحركة الوطنية الإفريقية التي كانت تُصدر جريدة المجتمع *La Communauté* في دكار<sup>3</sup>.

بحكم أن الحركة الوطنيّة في إفريقيا الغربية الفرنسية كانت تواجه إدارة استعمارية واحدة، وبالتالي سياسية واحدة، و بحكم أن النخبة المتزّعمة لهذه الحركة كانت نخبة متخرجة من المدرسة الفرنسية ومتشّبعة بنفس الأفكار، فإنّ الأحزاب السياسيّة التي قامت في أقاليم الفيدرالية ستوجّد نضالها تحت لواء تجمع سياسي واحد سيحمل اسم "التّجمع الديمقراطي الإفريقي RDA"، حيث تأسّس التّجمع في المؤتمر الذي انعقد في بياكو شهر أكتوبر 1946م، ومنذ تأسيسه إلى غاية استقلال دول المنطقة سنة 1960م، كافح هذا التّحالف من أجل إنهاء الاستعمار الفرنسي بالطرق السلمية<sup>4</sup>. وكان التّجمع يضم عدّة أحزاب تمثل الأقاليم المختلفة لإفريقيا الغربية الفرنسية، أبرزها الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار بقيادة بوانيي، الحزب الديمقراطي الغيني بقيادة النقابي سيكو توري، وحزب الاتحاد المالي بقيادة مامادو كوناتي وموديو كايئا، وأما رئاسة هذا التّجمع فكانت لهوفوت بوانيي<sup>5</sup>. ورغم اللّغة المشدّدة التي انتهجتها بعض رموزه اتّجاه الاستعمار الفرنسي، لم يكن هذا الحزب استقلالياً، وكانت أهم

1 ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 224

2 Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.107

3 Ibid, p.77

4 Paul-Marie Couteaux, Gabriel Isette, **Le Combat du Rassemblement Démocratique Africain**, Politique étrangère, No.4, 1983, Centre d'Études de Politique Étrangère, p.1025

5 Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., pp.198-200

مطالبه المساواة بين الأفارقة والفرنسيين في الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة، الحرّيّة الفرديّة والثقافيّة، وإقامة مجالس محليّة مُنتخبة ديمقراطيّاً<sup>1</sup>. وكان التّجمع يملك ستّة نواب في البرلمان الفرنسي، وهو عدد قليل غير مؤثّر، وذلك ما دفعه إلى التّحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي، ليس لأنّه كان يتبني الإيديولوجية الشرعية وإنّما بسبب دعم الحزب الشيوعي له. انقسم التّجمع إلى تيّارين رئيسيين، الأول هو التيّار المحافظ بقيادة بوانيي، والثاني هو التيّار المقرب من الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتزعمه غابرييل داربوسبي Gabriel d'Arboussier الأمين العام للتّجمع ابتداءً من سنة 1949م<sup>2</sup>.

واجه التّجمع الديمقراطي الإفريقي منذ نشأته تحديّات كبرى، منها القمع الذي تعرض له فرعه في كوت ديفوار الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وبشكل متطرّف ما بين 1949م و1956م لكنّها فشلت في إخضاع الحزب<sup>3</sup>، وحاصرت السلطات الفرنسيّة أيضاً التّجمع في المناطق الأخرى خاصة في فولتا العليا، أين عملت على عرقلته والتسبب في هزيمته في انتخابات البرلمان والمجلس العام سنة 1948م، ومنعت انعقاد مؤتمره الثاني في بوبو ديولاسو بذات السنة<sup>4</sup>. ولعلّ التّحدي الآخر في وجه التّجمع كان الخلافات الداخلية التي كانت تعصف به كل مرّة، وهذه الخلافات كانت حول سياسة ومواقف التّجمع، ومثال ذلك الخلاف بين بوانيي وداربوسبي عندما فكّ التّجمع ارتباطه بالحزب الشيوعي سنة 1950م، أين اعتبر بوانيي ذلك تكتيكاً جديداً أكثر منه تغييراً في السياسة، بينما اعتبر داربوسبي ذلك خيانة لمصالح الأفارقة وسياسة التّجمع المقاطعة للإدارة الاستعماريّة<sup>5</sup>. هذا الانفصال رفضه أيضاً الطلبة الأفارقة في فرنسا المنتمين للتّجمع، تحت اسم طلبة التّجمع الديمقراطي الإفريقي *Etudiants du RDA*، وهو التّظيم الذي سيختفي وعوضته فيدرالية طلاب إفريقيا السوداء في فرنسا *FEANF* في الخمسينيّات<sup>6</sup>. وهناك تحدّي آخر واجه التّجمع وهو قضية الوحدة بين الأقاليم المنضوية تحت الفيدرالية، فالأحزاب السياسيّة الإفريقيّة الكبرى في هذه الأقاليم تطوّرت على أساس إقليمي، وقادها زعماء سياسيون كانوا يحصلون على الدّعم داخل أقاليمهم، وهذا صعّب توحيد المواقف والسياسة في التّعامل مع السلطات الاستعماريّة<sup>7</sup>. ومن الأمثلة على ذلك، النزاع الذي

<sup>1</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.72

<sup>2</sup> Ibid, p.104

<sup>3</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 224.

<sup>4</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., pp.105-106

<sup>5</sup> Ibid, pp.106-107

<sup>6</sup> Immanuel Wallerstein, Op. cit., p.12

<sup>7</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., pp.108

كان ينشب بين الأقاليم حول الميزانية الفيدرالية حيث أراد كل إقليم الظفر بالميزانية التي ترقى لتطلعاته، وكثيراً ما عبّر هوفوت بوانبي عن عدم استفادة بلاده من الميزانية الأكبر لأنها في نظره كانت البقرة الحلوب للفيدرالية<sup>1</sup>.

وخلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين، عرفت إفريقيا الغربية الفرنسية تحولات سياسية كبيرة، وذلك بسبب تأثير الأحداث الخارجية على مواقف الأحزاب الإفريقية، أو بسبب تغيير السياسة الفرنسية في المنطقة. مجيء فرانسوا ميتران على رأس وزارة أقاليم ما وراء البحار سنة 1950م، حوّل السياسة الفرنسية في إفريقيا الغربية الفرنسية من سياسة مناهضة للنخبة الإفريقية إلى سياسة تعاوية معها، ولذلك تمّ تعيين حاكم عام جديد للفيدرالية هو برنار كورني-جونتي<sup>2</sup> Bernard Cornut-Gentile، بل سمح ميتران لحزبه الأتحاد الديمقراطي والاجتماعي للمقاومة UDSR سنة 1952م، بالتّرابط مع التّجمع الديمقراطي الإفريقي<sup>3</sup>. هذا النهج الجديد في السياسة الفرنسية استطاع استمالة بعض زعماء الحركة الوطنية الذين استغلوا عدم استقرار الحكومات الفرنسية لصالحهم، فأصبح هوفوت بوانبي وزيراً في حكومة غي مولي Guy Mollet ما بين جانفي 1956 وماي 1957م، وتقلّد كل من حمادون داکو من مالي، وهوبير ماغا من الداھومي، منصب نائب الأمين العام في الحكومة الفرنسية<sup>4</sup>.

أما على الصّعيد الخارجي، وبسبب هزيمة ديان بيان فو الفيتنام، واندلاع الثّورة الجزائرية، واستقلال تونس والمغرب، بدأت يد فرنسا تتراخى في مستعمراتها، ففي سنة 1956م أصدر وزير فرنسا ما وراء البحار الاشتراكي غاستون دوفير Gaston Defferre، كما رأينا في الفصل الثاني، قانوناً أعطى لمستعمرات إفريقيا الغربية شبه استقلال<sup>5</sup>. من جانب آخر، توسّعت الحرب الباردة خارج أوروبا وجذب التّموج السوفياتي اهتمام الحركات المناهضة للاستعمار، فأصبحت إفريقيا الغربية وبقية المستعمرات حقلاً خصباً لنشاط المنظمات الشيوعية مثل "الفيدرالية العالمية للنقابات" و"الفيدرالية الدولية للشباب الديمقراطي". لا ننسى أيضاً دور مؤتمر باندونغ في أبريل 1955م، الذي

<sup>1</sup> Ibid, p.155

<sup>2</sup> Immanuel Wallerstein, Op. cit., p.7

<sup>3</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.106

<sup>4</sup> Rajen Harsche, Op. cit., p.163

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., pp.200-201

حضرته وفود عن الدول المستقلة حديثاً وحتى غير المستقلة، وناهض بيانه الاستعمار ودعا إلى تطبيق مبدأ حق المصير، فكان ذلك مصدر تشجيع للحركة الوطنية في إفريقيا الغربية<sup>1</sup>.

كلّ العوامل المذكورة آنفاً، غدّت لدى بعض الشخصيات والأطراف الوطنية في إفريقيا الغربية فكرة الاستقلال، بينما حافظت شخصيات أخرى على نهجها المطالب بحقوق الأفارقة وتحسين ظروفهم، على رأسها هوفوت بواني وليوبولد سنغور. وفي المؤتمر الذي عنده التّجمع الديمقراطي الإفريقي شهر سبتمبر 1957م، امتنع هذا الحزب عن المطالبة بحق الاستقلال، ولكن بعض التنظيمات السياسيّة والنقابيّة والطلابيّة الأخرى دعت في شهر ديسمبر من نفس السنّة إلى توحيد جهودها من أجل الاستقلال الوطني. وفي مطلع سنة 1958م حاول التّجمع الديمقراطي وأحزاب أخرى خاصّة من السنغال، تأسيس هيئة سياسيّة موحّدة، ولكن فشل في مسعاه، وعلى العكس نجحت الأحزاب المناوئة له في توحيد صفوفها ضمن تنظيم سياسي جديد هو حزب التّجمع الإفريقي PRA، عقد مؤتمره الافتتاحي بكتونو في جويلية 1958م<sup>2</sup>. تسارعت الأحداث بعد أن أعلن دوغول سنة 1958م عن استفتاء للتصويت على دستور جديد يمنح الدول الإفريقيّة الخاضعة لفرنسا الاستقلال الداخلي وحقّ المطالبة بالاستقلال، وإعطاء الاستقلال لكلّ إقليم يُصوّت ضدّ الدستور. غينيا كانت الإقليم الوحيد الذي صوّت ضدّ الدستور، فحصلت على استقلالها في نفس السنّة بقيادة أحمد سيكو توري، وهذا ما مهّد لاستقلال بقيّة الأقاليم سنة 1960م تحت ضغط الثورة الجزائريّة<sup>3</sup>.

ليست الأحزاب السياسيّة الإفريقيّة وحدها التي مثلت الحركة الوطنية، وإنّما كان للشباب والطلبة والحركة النقابية دوراً مهماً أيضاً في الدفاع عن حقوق الأفارقة وتحقيق تطوراتهم، إنّ سيطرة الزعماء السياسيّين الأفارقة على أهم الأحزاب السياسيّة في إفريقيا الغربية، دفع الشباب إلى النضال عبر قنوات أخرى مثل المنظمات الشبائيّة والنقابات، ونذكر منهم أمادو ندين نداو الذي نشط في اتحاد المعلّمين السنغاليّين، وجمعية أولياء التلاميذ، وآلي بوكار الذي نشط في الفرع الشبائي للحزب الاشتراكي الفرنسي SFIO، وترأس مجلس شباب السنغال ثمّ المجلس الفيديرالي لشباب إفريقيا الغربية الفرنسيّة سنة 1956م، وتميّزت الحركة الشبائية بأنّها تبنت معارضة راديكالية ليس فقط نحو الاستعمار،

<sup>1</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., pp.145-146

<sup>2</sup> Immanuel Wallerstein, Op. cit., p.12

<sup>3</sup> Idem

وإنّما أيضاً نحو الزعامة السياسيّة الإفريقيّة التي كانوا يعتبرونها متحالفة مع الاستعمار<sup>1</sup>. هذه الراديكالية تبنّتها أيضاً الطلبة الأفارقة في فرنسا الذين كانوا أول من تكلم بصفّة منتظمة ومُلحّة عن الاستقلال<sup>2</sup>، وازدادت شعبيّة الاستقلال في إفريقيا الغربيّة بفضل نشاط هؤلاء الطلبة المنضوين تحت فيدرالية طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا *FEANF*، وأيضاً لنشاط الطلبة في إفريقيا الغربيّة الذين شكّلوا الاتحاد العام لطلبة إفريقيا الغربيّة *UGEAO*، وأصبح دعم الطلبة يتوجّه نحو الحزب الإفريقي للاستقلال *PAI*، وهو حزب جديد ذو خلفية شيوعيّة، ظهر بعد صدور قانون دوفير *Defferre* أو القانون-الإطار، وكان أول حزب يدعو إلى الاستقلال عن فرنسا<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للنقابات، فإن دورها سيزداد أيضاً بعد الحرب العالميّة الثانيّة، مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب، والسبب هو تزايد عدد العمّال الأفارقة الناتج عن النهضة الاقتصاديّة التي عرفتها إفريقيا الغربيّة بعد هذه الحرب. كانت النقابات الإفريقيّة في المنطقة مجرد فروع للنقابات الفرنسيّة، وأبرزها نقابة الكونفيدرالية العامّة للعمل *CGT* التي كانت تستحوذ لوحدها على أربعين ألف عضو من مجموع سبعين ألف تقريباً ينتمون لمختلف النقابات سنة 1948م<sup>4</sup>، والتي درّبت وكوّنت العديد من الوجوه النقابيّة الإفريقيّة، سيكون لها دور هام في الحياة السياسيّة بإفريقيا الغربيّة الفرنسيّة، ومنهم عبد اللاي ديالو وموديبو كايّتا من مالي، دجيبو باكارى من النيجر وأحمد سيكوتوري من غينيا<sup>5</sup>. أهم وسيلة اعتمدها النقابات لتحقيق مطالبها كانت الإضرابات، وكانت البداية مع الإضراب الذي شنته معلّمو الفرنسيّة في إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة شهر ديسمبر 1945م، ونجحوا في الحصول على زيادة في الأجور، وأصبح هذا النّجاح مثلاً يُتّذى به لدى العمّال الأفارقة. في الشهر الموالي كان هناك إضراب آخر أقوى، ما بين 14 و26 جانفي 1946م في دكار وسان لويس، تجنّد له حوالي عشرون ألف عامل وموظف في القطاعين العام والخاص، وأجبر السلطات الفرنسيّة على التّفاوض مع المضربين والقُبول برفع سقف الأجور. لقد تعلّمت الحركات السياسيّة والاجتماعيّة الإفريقيّة من هذا الإضراب، أنّ التّحسّن المعترف في الأجور والظروف المعيشيّة والمشاركة في السلطة، لا يمكن تحقيقه إلاّ بالعمل المنسّق والتّفاوض<sup>6</sup>. استطاعت النقابات بإضراباتها أن تُحقّق العديد من الانتصارات، ففي 1953م

<sup>1</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.133

<sup>2</sup> Immanuel Wallerstein, Op. cit., p.28

<sup>3</sup> Jean Suret-Canale, A. Adu Boahen, Op. cit., p.201

<sup>4</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.98

<sup>5</sup> Ibid, p.68

<sup>6</sup> Ibid, pp.68-69

افتكت زيادة في الأجر القاعدي بالقطاع الخاص بنسبة 20%، وفي 1956م، بعد أن هدّدت بالإضراب، طبّقت السلطات الفرنسية نظام المنح العائلية<sup>1</sup>.

لم يكن هناك مناصراً لهذه النقابات من الاشتغال بالسياسة، فقد اقتنع الزعماء النقابيون بأن تحقيق مطالب العمّال لا يتأتى إلاّ بتقلد المناصب السياسيّة لأتّما المفتاح لذلك. هذا الاقتناع جاء أيضاً من فشل الزعماء السياسيين في تحقيق طموحات العمال، وأصبح هناك صراع بين هؤلاء، النقابيين والزعماء السياسيين استمرّ حتى إلى ما بعد الاستقلال. من أمثلة هذا الصراع، التوتر الذي حصل في كوت ديفوار، بعد التقارب الذي حدث، كما سبق ذكره، بين التّجمع الديمقراطي الإفريقي والحكومة الفرنسيّة، وتقلد بوانيي لمنصب وزير في باريس سنة 1956م، وهو ما دفع النقابي غاستون فيانكان Gaston Fiankan إلى الدّعوة لإضراب مدّته ثلاثة أيام استجاب له 99% من العمّال، وانتقد قادة التّجمع الديمقراطي بسبب تناقص تجاوبهم مع تطلعات العمّال<sup>2</sup>. ومن النقابيين البارزين، إن لم نقل أبرزهم، الغيني أحمد سيكوتوري الذي بزغ نجمه في الكونفيدرالية العامة للعمل، وأسّس في غينيا الحزب الديمقراطي الغيني PDG، واشتهر توري بعد نجاح الإضراب العام سنة 1953م، واكتسح حزبه انتخابات الجمعيّة الإقليميّة في بلاده وفاز بغالبية المقاعد مستفيداً من ضعف منافسيه المؤيدين من فرنسا، ومن تأييد المسلمين له، ونسبه الذي يعود إلى المقاوم الإفريقي المعروف ساموري توري<sup>3</sup>. إنّ أكبر إشارة على الصّراع كان بين الذراع السياسي من جهة، والذراع الاقتصادي الاجتماعي من جهة أخرى في النضال الوطني، كانت قرار الحكومات الإفريقية بمنع نشاط النقابات المستقلّة مباشرة بعد تحقيق الاستقلال<sup>4</sup>، والغريب أنّ سيكوتوري، ذو التكوين النقابي، منع هو أيضاً إضراب المعلمين في بلاده سنة 1962م<sup>5</sup>.

إنّ أكبر تغيير طرأ على الحركة النقابيّة في إفريقيا الغربية كان سنة 1957م، عندما تأسّست بمؤتمر كوتونو في شهر جانفي، نقابة جديدة مستقلّة عن أيّ نقابة أو منظمة فرنسيّة، وتعمل على توحيد عمّال إفريقيا الفرنسيّة، تحت اسم الاتّحاد العام لعمّال إفريقيا السوداء UGTAN، وكان عبد

<sup>1</sup> Frederick Cooper, Op. cit., p.408

<sup>2</sup> Ibid, p.420

<sup>3</sup> - ب. س. لويد، المرجع السابق، ص ص. 223-224

<sup>4</sup> Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa**, Op. cit., p.224

<sup>5</sup> Immanuel Wallerstein, Op. cit., p.19

اللاي ديالو أمينها العام. بعد تأسيس النقابة الجديدة، ترشحت معظم الوجوه النقابية لانتخابات مجالس الحكومة التي أُجريت لأول مرة في كل إقليم، عن حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي وأحزاب أخرى. في ثمانية من تسعة مجالس في إفريقيا الغربية، فاز الزعماء النقابيون بمنصب وزير العمل أو وزير الخدمة المدنية، سبعة منهم ينتمون للنقابة الناشئة على غرار ديالو الذي أصبح وزيراً للعمل في بلاده مالي<sup>1</sup>.

لقد تيقنت السلطات الفرنسية بضعفها أمام هؤلاء السياسيين والنقابيين الجدد بما كان سائداً قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، ورأت بأنّ الحل الوحيد كان فتح باب الحوار مع الزعماء الأفارقة المستعدين لذلك، أو الذين سمّتهم في الخمسينيات المحاورون الشرعيون *Interlocuteurs Valables*، وهذا من أجل تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الطارئة<sup>2</sup>. اعتقاد السلطات الفرنسية كان في محله، فدخل هؤلاء النقابيين في الوزارة رؤدهم، وخفت النشاط النقابي بشكل كبير، بل أحياناً كانت نقابة الاتحاد العام تتدخل لتهدئة حركات الإضراب، والعامل الآخر الذي أضعف عمل الاتحاد العام، كان انشغال كل وزير من الزعماء النقابيين بقاعدته السياسية في بلده<sup>3</sup>.

## ثانياً: الانعكاسات الاجتماعية

### I - نشأة المدن الاستعمارية وازدهارها:

تعتبر المدينة رمزاً لاستقرار الإنسان منذ القدم، وعرفت تطوراً هائلاً من حيث تنظيمها وتخطيطها لتتماشى مع تزايد عدد المقيمين فيها، وبالتالي تحقيق الفائدة الاقتصادية والتواصل الاقتصادي والثقافي بين سكانها. لقد عبّرت المدينة على مدى التطور الحضاري للإنسان، فكل حضارة كانت لها مدينة أو مدن تُبرز مدى تطورها، والكثير من المدن القديمة لازالت آثارها قائمة إلى اليوم، وتروي الكثير من تاريخ الحضارات التي شيّدتها في مختلف قارات العالم.

في إفريقيا، تركز السكان في عدة مناطق، وأسّسوا تجمعات سكانية أخذت مع مرور الزمن شكل المدن، وقامت فيها حضارات مزدهرة. البداية كانت مع الساحل الشمالي للقارة المطل

<sup>1</sup> Frederick Cooper, Op. cit., pp.414-415

<sup>2</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.70

<sup>3</sup> Frederick Cooper, Op. cit., pp.415-416

على البحر الأبيض المتوسط، أين ازدهرت عديد المدن مثل قرطاج والإسكندرية، وذلك بفضل التجارة مع المدن الأوروبية والآسيوية<sup>1</sup>. في غرب إفريقيا، قامت مجموعة من المدن أيضاً، مرّ علينا ذكرها في الفصل التمهيدي لهذه الرسالة، وكانت ميزة المدن الإفريقية القديمة هي اعتمادها على الزراعة<sup>2</sup>. أدّت هذه المدن دوراً هاماً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولكن عددها كان قليلاً وسكانها قليلون<sup>3</sup>، ورافقت تطورها الكوارث، الحروب، الغارات، والسرقة<sup>4</sup>.

إن أكبر ثورة حضرية عرفتها إفريقيا هي التي كانت في المناطق الملامسة للعالم العربي والإسلامي، وذلك بداية القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، وذلك لأن الإسلام قام بدور في تحويل المدن<sup>5</sup>. إن الممالك الإسلامية أسّست المدن، ولعبت القبائل العربية والبربرية الدور البارز في اعمارها وازدهارها، ولقد اهتمت مصادر الرحلة والتاريخ بتناول هذه المدن. لقد اهتمت مصادر الرحلة والتاريخ بتناول هذه المدن من حيث الموقع، الشوارع، المهن، السكان، والتضاريس و النباتات<sup>6</sup>، ومن هذه الحواضر نذكر تمبكتو، غاو، كومي صالح، سيلا أو مدينة جني Jenné التي اشتهرت بمسجدها المتميز من الناحية المعمارية<sup>7</sup>. لا يجب أيضاً نسيان الكتابات التي تركها المستكشفون الأوروبيون حول هذه المدن، وكيف كانت الهدف لرحلات البعض منهم، مثل ما مرّ علينا عند الحديث عن المستكشف الفرنسي رونييه كايي، الذي فعل المستحيل للوصول إلى مدينة تمبكتو، وهنري بارث وآخرون. إن ما كان يُميّز المدينة الإفريقية عموماً قبل مجيء الاستعمار، هو أن المجتمع

<sup>1</sup> Blaise Nkubiyaho, **Ancient Cities of Africa**, DOI:10.13140/RG.2.2.14023.11680,

Accessed on February 19th, 2019, p.1

<sup>2</sup> Little Kenneth, **West African Urbanization as a Social Process**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.1, No.3, 1960, École Pratique des Hautes Études, p.92

<sup>3</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **De la ville en Afrique noire**, Annales. Histoire, Sciences Sociales, No.5, 2006, Cambridge University Press, p.1088

<sup>4</sup> Marc-Antoine Pérouse de Montclos, **Migration forcée et urbanisation de crise: l'Afrique subsaharienne dans une perspective historique**, Autrepart, No.55, 2010, Presses de Sciences Po, p.4

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **De la ville en Afrique noire**, Op. cit., p.1096

<sup>6</sup> عثمان منادي، **حواضر الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد

4، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص.81

<sup>7</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **De la ville en Afrique noire**, Op. cit., p.1096



فيها يتفوق على البناء، بمعنى أن ماهية المدينة لم تكن في الأمور المادية بقدر ما كانت تعبير عن الانتماء لمجموعة دينية وسياسية<sup>1</sup>. على كل، المدن بمفهومها الحقيقي في غرب إفريقيا كانت نادرة<sup>2</sup>.

عندما وصل الرجل الأبيض إلى إفريقيا، كانت البداية مع السواحل الغربية للقارة، وكان البرتغاليون أول من وصل إليها. في البدايات الأولى لاتصال الرجل الأبيض بالسواحل الغربية، سيحدث أمر غير إلى الأبد علاقة أوروبا بإفريقيا، وهو ظهور تجارة العبيد. بدأت تجارة العبيد محتشمة، ولكن سرعان ما ازدهرت مع الحاجة إلى اليد العاملة في العالم الجديد، ومع هذا الازدهار زادت أهمية منطقة غرب إفريقيا التي أصبحت خزاناً للعبيد لموقعها الجغرافي. لقد أدى ازدهار تجارة العبيد إلى بداية الاستقرار الأوروبي في المنطقة، وكان البرتغاليون أول من استقر فيها ثم تلاهم الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون. كان للبرتغاليين سبق في إدخال نموذج المدينة المحصنة أو القلعة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين<sup>3</sup>. لم تشهد هذه المدن المحصنة توسعاً أو زيادة في عدد السكان، وكان سكانها في الغالب من تجار العبيد الأوربيين والأفارقة، وبقيت إلى مجرد نقاط يتم فيها نقل العبيد المجلوبين من الداخل الإفريقي إلى قارة أمريكا. استمر الأمر حتى القرن التاسع عشر، أين جاء التحول من تجارة الرقيق إلى "التجارة الشرعية"، والذي أدى إلى قيام بعض المراكز التجارية مثل دكار، دوالا، فريتاون ولاغوس، وجلب تأثيراً أوروبياً مهماً على تصميم وهندسة المدن التي شيدها الأوروبيون<sup>4</sup>. هذه المدن الاستعمارية لم تشهد تطوراً كبيراً خلال القرن التاسع عشر، وذلك بسبب ضعف الوجود الأوروبي المقتصر على المناطق الساحلية، وحتى عندما استطاع الأوروبيون السيطرة على المناطق الداخلية في غرب إفريقيا، ظل الوجود الأوروبي عسكرياً بالدرجة الأولى. كانت المدن الساحلية متقدمة على نظيراتها في الداخل، لأن التواجد الأوروبي كان بداية في السواحل ومصبات الأنهار، وكانت أول موجات الهجرة، نحو المدن-الموانئ مثل أكرا، لاغوس، فريتاون ودكار<sup>5</sup>.

في إفريقيا الغربية الفرنسية، أسس الفرنسيون العديد من المدن، وبعض المدن الأخرى تطورت في ظل الوجود الفرنسي، ومن هذه المدن غوري، سان لويس، دكار، روفيسك، كايسن، بماكو،

<sup>1</sup> Ibid, p.1095

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op .cit., p.417

<sup>3</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **De la ville en Afrique noire**, Op .cit., p.1096

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.209

<sup>5</sup> Little kenneth, Op. cit., p.91

كوتونو، أبيدجان، بوبو ديولاسو ووغادوغو. عرفت هذه المدن تطوراً لأنها كانت عواصم أو مراكز إدارية استعمارية أو موانئ ومحطات للقطار أو ملتقى للطرق<sup>1</sup>. على العكس، المدن الإفريقية التاريخية تراجع دورها وتناقص عدد سكانها، لأن الفرنسيين لم يقيموا فيها مقرات إدارية. في 1931م، لم يتجاوز عدد سكان تمبكتو، غاو وموبتي خمسة عشر ألف نسمة<sup>2</sup>. مدينة سي Say، الواقعة قرب نهر النيجر جنوب غرب نيامي، التي عرفت ازدهاراً كبيراً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأصبحت مركزاً دينياً واقتصادياً يبلغ تعداد سكانه مائة ألف نسمة تقريباً، وبعد سنوات فقط من مجيء الفرنسيين لم تعد المدينة كما كانت، وأصبح عدد سكانها نهاية القرن التاسع عشر حوالي خمسة آلاف فقط<sup>3</sup>. نفس المصير لحق بمدينة أبومي Abomey، عاصمة مملكة الداهومي، التي بلغ سكانها أربعة وعشرون ألف نسمة سنة 1772م<sup>4</sup>، والمدن التي كانت تمر بها القوافل، مثل ولّاته وتيشيت، لم يبق فيها إلا ألف أو ألفين نسمة من السكان مطلع القرن العشرين<sup>5</sup>.

في القرن العشرين، ثبت الاستعمار الفرنسي أقدامه في إفريقيا الغربية، فساد الاستقرار السياسي عموماً، وبدأت مرحلة الاستغلال الاقتصادي الفعلي للمنطقة، وتم الربط بين مختلف المناطق والمدن بالطرق أو السكك الحديدية. هذا الواقع الجديد أدى إلى توسع ونمو المدن الاستعمارية، وأهم مظهر لهذا التوسع والنمو زيادة عدد سكان فيها. عملية النمو هذه مرة بمرحلتين متميزتين، المرحلة الأولى كانت قبل الحرب العالمية الثانية، و فيها كان عدد المدن قليل و الفروق بين المدن والأرياف محدودة، فكانت التجمعات السكانية ذات طابع ريفي أكثر منه متمدن<sup>6</sup>. المرحلة الثانية هي التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية، أين بدأت مظاهر التوسع في حجم المدن بغرب إفريقيا في الظهور<sup>7</sup>، وبالأخص مع مطلع الخمسينيات أين انفجرت المدينة الاستعمارية مساحة وسكاناً<sup>8</sup>. فما بين 1950م

<sup>1</sup> Albert Adu Boahen, **Le colonialisme en Afrique: impact et signification**. In: **Histoire Générale de l'Afrique, T.VII**, Op. cit., p.851

<sup>2</sup> Ibid, p.524

<sup>3</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **Villes coloniales et histoire des Africains**, Vingtième Siècle. Revue d'histoire, No.20, 1988, Presses de Sciences Po, p.59

<sup>4</sup> Little kenneth, Op. cit., p.92

<sup>5</sup> Marc-Antoine Pérouse de Montclos, Op. cit., p.4

<sup>6</sup> Bakary Kamian, **Les villes dans les nouveaux états d'Afrique occidentale**, Revue Tiers Monde, Vol.4, No.13-14, 1963, Publications de la Sorbonne, p.65

<sup>7</sup> - ب. س. لويد، المرجع السابق، ص. 110

<sup>8</sup> Odile Goerg, **Domination coloniale, construction de «la ville» en Afrique et dénomination**, Afrique & histoire, Vol.5, No.1, 2006, Verdier, p.16

و1960م انتقل عدد سكان المدن في إفريقيا من 31.8 مليون إلى 49.5 مليون نسمة، شكَّلت إفريقيا الغربية 10.15% منها سنة 1950م و13.48% سنة 1960م<sup>1</sup>. الإحصائيات التالية تعطينا صورة أوضح عن تطور هذه المدن: في 1905م كان عدد سكان كوتونو 1100 نسمة<sup>2</sup>، وفي 1910م بلغ عدد سكان أبيدجان 800 نسمة، وارتفع في ظرف أربعة سنوات فقط إلى 10000 نسمة سنة 1914م، وأما مدينة دكار فبلغ عدد سكانها 19800 نسمة سنة 1916م<sup>3</sup>. في سنة 1931م، بلغ عدد سكان دكار 47000 نسمة، سان لويس 28000 نسمة، تياس (السنگال) Thiès 11000 نسمة، كوناكري 6000 نسمة، بماكو 19000 نسمة، أبيدجان 9500 نسمة، بواكي (كوت ديفوار) 5000 نسمة، واغادوغو 10000 نسمة، بوبو ديولاسو (بوركينافاسو) 10800 نسمة، نيامي 1600 نسمة، بورتو نوفو 21400 نسمة وكوتونو 3300 نسمة<sup>4</sup>. في 1936م أصبح عدد سكان دكار 92000 نسمة، وأما أبيدجان فبلغ 17500 نسمة، وبالنسبة لكوناكري تضاعف سكانها مقارنة بسنة 1931م<sup>5</sup>. في سنة 1948م أصبح عدد سكان أبيدجان 58000 نسمة<sup>6</sup>، وقفز إلى 157000 نسمة سنة 1955م، وفي نفس السنة كان عدد سكان دكار 172000 نسمة، بعدما كان 13200 نسمة عشر سنوات قبل ذلك<sup>7</sup>. أخيراً، وفي السنة التي استقلت فيها دول غرب إفريقيا عن فرنسا، كان عدد سكان أبيدجان 210000 نسمة، ونيامي 35000 نسمة، ولومي 73000 نسمة، بواكي 50000 نسمة، ودكار 364000 نسمة<sup>8</sup>.

إن الإحصائيات السابقة تُبرز مدى التحول الكبير الذي عرفته مدن إفريقيا الغربية الفرنسية من حيث عدد السكان، وبالضرورة من حيث المساحة. فمدينة أبيدجان مثلاً، زاد عدد سكانها في نصف قرن، ما بين 1910م و1960م، أي بنسبة 210%. السبب الرئيسي في هذه الزيادة السكانية الهائلة يعود إلى الهجرة التي شهدتها الأرياف والقرى نحو هذه المدن، فرغم صعوبة المعيشة في هذه

<sup>1</sup> Pierre Kipré, **Le développement industriel et la croissance urbaine**. In: **Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII**, Op. cit., p.407

<sup>2</sup> Little kenneth, Op. cit., p.91

<sup>3</sup> Albert Adu Boahen, **Le colonialisme en Afrique: impact et signification**, Op. cit., p.851

<sup>4</sup> Bakary Kamian, Op. cit., p.78

<sup>5</sup> Simon Pierre Ekanza, **Tendances démographiques et transformations de la société en AOF**. In: **AOF: Réalités et héritages**, Op. cit., p.988

<sup>6</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.210

<sup>7</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.988

<sup>8</sup> Bakary Kamian, Op. cit., p.67

المدن إلا أنها ظلّت جذابة للأفارقة<sup>1</sup>. لقد أدّت تيارات الهجرة إلى اعمار المناطق الزراعية والمنجمية، وساهمت في تكوين التجمعات السكانية الكبرى، وهذا ما تطلب توفير الخدمات الإدارية وإقامة بعض الصناعات الثانوية<sup>2</sup>. الموجة الأقوى لهذه الهجرة بدأت في الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي، فما بين 1935م و 1960م تغدّت المدن من النزوح الريفي الناتج عن أزمة الأرياف أكثر منه عن النمو الصناعي لهذه المدن<sup>3</sup>، وأكبر إشارة عن هذا النزوح هي أن عدد الذين كانوا يتركون منطقة السودان الفرنسي باتجاه نيجيريا، كان يبلغ مائتي ألف نازح إفريقي سنوياً<sup>4</sup>. الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، عرفت موجة ضخمة للهجرة منذ بداية الاستعمار، وتسارعت نحو المدن منتصف القرن العشرين<sup>5</sup>، بسبب التحول السياسي والاقتصادي الذي عرفته فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية. أزمات الريف التي كانت السبب في النزوح الريفي متعددة، وأولها ضعف عائدات الزراعة<sup>6</sup>، ولضعف الإنتاج الزراعي الناتج عن الجفاف، كما حدث ما بين 1945م و 1946م، وما بين 1951م و 1953م<sup>7</sup>. ولنفس السبب عانت منطقة كاتسينا سنة 1913م، وأدت إلى هجرة الهاوسا من النيجر الفرنسي باتجاه نيجيريا الخاضعة للاستعمار البريطاني<sup>8</sup>. إن الأفارقة الذين كانوا يعتمدون كلية على الزراعة لسد حاجياتهم، وتوفير متطلباتهم الغذائية، لم يكن أمامهم لمواجهة الجفاف والمجاعة إلا الهجرة نحو المدينة بحثاً عن العمل فيها، وبدأت عملية الهجرة هذه نحو المدن بشكل موسمي ثم أصبحت دائمة<sup>9</sup>، بمعنى أن إقامة الإفريقي في المدينة كانت مؤقتة ثم تحولت إلى إقامة دائمة. كان أغلب هؤلاء المهاجرين من الصغار في العمر، جذبتهم المدينة لجني المال الذي يسمح لهم بدفع الضرائب والمهور وشراء حاجياتهم المختلفة<sup>10</sup>. من الأسباب التي ساهمت كثيراً أيضاً في النزوح الريفي، رغبة الأفارقة في الاستفادة من خدمات التعليم و الخدمات الصحية التي كانت منتشرة في المدن دون الأرياف<sup>11</sup>،

<sup>1</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.988

<sup>2</sup> John Charles Caldwell, Op. cit., p.523

<sup>3</sup> Pierre Kipré, Op. cit., p.410

<sup>4</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.988

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **De la ville en Afrique noire**, Op. cit., p.1100

<sup>6</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.210

<sup>7</sup> Pierre Kipré, Op. cit., p.412

<sup>8</sup> Marc-Antoine Pérouse de Montclos, Op. cit., p.4

<sup>9</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.988

<sup>10</sup> Little kenneth, Op. cit., p.91

<sup>11</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.210

وكما رأينا، التعليم بالنسبة للأفارقة كان المفتاح للحصول على العمل. هناك أسباب أخرى للنزوح الريفي، منها هروب بعض الأفارقة من قيود القرية التي كانت تُقيّد حريتهم<sup>1</sup>، وتمرد البعض على واقعهم الاجتماعي، فالجنود الأفارقة الذين عادوا من الحرب العالمية الأولى، ويشكل العبيد ثلاثة أرباعهم، رفضوا الاندماج من جديد في الحياة التي كانوا يعيشونها قبل تجنيدهم في الحرب، و تحزروا روحياً أو معنوياً وادخروا مالا من المنح التي كانوا يحصلون عليها من السلطات الفرنسية مقابل خدمتهم في الجيش الفرنسي<sup>2</sup>.

كان يعيش في المدن الاستعمارية الأوروبيون والأفارقة، ورغم أنها كانت ذات أغلبية إفريقية إلا أن علاقتها الرئيسية كانت مع أوروبا<sup>3</sup>، لأن الاقتصاد الإفريقي في غرب إفريقيا كان مرتبطاً بالاقتصاد الفرنسي، كما أن السلطة في هذه المدن كانت بيد الأقلية الأوروبية. من مميزات مدن إفريقيا الغربية الفرنسية أنها كانت تضم عدداً أكبر من الأوروبيين مقارنة بمثيلاتها في إفريقيا الغربية البريطانية<sup>4</sup>، فقد عُرف تاريخياً استقرار المعمرين الفرنسيين في المدن، بينما كان المعمرّون البريطانيون يستقرون في الأرياف. في 1928م، كانت إفريقيا الغربية تضم أربعين ألف أوروبي أغلبهم فرنسيين وبريطانيين، وفي 1956م كانت الجالية الفرنسية في السنغال تجاوزت لوحدها ثمانية وأربعين ألف فرنسي<sup>5</sup>، وكانت دكار منتصف الخمسينيات تضم ثلاثين ألف أوروبي، يشكلون 13% من مجموع سكان المدينة، وضمت كوناكري نفس النسبة من المعمرين، وأما أيديجان فكان يسكنها تسعة آلاف أوروبي، يمثلون 7% من مجموع سكانها<sup>6</sup>.

بالنسبة للأفارقة المتمدنين، كانوا يشكلون أغلبية سكان المدن، وكلُّهم جاءوا من الأرياف القريبة من المدن أو البعيدة عنها. البحث عن العمل، وعن فرصة للتعليم أو العلاج كانت تدفع الأفارقة للهجرة نحو المدن البعيدة. في هذه المدن الاستعمارية ستظهر النخبة الإفريقية التي ترعرعت

<sup>1</sup> Little kenneth, Op. cit., p.91

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale , Op. cit., p.421

<sup>3</sup> Little kenneth, Op. cit., p.92

<sup>4</sup> ب. س. لويد، المرجع السابق، ص.110

<sup>5</sup> Bakary Kamian, Op. cit., p.66

<sup>6</sup> ب.س. لويد، المرجع السابق، ص.110

وتعلمت فيها، ومنها انطلق نشاط النخبة السياسي والثقافي وتأثيرها الاجتماعي. رأينا مثلاً المدرسة العادية وليام بونتي في السنغال، التي تخرجت منها النخبة الإفريقية، وكانت تضم شخصيات من مختلف مناطق إفريقيا الغربية الفرنسية.

إلى جانب الأوروبيين والأفارقة، ضمت المدن الاستعمارية فئات أخرى من المهاجرين لكن بنسبة قليلة. من هؤلاء المهاجرين، كان هناك اللبنانيين والسوريين الذين هاجروا إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، عندما وقعت بلادهم تحت الانتداب الفرنسي سنة 1920م، وقد شكل هؤلاء بسرعة طبقة برجوازية في المدن بفضل التجارة<sup>1</sup>. في 1897م كان عدد السوريين واللبنانيين 28، وفي سنة 1900م أصبح عددهم 276، ثم ارتفع إلى 1910 سنة 1909م، و3000 سنة 1929م، وفي 1935م بلغ عددهم 6000<sup>2</sup>. بالإضافة إلى السوريين واللبنانيين كان هناك العرب والمورين الذين عملوا أيضاً بتجارة التجزئة<sup>3</sup>.

شُيّدت المدن الاستعمارية في إفريقيا الغربية الفرنسية وفق نمط المدن الحديثة آنذاك ذات الطابع الأوروبي، وكانت نواتها الأولى البنايات الإدارية والبنايات التي لها علاقة بالخدمات الصحية والتعليم. في دكار وأبيدجان وكوناكري أقامت الإدارة الفرنسية مدناً أوروبية واسعة مزودة بشوارع ومباني حكومية أنيقة ومساحات خضراء واسعة<sup>4</sup>. مع مرور الزمن وتزايد عدد سكانها والتحول الاقتصادي، تغير شكل المدن وأصبحت تؤدي دورها بشكل أفضل. بين الحربين العالميتين ازدهرت التجارة بين أوروبا وإفريقيا، وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية في إفريقيا الغربية الفرنسية إلى إنشاء الأحياء الإدارية، وقامت البنوك، والمصانع، وقاعات السينما والصيدليات. وبعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب مجيء عدد كبير من الأوروبيين، ازدهرت المدن وظهرت الأحياء الفخمة<sup>5</sup>.

كان هناك اختلاف بين المدن الاستعمارية الفرنسية و البريطانية في غرب إفريقيا، فالزائر للمدن في إفريقيا الغربية الفرنسية سيجد بسهولة المباني الإدارية، و التي كانت عادة مقابل الساحة الرئيسية،

<sup>1</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.989

<sup>2</sup> Albert Adu Boahen, **Le colonialisme en Afrique: impact et signification**, Op. cit., p.854

<sup>3</sup> Bakary Kamian, Op. cit., p.70

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.217

<sup>5</sup> Bakary Kamian, Op. cit., pp.66-67

ولكن في إفريقيا الغربية البريطانية كانت هذه المباني عادة خارج المدينة، ففي مدينة كانو، على سبيل المثال، كانت المباني الإدارية تبعد عنها بحوالي أربعة أميال عنها<sup>1</sup>، و السبب هو أن الاستعمار البريطاني حافظ على المدن الموجودة مثل كانو، إبيادن، أكرا وكمبالا، وقام ببناء أحياء جديدة مجاورة لها<sup>2</sup>. حاول الفرنسيون أيضاً، إضفاء بعض التنوع المعماري على مُدُنهم بغرب إفريقيا، نتيجة تطور الفن المعماري وتعدُّد مدارس، ففي بداية الثلاثينيات من القرن العشرين شَيّد الفرنسيون مثلاً عيادة متعددة الخدمات في شارع بليز دياغن، وكان تصميمها المعماري مستوحى من المعمار الإسلامي الذي تميّزت به مساجد السودان العربي<sup>3</sup>. هذا التصميم هم لا محالة إشارة على إعجاب الفرنسيين بالفن المعماري الإسلامي هناك، خاصة أن المنطقة كانت تزخر بالعديد من النُحف المعمارية مثل مسجدتي تمبكتو وجني.

إن أهم مظهر للتخطيط العمراني الاستعماري في غرب إفريقيا كان تقسيم المدن الاستعمارية إلى منطقتين، منطقة ذات أقلية أوروبية مزودة بكل وسائل الراحة، و منطقة إفريقية ذات كثافة سكانية عالية ولا تستوفي شروط الحياة الكريمة<sup>4</sup>. إن هذا التفريق بين الأوروبيين والأفارقة في المدن كان نتيجة لمجموعة من الأسباب وعلى رأسها مسألة الصحة. منذ بداية التخطيط المعماري الاستعماري ركزت الإدارة الاستعمارية على قضية الصحة، وسمحت للمخططين بالتفريق بين جزئين من المدينة، الجزء "الصحي" الخاص بالبيض، والجزء "المريض" الخاص بالأهالي الأفارقة<sup>5</sup>، وبين الجزئين وضعت منطقة فاصلة كانت تسمى الحبل الصحي Le cordon sanitaire<sup>6</sup>. هذا التخوف الصحي لدى الفرنسيين، وبقية الأوروبيين في إفريقيا، تسبّب فيه وعزّزه انتشار الأوبئة القاتلة ليس في إفريقيا فقط وإنما في آسيا أيضاً، ومنها وباء الطاعون الذي قتل على الأقل ستة ملايين هندي ما بين عامي

<sup>1</sup> Gale Thomas S., **Ségrégation in British West Africa**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.20, No.80, 1980, École Pratique des Hautes Études, p.495

<sup>2</sup> Odile Goerg, Op. cit., p.18

<sup>3</sup> Liara Moshé, **Regional and Colonial Architectures in French West Africa: Formalistic Dialogues**, Présence Africaine, No.171, 2005, Présence Africaine Editions, p.65

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.213

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **Racial and social zoning in African cities from colonization to postindependence**. In: **Beyond Empire and Nation: The Decolonization of African and Asian Societies, 1930s-1970s**, Brill, 2012, p.270

<sup>6</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.214

1898م و1907م، والحُمى الصفراء سنة 1910م<sup>1</sup>، ووباء الملاريا الذي ظلَّ يفتك بآلاف الأفارقة حتى زمن غير بعيد. في سنة 1900م، صرَّح أمين الدولة للمستعمرات بفرنسا شامبرلين J.Chamberlain قائلاً: "فصل الأهالي حالياً هو الحل الوحيد الذي يُعطي أملاً للنجاح في إفريقيا من أجل القضاء على الملاريا"<sup>2</sup>. حتى في المدن الاستعمارية البريطانية، باستثناء تلك الواقعة في شمال نيجيريا و غانا، لم يكن التمييز بين البيض والسود في المدينة سياسة عامة قبل 1910م، ولكن بعد هذه السنة، أصبح التمييز السياسة المتبعة عامة، بتوصية من السلطات الصحية، بعد انتشار وبائي الطاعون والحُمى الصفراء<sup>3</sup>. عملية الفصل بين السود والبيض الأكثر راديكالية في غرب إفريقيا، هي تلك التي قام بها الألمان سنة 1910م في دوالا، حينما وضعوا مخططاً للمدينة يضع الأوروبيين على طول نهر ووري Wouri حيث كان يسكن السكان الأصليون الذين نُقلوا للسكن في المناطق الداخلية، مقابل تعويضات زهيدة، تفصل بينهم والأوروبيين أرض عرضها واحد كيلومتر<sup>4</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن التفريق بين الأوروبيين والأفارقة في المدينة لم يُفرض قانوناً، و أنَّ الإدارة الاستعمارية لم تمنع الانصهار بين المجموعات العرقية في المدينة<sup>5</sup>، فلا الفرنسيين ولا البرتغاليين و لا الانجليز قننوا التفرقة بين سكان المدن في إفريقيا على أساس عرقي<sup>6</sup>. لقد اختلفت السياسة الصحية بين الفرنسيين و البريطانيين من حيث الهدف، فالبريطانيين كان هدفهم من سياسة التمييز الصحي داخل المدن، حماية أرواح الأوروبيين، في حين كان هدف الفرنسيين الحفاظ على أرواح الأفارقة أيضاً، لأنهم اقتنعوا بأن التمييز الصحي لم يساعدهم في حل مشاكلهم، كما أنهم كانوا قلقين بشأن اليد العاملة الحيوية بالنسبة لهم، وسمح لهم هذا أيضاً بممارسة الدعاية السياسية<sup>7</sup>.

من مظاهر التمييز الصحي الذي مارسته السلطات الفرنسية في غرب إفريقيا، التوصية التي قدَّمتها اللجنة المحلية للصحة في إفريقيا الغربية الفرنسية، وفحواها أن الحل الوحيد للقضاء على وباء الطاعون هو ترحيل الأفارقة في دكار إلى مكان بعيد عن إقامة الأوروبيين، و تدمير كل السكنات

<sup>1</sup> Gale Thomas S, Op. cit., pp.495-498

<sup>2</sup> Odile Goerg, Op. cit., p.24

<sup>3</sup> Gale Thomas S, Op. cit., p.495

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., pp.215-216

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **Racial and social zoning in African cities from colonization to postindependence**, Op. cit., p.269

<sup>6</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **Villes coloniales et histoire des Africains**, Op. cit., p.55

<sup>7</sup> Gale Thomas S, Op. cit., p.506



التي لا تتماشى مع قواعد الوقاية الصحية، ومنذ صدور التوصية في 7 فبراير سنة 1914م حتى شهر أكتوبر من نفس السنة، رحّلت السلطات الفرنسية ألفين وتسعمائة إفريقي إلى هذا المكان البعيد الذي اتُّخذ أيضاً مكاناً للحجر الصحي<sup>1</sup>. نفس الشيء حدث بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ترحيل الأفارقة بشكل شبه كامل من شرق دكار لأسباب تتعلق بالصحة والنظافة، وبعد الحرب العالمية الثانية صدرت عدة قوانين تمنع الأفارقة من الاستقرار في شرق ووسط دكار<sup>2</sup>.

إلى جانب التخوف من الأمراض والأوبئة، كانت هناك أسباب أخرى وراء سياسة التمييز التي مارستها السلطات الفرنسية في المدن. فبعض إجراءات الإقصاء التي اتخذتها السلطات الاستعمارية بدكار في حق الأفارقة، كانت بدعوى حفظ النظام و المظهر، فالشرطة مثلاً منعت استخدام العربات التي تجرّها الحمير في الأحياء الأوروبية، والمستعملة من طرف الأفارقة كوسيلة للنقل<sup>3</sup>. السبب الآخر هو تخوف المسؤولين الاستعماريين من تحول المدن إلى بوتقة تنصهر فيها الأعراق الإفريقية، ولكنهم سيكتشفون في ما بعد حدوث العكس، فقد تعزّزت الحزازات والنزاعات العرقية نتيجة التنافس المتصاعد على فرص العمل والموقع والنفوذ<sup>4</sup>. في النهاية، نشير إلى أن الميخيل الاجتماعي الأوروبي وحتى الإفريقي كان يؤمن بأن الثقافة الإفريقية هي ثقافة قروية، واعتبر الأفارقة الذين يعيشون في المدن مجرد ضيوف عابرين أو مهاجرين ريفيين<sup>5</sup>.

كما ذكرنا، كان الأوروبيون يعيشون في أحياء راقية، وتتوفر فيها شروط العيش الكريم، والشوارع واسعة ومُعَبَّدة، تحمل هي والساحات والمباني أسماءً لشخصيات وأبطال من التاريخ الفرنسي لإظهار العلاقة العاطفية بين المستعمرات والوطن الأم فرنسا، وفي السنغال وكوت ديفوار لازالت الشوارع بهذه الأسماء إلى اليوم رغم مرور فترة على الاستقلال، عكس ما حدث في مالي وغينيا اللتان قامتا بأفارقة أسماء الشوارع والمباني<sup>6</sup>. لم يعيش في الأحياء الأوروبية الأوروبيون فقط، إنما عاش فيها السوربون

<sup>1</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, Villes coloniales et histoire des Africains, Op. cit., p.64

<sup>2</sup> David Nelson, Defining the Urban: The Construction of French-Dominated Colonial Dakar, 1857-1940, Historical Reflections, Vol.33, No.2, 2007, Berghahn Books, pp.231-232

<sup>3</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, Racial and social zoning in African cities from colonization to postindependance, Op. cit., p.270

<sup>4</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.218

<sup>5</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, Villes coloniales et histoire des Africains, Op. cit., p.63

<sup>6</sup> Bakary Kamian, Op. cit., pp.69-70

واللبنانيون أيضاً، وبعض الأفارقة مثل التجار في المدن السنغالية كدكار وسان لويس<sup>1</sup>. في الحقيقة، قليل من الأفارقة الذين توفرت فيهم الشروط للعيش داخل هذه الأحياء الأوروبية<sup>2</sup>.

بالنسبة للأحياء الإفريقية، فقد كانت في ضواحي المدن التي سمّاها الفرنسيون المدينة *La médina*، بعدما أراد الحاكم العام وليام بونتي سنة 1914م استنساخ النموذج الموجود في شمال إفريقيا، بإنشاء أحياء منفصلة للأفارقة<sup>3</sup>، وكلمة المدينة مرادف للقصة، وكلاهما يشيران إلى مركز أو قلب المدن الإسلامية<sup>4</sup>. كانت بيوت الأفارقة في هذه الأحياء مبنية بالطين والقش وتتوسطها الإسطبلات، وكانت الشوارع في ضاحية المدينة بدكار، وضاحيتي تراشيفيل وأدجامي بأبيدجان، مجرد معابر ترابية أو طينية، ولم يكن هناك نظام للصرف الصحي، والماء كان قليلاً أو منعدماً، والإنارة العمومية غير موجودة<sup>5</sup>. عاش في هذه الأحياء كل السود الذين قطعوا علاقتهم بالعيش في القرى دون التخلي عن طريقة هذا العيش، وحياتهم لم تكن حضرية إلا بالعمل الذي يمارسه كل واحد منهم<sup>6</sup>. سكان الأحياء السوداء كانوا من الموظفين والعمال والعاملين في التجارة، وكانوا يعيشون في تجمعات إثنية<sup>7</sup>.

حاولت الإدارة الاستعمارية تحسين ظروف العيش في الأحياء الإفريقية، وانتهجت تخطيطاً معمارياً جديداً كان هدفه القضاء على السكن الإفريقي البدائي، ومنع الاختلاط بين الإنسان والحيوان. لهذا الغرض أنشأت ديوان السكنات الاقتصادية *OHE* بإصدار مرسوم 14 جوان 1926م<sup>8</sup>، ولكن أول هذه السكنات لن يرى النور إلا في 1941م-1942م<sup>9</sup>. بعد الحرب العالمية الثانية بعقد تقريباً، أطلق الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية كورني-جونتي *Cornut-Gentile* برنامجاً للسكن كان هدفه دائماً تحسين ظروف السكن الأفارقة بالمدن، وهذا بمحاربة الأحياء الفقيرة

<sup>1</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.989

<sup>2</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.217

<sup>3</sup> David Nelson, Op. cit., p.232

<sup>4</sup> Liora Moshé, Op. cit., p.61

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.417

<sup>6</sup> Bakary Kamian, Op. cit, p.68

<sup>7</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.989

<sup>8</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **Villes coloniales et histoire des Africains**, Op. cit., p.64

<sup>9</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **Racial and social zoning in African cities from colonization to postindependance**, Op. cit., p.274

وإدمان الخمور والأمراض، وبطبيعة الحال كانت دوافعه سياسية تتمثل في محاولة تهدئة الطبقة العمالية. أشرفت على هذا البرنامج المصلحة الفيدرالية للسكن، لكنه لم يخرج خارج دائرة مدينة دكار<sup>1</sup>.

## II - التحول الاجتماعي:

إن تطور المدن الاستعمارية نتيجة التحول الاقتصادي، سيقرب الواقع الاجتماعي في غرب إفريقيا كلية، وكانت الضحية الكبرى لهذا التحول التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي عرفه الأفارقة لقرون. من مظاهر هذا الانقلاب تكون مجتمع إفريقي جديد ينقسم إلى أفارقة متمدينين وأفارقة ريفيين. في المدينة انقسم الأفارقة إلى طبقات، أولها النخبة التي كانت تضم كبار الإداريين، الأطباء، رجال القضاء، المهندسين، الأساتذة ومسيّري الشركات. والطبقة الثانية، هي ما دون النخبة، وضمت الموظفين، والمعلمين والمرضى. الطبقة الأخيرة شملت العمال، السائقين، الميكانيكيين، الخياطين وما شابه. أما في الريف، فقد تحوّل بعض المزارعين إلى أثرياء بفضل تطور الزراعة النقدية<sup>2</sup>. ومن نتائج هذا الهرم الطبقي الجديد، ظهور الصراع الطبقي<sup>3</sup> الذي غذته الرغبة في الحفاظ على المصالح وكسب المزيد من النفوذ. الصراع الأبرز نشأ بين النخبة والزعماء المحليين الذي عيّنتهم فرنسا أو حافظت على زعامتهم عند مجيئها، ومنحتهم مجموعة من السلطات مكنتهم من التحكم في مواطنيهم الأفارقة، وحققت لهم الكثير من المآرب الشخصية. حاولت النخبة السيطرة على الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة<sup>4</sup>، وهو ما شكّل تهديداً فعلياً لمكانة ونفوذ الزعماء المحليين الذين فقدوا بعد الحرب العالمية الثانية نفوذهم السياسي وحتى نفوذهم في توفير العمالة التي كان يحتاجها نظام العمل الإجمالي، وواجهوا انتقاداً ومعارضة شديدين من طرف الأفارقة ومنهم النخبة، بسبب الدور الذي لعبوه في تسهيل الغزو الاستعماري الفرنسي<sup>5</sup>. لقد كان هناك تناقض كلي بين النخبة المتعلّمة المتميزة من حيث أماكن إقامتها بالمدن ولباسها وحتى طبيعة غذاءها، والتي تربعت على قمة الهرم الاجتماعي،

<sup>1</sup> Catherine Coquery-Vidrovitch, **Villes coloniales et histoire des Africains**, Op. cit., pp.68-69

<sup>2</sup> Albert Adu Boahen, **Le colonialisme en Afrique: impact et signification**, Op. cit., p.853

<sup>3</sup> Stephen Ocheni, Basil C. Nwankwo, **Analysis of Colonialism and Its Impact in Africa**, Cross-Cultural Communication, Vol.8, No.3, 2012, CSCanada, p.52

<sup>4</sup> Hugh H. Smythe, **Social Change in Africa**, The American Journal of Economics and Sociology, Vol.19, No.2, 1960, American Journal of Economics and Sociology, Inc, p.201

<sup>5</sup> Alexander Keese, **Understanding colonial chieftancy from its final phase: responses to the crisis of an institution in French-ruled West Africa and beyond**, 1944-1960, *Africana Studia*, No.15, 2010, Centro de estudos africanos da universidade do Porto, pp.11-12

وبين الطبقة الأرستقراطية التقليدية وسط الأرياف، والتي فقدت الكثير من مكانتها، فالمعيار الاجتماعي الجديد لم يعد الانتساب إلى هذه الطبقة، وإنما المعيار كان التشبُّه بالرجل الأبيض وتحصيل العلم<sup>1</sup>. وسط هذا الصراع، ستظهر طبقة جديدة هي طبقة البروليتاريا أو الطبقة العمالية التي تكونت في المدن، والتي قامت بإنشاء النقابات المدافعة عن حقوقها<sup>2</sup>. هذه النقابات تطورت، وأصبحت لها اهتمامات سياسية، وكثيراً ما دخلت في صراع مع الأحزاب السياسية الإفريقية التي تقودها النخبة، وتصارعت أيضاً مع الطبقة الأرستقراطية حول ظروف العمل.

التحول الاجتماعي الآخر نتج أيضاً عن نمو المدن، ويتمثل في تعزيز الانتماء الاثني، فالمهاجر إلى المدينة بحثاً عن العمل كان يبحث عن الأشخاص المنتمين لإثنيته أو مجموعته القبلية أو قريته، وكوّن معهم مجموعة متضامنة مع بعضها البعض في حالات العزل، المرض، الإبعاد إلى مسقط الرأس، دفع تكاليف الجنازة والدفن والأمور الأخرى<sup>3</sup>. في المقابل، اختلاط العمال من اثنيات مختلفة مع بعضهم البعض، أدى إلى تلاشي مفاهيم العرق والاثنية مع مرور الزمن<sup>4</sup>.

من التحولات أيضاً، اعتماد الإفريقي على نفسه دون الاعتماد على الآخرين، فحصوله على العمل في المدينة جعله قادراً على توفير حاجياته<sup>5</sup>. لقد كان الشباب الإفريقي يعتمد على عائلته الكبيرة في قضية دفع المهور، ولكن بسبب غلاء المهور وانتشار العزوبية والفقر، أُجبر هؤلاء الشباب على الهجرة نحو المدن ومناطق زراعة الفول السوداني والمزارع، وأحياناً إلى المناطق الخارجية المجاورة، من أجل جمع المال الذي يلزمهم لتغطية نفقة الزواج<sup>6</sup>. في فلسفة الحياة بإفريقيا، المجموعة كانت دائماً تسبق الفرد، فكان يعي أنه عنصر مهم في المجموعة، مما عزّز لديه الارتباط بالمجموعة وقوّاه عنده روح الجماعة وحس التعاون، ولكن الابتعاد عن القرية والاستقرار في المدينة أضعف الروابط الاجتماعية التقليدية بين الفرد ومجموعته، وكسّر قيود المعتقدات والقيم التقليدية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., pp.989-990

<sup>2</sup> Hugh H. Smythe, Op. cit., p.200

<sup>3</sup> Daryll Forde, **The Conditions of Social Development in West Africa**, Civilisations, Vol.3, No.4, 1953, Institut de Sociologie de l'Université de Bruxelles, p.483

<sup>4</sup> Bakary Kamian, Op. cit., p.66

<sup>5</sup> Hugh H. Smythe, Op. cit., p.199

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.424

<sup>7</sup> Hugh H. Smythe, Op. cit., pp.195-198

في تحول آخر، وجد الإفريقي نفسه محتاراً وممزقاً، فمن جهة حاول الالتزام بجذوره بالولاء للعائلة، والخضوع للكبار، وحب الأرض، والتفاني للقرية والقبيلة واحترام تقاليد الأجداد، ومن جهة أخرى استهوته الثقافة الغربية الوافدة عليه، وأصبح همُّه الحصول على سيارة كبيرة، ومنزل جميل، وعمل مُجزي، وعلى رأس كل هذا اللهث وراء المال. إن ركود الإفريقي وراء الماديات تسبَّب في ظهور الجرائم كسرقة الدراجات، المال، الملابس، السيارات، وأدى إلى استفحال ظاهرة البغاء التي لم تكن تعرفها المجتمعات الإفريقية، حتى أنه لم يكن يوجد مرادف للكلمة في بعض اللغات الإفريقية<sup>1</sup>.

الواقع الجديد أثر أيضاً على حالة العبيد وعلاقتهم بأسيادهم، فالكثير من العبيد انتقلوا إلى المدن وتحسَّن حالتهم المادية بممارسة التجارة أو العمل اليدوي، والنتيجة سيطرة أسيادهم عليهم بالكاد كانت موجودة. من جانب آخر، رفض الأسياد لمدة طويلة إرسال أبناءهم إلى المدارس الفرنسية فيُصبحوا رهائن، وأرسلوا عوضاً منهم صغار عبيدهم. هؤلاء العبيد تعلموا وأصبحوا مترجمين ومعلمين وكتاب، وتمكنوا من هجر واقعهم الأول، وحظوا بالأفضلية على أسيادهم السابقين رغم استمرار النظرة التقليدية نحوهم<sup>2</sup>. في بعض مناطق السودان الفرنسي، تمَّ تشجيع العبيد من طرف السلطات الفرنسية على الهجرة من أجل إجبار أسيادهم على العمل، وفعلاً اضطر الأسياد لترك المدن والعودة إلى الأراضي من أجل زراعتها وتفادي المجاعة<sup>3</sup>.

إلى جانب التحولات السابقة، كانت هناك تحولات أخرى، مثل التغيير الذي طرأ على المرأة بعدما غادرت هي كذلك القرية ودخلت المدرسة وتعلمت. كان هناك تغيير أيضاً في العلاقة بين الإفريقي والأوروبي، فقد تغيَّر عند كليهما مفهوم السمو والدونية اللذين طالما سيطرا على هذه العلاقة<sup>4</sup>، بمعنى أن العلاقة أصبحت علاقة تعاون أكثر منها علاقة حاكم يأمر ومحكوم ينفذ. التغيير الآخر يتعلق بجيازة الأراضي، فمن قبل كانت الحيازة الجماعية للعائلة أو المجموعة الإثنية، ولكن ما بين 1920م و1940م اختفت نهائياً. فعندما يموت زعيم العائلة الكبيرة، أصبحت الأرض تُقسَّم بين أرباب العائلات الوراثية، وأحياناً كان يتم بيع بعض الأراضي المقسَّمة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, pp.201-202

<sup>2</sup> Jean Suret-Canale, Op.c it, p.421

<sup>3</sup> Ibid, pp.66-67

<sup>4</sup> Hugh H. Smythe, Op. cit., pp.204-205

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.422

التحول الاجتماعي الكبير الذي طرأ على إفريقيا الغربية لم يكن شاملاً، بل كان نسبياً، واختلف من منطقة لأخرى. ففي موريتانيا والمناطق الصحراوية عموماً، أين كان الوجود الفرنسي مُقتصرًا على بعض المراكز العسكرية، ولم تتأثر العلاقات التقليدية بالوضع الجديد، وفي النيجر حافظت الأرستقراطية التقليدية في بلاد الموسي بفوتجالون على امتيازاتها، بفضل السلطة التي منحها إياها فرنسا<sup>1</sup>. نفس الشيء فعله الفرنسيون في بعض الممالك بالمنطقة، كمملكة مورو نانا Moro Naba عند شعب الموسي بإقليم فولتا العليا، حيث حافظوا على بعض التنظيم السياسي والاجتماعي فيها<sup>2</sup>.

### III- تحسن الوضع الصحي:

اشتهرت منطقة غرب إفريقيا عند الأوروبيين بكونها مقبرة الرجل الأبيض، ليس لقوة مقاومة الأفارقة فيها، وإنما لانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة التي قتلت العديد من الأوروبيين الذين حاولوا منذ فترة طويلة التوغل في الأراضي الداخلية في غرب إفريقيا، خاصة منهم المستكشفين. في الحقيقة، غرب إفريقيا لم يكن مقبرة الرجل الأبيض فقط، وإنما مقبرة السود أيضاً. لقد حصدت الأوبئة أرواح الملايين من الأفارقة قبل وبعد مجيء الاستعمار الأوروبي، ولكن هذا الواقع الصحي المرير سيتغير بشكل كبير خلال الفترة الاستعمارية، وبالأخص بعد الحرب العالمية الأولى.

إن أكبر إشارة على هيمنة الأوبئة القاتلة في إفريقيا، هي أنه حتى سنة 1880م، أي حتى نهاية القرن التاسع عشر، كان الوجود الأوروبي في الداخل الإفريقي شبه منعدم، ماعدا في الجزائر وجنوب إفريقيا، واقتصر على السواحل فقط<sup>3</sup>. في عام 1795م، قتلت المالاريا 46% من المعمرين الأوروبيين في سيراليون، وفي سنوات الأربعينيات من القرن التاسع عشر، كانت أمراض الحمى تقتل ما بين ستين وتسعين في الألف من الأفارقة المتقدمين من أمريكا إلى ليبيريا<sup>4</sup>. في 1898م قتلت الحمى الصفراء الكثير من سكان غراند بسام بكوت ديفوار خاصة الأوروبيين<sup>5</sup>، و قتلت في السنغال 45%

<sup>1</sup> Ibid, p.420

<sup>2</sup> Alexander Keese, **Understanding colonial chieftancy from its final phase: responses to the crisis of an institution in French-ruled West Africa and beyond**, Op. cit., p.21

<sup>3</sup> John Charles Caldwell, Op. cit., p.495

<sup>4</sup> Jean-Paul Bado, **Histoire, maladies et médecines en Afrique Occidentale XIXe-XXe siècles**, Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer, T.86, No. 322-323, 1999, Société Française d'Histoire d'Outre-mer, p.261

<sup>5</sup> Jean-Pierre Dozen, **Quand les Pastoriens traquaient la maladie du sommeil**, Sciences Sociales et Santé, Vol.3, No.3-4, 1985, ÉRÈS, p.32

من الأوروبيين، وأجبرت 3000 أوروبي على التنقل إلى أوروبا<sup>1</sup>. مجيء الأوروبيين وسيطرتهم على الداخل الإفريقي، لم يكبح جماح هذه الأوبئة في البداية، فاستمرت في حصد أرواح الأفارقة. بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، انتشر وباء الحمى الإسبانية، فكانت أكبر كارثة عرفتتها إفريقيا في الماضي القريب، حيث أدت إلى وفاة ما بين مليون ونصف وإثنين مليون إفريقي في غرب إفريقيا، أي أكثر مما قتلته تجارة العبيد أو الغزو الأوروبي لإفريقيا<sup>2</sup>.

في المحاولات الأولى للتوغل الأوروبي في داخل غرب إفريقيا، واجه الأوروبيون تحدياً كبيراً من هذه الأمراض والأوبئة، وكانت هذه المحاولات مصحوبة بمحاولات علمية كان هدفها التغلب على هذه الأوبئة أو على الأقل التخفيف من حدتها وآثارها. أول انجاز في هذا الإطار كان سنة 1820م، عندما اكتشف الفرنسيان كافونتو Caventou وبالتيي Pelletier دواء الكينين<sup>3</sup> الذي أرسلت أول عينة منه إلى السنغال لتجربته في 28 جانفي 1822م<sup>4</sup>. إن فعالية هذا الدواء ضد الملاريا لم تتأكد إلا في سنة 1854م، عندما نجح الطبيب بيكي Baikie في الحفاظ على حياته وحياته طاقمه المصاحب له في الزيارة التي قام بها لنهر النيجر، وكان ذلك عبر تناول مقادير يومية مُحَدَّدة من الكينين<sup>5</sup>.

أثناء الغزو الفرنسي لغرب إفريقيا، وبقية المناطق في القارة، وعى القادة العسكريون أهمية الطب في عملية الغزو، فالجيش الفرنسي لم يكن يقاتل الأفارقة فقط، وإنما أيضاً الأمراض والأوبئة، لهذا السبب كان الأطباء العسكريون قطعة مهمة في الجيش الفرنسي. هذه الأهمية، نكتشفها في الرسالة التي بعث بها القائد العسكري الفرنسي المعروف ليوتي Lyauty إلى الضابط المعروف أيضاً غاليني، وهو منشغل بالتهدئة في جنوب جزيرة مدغشقر: "إذا كان بإمكانك إرسال أربعة أطباء لي، سأرسل لك سرّيتين عسكريتين"<sup>6</sup>. يتضح جلياً من كلام ليوتي مدى التحدي الكبير الذي واجهه الجيش

<sup>1</sup> Angélique Diop, Op. cit., p.1223

<sup>2</sup> Charles Becker, René Collignon, **Épidémies et médecine coloniale en Afrique de l'Ouest**, Cahiers Santé, Vol.8, No.6, 1998, John Libbey Eurotext, p.412

<sup>3</sup> Ibid, p.411

<sup>4</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.90

<sup>5</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., p.197

<sup>6</sup> Pasteur Vallery-Radot, **Le splendide effort de l'Afrique occidentale française: II. Dans le domaine sanitaire**, Revue des Deux Mondes, Vol.31, No.2, 1936, Revue des Deux Mondes, p.384

الفرنسي في الجانب الصحي. ومن أجل الرفع من كفاءة التعامل مع الواقع الصحي المفروض في المستعمرات الإفريقية، قامت السلطات الفرنسية بإنشاء جهاز الصحة في المستعمرات *Corps de santé des colonies* سنة 1890م، وفي سنة 1903م أنشأت جهاز الصحة للقوات الاستعمارية *Le corps des santé des troupes coloniales*<sup>1</sup>.

مع مطلع القرن العشرين الميلادي، كانت فرنسا قد هيمنت على غرب إفريقيا، وبدأت تُفكر في تثمين *Mise en valeur* مستعمراتها في المنطقة، بمعنى إتباع سياسة تقوم على استغلال الثروات والأراضي الزراعية واليد العاملة لتحقيق النمو الاقتصادي لهذه المستعمرات، وبالتالي نمو الاقتصاد الفرنسي. في المجال الصحي قامت الإدارة الاستعمارية في إفريقيا الغربية الفرنسية بإنشاء مصلحة المساعدة الطبية للاهالي *AMI* سنة 1905م، كان هدفها تقديم الخدمات الطبية للأفارقة وتوعيتهم بأهمية النظافة في تجنب الأمراض والأوبئة. بداية هذه المصلحة كانت، كما رأينا، صعبة بسبب قلة الطاقم الطبي وضعف الميزانية وصعوبة الظروف، فقد كانت الفترة الممتدة بين 1890م و1920م كارثية في إفريقيا عامة، بسبب ما نتج عن الغزو الاستعماري من اختلال في التوازن بين الأعراق الإفريقية وبيئتها الطبيعية<sup>2</sup>. كما أن تزايد التواصل البحري مع الخارج، الأشغال الكبرى، الهجرة نحو المدن، توسع الزراعة النقدية، الاستغلال العشوائي للغابات، والتفكك الاجتماعي، كلها عوامل ساهمت في تطور وتفشي الأوبئة<sup>3</sup>.

في عشرينيات القرن العشرين، كان هناك تحول كبير في المساعدة الصحية الموجهة للأفارقة، ويظهر ذلك في تحسن الميزانية المخصصة للصحة، وزيادة عدد الأطباء الأوروبيين العاملين في الفيدرالية، واستحداث هياكل صحية جديدة، كان أهمها تأسيس مدرسة في دكار سنة 1918م لتكوين الأطباء الأفارقة والقابلات الإفريقيات، وإنشاء مكتب الصحة الاجتماعية في نفس المدينة سنة 1921م<sup>4</sup>. آثار هذا التحول الإيجابي كانت واضحة، ولا شك في أن من حسنات الاستعمار الفرنسي في منطقة غرب إفريقيا تحسُّن الحالة الصحية للاهالي بصفة كبيرة. بطبيعة الحال هذا التحسن لم يكن نابع من حبٍ للأفارقة، وإنما هو نتيجة لاختيارات سياسية واقتصادية عند السلطات

<sup>1</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.412

<sup>2</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., pp.195-196

<sup>3</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.412

<sup>4</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., pp.221-222



الاستعمارية. فمن جهة كانت تريد هذه السلطات تلميع صورتها في نظر الأفارقة وتحاول استعطفهم، ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم، سعت إلى توفير اليد العاملة والحفاظ عليها في إطار تئمين المستعمرات، خاصة بعد الحسائر البشرية الناتجة عن الحرب العالمية الأولى، وارتفاع ضحايا الأمراض والأوبئة. إن تحقيق النمو في إفريقيا الغربية، وتحقيق الهدف باعتماد كل مستعمرة على نفسها مالياً، أظهر القيمة الحيوية في اليد العاملة وضرورة زيادتها والحفاظ عليها. الحاكم العام للفيدرالية فان فولنهوفن عبّر عن ذلك وقال: "في هذه البلاد، الإنسان هو الثروة الأساسية، أين النمو الاقتصادي أو كل التقدم يقوم على كمية اليد العاملة، فيجب حماية وإنماء الرأسمالي البشري"<sup>1</sup>. لما كانت الحالة الصحية للسكان الأفارقة ذات اعتبار فقط لأنها شرط لتحقيق تطور المستعمرات<sup>2</sup>، فقد ركّزت السلطات الفرنسية على الجانب الصحي في المستعمرات. في 1921م وضع وزير المستعمرات ألبير سارو *Albert Sarraut* مخططاً، جعل الصحة في مقدمة السياسة الفرنسية في المستعمرات، وذلك لضمان إعادة إنتاج القوة العمالية المطلوبة أكثر فأكثر<sup>3</sup>. أكبر ميزة تميزت بها السياسة الصحية الجديدة في إفريقيا الغربية الفرنسية أنها أصبحت سياسة وقائية واجتماعية، بعدما كانت سياسة علاجية فقط<sup>4</sup>.

إن الكثير من الأوبئة التي فتكت بالأفارقة والأوروبيين في غرب إفريقيا، وفي المناطق الأخرى من القارة، كانت المعرفة العلمية حولها قليلة، فلم يكن يُعرف سببها وطريقة تنقلها، وهل هي معدية أم لا، وما هي آثارها وأعراضها، والأهم من كل هذا هل يمكن علاجها ومحاربتها. هذه الأسئلة لن يستطيع الإجابة عنها سوى العلماء والباحثون الذين لا بد أن تتوفر لديهم المختبرات ومراكز البحث. خلال الفترة الاستعمارية، عرفت إفريقيا الغربية الفرنسية قيام عدة مخابر ومراكز بحث، أحياناً بمبادرات فردية قام بها أطباء شغوفون بالبحث العلمي، وأحياناً أخرى بمبادرة من السلطات الفرنسية. في 1896م أسّس إميل مارشو *Emile Marchoux* أول مخبر للميكرو بيولوجيا في إفريقيا، كانت مهمته تكوير الأبحاث حول الملاريا، مرض النوم، التهاب الرئة وأمراض أخرى، كان مقره الأول في سان لويس، وفي 1913م تقرّر نقله إلى دكار، وغُيّر اسمه سنة 1921م إلى معهد البيولوجيا في إفريقيا الغربية

<sup>1</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p.385

<sup>2</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.414

<sup>3</sup> Ibid. p.412

<sup>4</sup> Jean-Pierre Dozen, Op. cit., p.35

الفرنسية، وفي سنة 1924م أصبح اسمه معهد باستور دكار، بعد توقيع اتفاقية بين الحكومة العامة لإفريقيا الغربية ومعهد باستور بباريس<sup>1</sup>، ووُضِعَ على رأس إدارته الطبيب العام ماتيس *Mathis* الضالغ في مجال علم البكتيريا<sup>2</sup>. إلى جانب معهد باستور في دكار، كان هناك مركز *Miraz Centre* الذي أسَّسه الطبيب المختص في الأمراض الاستوائية غاستون ميراز *Gaston Muraz* في بوبو ديولاسو سنة 1939م، وأيضاً المخبر المركزي للبيولوجيا في مالي، وكان الهدف من إنشاء كل هذه المراكز والمخابر، البحث والتحكم في الأوبئة كمرض النوم، الكوليرا، العمى النهري، التهاب السحايا، الملاريا والزُهري. كل المراكز الثلاثة السابقة كانت مُؤمَّلة من طرف صندوق الاستثمارات في النمو الاقتصادي لأقاليم ما وراء البحار *FIDES*<sup>3</sup>.

معهد باستور بباريس تعزَّز أيضاً بفرع في غينيا، ففي 20 نوفمبر 1922م حصل المعهد على أرض في كينديا بغينيا لإقامة مختبر ومركز لتربية القردة، من أجل استخدامها في التجارب العلمية، وهذا الفرع شُيِّد ما بين 1923م و1927م<sup>4</sup>. في 1931م أنشأت المصلحة المركزية للجذام في بماكو، وبقيت مركزاً للبحث العلمي مع نشاطات محدودة في الخارج، ولكن في سنة 1954م ألحقت بمصلحة النظافة المتنقلة، فتوسَّع نشاطها<sup>5</sup>. في 1947م أنشئ في بماكو معهد الرمد في إفريقيا الغربية الفرنسية، وأصبح اسمه معهد طب العيون الاستوائي في إفريقيا *IOTA* سنة 1953م<sup>6</sup>. المعاهد والمراكز المذكورة سابقاً لم تكن معاهد حديثة بالمواصفات الموجودة في نظيرتها الأوروبية، وإنما كانت مباني صغيرة يعمل فيها شخص أو اثنان يملكان المؤهلات العلمية اللازمة<sup>7</sup>. بعد الاستقلال، استمرت هذه المخابر في العمل، وبعضها تغير اسمها فقط مثل المخبر المركزي للبيولوجيا في مالي، الذي اسمه إلى المعهد الوطني لبيولوجيا الإنسان<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.412

<sup>2</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p.400

<sup>3</sup> Winny Koster (and others), **An oral history of medical laboratory development in francophone West African countries**, African Journal of Laboratory Medicine, Vol.10, No.1, AOSIS, p.41

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.405

<sup>5</sup> Bulletin Médical de l'Afrique Occidentale Française, Journal Trimestriel, Leprosy Review, Gouvernement Général de l'Afrique Occidentale Française, Direction Générale de la Santé Publique, Dakar, Janvier 1954, p.205

<sup>6</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., 413

<sup>7</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.405

<sup>8</sup> Winny Koster, Op. cit., p.41

ساهمت المعاهد والمختبرات والأبحاث العلمية في تحقيق الكثير من الاختراقات العلمية التي مكّنت من السيطرة على الأوبئة والحد من خطورتها. سنة 1880م تعرّف الباحثون على الجرثومة المتسببة في مرض الملاريا<sup>1</sup>، وفي 1898م اكتشف رونالد روس *Ronald Ross* دورة تطور الملاريا وانتقالها بين الإنسان والبعوض، ولكن اكتشاف سبب هذا المرض لم يؤدّ إلى استئصاله بسرعة، فقد أشارت التقارير الطبية الفرنسية والبريطانية في غرب إفريقيا خلال منتصف العشرينيات من القرن العشرين إلى أن الملاريا كانت السبب الأول للوفيات في المنطقة<sup>2</sup>. في عام 1881م تمّ التعرف على البعوضة الحاملة لمرض الحمى الصفراء<sup>3</sup>، وفي 1933م استطاع الطبيب ليجري *Laigret* تطوير لقاح ضد هذا الوباء، أثبت نجاعته بعدما جرّبه على نفسه وطاقمه العامل معه في المخبر وعدد قليل من الموظفين الاستعماريين. نجاعة لقاح ليجري دفعت الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية برينيفي إلى استقدامه سنة 1934م من أجل تطبيق التلقيح في الفيدرالية<sup>4</sup>، وأصبح اللقاح يُنتج في معهد باستور بدار<sup>5</sup>. أما الطاعون، اكتشف سنة 1934م كل من جيرار *Girard* وروبك *Robic* لقاحاً مضاداً له في مدغشقر، وبالنسبة لمرض الجدري تم تطوير لقاح له في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، يمكن حفظه لفترة طويلة لأنه كان مقاوماً لدرجات الحرارة المرتفعة<sup>6</sup>.

لم تكن الأبحاث تجري في المختبرات فقط، وإنما في الميدان أيضاً، فقد مسح الباحثون إفريقيا الغربية الفرنسية طويلاً وعرضاً لتتبع الأمراض والأوبئة ومحاوله فهمها ومعرفة المناطق التي تكثر فيها واكتشاف أفضل الطرق لمحاصرتها. معهد باستور بباريس أرسل عدة بعثات لدراسة وتتبع مرض النوم، ففي سنة 1906م كانت البعثة الأولى نحو إفريقيا الاستوائية تتكون من روبو *Roubaud*، مارتن *Martin* ولوبوف *Leboeuf*، ومهمتهم كانت الوصول لوسيلة تقضي على هذا المرض. في 1908م قام بوفار *Bouffard* وغوزيان *Guzien* بنفس العمل في السودان الفرنسي، وما بين 1909م و1912م أنجز نفس المهمة عبر كامل إفريقيا الغربية الفرنسية كلٌّ من بوي *Bouet* وروبو *Roubaud*.

<sup>1</sup> Jean-Paul Bado, Histoire, maladies et médecines en Afrique Occidentale XIXe-XXe siècles, Op. cit., p.259

<sup>2</sup> Emmanuel Kwaku Akyeampong, Op. cit., pp.197-198

<sup>3</sup> Jean-Paul Bado, Histoire, maladies et médecines en Afrique Occidentale XIXe-XXe siècles, Op. cit., p.261

<sup>4</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p.396

<sup>5</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.413

<sup>6</sup> Idem

كل هؤلاء الباستوريين اقتنعوا بخطورة مرض النوم<sup>1</sup>، وأبرزهم الطبيب غوزيان الذي ألحَّ على ضرورة حماية منطقة نهر فولتا التي فتك بها هذا المرض، ولكن السلطات في فيدرالية إفريقيا الغربية لم تعبأ لنداءاته لأسباب سياسية وأولويات صحية<sup>2</sup>. طبيب آخر كانت له مهمة تتبع مرض النوم، وهو أوجين جامو *E. Jamot* الذي تحوَّل في إفريقيا الغربية الفرنسية وتعرف على المناطق المصابة بهذا الوباء<sup>3</sup>. كانت مهمته ما بين 1932م و1935م، زار خلالها كامل إفريقيا الغربية ما عدا موريتانيا وغينيا، مُسلحاً بخبرته التي اكتسبها في مهمته التي سبقت هذه إلى إفريقيا الاستوائية الفرنسية، وقام بجد تام لمرض النوم ومخاطره<sup>4</sup>. شهرة هذا الطبيب كانت ثمرة القواعد والاحتياطات التي وضعها للوقاية من مرض النوم في الفيدرالية<sup>5</sup>، وسنستعرضها لاحقاً.

مكافحة الأمراض والأوبئة لا تتم بالأبحاث فقط، وإنما تعتمد على إجراءات أخرى كثيرة، تتطلب بدورها طاقماً طبياً ومدرباً وكافياً، وتحتاج ميزانيات مواتية. في البداية كانت الميزانية المخصصة للصحة في الفيدرالية ضعيفة، فمثلاً بلغت 2,5 مليون فرنك سنة 1914م، ولكن مع تزايد الجهود الصحية ارتفعت هذه الميزانية، لتبلغ مثلاً 10,336 مليون فرنك في مستعمرة كوت ديفوار لوحدها سنة 1935م<sup>6</sup>. بالنسبة للطاقم الطبي، استطاعت مدرسة الطب في دكار تخريج عدد كبير من الأطباء الأفارقة الذين كانوا يتدربون و يتكونون في مستشفى الأهالي بدكار، واكتسبوا مهارات جعلتهم يُتقنون فحص المرضى أحسن من الطلبة الفرنسيين المتكويين في كليات الطب الكبرى بفرنسا<sup>7</sup>.

السلطات الاستعمارية في إفريقيا الغربية الفرنسية لجأت أيضاً في صراعها مع الأوبئة إلى

اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، أهمها:

• القيام بحملات التلقيح ضد الأوبئة، بالأخص بعد اكتشاف وصناعة اللقاحات والأمصال من طرف معهد باستور بدكار. في سنة 1930م مثلاً، كان ربع سكان إفريقيا الغربية الفرنسية

<sup>1</sup> Dozen Jean-Pierre, Op. cit., p.31

<sup>2</sup> Jean- Paul Bado, Op.cit., p.244

<sup>3</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p. 391

<sup>4</sup> Dozen Jean-Pierre, Op. cit., p.43

<sup>5</sup> Jean- Paul Bado, Op. cit., p.241

<sup>6</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p. 389

<sup>7</sup> Ibid, p.388

مُلَقَّحِين ضد الجدري<sup>1</sup>. في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، أُجبر سكان دكار على أخذ اللقاح إجبارياً<sup>2</sup>.

• القيام بعمليات الفحص المنتظمة لاكتشاف الحالات المصابة، فالفرق الطبية المتنقلة كانت تتجول في الأرياف، وتقوم بعمليات الكشف للدم، وكانت كل فرقة تتكون من طبيب أوروبي يرافقه طبيبان إفريقيان وستة وعشرون ممرض إفريقي<sup>3</sup>. الكشف مثلاً عن الجذام كان يتم كل سنة في بعض المناطق، وفي مناطق أخرى في فترات تزيد عن السنة. في ديسمبر 1952م تم إحصاء 135000 حالة جذام في إفريقيا الغربية الفرنسية، ولكن مصلحة الصحة المتنقلة لم تكن تُغطي جميع المناطق، ولذلك قُدِّر عدد الحالات بمائتين وخمسين ألف حالة من بين ثمانية ملايين نسمة<sup>4</sup>. عملية الفحص والكشف مسّت أيضاً المياه الشروب، فمعهد باستور كان يفحص بانتظام الماء الذي تنزود به مدينة دكار ومينائها<sup>5</sup>.

• التكفُّل بالحالات المصابة عن طريق عزلها ومعالجتها. معهد الجذام الذي أنشئ في بماكو كان يتكون من ثلاثة أجزاء، جزء منه هو مستشفى يستقبل مرضى الجذام لمتقدمي الإصابة، وجزء آخر يستقبل ألف وخمسمائة مريض من أجل الحجر، والجزء الثالث هو مخبر بحث<sup>6</sup>. في سنة 1952م، كان هناك ستة وثلاثون مركز لعلاج الجذام بسعة ألف وسبعمئة مريض، إضافة إلى أربعمئة مركز فرعي، ولكن عانت هذه المراكز من ضيق المكان خاصة في المدن الكبرى مثل دكار<sup>7</sup>.

• القيام بعمليات التطهير والتنظيف من أجل القضاء على الجراثيم والحشرات والعوارض التي تتسبب في الأمراض. منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي قامت السلطات الصحية في دكار بتطهير الأحياء الإفريقية من الحشرات التي تنقل بكتيريا الطاعون، وقامت بتطهير ميناء دكار من الفئران، لأنها ناقلة للطاعون، وقتلت مليون ونصف فأر سنة 1934م. هذه السلطات قامت أيضاً بحملة تطهير للأحياء الأوروبية والإفريقية في دكار من الحشرات الناقلة

<sup>1</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.987

<sup>2</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p.395

<sup>3</sup> Ibid, p.391

<sup>4</sup> Bulletin Médical de l'Afrique Occidentale Française, Op. cit., p.206

<sup>5</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p.400

<sup>6</sup> Ibid, p.392

<sup>7</sup> Bulletin Médical de l'Afrique Occidentale Française, Op. cit., p.206

لفيروس الحمى الصفراء، وساعد هذا فعلاً في انحسار الوباء، وكلّما اكتُشفت حالة إصابة بهذا المرض في إفريقيا الغربية يتم مباشرة اتخاذ تدابير صارمة لمنع انتشاره<sup>1</sup>.

• مراقبة حركة السكان عن طريق وضع حواجز للمراقبة، وذلك من أجل اكتشاف الحالات المشبوهة، وتم وضع جوازات سفر صحية تسمح للأصحاء بالتنقل بكل حرية. هذه الإجراءات كانت من وضع وتصوّر الطبيب جامو، الذي تتبّع مرض النوم في الإفريقيتين الاستوائيتين والغربية، وفي سنة 1939م، تبنت المصلحة العامة المستقلة لمرض النوم *SGAMS* في بوبو ديولاسو التعليمات التي دعا هذا الطبيب لتنفيذها من أجل محاربة الوباء<sup>2</sup>. في دكار، وبعد فرض التلقيح ضد الطاعون، مُنِع الأهالي من التجول في بعض الطرقات حول دكار دون استظهار بطاقة التلقيح<sup>3</sup>.

المجهودات الصحية التي بذلتها الإدارة الاستعمارية في إفريقيا الغربية الفرنسية كانت مُجزية، فقد استطاعت تحسين الوضع الصحي في الفيدرالية بشكل كبير، وأحسن ما يُعبّر عن هذا التحسّن النمو السكاني الذي عرفته الفيدرالية. اختفاء الأوبئة أو تناقص حدّها يُعبّر أيضاً عن التحسن الصحي، ففي 1902م تم القضاء لأول مرة في غراند بسام على وباء التيفوئيد، وفي 1905م تناقصت حالات الملاريا في إفريقيا الغربية الفرنسية بنسبة 60%<sup>4</sup>. وفي بداية العشرينيات من القرن الماضي أعلن الفرنسيون بأنهم قَضوا على مرض الجُدري في أغلب مناطق الفيدرالية<sup>5</sup>.

رغم أن السياسة الصحية في إفريقيا الغربية الفرنسية ركّزت على الأوبئة القاتلة، إلا أنّ الأمراض الأقل فتكاً ستلقى الاهتمام من السلطات الصحية في الخمسينيات الماضية. من هذه الأمراض التي كان عدد ضحاياها أقل، نذكر الحصبة والسعال الديكي الفتاك بالأطفال. هذا الاهتمام هو التزام من فرنسا بالمعاهدة التي وقّعت عليها تحت الضغط، في ندوة الأمم المتحدة المنعقدة في هوت سبرينغس بالولايات المتحدة الأمريكية شهريّ ماي وجوان 1943م بحضور خمسة وأربعين دولة، ونصّت على ضرورة تحسين الدول الاستعمارية للمستوى المعيشي عند الشعوب الخاضعة لها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., pp.395-396

<sup>2</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.413

<sup>3</sup> Pasteur Vallery-Radot, Op. cit., p.395

<sup>4</sup> Georges Deherme, Op. cit., p.92

<sup>5</sup> Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize**, Op. cit., p.70

<sup>6</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.414

#### IV- تزايد عدد السكان:

إن الحديث عن الظاهرة الديمغرافية في إفريقيا الغربية الفرنسية تاريخياً صعب جداً، وذلك بسبب قلة الإحصائيات الخاصة بذلك، وهذا بإجماع أغلب المؤرخين المهتمين بتاريخ المنطقة. استطعنا جمع بعض الأرقام والإحصائيات التي سنعتمد عليها في رسم صورة حول تحسن النمو السكاني في هذه المنطقة خلال الفترة الاستعمارية.

نهاية القرن التاسع عشر، التي استكملت فيها فرنسا السيطرة على غرب إفريقيا، وبداية القرن العشرين، كان النمو السكاني في المنطقة ضعيفاً، ففي حدود 1900م، كانت نسبة الزيادة الطبيعية 0,25% قبل أن تصعد إلى 0,5% في حدود 1920م<sup>1</sup>، لقد اختلف النمو السكاني من منطقة لأخرى، ففي المرحلة الأولى من الاستعمار في إفريقيا الغربية الفرنسية، عرفت بعض المناطق تراجعاً ديمغرافياً<sup>2</sup> مثل البنين الذي تناقص عدد سكانه بنسبة 9% ما بين سنتي 1900م و1921م<sup>3</sup>. السبب في هذا الضعف أو التدهور السكاني هو ارتفاع نسبة الوفيات، فقد عرفت الفترة 1900م و1940م ارتفاعاً في نسبة الوفيات لدى الأطفال<sup>4</sup>، ولم يكن من النادر أن تجد امرأة إفريقية لا تعرف عدد أولادها، وما يهم عندها عدد الأولاد الذين عاشوا<sup>5</sup>. في دكار مثلاً بين سنتي 1900م و1920م كان هناك 10556 مولود جديد لدى الأهالي، مات منهم 4525 قبل إتمام أربع سنوات في عمرهم، وهو ما يُشكل نسبة 42,8%، وعند الأوروبيين، كان هناك في نفس الفترة 512 ولادة مقابل 73 وفاة قبل إتمام عمر أربع سنوات<sup>6</sup>. وشملت الوفيات المرتفعة حتى فئة الشباب، ففي سنتي 1933م و1934م كانت النسبة 50,7% عند فئة أقل من 15 سنة و21,9% عند فئة أقل من 45 سنة في النيجر، و في غينيا على التوالي 41,2% و15,8%، كوت ديفوار 36,8% و22,7%<sup>7</sup>. في حدود 1940م، لم يتغير الوضع كثيراً، وأظهرت الدراسات بأن 41,6% من الشباب دون 15 سنة في كوت ديفوار كانوا يموتون<sup>8</sup>، وهذا ما يشكّل أكثر من الثلث في هذه الفئة العمرية.

<sup>1</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.985

<sup>2</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.412

<sup>3</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.985

<sup>4</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.397

<sup>5</sup> Sans auteur, Démographie de l'A.O.F., Présence Africaine, No.15, 1953, Éditions Présence Africaine, p.69

<sup>6</sup> Angélique Diop. Op. cit., p.1227

<sup>7</sup> Idem

<sup>8</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., pp.397-398

ارتفاع نسبة الوفيات خلال المرحلة الأولى من الاستعمار، تقف وراءه عدة عوامل هي حروب الغزو والمقاومة، الأوبئة، سوء التغذية وموجات الجفاف والمجاعات مثل تلك التي ضربت المنطقة بين 1913م و1914م، وبين 1930م و1933م<sup>1</sup>. في المجاعة التي حدثت سنة 1913م، أربعة آلاف إفريقي هلكوا في منطقة كاتسينا وحدها<sup>2</sup>. حتى السياسة الفرنسية ساهمت في هذا الوضع السكاني، فقد تعرّض آلاف العمال للأمراض المختلفة تسبّب في وفاة بعضهم، وهذا نتيجة إبعادهم عن أراضيهم، والعمل الشاق الذي مارسوه، والغذاء غير المألوف عندهم<sup>3</sup>. من العوامل أيضاً، التأثير الذي تركته الحربان العالميتان على النمو السكاني، حيث توفي الآلاف من الأفارقة. إضافة إلى تأثر نسبة الإنجاب بغياب المقاتلين عن زوجاتهم طيلة مدة الحربين. أيضاً تسبّب التجنيد الإجباري خلال الحرب العالمية الأولى إلى هروب اثنان وستون ألف رجل إفريقي من إفريقيا الغربية الفرنسية إلى المستعمرات المجاورة<sup>4</sup>. لقد كان العامل الاجتماعي أبرز العوامل التي أثرت سلباً في النمو السكاني، وبالأخص تدني المستوى الصحي، فكان الأفارقة، كما سبق الذكر، عُرضة لمختلف الأمراض والأوبئة التي كانت سنوياً تتسبب في وفاة الكثير منهم. المستوى المعيشي لم يكن أفضل حالاً، وعانى الأفارقة كثيراً من الفقر، بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب فيها الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى الضريبة التي أثقلت كاهلهم. من علامات تدني المستويين المعيشي والصحي، انخفاض متوسط عمر الإنسان، ففي سنة 1900م كان يتراوح ما بين 25 و35 سنة في دول إفريقيا جنوب الصحراء<sup>5</sup>. هذا الواقع السكاني، جعل عدد السكان لا يتماشى مع مساحة هذه المنطقة الواسعة، ولا يخدم أهداف الاستعمار الفرنسي الذي شرع في مرحلة ترمين المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. في سنة 1904م، كان عدد سكان الفيدرالية ثمانية ملايين ومائتين وخمسين ألف نسمة<sup>6</sup>، والفيدرالية كانت تتكون من ثمانية أقاليم أو مستعمرات.

في حدود سنة 1935م، تجاوزت إفريقيا الأزمة الديمغرافية التي عرفت بها بسبب الاستعمار، حيث ستتجاوز نسبة الولادات نسبة الوفيات بشكل كبير، وأصبحت الحياة في المدن المتوسعة أحسن

<sup>1</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.985

<sup>2</sup> Marc-Antoine Pérouse de Montclos, Op. cit., p.4

<sup>3</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.986

<sup>4</sup> Michael Crowder, Op. cit., p.326

<sup>5</sup> Michel Garenne, Enéas Gakusi, **La transition sanitaire en Afrique subsaharienne**, Annuaire de l'EHESS, No.30, 2000, p.27

<sup>6</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.66



فأحسن<sup>1</sup>. لا يختلف الأمر في غرب إفريقيا، أين بدأ تزايد السكان في حدود منتصف الثلاثينات، وسيتحول هذا التزايد إلى انفجار ديمغرافي غير مسبوق<sup>2</sup>. في النيجر مثلاً، بلغت نسبة الزيادة الطبيعية 45,9 في الألف سنة 1938م<sup>3</sup>. تحسّن الوضع السكاني وإقلاع النمو الديمغرافي يعود لمجموعة من العوامل، منها الانطلاقة الاقتصادية التي عرفتها فيدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية، وتطور شبكة الطرقات والسكك الحديدية التي سمحت بوصول الأغذية إلى المناطق التي كانت تعاني من المجاعة، وتحسن المستوى المعيشي خاصة في المدن المتوفرة على المستشفيات، والإجراءات والحملات ضد الأمراض القاتلة، وتحسن ظروف السكن، وتوفر مياه الشرب الصحية، وإلغاء الرق، وتوفر فرص العمل<sup>4</sup>.

بعد الحرب العالمية الثانية، سيتسارع النمو الديمغرافي في غرب إفريقيا الخاضع للاستعمار الفرنسي<sup>5</sup>، وهو نفس الشيء الذي سيحدث في بقية مناطق القارة الإفريقية، حيث ارتفع سكان القارة من 165 مليون نسمة سنة 1935م إلى 200 مليون نسمة نهاية سنوات الأربعينيات<sup>6</sup>. عند نهاية الحرب العالمية الثانية بلغ عدد سكان إفريقيا الغربية الفرنسية 15824000 نسمة، موزعة كالتالي: السنغال 1720000، السودان الفرنسي 3800000، موريتانيا 497000، غينيا 2125000، فولتا العليا و كوت ديفوار 4056000، الداھومي 1458000 والنيجر 2168000<sup>7</sup>. وتيرة النمو السكاني لم تتوقف حتى الاستقلال، وأصبح مجموع سكان إفريقيا الغربية الفرنسية 21695000م سنة 1960م دون احتساب عدد سكان موريتانيا، وكانت موزعة كالتالي: الداھومي 1934000، السودان الفرنسي 4100000، غينيا 3000000، كوت ديفوار 3230000، النيجر 2823000، السنغال 2973000 وفولتا العليا 3635000<sup>8</sup>. هذا النمو السكاني هو نتيجة لتحسن معدل الزيادة الطبيعية الذي تجاوز 50% في بعض المناطق مثل مالي التي تراوح فيها بين 59 و62%، وفي مناطق أخرى تراوح بين

<sup>1</sup> John Charles Caldwell, Op. cit., pp.524-525

<sup>2</sup> Charles Becker, René Collignon, Op. cit., p.413

<sup>3</sup> Démographie de l'A.O.F, Op. cit., p.69

<sup>4</sup> Albert Adu Boahen, **Le colonialisme en Afrique: impact et signification**, Op. cit., pp.850-851

<sup>5</sup> Simon Pierre Ekanza, Op. cit., p.984

<sup>6</sup> John Charles Caldwell, Op. cit., p.525

<sup>7</sup> Démographie de l'A.O.F, Op. cit., p.71

<sup>8</sup> Aisha Balarabe Bawa, **From imperialism to diplomacy: a historical analysis of french and Senegal cultural relationship**, Conference of "Contemporary International Dialogue: Art-Based Developments and Culture shared between nations", 21st to 24th August 2013, The Portcullis House, British Parliament, London, Op. cit., p.4

30% و 40% مثل موريتانيا. في الداھومي كان بين 49 و 54%، بوركينا فاسو 49%، كوت ديفوار 50 و 55% مع النيجر، و غينيا 55 و 60%<sup>1</sup>. هنا وجب التذكير بأن تعدد الزوجات ساهم في ارتفاع نسبة الولادات، وعلى سبيل المثال كانت كل 143 امرأة متزوجة في ريف الداھومي يقابلها 100 رجل متزوج في الريف، وفي المدينة كانت 153 امرأة متزوجة مقابل 100 رجل متزوج<sup>2</sup>. ظاهرة التعدد سهلتها ظاهرة أخرى هي نقص عدد الرجال مقارنة بعدد النساء، ففي منطقة فوتا جالون مثلاً، كان من بين 27003 كهل يعيشون فيها، 15090 امرأة مقابل 11913 رجل<sup>3</sup>.

إن تزايد عدد السكان في إفريقيا الغربية الفرنسية لا يعني تعافي الوضع الديمغرافي، فرغم ارتفاع نسبة المواليد في أغلب مناطق الفيدرالية، إلا أن نسبة الوفيات بقيت مرتفعة نوعاً ما، فالإحصائيات التي أجريت مثلاً في مالي سنوات الخمسينيات أشارت إلى أن نسبة الوفيات كانت تقارب 40%<sup>4</sup>. في سنوات الاستقلال كانت نسبة الوفيات عالية في الريف مقارنة بالمدن، ففي فولتا العليا كانت النسبة في الريف 31 في الألف مقابل 23 في الألف، وفي الداھومي 27,4 في الألف مقابل 11,9 في الألف، وفي السنغال 18,7 في الألف مقابل 9,5%. وكما كان الأمر قبل الحرب العالمية الثانية، نسبة الوفيات كانت مرتفعة أكثر لدى فئة الأطفال، فبلغت في السنغال 93 في الألف، الداھومي 110 في الألف، فولتا العليا 174 في الألف وغينيا 220 في الألف<sup>5</sup>.

### ثالثاً: الانعكاسات الثقافية

ترك الاستعمار الفرنسي تأثيراً ثقافياً كبيراً، وذلك على الرغم من المدة القصيرة التي قضّاها في المنطقة. فكما رأينا في المبحث الثاني من هذا الفصل، أولى الفرنسيون اهتماماً كبيراً للتعليم، ووضعوا استخدام اللغة الفرنسية أبرز أولوياتهم، وهو ما سيكون له انعكاسٌ بارزٌ على الثقافة الإفريقية، ونظام التعليم ومكانة اللغة الفرنسية، ليس أثناء الاستعمار فقط، وإنما حتى بعد الاستقلال.

<sup>1</sup> Bernard Kayser, **La démographie de l'Afrique occidentale et centrale**, Cahiers d'Outre-Mer, No.69, 1965, Presses Universitaires de Bordeaux, p.77

<sup>2</sup> Idem

<sup>3</sup> Démographie de l'A.O.F, Op. cit., p.68

<sup>4</sup> John Charles Caldwell, Op. cit., p.502

<sup>5</sup> Bernard Kayser, Op. cit., pp.82-83

## I- ظهور حركة الزنوجية:

بعد الحرب العالمية الأولى زاد عدد السود المقيمين في العاصمة الفرنسية باريس، وتواصل بعد استقلال البلدان الإفريقية عن فرنسا في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، البداية كانت مع المجندين الأفارقة الذين جندتهم فرنسا إلى جانبها ضد ألمانيا، وهو ما لم تفعله عدوتها ألمانيا وحليفها بريطانيا. التقديرات تقول بتجنيد فرنسا لمائة وأربعين ألف جندي إفريقي في جبهات القتال بأوروبا، مات منهم واحد وثلاثون جندي، وأغلبية الأحياء عادوا إلى بلدانهم، والأقلية بقيت في فرنسا بعد نهاية الحرب، ويُقدّر تقرير رسمي صدر سنة 1926م وجود ألفين وخمسمائة وثمانين إفريقي، وحوالي عشرة آلاف أنتيلي في فرنسا<sup>1</sup>. من جهة أخرى، وكما رأينا في حديثنا عن السياسة التعليمية الفرنسية في إفريقيا الغربية، استفاد العديد من الطلبة الأفارقة من فرصة مزاوله دراساتهم في الثانويات والجامعات الفرنسية، ولا ننسى اليد العاملة الإفريقية التي جُتدت للعمل في المناجم والمصانع بفرنسا خدمة لأغراض الحرب، وبعد نهايتها للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي الذي دمّرتة هذه الحرب.

عانى هؤلاء السود القادمين من إفريقيا والشتات الإفريقي من صعوبات جمّة، كان على رأسها العنصرية التي كانوا يتعرضون لها بشكل يومي، وهي المعاناة التي ستخلق نوعا من التلاحم بين هؤلاء السود في الثلاثينيات، كل شاب إفريقي كان يصل إلى باريس لإكمال دراسته، يُصبح "أحًا" للسود المتواجدين فيها<sup>2</sup>. هذا التلاحم سيعزّز تبادل الأفكار بينهم<sup>3</sup>، ويدفعهم إلى توحيد مواقفهم وتنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم وكرامتهم. من جهة أخرى، وجود السود في فرنسا، جعلهم في اتصال مباشر مع البيض في الوطن الأم<sup>4</sup>، وبالتالي أعطاهم فرصة مهمة للتعرف أكثر على الحضارة

<sup>1</sup> Emma Catherine Thompson Howell, **Re-envisioning Negritude: Historical and Cultural contexts for Aimé Césaire and Léopold Sédar Senghor**, Master of Arts thesis, North Carolina University, Greensboro, 2012, pp.9-10

<sup>2</sup> Nadjib Redouane, **Léopold Senghor et Aimé Césaire: Pour quelle Negritude ?**. In: Isabelle Constant, Kahiudi C. Mabana, **Negritude: Legacy and Present Relevance**, Cambridge Scholars Publishing, Newcastle, 2009, p.13

<sup>3</sup> Emma Catherine Thompson Howel, Op. cit., p.10

<sup>4</sup> Idem

الأوروبية ومحاوله فهمها. هذا الواقع خلق وعيا لدى السود، خاصة الطلبة منهم، والذين انتفضوا ضد الظلم والعنصرية الذين كانا جزءاً من حياتهم اليومية<sup>1</sup>.

تميّزت فترة ما بين الحربين العالميتين بالكثير من الأحداث والمستجدات التي عرفتها قارة أوروبا وأيضاً العالم، كان أغلبها نتاج للحرب العالمية الأولى. أبرز هذه الأحداث التي ستؤثر في السود بأوروبا، ميلاد الإيديولوجية الماركسية، ظهور الحركة السورالية، وتزايد مطالب الشعوب المستعمرة<sup>2</sup>. حدث آخر بارز كان له بالغ الأثر في السود، والدليل على ذلك إصدار الطلبة الأفارقة الناطقين بالفرنسية للعديد من الدوريات أو المنشورات في زمن قريب بعده، هذا الحدث هو تنظيم المعرض الاستعماري في باريس، والذي امتد تنظيمه من شهر ماي إلى شهر نوفمبر 1931م، وما زاد من أهميته ونجاحه هو الأثر البالغ الذي تركه على إدارة المستعمرات الفرنسية<sup>3</sup>. ولعل تنظيم المعرض في باريس، جعله قريباً جداً من السود المقيمين فيها، وبالتالي أكثر تفاعلاً مع مُخرجاته وقراراته. هذا الزخم والخليط من الأفكار، جعل العشرين سنة بين الحربين العالميتين، السنوات الأكثر خصوبة في النمو الإيديولوجي للسود بفرنسا<sup>4</sup>.

تُعتبر المجالات والجرائد التي أسّسها الطلبة السود في باريس أوضح مظهر للتفتح والتفاعل والنضج الفكري والثقافي لديهم، عرضوا فيها أفكارهم ومواقفهم في كل ما كان يدور حولهم، وبالأخص السياسة الاستعمارية في بلدانهم. أول مجلة تأسّست للسود في باريس كانت مجلة العالم الأسود *la Revue du Monde Noir*، وأسّسها الطبيب الليبيري *Sajous*، وصدرت باللغتين الفرنسية والانجليزية ما بين 20 نوفمبر 1931م و20 أبريل 1932م<sup>5</sup>، أي أنها بدأت بالصدور في

<sup>1</sup> Margaret Varner, **La Négritude: Une introduction**, The Corinthian, Vol.1, Article.10, Georgia College, p.18

<sup>2</sup> Franco Vrančić, **La Négritude dans Cahier d'un retour au pays natal d'Aimé Césaire**, Études Romanes de Brno, Vol.36, No.1, 2015, Department of Romance Languages and Literatures, Faculty of Arts, Masaryk University, Brno, République Tchèque, p.196

<sup>3</sup> Christian Filostrat, **Négritude The Origin**, Pierre Kroft Legacy Publishers, Lake Oswego, 2018, p.29

<sup>4</sup> Margaret Varner, Op. cit., p.20

<sup>5</sup> Najib Redouane, Op. cit., p.14

نفس الشهر الذي انتهى فيه تنظيم المعرض الاستعماري. في سنة 1932م، أسّس Monnerot Jean, René Ménil و Etienne Léro دورية حملت اسم *Légitime défense*<sup>1</sup>، وهي دورية ذات توجه أدبي وسياسي راديكالي، ولم تصدر إلا في عدد واحد فقط، بسبب نقص الدعم المالي، التهديدات الحكومية الفرنسية، وتعطيل المنح الدراسية الخاصة بالطلبة لعدة شهور<sup>2</sup>. وما بين 1934م و1935م كانت تصدر دورية عنوانها *L'étudiant noir*، ومثلها مثل كل الدوريات التي كان يُصدرها السود، عانت من عدم الاستمرار<sup>3</sup>، فقد صدرت في خمسة أعداد فقط بداية من مارس 1935، وتكوّن فريق التحرير فيها من A. Césaire، L. Damas، B. Diop، O. Socé، A. Maugée، L. Sainville و L. Senghor<sup>4</sup>. يُضاف إلى هذه الدوريات، دورية *Tropiques* التي صدرت ما بين 1941م و1943م. دورية *Présence Africaine*، هي الوحيدة التي استطاعت الصمود، ولا زالت تصدر إلى يومنا هذا، منذ تأسيسها سنة 1947م من قبل Alioune Diop<sup>5</sup>.

حظيت مسألة الهوية لدى السود المقيمين والدارسين في فرنسا بنصيب كبير من الاهتمام، وكان ذلك نتيجة طبيعية للسياسة الفرنسية في بلدانهم، والتي قامت على مبدأ الإدماج. سبق لنا أن شرحنا مفهوم هذه السياسة فيما سبق، ولكن سنسرد هنا فقط نظرة وموقف المثقفين السود في فرنسا من هذه السياسة ونتائجها. في الخطاب الذي ألقاه سيرز يوم 22 نوفمبر 1956م، نجده يقول: "ما هو الإدماج؟ هو عقيدة سياسية وفلسفية تقوم على إلغاء خصائص شعب وقتل شخصيته (هويته)<sup>6</sup>. ويقول René Maran: "في الوقت الحاضر، السود هم عبيد فقط. لا يوجد شيء يُرجى من عرق بدون قلب"، وللإشارة فإن Maran ألف رواية كان عنوانها *Batouala: un véritable roman nègre*، حصلت على جائزة Goncourt المرموقة سنة 1921م، وانتقد فيها الاستعمار الفرنسي

<sup>1</sup> Ewa Kalinowska, **Négritude en question: de la valorisation de la culture noire à la contestation du mouvement**, Romanica Silesiana, No.7, 2012, Wydawnictwo Uniwersytetu Śląskiego, p.111

<sup>2</sup> Najib Redouane, Op. cit., p.14

<sup>3</sup> Ewa Kalinowska, Op. cit., p.111

<sup>4</sup> Christian Filostrat, Op. cit., pp.45-46

<sup>5</sup> Ewa Kalinowska, Op. cit., p.111

<sup>6</sup> Christian Filostrat, Op. cit., p.20

وسياساته، وهذا ما دفع السلطات الفرنسية إلى منعها سنة 1928م في جميع المستعمرات الفرنسية<sup>1</sup>. نستنتج من قوليّ سيزرّ ومارون بأن الإدماج هو مسح للهوية العرقية، ومحاولة لفرض الهوية والثقافة الفرنسية بكل أبعادها. لقد رفض الأفارقة والأنتيليين في فرنسا سياسة الإدماج، ورفضوا نسيان أجدادهم السود، ثقافتهم، رقصاتهم القبلية، لغاتهم وهوياتهم الإفريقية<sup>2</sup>.

نتيجة لكل ما سبق، ظهرت حركة الزنوجية في باريس في الثلاثينيات من القرن الماضي، وذلك على يد الثلاثي إيمي سيزرّ Aimé Césaire من المارتينيك، ليوبولد سيدار سنغور Léopold Sédar Senghor من السنغال وليون غونترون داماس Léon-Gontron Damas من غويانا الفرنسية<sup>3</sup>، وكان ذلك وسط الشباب الأفارقة والملاغاش والأنتيليين<sup>4</sup>.

البداية كانت عندما التقى سيزرّ برفيقه سنغور في ثانوية لويس الأكبر بباريس سنة 1931م<sup>5</sup>، وهو اللقاء الذي سمح لسيزرّ بالتعرف على أصوله وأجداده الذين اقتلعوا من إفريقيا<sup>6</sup>، وعن الأثر الذي تركه فيه، يقول سيزرّ، بعد وصفه لحالة التيه الذي كان يعانيه بعد وصوله إلى باريس، عن هذا اللقاء: "صدفة ابتسمت لي الحياة، رجل شاب يتجه صوبي، إنه إفريقي، سينغالي... يحضني... ويقول لي: أهلاً أخي، من أين أتيت؟". من هنا نشأت صداقة قوية بين الشابين، وآمنا بنفس الأفكار، وناضلا مع بعض، وانتهجنا نفس الأسلوب. استمرت العلاقة بينهما ولم تنقطع، ففي سنة 1976م، أي بعد استقلال السنغال، استقبل سيزرّ، الذي كان رئيساً لبلدية فور دو فرانس fort-de-france عاصمة المارتينيك، صديقه سنغور رئيس السنغال في مقر بلديته<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Margaret Varner, Op. cit., p.19

<sup>2</sup> Ibid, p.17

<sup>3</sup> Idem

<sup>4</sup> Ewa Kalinowska, Op. cit., p.109

<sup>5</sup> Emma Catherine Thompson Howell, Op. cit., p.8

<sup>6</sup> Fatiha Boulafrad, Mohamed Rafik Benaouda, **Nègre je suis et nègre je resterai: la dernière confession d'un homme constaté et contesté**, Synergies Algérie, No.5, 2009, GERFLINT, Annaba, Algérie, p.252

<sup>7</sup> Najib Redouane, Op. cit., p.11

إن سر التقارب بين سيزر، سنغور وداماس يعود إلى حبهم للشعر، وإيمانهم بوجود ثقافة زنجية متميزة، والتفاف الشباب الإفريقي والأنتيلي حولهم، وهذا ما ساهم في حدوث تخمر ثقافي جمع السنغال، الأنتيل وغويانا الفرنسية، ومهد شيئاً فشيئاً لتأسيس الزنوجية<sup>1</sup>. عن ذلك يقول سنغور: "في ثانوية لويس الأكبر، في الثلاثينات وبعدها في السوربون، بدأنا في صياغة وسط الطلبة السود، مفهوم الزنوجية في النقاشات اللامتناهية، وخاصة بين سيزر وداماس وأنا شخصياً"<sup>2</sup>. وأصبحت مجلة L'étudiant Noir، صوت الزنوجية المولودة، أضاف فيها سيزر ورفيقه التأكيد بقوة على عظمة التاريخ والحضارة الإفريقيين في مجابهة الغرب الذي احتقرهما<sup>3</sup>.

بالنسبة لظهور مصطلح الزنوجية واستعماله لأول مرة، فيذكر سنغور أحد مؤسسي هذه الحركة بأنه كان من صياغة صديقه سيزر في سنوات 1932-1934م<sup>4</sup>، ويبدو أن استخدام هذا المصطلح كان محصوراً فقط في النقاشات التي كانت تدور بين الثلاثي المتزعم للزنوجية والدائرة الشبابية القريبة منه. فمصطلح الزنوجية لم يكن معروفاً أو متداولاً بشكل واسع قبل سنة 1939م<sup>5</sup>. في الحقيقة، هناك اختلاف بين المهتمين بتاريخ الزنوجية حول ظهور المصطلح عند العامة، فهناك من ذكر بأنه ظهر سنة 1939م في الديوان الشعري الذي أصدره سيزر، وعنوانه Cahier d'un retour au pays natal، في مجلة متواضعة كان اسمها Volontés<sup>6</sup>، وهناك من يقول بظهوره في العدد الثالث من جريدة L'Étudiant Noir في ماي-حوان 1935م، في المقال الذي نشره سيزر تحت عنوان "وعي عرقي وثورة اجتماعية"، والجملة التي حملت المصطلح كانت: "بالنسبة لنا، ... نريد غرس زنوجيتنا

<sup>1</sup> Ibid, pp.11-12

<sup>2</sup> Michel Hausser, **Et la négritude fut plantée**, Présence Africaine, No. 151/152, 1995, Présence Africaine Editions, p.62

<sup>3</sup> Fatiha Boulafrad, Mohamed Rafik Benaouda, Op. cit., p.252

<sup>4</sup> Léopold S. Senghor, **Qu'est-ce que la négritude ?**, Études françaises, Vol.3, No.1, 1967, Les Presses de l'Université de Montréal, p.3

<sup>5</sup> Christian H. Taconet, **Quelques aspects de la Négritude**, Cartier, Vol.1, 1968, N. R. (eds) Aquila, p.164

<sup>6</sup> Ewa Kalinowska, Op. cit., p.109

مثل شجرة جميلة حتى تُثمر ثمارها الأكثر أصالة"<sup>1</sup>. ولم يدخل هذا المصطلح معجم اللغة الفرنسية، إلا بعد صدور الطبعة الأولى لقاموس Robert، في المجلد الرابع سنة 1959م<sup>2</sup>.

تعريف الزوجية، التي هي حركة أدبية سياسية<sup>3</sup>، أخذ هو أيضاً مفاهيم عدة، ولكنها أكدّت كلها على الاعتزاز بالهوية الزنجية. الأب الروحي للزوجية سيزر يعرفها بأنها "هي الاعتراف البسيط بحقيقة أن تكون أسوداً، القبول بهذه الحقيقة، وبقدرنا نحن السود، وبتاريخنا وثقافتنا"<sup>4</sup>، ويصفها سنغور بأنها "مجموع القيم الحضارية الخاصة بالعالم الأسود، كما يتم التعبير عنها في حياة وانجازات السود"<sup>5</sup>، بالنسبة لداماس، فقد قال سنة 1934م عن الزوجية: "يريد الأسود أن يتعرف على نفسه، يتمنى أن يُصبح فاعلاً تاريخياً، ناشطاً ثقافياً، وليس فقط مجرد شيء يخضع للسيطرة أو مستهلكاً للثقافة"<sup>6</sup>. قاموس Robert في طبعته الأولى كتب عن الزوجية: "هي مجموع الخصائص، طرق التفكير، والإحساس الخاصة بالعرق الأسود، الانتماء للعرق الأسود"<sup>7</sup>.

كانت الزوجية في البداية حركة أدبية وثقافية أولاً، والدليل على ذلك هو عدم اتفاق سيزر مع مجلة *Légitime défense* التي كانت، حسب سنغور، تركز على الجانب السياسي، في وقت كانت فيه مجلة *L'étudiant noir*، التي أسسها سيزر، تركز على الجانب الثقافي في نظر سنغور دائماً<sup>8</sup>. وكان قوام هذه الحركة يتكون من الكُتّاب الذين جاءت غالبيتهم من مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء، الأنتيل وغويانا الفرنسية<sup>9</sup>. كان الشعر أكثر ما ظهرت فيه الزوجية في البداية، وأشهر دواوين الشعر التي نشرها مؤسسو هذه الحركة، ديوان "مقتطفات من الشعر الجديد الزنجي والملغاشي للغة الفرنسية"، الذي أصدره سنغور سنة 1948م، وكتب مقدمته الفيلسوف الفرنسي جون بول

<sup>1</sup> Christian Filostrat, Op. cit., pp.9-13

<sup>2</sup> Michel Hausser, Op. cit., p.61

<sup>3</sup> Nadjib Redouane, Op. cit., p.10

<sup>4</sup> Margaret Varner, Op. cit., p.17

<sup>5</sup> Léopold S. Senghor, Op. cit., p.4

<sup>6</sup> Nadjib Redouane, Op. cit., p.13

<sup>7</sup> Michel Hausser, Op. cit., p.61

<sup>8</sup> Nadjib Redouane, Op. cit., pp.15-16

<sup>9</sup> Franco Vrančić, Op. cit., p.196



سارتر<sup>1</sup>. إضافة إلى الديوان المشهور لسيزِر، الذي عنوانه cahier d'un retour au pays natal<sup>2</sup>.  
في سنة 1945م أصدر سنغور ديوان Chants d'ombre، وفي السنة التي تلت صدر ديوان سيزِر  
Les Armes miraculeuses<sup>3</sup>. أيضاً صدرت روايات بعد الحرب العالمية الثانية تُمجّد إفريقيا قبل  
الاستعمار والشخصيات البارزة في التاريخ الإفريقي، مثل روايات Diop Birago و Djabril  
Tamsir Niane<sup>4</sup>.

تأثر الأدب الزوجي بالأدب الأمريكي الخاص بالسود الأمريكيين، بل أن أمريكا السوداء لعبت  
دورًا مهمًا في تطور مفهوم الزوجية<sup>5</sup>، وكان للشعر الأفرو-أمريكي دورًا كبيرًا في وعي وتطور الشعر  
الزنجي الناطق بالفرنسية<sup>6</sup>. هذا التأثير قد يُعزى إلى كون سيزِر درس الإنجليزية مع صديقه داماس في  
المارتينيك، وكانت مذكرة تخرجه حول الأدب الأفرو-أمريكي<sup>7</sup>، وكان سنغور ناقدًا ومترجمًا عرّف  
الفرنسيين بالأدباء الأمريكيين الزوج<sup>8</sup>، وله قصائد تؤكد التعاطف والتأثر الذي كان بين الأدبيين  
الإفريقي والأفرو-أمريكي، مثل قصيدة Elégie pour Martin Luther King، وقصيدة Pour  
les troupes américaines noires<sup>9</sup>.

استطاعت الزوجية خلق جيل يدافع عن حقوق وهوية الزوج، وفي نفس الوقت شيّدت جسرًا  
عبر المحيط الأطلسي، يربط بين إفريقيا وشتاتها في الضفة الأخرى من المحيط فيما يتعلق بالوعي  
بالمصير المشترك، وجنّدت المثقفين السود الأفارقة والأمريكيين ما بين 1932م و 1960م<sup>10</sup>. تركت

<sup>1</sup> Ewa Kalinowska, Op. cit., p.111

<sup>2</sup> Ibid, p.109

<sup>3</sup> Margaret Varner, Op. cit., p.21

<sup>4</sup> Ewa Kalinowska, Op. cit., p.111

<sup>5</sup> Koffi Anyinefa, Grace E. An, **Hello and Goodbye to Négritude: Senghor, Dadié, Dongala, and America**, Research in African Literatures, Vol.27, No.2, 1996, Indiana University Press, p.53

<sup>6</sup> Franco Vrančić, Op. cit., p.197

<sup>7</sup> Christian Filostrat, Op. cit., p.47

<sup>8</sup> Irene Dobbs Jackson, "**Négritude**" in full bloom: a study in outline, CLA Journal, Vol.7, No.1, 1963, College Language Association, p.80

<sup>9</sup> Koffi Anyinefa, Grace E. An, Op. cit., p.53

<sup>10</sup> Nadjib Redouane, Op. cit., p.10

الزنوجية أثرًا بالغًا في المثقفين الأفارقة، ووصل هذا التأثير حتى عند المثقفين الفرنسيين مثل جون بول سارتر، والمثقفين السود الأنجلوفون مثل Amos و Chinua Achebe, Cyprien Ekwensir و Tutuola<sup>1</sup>. يقول سنغور بأنه حتى البيض الأوروبيين جعلوا من كفاح السود من أجل هويتهم كفاحًا لهم، وبالنسبة له انعقاد أول مهرجان دولي للفنون الزنوجية في دكار شهر أبريل 1966م، هو بمثابة تنويع لكل الجهود التي قامت بها حركة الزنوجية<sup>2</sup>.

تلقت الزنوجية الكثير من الانتقادات منها أنها حركة عنصرية وتعاني من عقدة النقص<sup>3</sup>، وأنها مقلّدة وتفتقر للأفق التاريخي<sup>4</sup>، ورأى البعض من الأفارقة غير الفرنكفونيين بأنها كانت تتسبب في خلق ضجيج واسع لا فائدة منه، ومنهم الكاتب النيجيري Wole Soyinka الذي قال قولته المشهورة: "النمر لا يتكلم عن كونه نمرًا"<sup>5</sup>، في إشارة إلى أن الزواج لا يحتاجون إلى إثبات زواجيتهم. ولم يسلم مؤسس هذه الحركة سيزر من الانتقاد حتى من مواطنيه الأنثيليين، الذين لاموه على تفضيله للهوية الإفريقية وإهماله للهوية الأنثيلية، وهم الذين سيؤسسون حركة أدبية في الأنثيل بقيادة Edouard Glissant سنوات الستينيات من القرن العشرين، حملت اسم "الأنثيلية Antillanité"<sup>6</sup>.

المدافعون عن الزنوجية قالوا بأنها ليست عنصرية، ولو كانت كذلك، فإن ذلك سيُعتبر تقليدًا لما فعله البيض اتجاه السود<sup>7</sup>، ومنهم ليوبولد سنغور الذي وصف الزنوجية بأنها تعبير عن الذات من أجل التحرر، وأنها ليست منعزلة عن بقية الحضارات، ولا تحتقرها أو تكرهها أو تتجاهلها، بل العكس هي متجانسة معها، وأكد سنغور على خصوصية الزنوجية واختلاف الهوية الإفريقية في العديد من المظاهر، من بينها الفن الذي يرى جماليته في نفعيته وطبيعته العملية، وأنه ليس شأن الفنان المحترف فقط، بل هو شأن الجميع، لأنه يصنعه الجميع من أجل الجميع، وأن الفنان يعمل

<sup>1</sup> Ewa Kalinowska, Op. cit., p.112

<sup>2</sup> Léopold S. Senghor, Op. cit., pp.4-5

<sup>3</sup> Ibid, p.4

<sup>4</sup> Koffi Anyinefa, Grace E. An, Op. cit., p.64

<sup>5</sup> Margaret Varner, Op. cit., p.22

<sup>6</sup> Fatiha Boulafrad, Mohamed Rafik Benaouda, Op. cit., p.253

<sup>7</sup> Emma Catherine Thompson Howell, Op. cit., p.6

لأجل المجتمع وليس لتخليد نفسه<sup>1</sup>. وردًا على الكاتب النيجيري Soyinka قال سنغور: "النمر لا يتكلم عن كونه نمرًا لأنه حيوان، لكن الانسان، يتكلم عن إنسانيته، لأنه إنسان ويفكر"<sup>2</sup>.

## II- تراجع تأثير ودور اللغة العربية:

إن وجود اللغة العربية في إفريقيا لا يقتصر على بلدان شمال إفريقيا أو البلدان العربية الإفريقية، بل يمتد إلى مناطق أخرى في غربها وشرقها وحتى جنوبها. فعدد الناطقين بهذه اللغة في القارة السوداء يشكّلون ثلث سكان إفريقيا البالغ عددهم قرابة المليار نسمة حسب إحصاءات هيئة الأمم المتحدة سنة 2009م، والعربية هي في نفس الوقت لغة شعائر دينية لأكثر من أربعمئة وثلاثين مليون مسلم في إفريقيا<sup>3</sup>.

إضافة إلى ذلك، يتخذ عددٌ من الدول الإفريقية غير العربية من اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية، وهذه الدول هي تشاد، جنوب السودان، جزر القمر وجيبوتي، أو إلى جانب لغة وطنية، وهي أريتريا والصومال. وعلى الصعيد السياسي، تُعتبر اللغة العربية لغة رسمية في منظمة الوحدة الإفريقية، التي تُسمى حالياً الاتحاد الإفريقي، إلى جانب اللغات الاستعمارية الثلاث، الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية<sup>4</sup>.

تعود العلاقة بين إفريقيا واللغة العربية إلى زمن بعيد، وبالضبط إلى فترة انتشار الإسلام، فالقرآن الكريم جاء باللغة العربية، ويجب على المسلم في صلواته الخمس اليومية أن يقرأ ما تيسر منه بهذه اللغة. إن اقتران اللغة العربية بالقرآن الكريم ساهم في انتشارها عبر مختلف أرجاء إفريقيا، وإن

<sup>1</sup> Léopold S. Senghor, Op. cit, pp.4-8

<sup>2</sup> Ibid, p.19

<sup>3</sup> أبو بكر عبد الله شعيب، اللغة العربية في إفريقيا .. الواقع والتحديات، قراءات إفريقية، العدد 5، 2010، المنتدى

الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.96

<sup>4</sup> آدم بمبا، اللغة العربية بإفريقيا.. تشخيص لواقعها واستشراف لمستقبلها، قراءات إفريقية، العدد 18، 2013، المنتدى

الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.106-107

بدرجات مختلفة. في هذا الصدد، يقول المستشرق الألماني كارل بروكلمان: " بفضل القرآن بلغت اللغة العربية من الاتساع مدى لا تكاد تعرفه أي لغة من لغات العالم"<sup>1</sup>. ومن الدلائل أيضاً على العلاقة التاريخية العميقة بين اللغة العربية واللغات الإفريقية، اقتراض هذه الأخيرة للكثير من المفردات العربية<sup>2</sup>، وقامت الشعوب التي عرفت الثقافة الإسلامية في إفريقيا منذ قرون، بوضع الحروف العربية في كتابة لغاتها، واعتمدوا عليها في تدوين نتاجهم العلمي، والزائر لمراكز المخطوطات في مختلف عواصم الثقافة الإفريقية، يندهش من كثرة المؤلفات ومحتواها العلمي<sup>3</sup>. المكانة التاريخية والدينية التي حظيت بها اللغة العربية لدى الشعوب الإفريقية، جعلت منها مكوناً هاماً في الثقافة الإفريقية وجزءاً من الهوية لدى الكثير من الأفارقة، خاصة قبل مجيء الاستعمار الأوروبي. هذه المكان دفعت بعض المؤرخين في فترة من الفترات إلى ترشيح اللغة العربية لتصبح لغة جامعة ومشتركة بين الأفارقة، ودعوا إلى تعميم استعمالها، ومن هؤلاء، المؤرخ Edward W. Bleyden الذي كتب: " إنَّ لِمَمَّا يُؤسَى له في حال الانجليزية، وغيرها من اللغات الأوروبية في هذا الجزء من إفريقيا، أنها قد أتت إلى شعوب إفريقيا وهي مقرونة بالفرقة والقهر، وخالية من أي محتوى روحي، بينما ينظر الأفارقة إلى العربية بوصفها لغة دين وإعمار وأنها لغة روحية"<sup>4</sup>.

تعتبر منطقة غرب إفريقيا أكبر منطقة في إفريقيا، انتشر فيها الإسلام بعد شمال القارة، ومعه انتشرت اللغة العربية. يعود الفضل في انتشار الإسلام واللغة العربية إلى الطرق الصوفية والتجار والدعاة والمعلمين، وكان ذلك جراء الجهود الجبارة التي قاموا بها، وكان هناك إقبال من مُعتنقي الإسلام على تعلُّم اللغة العربية، رغبة في التعمق في الدين وفهم الفقه والحديث والتفسير وغيرها من

<sup>1</sup> محمد حافظ، التعليم العربي والإسلامي في غرب إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد 32، 2017، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.76

<sup>2</sup> آدم مَبَا، اللغة العربية بإفريقيا.. تشخيص لواقعها واستشراف لمستقبلها، المرجع السابق، ص.106

<sup>3</sup> إسماعيل زَنغُو بَزْزِي، المشهد اللغوي في إفريقيا.. مسار وعوائق، قراءات إفريقية، العدد 19، 2014، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.78

<sup>4</sup> آدم مَبَا، اللغة العربية بإفريقيا.. تشخيص لواقعها واستشراف لمستقبلها، المرجع السابق، ص.107

العلوم<sup>1</sup>. لقد أقام الدعاة والطرق الصوفية المدارس القرآنية في مختلف أنحاء غرب إفريقيا، وكان لهذه المدارس اسهامات مُعتبرة في نشر الثقافة العربية في إفريقيا الغربية<sup>2</sup>. المكانة الدينية والروحية للغة العربية في إفريقيا الغربية عجلت بأن تُصبح لغة مرغوبة بل لغة مقدّسة لدى سكان المنطقة، وتحدث كتب التاريخ على أن تعلّم اللغة العربية في غرب إفريقيا بدأ خلال القرن الحادي عشر الميلادي<sup>3</sup>.

مع مرور الوقت، لم تُعد اللغة العربية لغة دين وروح فقط، بل أصبحت لغة علم وإدارة وقضاء، وطعّت على اللغات الإفريقية المحلية. إن أحسن تشبيه وجدته لوضع اللغة العربية في غرب إفريقيا، هو التشبيه الذي تحدّث عنه المؤرخ J. O. Hunwick، حيث شبّه وضع اللغة العربية خلال الألفية السابقة بالوضع الذي كانت تعرفه اللغة اللاتينية في أوروبا خلال القرون الوسطى<sup>4</sup>، أين كانت لغة الكنيسة والملوك، ورافقت النهضة الأوروبية في بداياتها. من مظاهر التميز والازدهار اللذين عرفتهما اللغة العربية في بلاد السودان الغربي، تأثر لغات المنطقة بها مثل لغات الهاوسا، سنغاي وال فولاني التي استعارت الكثير من الكلمات العربية<sup>5</sup>. مظهر آخر هو استخدام الحروف العربية في كتابة اللغات المحلية بالمنطقة، فخلال القرن الثامن عشر الميلادي كُتبت لغة الفولاني في منطقة فوتا جالون، المعروفة حالياً بغينيا، بالحروف العربية، ونفس الشيء حدث في شمال نيجيريا نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر الميلاديين وبالأخص في كتابة الأشعار كتلك التي كتبها عثمان دان فوديو وابنته. الهاوسا أيضاً كُتبت بالحروف العربية مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، ونفس الشيء فعله شعب الولوف في السنغال وشعب سنغاي في مالي خلال القرن العشرين<sup>6</sup>. من

<sup>1</sup> عمر السيد عبد الفتاح، واقع اللغة العربية في إفريقيا جنوب الصحراء، المؤتمر الدولي: اللغة العربية والعملة وجهاً لوجه،

جامعة مالانج الحكومية، مدينة باتو مالانج، 23-25 نوفمبر 2008، أندونيسيا، ص.443

<sup>2</sup> موسى عبد السلام أيبكن، أحمد محمد كامل، الثقافة العربية في غرب إفريقيا: نيجيريا نموذجاً، مجلة جامعة صبراتة العلمية،

العدد 7، 2020، جامعة صبراتة، ليبيا، ص.82

<sup>3</sup> John O. Hunwick, West Africa and the Arabic Language, Sudanic Africa, Vol.15, 2004, Brill, p.135

<sup>4</sup> Ibid, p.133

<sup>5</sup> أبو بكر عبد الله شعيب، المرجع السابق، ص.98

<sup>6</sup> John O. Hunwick, Op. cit., pp.143-144

المظاهر أيضاً، الطابع الرسمي الذي حظيت به اللغة العربية، فقد كانت تُستخدم في مجال الحكم والإدارة والقضاء والمراسلات الرسمية عند الإمبراطوريات الإفريقية المزدهرة مثل غانا، مالي وسنغاي<sup>1</sup>. كانت أول إشارة تاريخية عن استخدام اللغة العربية من طرف الحكام الأفارقة في الرسمية، نجدها فيما ذكره صاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، خلال حديثه عن الرسالة التي بعث بها حاكم غانا إلى الحاكم المرابطي يوسف بن تاشفين<sup>2</sup>. إضافة إلى ما سبق، فإن تاريخ السودان الغربي قبل وصول الرحالة الأوربيين في القرن التاسع عشر الميلادي، كُتِبَ باللغة العربية من طرف العلماء والرحالة والتجار<sup>3</sup>.

عندما جاء الاستعمار الأوروبي إلى غرب إفريقيا، خاصة الفرنسي الذي سيطر على معظم أرجاءها، وَجَدَ واقِعًا تتسبَّب فيه اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية، وهو ما سيُشكِّل تحديًا كبيرًا أمام الاستعمار لفرض سياساته وثقافته. إن الفرنسيين الذين ادَّعوا أنهم أصحاب مهمة حضارية، وجدوا في التعليم الوسيلة الأمثل لتمرير ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولتحقيق ذلك اختاروا اللغة الفرنسية كلغة للتعليم، بعدما فرضوها كلغة للإدارة والقضاء والمراسلات الرسمية. فَرَضَ اللغة الفرنسية سيواجه تحديات عدة كان أكبرها التخلص من اللغة العربية، وهو تحدي صعب بالنظر لمكانة هذه اللغة لدى شعوب المنطقة وقُدسيتها. صعوبة هذا التحدي نلتمسها في تصريح الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية، ويليام بونتي، الذي جاء فيه: "اكتشفنا أنهم فهموا أهمية اللغة المكتوبة، ألا وهي

<sup>1</sup> أبو بكر عبد الله شعيب، المرجع السابق، ص. 98-99

<sup>2</sup> بدون مؤلف، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار

البيضاء، 1985، ص. 219

<sup>3</sup> John O. Hunwick, **The Influence of Arabic in West Africa: A Preliminary Historical Survey**, Transactions of the Historical Society of Ghana, Vol.7, 1964, Historical Society of Ghana, p.27

اللغة العربية التي أقبلوا عليها، لأن هذه اللغة تساعدهم على التعمق في معرفة الدين الإسلامي، ومن الصعب أن نجد من بين المعلّمين القرآنيين من يتعاطف معنا...<sup>1</sup>.

يتضح من تصريح الحاكم العام بونتي توجّس الفرنسيين من اللغة العربية ودورها، ولذلك عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا الغربية على ضرب ومحاصرة اللغة العربية التي وصموها بالتخلف، وأرادوا إحلال اللغة الفرنسية، لغة العلم والحضارة حسب زعمهم، مكانها<sup>2</sup>. هذا التوجّه في محاربة اللغة العربية، عبّر عنه رئيس قسم الشؤون الإسلامية في إفريقيا الغربية الفرنسية، أرنو روبير، حينما قال: "يجب أن تكون سياسة فرنسا صارمة في إفريقيا الغربية، ويجب وضع حدٍ لنشاط معلمي المدارس العربية، والكتاتيب القرآنية والمرابطين في البلاد"<sup>3</sup>. وفي تصريح آخر للحاكم العام، ويليام بونتي، بتاريخ 4 ماي 1911م يقول: "يجب حظر استعمال اللغة العربية، ليس فقط في تحرير الأحكام القضائية، ولكن يلزم أيضا التوقف عن العمل بها في سائر النشاطات الإدارية التي تنفع الأهالي"<sup>4</sup>. من تصريح بونتي، نفهم جيدا بأن حظر استعمال اللغة العربية أصبح واجبا وهدفاً للسلطات الاستعمارية، فالتصريح جاء على لسان أعلى مسؤول في هرم السلطات في إفريقيا الغربية، ولهذا الغرض سنّت ترسانة من القوانين والمراسيم، عزّزت بها مكانة اللغة الفرنسية وهمّشت اللغة العربية، وهذه القوانين والمراسيم سبق لنا وأن تطرقنا إليها في الحديث عن السياسة التعليمية الفرنسية، وأيضا في الحديث عن نفوذ اللغة الفرنسية.

<sup>1</sup> توري ماحي، اللغات في كوت ديفوار ومكانة اللغة العربية «دراسة وصفية»، قراءات إفريقية، العدد 42، 2019،

المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.92

<sup>2</sup> علي يعقوب، معوقات التعليم العربي الإسلامي في غرب إفريقيا.. الأسباب وسبل العلاج، قراءات إفريقية، العدد 12،

2012، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.30

<sup>3</sup> محمد لولي أبو بكر، السياسات الدينية للاستعمار الفرنسي في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد 47، 2021، المنتدى

الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.15

<sup>4</sup> المكان نفسه.

إنَّ القضاء على اللغة العربية لم يكن أمرًا هيئًا عند السلطات الفرنسية، وهذا حتمَّ عليها أحيانًا التعايش مع هذه اللغة، بل في أحيان أخرى الاستعانة بها وفرضها في بعض المدارس، واشتراطها في تقلُّد بعض المناصب. في نهاية القرن التاسع الميلادي، أدخلت فرنسا اللغة العربية في برامج التعليم الفرنسي، واعتبرت اللغة العربية شرطًا للحصول على وظيفة معلِّم في المدارس الفرنسية الابتدائية، واشتمل الشرط نُطق العربية وكتابتها<sup>1</sup>. هذا التعايش المؤقت مع اللغة العربية استمر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، فبقي حضور العربية في المدارس بالمناطق ذات الأغلبية المسلمة متواصلًا كما رأينا سابقًا، ولكنه حضور تلاشى مع مرور الوقت، لأن فرنسا استخدمت اللغة العربية في مدارسها كطعم لاستمالة أبناء المسلمين وإبعادهم عن الكتابات والمدارس القرآنية.

انحسر دور وانتشار اللغة العربية بشكل كبير في غرب إفريقيا، ولكنها لم تفقد حب وتعاطف وتقديس الأفارقة لها، وهذا رغم تحدي اللغات الأوروبية لها، وارتباط بلدان المنطقة بالدول الاستعمارية ثقافيًا وفكريًا<sup>2</sup>، ورغم تبني كل بلدان إفريقيا الغربية التي خضعت للاستعمار الفرنسي، للغة الفرنسية كلغة رسمية. حضور اللغة العربية لازال موجوداً في المدارس القرآنية والمساجد وأيضًا المدارس الخاصة والحكومية، فقد قرَّرت مالي، السنغال، النيجر، غينيا، غامبيا، ونيجيريا إدراج تعليم اللغة العربية ضمن المدارس الحكومية بها<sup>3</sup>. في مالي تُدرَّس العربية في الابتدائي من الصف الأول حتى السادس بجانب الفرنسية، وفي السنغال تُدرَّس في كل المؤسسات التعليمية العمومية من الابتدائي إلى الجامعي، وبلغ عدد معلمي اللغة العربية الحكوميين ألف ومائتين وثلاثة وعشرين معلم سنة 1999م<sup>4</sup>. عامل آخر وراء استمرار وجود اللغة العربية في غرب إفريقيا، وهو وجود الجالية العربية المقيمة في المنطقة خاصة اللبنانية منها. لقد انتبعت هذه الجالية لضرورة استمرار الروابط مع اللغة الأم، وخاصة للأجيال الجديدة من اللبنانيين الذين وُلدوا في المنطقة، ولم يسبق لهم زيارة بلدانهم، وكادوا ينسون لغتهم

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 13

<sup>2</sup> أبو بكر عبد الله شعيب، المرجع السابق، ص. 100

<sup>3</sup> عمر السيّد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 447

<sup>4</sup> المكان نفسه.



وثقافتهم. من أجل الحفاظ على هذه الروابط أنشأت مدارس عربية في كوت ديفوار، كان أولها المدارس اللبنانية سنة 1992م في بلدية ماركوري وسط العاصمة أبيدجان، وهي تضم جميع المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية<sup>1</sup>. ومن علامات تعلق الأفارقة باللغة العربية، نتيجة الاستطلاع الذي أجري في دكار عاصمة السنغال سنة 1999م، وتشير إلى أن 81% من التلاميذ يفضلون اللغة العربية كلغة اختيارية ويصنفونها غالباً في المرتبة الأولى<sup>2</sup>. للإشارة فقط أن لغة التعليم في السنغال هي الفرنسية واللغة العربية ولغات أوروبية أخرى تُدرّس كمواد اختيارية.

### III- استمرار هيمنة اللغة الفرنسية بعد الاستقلال:

ليس هناك انعكاس أقوى وأخطر، من الانعكاسات التي خلّفها الاستعماري الفرنسي في غرب إفريقيا، كذلك المتعلّق بالحضور القوي للغة الفرنسية في بلدان المنطقة وسيطرتها على دواليب الإدارة ومؤسسات التعليم والاقتصاد. هذا الانعكاس ينسحب على كل بلدان غرب إفريقيا التي خضعت للاستعمار الفرنسي دون استثناء. الحقيقة أنّ نفوذ اللغة الفرنسية نجده في كل الدول الإفريقية التي مرّ عليها الاستعمار الفرنسي، ويعتبر عاملاً مشتركاً بين كل هذه الدول، وإلى حدٍ بعيد على نفس المستوى.

تميّز الاستعمار الفرنسي عن بقية نظرائه الأوربيين بإتباع سياسة الإدماج، التي كان الهدف منها فرض الثقافة والهوية الفرنسية على شعوب المستعمرات في إطار المهمة الحضارية التي ادّعتها فرنسا. إن أهم وسيلة قامت عليها سياسة الإدماج، كانت تعليم اللغة الفرنسية التي رأى فيها المسؤولون والمنظرون الاستعماريون الفرنسيون شرطاً أساسياً لنجاح سياسة الإدماج، ولا يمكن لأي إفريقي أو غيره الانصهار في الثقافة الفرنسية دون تعلّمه واتفقانه للغة الفرنسية. هذا الهوس بفرض اللغة الفرنسية في المستعمرات الفرنسية ما هو إلا جزء من تبني الدولة الفرنسية لهذه اللغة كلغة للأمة الفرنسية دون

<sup>1</sup> توري ماحي، المرجع نفسه، ص. 94

<sup>2</sup> عمر السيّد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 448

سواها من اللغات الأخرى الموجودة في فرنسا. في سنة 1539م أصدر الملك الفرنسي فرانسوا الأول مرسوم Villers-Cotteret الذي نصَّ على أن الفرنسية هي اللغة الرسمية لمملكة فرنسا، وبالتالي مُنعت من الاستخدام جميع اللغات في فرنسا مثل البروتون Breton والباسكية Basque وغيرها<sup>1</sup>.

وصلت اللغة الفرنسية إلى إفريقيا الغربية خلال القرن التاسع عشر، وبالضبط إلى السنغال الذي بدأ فيه تعليم الفرنسية مطلع هذا القرن<sup>2</sup>. السنغال كان أول مستعمرة فرنسية في المنطقة، وكان للفرنسيين حضور مكثف ومركزي هناك، واستطاعت ثقافتهم ولغتهم أن تتغلغل في حياة السنغاليين<sup>3</sup>. لقد ظل انتشار اللغة الفرنسية في المنطقة محدوداً بسبب ضعف الوجود الفرنسي الذي لم يستطع من تمكين نفسه إلاً بعد مؤتمر برلين الثاني سنة 1884م، حيث استطاعت فرنسا من الاستحواذ على جزء كبير من غرب إفريقيا الذي سيأخذ اسم إفريقيا الغربية الفرنسية. خلال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين الميلاديين، كانت اللغة الفرنسية موجودة فقط في المدارس التي أقامها المبشرون، وأيضاً المدارس الرسمية القليلة التي أقامتها السلطات الفرنسية، وكانت حاضرة أيضاً في الإدارة الاستعمارية. بالنسبة للأهالي لم تكن الفرنسية جزءاً من حياتهم اليومية إلا فيما يتعلق بعلاقتهم واتصالهم بالإدارة الاستعمارية.

بعد توطد الوجود الفرنسي، وهيكلت الإدارة الاستعمارية في المنطقة، انطلقت عملية التنمية التي لم يكن لها هدف سوى خدمة المصالح المختلفة لفرنسا. هذه التنمية مسّت جميع المجالات كما مرّ علينا منها التعليم. اقتنعت الإدارة الاستعمارية بأن التعليم هو السبيل الأنجح لتعليم اللغة الفرنسية، وابتغوا من وراء ذلك أولاً تحقيق اندماج الأفارقة في الثقافة الفرنسية، وثانياً خلق نخبة إفريقية تتقن اللغة الفرنسية وتشبع بالثقافة الفرنسية، تكون مؤيّد لها في المستقبل ومُعينة لها في مختلف المؤسسات والخدمات. يُضاف إلى ذلك رغبة الفرنسيين في فرض اللغة الفرنسية كلغة للتخاطب والكتابة على

<sup>1</sup> Aisha Balarabe Bawa, Op. cit., p. 5

<sup>2</sup> Olivia Meija-Martinez, **Sociolinguistic Legacies in West Africa: The Politics of Linguistic Imperialism and Resistance in Senegal**, International Studies Undergraduate Honors Theses, Seattle University, 2017, p. 21

<sup>3</sup> Aisha Balarabe Bawa, Op. cit., p. 2

حساب اللغات الإفريقية واللغة العربية المحترمة أصلاً لديها. يقول وليام مارسي: "إن اللغة العربية لغة المحكومين لا بد أن تحتفي، فتترك مجالاً للغة الحاكمين، الفرنسية أكثر وضوحاً ونجاعة، والأقدر على تسيير الانتقال إلى الحضارة الحديثة<sup>1</sup>.

كل هذه العوامل ساهمت في تزايد انتشار اللغة الفرنسية ونفوذها، ففي حدود 1913م أصبحت هذه اللغة تستخدم في ثلث مساحة إفريقيا، بعدما كانت نهاية القرن التاسع عشر الميلادي موجودة في الجزائر والسنغال فقط<sup>2</sup>. وتعزيزاً لسياسة الإدماج وتنفيذاً لمخطط نشر اللغة الفرنسية، اتخذت الإدارة الاستعمارية مجموعة من الإجراءات، كان أولها إصدار مرسوم 29 ماي 1911م الذي فُرضت بموجبه اللغة الفرنسية لغة رسمية في غرب إفريقيا<sup>3</sup>، بمعنى أنها أصبحت لغة الإدارة والتعليم والقضاء والمعاملات الرسمية. في نفس الوقت ضيّقت السلطات الفرنسية الخناق على اللغات المحلية واللغة العربية وحتى اللغات الأوروبية الأخرى، فقد فرضت ضريبة تبلغ 12.8% على طباعة ونشر الكتب باللغات الإفريقية لاستخدامها في مدارس القرى، وفُرضت نفس الضريبة على الكتب المستوردة المكتوبة بغير اللغة الفرنسية<sup>4</sup>. هذه السياسة اللغوية التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها ومنها إفريقيا الغربية، خلقت واقعاً جديداً في المنطقة، أصبح فيه التعلم بالفرنسية وإتقانها، مفتاحاً للنجاح الاقتصادي وولوج المناصب العليا، بل كان مصدراً للفخر ورمزاً للكمال<sup>5</sup>. إتقان الفرنسية بالنسبة لاعتقاد المواطن أو الرعية الإفريقيين كان شرطاً أساسياً للوصول إلى المناصب ذات المسؤولية<sup>6</sup>، والتي

<sup>1</sup> يوسف ماريكو، عثمان تراوري، اللغة العربية بغرب إفريقيا من التعليم العالي إلى تحديات سوق العمل جمهورية مالي

أمودجاً، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 2، 2021، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص.67

<sup>2</sup> Olivia Meija-Martinez, Op. cit., p.18

<sup>3</sup> توري ماحي، المرجع السابق، ص.88

<sup>4</sup> Aisha Balarabe Bawa, Op. cit., p.5

<sup>5</sup> William L. Woolf, **French-Speaking Africa: The Challenge and the Opportunity**, The French Review, Vol.41, No.5, 1968, American Association of Teachers of French, p.684

<sup>6</sup> Gabriel Manessy, **Pratique du Français en Afrique Noire Francophone**, Langue Française, No.104, 1994, Armand Colin, p.12

سمحت فرنسا للأفارقة بالترشح لها، وفي عقل الشاب الإفريقي كان تعلم اللغة الفرنسية معادلاً للتعليم في حد ذاته<sup>1</sup>.

في سنة 1960م كانت كل دول إفريقيا الغربية قد تحصّلت على استقلالها وتخلصت من الاستعمار الفرنسي، وطبعي جداً أنها ستواجه صعوبات كثيرة في جميع المجالات، مثلها مثل كل الدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية. لعل أبرز وأخطر هذه الصعوبات مسألة الهوية واللغة، خاصة أن المنطقة فيها فسيفساء لغوية واثنية وثقافية. لقد حنق إرث الاستعمار الثقيل الهوية في إفريقيا بما تركه من بُنى محلية لترسيخ إدارته، والنظام التعليمي الذي فرضه باللغة والثقافة الغربية<sup>2</sup>. لم تستطع هذه البلدان التخلص من هذا الإرث بسهولة، والأمر يتضح أكثر في مسألة اللغة، والدليل على هذا هو تبني اثنين وعشرون دولة إفريقية للغة الفرنسية لغةً رسمية عند استقلالها<sup>3</sup>. وبعد مرور أكثر من نصف قرن على استقلال بلدان غرب إفريقيا، لازالت اللغة الفرنسية حاضرة بقوة فيها، وزاد نفوذها أكثر مقارنة بمرحلة الاستقلال. فقد أصبح الاعتقاد السائد لدى الناس هو أن التعليم الفرنسي هو مفتاح الوصول إلى السلطة، ورمزاً لفن العيش، وأداة التوسع في المعرفة والعلم وأسرار الحياة، وإشارة على المستوى الرفيع. في السنغال أصبح الناس، كما في البلدان الإفريقية الأخرى، منقسمين إلى فئتين، فئة الأذكفاء وفئة الأغبياء، الأولى تنتمي إلى الصفوة، والثانية إلى العامة، وبطبيعة الحال الصفوة هي أولئك الذين يتلقون التعليم الفرنسي<sup>4</sup>. هذا الواقع اللغوي الذي فرضته فرنسا في مستعمراتها كان التراث المشترك الأهم في جميع هذه المستعمرات سواءً الإفريقية منها أو الآسيوية، وتمثل هذا التراث في انتشار عقيدة اللغة الفرنسية. فتعليم الفرنسية في هذه المستعمرات لم يكن من

<sup>1</sup> William L. Woolf, Op. cit., p.684

<sup>2</sup> اسماعيل زَنغو بَزْزي، المرجع السابق، ص.78

<sup>3</sup> عمر السيد الفتاح، المرجع السابق، ص.455

<sup>4</sup> يوسف ماريكو، تراوري عثمان، المرجع السابق، ص.76

أجل أن تكون هذه اللغة وسيلة حوار فعّالة فقط، وإنما مفتاحاً لنمط حياة جديدة، إن لم تكن نمط الحياة كله<sup>1</sup>.

تُعتبر اللغة الفرنسية اليوم لغة رسمية في كل من البنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، مالي، النيجر والسنغال<sup>2</sup>. هذا يعني أن جميع دول إفريقيا الغربية الفرنسية اختارت ترسيم اللغة الفرنسية ماعدا موريتانيا. حتى موريتانيا التي هي دولة عربية كانت فيها اللغة الفرنسية لغة رسمية دون اللغة العربية، وعانى فيها مناصرو اللغة العربية في نضال الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، وحدثت اضطرابات بين هؤلاء ومناصري اللغة الفرنسية كما في سنة 1966م مثلاً، ولم تهدأ الأوضاع إلا في سنة 1978م عندما أُعلنت اللغة العربية لغة رسمية<sup>3</sup>. في الدستور الحالي لموريتانيا، تنص المادة السادسة على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وصنّفها مع لغات البولار، السونينك والولوف كلغات وطنية<sup>4</sup>.

بالنسبة للسنغال، تَعْتَبِرُ المادة الأولى من الدستور اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للبلاد، وتُصنّف لغات الديولا، المالينكي، البولار، السيرير، السونينك والولوف كلغات وطنية<sup>5</sup>. النموذج السنغالي يوضّح جلياً مدى نفوذ اللغة الفرنسية في البلاد رغم أنها لغة الأقلية، وأما لغة الأغلبية فهي الولوف التي يتحدث بها ويفهمها 90% من سكان السنغال، وتعتبر اللغة الأم لحوالي 40% منهم<sup>6</sup>. ما بين 15% و20% فقط من السنغاليين يتكلمون اللغة الفرنسية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Pierre Alexandre, **Francophonie: The French and Africa**, Journal of Contemporary History, Vol.4, No.1, 1969, Sage Publications, Inc, p. 119

<sup>2</sup> Jean-Marc Leveratto, **Politique linguistique et politique culturelle de la France en Afrique subsaharienne**. La politique linguistique de la France dans le monde, Wuhan, May 2019, Chine. hal-03201788, pp.1-2

<sup>3</sup> عمر السيد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.456

<sup>4</sup> دستور موريتانيا 1991، موقع الرئاسة الموريتانية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019): [bit.ly/3VExIwi](http://bit.ly/3VExIwi)

<sup>5</sup> دستور السنغال 2019، موقع الحكومة السنغالية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019): [bit.ly/3VCXq4t](http://bit.ly/3VCXq4t)

<sup>6</sup> Meija-Martinez, Olivia, Op. cit., p.11

<sup>7</sup> Ibid, p.13

في كوت ديفوار أصبحت اللغة الفرنسية لغة رسمية منذ الاستقلال حسب المادة الأولى من الدستور، وكل التعديلات الدستورية التي جاءت فيما بعد إلى غاية التعديل الأخير منها سنة 2016م، أكدت على ترسيم اللغة الفرنسية، فالمادة 44 من الدستور الأخير تنص: "دولة كوت ديفوار هي جمهورية مستقلة وحرّة... وأخيراً اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية<sup>1</sup>. في غينيا نصّ دستور البلاد في مادته الأولى على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للدولة، وأنّ من واجب الدولة تطوير ثقافات ولغات الشعب الغيني<sup>2</sup>. الدستور في مالي من خلال المادة رقم 25، يعتبر اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للبلاد، والقانون هو الذي يُحدّد طريقة تطوير وترسيم اللغات الوطنية<sup>3</sup>. المادة 5 في دستور النيجر، والمادة 1 في دستور البنين، والمادة 35 في بوركينا فاسو، كلها اعتبرت اللغة الفرنسية لغة رسمية، وفي بوركينا فاسو والنيجر أكدت نفس المادتين على تطوير ودفع اللغات المحلية الوطنية<sup>4</sup>.

إنّ الشيء المثير للاهتمام في هذا السياق هو أنه كيف استطاعت اللغة الفرنسية أن تصبح اللغة الرسمية في البلدان الإفريقية التي خضعت للاستعمار الفرنسي، رغم أنّ 10% فقط من سكان إفريقيا الفرنسية كانوا يتقنون اللغة الفرنسية بما سمح لهم ولوج سوق العمل بعد الاستقلال بقليل<sup>5</sup>. أغلب الدراسات التاريخية في هذا الصدد، تُرجع ذلك إلى عاملين أساسيين. أول هذين العاملين، هو أن النخبة السياسية التي حكمت هذه البلدان بعد استقلالها هي نخبة ترعرعت في أحضان الاستعمار وتشبّعت بثقافته وتعلّمت بلغته، والكثير من المسؤولين الأفارقة الذين ينتمون إلى هذه النخبة، تمّ اختيارهم من قبل المستعمر قبل رحيله<sup>6</sup>. ارتبطت هذه النخبة باللغة الفرنسية ارتباطاً شديداً، وأمنت بأنها ضرورية وحيوية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية بلداها، وأنها وسيلة تخاطب يمكنها نشر

<sup>1</sup> توري ماحي، المرجع السابق، ص. 88-89

<sup>2</sup> دستور غينيا 2020، موقع الجمعية الوطنية الغينية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019): bit.ly/3VMHCfG

<sup>3</sup> دستور مالي 1992، موقع الرئاسة المالية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019): bit.ly/3LEPII4

<sup>4</sup> للاطلاع على نص المواد، راجع دساتير النيجر: bit.ly/3B3TLdk، البنين: bit.ly/3nDe07L، بوركينا فاسو:

bit.ly/3VEBq9c

<sup>5</sup> Pierre Alexandre, Op. cit., p.119

<sup>6</sup> توري ماحي، المرجع السابق، ص. 99

الانسجام وسط التنوع العرقي داخل الحدود التي صنعها الاستعمار، وبالتالي تجاوز الاعتبارات العرقية واللغوية لهذه الأعراف<sup>1</sup>. هذا الحب أو بالأحرى التقديس للغة الفرنسية نكتشفه من تصريحات بعض عناصر هذه النخبة المفرنسة، ومنها أحد أعمدتها، السنغالي ليوبولد سنغور، الذي سيكون أول رئيس للسنغال المستقل. يقول سنغور: " إذا كنا نُحس كزنج، فإننا نُعبر بالفرنسية، لأن الفرنسية هي لغة ذات بُعدٍ عالمي... الفرنسية هي لغة اللطافة والصدق"<sup>2</sup>. وفي سنة 1956م قال Emile-Derlin Zinsou، الذي سيصبح وزير خارجية البنين بعد الاستقلال، ما يلي: "إذا تحتم علينا كره فرنسا، فلا يمكننا كرهها إلا بالفرنسية. إذن في النهاية، وأقولها بشجاعة، نحن أحسن المدافعين عن فرنسا"<sup>3</sup>.

العامل الأساسي الثاني وراء اختيار اللغة الفرنسية لغة رسمية نستنتجه من خطاب أول رئيس للبرلمان الإيفواري أمام مجلس هيئة الأمم المتحدة، يقول فيه: "... أحد أهداف الرئيس فيليكس هوفوت-بواني، قبولنا للفرنسية كان عاملاً للتماسك والوحدة في كوت ديفوار"<sup>4</sup>. إذن رأى المسؤولون في هذه البلدان الإفريقية المستقلة بأن اللغة الفرنسية هي مفتاح الوحدة بين مختلف المكونات الاثنية للمجتمع، ووسيلة لتفادي الخصوصيات المحلية وتجنب النزاعات العرقية<sup>5</sup>. إن المشكلة التي واجهتها الدول المستقلة في إفريقيا الغربية هي كيفية بناء الروابط الوطنية التي هي المصالح المشتركة، التعاون، الافتخار والولاء، والتي تتجاوز العائلة والقرية والقبيلة. أمام هذه المشكلة برزت اللغة كعامل مهم، فليس عملي أن تكون هناك ثلاث أو أربع لغات وطنية في دولة تتكون من ثلاثة أو أربعة مليون نسمة موزعة على مساحة واسعة. بالإضافة إلى أن هذه اللغات ليس لها نمط كتابة، ورغم بعض الجهود الرامية لتطوير حروف الكتابة لهذه اللغات، فإن الإنتاج اللغوي عندها سيأخذ وقتاً طويلاً، وسيستنزف الكثير من الموارد المالية التي هي أصلاً محدودة. كما أن اختيار لغة محلية واحدة

<sup>1</sup> William L. Woolf, Op. cit., p.686

<sup>2</sup> Olympe Bhely-Quenum, **L'Afrique noire et la langue française**, Liberté, Vol.5, No.1, 1963, Collectif Liberté, p.48

<sup>3</sup> Ibid, p.46

<sup>4</sup> توري ماحي، المرجع السابق، ص. 89

<sup>5</sup> Jean-Marc Leveratto, Op. cit., p.6

دون غيرها، حتى وإن كانت لغة الأغلبية، كلغة وطنية سيتسبب في القلاقل والنزاعات، والتجربة الهندية شاهدة على ذلك<sup>1</sup>. إن عامل توحيد اللغة، وإن كان في ظاهره منطقي، غير أنه لا يعني بأن الفرنسية قد أدّت دور الموحّد بين مختلف مكوّنات المجتمع وأنها جلبت الانسجام والتآلف بينها. في كوت ديفوار مثلاً، والأمر حسب رأيي ينسحب على جميع البلدان الإفريقية الأخرى في إفريقيا الغربية الفرنسية، لم تؤدّ اللغة الفرنسية يوماً دوراً في الإصلاح الوطني، بل بالعكس قامت بتغيير تركيبة المجتمع، حيث أصبح الناطقون بالفرنسية يسيطرون على المناصب العليا، وقسمت المجتمع إلى أصناف أعلاها أولئك الذين يتحدثون باللغة الفرنسية<sup>2</sup>.

يمكن أن يُضاف إلى العاملين السابقين، عامل آخر ساهم في اختيار اللغة الفرنسية لغة رسمية، وهو أن الدول الإفريقية لما حصلت على الاستقلال من فرنسا، وجدت الإدارة والقضاء والتعليم مرتبطة ارتباطاً شديداً باللغة الفرنسية، وبالتالي عملية استبدال هذه اللغة بلغة محلية هي عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة. هذا في رأيي دفع السياسيين في إفريقيا الغربية عند الاستقلال إلى اختيار الحل أو الخيار السهل وهو الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة الدولة. في الجزائر، ورغم مرور ستين سنة على الاستقلال، لازال حضور اللغة الفرنسية في الإدارة قوياً رغم أنها لغة غير رسمية، وهذا يعطينا صورة واضحة عن صعوبة التخلص من هذه اللغة.

استطاعت اللغة الفرنسية أن تصمد في إفريقيا الغربية حتى بعد خروج الاستعمار الفرنسي، بل ازدادت نفوذاً وتمكناً طوال فترة الاستقلال. لازالت اللغة الفرنسية لغة الإدارة ولغة التعليم ولغة الإبداع الثقافي، وبالنسبة للمقيم في الدول الإفريقية الفرنكوفونية، مهما كان مستواه، ليست لغة أجنبية فحسب، بل هي مُكوّن مهم في فضائه السياسي والاجتماعي<sup>3</sup>. كما أنها عند الشباب وفئة متزايدة من الشعب مفتاح للتغيير في كل مظاهر الحياة، شخصية كانت أم مجتمعية<sup>4</sup>. يقول

<sup>1</sup> William L. Woolf, Op. cit., pp.683-684

<sup>2</sup> توري ماحي، المرجع السابق، ص. 89

<sup>3</sup> Gabriel Manessy, Op. cit., p.12

<sup>4</sup> William L. Woolf, Op. cit., p.686



الكاتب السنغالي إيف ديسار: "البيض لا يزالون في إفريقيا، ولا يزالون يقومون بدور مهم في النظام ... أما التربية والنشاطات الثقافية والاجتماعية؛ فإنها لا تزال كما كانت في السابق مرتبطة بهم"<sup>1</sup>

تستفيد اللغة الفرنسية بقوة من دعم الدولة الفرنسية لها في البلدان الإفريقية، وهذا يدخل في إطار الفرنكوفونية ورغبة فرنسا في الحفاظ على مصالحها في هذه البلدان، ويُعتبر العامل الثقافي عاملاً مهماً في هذا الصدد، وتظل ترقية الثقافة الفرنسية ودعم التعليم العالي مركز الاهتمام لدى السلطات الفرنسية<sup>2</sup>. على سبيل المثال، أنفقت فرنسا سنة 2004م مليار وثلاثمائة مليون أورو على النشاط الثقافي خارج فرنسا، وجوهر هذا النشاط هو ترقية الثقافة الفرنسية وتعليم اللغة الفرنسية، وهي مهمة تقوم بها المعاهد الفرنسية التابعة للدولة الفرنسية والجمعيات الثقافية المستقلة التي تحمل اسم أليانس فرنسية Alliance Française. عبر كامل أرجاء العالم هناك مائة معهد فرنسي وثمانمائة وأربعة وثلاثين أليانس فرنسية، تضطلع بهذه المهمة الثقافية<sup>3</sup>. من جانب آخر تدعم فرنسا العديد من المؤسسات التعليمية في البلدان الإفريقية مثل السنغال، وتظل فرنسا الوجهة المفضلة للطلبة السنغاليين الذين بلغ عددهم تسعة آلاف طالب سنغالي يدرسون في فرنسا سنة 2013م. ويبقى النفوذ الاقتصادي لفرنسا في السنغال رافداً للنفوذ الثقافي، فعدد الشركات الفرنسية في هذا البلد يبلغ مائتين وخمسين شركة، تُشغّل 20% من اليد العاملة، وتساهم بنسبة 25% في الدخل الداخلي الخام للسنغال<sup>4</sup>.

تستمد اللغة الفرنسية قوتها أيضاً من منظمة الفرنكوفونية، وهي منظمة تجمع فرنسا ومستعمراتها السابقة، وتعود فكرتها إلى الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى السنغال في نوفمبر 1965م، والتي دعا فيها إلى إقامة "نوع من الكومنولث... الذي يحترم كل دولة ويُنسّق مجهودات كل الدول"<sup>5</sup>. ورغم أنّ فرنسا تحاول تسويق الفرنكوفونية على أنها إطار للتعاون بين الدول

<sup>1</sup> توري ماحي، المرجع السابق، ص. 99

<sup>2</sup> Aisha balarabe Bawa, Op. cit., p.7

<sup>3</sup> Jean-Marc Leveratto, Op. cit., pp.2-3

<sup>4</sup> Aisha balarabe Bawa, Op. cit., p.7

<sup>5</sup> Pierre Alexandre, Op. cit., p.119

الفرنكوفونية، إلا أنها وسيلة لاستمرار الهيمنة الفرنسية على مستعمراتها السابقة، يقول Guy Martin: "الفرنكوفونية، بكل هياكلها، هي الواجهة الساترة للمشروع الحقيقي الفرنسي، أي استمرار الإمبريالية وضمّان اعتماد مستعمراتها القديمة عليها بأي وسيلة"<sup>1</sup>. هذا يعني أن الفرنكوفونية عبارة عن تصور استعماري جديد وحقيقي، يهدف إلى إدخال الشعوب خارج فرنسا داخل الثقافة الفرنسية<sup>2</sup>. في كل بلد إفريقي فرنكوفوني هناك وزير خاص بالفرنكوفونية أو تُلحق مهمة الفرنكوفونية بمهام وزير الخارجية، وترصد كل دولة منها ميزانيات ضخمة من أجل الترويج للثقافة الفرنكوفونية عبر الفنون الأدبية المختلفة، في الشعر والرواية والسينما والمسرح. كما أن هناك يوم علمي للفرنكوفونية تحتفل به الدول الفرنكوفونية في 20 مارس من كل سنة، وتجتمع هذه الدول في الألعاب الفرنكوفونية التي كان آخرها تلك المنظمة في أبيدجان بكوت ديفوار سنة 2017م<sup>3</sup>.

يبدو أنّ الفرنكوفونية يجذوها الأمل في تقدّم اللغة الفرنسية وانتشارها، فحسب دراساتها واستطلاعاتها، تتربّب هذه المنظمة أن يصل عدد مستعملي اللغة الفرنسية في إفريقيا إلى 85% من السكان عام 2050م<sup>4</sup>. بلوغ هذه النسبة المرتفعة يبدو صعباً إن لم نقل مستحيلاً، فالفرنسية تعاني اليوم من صراع مرير مع اللغات الحية الأخرى الأقوى منها، وخاصة اللغة الانجليزية التي تحوّلت إلى لغة علمية واجتماعية تربط بين مشارق الأرض ومغاربها<sup>5</sup>.

#### IV- نشأة وازدهار الدراسات الإفريقية:

خلال القرن التاسع عشر الميلادي كانت معرفة الأوربيين بالشعوب الإفريقية محدودة جداً، سواءً في تاريخها أو تنظيمها السياسي أو دياناتها أو لغاتها أو تكوينها العرقي، كل ما كان يعرفونه

<sup>1</sup> آدم بمبا، الثقافة الإفريقية.. مؤثرات واتجاهات، قراءات إفريقية، العدد 36، 2018، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص. 113.

<sup>2</sup> Kristina Krupova, L'Ubomir Cech, Op. cit., p.296

<sup>3</sup> آدم بمبا، الثقافة الإفريقية.. مؤثرات واتجاهات، المرجع السابق، ص. 114.

<sup>4</sup> اسماعيل زَنغو بَرزِي، المرجع السابق، ص. 78.

<sup>5</sup> يوسف ماريكو، تراوري عثمان، المرجع السابق، ص. 74.

هو الكتابات التي تركها الرحالة الأوربيين الذين تمكنوا من التوغل في الداخل الإفريقي خاصة الجزء الغربي منه، وهذه الكتابات كانت عبارة عن مذكرات روى فيها هؤلاء الرحالة مختلف مشاهداتهم اليومية المختلفة حول التضاريس والشعوب الإفريقية. من أبرز هؤلاء الرحالة نذكر مونغو بارك، روني كاييه، هاينريش بارث، هوغ كلابيرتون وآخرون من الذين رَعَتهم الجمعيات الجغرافية الأوروبية ونشرت مذكراتهم كما مرَّ علينا من قبل.

بالنسبة للفرنسيين في غرب إفريقيا لا يختلف الأمر، وأصلاً الوجود الفرنسي في المنطقة ظلَّ على الساحل إلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أين بدأ الفرنسيون في إخضاع المناطق الداخلية بالقوة أحياناً وبالاتفاقيات مع شيوخ القبائل أحياناً أخرى. رأينا كيف استطاع المستكشفون العسكريون الفرنسيون من جمع معلومات كثيرة عن المناطق الداخلية في غرب إفريقيا، وساهموا في تسهيل مهمة استعمار هذه المناطق. في نهاية القرن تمكن الفرنسيون من إحكام سيطرتهم على أغلب أراضي غرب إفريقيا، ولكن وجودهم هناك كان وجوداً عسكرياً بالدرجة الأولى، مع بعض الطاقم الإداري الذي يسهر على تسيير شؤون المستعمرات، والمبشرين المنتشرين هنا وهناك.

من هؤلاء العسكريين والإداريين والمبشرين من أقام مدة طويلة في هذه المناطق، وقاموا بجمع المعلومات الممكنة حول المجتمعات والثقافات الزنجية، وبالتالي شكّلوا النواة الأولى لبداية الدراسات الإفريقية في فرنسا، على الرغم من أنّ هؤلاء لم يتلقوا تكويناً علمياً حول ذلك<sup>1</sup>. أمثلة عديدة عن هؤلاء يمكن ذكرها، فمن العسكريين نذكر Le Hérissé Deplagnes، ومن الإداريين الاستعماريين Labouret، Tauxier، Delafosse وآخرون، وفي المبشرين هناك R.P.Thrilles<sup>2</sup>. حتى الحاكم العام للسنغال فيدْرَب، ومهندس السيطرة الفرنسية على غرب إفريقيا ترك بصمته في هذا الميدان، فقد قام بجمع تاريخ الولوف، ووضع القواميس لبعض لغات الشعوب الإفريقية، وألّف كتاباً ضخماً هو مستعمرة السنغال La colonie du Sénégal، وقام أيضاً بِحَثِّ وتوجيه مساعديه إلى الاهتمام

<sup>1</sup> Georges Balandier, The French Tradition of African Research, Human Organization, Vol.19, No.3, 1960, Society for Applied Anthropology, p.108

<sup>2</sup> Idem

بدراسة الشعوب الإفريقية<sup>1</sup>. كما نشر مقالات في المجلة التي كانت تُصدرها الجمعية الجغرافية la revue coloniale Société de Géographie بباريس، ونشر مشاركة مهمة بالمجلة الاستعمارية سنة 1856م حول التصنيف الإثني للشعوب السنغالية<sup>2</sup>.

في مجال الدراسات الإفريقية أو ما عُرف بالاستشراق الأفريقي، فرضت ثلاثة أسماء نفسها، وهي Octave Houdas و Henri Gaden, Delafosse Maurice. هذا الأخير هو أول من ترجم وحرّر ما بين 1898 و 1900م واحد من أكبر مصادر تاريخ السودان الغربي، وهو كتاب "تاريخ السودان" للسعدي أحد علماء ثنية النيجر في القرن السابع عشر الميلادي. حصل Houdas على نُسخ من هذا المخطوط من Archinard، Félix Dubois والدكتور Tautain، وساعده في الترجمة Edmond Benoist<sup>3</sup>. أما دولافوس فيعتبر المؤسس الأول للدراسات الإفريقية بفرنسا، تخصص في اللسانيات والأنثروبولوجيا، وترجم عدة تواريخ محلية لشعوب الماندينغ، وترجم تاريخ "فوتاتور" بالتعاون مع Houdas<sup>4</sup>. لقد شكّل دولافوس شراكة علمية مع أستاذه وأب زوجته Houdas، وقاما معاً بترجمة وتحرير مصدر مهم آخر من مصادر تاريخ السودان الغربي وهو تاريخ الفتّاش<sup>5</sup>.

لقد ساهم هؤلاء في نشأة حركة علمية في التأليف، وحثوا الشخصيات العلمية المحلية على التأليف. واحد من المؤلفات المحلية المتميزة كتاب "زهور البساتين في تاريخ السوادين"، كتبه العالم الصوفي والمؤرخ موسى كماره، ويُعتبر أهم كُتب التاريخ الحديث عن السودان الغربي، وقال عنه دولافوس الذي أهداه المؤلف نسخة منه: "تعجبت من المهارة التي أظهرتموها في تأليف هذا الكتاب، فهو

<sup>1</sup> محمد تفسير بالدي، لمحات عن الاستشراق الأفريقي، قراءات إفريقية، العدد 44، 2020، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص.107

<sup>2</sup> Jean-Louis Triaud, **L'Islam au sud du Sahara. Une saison orientaliste en Afrique occidentale. Constitution d'un champ scientifique, héritages et transmissions**, Cahier d'Études Africaines, No.198-199-200, 2010, École des Hautes Études en Sciences Sociales, p.909

<sup>3</sup> Ibid, pp.912-913

<sup>4</sup> محمد تفسير بالدي، المرجع السابق، ص.108

<sup>5</sup> Jean-Louis Triaud, Op. cit., pp.912-913

كتاب مهم ومفيد جداً، وما كُتب مثله في أهل التكرور، وأنا لازلت أجتهد في ترجمته إلى الفرنسية، وعلى استعداد لطباعته بالعربية والفرنسية"<sup>1</sup>.

من الأسماء التي فرضت نفسها أيضاً في مجال الدراسات الإفريقية نذكر كزافيي كوبولاني Xavier Coppolani عزّاب الاستعمار الفرنسي في موريتانيا. كان كوبولاني يؤمن بمبدأ ضرورة فهم الشعوب لتسهيل استعمارها، ولذلك اهتم بدراسة وفهم الإسلام والطرق الصوفية في العديد من المناطق خاصة موريتانيا، وسمح له ذلك بأن يُختار حاكماً لإقليم موريتانيا في 26 أكتوبر 1904م<sup>2</sup>. أثناء عمله بالجزائر اكتشف كوبولاني الدور الذي تؤديه الطرق الصوفية بين الجماهير العربية والبربرية، فقام بدراساتها لسنوات وأصدر سنة 1897م كتاباً ضخماً عنوانه الطرق الصوفية المسلمة Les confréries religieuses musulmanes<sup>3</sup>. إلى جانب كوبولاني، نجد بول مارتي Paul Marty الذي له أعمال عدة حول الإسلام والمسلمين في غرب إفريقيا<sup>4</sup>، وعُرف أكثر بدراساته حول الإسلام عند المورين وقبائل موريتانيا. ألف مارتي كتاب "إمارة الترارة"، شرح فيه الوضع السياسي والاقتصادي للإمارة سنة 1815م، من التركيبة الاجتماعية، صلاحيات الأمير، القضاء والعرف، حتى تقسيم مياه الآبار والضرائب<sup>5</sup>. إضافة إلى فانسان مونتيي Vincent Monteil الذي ألف كتاب "الإسلام الأسود L'islam noir"<sup>6</sup>.

الأعمال والمؤلفات التي تركها هؤلاء المهتمين بالشأن الإفريقي كانت نتيجة مبادرات شخصية، كان دافعها الهواية وحب الاستكشاف، أو هي تلبية لطلبات الإدارة الاستعمارية التي كانت تريد

<sup>1</sup> محمد تفسير بالدي، المرجع السابق، ص.108

<sup>2</sup> G.-M. Désiré-Vuillemin, **Coppolani en Mauritanie**, Revue d'histoire des colonies, T.42, No.148-149, 1955, Librairie Larose, p.297

<sup>3</sup> Robert Randau, **Le Pacificateur de la Mauritanie: Xavier Coppolani**, Revue des Deux Mondes, Vol.50, No.4, 1939, Revue des Deux Mondes, p.837

<sup>4</sup> محمد تفسير بالدي، المرجع السابق، ص.109

<sup>5</sup> Clément Huart, **Paul Marty: L'émirat des Trarzas. (Collection de la Revue du monde musulman)**, Journal des Savants, No.1, 1921, L'Institut de France, pp.43-44

<sup>6</sup> محمد تفسير بالدي، المرجع السابق، ص.109

فهم المجتمعات الإفريقية بشكل أفضل. ففي سنة 1898م اقترح الحاكم العام للجزائر M. Lépine على وزارة الشؤون الخارجية والمستعمرات الفرنسية تكليف كوبولاني بإجراء تحقيق حول الطرق الصوفية من أجل استخدام نفوذها لصالح السلطات الفرنسية<sup>1</sup>، وفعالاً ساهمت الدراسات التي قام بها كوبولاني في السيطرة على موريتانيا مثلاً. ونفس الشيء قام به بول مارتني الذي كانت أعماله تهدف لمساعدة الإدارة الاستعمارية على فهم العقلية الإفريقية<sup>2</sup>.

على الرغم من أنّ هذه الكتابات والمؤلفات مثلت مصدراً ثميناً للمعلومات عن إفريقيا رغم ما اعتراها من تحيز<sup>3</sup>، وأنها وضعت الحجر الأساس للدراسات الإفريقية في فرنسا، إلا أنها لم تكن وليدة سياسة علمية واضحة وقفت خلفها السلطات الفرنسية، أو المؤسسات العلمية والأكاديمية المعروفة في فرنسا، وهو ما جعل الكثير منها يبقى حبيس الرفوف إلى غاية مجيء الدارسين والباحثين اللاحقين لينفضوا عنها الغبار. مع مطلع القرن العشرين، تغيرت الأمور في إفريقيا الغربية الفرنسية، وأصبحت السياسة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية المحلية أكثر وضوحاً ومُحدّدة الأهداف، ونكتشف ذلك مما رأيناه عن هذه السياسة في مجالات التعليم والقضاء والصحة. أنشأ الحاكم العام للفيدرالية فرانسوا جوزيف كلوزيل لجنة الدراسات التاريخية والعلمية لإفريقيا الغربية الفرنسية عند إصدار مرسوم 10 ديسمبر 1915م، وكانت مهمتها تنسيق الأبحاث العلمية تحت إشراف الحكومة العامة للفيدرالية<sup>4</sup>، واستخدام نتائج أبحاثها في تسطير السياسة الموجهة للأهالي<sup>5</sup>. تُعتبر هذه اللجنة أول مؤسسة علمية أكاديمية في إفريقيا الغربية الفرنسية<sup>6</sup>، وأول إصدار لها كان سنة 1916م، وحمل عنوان *Annuaire et mémoires du comité*، وكان في خمسمائة وتسعة عشر صفحة، وتضمّن دراسات

<sup>1</sup> Robert Randau, Op. cit., p.837

<sup>2</sup> محمد تفسير بالدي، المرجع السابق، ص. 109

<sup>3</sup> المكان نفسه.

<sup>4</sup> Henri Cordier, Comité d'études historiques et scientifiques de l'Afrique occidentale française, Journal des savants, 15ème année, 1917, Éditions De Boccard, p.34

<sup>5</sup> Jean Suret-Canale, Op. cit., p.369

<sup>6</sup> Jean-Louis Triaud, Op. cit., p.916

في علم الآثار والتاريخ والإثنوغرافيا والفلكلور في المنطقة<sup>1</sup>. لقد نشر المختصون والمبشرون الكثير من الدراسات التاريخية والعلمية والأدبية في نشرة لجنة الدراسات التاريخية والعلمية في إفريقيا الغربية الفرنسية، وهي المجلة التي كانت تُصدرها هذه اللجنة<sup>2</sup>.

في حدود الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأت مرحلة جديدة في الدراسات الإفريقية مع مجيء بعثة دكار - جيوتي العلمية برئاسة M.Griaule المهتم بالدراسات الإفريقية<sup>3</sup>. البعثة التي كانت بين 1931م و1933م، هي أول من جعل من إفريقيا حقلاً للبحث العلمي<sup>4</sup>، فقد قضى Griaule خمساً وعشرين سنة في آخر حياته، في دراسة شعب السودان الغربي، وهو الدوغون Dogon، وعند وفاته كان يعمل على تحضير عملٍ حول إثنوغرافية هذا الشعب<sup>5</sup>، وبالنسبة لهذا الباحث كانت دراسة المجتمعات الإفريقية تستحق العناء<sup>6</sup>. في هذه المرحلة الممتدة بين الحربين العالميتين، نشر E. Joucla سنة 1937م "فهرس إفريقيا الغربية الفرنسية" الذي تضمن تسعة آلاف وخمسمائة عنوان<sup>7</sup>.

قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، تقدّمت الدراسات الإفريقية خطوة عملاقة، أعطتها زخماً كبيراً وتركت تراثاً علمياً ضخماً في مختلف العلوم وجوانب الحياة في إفريقيا. هذه الخطوة هي تأسيس المعهد الفرنسي لإفريقيا السوداء IFAN، وجاءت هذه الخطوة بمبادرة من André Charton الذي أقنع الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية، جول بريفيي، بالتوقيع على المرسوم المؤسس للمعهد<sup>8</sup>. تأسيس المعهد كان في سنة 1936م، وأصبحت دكار مقرّه<sup>9</sup>، وأنداك لم تكن هناك أي مؤسسة علمية مشابهة

<sup>1</sup> Henri Cordier, Op. cit., p.34

<sup>2</sup> Alfa I. Sow, Mohamed H. Abdulaziz, **Langue et évolution sociale**. In: **Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII**, Op. cit., p.560

<sup>3</sup> Georges Balandier, Op. cit., p.108

<sup>4</sup> Jean Copans, **Pour une histoire et une sociologie des études africaines**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.11, No.43, 1971, École Pratique des Hautes Études, p.434

<sup>5</sup> Georges Balandier, Op. cit., p.108

<sup>6</sup> Jean Copans, Op. cit., p. 435

<sup>7</sup> Georges Balandier, Op. cit., p.108

<sup>8</sup> Louis Papy, **L'Institut Français d'Afrique Noire**, Les Cahiers d'Outre-Mer, No.1, 1948, Institut de la France d'Outre-Mer, p.100

<sup>9</sup> Ali A. Mazrui, J. F. Ade Ajayi, **Tendances de la philosophie et de la science en Afrique**. In: **Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII**, Op. cit., p.673

في إفريقيا السوداء<sup>1</sup>. البريطانيون قبل ذلك بعشر سنوات، وبمبادرة من اللورد لوغارد، أسسوا "المعهد الإفريقي الدولي" سنة 1926م، ولكن مقره كان في لندن<sup>2</sup>، أي خارج القارة الإفريقية. خلف المعهد الفرنسي لإفريقيا السوداء، لجنة الدراسات التاريخية والعلمية التي أسسها كلوزيل، وفي شهر مارس 1959م تغير اسم المعهد، وأصبح يُطلق عليه "معهد جامعة دكار"، وتكفلت بتمويله وزارة التربية الوطنية الفرنسية<sup>3</sup>، إدارة المعهد أوكلت لعالم شاب ينشط في إفريقيا بعدة مجالات هو تيودور مونو Theodore Monod<sup>4</sup>، وبدأت مهمته بعد وصوله إلى دكار سنة 1938م<sup>5</sup>.

عند تأسيس المعهد، كانت السلطات الفرنسية تتوخى منه تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة تاريخ الإنسان وحضارته ولغاته وفنونه وتركيبية المجتمعات التقليدية.
  - جرد المحيط في تضاريسه وبيولوجيته.
  - زيادة المعرفة بالمنطقة.
  - نشر النتائج المتحصل عليها، وتنظيم الندوات والمعارض المختلفة<sup>6</sup>.
- فتح المعهد مراكز جهوية عديدة، ففي كل إقليم من أقاليم الفيدرالية كان هناك مركز تابع له، وقدم للباحثين الميدانيين منحاً تساعدهم على إتمام مهامهم البحثية<sup>7</sup>. كما ضمَّ المعهد أقساماً عديدة متخصصة، هي قسم الإنسانيات (علم الآثار، ما قبل التاريخ، التاريخ، اللسانيات، المجتمعات والثقافات)، قسم الجغرافيا، قسم العلوم الطبيعية، وقسم التوثيق<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> Louis Papy, Op. cit., p.100

<sup>2</sup> Jean Copans, Op. cit., p. 433

<sup>3</sup> Abdoulaye Sene, **Institut Francais d'Afrique Noire, Dakar, Senegal**, The Journal of Modern African Studies, Vol.1, No.1, 1963, Cambridge University Press, p.99

<sup>4</sup> Charles Robequain, **L'Institut français d'Afrique noire**, Annales de Géographie, 51ème année, No.287, 1942, Armand Colin, p.212

<sup>5</sup> Louis Papy, Op. cit., p.100

<sup>6</sup> Abdoulaye Sene, Op. cit., p.99

<sup>7</sup> Georges Balandier, Op. cit., p.109

<sup>8</sup> Abdoulaye Sene, Op. cit., p.100



ورغم أن المعهد اهتم بجميع التخصصات إلا أن الدراسات الاجتماعية كانت الأهم<sup>1</sup>. استطاع المعهد في مدة عشر سنوات تحقيق عملٍ جبار بفضل علماء مثابرين وتقنيين مخلصين، وانتشر نشاطه في كامل إفريقيا السوداء الفرنسية بعد فتح ملحقات علمية له في الطوغو والكاميرون والساحل الفرنسي للصومال، وأصبح ينسّق مع الهيئات العلمية بفرنسا خاصة ديوان البحث العلمي الاستعماري<sup>2</sup>. كما أن المعهد فتح متاحف ذات أهمية تعليمية للجمهور، مثل المتحف التاريخي لإفريقيا الغربية الفرنسية في غوري سنة 1954م، والمتحف البحري في غوري سنة 1960م، ومتحف دكار لعلم الأجناس في سنة 1961م<sup>3</sup>. جمع المعهد أيضاً مادة علمية غنية في العلوم الطبيعية، الإثنوغرافيا، علم الآثار وما قبل التاريخ، وقام بتزويد المسؤولين الحكوميين والمخطّطين بالدراسات المعمقة حول موضوع أو منطقة معينة<sup>4</sup>. من إنجازات المعهد أيضاً، مشروع إنشاء أطلس عالمي للغرب الإفريقي، الذي قدّمه مدير المعهد في الاجتماع الذي جمع معظم المهتمين بالدراسات في إفريقيا الغربية بدكار سنة 1945م<sup>5</sup>. كما أن المعهد أصبح لاحقاً المكان الذي خرجت منه معظم أعمال شيخ أنتا ديوب<sup>6</sup> Cheikh Anta Diop.

بدأت تصدر للمعهد سنة 1939م مجلات خلفت مجلة لجنة الدراسات التاريخية والعلمية لإفريقيا الغربية الفرنسية التي بدأت في الصدور منذ 1918م، وضمّت هذه المجلات مقالات حول مختلف المواضيع، كتبها علماء وعسكريون وإداريون ومبشرون<sup>7</sup>. هذه المجلات هي مجلة المعهد الفرنسي

<sup>1</sup> Georges Balandier, Op. cit., p.108

<sup>2</sup> Louis Papy, Op. cit., p.100

<sup>3</sup> Abdoulaye Sene, Op. cit., p.100

<sup>4</sup> Ibid, p.99

<sup>5</sup> Nations Unies. Commission économique pour l'Afrique ; Nations Unies. Conseil Economique et Social; Institut Français de l'Afrique Noire, Dakar (1963-07). **Note présentée par l'Institut français de l'Afrique Noire - Dakar**. NU. CEA Conférence Cartographique Régionale des Nations Unies pour l'Afrique (1963, 1-13 juillet: Nairobi, Kenya), p.1

<sup>6</sup> Ali A. Mazrui, J. F. Ade Ajayi, Op. cit., p.673

<sup>7</sup> Charles Robequain, Op. cit., p.213

لإفريقيا السوداء، وكانت في سلسلتين، السلسلة "أ" خاصة بالعلوم الطبيعية، والسلسلة "ب" كانت خاصة بالعلوم الإنسانية. بالإضافة إلى مجلة مذكرات إفريقية Notes africaines<sup>1</sup>.

إن تطور وازدهار الدراسات الإفريقية في إفريقيا الغربية خاصة بعد تأسيس المعهد الفرنسي لإفريقيا السوداء، سيكون له أثر على بداية الاهتمام بهذا النوع من الدراسات في فرنسا. ففي الخمسينيات من القرن الماضي حدثت تغييرات اقتصادية وسياسية أثرت في الدراسات الإفريقية، فقسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمدرسة السوربون للدراسات العليا بدأ برنامجاً سنة 1845م بعنوان "سوسيولوجيا إفريقيا السوداء"، وتبعته ثلاثة برامج أخرى حول الاثنولوجيا، الأنتروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية في إفريقيا جنوب الصحراء، وشرع منذ جانفي 1960م في اصدار مجلة دفاتر الدراسات الإفريقية Cahiers d'études africaines. وتوجيهاً لهذه الجهود التي قامت بها مدرسة السوربون، تم تأسيس مركز الدراسات الإفريقية سنة 1957م<sup>2</sup>.

في سنة 1959م أنشأت هيئة العلوم السياسية بباريس قسم الدراسات الإفريقية وهو يتبع "مركز الدراسات في العلاقات الدولية"، وبدأت المدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية في تدريس لغات الفولاني، الماندينغو والبانو. وفي مدينة بوردو الفرنسية أُسس مركز إفريقيا السوداء، ولا يجب نسيان مساهمة المعهد الوطني للبحث العلمي CNRS بباريس في الدراسات الأنتروبولوجية والاجتماعية الإفريقية<sup>3</sup>. للإشارة فقط، الاهتمام بالدراسات الإفريقية خارج قارة إفريقيا لم يقتصر على المدن الأوروبية فقط، بل سيمتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والكارايب<sup>4</sup>.

إذا كان للفرنسيين أن يتباهوا بما حققوه في غرب إفريقيا، فلهم أن يفتخروا بإنجازاتهم على الصعيد الثقافي. فقد تمكنوا من فرض اللغة الفرنسية إلى درجة اختيارها، بعد استقلال دول المنطقة، لغة رسمية للإدارة والتعليم، وأبرموا اتفاقيات عديدة مع البلدان المستقلة، في مجال التعليم بمختلف

<sup>1</sup> Abdoulaye Sene, Op. cit., p.100

<sup>2</sup> Georges Balandier, Op. cit., p.109

<sup>3</sup> Ibid, pp.109-110

<sup>4</sup> Alfa I. Sow, Mohamed H. Abdulaziz, Op. cit., p.565

أطواره، سمحت لهم بتأطير المدرسين الأفارقة، وإرسال المدرسين الفرنسيين لتغطية النقص الفادح الذي كان في الطاقم التعليمي. الهيمنة الثقافية لم تتوقف عند ذلك الحد، بل تعدتها لجميع ما له علاقة بالثقافة والفن وحتى الرياضة في إطار منظمة الفرنكوفونية.

### ومما تقدّم، يمكن القول:

لقد تغنى الفرنسيون كثيراً باستعمارهم لإفريقيا وآسيا، فقد اعتبروه رسالة حضارية أرادوا إيصالها إلى الشعوب المستعمرة. لكن واقع الحال يقول عكس ذلك، فهذا الاستعمار، عموماً، لم يُحقّق شيئاً نافعاً ومفيداً، استفاد منه سكان إفريقيا الغربية، إذا ما استثنينا تلك النخبة الإفريقية التي تعلّمت في المدارس الفرنسية، وخدمت في الإدارة الاستعمارية، وهي نخبة صغيرة جداً مقارنة بعدد السكان.

لقد خلّف الاستعمار الفرنسي لغرب إفريقيا تأثيرات مختلفة، خاصة وأن هذا الاستعمار تواصل بعد الاستقلال بأشكال سياسية وعسكرية وثقافية جديدة، جعلت النفوذ الفرنسي في بلدان غرب إفريقيا يستمر إلى اليوم، ويُحقّق لفرنسا الكثير من المكاسب، ويترك الكثير من المشاكل التي تعاني منها شعوب المنطقة اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً.

الخاتمة

## خاتمة:

توصّلت في ختام هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها في الآتي:

① من أكبر التحديات التي واجهها الفرنسيون في غرب إفريقيا، قوة الإسلام في المنطقة. لقد كان للإسلام حضور قوي في منطقة غرب إفريقيا، يسبق الاحتلال الفرنسي بقرون، ومن مظاهر ذلك قيام عدة ممالك وامبراطوريات إسلامية استطاعت أن تؤثر في المنطقة دينياً، حضارياً وسياسياً، وقامت بنشر العلم الذي وسع المعرفة الإفريقية، وربط بينها وبين شمال إفريقيا وبقية مناطق العالم الإسلامي تجارياً وسياسياً وحضارياً، على عكس المسيحية، لم يكن الإسلام مجرد معتقدات وعبادات وطقوس، وإنما كان نهجاً كاملاً للحياة والتحضر، واستطاع تجاوز الروابط العائلية والقبلية والإثنية ليشكل وحدة جامعة لشعوب مختلفة ولغات متنوعة. إضافة إلى أن أشرس مقاومة واجهها الفرنسيون في هذا الجزء من إفريقيا، كانت المقاومة الإسلامية تزعمها قادة مسلمون عظماء أبرزهم الحاج عمر وابنه أحمدو شيخو وساموري توري.

هذا الحضور القوي للإسلام، فرض على فرنسا انتهاج سياسة قامت على التعايش مع هذا الدين والمنتسبين له، بل في بعض الأحيان دعمت فرنسا الإسلام والمسلمين في غرب إفريقيا على حساب المسيحية، إلى درجة أن دُعاة التنصير للمسيحية في المنطقة اشتكوا من هذا الدعم للمسلمين والتضييق عليهم. بطبيعة الحال هذا التعايش كان هدفه الالتفاف على رفض المسلمين للوجود الفرنسي ومحاوله وأد المقاومة الإفريقية، ولنجاحه شرع الفرنسيون في دراسة العقلية الإسلامية في غرب إفريقيا، وقياس مدى تأثير الإسلام فيها، واقترح أنجح السبل والوسائل للتحكّم في مسلمي المنطقة وفي هذا برز العديد من الفرنسيين الذين كتبوا في هذا المجال، على رأسهم بول مارتى، وأصبح المفكّرون والمنظرون والسياسيون الفرنسيون يتحدثون عمّا أسموه الإسلام الأسود، وأصبحت فرنسا تنعت بالقوة المسلمة، في إشارة إلى الحديث عن دعم فرنسا للإسلام والمسلمين.

② عندما سيطر الفرنسيون على منطقة غرب إفريقيا، كان المجتمع الإفريقي هناك يقوم على العائلة والقبيلة؛ بمعنى أن الفرد الإفريقي كان كل تفكيره وعمله موجه لخدمة وتلبية حاجيات العائلة ومن ورائها القبيلة التي ينتمي إليها. إضافة إلى أن كل قبيلة أو شعب في تلك المنطقة كان يستقر في أراضي معينة، كما يمارس فيها نشاطاً زراعياً ورعويًا معيناً. لكن، وبسبب السياسة الاستعمارية

الفرنسية، تعيّر هذا الواقع الاجتماعي جذريا، فقد أجبر الفرد الإفريقي على الهجرة من مسقط رأسه إلى مناطق بعيدة أحيانا، بحثا عن العمل الذي يسمح له بإعالة أفراد عائلته، ودفع الضرائب التي فرضها عليه السلطات الفرنسية.

ومع هذا التحول الاجتماعي، ظهرت ونمت المدن التي شيدها الاستعمار، وأصبحت تستقطب اليد العاملة القادمة من الأرياف، وهو ما أثر من جهة على الزراعة العائلية في هذه الأرياف التي افتقدت العاملين فيها وأدت مع مرور الزمن إلى زوال واندثار القرى في الأرياف.

ومن جهة أخرى، توسّعت المدن الحديثة وكثرت فيها أحياء الصفيح، وكل حي منها اجتمع فيه أبناء المنطقة أو القبيلة الواحدة، يساعدون بعضهم البعض، وأصبح شيئا فشيئا حي الصفيح هذا يأخذ مكان القرية التقليدية لكن وفق علاقات اجتماعية جديدة.

لقد تأثر الفرد الإفريقي بالثقافة الغربية، وأصبحت المادية تغلب على تفكيره وسلوكياته إذ أراد أن يعيش حياة رغيدة وأن يملك منزلا لوحده ويقتني سيارة. هذا التفكير المادي والتحول الاجتماعي أديا إلى تغيير نمط العيش التقليدي، وبدأت الفردية تأخذ مكان الجماعة التي كانت تجمع أفراد القبيلة الواحدة، وتسَلَّت إلى المجتمع الإفريقي آفات اجتماعية لم يكن يعرفها أو كانت محدودة جداً، مثل السرقة، شرب الخمر والدعارة.

هذا الوضع الاجتماعي لازال قائماً في المدن الإفريقية إلى اليوم، رغم مرور عدة عقود على استقلال بلدان غرب إفريقيا، وهذا بسبب الفقر الذي ما زالت تعاني منه هذه البلدان، وما زاد الأمر تعقيداً هو النمو الديمغرافي الذي عرفته إلى اليوم.

③ واجه الفرنسيون بعد احتلالهم لمنطقة غرب إفريقيا عدّة صعوبات، منها التنوع اللغوي الكبير الناتج عن التنوع العرقي، الذي لم يسهل على فرنسا الأمر في قضية توحيد الإدارة والتعليم خاصة أنها جعلت من منطقة غرب إفريقيا كتلة إدارية وسياسية واحدة. وما زاد من صعوبة الأمر غياب لغة أو لغات إفريقية مكتوبة يمكن الاعتماد عليها في التسيير الإداري والمنظومة التعليمية اللذين وضعتهما فرنسا.

وللالتفاف على هذه الصعوبة، اختارت الإدارة الفرنسية في غرب إفريقيا أن تعتمد فقط على اللغة الفرنسية، التي لن تصبح لغة الإدارة والمراسلات والقضاء، وإنما أيضا لغة التعليم من أجل تحضير نخبة إفريقية في الإدارة وتسيير شؤون البلاد.

في مقابل ذلك، حاربت فرنسا اللغة العربية التي كان لها حضور قوي وانتشار واسع في غرب إفريقيا، فضيقت عليها في المدارس القرآنية والتعليم، ومنعت بيع وتداول الكتب العربية القادمة من خارج المنطقة. ولعل محاربة اللغة العربية كان هدفه إضعاف الإسلام الذي كان الإسمت الذي يجمع الأفارقة، والوقود الذي يشعل نار المقاومة.

عند الاستقلال، وجدت بلدان المنطقة المستقلة نفسها مجبرة على تبني اللغة الفرنسية لغة رسمية في دساتيرها، ولا يوجد بلد واحد في غرب إفريقيا خضع للاستعمار الفرنسي، تخلف عن هذا التبني. بطبيعة الحال، هذه الدول لم يكن لها خيار آخر، فمن جهة كانت اللغة الفرنسية متنفذة في الإدارة والتعليم، ومن جهة أخرى لا توجد لغة إفريقية محلية يمكنها تعويض لغة المستعمر، إضافة إلى أن النخبة الإفريقية الحاكمة كانت متشعبة بالثقافة الفرنسية، وكان تعليمها وتكوينها باللغة الفرنسية.

④ عندما توّطدت أركان الإمبراطورية الفرنسية في غرب إفريقيا، وجدت السلطات الفرنسية نفسها بحاجة إلى المترجمين والموظفين والأعوان الإداريين الأفارقة لمساعدتها في تسيير مختلف شؤون الفيدرالية وتسهيل الاتصال بينها وبين الأفارقة. لهذا الغرض، فتحت السلطات المدرسة الفرنسية أمام عدد محدود من أبناء الأفارقة للتمتع بفرصة التعلم والاندماج في المهمة الحضارية التي كان يدعيها الفرنسيون. بعض من هؤلاء الأفارقة المحظوظين، استطاعوا تحقيق تقدّم في مختلف المراحل التعليمية، والحصول على شهادات عليا حتى من الجامعات الفرنسية، في النهاية كانوا العنصر المكون للنخبة الإفريقية الثقافية والسياسية. هذه النخبة تعاونت مع فرنسا من خلال المشاركة في الحياة السياسية التي أرادت فرنسا من ورائها تبييض صورتها أمام الأفارقة، وتقلّدت مناصب رفيعة في دواليب الحكم الاستعماري في المنطقة، بل ودافعت أيضا عن المشاريع التي كانت تطلعا فرنسا في مختلف المجالات. دور هذه النخبة لن يتوقف عند هذا الحد فقط، بل سيتعداه لمرحلة ما بعد الاستقلال، فعندما غادرت فرنسا المنطقة مطلع ستينيات القرن الماضي، فرضت هذه النخبة نفسها على المشهد السياسي في غرب إفريقيا، وسرعان ما انكشف أنها كانت مجرد امتداد للاستعمار الفرنسي. ولم تستطع هذه

النخبة المتشبّعة بالثقافة الفرنسية، والراضعة لأسلوب الحكم الفرنسي الخروج من عباءة فرنسا، وأكثر من ذلك وجدت نفسها هشة مهزوزة غير قادرة على الإمساك بزمام الأمور بمفردها، وهو الأمر الذي حولها إلى رهينة أو أداة في يد فرنسا، وبيدق يحرس ويرعى مصالحها وينفذ مخططاتها.

⑤ لاحظ الباحث كيف استطاع الفرنسيون التوغل في غرب إفريقيا والسيطرة عليه، ليس بالاعتماد على القوة فقط، وإنما أيضا باللجوء إلى أسلوب الاتفاقيات التجارية. ففي مرحلة الاستكشاف العسكري، استطاع العديد من المستكشفين العسكريين الفرنسيين من توقيع اتفاقيات مع زعماء القبائل وملوك الشعوب الإفريقية، سمحت لفرنسا بحرية التجارة في المنطقة، وأعطتها الوقت لتوطيد تواجدتها ونفوذها هنالك. بعد الاستقلال، لجأت فرنسا إلى نفس الأسلوب، وقامت بعقد اتفاقيات تجارية واقتصادية مع مستعمراتها سمحت لها بالحفاظ على مصالحها، وتكريس الاستعمار الاقتصادي والثقافي الذي لازال مستمراً إلى اليوم.

⑥ فشل النظرية التي ربطت بين الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا، والرسالة الحضارية التي تغنى بها السياسيون وأصحاب القرار الفرنسيون. ففي مدة سبعين سنة قضاها هذا الاستعمار في المنطقة، لم يترك إلا علامات خافتة تدل على البناء الحضاري الذي زعمه، وفي المقابل لا زالت علامات الاستغلال والتمييز والقهر الذي مارسه بادية إلى اليوم.

⑦ إن اختيار الحكم الفيدرالي في المنطقة كانت له آثار سلبية على تسيير الأقاليم المنضوية تحته. هذا الحكم الذي وُحِد القوانين المسيّرة في مختلف المجالات، تسبّب في اعتراض حكام الأقاليم والمقاطعات الإدارية الصغيرة على هذه القوانين، نظراً لعدم ملاءمتها للمناطق والشعوب والقبائل التي يحكمونها، أو لصعوبة تطبيقها. كل هذا أدى إلى خللٍ في منظومة التسيير، وفي نفس الوقت تطلّب تعبئة موارد بشرية ومادية أثقلت كاهل الخزينة.

⑧ بعض الشخصيات السياسية والعسكرية والفكرية الفرنسية، تركت أثراً بالغاً في تسهيل وتوجيه وإنجاح السياسة الاستعمارية لبلادها في منطقة غرب إفريقيا، وذلك بسبب نظرتها الثاقبة، وفهمها العميق لطبيعة وطريقة تفكير الشعوب المستقرة فيها. فبفضل الجنرال فيدرب، أرسى فرنسا أسس إمبراطوريتها في غرب إفريقيا بالتوسع شرق السنغال، وبجهود وليم بونتي، الحاكم العام للفيدرالية ما بين 1908 و1915، اكتملت صورة الفيدرالية التي رسمها لها مؤسسوها نهاية القرن التاسع عشر،

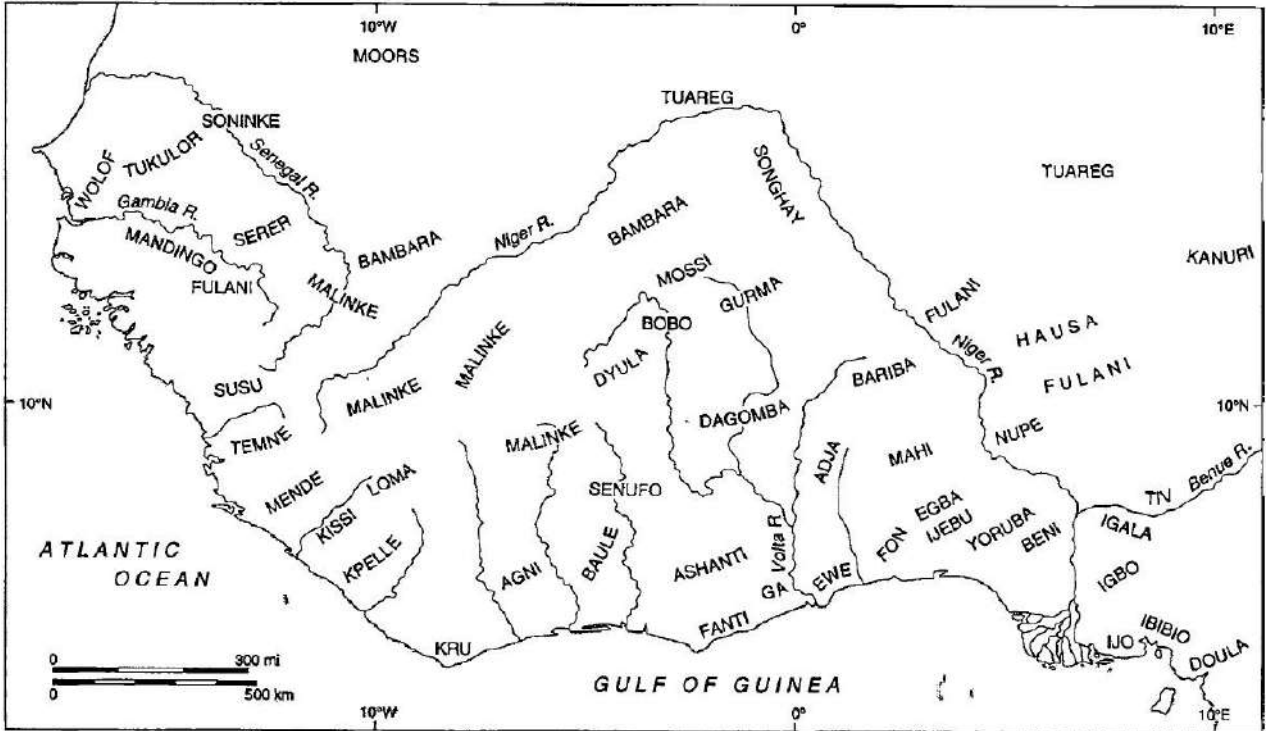


وبمحنة جورج آردى، مفتش ثم مدير التعليم فى الفيدرالية، تم تنظيم التعليم بما يخدم أهداف السياسة الفرنسية.

# الملاحق

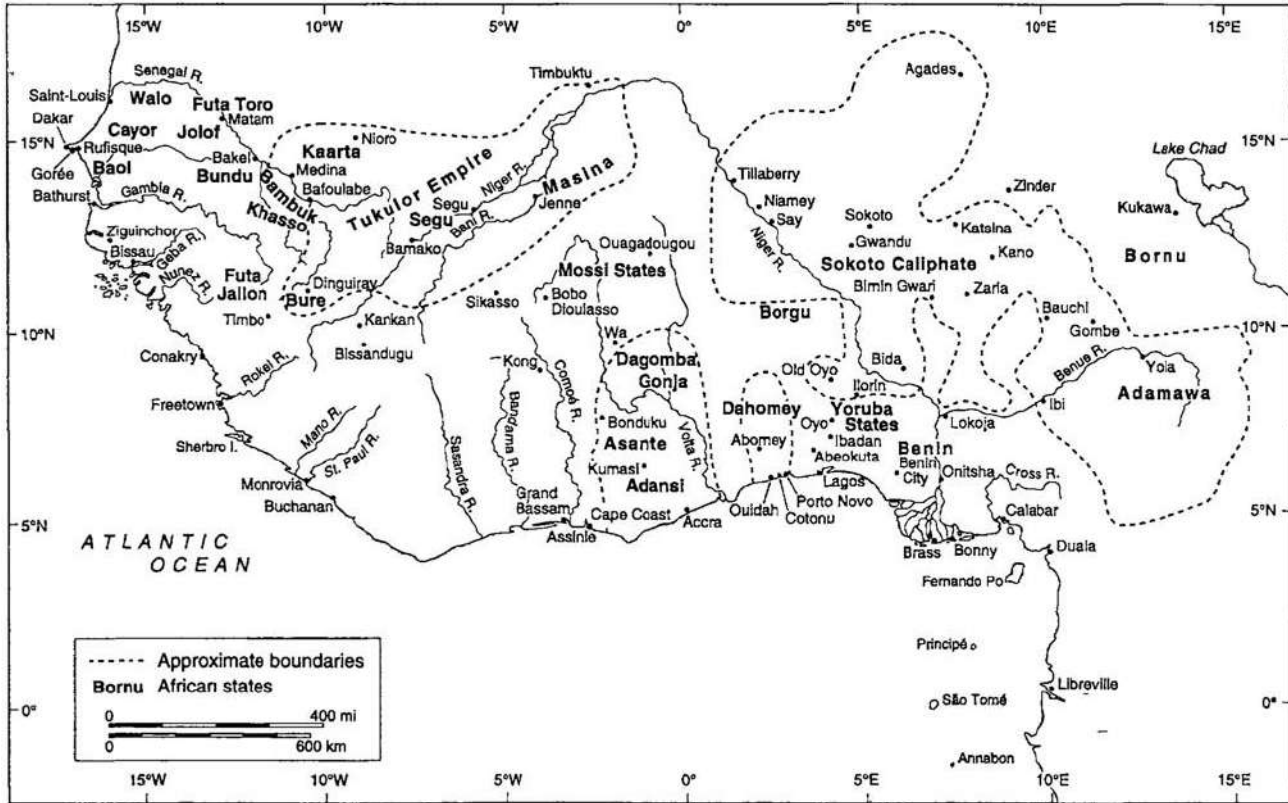
## ملحق الخرائط

خريطة القبائل والشعوب في غرب إفريقيا<sup>1</sup>



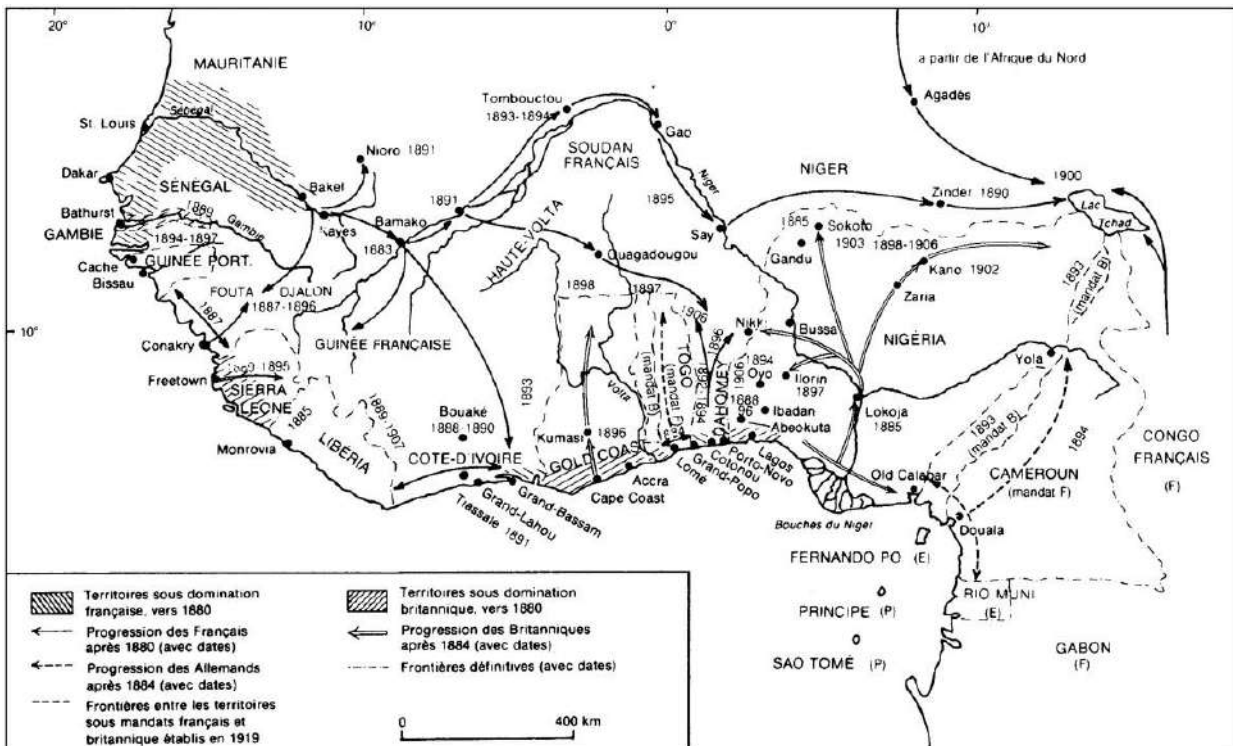
<sup>1</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.28

الدول والممالك في غرب إفريقيا سنة 1870م<sup>1</sup>



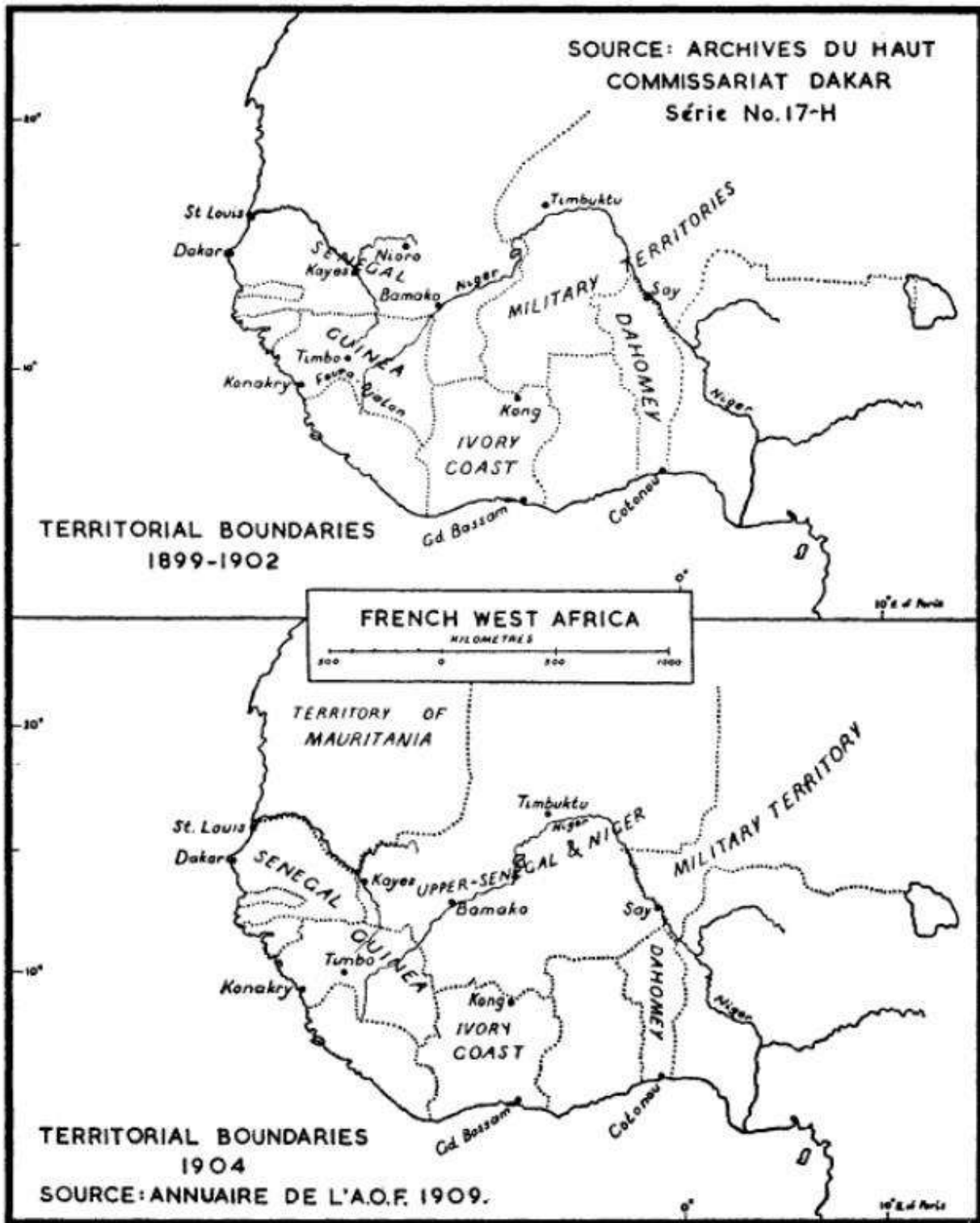
<sup>1</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.32

التوسع الأوروبي في غرب إفريقيا ما بين 1880 و1919م<sup>1</sup>



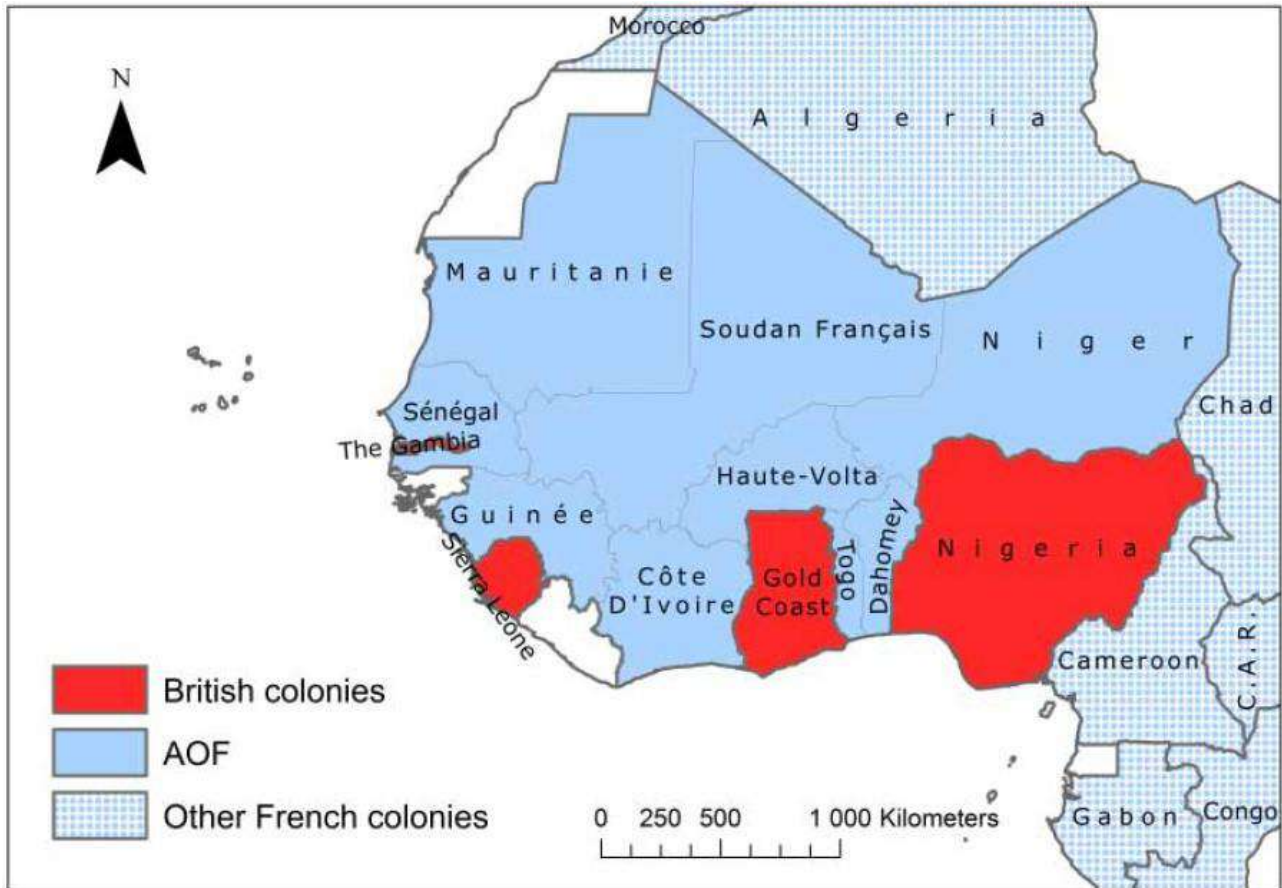
<sup>1</sup> A. Adu Boahen, Histoire Générale de l'Afrique, T.VII, Op. cit., p.142

إفريقيا الغربية الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي<sup>1</sup>



<sup>1</sup> C. W. Newbury, The Formation of the Government General of French West Africa, Op. cit., p.122

الاستعمار الفرنسي والبريطاني في غرب إفريقيا<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Denis Cogneau, Yannick Dupraz, Sandrine Mesplé-Somps, **African states and development in historical perspective**, Op. cit., p.5



إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1930م<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Alice L. Conklin, A Mission to Civilize, Op. cit., p.24

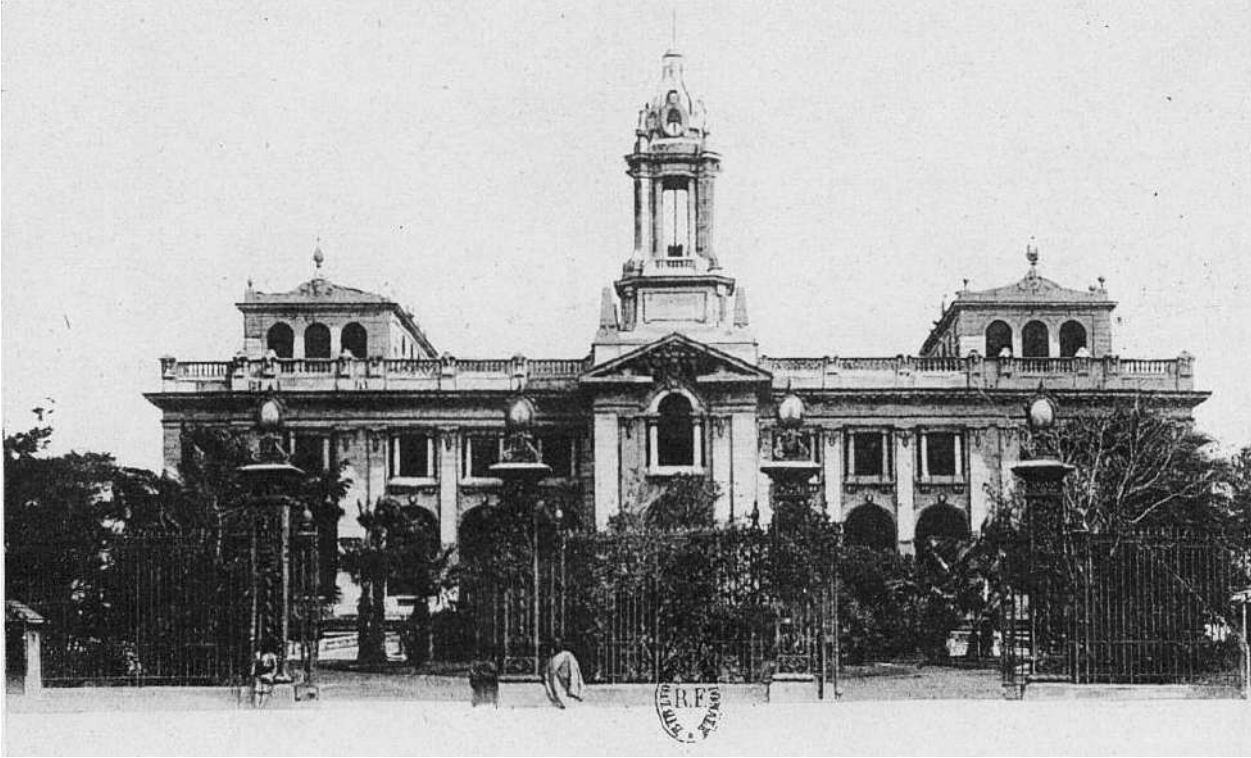
## ملحق الصور

اعتقال ساموري توري في سبتمبر 1898م من طرف الضابط الفرنسي غورو<sup>1</sup>



<sup>1</sup> A. Adu Boahen, Histoire Générale de l'Afrique, T.VII, Op. cit., p.146

مقر الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية في دكار<sup>1</sup>



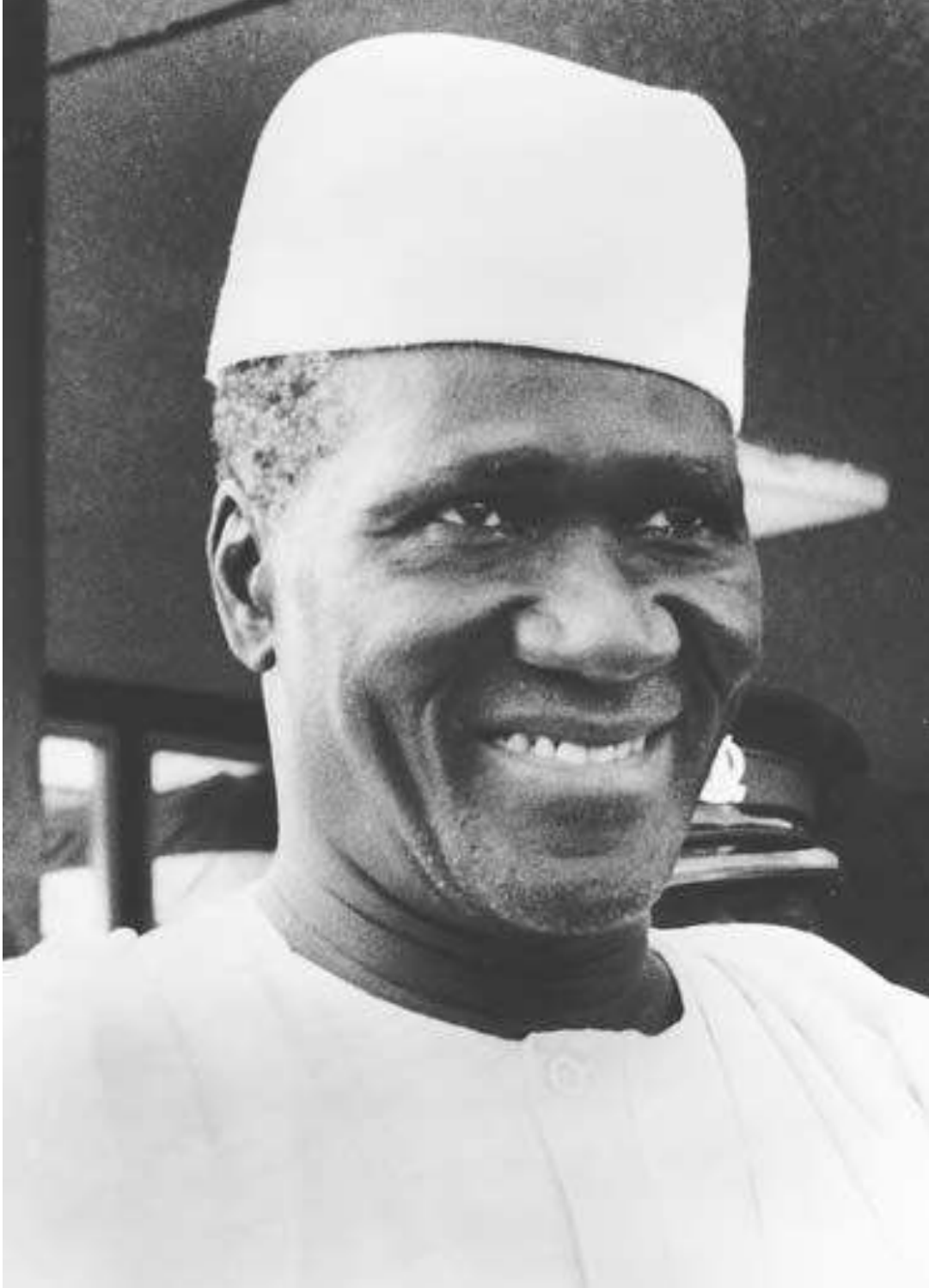
<sup>1</sup> Sans auteur, **L'Afrique occidentale française**, Op. cit., p.7

فيليكس هوفوت بوانيي (على اليمين) وغابريال داربوسبي (على اليسار) خلال انعقاد مؤتمر  
في بـماكو سنة 1946م RDA التجمع الديمقراطي الإفريقي<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Ali A. Mazrui, C. Wondji, Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII, Op. cit., p.199

أحمد سيكو توري<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Ali A. Mazrui, C. Wondji, Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII, Op. cit., p.522

الرؤساء الأفارقة الأربعة في باريس سنة 1961م (من اليسار إلى اليمين: رئيس البنين ماغا، رئيس كوت ديفوار هوفوت بوانيي، رئيس النيجر ديوري، ورئيس بوركينافاسو ياميوغو)<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Ali A. Mazrui, C. Wondji, Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII, Op. cit., p.762

الجنرال دوغول، موديبو كايثا ولامين غي في دكار سنة 1959م<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.181

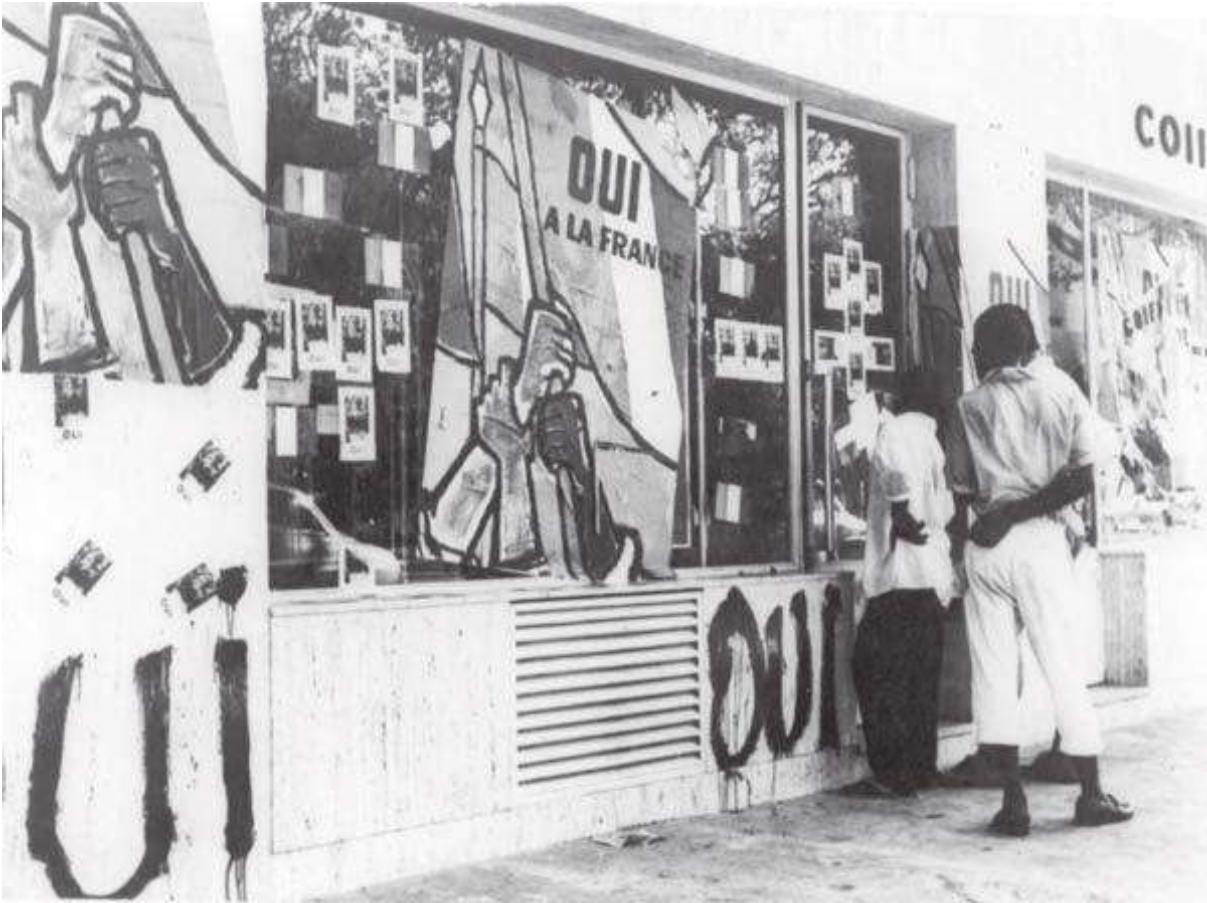


مظاهرات ضد دوغول عند زيارته لداكار سنة 1958م، وفيها لافتات تطالب بالاستقلال العاجل<sup>1</sup>



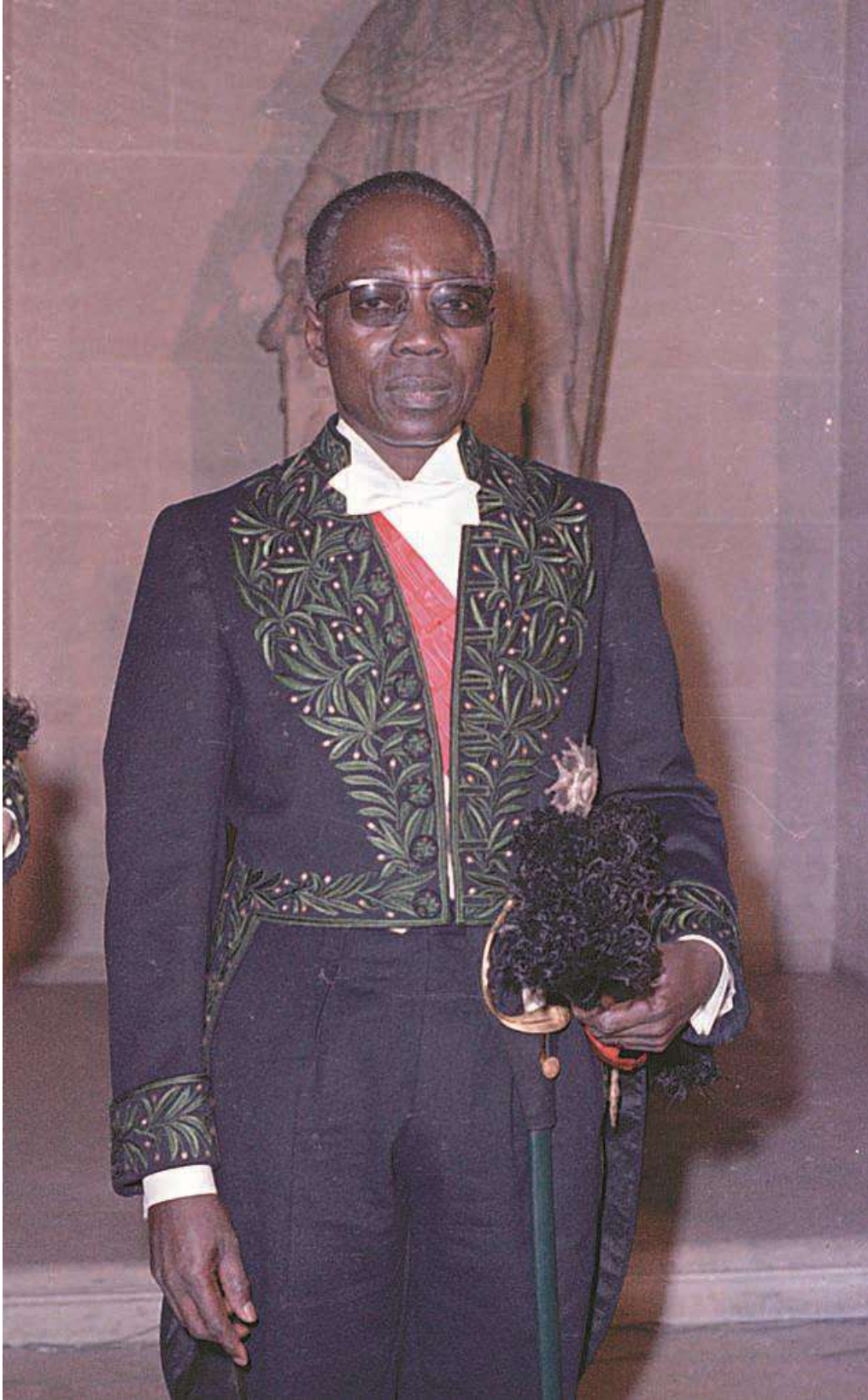
<sup>1</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.176

الحملة الانتخابية للاستفتاء حول دستور 28 سبتمبر 1958م<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.177

ليوبولد سيدار سنغور في الأكاديمية الفرنسية بباريس يوم 16 ديسمبر 1969م<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Janet H. Gritzner, Senegal, Op. cit., p.43

## ملحق الجداول



نتائج استفتاء 28 سبتمبر 1958م في أقاليم إفريقيا الغربية الفرنسية (مُترجم)<sup>1</sup>

الإقليم	نعم (% من الأصوات)	لا (% من الأصوات)
كوت ديفوار	99.98	0.02
الداهومي	97.84	2.16
غينيا	4.78	95.22
فولتا العليا	99.18	0.82
موريتانيا	94.04	5.96
النيجر	78.43	21.57
السنغال	97.54	2.46
السودان	97.53	2.47

<sup>1</sup> Tony Chafer, The End of Empire in French West Africa, Op. cit., p.179

الاتفاقيات المُبرمة في مجال التعليم بين فرنسا والدول الإفريقية المستقلة، ما بين 1960 و1964م

<sup>1</sup>(مُترجم)

الصدور في الجريدة الرسمية	نظام التعليم		تاريخ التوقيع	الدولة
	العالى	الابتدائي، الثانوي والتقني		
6 فبراير 1962	×	×	24 أبريل 1961	مجلس الوفاق (كوت ديفوار، الداوموي، فولتا العليا، النيجر)
20 جويلية 1960	×		22 جوان 1960	فيدرالية مالي
19 أبريل 1962		×	29 جويلية 1961	غينيا
10 جويلية 1964		×	2 فبراير 1962	مالي
6 فبراير 1962	×	×	19 جوان 1961	موريتانيا
16 جانفي 1962	×		15 ماي 1964	السنغال
10 جوان 1964		×	10 جويلية 1963	الطوغو

<sup>1</sup> Laurent Manière, **La politique française pour l'adaptation de l'enseignement en Afrique**, Op. cit., p.169

## ثبت المصادر والمراجع

المصادر بالعربية:

- الوزان الحسن، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، بيروت، 1983.

- بدون مؤلف، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.

- ابن خلدون عبد الرحمان، ديوان العبر والمبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد السادس، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، 1983.

- السعدي عبد الرحمان، تاريخ السودان، تح: السيد هوداس، Librairie d'Amérique et d'Orient، باريس، 1981.

- التونسي محمد بن عمر، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تح: همفري ديفيز، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965.

المصادر بالفرنسية:

- Auguste Baron, Aventures en Afrique, Eugène ARDANT et G. THIBAUT, Limoges, 1867.

- C. Mathieu, Petite géographie de l'Afrique en général et de la Sénégambie en particulier, Challamel Aîné, Paris, 1884.

- Ernest Renan, La réforme intellectuelle et morale, Editions Michel Lévy Frères, Paris, 1871.

- Eugène Mage, Voyage dans le Soudan Occidental 1863-1866, Le Tour du Monde: Nouveau Journal des Voyages, 1871.

- Exposition Coloniale Internationale de Paris 1931, Les Armées Françaises d'Outre-mer, Histoire militaire de l'Afrique équatoriale française, Imprimerie Nationale, Paris.



- George Deherme, **L'Afrique Occidentale Française**, Librairie Bloud et C<sup>la</sup>, Paris, 1908.
- Georges François, **L'Afrique Occidentale Française**, Emile Larose (Libraire-Editeur), Paris, 1907.
- Georges Hardy, **Une Conquête Morale, L'Enseignement en A.O.F**, Éditions Harmattan, Paris, 2005.
- Gouvernement Général, **L'Afrique occidentale française**, Janvier 1912.
- Jules Harmand, **Domination et Colonisation**, Ernest Flamarion Éditeur, Paris, 1910.
- L. Sonolet, A. Pérès, **Moussa et Gi-gla: une histoire de Deux Petits Noirs**, Librairie Armand Colin, Paris, 1915.
- Le Général Faidherbe, **Le Sénégal: la France dans l'Afrique occidentale**, Librairie Hachette et C<sup>le</sup>, Paris, 1889.
- Léon Deschamps, **Histoire de la question Coloniale en France**, Librairie Plon, Paris, 1891.
- Louis Sonolet, **L'Afrique Occidentale Française**, Librairie Hachette et C<sup>la</sup>, Paris, 1912.
- René Caillié, **Journal d'un voyage à Temboctou et à Jenné dans l'Afrique centrale**, T. 1, L'Imprimerie Royale, Paris, 1830.
- Richard Lander, John Lander, **Journal d'une expédition entreprise dans le but d'explorer le cours et l'embouchure du Niger**, Poulin, Paris, 1852.

المصادر بالانجليزية:

- Historical Section of the Foreign Office, **French West Africa**, No.100, H.M.Stationary Office, London, 1920.
- Leighton Wilson, **Western Africa, Its History, Condition and Prospects**, Sampson Low, Son and Co., London, 1856.
- Mungo Park, **The journal of a mission in the interior of Africa in the year 1805**, John Murray, London, 1815.
- Naval Intelligence Division, Geographical Handbook Series, **French West Africa, Vol.1: The Federation**, University Press, Oxford, 1943.

المراجع بالعربية:

- أتيلىو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطلع ق 19م حتى الاحتلال الإيطالي، تر: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط.2، طرابلس، 1984.
- دياب أحمد إبراهيم ، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، دار المريخ، ط.1، الرياض، 1981.
- العمري أحمد سويلم ، الإفريقيون والعرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967.
- أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب.ت.
- ذهني إلهام محمد علي، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- ب. س. لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، تر: شوقي جلال، عالم المعرفة، 1980.
- ثريا شرف، الموجز في تاريخ الكشف الجغرافي، تر: عبد العزيز طريح شرف، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1993.
- جاسم محمد ظاهر، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003.
- جان بيرنجيه وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، تر: وجيه البعيني، ج.2، منشورات عويدات، ط1، بيروت-باريس، 1995.
- جلال يحيى، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- جوزيف كي - زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء، تر: عقيل الشيخ حسين، الدار الجماهيرية، ط.1، مصراتة، 2001.

- جي. دي. فيج، تاريخ غرب إفريقيا، تر: السيد يوسف نصر، دار المعارف، ط.1، القاهرة، 1982.
- حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج.1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- زاهر رياض، الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا وأثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب. ت.
- س. هوارد، أشهر الرحلات إلى غرب إفريقيا، تر: عبد الرحمان عبد الفتاح الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.
- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة، ط.1، الدوحة، 1987.
- شوقي عطا الله الجمل، عبد الرازق إبراهيم عبد الله، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 1998.
- صلاح الدين علي الشامي، الرحلة عين الجغرافيا المبصرة في الكشف الجغرافي والدراسة الميدانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، مكتبة القاهرة الحديثة، ط.1، 1970.
- عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- عبد القادر زبادية، دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء في مآثر ومؤلفات العرب والمسلمين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب. ت.

- عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط.1، مصراتة، 2000.
- عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 1998.
- علي باري محمد فاضل، كريدية سعيد إبراهيم، المسلمون في غرب إفريقيا، دار الكتب العلمية، ط.1، بيروت، 2007.
- عمر الإسكندري وسليم حسن، تاريخ أوروبا الحديثة وآثار حضارتها، ج.2، مطبعة المعارف، مصر، 1922.
- عنايات الطحاوي، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، مج.1: إفريقيا الإسلامية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1969.
- عيسى علي إبراهيم، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، دار المعرفة، الإسكندرية، 2000.
- فاضل حسين، كاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوربي الحديث 1815-1939، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط.1، بغداد، 1982.
- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية إفريقيا: دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1983.
- فرغلي علي تسن هريري، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط.1، دسوق، 2008.
- فيصل محمد موسي، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997.
- كُرفجال مارمول، إفريقيا، ت: محمد حجي وآخرون، ج.1، مكتبة المعارف، الرباط، 1984.

- كولين ماكيفيدي، أطلس التاريخ الإفريقي، تر: مختار السويفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987.

- محمود شاكر، السودان، المكتب الإسلامي، ط.2، بيروت، 1981م.

- محمود طه أبو العلا، المسلمون في افريقية المدارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت.

- نقولا زيادة، إفريقيات: دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، رياض الريس للكتب والنشر، ط.1، لندن، 1991.

- هريدي علي صلاح أحمد، عبد المطلب عصام محروس، الإمام محمد رفعت: تاريخ أوروبا الحديث، ط.1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005.

- والتر رودني، أوروبا والتخلف في افريقيا، تر: أحمد القيصر، عالم المعرفة، الكويت، 1988.

- يسري عبد الرازق الجوهري، الكشوف الجغرافية: دراسة لتاريخ الكشوف الجغرافية ولتطور الفكر الجغرافي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

- يوسف روكز، إفريقيا السوداء سياسة وحضارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، بيروت، 1981.

### المراجع بالفرنسية:

- A. Adu Boahen, Histoire Générale de l'Afrique, T.VII: L'Afrique sous domination coloniale, 1880-1935, Éditions UNESCO, Paris, 1998.

- Ali A. Mazrui, C. Wondji, Histoire Générale de l'Afrique, T.VIII: L'Afrique depuis 1935, Éditions UNESCO, Paris, 1998.

- Augustin Loada, Jonathan Wheatley, Transitions démocratiques en Afrique de l'Ouest: Processus constitutionnels, société civile et institutions démocratiques, Éditions Harmattan, Paris, 2014.

- Catherine Coquery-Vidrovitch, La découverte de l'Afrique: l'Afrique noire atlantique des origines au XVIII<sup>e</sup> siècle, L'Harmattan, Paris, 2003.

- Charles Becker, Sadiou Mbaye, Ibrahima Thioub, **AOF: réalités et héritages, Sociétés ouest-africaines et ordre colonial 1895-1960**, T. 1, Direction des Archives du Sénégal, Dakar, 1997.
- D. T. Niane, **Histoire Générale de l'Afrique, T.IV: L'Afrique du XII<sup>e</sup> au XVI<sup>e</sup> siècle**, Éditions UNESCO, Paris, 1998.
- Edouard Trézenem, Bertrand Lembezat, **Terres Lointaines: La France Equatoriale**, T.1, Société d'Éditions Géographiques, Maritimes et Coloniales, 2<sup>ème</sup> Édition, Paris, 1950.
- G. Boucher De La Richarderie, **Bibliothèque universelle des voyages**, T.IV, Slatkine Reprints, Genève, 1970.
- Georges Barthélemy, **Les Colonies Françaises**, Librairie du Chasseur Français, Saint-Etienne, 1928.
- Jean Dumont, **L'histoire générale de l'Afrique**, Editions Beauval, Paris, 1971.
- Jean-Claude Barreau, Guillaume Bigot, **Toute l'histoire du monde**, Éditions Fayard, Paris, 2005.
- Katja Werthmann, Mamadou Lamine Sanogo, **La ville de Bobo-Dioulasso au Burkina Faso: Urbanité et appartenances en Afrique de l'Ouest**, Éditions Karthala, Paris, 2013.
- Léon Abensour, Gaston Charrière, René Thévenin, **La France Noire, Ses peuples, Son histoire, Ses richesses**, Société Parisienne d'Édition, Paris, 1931.
- Robert Cornevin, **Histoire de l'Afrique**, T. 2, Payot, Paris, 1966.
- Said Adejumobi, **Partis politiques en Afrique de l'Ouest: le défi de la démocratisation dans les états fragiles**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Stockholm, 2007.

المراجع بالإنجليزية:

- Abdel-Fatau Musah, **West Africa: Governance and Security in a Changing Region**, International Peace Institute, New York, 2009.
- Alice L. Conklin, **A Mission to Civilize: The Republican Idea of Empire in France and West Africa 1895-1930**, Stanford University Press, Stanford, 1997.
- Anne Phillips, **British Policy in West Africa**, James Currey Ltd, London, 1989.

- Bruce S. Hall, **A History of Race in Muslim West Africa 1600-1960**, Cambridge University Press, New York, 2011.
- Catherine Coquery-Vidrovitch, **Racial and social zoning in African cities from colonization to postindependence**. In: **Beyond Empire and Nation: The Decolonization of African and Asian Societies, 1930s-1970s**, Brill, 2012.
- Christian Filostrate, **Negritude The Origin**, Pierre Kroft Legacy Publishers, Lake Oswego, 2018.
- Christopher Harrison, **France and Islam in West Africa 1860-1960**, Cambridge University Press, Cambridge, 1988.
- Daniel E. Harmon, **West Africa 1880 to the Present, A cultural Patchwork**, Chelsea House Publishers, Philadelphia, 2001.
- David Robinson, **Paths of Accomodation: Muslim Societies and French Colonial Authorithies in Senegal and Mauritania 1880-1920**, Ohio University Press, Athens, 2000.
- Emmanuel Kwaku Akyeampong, **Themes in West Africa's History**, James Currey Ltd, Oxford, 2006.
- Francis Nguendi Ikome, **Good coups and bad coups: the limits of the african union's injunction on unconstitutional changes of power in Africa**, Institute for Global Dialogue, Johannesburg, 2007.
- Frederick Cooper, **Decolonization and African Society**, Cambridge University Press, Cambridge, 1996.
- Isabelle Constant, Kahiudi C.Mabana, **Negritude: Legacy and Present Relevance**, Cambridge Scholars Publishing, Newcastle, 2009.
- J. D Fage, **A history of West Africa**, Cambridge University Press, 4<sup>th</sup> Edition, 1969.
- Janet H. Gritzner, **Senegal**, Chelsea House Publishers, Philadelphia, 2005.
- Jean Suret-Canale, **French Colonialism in Tropical Africa 1900-1945**, T: Till Gottheiner, G. Hurst and Company, London, 1971.
- John Reader, **Africa: a Biography of a Continent**, Penguin books, London, 1998.
- Kevin Shillington, **History of Africa**, 2<sup>nd</sup> edition, St. Martin's Press, New York, 1995.

- Margaret A. Majumdar, **Postcoloniality: The French Dimension**, Berghahn Books, 1<sup>st</sup> Edition, New York, 2007.
- Martin A. Klein, **Slavery and Colonial Rule in French West Africa**, Cambridge University Press, Cambridge, 1998.
- Oliver Roland, J. D. Fage, **A short history of Africa**, Penguin books, London, 1995.
- Ruth Ginio, **French Colonialism Unmasked: The Vichy Years in French West Africa**, University of Nebraska Press, Lincoln and London, 2006.
- Sans auteur, **L'Afrique occidentale française**, Librairie Larose, Paris, 1927.
- Sean Hanretta, **Islam and Social Change in French West Africa: History of an emancipatory Community**, Cambridge University Press, New York, 2009.
- Stephen H. Roberts, **The History of French Colonial Policy 1870-1925**, Frank Cass & Co. Ltd, London, 1963.
- Tony Chafer, **The End of Empire in French West Africa, France's Successful Decolonization?**, Berg, Oxford and New York, 2002.

#### المقالات بالعربية:

- أبو بكر عبد الله شعيب، اللغة العربية في إفريقيا.. الواقع والتحديات، قراءات إفريقية، العدد 5، 2010، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.
- أحمد بوشرب، أسباب ومراحل اكتشاف البرتغاليين للسواحل الإفريقية خلال القرن الخامس عشر الميلادي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1987.
- آدم بمبا، الثقافة الإفريقية.. مؤثرات واتجاهات، قراءات إفريقية، العدد 36، 2018، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.
- آدم بمبا، اللغة العربية بإفريقيا.. تشخيص لواقعها واستشراف لمستقبلها، قراءات إفريقية، العدد 18، 2013، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.
- إسماعيل زَنغو بَرزِي، المشهد اللغوي في إفريقيا.. مسار وعوائق، قراءات إفريقية، العدد 19، 2014، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.



- بلقاسم الحناشي، من إشكالية تاريخية إفريقية نموذج جنوب غرب الصحراء، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 116، 2004، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس.
- توري ماحي، اللغات في كوت ديفوار ومكانة اللغة العربية «دراسة وصفية»، قراءات إفريقية، العدد 42، 2019، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.
- جمال غدور، محمد عبد الله بن المصطفى، كزافي كوبولاني، العقل المدبر للاحتلال الفرنسي لموريتانيا، مجلة متون، المجلد 41، العدد 41، 2021، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
- خالد بن علي النجمي، المعماري الأندلسي أبو إسحاق الساحلي - أثره العمراني وامتداده الأصري في السودان الغربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 66، 1444 هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- سيد أحمد العراقي، بلاد غربي إفريقيا الإسلامية عبر التاريخ، مجلة رسالة التقريب، العدد 58، 2007، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، إيران.
- شكرين ديلمي، تطور مفهوم الدولة في إفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 2020، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- صالح رمضان محمد، الاستكشافات الجغرافية لإفريقيا، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، المركز الوطني للدراسات التاريخية، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1987.
- عبد القادر زبادية، حول إهمال المصادر الأصلية في تاريخ غرب إفريقيا قبل العهد العثماني: قضية دياخنكه كمثال، المجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، العدد 3، 1975.
- عثمان منادي، حواضر الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد 4، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- علي يعقوب، معوّقات التعليم العربي الإسلامي في غرب إفريقيا.. الأسباب وسبل العلاج، قراءات إفريقية، العدد 12، 2012، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.

- محمد تفسير بالدي، لحات عن الاستشراق الأفريقياني، قراءات إفريقية، العدد 44، 2020، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.
- محمد حافظ، التعليم العربي والإسلامي في غرب إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد 32، 2017، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.
- محمد حجي، ابن بطوطة والحسن الوزان في بلد السودان الغربي وراء الصحراء، مجلة المناهل، العدد 60، 2000.
- محمد لولي أبو بكر، السياسات الدينية للاستعمار الفرنسي في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد 47، 2021، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا.
- محمد محمد صالح، استعمار إفريقيا وتقسيم القارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1884-1885، مجلة المؤرخ العربي، المركز الوطني للدراسات التاريخية، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1987.
- موسى عبد السلام أبيكن، أحمد محمد كامل، الثقافة العربية في غرب إفريقيا: نيجيريا نموذجاً، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 7، 2020، جامعة صبراتة، ليبيا.
- نسرین سالم، أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 2020، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- يوسف ماريكو، عثمان تراوري، اللغة العربية بغرب إفريقيا من التعليم العالي إلى تحديات سوق العمل جمهورية مالي أنموذجاً، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 2، 2021، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

المقالات بالفرنسية:

- A. Charton, L'évolution culturelle de l'Indochine, Politique étrangère, No.1, 1947, Centre d'Études de Politique Étrangère.
- Abdoulaye Sene, Institut Français d'Afrique Noire, Dakar, Senegal, The Journal of Modern African Studies, Vol.1, No.1, 1963, Cambridge University Press.

- Anna Pondopoulo, **La medersa de Saint-louis-du-Sénégal (1908-1914): un lieu de transfert entre l'école française et l'école coranique?**, Outre-Mers: Revue d'Histoire, T.94, No.356-357, 2007, Société Française d'Histoire d'Outre-mer.
- Anyang' Nyong'o Peter, **Instabilité politique et perspectives de démocratie en Afrique**, Politique étrangère, No.3, 1988, Centre d'Études de Politique Étrangère.
- Bakary Kamian, **Les villes dans les nouveaux états d'Afrique occidentale**, Revue Tiers Monde, Vol.4, No.13-14, 1963, Publications de la Sorbonne.
- Bernard Kayser, **La démographie de l'Afrique occidentale et centrale**, Cahiers d'Outre-Mer, No.69, 1965, Presses Universitaires de Bordeaux.
- Catherine Coquery-Vidrovitch, **De la ville en Afrique noire**, Annales. Histoire, Sciences Sociales, No.5, 2006, Cambridge University Press.
- Catherine Coquery-Vidrovitch, **François Mitterand et l'Afrique**, Matériaux pour l'histoire de notre temps, No.101-102, 2011, La contemporaine.
- Catherine Coquery-Vidrovitch, **Villes coloniales et histoire des Africains**, Vingtième Siècle. Revue d'histoire, No.20, 1988, Presses de Sciences Po.
- Catroux Général, **L'Union Française, son concept, son état, ses perspectives**, Politique étrangère, No.4, 1953, Centre d'Études de Politique Étrangère.
- Céline Labrune-Badiane, **Peut-on parler d'un « désir d'école » en Casamance ? (1860-1930)**, Histoire de l'Éducation, No.128, 2010, Éditions ENS.
- Charles Becker, René Collignon, **Épidémies et médecine coloniale en Afrique de l'Ouest**, Cahiers Santé, Vol.8, No.6, 1998, John Libbey Eurotext.
- Charles Blayo, Yves Blayo, **La population de l'Afrique**, Population, No.6, 1972, Éditions I.N.E.D.
- Charles Robequain, **L'Institut français d'Afrique noire**, Annales de Géographie, 51<sup>ème</sup> année, No.287, 1942, Armand Colin.
- Christian H. Taconet, **Quelques aspects de la Négritude**, Cartier, Vol.1, 1968, N. R. (eds) Aquila.
- Clément Huart, **Paul Marty: L'émirat des Trarzas. (Collection de la Revue du monde musulman)**, Journal des Savants, No.1, 1921, L'Institut de France.

- Denise Bouche, **L'école française et les musulmans au Sénégal de 1850 à 1920**, Revue française d'histoire d'outre-mer, T.61, No.223, 1974, Société Française d'Histoire d'Outre-Mer.
- Edmond Dziembowski, **La guerre de Sept Ans (1756-1763) et la naissance d'un nouvel ordre mondial**, Diplomatie, No.93, 2018, Areion group.
- Ewa Kalinowska, **Négritude en question: de la valorisation de la culture noire à la contestation du mouvement**, Romanica Silesiana, No.7, 2012, Wydawnictwo Uniwersytetu Śląskiego.
- Fatiha Boulafrad, Mohamed Rafik Benaouda, **Nègre je suis et nègre je resterai: la dernière confession d'un homme constaté et contesté**, Synergies Algérie, No.5, 2009, GERFLINT, Annaba, Algérie.
- Francis Simonis, **L'administration coloniale et le référendum du 28 septembre 1958 dans les fédérations d'AOF et AEF**, Outre-Mers, T.95, No.358-359, 2008, Société Française d'Histoire d'Outre-mer.
- François Gouttebrune, **La France et L'Afrique, le crépuscule d'une ambition stratégique ?**, Politique étrangère, No.4, 2002, Institut Français des Relations Internationales.
- François Renault, **L'abolition de l'esclavage au Sénégal: l'attitude de l'administration française, 1848-1905**, Revue française d'histoire d'outre-mer, Année 1971, No.210, Société Française d'Histoire d'Outre-Mer.
- Franco Vrančić, **La Négritude dans Cahier d'un retour au pays natal d'Aimé Césaire**, Études Romanes de Brno, Vol.36, No.1, 2015, Department of Romance Languages and Literatures, Faculty of Arts, Masaryk University, Brno, République Tchèque.
- G.-M. Désiré-Vuillemin, **Coppolani en Mauritanie**, Revue d'histoire des colonies, T.42, No.148-149, 1955, Librairie Larose.
- Gabriel Manessy, **Pratique du Français en Afrique Noire Francophone**, Langue Française, No.104, 1994, Armand Colin.
- Hans-Jürgen Lüsebrink, **Le Bulletin de l'Enseignement de l'A.O.F. : contraintes et potentialités créatives du paternalisme pédagogique colonial**, Études littéraires africaines, No.48, 2019, Association pour l'Étude des Littératures africaines (APELA).
- Harry Gamble, **La crise de l'enseignement en Afrique occidentale française (1944-1950)**, Histoire de l'éducation, No.128, 2010, Editions ENS.

- Hélène Grandhomme, **Connaissance de l'islam et pouvoir colonial: l'exemple de la France au Sénégal, 1936-1957**, French Colonial History, Vol. 10, 2009, Michigan State University Press.
- Henri Cordier, **Comité d'études historiques et scientifiques de l'Afrique occidentale française**, Journal des savants, 15<sup>ème</sup> année, 1917, Éditions De Bocard.
- Hubert Deschamps, **L'Union française**, Revue des Deux Mondes, 1<sup>er</sup> Avril 1951, Revue des Deux Mondes.
- Jacques-André Lesnard, **Une Carrière d'exception: Ernest Roume**, La Jaune & la Rouge, No. 768, 2021, École Polytechnique, Paris.
- Jean Copans, **Pour une histoire et une sociologie des études africaines**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.11, No.43, 1971, École Pratique des Hautes Études.
- Jean-Louis Triaud, **L'Islam au sud du Sahara. Une saison orientaliste en Afrique occidentale. Constitution d'un champ scientifique, héritages et transmissions**, Cahier d'Études Africaines, No.198-199-200, 2010, École des Hautes Études en Sciences Sociales.
- Jean-Paul Bado, **Histoire, maladies et médecines en Afrique Occidentale XIXe-XXe siècles**, Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer, T.86, No. 322-323, 1999, Société Française d'Histoire d'Outre-mer.
- Jean-Pierre de Launoit, **L'Alliance française: un facteur de rayonnement de la culture française**, RIS (Revue internationale et stratégique), No.63, 2006, IRIS éditions.
- Jean-Pierre Dozen, **Quand les Pastoriens traquaient la maladie du sommeil**, Sciences Sociales et Santé, Vol.3, No.3-4, 1985, ÉRÈS.
- Jean-Pierre Duteil, **Les Français en Indochine, des années 1830 à la fin de la deuxième guerre mondiale**, 2003, Clio 2021.
- Laurent Manière, **La politique française pour l'adaptation de l'enseignement en Afrique après les indépendances 1958-1964**, Histoire de l'éducation, No.128, 2010, ENS Editions.
- Léopold S. Senghor, **Qu'est-ce que la négritude ?**, Études françaises, Vol.3, No.1, 1967, Les Presses de l'Université de Montréal.

- Linda Lehmil, **L'édification d'un enseignement pour les indigènes: Madagascar et l'Algérie dans l'Empire français**, Labyrinthe, No.24, 2006, Editions Hermann.
- Louis Papy, **L'Institut Français d'Afrique Noire**, Les Cahiers d'Outre-Mer, No.1, 1948, Institut de la France d'Outre-Mer.
- Marc-Antoine Pérouse de Montclos, **Migration forcée et urbanisation de crise: l'Afrique subsaharienne dans une perspective historique**, Autrepart, No.55, 2010, Presses de Sciences Po.
- Margaret Varner, **"La négritude: Une introduction"**, The Corinthian, Vol.1, Article.10, Georgia College.
- Marie-Laurence Bayet, **L'enseignement primaire au Sénégal de 1903 à 1920**, Revue Française de Pédagogie, No.20, 1972, Institut National de Recherche et de Documentation Pédagogiques.
- Michel Garenne, Enéas Gakusi, **La transition sanitaire en Afrique subsaharienne**, Annuaire de l'EHESS, No.30, 2000,
- Michel Hausser, **Et la négritude fut plantée**, Présence Africaine, No. 151/152, 1995, Présence Africaine Editions.
- Mohamed Abderrahmane Ould Oumar, **La Loi Cadre ou la balkanisation de l'empire Français**, المسيلة, جامعة محمد بوضياف, المجلة التاريخية الجزائرية, No.10, 2018, الجزائر.
- Nicolas Bancel, **La voie étroite: la sélection des dirigeants africains lors de la transition vers la décolonisation**, Mouvements, No.21-22, mai-août 2002, La Découverte.
- Nicole Bernard-Duquenet, **Le Front Populaire et le problème des prestations en AOF**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.16, No.61-62, 1976, École des Hautes Études en Sciences Sociales.
- Odile Goerg, **Domination coloniale, construction de «la ville» en Afrique et dénomination**, Afrique & histoire, Vol.5, No.1, 2006, Verdier.
- Olympe Bhely-Quenum, **L'Afrique noire et la langue française**, Liberté, Vol.5, No.1, 1963, Collectif Liberté.
- Pascale Barthélemy, **L'enseignement dans l'empire colonial français (XIX-XX siècles): une vieille histoire?**, Histoire de l'éducation, No.128, 2010, Editions ENS.

- Pasteur Vallery-Radot, **Le splendide effort de l'Afrique occidentale française: II. Dans le domaine sanitaire**, Revue des Deux Mondes, Vol.31, No.2, 1936, Revue des Deux Mondes.
- Paul Roussier, **Une histoire de la colonisation française**, Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, T.4, No.23, 1929, Société d'Histoire Moderne et Contemporaine.
- Paul-Marie Couteaux, Gabriel lissette, **Le Combat du Rassemblement Démocratique Africain**, Politique étrangère, No.4, 1983, Centre d'Études de Politique Étrangère.
- Pierre Singaravélou, **« L'enseignement supérieur colonial ». Un état des lieux**, Histoire de l'Éducation, No.122, 2009, Editions ENS.
- Pierre-Jean Simon, **L'Indochine française: bref aperçu de son histoire et des représentations coloniales**, Hommes et Migrations, No.1234, 2001, Musée national de l'histoire de l'immigration.
- Pierre-Vincent Gueret, **La Fédération indochinoise de l'amiral Decoux: ébauche d'une réalité administrative en péril**, Outre-Mers, T.91, No.342-343, 2004, Société Française d'Histoire d'Outre-mer.
- René de Lacharrière, **Qu'est-ce que l'Union Française**, Hommes et Mondes, No.89, 1953, Revue des Deux Mondes.
- Robert Boudry, **De Jules Ferry à l'Union française**, Esprit, No.157, 1949, Éditions Esprit.
- Robert Randau, **Le Pacificateur de la Mauritanie: Xavier Coppolani**, Revue des Deux Mondes, Vol.50, No.4, 1939, Revue des Deux Mondes.
- Sans auteur, **Démographie de l'A.O.F**, Présence Africaine, No.15, 1953, Éditions Présence Africaine.
- Thu-Trang Vuong, Quan-Hoang Vuong, **L'indochine française du XIXe-XXe siècle, politique et religions**, Working Paper CEB No.18/002, 2018, Centre Emile Bernheim.

المقالات بالانجليزية:

- Aidan Southall, **State Formation in Africa**, Annual Review of Anthropology, Vol.3, 1974, Annual Reviews.

- Alexander Keese, **Building a New Image of Africa. "Dissident States" and the Emergence of French Neo-Colonialism in the Aftermath of Decolonization**, Cahier d'Études Africaines, Vol.48, Cahier 191, 2008, EHESS.
- Alexander Keese, **Understanding colonial chieftancy from its final phase: responses to the crisis of an institution in French-ruled West Africa and beyond, 1944-1960**, Africana Studia, No.15, 2010, Centro de estudos africanos da universidade do Porto.
- Alice L. Conklin, **«Democracy» Rediscovered: Civilization through Association in French West Africa (1914-1930)**, Cahier d'Études Africaines, Vol.37, No.145, 1997, École des Hautes Études en Sciences Sociales.
- Alice L. Conklin, **Colonialism and human rights, A contradiction in Terms? The Case of France and West Africa, 1895-1914**, The American Historical Review, Vol.103, No.2, Apr. 1988, Oxford University Press.
- Aristide R. Zolberg, **French-Speaking West Africa**, Current History, Vol.45, No. 268, 1963, University of California Press.
- Beluce Bellucci, **The State in Africa**, The Perspective of the World Review, Vol.2, No.3, 2010, Institute for Applied Economic Research, Bra.
- Bernard Bourdillon, **British Colonial Policy**, World Affairs, Vol.107, No.2, 1944, Sage Publications, Inc.
- C. G. Woodson, **French West Africa**, Negro History Bulletin, Vol.13, No.5, 1950, Association for the Study of African American Life and History.
- C. W. Newbury, A. S. kanya-Fostner, **French Policy and the Origins of the Scramble for West Africa**, The Journal of African History, Vol.10, No.2, 1969, Cambridge University Press.
- C. W. Newbury, **The Formation of the Governmmt General of French West Africa**, The Journal of African History, Vol.1, No.1, 1960, Cambridge University Press.
- Caroll Quigley, **French West Africa**, Current History, Vol.34, No.198, 1958, University of California Press.
- Carolyn M. Warner, **The rise of the state system in Africa**, Review of International Studies, Vol.27, Issue.5, 2001, British International Studies Association.



- Clarence J. Munford, **Slavery in the French Caribbean, 1625-1715: A Marxist Analysis**, Journal of Black Studies, Vol.17, No.1, 1986, Sage Publications, Inc.
- Cornelius Von Baeyer, Eliza Von Baeyer, **Three Decades Of French Immersion In Canada: Its Beginnings, Enduring Popularity And Expected Future**, Bulletin of the Deccan College Post-Graduate and Research Institute, Vol. 62/63, 2002, Deccan College Post-Graduate and Research Institute.
- Daniel Bon, Karen Mingst, **French Intervention in Africa: Dependency or Decolonization**, Africa Today, Vol.27, No.2, 1980, Indiana University Press.
- Daniel Bourmaud, **France in Africa: African Politics and French Foreign Policy**, Issue, Vol.23, No.2, 1995, Cambridge University Press.
- Daryll Forde, **The Conditions of Social Development in West Africa**, Civilisations, Vol.3, No.4, 1953, Institut de Sociologie de l'Université de Bruxelles.
- David E. Gardinier, **The Impact of French Education Africa 1817-1960**, Proceedings of the Meeting of the French Colonial Historical Society, Vol.5, 1980, Michigan State University Press.
- David Nelson, **Defining the Urban: The Construction of French-Dominated Colonial Dakar, 1857-1940**, Historical Reflections, Vol.33, No.2, 2007, Berghahn Books.
- Denis Cogneau, Yannick Dupraz, Sandrine Mesplé-Somps, **African states and development in historical perspective: Colonial public finances in British and French West**, Working Paper N° 2018 – 29, Paris School of Economics.
- Donal Cruise O'brien, **Towards an Islamic Policy in French West Africa 1854-1914**, The Journal of African History, Vol.8, No.2, 1967, Cambridge University Press.
- Eliot Berg, **Trade Unions in French West African**, Africa Today, Vol.1, No.3, 1954, Indiana University Press.
- Elise Huillery, **History Matters: The Long-Term Impact of Colonial Public Investments in French West Africa**, American Economic Journal, Vol.1, No.2, 2009, American Economic Association.
- Elizabeth A. Foster, **Rethinking "Republican Paternalism": William Ponty in French West Africa, 1890-1915**, Outre-Mers, T.94, No.356-357, 2007, Société Française d'Histoire d'Outre-Mer.

- G. N. Uzoigwe, **Reflections on the Berlin West Africa Conference 1884-1885**, Journal of the Historical Society of Nigeria, Vol.12, No.3/4, dec.1984-Jun.1985, Historical Society of Nigeria.
- Gail P. Kelly, **The Presentation of Indigenous Society in The Schools of French West Africa and Indochina, 1918 to 1938**, Comparative Studies in Society and History, Vol.26, No.3, 1984, Cambridge University Press.
- Gale Thomas S., **Ségrégation in British West Africa**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.20, No.80, 1980, École Pratique des Hautes Études.
- George Shepperson, **The Centennial of the West African Conference of Berlin 1884-1885**, Phylon, Vol.46, No.1, 1985, Clark Atlanta University.
- Georges Balandier, **The French Tradition of African Research**, Human Organization, Vol.19, No.3, 1960, Society for Applied Anthropology.
- L. Gray Cowan, **Democracy in West Africa**, International Journal, Vol.15, No.3, 1960, Sage Publications Ltd.
- Guy Martin, **The Historical, Economic, and Political Bases of France's African Policy**, The Journal of Modern African Studies, Vol.23, No.2, 1985, Cambridge University Press.
- Hugh H. Smythe, **Social Change in Africa**, The American Journal of Economics and Sociology, Vol.19, No.2, 1960, American Journal of Economics and Sociology, Inc.
- Immanuel Wallerstein, **Elites in French-Speaking West Africa: The Social Basis of Ideas**, The Journal of Modern African Studies, Vol.3, No.1, 1965, Cambridge University Press.
- Irene Dobbs Jackson, **"Négritude" in full bloom: a study in outline**, CLA Journal, Vol.7, No.1, 1963, College Language Association.
- J. Chabas, **French West Africa in 1953**, Civilisations, Vol.4, No.4, 1954, Institut de Sociologie de l'Université de Bruxelles.
- James Carson Brevoort, **Notes on Giovanni da Verrazano and on a Planisphere of 1529, Illustrating His American Voyage in 1524, with a Reduced Copy of the Map**, Journal of the American Geographical Society of New York, Vol.4, 1873, Taylor & Francis, Ltd.
- John A. McKesson, **France and Africa: Today and Tomorrow**, French Politics and Society, Vol.8, No.1, 1990, Berghahn Books.

- John O. Hunwick, **The Influence of Arabic in West Africa: A Preliminary Historical Survey**, Transactions of the Historical Society of Ghana, Vol.7, 1964, Historical Society of Ghana.
- John O. Hunwick, **West Africa and the Arabic Language, Sudanic Africa**, Vol.15, 2004, Brill.
- Jonathan Chukwuka Ezenkwe, **West Africa**, Journal of International Affairs, Vol.7, No.2, 1953, Journal of International Affairs Editorial Board.
- Koffi Anyinefa, Grace E. An, **Hello and Goodbye to Négritude: Senghor, Dadié, Dongala, and America**, Research in African Literatures, Vol.27, No.2, 1996, Indiana University Press.
- Kristina Krupova, L'Ubomir Cech, **A Neo-colonialist French Foreign Policy in Africa? Insights from Côte d'ivoire**, Studia Politica, Vol.20, No.2, 2020, Institute for Political Research, Romania.
- L. Gray Cowan, **Democracy in West Africa**, International Journal, Vol.15, No.3, 1960, Sage Publications Ltd.
- Laurie M. Wood, **Across Oceans and Revolutions: Law and Slavery in French Saint-Domingue and Beyond**, Law & Social Inquiry, Vol.39, No.3, 2014, Wiley.
- Liora Moshé, **Regional and Colonial Architectures in French West Africa: Formalistic Dialogues**, Présence Africaine, No.171, 2005, Présence Africaine Editions.
- Little Kenneth, **West African Urbanization as a Social Process**, Cahiers d'Études Africaines, Vol.1, No.3, 1960, École Pratique des Hautes Études.
- M. M. Knight, **French Colonial Policy-The Decline of "Association"**, The Journal of Modern History, Vol.5, No.2, 1933, The University of Chicago Press.
- Mark Sizwebanzi Mngomezulu, **Citizenship in Colonial Africa: An Overview of British and French Repertoires**, Journal of Political Inquiry, Fall 2015 Issue, New York University.
- Martin Deming Lewis, **One Hundred Million Frenchmen: The "Assimilation" Theory in French Colonial Policy**, Comparative Studies in Society and History, Vol.4, No.2, 1962, Cambridge University Press.
- Michael Crowder, **Indirect Rule: French and British Style**, Africa: Journal of the International African Institute, Vol.34, No.3, Jul. 1964, Cambridge University Press.

- Mueni Wa Muiu, **Colonial and Postcolonial State and Development in Africa**, Social Research, Vol.77, No.4, 2010, The Johns Hopkins University Press.
- Ngozi Caleb Kamalu, **British, French, Belgian et Portuguese Models of Colonial Rule and Economic Development in Africa**, Annals of Global History, Vol.1, Issue. 1, 2019, Sryahwa Publications.
- Norman Dwight Harris, **French Colonial Expansion in West Africa, the Sudan, and the Sahara**, The American Political Science Review, Vol.5, No.3, 1911, American Political Science Association.
- Oumarou Mazadou, **Democracy in postcolonial Africa: Imitation and Re-Creation**, Open Journal of Philosophy, Vol.12, No.1, 2022, SCIRP.
- Patrick J. Mc Gowan, **Coups and Conflict in West Africa, 1955-2004: Part I, Theoretical Perspectives**, Armed Forces & Society, Vol.32, No.1, 2005, Sage Publications, Inc.
- Pessah Shinar, **A Major Link between France's Berber Policy in Morocco and Its "Policy of Races" in French West Africa: Commandant Paul Marty 1882-1938**, Islamic Law and Society, Vol.13, No.1, 2006, Brill.
- Pierre Alexandre, **Francophonie: The French and Africa**, Journal of Contemporary History, Vol.4, No.1, 1969, Sage Publications, Inc.
- Pierre Englebert, **Pre-Colonial Institutions, Post-Colonial States, and Economic development in Tropical Africa**, Political Research Quarterly, Vol.53, No.1, Mar.2000, Sage Publications, Inc.
- Pierre Lellouche, Dominique Moisi, **French Policy in Africa: A Lonely Battle against Destabilization**, International Security, Vol.3, No.4, 1979, MIT Press.
- Rajen Harshe, **French Neo-Colonialism in Sub-Saharan Africa**, India Quarterly, Vol.36, No.2, 1980, Sage Publications, Ltd.
- Remi Clignet, **Inadequacies of the Notion of Assimilation in African Education**, The Journal of Modern African Studies, Vol.8, No.3, 1970, Cambridge University Press.
- Remi Clignet, **The Legacy of Assimilation in West African Educational Systems, Its Meaning and Ambiguities**, Comparative Education Review, Vol.12, No.1, 1968, The University of Chicago Press.

- Ronald J. Horvath, **A Definition of Colonialism**, Current Anthropology, Vol.13, No.1, 1972, The University of Chicago Press.
- Ruth Schachter, **Single-Party Systems in West Africa**, The American Political Science Review, Vol.55, No.2, Jun. 1961, American Political Science Association.
- Sean Gravelle, **A Mission to What?: Education in Afrique Occidentale Francaise, 1903-1945**, Journal of Undergraduate Research, Vol. 2, Article 2, 2014, Xavier University.
- Stephen Ocheni, Basil C. Nwankwo, **Analysis of Colonialism and Its Impact in Africa**, Cross-Cultural Communication, Vol.8, No.3, 2012, CSCanada.
- Tomáš Profant, **French Geopolitics in Africa: From Neocolonialism to Identity**, Perspectives, Vol.18, No.1, 2010, Sage Publications, Ltd.
- Tony Chafer, **Teaching Africans to be French?: France’s “civilising mission” and the establishment of a public education system in French West Africa, 1903-30**, Africa, Anno 56, No.2, 2001, Istituto Italiano per l’Africa e l’Oriente.
- W.A.E. Skurnik, **France and Fragmentation in West Africa 1945-1960**, The Journal of African History, Vol.8, No.2, 1967, Cambridge University Press.
- William B. Cohen, **The Colonized as Child: British and French Colonial Rule**, African Historical Studies, Vol.3, No.2, 1970, Boston University African Studies Center.
- William L. Woolf, **French-Speaking Africa: The Challenge and the Opportunity**, The French Review, Vol.41, No.5, 1968, American Association of Teachers of French.
- Winny Koster (and others), **An oral history of medical laboratory development in francophone West African countries**, African Journal of Laboratory Medicine, Vol.10, No.1, AOSIS.

الرسائل والأطروحات:

- Carine Eizlini, **Le Bulletin de l’Enseignement de l’AOF, Une fenêtre sur le personnel d’enseignement public, expatrié en Afrique Occidentale Francaise (1913-1930)**, Thèse de doctorat en Sciences de l’Education, Université René Descartes-Paris 7, 2012.

- Emma Catherine Thompson Howell, **Re-envisioning Negritude: Historical and Cultural contexts for Aimé Césaire and Léopold Sédar Senghor**, Master of Arts thesis, North Carolina University, Greensboro, 2012.
- Hamady Hamidou Mbodj, **L'organisation de la justice pénale en Afrique occidentale française: le cas du Sénégal de 1887 à l'aube des indépendances 1887-1960**, Thèse de doctorat en Droit, Université Côte d'Azur, 2017.
- Irving L. Markovitz, **Political Parties in French West Africa**, Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Boston University, Boston, 1959.
- Olivia Meija-Martinez, **Sociolinguistic Legacies in West Africa: The Politics of Linguistic Imperialism and Resistance in Senegal**, International Studies Undergraduate Honors Theses, Seattle University, 2017.

الملقيات والمؤتمرات:

- شوقي عطا الله الجمل، تنبكت وعلاقتها بالمغرب قبل حملة المنصور السعدي وتحت الحكم المغربي، ندوة المغرب وإمبراطورية السنغاي في نهاية القرن 16م، أكتوبر 1992، معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1995.

- عبد العزيز الحلوي، الأحوال الاجتماعية لسكان الصحراء الكبرى والسودان الغربي من خلال بعض كتب الرحلات، ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس، 1999.

- عمر السيد عبد الفتاح، واقع اللغة العربية في إفريقيا جنوب الصحراء، المؤتمر الدولي: اللغة العربية والعمولة وجهاً لوجه، جامعة مالانج الحكومية، مدينة باتو مالانج، 23-25 نوفمبر 2008، أندونيسيا.

- لطف الله قاري، الرحالة العرب مستكشفو غرب إفريقيا جنوب الصحراء، ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي، المجلد الأول، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2004.

- محمد بن عبد الحفيظ كنون الحسني، السودان من خلال كتابات العلامة عبد الرحمان بن خلدون، ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس، 1999.

- Ahmed Boucharb, La Présence Européenne sur la Côte Ouest Africaine et la Politique Soudanaise de la Dynastie Saedienne, Actes du colloque international sur le Maroc et l'Afrique subsaharienne aux débuts des temps modernes, Publications de l'Institut des Études Africaines, Rabat, 1995.

- Aisha Balarabe Bawa, From imperialism to diplomacy: a historical analysis of french and Senegal cultural relationship, Conference of "Contemporary International Dialogue: Art-Based Developments and Culture shared between nations", 21<sup>st</sup> to 24<sup>th</sup> August 2013, The Portcullis House, British Parliament, London.

- Jean-Marc Leveratto, Politique linguistique et politique culturelle de la France en Afrique subsaharienne. La politique linguistique de la France dans le monde, Wuhan, May 2019, Chine. hal-03201788.

- Nations Unies. Commission économique pour l'Afrique ; Nations Unies. Conseil Economique et Social; Institut Français de l'Afrique Noire, Dakar (1963-07). Note présentée par l'Institut français de l'Afrique Noire - Dakar. NU. CEA Conférence Cartographique Régionale des Nations Unies pour l'Afrique (1963, 1-13 juillet: Nairobi, Kenya).

#### الجرائد والمجلات:

- Bulletin Médical de l'Afrique Occidentale Française, Journal Trimestriel, Leprosy Review, Gouvernement Général de l'Afrique Occidentale Française, Direction Générale de la Santé Publique, Dakar, Janvier 1954.

#### المطبوعات والمطويات:

- BCEAO, Chronologie des évènements marquants de l'histoire de la BCEAO et de l'UMOA, Imprimerie BCEAO, Dakar, 2017.

- Olivier Thimonier, La France coloniale d'hier et d'aujourd'hui, Association Survie, Imprimerie Babel, Paris, 2006.

- Paul Klotz, Redécouvrir la fonction du politique avec Gambetta, Histoire, Fondation Jean Jaurès, Paris, 2 Décembre 2021.

- United Nations, Department of Field Support, Cartographic Section, **Map No.4533**, October 2014.

- **Les grands explorateurs**, Editions Larousse, Paris, 2006.

### المعاجم والموسوعات:

- **Encyclopedia of African History and Culture**, edited by Willie F. Page, Facts On File, New York, 2005

- **La grande encyclopédie**, Librairie Larousse, Paris, 1973

- **The Cambridge History of Africa**, edited by J. D. Fage, Roland Oliver, Cambridge University Press, New York, 2008

- **The World Book Encyclopedia**, World Book, Inc., Chicago, 2003

### الإنترنت:

- دستور البنين 2019، موقع الأمانة العامة للحكومة البنينية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):  
[bit.ly/3nDe07L](http://bit.ly/3nDe07L)

- دستور الجمهورية السابعة للنيجر، موقع المحكمة الدستورية بالنيجر (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):  
[bit.ly/3B3TLdk](http://bit.ly/3B3TLdk)

- دستور السنغال 2019، موقع الحكومة السنغالية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):  
[bit.ly/3VCXq4t](http://bit.ly/3VCXq4t)

- دستور بوركينا فاسو، موقع الأمانة العامة لحكومة بوركينا فاسو (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):  
[bit.ly/3VEBq9c](http://bit.ly/3VEBq9c)

- دستور غينيا 2020، موقع الجمعية الوطنية الغينية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):  
[bit.ly/3VMHCfG](http://bit.ly/3VMHCfG)

- دستور كوت ديفوار 2020، موقع الرئاسة الإيفوارية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):  
[bit.ly/3LI7F2R](http://bit.ly/3LI7F2R)

- دستور مالي 1992، موقع الرئاسة المالية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):  
[bit.ly/3LEPII4](http://bit.ly/3LEPII4)



- دستور موريتانيا 1991، موقع الرئاسة الموريتانية (تاريخ الدخول: 23 ماي 2019):

[bit.ly/3VExIwi](http://bit.ly/3VExIwi)

- Blaise Nkubiyaho, **Ancient Cities of Africa**,

DOI:10.13140/RG.2.2.14023.11680, Accessed on February 19<sup>th</sup>, 2019.

- Constitution de 1946, IVe République, Site du Conseil Constitutionnel de France (Visité le: 28 Mai 2020), [bit.ly/3Bdl1iG](http://bit.ly/3Bdl1iG)

- Laura Fenwick, **British and French Styles of Influence in Colonial and Independant Africa: A Comparative Study of Kenya and Senegal**, 23 April 2009, "<http://hdl.handle.net/1961/7792>", Accessed on August 23<sup>rd</sup>, 2021.

# الفهارس

أرنو (روبير): 256، 348

أسقيا محمد: 31

ألفونس الخامس: 38

أمبير (بول): 51

أندرو (الأب): 232

أنياس (عبد الله): 193

أوينو: 250

أوترا (زي): 251

أوجن (إيتيان): 228

أولمبيو (سيلفانوس): 289

أومير: 91

أونتوني: 133

أونجولفون (غابريال): 90، 91، 123

إيانس (جيل): 42

## ب

با (عصمان): 298

بارث (هنري): 74، 308، 360

بارك (مونجو): 59، 60، 64، 360

بازان (الأب): 261

## فهرس الأعلام

### أ

ابن بطوطة: 25، 28

ابن حوقل: 25، 26

ابن خلدون: 25، 28

أبو إسحاق الساحلي: 29

أبيتي (ميغان): 110

أحمادو بامبا: 194

أحمادو شيخو: 91، 93، 100، 161، 191،

192، 370

أدانسون (ميشال): 52

إدريس علومه: 32

الإدريسي: 25، 48

آردي (جورج): 148، 160، 225، 226،

229، 242، 374

آرشينار (لويس): 94، 100

آرشينار: 218

آرمون (جول): 160، 167، 169، 171،

177

بوفار: 328	باستور (لويس): 228
بوکار (آلي): 304	باکاري (دجييو): 305
بومبيدو (جورج): 267	بالتبي: 323
بونتي (وليام): 122، 162، 192، 195، 220، 240، 241، 242، 245، 246، 261، 262، 294، 313، 318، 347، 348، 373	بالي: 99، 101، 121
بونبي (العقيد): 94	بانغر (غوستاف): 89، 99، 101
بوي: 328	بايي (ألبيز): 153
بيدو: 266	بَتْسَن (ريموند): 165
بيديبي (هنري كونان): 279	برو (أندري): 52، 85
بيكي: 323	بروكلمان (كارل): 344
بيني-لابراد: 196، 240	بريسو (جاك-بيير): 217
بيهانزون: 91، 92	بريفيبي (جول): 123، 200، 243، 244، 327، 364
<b>ب ت ج</b>	بسمارك: 79، 80، 81، 82، 83
تراوري (موسى): 289	البكري: 25
تريستاو (نونيو): 40، 43	بليغان (روني): 107
تكي (الكابتن): 61	بن ياسين (عبد الله): 25
تمصير ندياي صار: 193	بو كونتا: 193
تومسون: 48	بوسمان (وليام): 49
	بوشو (الأب): 232

ج ٤٥

جامو (أوجين): 328، 330

جواهر لال نهرو: 296

جوبسون (ريتشارد): 49

جوريفييري (جون): 87، 93

جوسبان (ليونيل): 278

جياكوبي (بول): 184

جيرار: 327

جيسكار ديستان: 268، 275

ح ٤٥

الحاج عمر: 33، 70، 86، 91، 93، 98،

191، 195، 370

الحاج مصطفى ديوب: 193

الحاج ملك سي: 193، 195، 204

الحبيب بورقيبة: 358

الحموي (ياقوت): 25

د ٤٥

دا فيرازانو (جيوفاني): 146

دابو سيسوكو (فيلي): 250

داديه (برنار): 251

داربوسبي (غابرييل): 112، 301، 302

داكو (حمادون): 303

داماس (ليون-غونترون): 338، 339، 340،

342

الداي حسين: 162

دو توكفيل (ألكسيس): 217

دو روشفور (كلود): 67

دو روض (ألكسندر): 137

دو سوسير (ليوبولد): 168

دو فريسيني (شارل): 87

دو كوبي (مارسيال): 123، 189، 193، 243

دو ليسل (بريار): 87، 93

دوبون: 255

دوترانتينوين (إدغار): 101

دودس (الجنرال): 92

دوسي (روبير): 170

دوغاما (فاسكو): 45، 50

ديزراييلي (بنجامين): 72	دوغول (شارل): 107، 113، 114، 115،
ديسار (إيف): 357	116، 130، 187، 190، 266، 267، 298،
ديوب (شيخ أتنا): 366	299، 303
ديوري (حماني): 267، 269، 270	دوفير (غاستون): 129، 303، 304
ديوف (غالاندون): 187	دوكاس (جرمان): 88
	دوكري: 101
<b>د ر ر</b>	دوكو (الأميرال): 139
رابو (شارل): 155	دولاسيس (آشيل): 228
روبو: 328	دولافوس (موريس): 192، 254، 361، 362
روبيك: 327	دوليسبس (فرديناند): 228
روس (رونالد): 327	دومر (بول): 137
رولفس: 74، 80	دَي (بينيديتو): 51
روم (أرنست): 102، 121، 137، 155،	ديا (مامادو): 115، 270، 287
162، 198، 199، 200، 208، 211، 219،	دياز (بارثلميو): 44
220، 236، 256	دياز (دينيس): 43
ريشليو: 146	دياغن (بليز): 134، 187، 292، 293،
رينان (أرنست): 153	294، 295، 314
رينو (بول): 171	ديالو (عبد اللاي): 190، 305، 306
	ديالو (ياسين): 249، 299
<b>د س د</b>	ديران (ليوناردو): 52
سادجي (عبد اللاي): 298، 300	

سیدو نورو: 195	سارتر (جون-بول): 342، 341
سیدیا بابا: 194، 195	سارو (ألیر): 138، 228، 294، 325
سیدیبی (مامی): 298	ساموری: 84، 90، 91، 99، 100، 103،
سیزر (ایمی): 338، 339، 340، 341، 342،	124، 306، 370
343	ستانلی: 78، 79
سیسوکو (دابو): 287، 299	ستوب: 90
سیکو توری (أحمد): 112، 113، 114،	ستییس (بارثلمیو): 51
190، 265، 266، 267، 269، 270، 284،	سعد بو: 193
285، 301، 304، 305، 306	السعدی (عبد الرحمان): 24، 31، 361
سیلفوندر (جون): 249	سنّ (ماسین): 298
<b>ش</b>	سنغور (لامین): 296
شارل العاشر: 63، 158	سنغور (لیوبولد سیدار): 112، 114، 115،
شارلکان: 149	116، 181، 185، 249، 250، 267، 269،
شارم (غابریال): 153	270، 272، 278، 279، 285، 287، 288،
شامبرلین: 315	299، 300، 303، 338، 339، 340، 341،
شایی-بّر (جوزیف): 259، 225	342، 343، 356
شوتون: 100، 106، 258	سُنی علی: 30، 31
شودیبی: 101، 121	سورو آیتی: 299
شولشر (فیکتور): 218	سومانغورو: 27
<b>ص</b>	سونولی (لویس): 91

غوزيان: 328  
 غولدي (جورج): 83  
 غَي (لامين): 114، 181، 187، 249،  
 296، 298، 299

## ف

فابري: 80  
 فان فولنهوفن: 123، 171، 239، 325  
 فانون (فرانز): 286  
 فرانسوا الأول: 146، 350  
 فروادفو (هنري): 224، 229  
 فريسيني (شارل): 149  
 فوجل: 74  
 فور (فيليكس): 100  
 فولتير: 150  
 فيانكان (غاستون): 305  
 فيج (جي دي): 24  
 فيدزب: 68، 69، 70، 71، 86، 87، 92،  
 98، 155، 158، 160، 192، 193، 218،

صن يان صن: 296

صوسي (عصمان): 249

## ض

ضيوف (غالاندو): 295

## ع

عثمان دان فوديويو: 346

عمانويل الأول: 45

## غ

غاران - كوياتي: 296

غالييني (جوزيف): 89، 93، 219، 234،  
 324

غامبيتا (ليون): 149، 161

غباغبو (لوران): 279

الغرناطي (سعيد): 25

غرودي (ألبير): 99، 100، 219

غنينغ (فرانسوا): 298

غوبينو: 156

غورو (الجنرال): 91، 94، 194



كايي (روني): 62، 63، 64، 65، 308، 360	233، 239، 258، 260، 261، 262، 360، 373
كعت (محمود): 24، 29	فيروي (جول): 148، 153، 159، 161،
كلابيرتون (هوغ): 61، 62، 360	228، 168
كلوزيل (فرانسوا-جوزيف): 239، 262، 363، 365	فيشي: 139
كليمنسو (جورج): 293	فينيون (لويس): 223، 229
كماره (موسى): 362	<b>ك</b>
كو (جون-بيير): 278	كاداموستو: (ألفيز دي): 39، 43
كوامي دي: 90	كاربو (فرانسوا): 292
كوبولاني (كزافيي): 98، 161، 255، 362، 363	كارتيني (جاك): 145، 146
كور: 258	كارد (جول): 122، 123، 230، 242، 295
كورني-جونتي (برنار): 302، 318	كاري (إيريني): 225
كوريا (جوزيف): 298	كافونتو: 323
كولبير: 147، 157	كامبل (الكابتن): 61
كولومبوس (كريستوف): 44	كامبون: 228، 255
كوليالي (وزان): 286	كامي (غي): 236، 259
كوناتي (مامادو): 301	كاو (دييغو): 44
	كايتا (موديو): 112، 115، 116، 288، 289، 301، 305

م

ماء العينين: 94، 95	لابا (ج.ب): 50
ماتيس: 326	لايجور: 88
ماج (أوجين): 89	لاموت: 88، 99
ماجلان: 45	لاندر (جون): 64
مارتن: 40، 328	لاندر (ريتشارد): 64
مارتي (بول): 263، 362، 363	لانسون: 224
مارسي (وليام): 351	لو شاتلبي (ألفريد): 255
مارشو (إميل): 198، 326	لوبوف: 328
مارشون (جون-بابتست): 90	لوبون (لوبون): 168
مارياني: 262	لورنتي (هنري): 184
ماغا (هوبير): 303	لوسسن (جوليان): 202
ماكومبا (ماكان): 298	لوغارد: 171، 174، 365
محمد بيللو: 61	لوكاس (وليام): 57، 58
محمد فاضل: 94	لويس الرابع عشر: 147
المختار ولد دادة: 267، 270	ليجري: 327
المسعودي: 25	ليديارد (جون): 57، 58
المغيلي (محمد بن عبد الكريم): 31	ليوبولد الأول: 78
ملفانتي (أنطونيو): 51	ليوبولد الثاني: 77، 78، 79
	ليوتي (لوسين): 156، 324

ندين نداو (أمدو): 304	منسى موسى: 28، 29
نكروما: 265، 269	المنصور (الذهبي): 32
نوريس (روبير): 52	موبوتو: 278
<b>ه ه ه</b>	مولي (غبي): 110، 302
هانتيتغتون (صموئيل): 286	موليان (جاسبار): 61
هانكارين (لويس): 295، 296	مونتسكيو: 150
هنري الرابع: 146	مونتي (فانسان): 90، 99، 362
هنري الملاح: 38، 39، 40، 41، 42، 43	مونو (تيودور): 365
هورنمان (فريدريك): 57، 58	ميتزان (فرانسوا): 276، 278، 302
هوشي منه: 140	ميراز (غاستون): 326
هوغو (فيكتور): 155	ميرلان (مارسيال): 119، 122، 295
هوفتون (دانيال): 58	ميرو: 258
هوفوت-بوانيي (فيليكس): 112، 114، 190، 241، 244، 267، 270، 272، 278، 279، 285، 287، 288، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 305، 356	ميري (الجنرال): 272
هوكينز (جون): 48	مينيبي (أوكتاف): 254
هوينو (كوجو توفالو): 296	<b>ن ن ن</b>
هيجل: 23	نابليون الثالث: 86، 135، 159
هيوم (ديفيد): 23	نابليون بونابرت: 62، 68، 147، 148، 151، 152، 158
	ناختيغال: 74، 81

## و و

وادراوغو: 286، 287

وار جابي: 33

واندلينغ (الكولونيل): 88

الوزان (حسن): 25، 29، 30، 31، 48

ويندهام (توماس): 47

## ي و

ياميوغو (موريس): 286، 290

يوحنا (القديس): 39

يوحنا الثاني: 44

يوسف بن تاشفين: 347

البيض: 315، 316، 336، 342، 343، 357

### ت

التبؤ: 133

الترارزة: 18، 362

التكرور: 19، 33، 93، 94، 195، 362

### ج

الجرما: 287

الجلولف: 88

### ح

الهاميون: 17

### د

الدوگون: 364

الديولا: 21، 354

### ز

الزنوج: 17، 27، 43، 195، 343

### س

السالوم: 88

السراكولي: 93

السيرير: 19، 20، 88، 354

## فهرس القبائل والشعوب

### أ

الأبومي: 52

الأشانتى: 21، 72، 73، 84، 281

الآغني: 287

الإيبو: 19، 64

### ب

البالنت: 21

الباولي: 287

الباوول: 88

البراكنة: 18

البربر: 18، 224

البمبارا: 21، 33

بنو أمية: 25

البول: 287

البولار: 354

البولالا: 32

البولي: 90

م

المالينك: 287، 354

الماندنجو (الماندي أو الماندينغ): 19، 27،

52، 59، 361

المرابطون: 27، 28

المور (الموريون): 17، 70، 103، 195، 314

الموسي: 24، 90، 102، 322

ه

الهاوسا: 19، 20، 21، 24، 32، 73، 287،

312، 346

و

الوالو: 68، 70، 88

الولوف: 19، 20، 69، 88، 346، 354،

360

ي

اليوروبا: 19، 62، 73

السود: 224، 315، 316، 336، 337،

338، 3401، 342، 343

السوننكة (السوننكيون): 17، 26، 27، 354

السين: 88

ص

الصوصو: 21، 27، 28، 33

ط

الطوارق: 18، 20، 30، 103، 105، 291

ع

العرب: 18، 224، 314

غ

الغون: 287

ف

الفانتي: 281

الفولابي: 17

الفولان (الفولاني): 20، 93، 346

الفون: 21، 287

ك

الكرو: 21

## فهرس الأماكن والبلدان

### أ

إفريقيا الوسطى: 131	
أكرا: 309، 314	
الألزاس واللورين: 80	
ألمانيا: 74، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 86، 87، 92، 93، 95، 98، 100، 148، 158، 161، 273، 335	
الإليزيه (قصر): 272	
أمريكا: 42، 44، 45، 50، 89، 197، 216، 217، 323، 330	
آنام: 135، 136، 137	
أنتا ناناريفو: 274	
الأنتيل (جزر): 67، 108، 146، 147، 149، 339، 341، 343	
إنجلترا: 57، 59، 60، 62، 64، 151	
أندونيسيا: 169	
أنغولا: 268	
أنياتانو (نهر): 12	
أوبانجي شاري: 131، 134	
أوداغشت: 26	
أوروبا: 28، 45، 47، 49، 50، 51، 54، 56، 65، 76، 77، 80، 141، 148، 152، 216، 294، 296، 303، 312، 323، 336	
	أبومي: 91، 309
	أبيدجان: 113، 116، 119، 201، 213، 253، 275، 309، 310، 311، 313، 349، 359
	الاتحاد السوفياتي: 187، 277، 278، 279، 282، 284
	إثيوبيا: 284
	أداموا: 1
	أدجامي: 318
	أدرار: 94، 95
	أريتيريا: 344
	الآزور (جزر): 41، 42
	إسبانيا: 45، 46، 74، 81، 96، 98، 146، 149، 258
	إسطنبول: 253
	الإسكندرية: 307
	آسيا: 18، 45، 131، 135، 145، 159، 163، 180، 265، 315، 368
	آسيني: 69، 89، 90
	أغاديس: 93

باني (نهر): 12	أوقيانوسيا: 131
البحر الأحمر: 6	إيادن: 314
برازافيل: 107، 132، 134، 187، 190، 222، 230	إيطاليا: 78، 81، 273
البرازيل: 367	إيمبي (نهر): 14
<b>ب ب ب</b>	
البرتغال: 37، 38، 39، 44، 45، 46، 74، 79، 80، 81، 82، 95، 98، 146، 268	باترست: 73
برلين: 35، 81، 82، 83، 91، 98، 161، 171، 280، 351	باداجري: 62، 64
بروسيا: 148	باريس: 68، 71، 72، 90، 100، 105، 106، 120، 127، 156، 164، 184، 203، 225، 249، 252، 253، 269، 270، 278، 279، 293، 294، 296، 297، 300، 326، 328، 335، 336، 337، 339، 361، 367
بروكسل: 77، 78، 296	باغيدو: 81
بريطانيا: 48، 60، 68، 72، 73، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 92، 96، 98، 100، 135، 147، 150، 170، 172، 173، 177، 180، 217، 230، 268، 335	بافولابي: 12، 70، 234
بلجيكا: 77، 80، 81، 230، 268، 296	بافينغ (نهر): 12
بماكو: 12، 90، 92، 93، 112، 119، 215، 234، 258، 301، 309، 310، 326، 329	باكل: 68، 234، 258، 260
البندقية: 37	باكوي (نهر): 12
بنوي (نهر): 12	بامبوك: 12
البنين: 5، 21، 28، 53، 89، 92، 110، 283، 287، 331، 354، 355، 356	بانتي: 89
بواكي: 310، 311	باندوكو: 90
	باندونغ: 109، 303
	بانغريفيل: 209



بيساو: 14، 82

## ت

التبستي: 133

ترشفييل: 201، 318

تشاد (بحيرة): 4، 6، 9، 20، 93، 105

تشاد: 131، 133، 134، 275، 344

تمبكتو: 11، 17، 18، 29، 30، 31، 33، 51،

56، 58، 62، 63، 64، 65، 69، 70، 71،

93، 94، 118، 148، 308، 309، 315، 347

توات: 31، 51

تونس: 5، 79، 108، 130، 148، 194، 303

تياس: 189، 310

تياسالي: 90

تيديكا: 94

تيسن: 119

تيشيت: 94، 310

تيفاون: 119

تيمبو: 89

تيمي: 63

## ج

جاكفيل: 89

بوبو ديولاسو: 118، 297، 301، 309، 311،  
326

بوتي بوبو: 95

بوتيلميت: 242

بوجدور (رأس): 40، 42

بودور: 13، 70، 260

بور-بوي: 275

بورتو نوفو: 10، 69، 70، 89، 91، 119، 201،

311، 232

بورديو: 246، 252

بوركينافاسو: 4، 5، 9، 21، 311، 354، 355

بورنو: 19، 32، 57، 281

بورنيو: 78

بوسا: 61، 64

البوسنة والهرسك: 279

بوفا: 89

بوكي: 89

بونداما (نهر): 14

البوندو: 13

بيجاغوس (أرخيل): 9

بيزانيا: 58، 59، 60، 61

بيزوندوغو: 91

239، 249، 252، 253، 256، 257، 275،  
276، 278، 292، 294، 295، 298، 300،  
305، 309، 310، 311، 313، 316، 317،  
318، 319، 324، 326، 327، 328، 329،  
330، 331، 342، 349، 364، 365، 366

الدنمارك: 81

دوالا: 309، 316

دوبريكا: 89

دورا: 32

ديان بيان فو: 140، 303

ديغو سواريز: 275

## ر

الرأس الأخضر (جزر): 5، 6، 9، 19، 43، 70،  
74، 84

رانو: 32

الرجاء الصالح (رأس): 44، 47

رواندا: 279

روسيا: 78، 82

روفيسك: 105، 118، 167، 187، 208، 240،  
257، 292، 309

ريو غراندي (نهر): 14، 54، 56، 61

ريو نونيز (نهر): 14، 63، 95

جبير: 32

الجزائر: 5، 6، 69، 79، 86، 93، 94، 108،  
145، 148، 158، 162، 164، 2017، 221،  
228، 252، 255، 258، 262، 274، 275،  
280، 298، 322، 352، 357، 362، 363

جنوب إفريقيا: 269، 279، 322

جني: 30، 33، 63، 94، 263، 308، 315

جنيف: 253

جوس (هضبة): 8

جيبوتي: 344، 364

## د

دا نانغ: 135

دابو: 89، 240

الدار البيضاء: 276

داغانا: 68، 260

الداهومي: 68، 69، 70، 82، 91، 92، 100،  
102، 104، 115، 116، 117، 201، 207،  
232، 234، 246، 257، 281، 286، 288،  
295، 296، 303، 309، 334، 335

دكار: 5، 11، 68، 70، 88، 98، 104، 105،  
114، 118، 119، 138، 160، 167، 189،  
192، 193، 196، 197، 198، 199، 200،  
202، 204، 208، 209، 213، 215، 235

261، 263، 292، 295، 305، 309، 310،  
317، 326

سانت كاترين (رأس): 43

سانساني-مونغو: 95

ساوتومي وفرنسيب (أرخبيل): 9

سبنة: 41

السمارة: 95

السنغال (نهر): 12، 13، 17، 18، 19، 20، 33،  
43، 49، 52، 54، 56، 58، 61، 67، 70،  
85، 92

السنغال: 5، 8، 9، 13، 17، 26، 28، 43، 49،  
52، 57، 60، 62، 63، 68، 69، 70، 71،  
77، 82، 83، 85، 86، 87، 88، 92، 94،  
98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105،  
114، 115، 117، 124، 134، 137، 146،  
147، 148، 158، 161، 175، 176، 180،  
181، 182، 184، 185، 186، 187، 189،  
191، 192، 197، 198، 199، 201، 204،  
207، 218، 219، 220، 221، 222، 231،  
232، 234، 236، 240، 243، 246، 255،  
257، 258، 262، 267، 269، 270، 273،  
283، 287، 290، 291، 292، 293، 295،  
298، 299، 300، 303، 313، 317، 323،  
334، 335، 338، 339، 346، 349، 350،  
351، 352، 353، 354، 356، 358، 361

سنغامبيا: 26، 48، 85

الريونيون (جزر): 108، 146

## ز

زايا: 32

الزائير: 268، 275، 278

زنجان: 78، 82

زيغينشور: 88، 119

## س

ساحل الحب: 6

ساحل الذهب: 6، 48، 70، 72، 73، 82، 83

ساحل الرقيق: 6

ساحل العاج: 6، 48

ساحل العبيد: 91

ساساندر (نهر): 14، 82

ساغرش: 39

الساقية الحمراء: 94

سان جورج دولامين: 47

سان دومنغ: 151، 157

سان لويس: 11، 12، 19، 49، 67، 68، 76،  
85، 86، 88، 100، 101، 102، 103، 104،  
105، 118، 124، 167، 180، 196، 198،  
200، 201، 204، 207، 208، 209، 230،  
232، 237، 239، 240، 257، 258، 260

ص

الصحراء الغربية: 4، 5، 6، 74، 96  
الصحراء الكبرى: 9، 17، 18، 51، 52، 53،  
56، 57، 58، 218  
الصومال: 344، 366  
الصين: 277، 291

ط

طرابلس: 57  
طليطلة: 44  
طنجة: 41، 63  
الطوغو: 5، 9، 21، 289، 366  
الطوغو: 81، 82، 84، 92، 102، 104، 108،  
117، 131  
طونكين: 135، 136، 137

ع

العثمانية (الدولة): 82، 194  
العراق: 280

غ

الغابون: 74، 131، 134

سنغاي: 24، 29، 30، 31، 281، 346

السودان الغربي: 5، 13، 18، 24، 25، 30، 31،  
52، 69، 86

سوريا: 131، 280

سوكوتو: 62، 93، 174

سومطرة: 72

سونانكورو: 91

السويد-النرويج: 82

السويس (قناة): 71

سَيّ: 92، 309

سيجو: 33، 59، 94

سيدان: 153

سيديو: 234

سيراليون: 5، 8، 11، 43، 48، 53، 54، 70،

72، 73، 76، 90، 95، 322

سيكاسو: 90

سيلا: 60، 308

سينوديو: 69

سيوة: 57

ش

شاري (نهر): 133

،274 ،273 ،272 ،271 ،270 ،267 ،266  
 ،290 ،288 ،285 ،283 ،282 ،277 ،276  
 ،312 ،311 ،310 ،309 ،307 ،293 ،291  
 ،324 ،323 ،322 ،319 ،316 ،315 ،314  
 ،351 ،350 ،349 ،346 ،345 ،333 ،325  
 ،370 ،368 ،367 ،362 ،360 ،353 ،352  
 373 ،372 ،371  
 الغوادلوب: 250  
 غودومي: 91  
 غوري: 47 ،60 ،68 ،85 ،118 ،167 ،180  
 ،208 ،207 ،204 ،201 ،200 ،198 ،196  
 ،209 ،230 ،232 ،237 ،309 ،366  
 غومبو: 220  
 غويانا: 147 ،338 ،341  
 غينيا (خليج): 6 ،8 ،9 ،10 ،11 ،12 ،13 ،17  
 ،18 ،53 ،61 ،73 ،79 ،88 ،89 ،92 ،105  
 غينيا بيساو: 5 ،9 ،14 ،74 ،84  
 غينيا: 5 ،8 ،11 ،12 ،13 ،21 ،26 ،28 ،43  
 ،47 ،48 ،49 ،70 ،74 ،82 ،83 ،89 ،91  
 ،92 ،96 ،99 ،100 ،101 ،102 ،103 ،104  
 ،114 ،115 ،117 ،119 ،132 ،147 ،190  
 ،201 ،207 ،231 ،233 ،234 ،246 ،249  
 ،257 ،266 ،267 ،269 ،270 ،274 ،278  
 ،282 ،283 ،287 ،298 ،299 ،305 ،317

غامبيا (نهر): 13 ،48 ،51 ،52 ،54 ،56 ،58  
 ،59 ،60 ،61 ،72 ،82  
 غامبيا: 5 ،13 ،48 ،73 ،74 ،84 ،95  
 غانا: 5 ،21 ،24 ،25 ،26 ،27 ،28 ،30 ،31  
 ،33 ،70 ،84 ،95 ،130 ،169 ،247 ،267  
 ،269 ،281 ،282 ،315 ،346 ،347  
 غاو: 30 ،31 ،308 ،309  
 غراند بسام: 10 ،69 ،89 ،103 ،196 ،215  
 ،323 ،330  
 غراند بوبو: 70 ،89  
 غراند لاهو: 89  
 غرب إفريقيا: 2 ،3 ،4 ،5 ،6 ،8 ،9 ،10 ،11  
 ،14 ،15 ،17 ،20 ،21 ،24 ،25 ،26 ،27  
 ،32 ،33 ،40 ،45 ،46 ،47 ،49 ،50 ،52  
 ،53 ،54 ،56 ،58 ،61 ،64 ،65 ،67 ،69  
 ،71 ،72 ،73 ،74 ،76 ،77 ،79 ،81 ،82 ،83  
 ،85 ،86 ،87 ،92 ،94 ،95 ،98 ،99 ،100  
 ،104 ،105 ،106 ،107 ،109 ،113 ،114  
 ،115 ،117 ،119 ،130 ،131 ،132 ،136  
 ،140 ،142 ،145 ،155 ،158 ،159 ،161  
 ،163 ،167 ،169 ،172 ،173 ،175  
 ،176 ،177 ،180 ،181 ،191 ،192 ،195  
 ،196 ،198 ،205 ،206 ،207 ،216 ،218  
 ،224 ،225 ،231 ،232 ،233 ،235 ،255  
 ،256 ،257 ،258 ،260 ،261 ،262 ،265

329، 324، 317، 311، 306، 304، 303  
 350، 349، 348، 338، 336، 335، 231  
 363، 359، 358، 357، 356، 353، 351  
 373، 372، 371، 370، 368، 367، 366

فريتاون: 73، 82، 309

فزان: 57

فلورنسا: 51

فوتا تورو: 9، 21

فوتا جالون: 8، 12، 13، 14، 21، 89، 95  
 101، 322، 334، 346

فور دو فرانس: 339

فولتا (بحيرة): 11، 13

فولتا (نهر): 6، 8، 9، 13

فولتا العليا: 104، 113، 115، 116، 117،  
 130، 283، 286، 290، 298، 301، 322  
 334، 335

الفيتنام: 135، 136، 139، 148، 274، 303

## ف ق

القاهرة: 57، 151

قرطاج: 307

القمر (جزر): 274، 344

## ف ك

349، 346، 335، 334، 332، 328، 326  
 355، 354

## ف ف

فاس: 63

فاليمي (نهر): 13، 58

فرناندو (جزر): 44

فرنسا: 48، 63، 67، 68، 69، 70، 71، 72،  
 73، 74، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82،  
 83، 85، 87، 89، 91، 94، 95، 98، 99،  
 100، 101، 107، 108، 109، 110، 111،  
 113، 131، 134، 135، 135، 136، 137،  
 139، 140، 142، 145، 146، 147، 148،  
 149، 150، 151، 152، 153، 157، 158،  
 159، 162، 163، 164، 165، 166، 168،  
 169، 171، 172، 175، 176، 180، 181،  
 182، 183، 184، 186، 187، 190، 191،  
 192، 194، 195، 202، 204، 207، 208،  
 210، 211، 217، 218، 219، 220، 224،  
 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231،  
 232، 234، 235، 238، 239، 244، 245،  
 246، 247، 248، 249، 250، 252، 253،  
 256، 258، 259، 260، 261، 262، 263،  
 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271،  
 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278،  
 279، 280، 293، 295، 297، 299، 302

الكناري (جزر): 42، 44، 46	كابرا: 63
كندا: 145، 279	كابيندا: 132
كوت ديفوار: 5، 21، 69، 70، 74، 83، 89، 90، 91، 92، 98، 99، 100، 102، 103، 104، 112، 113، 115، 116، 117، 123، 130، 131، 196، 201، 207، 231، 233، 234، 240، 246، 248، 253، 257، 267، 270، 275، 278، 279، 283، 287، 288، 290، 297، 298، 299، 300، 301، 305، 310، 317، 323، 332، 334، 349، 354، 356، 357، 359	كاتسينا: 32، 312، 332
كوتونو: 70، 82، 89، 91، 105، 209، 213، 215، 232، 303، 306، 309، 310، 311	كاتونجا: 62
كوتيكورو: 235	كاتيبوغو: 240
كوروسا: 12	الكارايب (جزر): 131، 367
كوست كاسل: 64	كارتا: 33
الكوشنشين: 71، 135، 136، 137، 148	الكارامنس (نهر): 13، 82
كوكومبو: 90	الكارامنس: 21، 43، 68، 88، 231، 234، 291، 297
كوكيا: 30	كافالي (نهر): 14
كومبي صالح: 24، 26، 27، 308	كاليدونيا الجديدة: 148، 277
كوموي (نهر): 14	الكاميرون: 5، 21، 84، 108، 123، 131، 132، 360
	كانتون: 138
	كانكان: 119
	كانم-بورنو: 32
	كانو: 32، 62، 314
	كايين: 13، 103، 119، 201، 208، 209، 220، 231، 234، 235، 309
	كايور: 70، 88، 193، 204
	كمبالا: 135، 136، 137، 148، 314

ليبيا: 5، 6، 57، 58  
ليبيريا: 5، 8، 21، 82، 91، 102، 284، 323

## م

ماديرا (جزر): 41  
المارتينيك: 250، 338، 339، 342  
ماركوري: 349  
ماسينا: 21

مالي: 4، 11، 12، 13، 26، 27، 28، 29، 30،  
31، 33، 69، 115، 116، 234، 243،  
257، 248، 263، 274، 281، 282، 283،  
287، 288، 289، 291، 296، 298، 299،  
303، 305، 306، 317، 326، 327، 334،  
346، 349، 354، 355

المحيط الأطلسي: 4، 6، 12، 13، 14، 19، 20،  
42، 78، 79، 85، 105، 145، 197، 217،  
342

المحيط الهادي: 45، 145

المحيط الهندي: 145، 146

مدغشقر: 79، 108، 120، 123، 131، 147،  
148، 159، 189، 274، 275، 324، 327

مدينه: 58، 70، 92، 231، 234

مراكش: 51

كوناكري: 10، 89، 103، 105، 114، 119،  
200، 201، 209، 215، 253، 254، 270،  
310، 311، 313

كونديان: 94

كونغ: 12، 90، 99، 103

الكونغو (نهر): 12، 44، 61، 77، 79، 83

الكونغو: 78، 79، 91، 93، 107، 131، 132،  
268

كيتا: 234

كيدوغو: 243

كيروان: 91

كينديا: 326

كينيا: 291

## ل

لابي: 89

لاغوس: 73، 82، 92، 309

اللاوس: 135، 136، 148

لبنان: 131

لندن: 365

لوغا: 119

لومي: 81، 311

لويزيانا: 148، 149



نيامي: 309، 311	مرزوق: 57
النيجر (نهر): 6، 9، 11، 12، 17، 18، 19، 21، 23، 27، 29، 30، 32، 52، 54، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 77، 79، 83، 86، 91، 92، 93، 94، 105، 309، 312، 323	مصر: 5، 58، 79، 147، 151، 277، 280
النيجر: 4، 11، 12، 21، 93، 95، 104، 115، 116، 117، 118، 124، 201، 218، 220، 221، 234، 239، 246، 267، 269، 272، 283، 287، 291، 298، 299، 300، 305، 322، 332، 334، 349، 354، 355	مصراتة: 57
نيجيريا: 5، 8، 9، 12، 19، 21، 32، 72، 73، 83، 85، 95، 132، 169، 174، 247، 311، 312، 315، 346، 349	المغرب الأقصى: 4، 5، 41، 108، 130، 148، 280، 303
النيل (نهر): 12، 17، 23	المكسيك: 71، 72
<b>ه ه ه</b>	مونتيني: 309
هانوي: 138	مورو نابا (مملكة): 322
الهند الصينية: 72، 108، 109، 120، 131، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 142، 159، 160، 247	موريتانيا: 4، 9، 11، 13، 18، 21، 26، 28، 94، 98، 103، 104، 105، 115، 116، 117، 118، 124، 126، 161، 194، 201، 221، 239، 241، 242، 246، 257، 271، 274، 283، 322، 328، 334، 354، 362، 363
الهند: 37، 44، 45، 50، 52، 146، 147، 149، 280	موزمبيق: 79
هوت سبرينغس: 331	مونو (نهر): 95
	الميلاكوري: 95
	ميلو (نهر): 12
	<b>ن ن ن</b>
	نانغو: 93
	نجامينا: 275
	النمسا: 78
	النمسا-المجر: 81

هولندا: 46، 47، 48، 49، 74، 78، 81، 88،  
146

## و و

واغادوغو: 90، 309، 311

والو: 70

ولاته: 95، 310

الولايات المتحدة الأمريكية: 81، 82، 148، 187،  
217، 268، 273، 278، 279، 290، 291،  
331، 367

ووري (نهر): 316

ويداه: 68، 89، 91، 232

## و ي و

يوري: 94

## فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الدراسة الجغرافية والتاريخية لمنطقة غرب إفريقيا
3	المبحث الأول: التحديد الجغرافي والتاريخي لمنطقة غرب إفريقيا
7	المبحث الثاني: الدراسة الجغرافية
8	1- التضاريس
9	2- المناخ
11	3- الثروة المائية
14	4- الغطاء النباتي
15	المبحث الثالث: الخصائص البشرية
17	1- السلالة البيضاء أو الحامية
17	2- السلالة السوداء أو الزنجية
21	المبحث الرابع: الدراسة التاريخية
25	1- إمبراطورية غانا
26	2- إمبراطورية مالي
29	3- إمبراطورية السنغاي
33	الفصل الثاني: الوجود الأوروبي والاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا
35	المبحث الأول: التعرف الأوروبي على غرب إفريقيا
36	1- بداية الاهتمام بغرب إفريقيا
39	2- الاستكشاف الجغرافي الأوروبي لسواحل غرب إفريقيا
49	3- الاستكشاف الجغرافي الأوروبي للأراضي الداخلية من غرب إفريقيا
65	المبحث الثاني: التنافس الأوروبي على غرب إفريقيا
66	1- خريطة الوجود الأوروبي في غرب إفريقيا
74	2- الصراع الاستعماري الأوروبي في المنطقة

83	..... بسط الهيمنة الفرنسية	-3
95	..... المبحث الثالث: تأسيس إفريقيا الغربية الفرنسية	
96	..... 1- نشأة إفريقيا الغربية الفرنسية	
116	..... 2- تنظيم إفريقيا الغربية الفرنسية	
130	..... 3- مقارنة بين إفريقيا الغربية الفرنسية والمستعمرات الفرنسية	
141	..... الفصل الثالث: السياسة الفرنسية وانعكاساتها	
144	..... المبحث الأول: السياسة الفرنسية بين التنظير والتطبيق	
145	..... 1- العوامل المؤثرة في السياسة الفرنسية	
156	..... 2- سياسة الإدماج أو المشاركة	
170	..... 3- المقارنة بين السياسة الفرنسية والسياسة البريطانية	
178	..... المبحث الثاني: تطور السياسة الفرنسية في غرب إفريقيا	
180	..... 1- في الجانب السياسي	
195	..... 2- في الجانب الاجتماعي	
223	..... 3- في الجانب الثقافي	
264	..... المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية	
265	..... 1- الانعكاسات في المجال السياسي	
306	..... 2- الانعكاسات في المجال الاجتماعي	
333	..... 3- الانعكاسات في المجال الثقافي	
366	..... الخاتمة	
371	..... الملاحق	
392	..... ثبت المصادر والراجع	
419	..... الفهارس	
444	..... فهرس المحتويات	

عنوان الأطروحة: الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا وتأثيراته السياسية والاجتماعية والثقافية

1894-1960م

### الملخص:

خلال التكالب على إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، سعت القوى الأوروبية، بما في ذلك فرنسا، إلى توسيع أراضيها الاستعمارية. استطاعت فرنسا اكتساب وجود استعماري كبير في غرب إفريقيا، حققته من خلال الغزو العسكري والمعاهدات والاتفاقيات مع الشيوخ المحليين.

وشملت المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا السنغال، موريتانيا، غينيا، مالي، ساحل العاج، بوركينا فاسو، النيجر والبنين. وبعد الحرب العالمية الأولى أضيفت إليها توغو وأجزاء من الكاميرون. هذه المستعمرات كلها شكّلت ما كان يُعرف باسم إفريقيا الغربية الفرنسية.

كان لكل إقليم إدارته المحلية الخاصة، لكن كل هذه الأقاليم كانت تخضع لحكم استعماري مركزي فرنسي. نفّذت السلطات الفرنسية سياسات مختلفة، وأنشأت مؤسسات لاستغلال موارد المستعمرات لصالح فرنسا. وشملت هذه السياسات العمل الإجمالي والضرائب واستخراج الموارد الطبيعية.

كان لفرنسا حضور تاريخي ومعاصر كبير في غرب إفريقيا، وطيلة وجودها الاستعماري في المنطقة، عملت على توطيد الحكم الاستعماري، وبعد استقلال دول المنطقة، ظلّت تُمارس الضغوطات وسعت إلى المحافظة على علاقات وثيقة مع العديد من الدول.

### الكلمات المفتاحية:

الاستعمار الفرنسي، إفريقيا الغربية الفرنسية، السودان الغربي، دكار، المهمة الحضارية، سياسة الإدماج، الزنوجية.

**Titre de la thèse:** Le colonialisme français en Afrique de l'Ouest et ses effets politiques, sociaux et culturels, 1894-1960

**Résumé :**

Au cours de la ruée vers l'Afrique au XIXe siècle, les puissances européennes, dont la France, ont cherché à étendre leurs territoires coloniaux. La France a établi une présence coloniale significative en Afrique de l'Ouest grâce à une combinaison de conquêtes militaires, de traités et d'accords avec les dirigeants locaux.

Certaines des principales colonies françaises d'Afrique de l'Ouest comprenaient le Sénégal, la Mauritanie, la Guinée, le Mali, la Côte d'Ivoire, le Burkina Faso, le Niger, le Bénin et, après la Première Guerre mondiale, furent ajoutés le Togo et certaines parties du Cameroun. Ces territoires étaient collectivement connus sous le nom d'Afrique occidentale française.

Chaque territoire avait sa propre administration locale, mais ils étaient tous soumis à la domination centrale coloniale française. Les autorités françaises ont mis en œuvre des politiques et établi des institutions pour exploiter les ressources et la main-d'œuvre des colonies au profit de la France. Ces politiques comprenaient le travail forcé, la fiscalité et l'extraction de ressources naturelles.

La France a eu une présence historique et contemporaine significative en Afrique de l'Ouest. Au fil des années, la France a établi un régime colonial central, exercé son influence et entretenu des liens étroits avec plusieurs pays de la région.

**Mots clés:**

Colonialisme français, Afrique occidentale française, AOF, Soudan occidental, Dakar, Mission Civilisatrice, Politique d'assimilation, Négritude.

**Thesis title:** French colonialism in West Africa and its  
political, social and cultural effects, 1894-1960

**Abstract:**

During the Scramble for Africa in the 19th century, European powers, including France, sought to expand their colonial territories. France established a significant colonial presence in West Africa through a combination of military conquest, treaties, and agreements with local leaders.

Some of the main French colonies in West Africa included Senegal, Mauritania, Guinea, Mali, Ivory Coast, Burkina Faso, Niger, Benin, and after the first world war were added Togo, and parts of Cameroon. These territories were collectively known as French West Africa.

Each territory had its own local administration, but they were all subject to French colonial central rule. The French authorities implemented policies and established institutions to exploit the resources and labor of the colonies for the benefit of France. These policies included forced labor, taxation, and the extraction of natural resources.

France has had a significant historical and contemporary presence in West Africa. Over the years, France established colonial rule, exerted influence, and maintained close ties with several countries in the region.

**Keywords:**

French colonialism, French West Africa, AOF, Western Sudan, Dakar, Mission Civilisatrice, Assimilation policy, Negritude.